سجلّ القلب

شكر المؤلف وامتنانه على البادرة التشجيعية الكريمة التي سهّلت إصدار هذا الجزء في موعده

للصديق والقريب **جوزف م. عون**،

للمهندس الأستاذ **راشد صبري بك حماده**،

للأخت المحترمة **كليمان – ماري نجيم** مديرة ثانوية الراهبات الأنطونيات – الحازمية،

للأصدقاء الأساتذة: الصحفي **أنطون شعبان**، **شربل الخوند** و **جورج سليم**.

مشاركون في التصحيح:
شربل الخوند جورج سليم نهلة صفا

الناشر: **دار روّاد النهضة**
للطباعة والنشر والتوزيع
ص .ب: ٥٦١ - جونيه
هاتف: ٠٩/٩٣٨٦٥١ - ٠٩/٩٣١١٨٥

الموزّع: **مؤسسة هانياد**
سن الفيل - القلعة
ص .ب: ٥٥٥٨٦ بيروت - لبنان
هاتف: ٤٩٣٢٩٦

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
حسيب درغام وأولاده
المكلس، بيروت - لبنان
ت: ٠١/٢٨١٠٦٩ - فاكس :٠١/٤٢٣٦٣٩

طبع في لبنان

مَسعُود الخوَند

القارّات . المنَاطِق . الدّول . البُلدَان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

مَعَالِم . وَثَائِق . مَوضُوعَات . زُعَمَاء

الجُزءُ الرّابع

أوروغواي - بَابوا

مقدمة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.
لماذا الموسوعة في حركتنا الثقافية؟
ولماذا دائرة المعارف في تنوعاتها العلمية والأدبية؟

هذا سؤال لا بدّ لنا أن نواجهه كلما ظهرت موسوعة جديدة في أي باب من أبواب المعرفة، أو برزت دائرة معارف في أي فنّ من الفنون لا سيّما في العالم العربي الذي قد لا تجد فيه القرّاء الذين قد يتابعون الكتاب الصادر هنا وهناك في قراءة جادة واعية، وفي إقبال كبير يحلّ مشكلة المؤلّف أو الناشر.

والجواب الذي قد يفرض نفسه علينا هو أن الكتب التفصيلية المتخصصة قد تثقل الانسان المعاصر في وقته أو إمكاناته المادية أو طاقته الاستيعابية على القراءة مما يجعله حائرًا بين أكداس الكتب الصادرة في كل موسم للمعرفة وللثقافة، ماذا يترك وماذا يختار، في الوقت الذي بدأ الراديو والتلفزيون يأخذان حيّزًا من متابعته لألوان الأحداث ولفنون التسلية حتى ينكمش في دائرته الخاصة في حالة حيرةٍ وإحباط.

لذلك كانت الحاجة ماسّة الى مكتبة في كتاب يجمع للانسان أكثر من علم، وأكثر من حاجة في الموضوعات التي تشغل اهتماماته الفكرية وحاجاته الاجتماعية والسياسية في الجانب الثقافي من حياته، فيمكن له من خلال الموسوعة أو دائرة المعارف ان يتابع الحركة العلمية والثقافية وينفتح على الأشياء الجديدة التي أبدعها العلماء والمثقفون واكتشفها المكتشفون، وعلى الأحداث السياسية المعاصرة في حركتها التغييرية وخلفياتها المتنوعة في صعيد الواقع وامتداداتها في حياة الإنسان في مدى الحاضر والمستقبل بحيث يمكن له أن يحصل على مخزون ثقافي في وقت أقل وجهد أسهل.

وربما كانت المشكلة التي نواجهها في عصرنا هذا المتحرك دائمًا في أحداثه وفي اكتشافاته وتعقيداته وتنوعاته أنك لا تفرغ من معالجة أي جانب في أي فرع من فروع المعرفة، أو في أية قضية من قضايا الواقع إلا لتجد أمامك برنامجًا جديدًا يفرض عليك أن تبدأ بحثًا جديدًا لأن الجوانب التي قد

العلّامة السيّد
محمد حسين فضل الله

عالجتها قد اتسعت أو تغيرت، أو لأن الأحداث التي قد تحدثت عنها قد زالت من الواقع لتفسح المجال لأحداث أخرى في نفس الأهمية والموقع، أو لأن الجغرافيا التي قد حدّدتها في وطن معيّن في إطار معيّن قد تقلّصت أو اتسعت بفعل تطورات سياسية أدت الى تقسيم الوطن الواحد أو ألغت الحدود بين وطنٍ ووطن.

لذلك فإن الباحث الموسوعي يبقى في حالة طوارئ ثقافية، من اجل ملاحقة متغيرات الأحداث والأفكار والعلوم، الأمر الذي يجعل الموسوعة المتخصصة في هذه المرحلة لا تغني عن موسوعة جديدة في الموضوع نفسه في مرحلة أخرى، لأن تلك الموسوعة أصبحت جزءًا من ثقافة الماضي التي لا تغني عن ثقافة الحاضر.

وهذه الموسوعة التي بين أيدينا، «الموسوعة التاريخية الجغرافية»، التي لا تزال في بداياتها العملية تمثل جهدًا معرفيًا كبيرًا في الجغرافيا والتاريخ لا يتّسع له جهد جماعة في طبيعة الجهود القاسية في الوقت الذي انطلق من جهد رجل واحد عاش المعرفة همًا وحرّكها بحثًا وأنتجها مكتبة في كتاب.

ولعلّ قيمتها تكمن في أنها لا تمثل لونًا معيّنًا قاتمًا يثقل الألوان المتنوعة التي تعيش في تنوعات الألوان الانسانية المختلفة من القرّاء، فهي حركة انسانية في حيادها العلمي والتاريخي؛ وهي وثيقة حيّة لأكثر من منطقة من مناطق العالم الثالث في الحركة السياسية والاجتماعية والدينية والعلمية والثقافية، بحيث يمكن للانسان أن يجد فيها الصورة المتعدّدة الألوان والجوانب التي لا تبحث الواقع من زاوية واحدة بل من أكثر من زاوية لتكتمل للقارئ المعرفة الموسوعية في حجم القدرات المتوفرة للكاتب الباحث.

ولذلك فإنها، في موضوعاتها المتعددة المتنوعة وفي شموليتها الواسعة، تمثل انتاجًا جيدًا وجهدًا كبيرًا وتسدّ فراغًا مهمًا في المكتبة العربية، ويبقى لبنان في انسانه المعطاء بلد الفكر والثقافة والحركة والحرية والاشعاع.

ويبقى للبنان – الإنسان دوره في إغناء الإنسان في كل مكان وزمان.

فهرست

مناقشة: «تعاون أميركي - اسرائيلي - تركي لاحتواء التهديد الايراني»

كردستان ايران

معالم تاريخية

مدن ومعالم

زعماء ورجال دولة

أيرلندا الجمهورية (الجنوبية المستقلة)

معالم تاريخية

مدن ومعالم



أوروغواي

بطاقة تعريف

الاسم: تأخذ البلاد اسمها من نهر الأوروغواي الذي يشكّل حدودها الغربية.

الموقع: على الساحل الجنوبي الشرقي من أميركا الجنوبية. تحيط بها البرازيل، الأرجنتين والمحيط الأطلسي.

المساحة: ١٧٦٢١٥ كلم².

عدد السكان: نحو ٣,٣ مليون نسمة. أكثريتهم الساحقة مسيحيون كاثوليك.

اللغة: الإسبانية.

العاصمة: مونتيفيديو.

أهم المدن: سالتو، بليساندو، لاس بيندراس وريفيرا.

التقسيمات الإدارية: تقسم البلاد إلى ١٩ وحدة إدارية (مقاطعة)، يحكم كل وحدة حاكم تعيّنه الحكومة.

الاقتصاد: قطاع تربية الماشية (وبخاصة البقر والغنم) هو القطاع الاقتصادي الأهم. وأهم المنتوجات الزراعية: قصب السكر، القمح، الأرزّ، البطاطا، الشعير

والشوفان. وتهتم الحكومة بإنماء قطاع صيد السمك كمصدر دخل رئيسي. وأهم الصناعات: الجلود، الأقمشة، المطاط ومنتجات المعادن والأطعمة. وبعد اهتمام الدولة – بمساعدة البرازيل والأرجنتين – بمشاريع توليد الكهرباء، أصبحت الأوروغواي، منذ ١٩٨٢، من الدول المصدّرة للطاقة الكهربائية.

سارت الأوروغواي لعقود من الزمن على «النمط» الذي وضعه الرئيس خوسيه باتل (١٩٠٣–١٩٠٧ و١٩١١–١٩١٥)، وعرفت به نوعًا من استقرار وازدهار. فأصبحت تصدّر ماشيتها إلى الأسواق الأوروبية. ولم تكن الدولة تتدخل إلا من خلال رسوم تضعها على هذه التجارة لتعيد توزيعها تبعًا لسياسة إنمائية مخصصة لدعم المدارس والمستشفيات وتمويل خدمات الماء والكهرباء. لكن، في العقود الأخيرة، وبخاصة منذ ١٩٥٠، ونتيجة للمزاحمة الدولية، أخذ هذا القطاع في التراجع، وأصيبت البلاد، لا سيّما العاصمة مونتيفيديو، بضرر بالغ، وعاشت الأوروغواي، مثلها مثل باقي بلدان أميركا اللاتينية، الصورة السياسية والاقتصادية المعروفة ذاتها: دكتاتورية عسكرية دفعت قسمًا كبيرًا من النخبة إلى الهجرة، وسياسات اقتصادية متعاقبة لم يكتب لواحدة منها النجاح، وعجز دائم في ميزان المدفوعات، وتراكم الديون.

في الفترة الأخيرة، تمثلت الأوروغواي بالباراغواي وانضمت إلى مشروع «مركوسور» (Mercosur) القاضي بإنشاء منطقة تبادل حر تسيطر عليها البرازيل والأرجنتين والمتوقع البدء بها في أول كانون الثاني ١٩٩٦. وهذا المشروع هو بمثابة «سوق مشتركة» بين الدول المذكورة. الوحدة النقدية في الأوروغواي: بيزو.

مميّزات، «سويسرا أميركا الجنوبية»: جمهورية صغيرة بين عملاقي أميركا الجنوبية، البرازيل والأرجنتين، تتصف بعدة مميّزات بين بلدان أميركا اللاتينية: أطلق عليها أحيانًا اسم «سويسرا أميركا الجنوبية» لما تقدّمه من صورة هي أقرب إلى الأوروبية من اللاتينو – أميركية؛ بلاد الهضاب الصالحة للسكن والزراعة، والمناخ المعتدل والمراعي الشاسعة وكأنها جزء من مناطق أوروبية شمالية أو جنوبية؛ وأكثر من ذلك، فإن سكّانها لم يعرفوا التطوّر ذاته الذي عرفته شعوب المنطقة هناك لجهة النمو الديموغرافي المرتفع، إذ حافظ سكّان الأوروغواي على نمو سكّاني بطيء ومستقرّ. ومن جهة أخرى، فإن اختلاط الأجناس وتنوّع اللغات لا وجود لهما في الأوروغواي على عكس ما هو معروف في باقي بلدان أميركا اللاتينية؛ إذ كان السكان الأصليون في الأوروغواي قد أتمّوا عملية انصهارهم التام منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأصبح العنصر الأبيض يشكّل أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان، ويتحدّر بغالبيته من المهاجرين الايطاليين والإسبان. وهناك عدد كبير من السويسريين في الجنوب الغربي من البلاد، وعدد قليل من الروس في الشمال الغربي. ونادرًا ما تقع العين في الأوروغواي على مواطن يحمل سمات هندية صافية. نحو ٣٪ من السكان من أصل أسود.

وحدها الأوروغواي بين بلدان أميركا اللاتينية اندفعت، ومبكّرًا نسبيًا، لتخصيص ميزانية للتعليم تفوق ميزانية الدفاع الوطني؛ ولا وجود للخدمة العسكرية الإجبارية في الأوروغواي، إذ إن وجود الجارين القويين، البرازيل والأرجنتين، على حدودها، يجعل النزاعات الحدودية والدولية بعيدة الاحتمال وغير ذي جدوى بالنسبة إليها.

منذ مطلع القرن العشرين والأوروغواي متمسّكة بتشريع اجتماعي هو واحد من التشريعات الأكثر تقدمًا في العالم. فالمواطنون يستفيدون من عدد مرتفع من التقديمات والضمانات، مثل تحديد ساعات العمل، الحد الأدنى للأجور، ضمان صحي، ضمان اجتماعي، معاشات التقاعد، مساعدات عائلية... إضافة إلى مجّانية التعليم وديمقراطيته وفي كل المراحل. والجدير ذكره ان الأوروغواي هي أول بلدان أميركا اللاتينية التي أجازت الطلاق بموجب تشريع خاص، ومنحت المرأة حق الاقتراع، وجعلت الاقتراع إجباريًا، وألغت عقوبة الإعدام منذ ١٩٠٧.

نبذة تاريخية

قبل الغزو الإسباني، كانت قبائل هندية تعيش على أرض الأوروغواي. ولم تترك هذه القبائل آثارًا تمكّن من الاستدلال الواضح والمفصّل على طرق عيشها أو حضارتها. وأهم هذه القبائل قبيلة «شارُوا» التي عُرفت بنزعتها إلى البطش والقتال، فاستعصت على الاسبان والأوروبيين ولم تخضع لهم بالكامل إلا في أواسط القرن الثامن عشر. بعد ذلك بحوالي قرن من الزمن، اختفى العنصر الهندي من الأوروغواي، جزء منه بالزواج المختلط والانصهار، والجزء الآخر بالحروب الاستعمارية وعمليات الإبادة. وقد اقتيد آخر أربعة أشخاص كتبت لهم النجاة من قبيلة «شارُوا» إلى باريس حيث عُرضوا كآثار لثقافة ضاعت.

أول الأوروبيين الذين اكتشفوا الأوروغواي كان الإسباني خوان دياز دوسوليس، وذلك عندما نزل، عام ١٥١٦، في منطقة تبعد ١٦٠ كلم (١٠٠ ميل) عن مونتيفيديو الحالية. وبعد وقت قصير من إعلانه المنطقة مستعمرة تابعة للتاج الإسباني، لاقى دوسوليس حتفه على أيدي الهنود.

لم تعلق إسبانيا كبير أهمية على الأوروغواي قبل بداية القرن الثامن عشر. إذ انها اكتفت، خلال القرن السابع عشر، بإدخال الأحصنة الوحشية وقطعان الأبقار لتربيتها في السهول الفسيحة. وقد برزت قيمة هذا القطاع الزراعي مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا (خاصة في انكلترا) لحاجاتها الماسة إلى المواد الأولية الأوروغوية، وعلى رأسها الأصواف والجلود. من هنا بدء اهتمام إسبانيا بثروات منطقة لابلاتا، في حين ان مونتيفيديو كانت مسرحًا لتجارة العبيد السرية.

وفي الواقع، كان البرتغاليون أول الذين عرفوا أهمية المنطقة الاستراتيجية. فبادروا، عام ١٦٨٠، إلى إنشاء مستعمرة ساكرامنتو (كولونيا حاليًا) لحماية مناطقهم من التغلغل الإسباني الذي كان يأتي من جهة بوينس أيرس. ومستعمرة ساكرامنتو كانت تسيطر على مصب نهر ريو دو لابلاتا، حيث كان يشحن الفضة، والمواد النحاسية إلى أسواق ليشبونة التجارية. وكذلك، كانت تتم عمليات عبور العبيد، والسكر والمنتوجات الصناعية اليدوية لمصلحة أسواق إنكلترا، عبر مستعمرات ريو دو لابلاتا، قبل إيصالها إلى شواطئ الباسيفيك، وبشكل سري.

انطلاقًا من هذه الأهمية التي كانت للمنطقة، بدأ التنافس بين إسبانيا والبرتغال حول منطقة باندا الشرقية. ففي عام ١٧٢٦، أسّس الإسبان مدينة مونتيفيديو لتكون مركزًا قويًا مواجهًا لمستعمرة البرتغال في البرازيل. ثم توصلوا إلى طرد البرتغاليين من كولونيا؛ وفي عام ١٧٧٧، ضموا باندا الشرقية إلى المملكة الإسبانية السابقة في ريو دو لابلاتا. ولكن الغزو الإنكليزي، في عامي ١٨٠٦ و١٨٠٧ لبوينس أيرس ومونتيفيديو، أظهر عجز إسبانيا في الدفاع عن مستعمراتها، وكان سببًا، إلى حد كبير، في بعث الحركة القومية ابتداءً من عام ١٨١٠.

وقد انضمت الأوروغواي إلى هذه الحركة ابتداءً من عام ١٨١١. وذلك، عندما باشر خوسيه جرفازيو أرتيغاز ومعه العديد من الوطنيين، مسيرتهم التحررية ضد النير

الإسباني والغزاة البرتغاليين. ولكن أرتيغاز هزم أمام البرتغاليين الذين ضموا باندا الشرقية إلى البرازيل (١٨٢٠)، ونجح في الفرار إلى الباراغواي حيث أمضى بقية حياته. إلا أن حلمه بأوروغواي مستقلة وحرة حققه أحد ضبّاطه، خوان انطونيو لافاليجا. ففي عام ١٨٢٥، تخفّى لافاليجا مع مجموعة من رجاله، وقد عرفوا بـ «الثلاثة والثلاثين الخالدين»، وعادوا من الأرجنتين إلى الأوروغواي حيث قادوا انتفاضة جديدة. ثم وقعت حرب لمدة ثلاث سنوات بين الأرجنتين والبرازيل (التي كانت قد نالت استقلالها) دون أن تسفر عن نصر نهائي لمصلحة أحد من الطرفين. وتدخلت إنكلترا، عام ١٨٢٨، لكي تمنع وقوع الأوروغواي بقبضة الأرجنتين أو البرازيل، فضغطت باتجاه توقيع معاهدة تعترف بدولة تحت إسم «جمهورية الأوروغواي الشرقية»، ثم أعلن استقلال الأوروغواي في ٢٥ آب ١٨٢٨.

وعلى الرغم من هذه المعاهدة، استمرت الحروب بين الأرجنتين والبرازيل، وقد أضيفت إليها اضطرابات داخلية وحروب أهلية في الأوروغواي. وقد نتج عن هذه الحروب، حوالى عام ١٨٣٥، قيام حزبين في الأوروغواي: «حزب البيض» الذي كان يتلقى الدعم من الأرجنتين، و «حزب الحمر» الذي كان يعتمد على البرازيل (اتجاه الحزب الأول محافظ، فيما الثاني ليبرالي). وحتى اليوم، ما زال هذان الحزبان يسيطران على الحياة السياسية في البلاد.

وتمكّن الدكتاتور الأرجنتيني خوسيه مانويل دو روزاس من محاصرة مونتيفيديو بين ١٨٤٣ و١٨٥٢، لدعم سلطة رئيس الأوروغواي، مانويل أوريب، زعيم «البيض».

إلا أن «الحمر» عادوا، عام ١٨٥٢، واستولوا على السلطة بعد أن دحروا روزاس، بمساعدة البرازيل وإنكلترا، وفرنسا والزعيم الوطني الإيطالي غاريبالدي، زعيم تنظيم «القمصان الحمر». وبعد فترة، وقفت الأوروغواي إلى جانب البرازيل والأرجنتين في حرب «الحلف الثلاثي» ضد الباراغواي (١٨٦٥-١٨٧٠). وقد أمنت هزيمة الباراغواي في هذه الحرب استمرار السلطة بيد «الحمر» في الأوروغواي. وكان لانتهاء هذه الحرب، ولحاجة أوروبا المتزايدة للسلع الغذائية القادمة من أميركا الجنوبية أن أمّنت عهداً من الازدهار الاقتصادي لأوروغواي، على الرغم من الاضطرابات السياسية التي بقيت البلاد تعرفها من حين لآخر. كما كان لانتخاب خوسي باتل أوردونيز (١٩٠٣) على رأس الدولة في الأوروغواي أن يسجّل بدايات تطوّر الديمقراطية في البلاد. إذ عمل أوردونيز، طيلة عهدين (١٩٠٣-١٩٠٧ ثم ١٩١١-١٩١٥) على تطبيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية كان من شأنها أن وضعت الأوروغواي في مقدمة دول أميركا اللاتينية على الصعيد الاجتماعي. وقد بقي أثره السياسي، وهو على رأس حزب «الحمر»، حتى وفاته عام ١٩٢٩. أما مشروعه القاضي بإحلال «المجلس الوطني الحاكم» محل رئيس الدولة الواحدة، فقد رأى النور عام ١٩٥١.

ولكن، عاد الأوروغويون، عام ١٩٦٦، واقترعوا لإلغاء المجلس الوطني الحاكم وإعادة سلطة الرئيس التنفيذية. إلا أن هذا الإجراء بقي عاجزاً عن حل المعضلات الاقتصادية التي كانت تنخر في جسم الأمة في تلك الفترة. وفي عام ١٩٦٧، جرت انتخابات نيابية عامة وضعت حزب «الحمر» في السلطة، وانتُخب

غيستيدو رئيسًا للجمهورية. ولكنه توفي فجأة، فحل محله نائبه، جورج باشيكو أريكو الذي تميز عهده بالاضطرابات وارتفاع غلاء المعيشة، وتزايد الإضرابات، مما خلق المناخ المناسب لبروز حركة التوباماروس. وفي العام ١٩٧١، عمدت القوى اليسارية إلى تشكيل جبهة شعبية على غرار ما حدث في الشيلي، وخاضت الانتخابات على أساسها. ولكنها فشلت في ذلك. وخلف خوان ماريا بوردا بيري الرئيس أريكو. وكان أول عمل للرئيس الجديد الطلب من الجيش القضاء على التوباماروس. فبدأ بذلك تدخل الجيش في السياسة، ثم سيطرته الفعلية، تاركًا للرئيس السلطة الشكلية. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، هاجر حوالي مليون شخص ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٦ إلى الأرجنتين، والولايات المتحدة، وأوستراليا. وفي حزيران ١٩٧٦، انتخب الدكتور أباريستيو ميناديز رئيسًا للبلاد، فمنع السياسيين الذين شاركوا في الحياة السياسية العامة ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٣، من حقوقهم السياسية لمدة ١٥ سنة، كما حكم بالسجن على العديدين منهم. ونتيجة لذلك، قطعت الولايات المتحدة الأميركية مساعدتها المالية والعسكرية عن الأوروغواي. ولم تنفع ضغوطات الدول الديمقراطية في حمل النظام العسكري الدكتاتوري في الأوروغواي على تعديل موقفه. ففي عام ١٩٧٩، كان عدد المعتقلين السياسيين قد وصل إلى نحو ٥ آلاف معتقل، مما دفع بأحد أعضاء الكونغرس الأميركي للإعلان بأن «الأوروغواي غرفة للتعذيب في أميركا اللاتينية»، وبلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لأن تجعل من موضوع الحريات في الأوروغواي على رأس مشاغلها، إذ أعلنت أن هناك نحو ١٠ آلاف شخص قد حرموا من حقوقهم المدنية، وان نسبة الأمية عادت وارتفعت إلى نحو ١٠٪ في عام ١٩٨٠، مقابل ٤,٣٪ عام ١٩٧٢، و٧٪ عام ١٩٧٥.

في أول أيلول ١٩٨١، استلم الجنرال غريغوريو ألفاريز مقدرات السلطات في البلاد خلفًا للدكتور مينديز. وقبل أشهر، كان ٢٢ من كبار القادة العسكريين الحاكمين قد طلبوا من ألفاريز قيادة البلاد في «مرحلة إنتقالية للديمقراطية» التي حددوا موعد نهايتها في الأول من آذار ١٩٨٥.

في آب وأيلول ١٩٨٣، نظمت الأحزاب الثلاثة المسموح بها (البلانكو، كولورادو والاتحاد المدني) مظاهرات احتجاج على النظام العسكري الماسك بالسلطة منذ حزيران ١٩٧٣. وعادت الحملة على الحكومة العسكرية إثر اعتقال زعيم المعارضة (حزيران ١٩٨٤)، ولسون فيريارا بعد عودته من المنفى؛ وقد منعته الحكومة من ترشيح نفسه في الانتخابات العامة بحجة علاقته بثوّار التوباماروس. وفي تشرين الثاني ١٩٨٤، جرت هذه الانتخابات (لأول مرة منذ ١٩٧١). وفي الانتخابات الرئاسية فاز يمين الوسط (حزب كولورادو) بزعامة خوليو ماريا سانغينيتي على حزب يسار الوسط (بلانكو) وزعيمه ألبرتو زوماران.

في ١١ شباط ١٩٨٥، قدّم الجنرال ألفاريز استقالته (مجموع ديون البلاد ٤,٧ مليار دولار)، وبعد أربعة أيام، استأنف البرلمان مهماته، وتشكلت (في أول آذار) أول حكومة مدنية منذ ما قبل ١١ عامًا، وجرى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في البلاد. وفي ٢٢

كانون الأول ١٩٨٦، صدر العفو عن ٣٠٠ عسكري كانوا متهمين بانتهاك حقوق الإنسان. وفي تشرين الأول ١٩٨٧، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران الأوروغواي. وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٧، جرت انتخابات أعادت الحريات إلى البلاد، وأتاحت لها فرصة الدخول في مجموعة «كونتادورا» (مع البيرو، والأرجنتين والبرازيل)، وأقامت علاقات دبلوماسية مع كوبا والصين الشعبية. وفي آذار ١٩٩١، اتفاق أسّنسيون (عاصمة الباراغواي) حول منطقة التبادل الحر بين بلدان المخروط الجنوبي من القارة (اتفاق مركوسور). وفي ١٣ كانون الأول ١٩٩٢، جرى استفتاء حول الخصخصة (أو التخصيص Privatisation) اقترع ٧١,٧٪ ضدها (راجع «أميركا اللاتينية»، ج٣، ص ٢٠٧).

في تشرين الثاني ١٩٩٤، انتخب خوليو ماريا سانغينيتي رئيسًا للجمهورية خلفًا للويس ألبيرتو لاكال (يتسلّم مهامه الرئاسية في الأول من آذار ١٩٩٥). وفي أول نشاط سياسي له استقباله وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز (في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٥) الذي زار كذلك، ضمن جولته عينها، فنزويلا والأرجنتين. وزار بيريز النصب التذكاري لليهود الذين قتلوا إبان الحرب العالمية الثانية في مونتيفيديو (العاصمة)، وهذا النصب هو الوحيد من نوعه في أميركا اللاتينية، والتقى مسؤولي الطائفة اليهودية.

مدن ومعالم

* **بييزاندو: Paysandu** مدينة في الأوروغواي، جنوبي سالتو على نهر ريو أوروغواي. تلقّب بـ «ملكة الشمال». نحو ٨٥ ألف نسمة. أسست ١٧٧٢ بمبادرة من كاهن كاثوليكي وبسواعد مجموعة هندية اعتنقت المسيحية. وإسم بييزاندو مركب من «بيي» الهندية التي تعني الأب، و «زاندو» الذي كان اسم عائلة الكاهن. مركز تجاري. معامل للسكر ومصانع أنسجة، وصناعات غذائية (معلبات). نقطة مواصلات مهمة خصوصًا بوجود مينائها النهري، ومطارها.

* **سالتو Salto**: ثاني مدينة في الأوروغواي. نحو ١٢٠ ألف نسمة. مركز مواصلات مهم وميناء نهري. تقع في قلب منطقة زراعية (خصوصًا الحمضيات). فيها صناعات قيد الإنماء. مسارح. مكتبات. مؤسسات تعليمية، منها معهد زراعي مشهور.

* **فريبنتوس Fraybentos**: مدينة ومرفأ أساسي على نهر أوروغواي حيث يتم تصدير معلبات اللحوم. نحو ٣٥ ألف نسمة.

* **كولونيا Colonia**، إحدى أهم مدن الأوروغواي أسسها البرتغاليون ١٦٨٠ وفيها آثارات من العهد الاستعماري. تقع على بعد نحو ١٦٠ كلم غربي العاصمة مونتيفيديو، أي في وسط المسافة بين هذه العاصمة وبين بوينس أيرس (في الأرجنتين)، وهي تؤمن الاتصال بين العاصمتين. مطار مهم لمواصلات عبر القارة. نحو ٢٢ الف نسمة.

* **مرسيدس Mercedes**: على الضفة الجنوبية من ريو نيغرو، تؤمن نقل القسم الأكبر من منتوجات المنطقة الزراعية المحيطة بها. نحو ٥٥ ألف نسمة. تأسست عام ١٧٨١. وهي مدينة سياحية مقصودة.

* **مونتيفيديو Montevideo**: عاصمة الأوروغواي. تقع عند أقصى جنوبي البلاد على الضفة الشمالية لريو دي لابلاتا. انها إحدى مدن أميركا الجنوبية الأكثر كثافة بالسكان، إذ يتجمع فيها حوالي نصف سكان الأوروغواي (مليونا نسمة). أسسها الاسبان (١٧٢٦)، وأصبحت عاصمة الجمهورية الجديدة التي أعلنت في ١٨٢٨. أما اسمها فيعود إلى تلك العبارة التي قالها ودوّنها بحّار برتغالي عندما وقع نظره على تلة مخروطية الشكل ترتفع بجوار العاصمة: «مونتي فيدي يو» (أي: اني أرى هضبة). المدينة القديمة بجوار المرفأ، وهي القسم الأقدم من مونتيفيديو. وهي اليوم منطقة أعمال وتجارة، ولا تزال تحافظ، بسبب طرقها الضيّقة، على مظاهر من العصر الاستعماري. أما المدينة الحديثة، بشوارعها العريضة وساحاتها ومنتزهاتها وعماراتها، فهي تحيط بالقسم القديم منها. فيها نصب تذكارية من أهمها نصب جوزي غرفازيو أرتيغار، البطل القومي. جامعة كبيرة. مكتبة وطنية. متاحف ومعارض. ومركز مواصلات نهرية وبرية وبحرية وجوية. فهناك نحو ٩٠٪ من النشاط التجاري الخارجي يمر عبر مينائها.

* **ميناس Minas**: إسمها مشتق من «مين» ويعني المناجم، وذلك لوجود المناجم فيها. تتوافر فيها مقالع الغرانيت والمرمر. مسقط رأس خوان انطونيو لافاليا، أحد قادة حرب الاستقلال. نحو ٦٠ ألف نسمة.

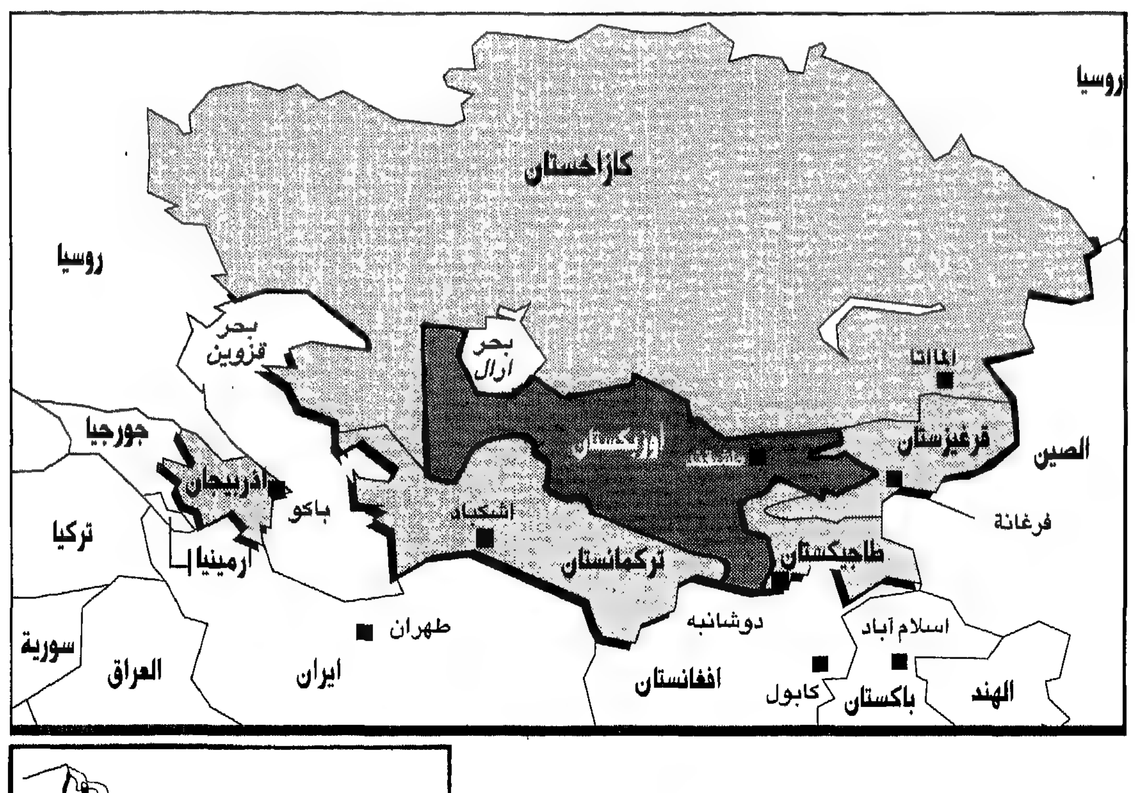
زعماء ورجال دولة

* **بوردابيري آروسينا .Bordaberry A** (١٩٢٨-): سياسي ورجل دولة أوروغواياني. شغل عدة مناصب إدارية (١٩٥٩-٦٢). عضو مجلس الشيوخ (١٩٦٢-٦٤). رئيس المكتب الفدرالي للعمل الريفي (١٩٦٤-٦٩). وزير الزراعة (١٩٦٩-٧٢). رئيس الجمهورية (١٩٧٢-٧٦) وأُرغم على الاستقالة، إذ كان واجهة سياسية للعسكريين أكثر منه صاحب سلطة فعلية، ما وضع البلاد في أزمة أمنية حقيقية بسبب ما ارتكب بحق المعارضين من مجازر أدت بأكثر من مليون مواطن أوروغواياني لترك البلاد والهجرة إلى الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة. وهذه الأعمال العنفية بدأت عقب تصفيته منظمة التوباماروس (١٩٧٢).

* **سنديك، راول .Sendic, R** (١٩٢٥-): ثوري أوروغواياني، مؤسس الحركة الوطنية لتحرير الأوروغواي والتي سمّيت باسم «توباماروس». انتسب إلى الحزب الاشتراكي في الأوروغواي. فشل في ثلاث دورات انتخابية كمرشّح عن الحزب. ترك الحزب ليعمل في الحركة النقابية في ما كانت البلاد تعاني من أزمات اقتصادية. قاد «مسيرة الجوع» الشهيرة (١٩٦٢) التي عبّر فيها العمّال عن استيائهم الشديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. أنشأ سنديك حركة التوباماروس التي اتخذت اسمها من اسم أحد الوطنيين ضد المستعمرين الإسبان، وهو توباك أمارو الذي جلده الإسبان في البيرو في القرن الماضي. بدأت هذه الحركة في الظهور في ١٩٦٣ حيث هاجم بعض أعضائها مخازن أسلحة في نادي رماية يقع على بعد نحو ١٠٠ كلم من مونتيفيديو. ومنذ ذلك الحين أصبحت أشهر حركة تحرير في أميركا اللاتينية. فتابعت عملياتها حتى ١٩٧٢. وعلى رأس أهدافها الشركات المتعددة الجنسيات، وخطف شخصيات (منهم أحد كبار موظفي الدولة، صديق رئيس الجمهورية الذي كلّفه التصدي للعمّال المضربين) يضعونهم في «سجن الشعب» الذي بقي

مكانه مجهولًا من السلطة حتى ١٩٧٢. وبلغت التوباماروس من القوة بحيث أصبحت في ١٩٧١ (وعلى رأسها راول سنديك) بمثابة السلطة الموازية في البلاد للسلطة الرسمية. وحاول سنديك تطبيق نظريات فيدل كاسترو (الزعيم الكوبي) على مجتمع مديني. وتبنّى، في برنامجه، بتأثير من الثورة الكوبية، الأطروحات التغييرية كالإصلاح الزراعي والتأميمات... ونادى بشعارات اتخذها عن شين غيفارا، مثل: «تسليح الشعب وتهيئته للقتال، انتهاك شرعية البورجوازية، كل ذلك يخلق وعيًا وتنظيمًا وظروفًا مؤاتية للثورة». أوقف سنديك عمليات التوباماروس في أواخر ١٩٧١، في محاولة منه لتوفير الهدوء في البلاد إفساحًا في المجال لتحالف أحزاب اليسار لكي تنجح في الانتخابات. لكن الانتخابات، التي لم يتمكن هو نفسه من الطعن بها، حملت إلى المجلس وإلى السلطة قوى اليمين التي انتخبت خوان ماريا بوردابيري رئيسًا للبلاد. فكلف هذا الجيش بتصفية التوباماروس، كما استعان بالشرطة الخاصة البرازيلية لهذا الهدف. وبعد حادثة الجمعة السوداء (١٤ نيسان ١٩٧٢) حيث اصطدمت التوباماروس بالجيش وسقط فيها ضحايا من الطرفين، أعلنت الحكومة حالة الحرب الداخلية، وكشفت (في ٢٧ ايار ١٩٧٢) مكان «سجن الشعب». وفي اوّل ايلول (١٩٧٢) اعتقل راول سنديك، وتوقف كل خبر عنه.

□ توباماروس: تنظيم سري من فدائيي المدن في الأوروغواي يستهدف (كما كان يجيء في أدبياته السياسية وبياناته) «إنضاج الظروف المؤاتية لتحقيق ثورة ماركسية – لينينية في المجتمع عن طريق أعمال العنف والتحريض السياسي المدروس». والانطباع السائد هو أن التنظيم كان قليل العدد، وأفراده من أصول طبقية بورجوازية من مهنيين وموظفين، يحتلّون مناصب مرموقة في المصارف والنقابات والجامعات. وقد نفّذ التنظيم إغارات على المنشآت والمؤسسات الحكومية ومخازن السلاح، وقاد المظاهرات «بهدف إنضاج الظروف» (أكثر عملياته وأهمها وقعت في الستينات وبداية السبعينات). واشتهر بأسلوب خطف الشخصيات المهمة واتخاذهم كرهائن لإجبار الحكومة على الإفراج عن المساجين أو دفع فدية والانتقاص من هيبة الحكم. وقد جرّدت الحكومة حملة قوية ناجحة ضده (١٩٧٢) وحدّت كثيرًا من نشاطه، حتى لم يعد يسمع عنه شيء.



أوزبكستان

بطاقة تعريف

(إضافة إلى ما يلي، راجع «آسيا الوسطى، الجمهوريات الإسلامية»، ج٢، ص ١٠٨).

القلب والمحور: أوزبكستان «قلب آسيا الوسطى» بمقاييس عدة: تنوّع قومي والغالب أوزبكي طبعًا الذي لا يقتصر وجوده على أوزبكستان وحدها وإنما يمتد على كل الدول المحيطة بها وإلى أفغانستان وحدود الصين. ويعتبر الأوزبيك الأكبر عددًا من الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة كل على حدة، ويكاد ان يصل عددهم إلى حوالي نصف عدد شعوب المنطقة مجتمعة. إذن تحتل أوزبكستان الموقع الديموغرافي الإتني الأول في آسيا الوسطى.

إلى عدد سكّانها تحتل أوزبكستان موقعًا استراتيجيًا هو الأول من نوعه في هذه المنطقة إذ تلتف حولها كل دول آسيا الوسطى، ويمر فيها نهرا سيحون وجيحون وتكاد أن تتحكم ببحر الأورال مع كازاخستان، وبهذا المعنى تملك موقعًا استراتيجيًا تقريريًا في المنطقة.

تبقى أوزبكستان المنطقة الحضرية الأولى بين الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا إلى طاجيكستان، في حين تسود حياة «الترحال» والتنقل نمط معيشة القبائل ذات الأصول التركية في البلدان الأخرى: كازاخستان وقيرغيزيا وتركمانستان. وفيها اختلاط ثقافي فارسي – تركي لا مثيل له في أية دولة أخرى. وينظر الأوزبيك، ومعهم الأذريون في

ما وراء القوقاز، إلى أنفسهم بوصفهم أصل الأتراك؛ وتسود النزعة الأوزبكية على ما عداها. وهي نزعة متصلة بمفهوم الأصل وليس الفرع المرشح للذوبان في الأصل حسب الايديولوجية القومية الاندماجية.

الاقتصاد: ليست أوزبكستان، على الصعيد الاقتصادي، الأقل غنى بمواردها في آسيا الوسطى على رغم بلوغ قسم من سكّانها درجة ما تحت الفقر. إنها المنتج الأول للقطن بين دول الاتحاد السوفياتي السابق؛ وهي، في دول آسيا الوسطى، ثاني منتج قطن في العالم بعد الولايات المتحدة. وتضم أكبر نسبة من الأراضي الزراعية المروية. وتحتوي على مواد أولية مهمة شأن الذهب والحديد والنحاس والنفط والغاز الطبيعي (حقول الغاز في منطقة «غازلي» تسدّ حاجات البلاد). ومن هذه الحقول تتزوّد أيضًا مدن قيرغيزيا وكازاخستان بحاجتها للغاز المنزلي والصناعي. وبفضل اكتشاف الغاز والنفط، نشأت في أوزبكستان صناعات الأسمدة والجرّارات الزراعية والنسيج والحرير... الخ.



نصب يمثل البطل الاسطوري «فرخد» الذي تقول الاسطورة الشعبية في أوزبكستان أنه تمكن من جرّ المياه الى السهوب القاحلة. وقد أقيم هذا النصب، إبان الفترة السوفياتية، على مقربة من محطة «تشارفاك» الكهربائية، وهي واحدة من ١٩ محطة بنيت عند نهر «تشيرتشيك».

نبذة تاريخية

(راجع، إضافة إلى ما يلي، وكإطار تاريخي وجغرافي عام، مجمل مادة «آسيا الوسطى، الجمهوريات الإسلامية»، ج٢، ص ١٠٧-١٤٦).

من القديم حتى الشيوعية

في أول تموز ١٩٩٣، نزع تمثال الفيلسوف الألماني كارل ماركس من وسط العاصمة طشقند، ورأى مجلس الوزراء الأوزبكي انها خطوة ستكون «تكريمًا لذكرى مؤسس الدولة الأوزبكية وأعظم قائد عسكري في الشرق، تيمورلنك» الذي سيحل تمثاله محل تمثال كارل ماركس. ففي هذا تأكيد واضح للهوية القومية وللتاريخ الخاص الذي غُيّب إلى حد كبير خلال الفترة السوفياتية الممتدة من عشرينات القرن العشرين حتى بداية عقده الأخير (١٩٩١)، كما فيها عودة إلى تيمورلنك وليس إلى الشيباني خان حفيد جنكيز خان الذي انتصر على الدولة التيمورلنكية (مجموعة دول صغيرة) في الفترة الواقعة بين ١٥٠٠-١٥٠٧، واستمرت سلالته من بعده في الحكم حتى الفترة الواقعة بين ١٨٦٨-١٨٧٣ حين سيطر القياصرة الروس على هذا البلد. وكان تيمورلنك قد أسّس دولته و «مجد الأوزبيك» منذ القرن العاشر ولمدة نحو خمسة قرون.

وهذه المنطقة من آسيا الوسطى (بما فيها مجمل أراضي أوزبكستان اليوم)، غزاها وأخضعها ملك الفرس سايروس في القرن السادس ق .م.، ثم الاسكندر الكبير في العام ٣٣٠ ق .م. وفي القرن الميلادي السادس، سيطر الأتراك عليها، ثم العرب المسلمون في القرنين السابع والثامن، ثم الأتراك من جديد حيث أخذت المنطقة إسم تركستان. وفي أواخر القرن العاشر، اجتاحتها قبائل الأوزبك حيث أسست الخانات الكبرى في بخارى وخوارزم (أو خيفا)، ثم خانة خوقند في القرن الثامن عشر. في ١٨٦٨، أصبحت الخانات الثلاث تابعة للامبراطورية الروسية.

بعد ثورة أكتوبر، تشكل مجلس ثوري في طشقند كان خاضعًا لنفوذ البولشفيك. فتداعى الزعماء الأوزبك إلى عقد مؤتمر وطني في خوقند (كانون الأول ١٩١٧) سرعان ما نجح الشيوعيون في حلّه وإلغاء كل مفاعيله (شباط ١٩١٨). وفي نيسان ١٩١٨، أنشئت «الجمهورية الاشتراكية السوفياتية» في أوزبكستان التي كانت تتمتع باستقلال داخلي في إطار تركستان التي كانت بدورها ذات استقلال داخلي في إطار روسيا. ورغم أوامر لينين الداعية إلى الاعتدال إزاء الحركات القومية، تصدّى النظام السوفياتي لحركة المقاومة الأوزبكية (ثورة الباشماك ١٩١٩-١٩٢٢). وفي ١٩٢٢، تحولت خانات خيفا وبُخارى إلى جمهوريات «خوارزم وبُخارى الاشتراكية السوفياتية». وبعد إلغاء الشخصية الإقليمية لجمهوريات تركستان وبُخارى وخوارزم (التي توزّعتها كازاخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان)، أصبحت أوزبكستان، في ١٩٢٤، «جمهورية اشتراكية سوفياتية» في إطار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

إنهيار الشيوعية والسوفياتية، الاستقلال

أرّخت «الحياة»، بقلم فيصل جلول وتحت عنوان «أوزبكستان: قلب آسيا الوسطى ينبض على إيقاع النهوض القومي والإسلامي» (العدد ١١٢٢٣، تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١٨) للسنوات التي سبقت مباشرة انهيار الاتحاد السوفياتي وانعكاس ذلك على أوزبكستان وإعلان استقلالها، بالتالي:

عشية الاستقلال: في الثمانينات ساد اعتقاد في روسيا أن سبب مصائب الاتحاد السوفياتي يكمن في أوزبكستان. ارتفعت أصوات كثيرة في وسائل الاعلام ضد هذا البلد وأطلقت أحكام ضد الأوزبيك بأسرهم ومن دون تمييز. واتخذت اجراءات تنتهك من كرامتهم الوطنية. كان مطلوبًا «كبش محرقة» لتبرير مأزق النموذج السوفياتي فوقع الاختيار على الأوزبيك، لكنه اختيار لم يأت من عدم. فقد اكتشفت موسكو، بعد سنوات من اعتقادها أن أوزبكستان هي النموذج الفاضل للتجربة السوفياتية، وان هذا البلد يخضع لسيطرة مافيا محلية منظمة بقيادة أوزبكي سوفياتي شهير بصداقاته العليا مع كبار قادة الكرملين. وتنقل تفاصيل القصة هيلين كارير دانتكوس الباحثة الفرنسية المعروفة باطّلاعها الواسع على الشؤون السوفياتية.

كان شرف رشيدوف بطل هذه القضية يقود الحزب الشيوعي في أوزبكستان منذ العام ١٩٥٩، وكان على علاقة جيدة مع نيكيتا خروتشوف، ومن ثم مع ليونيد بريجنيف الذي غمره بالأوسمة والتقديرات والأوصاف الأخلاقية السوفياتية المتداولة، لماذا؟ لأن رشيدوف كان يصوّر لقادة الكرملين انه خطّط ونجح في رفع أوزبكستان إلى مرتبة النموذج السوفياتي المطلوب: كان ينتج القطن بالأرقام التي تحوز على رضى الكرملين. وكان يوهم قادة موسكو ان اللغة الروسية والثقافة الروسية صارت معمّمة تمامًا كاللغة الأوزبكية الوطنية. أما الكادرات التي كانت موسكو تأمل بتأهيلها بين الوطنيين الأوزبيك، وصرفت عليها أموالًا طائلة، كانت تفوق توقعات «الرفاق» الموسكوفيين. لا توجد مشكلة عويصة وغير قابلة للحل. فالرفيق رشيدوف قادر على تصفية أكثر المشاكل تعقيدًا. هكذا ساد انطباع انه لو لم يكن شرف رشيدوف موجودًا لتوجب إيجاده.

مات رشيدوف فجأة عام ١٩٨٣، في وقت بدأ فيه أندروبوف خليفة بريجنيف يبحث في محاربة الفساد. كان يظن ان الفساد حالة استثنائية وليس معمّمة وان تطهير البلاد من الفاسدين هو أفضل خدمة يمكن تقديمها إلى الاتحاد السوفياتي.

محاربة الفساد قادت الكرملين مباشرة إلى أوزبكستان وتحديدًا إلى رشيدوف. فاكتشفت الصحف السوفياتية التي كانت قد بدأت تصبح بقدرة قادر حرة نسبيًا أن الرفيق رشيدوف كان يقدّم أرقامًا وهمية حول إنجازاته، وأنه كان يدير البلاد بواسطة مافيا منظمة شبيهة بالمافيات الأميركية والصقلية، وكانت هذه المافيا تشرف بين أشياء كثيرة على الدعارة وتجارة المخدرات والقتل المدفوع الأجر، وان كل التعيينات المحلية كانت تمر من خلالها.

واكتشفت وسائل الإعلام أمثلة كانت كافية لإحداث الرعب في أوساط حزبية كانت ما زالت تقيم اعتبارًا للقيم الاشتراكية:

الدخول إلى بعض الكليات كان يتطلب مستوى علميًا معينًا، لكن ضغط المافيا كان يتيح لتسرب من تشاء إلى هذه الكليات وضمان النجاح فيها. أما انتشار الروسية فإنه كان سطحيًا وظلت اللغة الوطنية هي الأساس في حياة الناس. والاكتشاف الأخطر، كان يتصل ببنية السلطة التي أقيمت على أُسس وطنية كاملة لا تربطها بالنمط السوفياتي إلا علاقات بدائية تتيح حماية العناصر الوطنية. وعن القطن، فخر الإنتاج الأوزبكي «السوفياتي»، كان رشيدوف يضاعف الأرقام ويذيع ما يرضي فضول قادة الكرملين.

استطاع «الرفيق» الأوزبكي أن يبني علاقات فاسدة وصلت إلى موسكو نفسها مما يعني أن النمط السوفياتي فاسد في قاعدته وأطرافه على حد سواء، وهذا ما لم يكن بالإمكان إخفاؤه أثناء التحقيق الذي صار علنيًا وعلم به الجميع.

تحرّك قادة الكرملين بسرعة ووجّهوا ضربات لمساعدي رشيدوف (الذي جرّد من التقديرات التي حصل عليها قبل موته) ونقل جثمانه من مدفن «الاشتراكيين العظماء» و «النموذجيين» في طشقند إلى مقبرة عادية. ولم يقتصر الأمر على هذه الخطوات، فقد انتشرت في حينه حملة سوفياتيه ضد الأوزبيك عمومًا وتحوّل بلد بكامله إلى «كبش محرقة» وإلى مصدر للمصائب التي ضربت الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي. ووصل الجميع إلى خلاصة مفادها أن عشرات السنين من بناء الاشتراكية في هذا البلد ذهبت «أدراج الرياح».

إهانة بحجم الوطن: شعر الأوزبيك من جهتهم بإهانة وطنية دفعتهم إلى التمسّك أكثر فأكثر بأحاسيسهم القومية. أما بقية القصة فصارت معروفة. لقد تدخلت «بيريسترويكا» غورباتشوف في النصف الثاني من الثمانينات لتضع الاتحاد السوفياتي بأسره في وجهة مختلفة وجاء الانقلاب العسكري على غورباتشوف في آب ١٩٩١ ليضع الأمور في نصاب آخر وليعجّل باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. لكن فضيحة رشيدوف ستضاعف حذر الأوزبيك تجاه ما يدور في موسكو ويأتي منها.

كان إسلام كريموف زعيم أوزبكستان الشيوعية، وخليفة رشيدوف، الصامت الأكبر لدى وقوع الانقلاب العسكري في موسكو. فهو لم ينتقد الانقلابيين، واتخذ قرارًا بعدم استقبال النشرات الإخبارية المتلفزة والمذاعة من موسكو التي تعارض الانقلاب. ومنع خروج تظاهرات للاحتفال بفشل الانقلابيين. وقد اكتفى بعد فشل المحاولة المذكورة بالقول ان ما حصل ليس دستوريًا. لم يكن من السهل اتخاذ موقف حاسم في حينه، خصوصًا أن أوزبكستان كانت ما زالت بعد توصف بأنها البلد المسؤول عن أمراض الاتحاد السوفياتي، ناهيك عن أن كريموف نفسه ليس من عشّاق الديمقراطية المميزين.

إسلام كريموف «الصامت الأكبر» أثناء انقلاب موسكو سيبادر في ٣١ آب عام ١٩٩١ إلى إعلان استقلال بلاده عن الاتحاد السوفياتي. وكان الزعيم الأول الذي يتخذ مبادرة من هذا النوع في آسيا الوسطى. ثم انتُخب في ٢٩ كانون الأول رئيسًا للجمهورية بنسبة ٨٦ في المئة من الأصوات.

لم تشهد أوزبكستان انقلابًا ثوريًا في ٢٩ كانون الأول ١٩٩١، ذلك ان كريموف خلف كريموف، وتحوّل من رئيس لجمهورية شيوعية

ولحزب شيوعي إلى رئيس لجمهورية غير شيوعية ولحزب صار اسمه «الحزب الديمقراطي الشعبي» من دون أن يحدث تغيير جوهري في شخصية الرئيس وبنية الحزب. فالرئيس الأوزبكي مقتنع أن دور الحزب الشيوعي (السابق) يجب أن يبقى وإلا «سينحدر الاقتصاد وتنحدر البلاد نحو الفوضى» على حد تعبيره، ولكي لا تعم الفوضى، يعتقد الرئيس ان «القطن سيظل قاعدة الزراعة وان المزارعين يجب أن يواصلوا العمل على أراضٍ يملكونها وتعود ملكيتها للدولة» حسب تصريحات نشرتها صحيفة «البرافدا» التي نسبت لكريموف ايمانه بالنموذج الصيني وبسياسة الخطوة خطوة المتبعة في الصين. فهو يرى أن بكّين استطاعت أن تحل مشاكل التموين خلال ٤ سنوات. لكنه لا يأخذ بالاعتبار سببًا أساسيًا في نجاح هذه التجربة وهو مبادرة الصين إلى إعادة توزيع الأراضي بنسبة كبيرة على الفلاحين. وفي ردّه على سؤال من هذا النوع قال «ان أوزبكستان ستتبع طريقًا خاصًا سواء رضي البعض أم كرهوا».

كل الدلائل تشير إلى أن «البعض» هي كلمة يستخدمها كريموف للإشارة إلى روسيا التي تتمنى أن تعتمد دول آسيا الوسطى خيارات في السياستين الداخلية والخارجية لا تتعارض مع المصالح الروسية، وإذا كان من الصعب معرفة المدى الذي ستبلغه طشقند في السير على «طريقها الخاص» فإن صعود النزعة الأوزبكية وطغيانها على سياسة الدولة من شأنه أن يثير مخاوف الروس، لأنه سيقود في نهاية المطاف إلى التخلص من الجالية الروسية الكبيرة العدد التي تقيم في أوزبكستان وأيضًا الجاليات الأخرى غير الروسية كالتتار. لكن المعطيات الحالية المتوافرة لدى الأوزبك لا تتيح لهم اعلان عدائهم السافر لروسيا وبالتالي حرق المراحل.

بابا... الجميع: تتقاطع النزعة القومية الأوزبكية مع تركيا دون أن تذوب فيها. ففي أول زيارة يقوم بها لأنقرة بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية العام الماضي (١٩٩٢)، حرص اسلام كريموف على مخاطبة سليمان ديميريل بلقب «بابا» وهو لقب تركي يستخدم للإشارة إلى الموقع السامي الذي يحتله الرئيس التركي في علاقات تراتبية مفترضة في الأتراك والأوزبيك الأتراك. وفي المناسبة نفسها أكّد كريموف أنه لن يطول الوقت الذي يجتمع فيه ممثلو الأتراك والأوزبيك «تحت قبة برلمان واحد». وفي هذا التصريح إشارة إلى التمييز الأوزبكي في الإطار القومي التركي الواسع.

ولا تقتصر هذه النزعة القومية على الدولة. فالنخبة الأوزبكية تعتقد ان الانتماء إلى «التركوية» من شأنه أن يلبّي حاجات البلاد الشعورية والاقتصادية في الآن معًا وهو الطريق إلى «الصحون» العامرة بالطعام و «البنزين» الطافح في «مخازن الجرارات الزراعية» وهذه النظرة مهمة للغاية في بلد يعاني فيه حوالي نصف عدد السكان من فقر مدقع.

وتظل تركيا بالنسبة للدولة الأوزبكية مثالًا علمانيًا يستند إليه في مواجهة النهضة الأصولية الصاعدة ولتحقيق التوازن مع ايران التي اختارت الطاجيك كرهان لها في آسيا الوسطى، أي اختارت الخصوم التاريخيين للأوزبيك.

لكن الاعتماد على تركيا يظل نسبيًا، لأنها بعيدة عن الحدود مع آسيا الوسطى، في حين تجاور إيران تركمانستان. هذا التجاور

الذي يظل بالنسبة لتركمانستان بصورة مباشرة وأوزبكستان بصورة غير مباشرة مدخلًا حيويًا إلى العالم الخارجي. ولعل هذا ما دفع البلدين إلى عقد اتفاقات مع طهران في ميادين عدة، واعتماد نوع من التوازن في العلاقات مع تركيا وايران مع اعطاء الأفضلية لتركيا بطبيعة الحال.

يجدر التنبيه هنا إلى أن القومية الأوزبكية تطرح ثلاث قضايا رئيسية في غاية الأهمية بالنسبة لهذا البلد. الأولى تتعلق بالجاليات الأوزبكية المقيمة خارج أوزبكستان، والثانية تتصل بالصعود الإسلامي والتيار الأصولي الناهض، والثالثة على صلة بالنزاع الأوزبكي – الطاجيكي.

قاعدة لأوزبيك ما وراء الحدود: بالنسبة للقضية الأولى يلاحظ أن أوزبكستان باتت تشكّل قاعدة للأوزبيك خارج الحدود. فقد أعلن حديثًا أن الجنرال الأوزبكي الأفغاني عبد الرشيد دوستم، يجري اتصالات دولية وإقليمية من أجل استقلال منطقته المحاذية لطاجكستان، وانه يعتمد في هذا المسعى على طشقند التي استقبلت بعثة قنصلية تابعة له. وسواء قامت دولة دوستم أم لم تقم فإن مصالح أوزبكستان تقضي بالحؤول دون الاتصال بين الطاجيك الأفغان (أكثر من ٥ ملايين نسمة) الذين يتزعمهم المقدم أحمد شاه مسعود وإخوانهم في طاجكستان (٣,٥ مليون نسمة) فالاتصال بين الطرفين يعطي طاجكستان عمقًا مهمًا من شأنه أن يؤثّر على التوازن بين البلدين. لذا يبدو أن أوزبكستان ومعها روسيا تحبّذ قيام دولة أوزبكية أفغانية فاصلة بين الطاجيك.

وتسعى طشقند للتأثير في سياسات جاراتها في آسيا الوسطى بالاستناد إلى الجاليات الأوزبكية الضخمة الموزّعة على طاجكستان ٢٣,٥ في المئة من أصل عدد السكان البالغ ٥,٢ مليون نسمة وتركمانستان ٩ في المئة من مجموع السكان البالغ ٣,٦ مليون نسمة و١٣,٥ في المئة من مجموع سكان قيرغيزيا البالغ ٤,٤ مليون نسمة، ناهيك عن ٣٣٢ ألف أوزبكي يعيشون في كازاخستان. وتجد هذه الجاليات في أوزبكستان قاعدة قومية ومصدرًا لآمال تاريخية ما زالت حية في ذاكرة الشعب الأوزبكي.

هذا الواقع يقودنا مباشرة إلى الصراع الأوزبكي – الطاجيكي. فكل من طاجكستان وأوزبكستان تتهم الأخرى بإساءة معاملة أبناء جالياتها. واليقظة القومية الأوزبكية من شأنها أن تنفخ في رماد الصراع بين القوميتين ذات الثقافتين التركية والفارسية. هذا الصراع الذي بدأت مظاهره بالبروز مبكرًا ومنذ ارتخاء القبضة السوفياتية عن آسيا الوسطى. فقد باشرت الأقلية الطاجيكية في أوزبكستان (٤ في المئة من أصل ٢٠ مليون نسمة) تطالب بحقوقها ابتداء من العام ١٩٨٩ حين نشأت حركة «سمرقند» للدفاع عن حقوق الطاجيك الذين أنشأوا أيضًا في بخارى مركزًا قوميًا يسمّى «شمس الصغد» للدفاع عن الثقافة الفارسية. ومن المعروف أن تقسيم آسيا الوسطى في العشرينات استند إلى خرائط وضعها لينين بنفسه وطبّقها فيما بعد جوزيف ستالين بحرفيتها. ولحظت تلك الخرائط انشاء جمهوريات متداخلة الأقليات الطائفية من ذلك نزع بخارى وسمرقند من طاجكستان وضمهما إلى أوزبكستان ونزع خوجند من أوزبكستان وضمّها إلى طاجكستان. وقد حصل ما يشبه ذلك في العديد من أنحاء آسيا الوسطى والقوقاز وكان يهدف إلى إتاحة



التحكّم في هذه المنطقة من خلال زرع أسباب الخلاف بين جماعاتها القومية. وهنا من الصعب نسبة مقاطعة أو مدينة أو أراضٍ إلى دولة دون أخرى، ذلك ان الادعاءات التاريخية تكون «صحيحة» أو «خاطئة» قياسًا بالمرحلة التي مرّت فيها هذه الأراضي أو تلك تحت سيطرة الفرس أو الأوزبيك.

الصحوة الإسلامية: يبقى العنصر الأخير في النهوض القومي الأوزبكي وهو يتعلق بالصحوة الإسلامية. ويلاحظ هنا أن التداخل بين العنصرين القومي والديني وتفاعلهما يفسّر إلى حد كبير التماسك الداخلي الأوزبكي. لكن دخول الإسلام السياسي كعنصر جديد أتاح فرزًا مختلفًا للقوى السياسية التي صارت منتظمة في تيارين أحدهما قومي وعلماني المنحى ويضم الهيئات الحاكمة وعددًا من الأحزاب القومية والثاني يتمثل أساسًا بحزب النهضة الإسلامي الذي يتمتع بنفوذ كبير في وادي فرغانا. ويثير الإسلام السياسي مخاوف الحكومة الأوزبكية التي تنظر بقلق كبير إلى احتمال انعقاد الصحوة الإسلامية الأوزبكية على تيار الإسلام السياسي المتزايد القوة في طاجكستان وأفغانستان وهي الدولة الأجنبية الوحيدة خارج آسيا الوسطى (إطارها الحالي) التي تحتفظ بحدود مع أوزبكستان.

ويصطدم الإسلام السياسي هنا بالسياسة القومية الأوزبكية وبالمنحى العلماني للدولة. ومن المعترضين على هذه السياسة حزب «النهضة الإسلامي» الذي تأسس في العام ١٩٩٠ في طاجكستان وهو يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ويجد مرجعه النظري في طروحات الإخوان المسلمين وأبو الأعلى المودودي وتأسس فرع لحزب النهضة في أوزبكستان وفرع آخر في قيرغيزيا وتركمانستان وأذربيجان... الخ. لكن هذا الحزب كما التيار الديمقراطي الطاجيكي تعرض لضربات قوية أضعفته كثيرًا خلال الشهور الماضية (١٩٩٣). وشهدت طشقند تأسيس «حزب التنوير الإسلامي»، كما شهدت أيضًا خروج دار الإفتاء في العاصمة عن رقابة الـ «ك. ج. ب.» كما كانت الحال من قبل، وصار المفتي الطشقندي يتمتع باستقلالية تثير مخاوف السلطات الأوزبكية. تجدر الإشارة هنا إلى أن «الإسلام السوفياتي» الرسمي في آسيا الوسطى كان مقره طشقند. ومع انهيار السلطة السوفياتية شهدت البلاد ظهور مئات المساجد دفعة واحدة وعودة كبيرة للإسلام على المسرح السياسي في هذا البلد. وما يقلق السلطات هو توجّه الإسلاميين الذين يناضلون ضد «المافيا» الأوزبكية من خلال محاربتهم لفرض الخوات والجنوح ودعوتهم لتطبيق الشريعة الإسلامية، وكانت الحكومة الأوزبكية قد أوقفت العام الماضي (١٩٩٢) أعضاء في لجنة الإدارة الإسلامية الذاتية في وادي فرغانا بأوامر خاصة من الرئيس كريموف نفسه.

ويستفاد من المعلومات المتداولة حول نشاط الإسلاميين في وادي فرغانا أن هؤلاء يدعون لمحاربة الشيوعية على الطريقة الأفغانية ويعتبرون السلطة الحالية امتدادًا للسلطة الشيوعية السابقة. ويعتقد الباحث الفرنسي أوليفييه روا أن الحركات الإسلامية النامية في أوزبكستان وغيرها تتأثر بباكستان وليس بإيران، وان نموذج هذه الحركات هو الإخوان المسلمين وليس ايران الشيعية التي اختبرت خلال الحرب العراقية – الايرانية ان الإسلام

السياسي السني لم يلعب الورقة الايرانية كما كانت تشتهي طهران في ذلك الحين. ويخلص إلى القول ان ايران يمكن أن تلعب ورقة طاجكستان وليس غيرها من الأوراق لأسباب متعلقة بالانتماء الثقافي الفارسي أساسًا.

ويخشى مثقفون أوزبيك قوميون مما يسمّونه بـ«ديكتاتورية الملالي» ويعتقدون ان خطر التوتاليتارية قد ولى، لكن «خطر الملالي» هو الذي يجب مواجهته. ويذهب كثيرون منهم إلى القول ان دعم السلطة الرسمية الأوزبكية، على رغم المآخذ عليها، هو الحل الأفضل لمواجهة الخطر الأصولي.

وتطالب الحركات القومية الحديثة النشوء والمعارضة شأن حركة بيرليك (أي الوحدة) وحركة «الأرك» بالتخلص من الثقافة الروسية باعتماد النموذج التركي وتدعو إلى الأخذ بالألفباء اللاتينية لأن ذلك من شأنه أن يستدرج المساعدات التركية في حين كان الملالي يطالبون باعتماد الحرف العربي (حرف القرآن الكريم)، خصوصًا أن هذا يسهل انتشار القرآن باللغة المحلية الأوزبكية لأن نسبة ضئيلة فقط من الأوزبيك (٥ في المئة) تقرأ العربية. ولا تراهن المعارضة السياسية الحداثية في أوزبكستان على تغييرات أساسية في بنية السلطة المتماسكة والمدعومة من المافيا، وهي تعتقد أن التغيير في البلاد مرهون بوقوع أحداث كبرى شأن تنامي الحركة الإسلامية أو حدوث تغييرات أساسية في روسيا.

يستفاد مما سبق أن الدولة الأوزبكية «النابضة» في آسيا الوسطى، تنهض من كبوتها الطويلة في ظل النظام السوفياتي، لكن استكمال هذا النهوض يفترض امتلاك الوسائل الضرورية من أجل بناء دولة حديثة وعصرية تسمح لنفسها فيما بعد بالتطلع إلى احياء مجد الأوزبيك الغابر. بالانتظار تظل روسيا مرجعًا لا غنى عنه في مجالات عدة بالنسبة للأوزبيك خصوصًا في الإدارة والدفاع حيث تحمي الوحدات العسكرية السوفياتية الحدود وتواجه الحركات الإسلامية المسلّحة جنبًا إلى جنب مع القوات الأوزبكية الحديثة الاستقلال والنشوء (انتهى ما جاء في «الحياة»).

السنوات الأربع على الاستقلال

أهم الأحداث: في ٣١ آب ١٩٩١، أعلن استقلال أوزبكستان؛ وفي ١٣ كانون الأول ١٩٩١، جرى استفتاء على الاستقلال: ٩٨٪ مع. وفي آذار ١٩٩٢، جرى تقارب دبلوماسي مع تركيا. وفي آب ١٩٩٢، تمّ طرد ٦٠ مُلّا سعوديين من البلاد. وفي ٣٠ أيلول ١٩٩٢، وقّعت أوزبكستان معاهدة صداقة وتعاون مع قيرغيزيا.

في إطار علاقة أوزبكستان بطاجيكستان وأحداثها الدموية، اتّهم رئيس أوزبكستان إسلام كريموف (في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٣) متطرفين من دول عربية (أصوليين – «الأفغان العرب») بإثارة الفوضى في طاجيكستان المجاورة لينتقلوا بعد ذلك إلى بلاده وإلى باقي جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. وجاء هذا الاتهام بعد يوم واحد من مناقشة القضية الطاجيكية بينه وبين وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف. وكان في طاجيكستان حوالي ٢٥ ألف جندي روسي أُرسلوا للدفاع عن الحكومة الشيوعية في دوشانبه (عاصمة طاجيكستان) في مواجهة الإسلاميين الذين يحاربونها. وكان العام ١٩٩٣ قد استهلّ (٤

كانون الثاني) بعقد قمة في طشقند لرؤساء جمهوريات آسيا الوسطى للبحث في التعاون الاقتصادي والتنسيق في شأن موقف موحّد و «درس الوضع في طاجيكستان التي تشهد وضعًا مضطربًا للغاية على الحدود مع أفغانستان».

في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٥، نشرت النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التي جرت على دورتين (الأولى ٢٥ كانون الأول ١٩٩٤، والثانية في ٨ كانون الثاني ١٩٩٥)، وأفادت عن فوز ساحق حققه الشيوعيون، إذ حصلوا على ٩٥٪ من المقاعد. والمعلوم أن الحزب الشيوعي (السابق) أصبح يحمل إسم «الحزب الشعبي الديمقراطي»، وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس إسلام كريموف. ويتألف البرلمان الأوزبكي الجديد من ٢٥٠ نائبًا أي نصف عدد النوّاب في مجلس السوفيات الأعلى الأوزبكي سابقًا. والخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو «حزب ترقي الوطن» الذي لم يحصل سوى على ١٢ مقعدًا. لكن هذا الحزب لا يشكّل سوى معارضة رمزية، وكان شُكّل في خريف ١٩٩٢ بمبادرة من الرئيس كريموف نفسه.

مجلس تنسيقي: شكلت قمة طشقند (٤ كانون الثاني ١٩٩٣، لرؤساء جمهوريات آسيا الوسطى) مجلسًا تنسيقيًا اعتبر نواة لكيان موحّد يضم ٥٥ مليون نسمة. وفي يوم انعقاد القمة اعتقلت السلطات الأوزبكية عبد الله عطا رئيس حزب النهضة الإسلامي المعارض. وكان الرئيس كريموف أكّد عزمه على «التصدي للأصولية الإسلامية» وتقديمه دعمًا قويًا إلى الحكومة الطاجيكية.

وفي القمة، أكّد رؤساء دول آسيا الوسطى على أن توحيد جهود دول المنطقة لا يتناقض مع مصالح الدول الأخرى، وان الجمهوريات الخمس ملتزمة الوثائق المبرمة في إطار «أسرة الدول المستقلة» (أي مع روسيا وبيلوروسيا...)؛ لكنهم عابوا على هذه الأسرة ان قادتها أصدروا ٢٠٠ قرار لم ينفذ منها شيء. ووافق رؤساء الجمهوريات الخمس لآسيا الوسطى على البقاء في منطقة الروبل شرط أن يكون عملة «غير قومية»، وان يتم تشكيل اتحاد مصرفي يضم رؤساء المصارف الوطنية ولكل منهم صوت واحد في اتخاذ القرار، الأمر الذي لم توافق عليه روسيا (حتى الآن) التي يسيطر مصرفها المركزي على إصدارات الروبل.

«الشراكة من أجل السلام»: في ١٣ تموز ١٩٩٤، انضمّت أوزبكستان إلى برنامج «الشراكة من أجل السلام»، وأعربت عن نيتها الاستمرار في دورها كصلة وصل بين آسيا وأوروبا وتعزيز السلام في آسيا الوسطى. وقال وزير الخارجية الأوزبكي سعيد مختار سعيد قاسموف الذي وقّع على الوثيقة إن بلاده انضمّت إلى اتفاقية الأمن المشترك لمجموعة الدول المستقلة. وقبل نحو أسبوعين، ،كان الرئيس الروسي بوريس يلتسن دعا إلى تعزيز نظام الأمن المشترك الذي شكلته في ١٩٩٢ مجموعة الدول المستقلة. وتنصّ هذه الاتفاقية على أن أي اعتداء على إحدى الدول الموقعة يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى كافة.

العلاقات مع اسرائيل وإيران: زار وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز (٣ تموز ١٩٩٤) طشقند، حيث صرّح بأن اسرائيل

تكافح ثلاثة أمور، «الحرب والفقر والأصولية»، وان مسألة عودة اليهود الأوزبكستانيين إلى اسرائيل لن تُبحث مع السلطات الأوزبكية خلال زيارته، التي شملت إلى طشقند، سمرقند لزيارة الآثار الشهيرة المشيّدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، وزعماء الطائفة اليهودية التي يبلغ تعدادها حاليًا نحو ٤٠ ألف شخص. ويُذكر أن مئة ألف يهودي غادروا أوزبكستان بناء على طلبات هجرة إلى اسرائيل، ولكن عددًا منهم آثر الإقامة في بلدان أخرى. وفي طشقند وقّع بيريز ثلاثة اتفاقات حكومية في مجالات النقل الجوي والسياحة وحماية الاستثمارات، وأكّد وجود آفاق واسعة للتعامل في المجال الزراعي وخصوصًا في استثمار الأراضي الصحراوية. ويذكر أن أوزبكستان كانت أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٩٢.

وبعد نحو خمسة أسابيع من زيارة بيريز طشقند، زارها وزير الخارجية الايراني (١٠ آب ١٩٩٤) علي أكبر ولايتي، فالتقى رئيس أوزبكستان إسلام كريموف خلال المحطة الأولى من جولة إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس. وأعلن عن انها زيارة «تهدف إلى إعادة العلاقات القديمة والتقليدية». وكان الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني قام بجولة في آسيا الوسطى وأذربيجان قبل عام (١٩٩٣) في محاولة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع هذه الجمهوريات، وأظهرت المحادثات مع نظيره الأوزبكي، في حينها، خلافات بين البلدين في شأن طاجيكستان والدعم الذي تقدمه طشقند لنظام دوشنبه (عاصمة طاجيكستان).

(راجع: «آسيا الوسطى، الجمهوريات الإسلامية»، ج٢، ص ١٢٨-١٣٥).

أوزبكستان والصراع الأفغاني: من المعروف أن أدوارًا عدة في المنطقة (باكستانية، هندية، ايرانية، طاجيكية، أوزبكية...) دخلت في الصراع والمصير الأفغانيين، وانعكست حروبًا أهلية أفغانية، إلى جانب نزاعات (وحتى حروب أحيانًا) إقليمية كان أعنفها حرب الرئيس الأوزبكي كريموف (الذي استلم السلطة في أوزبكستان منذ أيام الزعيم السوفياتي برجينيف) مع حلفائه الروس على طاجيكستان لقمع «الطموحات الديمقراطية» والحركة الإسلامية التي بزغت في دوشانبه مما أسفر عن سقوط أكثر من مئة ألف قتيل ونصف مليون مهجّر دخل منهم حوالي ٧٠ ألفًا إلى أفغانستان. وراح كريموف يتهم كابول بحماية «إرهابيين طاجيك». وسنة ١٩٩٣ شهدت تقاربًا دبلوماسيًا قويًا بين طشقند وإسلام آباد (باكستان) انعكس تفاهمًا بين كريموف ودوستم (زعيم أوزبكي أفغاني) بعد انفصال هذا الأخير عن أحمد شاه مسعود وتسلّمه - في الأراضي التي كانت واقعة تحت سلطته - تصدير الغاز الطبيعي من المنطقة باتجاه طشقند. وهكذا صارت مهمة دوستم، منذ تحالفه مع حكمتيار، أن يصبح في الشمال الأفغاني حارسًا لسطوة الرئيس الأوزبكي كريموف وحلفائه الروس، وأن يساهم، عبر تحالفه مع حكمتيار حليف باكستان، في تصفية قوة الطاجيك في كابول. وفي بداية صيف ١٩٩٤، اتهمت وزارة الدفاع الأفغانية باكستان وأوزبكستان بالتخطيط لتقسيم أفغانستان إلى دويلات عدة تخضع لسيطرة كل منهما.

مناقشة

موضوعان: الأول، متصل بالتاريخ لكن مادته الأساسية جغراسية (جيوبوليتيك) أورده إيف لاكوست في كتابه «المعجم الجيوبوليتيكي للدول» (صادر في أول تموز ١٩٩٤، فلاماريون، باريس، ص ٤٣٠-٤٣١). والثاني، تاريخي كتبه مستعرب روسي هو قسطنطين ماتفييف، ونشرته «الحياة» (تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤) تحت عنوان «عرب آسيا الوسطى: أقلية نزحت أيام الفتوحات الكبرى ونساها التاريخ».

أوزبكستان: أهمية الموقع والدور: إذا كانت أوزبكستان، مثل طاجيكستان، وليدة إرادة ستالينية (في عشرينات هذا القرن)، إلا أنها ضاربة عميقًا في التاريخ من حيث مفهوم القومية ومفهوم الدولة. هناك اليوم هوية أوزبكية قوية تدعمها إعادة كتابة التاريخ من منظور أن أوزبكستان الحديثة هي وريثة القبائل الأوزبكية التي سيطرت، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، على الإمارات (الخانات) المتعددة الاتنيات في مناطق بُخارى وخيفا وخوقند. فهذا الموروث التاريخي يبرّر مطلب الأوزبيك العمل على إقامة نظام اتحادي يضم منطقة آسيا الوسطى فيكونوا هم روّاده والمشرفين عليه. وأوزبكستان هي، بالفعل، الجمهورية الإسلامية الأكثر اكتظاظًا سكّانيًا بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وللموقع الوسطي لأوزبكستان وجهان، إيجابي (حيث تبدو تركمانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وكأنها مجرّد مناطق أطراف لها) وسلبي: انها البلد الوحيد في العالم الذي تحول بينه وبين منفذ إلى البحر دولتان مستقلتان على الأقل؛ من هنا إمكانية بزوغ نزعة أوزبكية تعمل للتوسّع على حساب حدود واحدة على الأقل (الحدود مع طاجيكستان)، إضافة إلى أن الأنهر الحيوية الثلاثة بالنسبة إلى زراعتها، والتي بدونها لا تكون أوزبكستان إلا صحراء قاحلة (وهي أنهر سيرداريا وزرافشان وأموداريا) تنبع جميعها من خارج أراضيها، أي من قيرغيزستان ومن طاجيكستان ومن أفغانستان. والمعروف طبعًا أن قضية المياه هي عامل استراتيجي من المقام الأول.

تتأتى قوة أوزبكستان من عوامل عدة: أولًا من وجود دولة مركزية يقبض على زمام الأمور فيها رجال ينتمون إلى الحزب الشيوعي السابق ويقودهم الرئيس إسلام كريموف، وقد تمكّنوا من قمع المعارضة القومية (أحزاب بيرليك وإيرك) التي أصبحت مهمّشة تمامًا. أما المعارضة الأصولية الإسلامية فهي منتشرة وقوية في الأرياف والأطراف، خصوصًا في وادي فرغانا، وغائبة في المركز والمدن. وأما الشيوعية التقليدية (الرسمية) فتتلقى ضغطًا مزدوجًا من جانب الحكومة ومن جانب المعارضة الأصولية، ما يحدّ كثيرًا من امكانيات عملها وتأثيرها. أخيرًا، تتمتع أوزبكستان، بفضل جامعة طشقند، بنخبة قادرة على نشر الحداثة رغم ان الحياة السياسية لا يزال يسيطر عليها نوع من رتابة تقليدية.

لدى أوزبكستان قدرة كبيرة على الدعاية والنشر وبث الأفكار خارج حدودها؛ وذلك بفضل تواجد الأقليات الأوزبكية في البلدان المجاورة. فالتقديرات الأخيرة تشير إلى وجود ما بين مليون ومليوني أوزبكي في أفغانستان، ذراعهم المسلّحة تتمثل بميليشيات الجنرال دوستم؛ ومليون أوزبكي يعيشون في طاجيكستان حيث يشكلون مجموعات مسلّحة تقف إلى جانب الحزب الشيوعي السابق؛ و١٢٪ من مجموع سكان قيرغيزستان هم أوزبيك، وقد وقعت بينهم وبين القيرغيز عدة أحداث دامية في خلاف للسيطرة على مدينة «أوش» الحدودية؛ والأوزبيك يشكّلون أيضًا ٨٪ من مجموع سكان تركمانستان، و١٫٨٪ من سكان كازاخستان.

وبصورة معاكسة تمامًا، وكنقطة قوة نادرًا ما تتمتع بها دولة من الدول، فإن أوزبكستان لا تعرف تهديدًا من أقلية من الأقليات على أراضيها: الكاراكالباك، المنتشرون على أرض واسعة والتي أُعطوا عليها جمهورية مستقلة داخل إطار أوزبكستان (بموجب الترسيم الستاليني الحدودي)، فهم قليلو العدد ولا يشكّلون أكثر من ٢٪ من الأوزبيك، إضافة إلى أنهم يعيشون أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة نتيجة ما يصيب منطقة بحر أرال من جفاف. أما طاجيك

منطقتي سمرقند وبُخارى فيخضعون إلى عملية «أزبكة» مدروسة كفيلة بإبعادهم عن كل رابط بإخوانهم في طاجيكستان. وأما الروس واليهود والألمان فقد أصبحوا في سعي دائم للهجرة من أوزبكستان بعدما صدر مرسوم يقضي باعتبار اللغة الأوزبكية لغة رسمية وحيدة في البلاد.

ثمة «توسعية ما» أوزبكية تتحضّر للإنفلات. وأوزبكستان تنشد بلوغ مرتبة الدولة الإقليمية ذات السطوة في آسيا الوسطى. المخاوف الأولى للنظام الأوزبكي متأتية من المعارضة الإسلامية التي تهب من طاجيكستان وأفغانستان. وكذلك ما يبثه الدعاة الإسلاميون العرب والباكستانيون الذين تموّلهم العربية السعودية في أغلب الأحيان. لذلك، سارع النظام إلى أن يمسك بيده عملية إدارة المساجد، وإلى طرد الدعاة الأجانب. ويأتي استدعاء الخبراء الاسرائيليين للري والتنمية كرسالة توجّهها السلطة الأوزبكستانية للعالم العربي. وما تفعله هذه السلطة في سياق مجمل رفضها للدعاية الإسلامية والإيرانية والأفغانية إنما تستخدمه تجاه الغربيين وتجاه الروس لتبرير رفضها الانفتاح الديمقراطي ورغبتها، يومًا، التدخّل في طاجيكستان وأفغانستان.

إن نزعة «أوزبكستان القوية» تفسّر عدم سعي أوزبكستان للركوب في القطار التركي، القطار الذي تعمل أذربيجان، بعكس أوزبكستان، على الصعود إليه. تحرص أوزبكستان دائمًا على إفهام أنقره أن ثمة مسافة تفصل بينهما. وعلى صعيد اللغة، أخذت تعمل جاهدة على نزع كل مفردة روسية من اللغة الأوزبكية، من دون أن تأخذ، في الوقت نفسه، من قاموس اللغة التركية المعاصرة، رغم ان هذه الأخيرة حققت نجاحًا على صعيد تكيّفها مع العالم الحديث. وعلى عكس ذلك، فإن السلطات الأوزبكستانية ناشطة في إعادة بعث القاموس اللغوي العربي – الفارسي الذي كان متداولًا في القرن التاسع عشر مع اعطائه إسم «الأوزبكية القديمة». بكلمة موجزة، ليس هناك من «دعوة» أو «نزعة تركية» في أوزبكستان، بل هناك، وبالتأكيد «نزعة أوزبكية» ستعبّر عن نفسها بصورة جليّة يوم تنجح طشقند في إقامة جيش وطني قومي.

عرب آسيا الوسطى: أدّت الفتوحات الإسلامية الكبرى مطلع القرن السابع الميلادي إلى انتشار عرب الجزيرة العربية في أماكن كثيرة من العالم. وانطلق جناح من موجة الفتوح هذه إلى مصر وشمال افريقيا واسبانيا، فيما توجّه الجناح الآخر إلى شرق آسيا ووصل إلى حدود الصين. وتمازجت غالبية هذه المجموعات العربية مع السكان الأصليين، وتشكلت بذلك أقوام جديدة يوحّد بينها الدين الإسلامي والكثير من العادات والتقاليد. إلا أن هناك حالات نادرة بقيت فيها مجموعات من الفاتحين منفصلة عن الحضارات المحلية واقتصر رباطها مع تلك الحضارات على الدين الإسلامي. وهناك بالطبع أسباب للفرق بين الحالتين، لكن يمكن القول عمومًا أن عدد الفاتحين كان قليلًا نسبيًا وان الحضارات المحلية كانت من القوة والتماسك حيث اجتذبتهم إليها، وحوّلتهم بذلك إلى لغاتها وعاداتها وتقاليدها مقابل اعتناقها الإسلام. ولم يشذ عن القاعدة هذه إلا مجموعات صغيرة، منها تلك التي استوطنت آسيا الوسطى في المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي المنحلّ، استمرّت زمنًا طويلًا في المحافظة على لغتها وإلى حد كبير على نقاوتها الاثنية.

لا بدّ أن من المثير للقارئ العربي أن يتابع مصير هذه المجموعات عبر التاريخ، خصوصًا وانها لم تحظ إلا بالقليل من اهتمام الباحثين السوفيات والروس وغيرهم. كما ان هذه الأبحاث القليلة أصلًا جاءت منذ زمن طويل. من هؤلاء الباحثين م. اندرييف، و س. فولين، و أ. فينيكوف، و غ. دي ميبندوروف، و ن. هانيكوف، و ف. موشكوفا، و ن. بوريكينا، و م. اسماعيلوفا، و ج. تسرتيلي. ولا يزال موضوع العرب في آسيا الوسطى ينتظر جيلًا جديدًا من الباحثين ليوفيه حقّه.

لم تنجح الأبحاث التاريخية حتى الآن في تحديد بداية وجود هذه المجموعات في آسيا الوسطى، أو أصلها في البلاد العربية. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي دراسة أقدم ما يمكن من المخطوطات من تلك المناطق، العربية منها وتلك التي دوّنتها الأقوام المحلية التي عاش العرب بين ظهرانيها. أما الخطوة الثانية فهي دراسة القصص الشعبية المتوارثة بين هؤلاء العرب، إذ نجد نتفًا من تاريخهم وإشارات إلى مواطنهم الأصلية. وتشير القصص في أحيان كثيرة إلى

أن هذه الأقوام لم تأتِ إلى آسيا الوسطى من مواطنها الأصلية مباشرة، بل انها قضت وقتًا في بلاد عربية أخرى أو بلاد غير عربية مثل ايران وأفغانستان، وأرجّح أن الكثير من هذه القبائل جاء إلى آسيا الوسطى من منطقة شمال أفغانستان تحديدًا، من بينها قبيلة سموني (Samuni) التي جاءت من إقليم بلخ، وقبيلة شبوني (Shabuni) التي جاءت من مناطق اندوي واكتشي. وتعتبر الذاكرة الجماعية للعرب في مناطق كاشكا – داريا وكاتا – كورغان وسمرقند انهم يتحدرون من قبائل عربية أسرها الفاتح المغولي تيمورلنك الذي اجتاح الشرق الأوسط في العصور الوسطى، وكان ينوي توطينها في الصين. وعدل تيمورلنك عن ذلك بسبب معارضة أحد مستشاريه الرئيسيين المعروف باسم مير حيدر للمشروع، وتمّ إسكان العرب في مناطق عديدة من آسيا الوسطى، إلا أن غالبيتهم سكنت منطقة سمرقند وكاتا – كورغان (أوزبكستان الحالية). وحفظ العرب لمير حيدر هذا الجميل، وأعطوه الأتاوات طوعًا، بل وتسموا باسمه، أي الـ «مير حيدريون».

الخطوة الثالثة هي دراسة وصول العرب إلى آسيا الوسطى في العقدين الرابع والخامس من القرن السابع الميلادي، أي فترة الفتوح الكبرى نفسها. ويعتبر بعض العرب في تلك المناطق أنهم من سلالة الفاتحين أنفسهم، من الذين بقوا في مدن وأرياف بخارى وسمرقند، في منطة «ما وراء النهر». ويقول المؤرخ العربي اليعقوبي، من القرن التاسع الميلادي، انه التقى هؤلاء العرب، وانهم كانوا خلال تلك الحقبة منتشرين في مدن وقصبات منطقة ما وراء النهر. واندمج عرب المدن مع مرور الزمن بالسكان الأصليين فيما استمر سكّان القرى منهم في الاحتفاظ بهويتهم إلى الآن، أي خلال أكثر من ألف سنة. كما ان هناك مجموعات كبيرة استمرت طيلة الحقبة نفسها تعيش حياة البداوة، منها من يتنقل في المناطق ما بين مدينتي مرو وتشارجو، فيما يتنقل غيرها في المناطق حيث تقع مدينة عشقاباد، وهي عاصمة تركستان الحالية، ومدينة حلمة في أفغانستان والمناطق بين شيبيرغان وبلخ. ويذكر أن العرب في شمال أفغانستان وبعض العرب في آسيا الوسطى يحتفظون بالروايات نفسها عن منشأهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهناك أيضًا اتصال محدود فيما بينهم.

هذا التاريخ لا يزال إلى حد كبير محاطًا بالغموض، ويستدعي دراسات جديدة للكشف عن جوانبه والإجابة عن الأسئلة حول الوطن الأصلي لهذه المجموعات والظروف التي أدّت إلى وصولها إلى آسيا الوسطى.

بين إحصاء سكّاني في ١٩٥٩ ان عدد العرب في آسيا الوسطى كان ٦٥٠٠ شخص، ووصل العدد حسب احصاء ١٩٧٩ إلى ٧٥٠٠. ويقدر أن عدد الناطقين بالعربية منهم نحو ٢٥٠٠ شخص. وتعكس هذه النسبة الضئيلة مدى اندماج العرب بالمجتمعات المحلية، الذي جاء قسم منه نتيجة طبيعية للتعايش والتزاوج، والقسم الآخر بسبب سياسة الدولة التي تقصدت الدمج.

وأظهرت الأبحاث الحقلية التي قام بها العلماء في المنطقة مطلع القرن وعيًا عاليًا من قبل العرب بهويتهم المتميزة وتاريخهم، مقارنة بما لمسه العلماء خلال زيارتهم إلى المناطق في أواسط القرن الجاري. وتحدث بعض المسنين إلى العلماء عن تفكك الروابط القبلية والعائلية، إلى درجة اندثرت أسماؤها لدى الجيل الجديد. وقال المسنون أن تلك القبائل تعود بأصلها إلى القبائل العربية الكبرى مثل قريش وشيبان وغيرها.

وتستعمل غالبية العرب حاليًا اللغات الأوزبكية والطاجيكية. ووجد الباحثون الروس الذين زاروا قرية ماشكوكي في منطقة بشكنت في أوزبكستان قبيل الحرب العالمية الثانية ان ١٥ في المئة من سكان القرية الذين يبلغ عددهم ٣٧٠ شخصًا يتكلمون العربية، ولاحظوا في قرى غيرها استعمال العربية من قبل أقلية السكان اضافة إلى الأوزبكية والطاجيكية.

وفي الوقت الحالي لا يتكلم العربية سوى عدد قليل من الطاعنين في السن. وكان الباحثان الروسيان ن. بوركينا و م. اسماعيلوفا زارا قرية ارابهانا قرب مدينة سمرقند في ١٩٢٩ ووجدا أن آخر شخص يتكلم العربية فيها توفي في ١٩٢٧. وفي قرية بوزي القريبة وجدا سيدة طاعنة في السن هي الأخيرة التي تتكلم اللغة بطلاقة. أما في مناطق أخرى من وسط آسيا، مثل كاتا – كورغان، بدأت اللغة العربية بالتلاشي منذ القرن الثامن عشر.

واستنتج الباحثون بعد دراسة اللغة انها جاءت إلى وسط آسيا من العراق والجزيرة العربية، وتطورت لاحقًا من دون علاقة بالعربية في مستواها الأدبي أو المكتوب، ودخلتها في المراحل الأولى الكثير من المفردات من اللغات الطاجيكية والأوزبكية والبشتو، ثم تأثرت بهذه اللغات لاحقًا على مستوى التلفظ والبنية والقواعد.

وهناك حاليًا لهجتان رئيسيتان بين الأشخاص الـ٢٥٠٠ تقريبًا الذين لا يزالون يتكلمون العربية، هما لهجتا بخارى (المتأثرة بالطاجيكية) وكاشكا – داريا (المتأثرة بالأوزبكية). ولا يستطيع مستعملو أي من اللهجتين التفاهم مع مستعملي اللهجة الأخرى، ويلجأون إلى الأوزبكية أو الطاجيكية. وتختلف اللهجتان تمامًا عن أي من اللهجات في أنحاء العالم العربي، ويعود السبب في ذلك إلى انقطاعهما عن اللغة المكتوبة أو الأدبية، التي يعود إليها الفضل في استمرار تطوّر اللهجات الأخرى.

يعمل أكثر العرب في وسط آسيا في الزراعة وتربية الماشية، حيث يمارس الأولى سكّان المناطق النهرية ويمارس الثانية سكان الصحاري والسهوب. وتحول العرب في الآونة الأخيرة إلى زراعة القطن وتربية الخراف التي تنتج الصوف المعروف باسم «استراخان». كما يزرعون القمح والبطيخ. وهناك على سبيل المثال المزرعة الجماعية التي تضم خمس قرى عربية وقريتين أوزبكيتين في منطقة باست دابرومسكي من اقليم سمرقند في أوزبكستان، وهي مؤسسة ناجحة تشمل نحو ثمانية آلاف هكتار.

وتعمل الكثير من القرى العربية في حياكة السجاد. وتخبرنا رواياتهم أنهم يمارسون تلك المهنة منذ قرون، ولا شك أنهم تعلّموها في ايران أو أفغانستان.

أما من حيث السكن فلا تمتاز بيوت العرب وقراهم في شكل ملحوظ عن قرى وبيوت السكان المحليين من الأوزبيك أو الطاجيك أو التركمان. وكانت غالبية العرب قبل الثورة البلشفية في ١٩١٧ تعيش حياة البداوة وتسكن في خيام ذات هياكل خشبية، وكانوا يحيكون أغطية الخيام وحبالها ويحصلون على الهياكل من الصناع المحليين.

مدن ومعالم

* **أفشانا**: راجع «كيشلك أفشانا» في هذا الباب.

* **إيتشان – كالا Itchan-Kala**: مدينة أثرية، من أعمال منطقة خيفا (التي سيلي الكلام عليها لاحقًا في هذا الباب). لم تعد مسكونة، فهي موقوفة على زيارات المطلعين والسائحين. كلها منشآت أثرية، جدرانها لونها بلون الرمل، وقناطر وطرقات وزواريب. تعمل الحكومة، منذ العهد الشيوعي، على الاعتناء بآثارها وترميمها بصورة مستمرة لتكون «المدينة – المتحف» إذ تحتوي على عدد مهم من الخمسة آلاف مكان أثري ونصب المتوافرة في أوزبكستان. في رسالة بعث بها السيناتور الأميركي تشارلز ماتياس إلى مجلس سوفيات المدينة، قال: «لقد تسنّى لي أن أشاهد عددًا كبيرًا من المدن في العالم، لكن ما شاهدته في سمرقند (وخيفا تابعة لسمرقند) لا يقارن بها جميعها».

* **بُخارى Bukhara**: مدينة في أوزبكستان. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. شهيرة بمساجدها ومدارسها الأثرية (القرن الثاني عشر)، وفيها قلعة من القرون الوسطى. عاصمة دولة السمنديين. احتلها جنكيزخان (١٢٢٠). كانت، من القرن السادس عشر إلى بداية القرن العشرين، عاصمة دولة «خانات بُخارى». أسّسها الأوزبيك في بداية القرن السادس عشر؛ وكانت تضم، حتى القرن



مدرسة يكباغ في بخارى (١٨٨٠).

التاسع عشر كل منطقة كاراكالباكيا (أو قاراقالباقيا) وقسم من طاجيكستان. في ١٨٦٨، اعتبرت «خانات بخارى» مقاطعة من الامبراطورية الروسية. وفي ١٩٢٠، أصبحت «جمهورية بخارى الشعبية السوفياتية»، ثم «جمهورية بُخارى الاشتراكية السوفياتية»، حيث قسّمت (بموجب الحدود التي رسمها ستالين) بين أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان، وذلك بعد إلغاء إقليم آسيا الوسطى (١٩٢٤).

وبُخارى أهم مدن جمهورية أوزبكستان. وعن إنشائها يذكر أبو الحسن عبد الرحمن النيسابوري في كتابه «خزائن العلوم» ان الثلوج التي كانت تذوب في الجبال في ناحية سمرقند كوّنت الماء الكثير إلى جانب ماء آخر كثير كان يأتي من نهر في المنطقة نفسها، وظلّ هذا الماء الكثير يحمل الطمي إلى ناحيتي «بتك» و «فتك» إلى أن طمر ذلك الموضع الذي يقال له بخارى حيث تمهّدت الأرض.

ونشط أهالي بُخارى في مجال التجارة، وكان هناك اتصال تجاري بين بُخارى والصين منذ القدم؛ وهذا ما تؤكده المصادر البيزنطية إذ كان أهل بخارى في القرنين الخامس والسادس الميلاديين يسيرون بقوافل الحرير عبر الأراضي الساسانية إلى أراضي الامبراطورية الرومانية. وقد أسهمت الظروف البيئية والسياسية في إبراز نشاط ثقافي في اقليم بخارى تأثر - نتيجة موقعه - بتيارين وافدين الأول من إيران والآخر من الصين، وكان للعنصر الايراني الغلبة، ما ساعد

على انتشار الفارسية والعادات الايرانية. ووفدت الديانة الزرادشتية من ايران، والبوذية من الصين. ونشطت الجهود التبشيرية المسيحية في بخارى قبل الإسلام.

أثناء خلافة الراشدين، وخروج الفاتحين العرب من شبه الجزيرة العربية، جرت محاولات مبكرة لفتح بُخارى، منها محاولة عبيد الله بن زياد والي خراسان (سنة ٥٣/٥٤هـ.) في عهد معاوية بن أبي سفيان، ثم محاولات متعاقبة في غضون سنوات قليلة ثم الفتح الإسلامي لبخارى وانتشار الإسلام فيها. أما قتيبة بن مسلم فقد اتبع سياسة مرسومة لتسكين العرب بمدينة بخارى، فخصّص جزءًا لقبيلة ربيعة، وآخر لمضر وثالثًا لليمنية. وأقام قتيبة أول مسجد جامع في بخارى في موضع للأصنام. وعرفت بخارى باسم «قبة الاسلام» لدورها في العلم والأدب.

قبيل تحوّل بُخارى إلى الاشتراكية السوفياتية، كان سكّانها ينتمون إلى جماعات عرقية مختلفة، كالأوزبيك الذين شكّلوا ٥٠٪ من المجموع وسكنوا في الوديان وعملوا في الزراعة وتربية المواشي؛ والطاجيك الذين سكنوا المدن والمناطق الجبلية إلى جانب التركمان والفرس والعرب والروس والتتار والهندوس واليهود والأفغان، وكانت المجموعات الثلاث الأخيرة ناشطة في بخارى في التجارة والحرف. وآخر أمير لبخارى (من ١٩١٠ حتى أول أيلول ١٩٢٠) هو عليم خان الذي طرد عن عرشه بعد احتلال قوات من الجيش الأحمر لمدينة بخارى، فهرب وحاول تنظيم مقاومة ضد الحكم الجديد، ثم توجّه إلى أفغانستان حيث أمضى عشر سنوات يشرف على المقاومة المسلّحة داخل بخارى قبل أن يتوفى في كابول.

• **ترمز Termez**: مدينة في أقصى جنوب أوزبكستان. معروفة أيضًا بآثارها التي تعود إلى المرحلة الممتدة بين القرن الحادي عشر والقرن السادس عشر، والتي توليها الحكومة الأوزبكستانية أهمية قصوى، وبخاصة ضريح مؤسس الصوفية «حكيمي»، أبو عبد الله محمد بن علي بن حسين الحكيمي الترمزي، وأضرحة أسياد ترمز الذين عاشوا بين القرن الحادي عشر والقرن السابع عشر. ▪

• **جوكاري وعربخانة**: قريتان قريبتان من بُخارى. سكّانهما يتكلمون العربية بلهجة مختلفة سمّيت لهجة بخارى، وعددهم نحو ٦ آلاف نسمة (راجع باب «مناقشة» في آخر «النبذة التاريخية»).

• **جيبناو وقاماشي**: قريتان في منطقة قاشقادارية في أوزبكستان يتكلم سكّانهما العربية، وسمّيت لهجتهم اللهجة القاشقادارية، وعددهم نحو ألف نسمة (راجع باب «مناقشة» في آخر «النبذة التاريخية»).

• **خوارزم**: بلد قديم جدًا تنتمي غالبية أراضيه حاليًا إلى أوزبكستان، حدوده وادي نهر آمو الذي يشق عددًا من جهوريات آسيا الوسطى. البعض يقول إن معنى خوارزم «الأرض الواطئة»، والبعض الآخر «الأرض الخصبة»، وآخرون «الأرض البور»، أو «بلاد الشمس».

امتد نفوذ خوارزم في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ليضم مناطق واسعة من آسيا الوسطى وأفغانستان وبلاد الفرس قبل أن تقضي عليها أولًا جيوش جنكيزخان وفي ما بعد قوات تيمورلنك الذي سيطر على خوارزم نهائيًا عام ١٣٨٨. وفي القرن السادس عشر ولاحقًا، حكمت خوارزم قبائل أوزبكية مختلفة، اتخذت، في ١٥٩٣، مدينة خيفا عاصمة لها. ومنذ ذلك الوقت، عرفت تلك الدولة في روسيا وأوروبا بـ «ولاية خيفا» على رغم ان «دولة خوارزم» بقيت مصطلحًا محليًا (راجع «خيفا» تاليًا).

خوارزم مسقط رأس الخوارزمي مبدع علم الجبر واللوغاريتمات، وأبو علي بن سينا، وريحان البيروني عالم الموسوعات والباحث في الرياضيات والفلك. غنية بآثارها، وبخاصة منها المساجد والأضرحة: ضريح الارسلان الذي يعرف باسم ضريح فخر الدين الراضي، ومئذنة كوتلغ تيمور وهي أعلى مئذنة في آسيا الوسطى ويعود بناؤها إلى ١٣٢٠–١٣٣٥، وعلى بعد نحو ١٨٠ مترًا عنها ضريح تورا بيغ خانوم الذي يعود إلى العصر الصوفي، وضريح السلطان علي ونجم الدين كوبرا.

• **خيفا Khiva**: تأسست في القرن العاشر

وكانت تابعة لولاية خوارزم (راجع «خوارزم» أعلاه). بقيت معالمها، كمدينة وكولاية، مجهولة إذ إن المعلومات عن تاريخها لا تزال نادرة مقارنةً بالمعلومات عن إمارة بُخارى المجاورة. ازدهرت ولاية خيفا في القرن السابع عشر وما تلاه. فشُيّدت المدن والقلاع وقنوات الري. إلا أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد هجومًا عسكريًا روسيًا ضخمًا في آسيا الوسطى أدّى في العام ١٨٧٣ إلى جعل ولاية خيفا محمية روسية. وفي ١٩٢٠، أعلنت «جمهورية خوارزم السوفياتية» في خيفا التي استمرّت حتى ١٩٢٤ حينما قسّمت الأراضي التابعة للولاية القديمة بين الجمهوريتين الأوزبكية والتركمانستانية.

عرفت مدينة خيفا نموًا اقتصاديًا على مرّ العصور، ذلك انها تقف عند أهم مفترق للطرق التجارية في المنطقة. ولا تزال تشتهر لغاية اليوم بمبانيها الرائعة، علمًا أن معظمها شُيّد في القرن التاسع عشر. ومن أشهر هذه المباني مئذنة «كالتا – مينار» التي بُنيت في منتصف القرن التاسع عشر، وكان الهدف أن تكون أضخم مئذنة في آسيا وأعلاها، إلا أن العمل بها توقف حينما وصل ارتفاعها إلى ٣٦ مترًا، وتقع المئذنة إلى جانب مدرسة محمد أمين خان التي تحتوي على مكتبة شاملة.

فيها مدينة أثرية، «إيتشان – كالا» (راجع «ايتشان – كالا» في أول باب «مدن ومعالم»). كثيرًا ما كانت الأدبيات السوفياتية تسمّي خيفا مدينة «الألف ليلة وليلة».

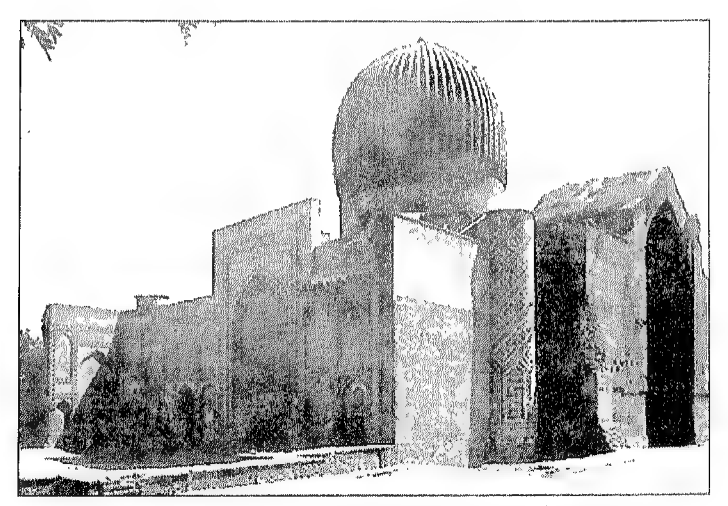
* **سمرقند Samarkand**: مدينة في أوزبكستان. تعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة. خرّبها جنكيزخان في ١٢٢٩، ثم استولى عليها تيمورلنك وجعلها عاصمته. فيها آثار كثيرة، أهمها ضريح «غور أمير» (قبر الأمير)، وقبر تيمورلنك نفسه الذي يُعد آية في الفن المعماري الآسيوي، ومسجد الإمام البخاري الذي تعمد الحكومة الأوزبكستانية الحالية لتوسيعه وتجديده وبناء مجمع تعليمي إلى جانبه بمساعدة مركز أكسفورد (بريطانيا) للدراسات الإسلامية والتنسيق معه. فقد تمّ الاتفاق لدى زيارة مدير المركز أوزبكستان، في شباط ١٩٩٢، على تأسيس أمانة في مركز أكسفورد لتجسيد المشروع بدأت تعمل بتعاون مع حكومة أوزبكستان والمنظمات المحلية المعنية. وخصصت حاكمية سمرقند مساحة ٤٠ هكتارًا للمشروع تشمل مسجد الإمام البخاري والأراضي المحيطة به. ويوفّر المشروع لدول آسيا الوسطى المستقلة حديثًا، ولجمهورية أوزبكستان بصفة خاصة، اعترافًا بتراثها الثقافي وفرصة لإحياء المعطيات البارزة لهذه المنطقة في مجال الحضارة الإسلامية. أضف إلى ذلك أن سمرقند، حاليًا، مركز صناعي مهم في البلاد.

وإلى سمرقند يُنسب أبو القاسم السمرقندي الليثي (ت ١٤٨٣م)، فقيه وأديب؛ وإمام الهدى نصر أبو الليث السمرقندي (ت ٩٨٣م)، فقيه حنفي من الكبار؛ وشمس الدين السمرقندي (ت ١٢٩م)، عالم منطقي وفلكي وأديب؛ وعلاء الدين محمد السمرقندي (ت ١١٥٨م)، فقيه حنفي من الكبار توفي في بخارى؛ ونجيب الدين أبو حامد السمرقندي، طبيب عاصر فخر الدين الرازي بن الخطيب، قتل في هرارة لما دخلها التتر (١٢٢٢م).

* **طشقند Tachkent**: عاصمة أوزبكستان. تعد نحو مليونين و٢٠٠ ألف نسمة. مدينة تزدهر فيها الصناعة والتجارة، وهي أكبر مدن آسيا الوسطى.

وطشقند، إلى سمرقند وبُخارى، من أقدم مدن المنطقة. لكن زلزال صباح يوم ٢٦ نيسان ١٩٦٦ دمّر المدينة وترك عشرات الآلاف من سكانها بلا مأوى، فاحتاجت استنفارًا سريعًا للحكم السوفياتي المركزي في موسكو، فزارها، بعد ساعات، الزعيم السوفياتي أمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي وقتها ليونيد بريجنيف، وبدأت على الفور عمليات الإغاثة، ثم مختلف مشاريع إعادة بناء المدينة على أسس حديثة، فأصبحت طشقند تشبه إلى حد كبير مدنًا سوفياتية أخرى. ولم تمضِ سنتان على هذه الكارثة حتى كانت كل معالمها ونتائجها المعمارية والاقتصادية والاجتماعية قد اختفت ووجدت حلًا لها.

* **فرغانة**: وادٍ على نهر سردريا في أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. يشتهر بزراعة القطن والكروم. فيه مدينة فتحها العرب بقيادة قتيبة بن مسلم



جامع غور أمير وفيه ضريح تيمورلنك.



من المجّمعات الأثرية في سمرقند.

(٧١٢م). وأرسى السامانيون دعائم الإسلام فيها (٨٤١م). خدم الفرغانيون في حرس البلاط العبّاسي في عهد المعتصم. إليها ينسب: أبو العباس الفرغاني. فلكي، أرسله الخليفة المتوكل إلى الفسطاط (القاهرة) ليناظر بناية مقياس النيل سنة ٨٦١م؛ وسراج الدين الأوسي علي بن عثمان الفرغاني (ت١١٧٣م). فقيه حنفي.

• **قاشقادارية:** منطقة في أوزبكستان، يتكلم سكانها العربية بلهجة خاصة (راجع باب «مناقشة» في آخر «مدن ومعالم»).

• **كيشلك أفشانا:** يقال لها أيضًا أفشانا (Afchana). قصبة تاريخية لا تزال آهلة. من أعمال خوارزم في أوزبكستان. مسقط رأس الطبيب الشهير أبو علي بن سينا منذ نحو ألف سنة. اليوم، وعلى مرتفع منها، ينتصب تمثال من البرونز لإبن سينا. يُنقل عن هذا الطبيب الفيلسوف انه كان يحلم بإقامة مستشفى مجّاني مخصّص للفقراء والمعدمين؛ وقد أقيم، اليوم، في أفشانا، مستوصف مجّاني مجهّز بأحدث الأدوات الطبية يُناوب فيه أطباء يستشعرون في أنفسهم أنهم يحققون بعضًا من حلم ابن سينا في مسقط رأسه بالذات.

أوستراليا

بطاقة تعريف

الموقع: تحتل البلاد رقعة القارة المعروفة باسم أوستراليا الواقعة في جنوبي المحيط الهادئ.

المساحة: ٧,٦٨٦,٨٤٨ كلم٢، بما فيها مساحة تاسمانيا (٣٢٠٠ كلم٢).

العاصمة: كانبيرا. وأهم المدن: سيدني، ملبورن، بريسبين، أديلايد، بيرث، نيوكاسل.

اللغة: الانكليزية. نحو ١٥٪ من الأوستراليين كانوا يتكلمون (في ١٩٨٣) لغاتهم الأم: الايطالية (حوالي ٤٤١ ألف شخص)، اليونانية (حوالي ٢٢٨ ألفًا)، الألمانية (حوالي ١٦٦ ألفًا)، الهولندية (حوالي ١١١ ألفًا)، البولونية (حوالي ٨٦ ألفًا)، الصينية (٨٥ ألفًا)، العربية (حوالي ٧٨ ألفًا)، الكرواتية، المالطية، الإسبانية، الصربية والفيتنامية.

السكان: كان عددهم (بالملايين) ٠,٠١ مليون في العام ١٨١٠ (٤٨٪ منهم من المبعدين المحكومين بالأشغال الشاقة)؛ و٠,٠٣٨ في العام ١٨٢١؛ و٠,٤ في العام ١٨٥٠؛ و٣,٧ في العام ١٩٠٠؛ و٥,٤ في العام ١٩٢٠؛ و٦,٩ في العام ١٩٣٩؛ و١٠,٥٥ في العام ١٩٦١؛ و١٤ مليونًا في العام ١٩٧٦. وأصبح عددهم ١٧,٤١ مليونًا (بموجب إحصاء ٣٠ حزيران ١٩٩٢). وتشير التقديرات ان عددهم سيصبح حوالي ١٨,٦٧ مليونًا في العام ٢٠٠٠. أما السكان الأصليون فكان عددهم في حوالي العام ١٧٨٨، نحو ٣٠٠ ألف موزّعين على ٥٠٠ قبيلة ويتكلمون أكثر من ٣٠٠ لغة محلية؛ وأصبح عددهم في العام ١٩٧١ نحو ١٠٧ آلاف؛ وفي العام ١٩٨١ نحو ١٤٥ ألفًا؛ وفي العام ١٩٨٦ نحو ٢٢٨ ألفًا؛ وتشير التقديرات أن عددهم سيصل إلى حدود ٣٠٠ ألف في العام ٢٠٠٠. أصبح لهم حق الانتخاب منذ العام ١٩٦٧؛ ومنذ ١٩٨٤، أصبح لهم حق الترشيح في اللوائح الانتخابية؛ كما أصبح لهم حق ملكية غير قابل للتصرف به على أرض مساحتها أكثر من ٦٠٠ ألف كلم٢ عُشر مساحة البلاد) في حين انهم لم يعودوا يمثّلون أكثر من ١٪ من مجموع السكان. ويقبضون جُعالات على كل العمليات المنجمية التي تجري على أراضيهم (بلغت هذه الجعالات في الاقليم الشمالي من البلاد ٢١,٧ مليون دولار في العام ١٩٨٦)، كما يستفيدون من صناديق إعانة مخصصة لهم (٥٠٩,٢ مليون دولار في ١٩٨٧). وهناك نحو ٣٠٪ من السكان الأصليين أصبحوا يعيشون في المدن، علمًا أن ٧١٪ من مجموع سكان أوستراليا يعيشون في المدن.

بلغ عدد المهاجرين إلى أوستراليا منذ ١٩٤٥ إلى أواخر ١٩٩٣ ما مجموعه ٣ ملايين و٤٠٠ ألف شخص، واللاجئين في الفترة نفسها حوالي ٦٠٠ ألف. وهناك أكثر من مليون طلب هجرة إلى أوستراليا في كل سنة. ومنذ كانون الأول ١٩٩٢، لم يعد أداء قسم الولاء للتاج البريطاني ضروريًا للحصول على المواطنية الأوسترالية. وتشير التقديرات الاحصائية انه في العام ٢٠٣٠ سيكون ٢٥٪ من مجموع سكان أوستراليا متحدّرين من دم آسيوي.

أما الاحصاء الذي جرى حول المعتقدات الدينية (الطوائف) للأوستراليين في العام ١٩٨٦ فتشير إلى أن هناك ٢٦٪ كاثوليك؛ و ٢٣,٩٪ أنغليكان؛ ٧,٦٪ ينتمون إلى طائفة تدعى «الكنيسة الواحدة»؛ ٣,٦٪ بروتستانت كالفينيين؛ ٢,٧٪ أرثوذكس؛ ١,٣٪ معمدانيين؛ ١,٣٪ لوثريين؛ و٠,٦٪ ينتمون إلى طائفة «كنيسة المسيح». وهناك أقلية يهودية صغيرة، من البارزين منها رجل الأعمال اليهودي الأوسترالي روبرت موردوخ الذي يملك أكثر من ثمانين صحيفة ومجلة في عدد من الأقطار في العالم.

الاقتصاد: كان لاكتشاف النفط والغاز الطبيعي والفحم والنيكل والحديد والبوكسيت في أوستراليا أن أدّى إلى تحوّل كبير في بنية الاقتصاد الأوسترالي الذي كان يعتمد تقليديًا على الزراعة. فأصبحت الموارد الطبيعية المحلية تؤمّن ٧٠٪ من حاجات أوستراليا. أما الزراعة (اللحوم،

الصوف، القمح، السكر، مشتقات الحليب...) فلا تزد عن ٨٪ فقط من الإنتاج المحلي الاجمالي. وتحتوي المنطقة الشمالية على ٢٠٪ من احتياطي العالم من اليورانيوم. والكثير من المعادن المتوافرة في أوستراليا تصدر كمواد خام لتصنع في اليابان. الصناعة في أوستراليا تتقدم بوتائر بطيئة، ولا تزال ضعيفة إذا ما قيست بالإمكانات المنجمية الهائلة التي تتمتع بها أوستراليا. وفي المدة الأخيرة، أنشئت مدينة صناعية حديثة (Multifunction Polis)، يقطنها حوالي ٥٠ ألف نسمة، تقع قرب مدينة أديلايد، ومخصصة للعلوم والتكنولوجيا المتطورة. وقد بدأ العمل بها في أواخر ١٩٩٢. الوحدة النقدية: الدولار الأوسترالي.

الولايات والأقاليم: تتألف أوستراليا من ست ولايات ومنطقتين تخضعان للإدارة المركزية، ولكل ولاية حاكم يمثّل التاج البريطاني، ومجلس تشريعي، وسلطة تنفيذية وقضائية. الحاكم العام الاتحادي يرأس المجلس الاتحادي التنفيذي ويمثّل التاج البريطاني. وتتمثل السلطة الاتحادية التشريعية ببرلمان مؤلف من الحاكم العام ومجلسين منتخبين (الانتخاب إجباري).

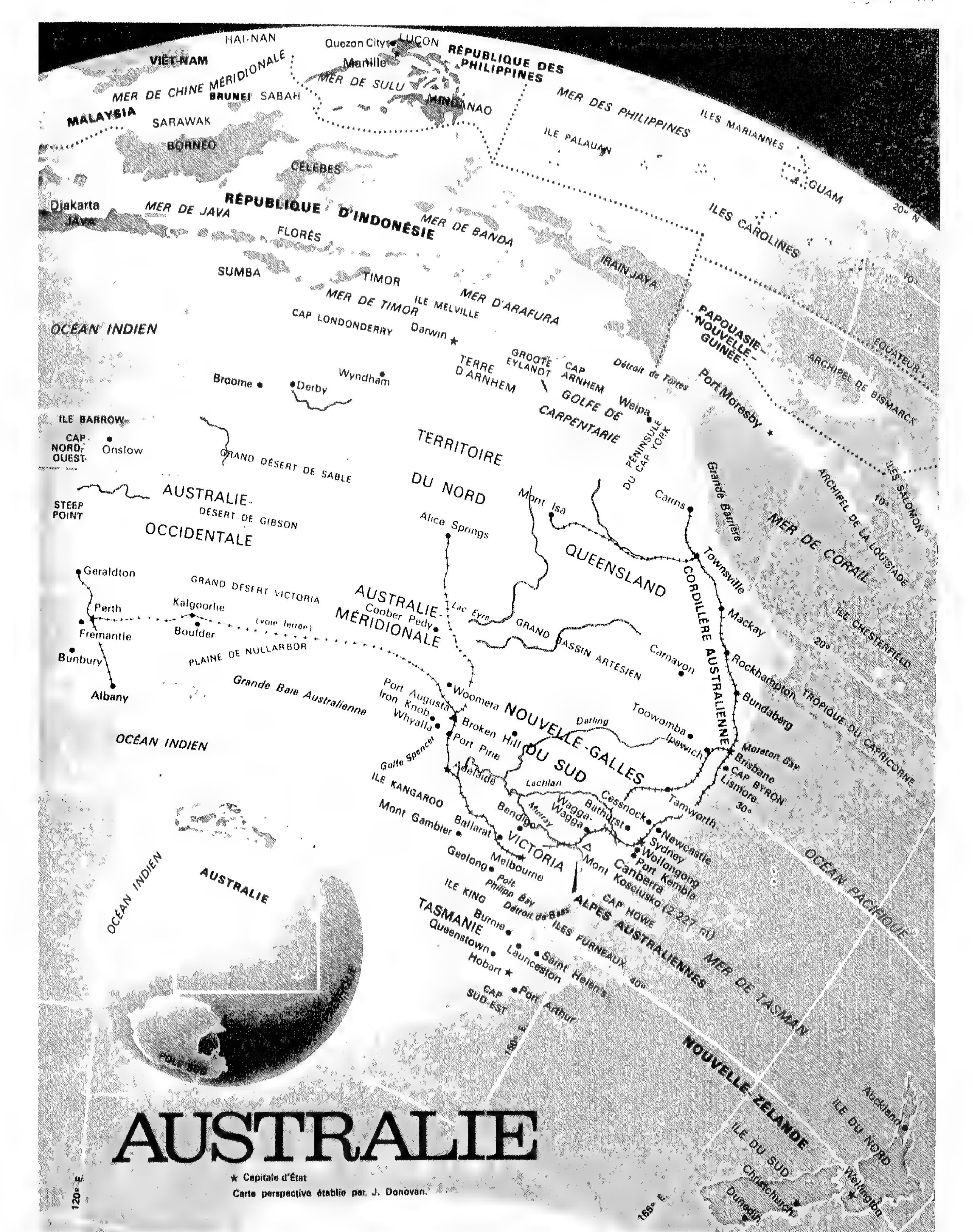
ثمة نوعان من الأقاليم: أقاليم يُقال لها أقاليم داخلية، والأخرى أقاليم خارجية. الأولى هي التي تشكّل الجزيرة الأوسترالية الكبرى، والثانية هي المنتشرة خارج هذه الجزيرة، وهي:

جزيرة كريستمس: تقع جنوبي رأس جاوا (أندونيسيا) في المحيط الهندي. مساحتها ١٣٥ كلم^2. انتقلت إدارتها من سنغافورة إلى بريطانيا في أول كانون الثاني ١٩٥٨، وأصبحت تابعة لأوستراليا منذ أول أيلول ١٩٥٨. سكانها موظّفو شركة الفوسفات البريطانية، أكثرهم صينيون، وماليزيون، ثم أوروبيون.

جزيرة نورفوك: تبعد نحو ١٥٠٠ كلم شرقي كوينز لاند. مساحتها نحو ١٤ كلم^2. سكانها نحو ٣ آلاف نسمة. استعملت كمنفى للمحكومين بعد اكتشافها عام ١٧٧٤. وفي عام ١٩١٣، أصبحت تابعة للحكومة الأوسترالية.

جزر كوكس: وعددها ٢٧ جزيرة. تقع على بعد ٢٧٦٨ كلم إلى الشمال الغربي من مدينة بيرث على المحيط الهندي. مجموع مساحتها ١٤ كلم^2. جزيرتان منها مأهولتان فقط بنحو ٥٠٠ شخص، أكثرهم موظفون حكوميون. في ١٨٥٧، أعلنت بريطانيا ملكيتها لهذه الجزر، ثم انتقلت (١٨٩٥) إلى الكومنولث الأوسترالي. وفي إحدى هذه الجزر، (جزيرة وست آيلد) قاعدة جوية أوسترالية. أبرز إنتاج فيها لب جوز الهند المجفّف.

المناطق الأخرى: الأنتاركتيد الأوسترالية (٦ ملايين و١٢٠ ألف كلم^2)، وجزيرة هيرد وجزر ماكدونالد (٣٧٠ كلم^2، تحت الإدارة الأوسترالية منذ ١٩٤١)، وجزر بحر الكورال (ضمت عام ١٩٦٩ إلى أوستراليا).



AUSTRALIE
★ Capitale d'État
Carte perspective établie par J. Donovan.
OCÉAN INDIEN
MER DE CHINE MÉRIDIONALE
RÉPUBLIQUE D'INDONÉSIE
RÉPUBLIQUE DES PHILIPPINES
MER DES PHILIPPINES
MER DE TIMOR
MER D'ARAFURA
PAPOUASIE-NOUVELLE-GUINÉE
TERRITOIRE DU NORD
AUSTRALIE-OCCIDENTALE
AUSTRALIE-MÉRIDIONALE
QUEENSLAND
NOUVELLE-GALLES DU SUD
VICTORIA
TASMANIE
MER DE CORAIL
OCÉAN PACIFIQUE
MER DE TASMAN
NOUVELLE-ZÉLANDE
Darwin
Perth
Adelaide
Melbourne
Sydney
Canberra
Brisbane
Hobart
Alice Springs
Port Moresby
Auckland
Wellington
Christchurch
Dunedin
POLE SUD

نبذة تاريخية

الاعتقاد بوجود أرض فسيحة جنوبي الكرة الأرضية اعتقاد قديم جدًّا. ففي القرن الثاني، رسم الرياضي والجغرافي اليوناني بتوليمي خريطة للعالم ضمّنها بلادًا مجهولة وبحرًا لم يكن مكتشفًا بعد (المحيط الهندي الحالي). وقد دعيت هذه الأرض (Terra australis incognita) أي، «الأرض الجنوبية المجهولة».

وفي القرن السابع عشر، بينما كان الهولنديون يقومون برحلات منتظمة بين هولندا وجزيرة جاوا (في اندونيسيا) التي كانت مستعمرتهم في جنوب شرقي آسيا، نزلوا، في إحدى رحلاتهم في جزيرة أوستراليا. وقد أطلقوا عليها إسم «هولندا الجديدة».

ثم أخذ البحّارة والتجّار الهولنديون يقصدون الشاطئ الغربي، والشاطئ الجنوبي – الغربي من أوستراليا. من بين هؤلاء كان الكابتن تاسمان الذي اكتشف الجزيرة التي ما تزال تحمل إسمه (جزيرة تاسمانيا)، وذلك بعد أن تمّ له الوصول إلى الشاطئ الشمالي من أوستراليا.

وكان البحّار وليام دامبير أول الانكليز الذين تعرّفوا على أوستراليا. وذلك عندما نزل في المناطق القريبة من مدينة بروم الحالية والواقعة على الشاطئ الشمالي – الغربي. وقد كان أول من كتب وصفًا مستفيضًا عن حياة السكّان البدائيين الذين كانوا يعيشون في هذه المناطق. ولم يشجّع هذا الوصف المغامرين من مواطنيه للذهاب إلى هناك، حتى كان يوم ٢٠ نيسان ١٧٧٠ عندما نزل جايمس كوك، الضابط في البحرية الملكية البريطانية، في الطرف الشرقي من ولاية فكتوريا الحالية، قادمًا من نيوزيلندا. ثم أكمل كوك طريقه باتجاه الشمال مجتازًا مرفأً طبيعيًا آخر دعاه «بورت جاكسون» في مدينة سيدني الحالية، حتى وصل إلى طرف أوستراليا الذي دعاه كاب يورك (رأس يورك) تيمنًا باسم شقيق الملك جورج الثاني، دوق يورك. وفي ٢٢ آب من السنة نفسها (١٧٧٠)، رفع كوك العلم الانكليزي، وأعلن أن كل الشاطئ الشرقي أصبح ملكية بريطانية باسم بلاد «الغالز الجديدة الجنوبية». وتلاحقت، بعد ذلك، رحلات المستكشفين إلى أوستراليا. وقد تمكن فلندرز، عام ١٨٠٢–١٨٠٣، من أن يدور حول القارة؛ ويعتقد بأنه أول من أطلق إسم أوستراليا على القارة. ولكن، كان يجب انتظار نحو قرن كامل حتى تسنّى اكتشاف أوستراليا بكاملها.

اصطدم المستوطنون الأُوَل بأرض غير خصبة وظروف عمل صعبة للغاية. ولم تتحسن الأمور إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وخاصة عام ١٨١٣ عندما تمّ لفريق من المستكشفين اجتياز سلسلة جبال المعروفة باسم «الجبال الزرق» واكتشافهم لأرض خصبة على المقلب الثاني منها. فتدفق إليها، طيلة ثلاثة أرباع القرن، المستكشفون، والمحكومون، والبحّارة، والجغرافيون، والعلماء ومجموعات من المستوطنين للعمل فيها، والتوغّل في مساحاتها الشاسعة.

وفي شهر أيلول ١٩٠٠، وقّعت الملكة فكتوريا الإعلان التالي: «رأينا من الممكن والمستحب، بموافقة مجلسنا الخاص، أن نعلن للملأ أنه ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٠١ ستتحد شعوب «الغالز الجديدة الجنوبية»، و «فكتوريا»، و «أوستراليا الجنوبية»، و «كوينز لاند»، و «تاسمانيا»، و «أوستراليا الشرقية» في فدرالية مشتركة باسم: «الكومنولث الأوسترالي». هكذا، ولدت، مع فجر قرن جديد (القرن العشرين) دولة جديدة هي أوستراليا.

وسرعان ما بدأ الأوستراليون بممارسة المبادئ الديمقراطية. فكان الناخبون الأوستراليون أول الذين صوّتوا بالاقتراع السري. كما كانت أوستراليا على رأس الحركة المطالبة بالاقتراع الإجباري، وبحق النساء في الانتخاب. وقد جاء الدستور، الذي صدّقه الشعب الأوسترالي، ليقيم ديمقراطية برلمانية على النمط البريطاني. وأعطى الحكومة الفدرالية حق الإشراف على العلاقات الخارجية، والدفاع، والهجرة والتجارة، والاتصالات، والنقد والشؤون الاجتماعية. وأبقى شؤون التعليم، والعدل، والصحة العامة، الخ. من صلاحيات ولايات الاتحاد.

وقام الأوستراليون بدور هام في الحربين العالميتين. وشكّلوا مع النيوزيلنديين جيشًا متحالفًا حارب في افريقيا وأوروبا وآسيا. فخلال الحرب العالمية الأولى، وصل عدد المتطوعين الأوستراليين إلى نحو أربعماية ألف من أصل نحو خمسة ملايين هم مجموع عدد الأوستراليين. وقد قاتلوا في غاليبولي، والفلاندر وفلسطين. وفي الحرب العالمية الثانية، اشترك نحو سبعماية ألف أوسترالي في القتال. وحاربوا أيضًا في كوريا وفيتنام.

وتفخر الحكومة الأوسترالية، في السنوات الأخيرة، بدورها النشط داخل الأمم المتحدة وفي الهيئات الدولية. وتذكر في مناسبات كثيرة ان ٧٥٪ من نشاطها الدبلوماسي موجّه ناحية الدول الآسيوية، و٢٠٪ ناحية الولايات المتحدة الأميركية، و٥٪ فقط لباقي الدول. وإذا كانت أوستراليا ما تزال ترتبط ببريطانيا، إلا أن ثمة علامات تشير إلى نوع من الابتعاد باتجاه إبراز الهوية (أو الوطنية) الأوسترالية: إبدال النشيد الوطني التقليدي بنشيد جديد، وإصدار قانون جديد يحل عبارة «المواطن الأوسترالي» محل عبارة «المواطن البريطاني».

أما من حيث الوضع الحكومي الداخلي منذ بداية الخمسينات، فقد رأس الحكومة السير روبرت منزيس مدة ١٦ عامًا (١٩٥٠–١٩٦٦)، ثم خلفه جون غورتون الذي أجبر على الاستقالة بعد أن حجبت عنه الثقة، فتولّى مكانه وليام ماكناهون من آذار ١٩٧١ حتى كانون الأول ١٩٧٢ حين هزم تحالف الحزب الوطني الأوسترالي والحزب الليبرالي بعد ٢٣ عامًا من الحكم، وفاز حزب العمّال بزعامة غو ويتلام الذي أقام علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية وألمانيا الشرقية وفيتنام. وبقي في الحكم حتى لجأ الحاكم العام السير جون كير إلى اتخاذ خطوة لم يسبق لها مثيل في تاريخ أوستراليا الدستوري، إذ أقال الحكومة، وعيّن حكومة مؤقتة برئاسة مالكولم فرايزر رئيس الحزب الليبرالي. ورغم الإضرابات والتظاهرات المؤيدة لزعيم حزب العمّال، ويتلام، فإن الانتخابات التي جرت في كانون الأول ١٩٧٦ أسفرت عن انتصار الحزب الليبرالي، شكّل على أثره مالكولم فرايزر تحالفًا حكوميًا بين

حزبه والحزب الوطني الليبرالي. وقد رسخت انتخابات كانون الأول ١٩٧٧ الجديدة انتصار فرايزر أكثر من السابق. وذلك ردًا على الاتحادات التجارية التي قاومت سياسته.

تولّى فرايزر (زعيم الحزب الليبرالي - الأحرار) رئاسة الوزراء سبعة أعوام متواصلة. وجاءت الانتخابات العامة في آذار ١٩٨٣ لتهزمه وتنصر منافسه، روبرت هوك (هوكي)، زعيم حزب العمّال الأوسترالي، ورئيس سابق لاتحاد النقابات الأوسترالية. وقد شكّل هوك وزارة جديدة.

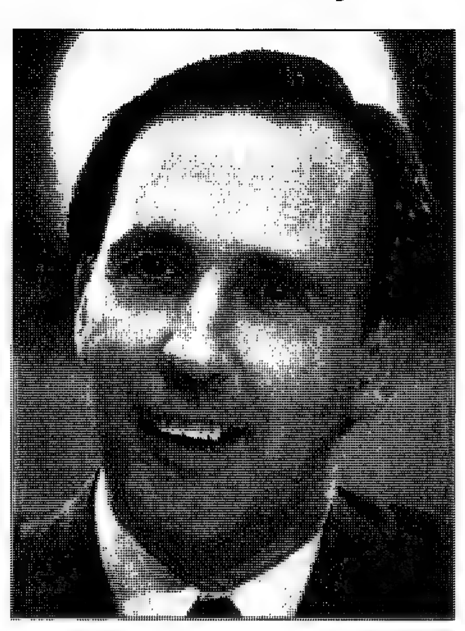
في أيار ١٩٨٤، زار بيل هايدن، وزير الخارجية، موسكو، لإجراء أول حوار على مستوى رفيع بين البلدين منذ التدخل السوفياتي في أفغانستان. وفي أول كانون الأول ١٩٨٤، أُعيد انتخاب بوب هوك رئيسًا للحكومة بعد انتخابات نيابية عامة. إلا أن حزب التحالف الليبرالي الوطني (يتزعمه بيكوك) المعارض حقق زيادة مفاجئة في عدد مقاعده في مجلس العموم الأوسترالي.

في ٢ آذار ١٩٨٦، أتمت أوستراليا إلغاء آخر الروابط القانونية مع بريطانيا؛ وبعد ٢٥ يومًا، انفجرت ست قنابل أدّت إلى جرح ٢٢ شخصًا في ملبورن. وفي ٢٧ أيار ١٩٨٦، دعت لندن المجموعة الاقتصادية الأوروبية فرض الحظر على استيراد لحوم وجلود الكانغورو (١,٨ مليون كانغورو جرى اصطيادها في العام ١٩٨٥، و٢,٦ مليون في ١٩٨٦). وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٧، ألقيت قنبلة على القنصلية التركية أدّت إلى مقتل شخص واحد. وفي ١٦ حزيران ١٩٨٩، زار رئيس الوزراء الأوسترالي (هوك) باريس، وبعد نحو شهرين زار رئيس الوزراء الفرنسي (روكار) أوستراليا. وفي ٢٤ آذار ١٩٩٠، جرت انتخابات تشريعية سابقة لأوانها. وفي العام ١٩٩٢، رئيس الوزراء بول كيتنغ يطلق خطته لإعادة البناء الاقتصادي. وفي ١٣ آذار ١٩٩٣، انتخابات تشريعية يفوز العمّال بها بأكثرية ٥١٪ من الأصوات.

أوستراليا جمهورية؟

منذ انتخابه في كانون الأول ١٩٩١، ورئيس الوزراء بول كيتنغ يؤكد أنه مهتم بتحويل البلاد إلى جمهورية، وإنهاء الوضع الحالي الذي يجعل ملكة بريطانيا رئيسة للدولة الأوسترالية.

وفي أول مؤتمر صحافي عقده بعد انتصاره الساحق في الانتخابات الاشتراعية على الحزب الليبرالي الوطني المحافظ الموالي للملكية، أعلن كيتنغ أنه سيشكّل لجنة من شخصيات بارزة لتدرس كيفية تحويل البلاد إلى جمهورية مع رئيس دولة أوسترالي بحلول السنة



بول كيتنغ.

٢٠٠١. وذكر ان استفتاء قد يجري في غضون ثلاث سنوات ليسمح للأوستراليين بأن يصبحوا «أسياد مصيرهم». وقال إن الحكومة تريد إقامة «جمهورية أوستراليا الفدرالية»، وإزالة الرمز البريطاني من على علم أوستراليا. وستصادف السنة ٢٠٠١ الذكرى المئوية لإقامة فدرالية من ست ولايات ظهرت في البداية كمجموعة من المستعمرات البريطانية عقب استيطان البيض في أوستراليا قبل قرنين.

وبالفعل، أنشأ كيتنغ لجنة خاصة برئاسة المحامي الأوسترالي الشهير مالكولم تامبل للنظر في التغييرات الدستورية التي تؤهل أوستراليا للتحوّل نحو الحكم الجمهوري وانتخاب رئيس للدولة عوضًا عن التاج البريطاني.

وفي أيلول ١٩٩٣، زار كيتنغ المملكة المتحدة (بريطانيا) وايرلندا ضمن جولة أوروبية، قال على أثرها ان الملكة اليزابت الثانية أبلغته أثناء لقائه معها انها «ستقبل هذا القرار الشعبي وتعمل بنصيحة وزرائها الأوستراليين»، إذا قرّر الأوستراليون أن تصبح بلادهم جمهورية.

وكان استطلاع للرأي العام في أوستراليا (أيلول ١٩٩٣) أظهر ان ٦٢٪ من الأوستراليين يريدون أن تصبح بلادهم جمهورية.

مناقشة

موضوعان: الأول، جيوبوليتيكي (جغراسي) من معجم الدول الجيوبوليتيكي الموضوع بإدارة إيف لاكوست (فلاماريون، باريس، ١٩٩٤، ص ٦٤-٦٧). والثاني، عن سكان أوستراليا الأصليين «أبو ريجين» و «الحقد الأبيض»، من «الحياة»، كتبه وديع سعادة (العدد ١١١٧١، تاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٣ ص ٢٣):

أوستراليا جغراسيًا

نظام وموقع: أكبر جزيرة وأصغر قارة في العالم، تبلغ مساحتها مساحة الولايات المتحدة تقريبًا إذا ما استثنينا من الأخيرة هاواي وألاسكا، وأكبر من فرنسا بحوالي ١٤ مرة... لكنها تبدو فارغة من السكان قياسًا على مساحتها... وسكانها الأصليون (الأبوريجين) الذين قدموا من الشمال منذ نحو ٤٠ ألف سنة كانوا يجهلون الزراعة ويعيشون على الصيد، ولم يُعرف عن علاقات أقاموها مع المالينيزيين المنتشرين في الجزر الشمالية من البلاد. وجاء الاستعمار، بدءًا من ١٧٨٨، وفي طليعته البريطانيون، ليقلب الوضع رأسًا على عقب. المستعمرة الأولى كانت غالز الجديدة، ثم تاسمانيا (١٨٠٣)، وأوستراليا الغربية (١٨٢٩)، وفكتوريا (١٨٣٤)، وأوستراليا الجنوبية (١٨٣٦)، وكوين أيسلند (١٨٥٩)...

في أول كانون الثاني ١٩٠١، شكّلت المستعمرات الست، المستقلة استقلالًا داخليًا، فدرالية «الكومنولث الأوسترالي» الذي أضاف إليه إقليم الشمال، وإقليم العاصمة الأوسترالية كانبيرّا وبعض الجزر الصغيرة المجاورة. ومن وقتها، بدأت صلاحيات السلطات الوطنية تتوسع وبصورة متوازية مع إدخال الصناعة وإنمائها في البلاد مصحوبة بنظام ضرائبي وطني (١٩٤٢)... وأصبح لكل مواطن راشد

حق الاقتراع. وحصلت المرأة على هذا الحق منذ ١٩٠٢، والأبوريجين (السكّان الأصليون) منذ ١٩٤٩. وفي ١٩٧٣، تدنّى سن الرشد من عمر ٢١ سنة إلى ١٨. وأصبح حق الاقتراع إجباريًا منذ ١٩٢٤. ومنذ ١٩١٨، انقسمت الحياة السياسية بين يسار (الحزب العمّالي الأوسترالي الذي تأسس في ١٨٩١) ويمين (تحالف المحافظين: الحزب الليبرالي والحزب الوطني الأوسترالي الذي ورث منذ ١٩٨٢ الحزب الزراعي التقليدي الذي كان قد تأسس في ١٩٢٠). آخر الانتخابات التشريعية جرت في آذار ١٩٩٣، وحافظ الحزب العمّالي، بنتيجتها، على الأكثرية.

رغم انها كانت ترتاح لحماية «امبراطورية» - بريطانية حتى سقوط سنغافورة في شباط ١٩٤٢، ثم أميركية - إلا أن الفدرالية الأوسترالية تمتعت، منذ إنشائها، بفطنة التصرف إزاء مصالحها الاستراتيجية. وحتى قبل هذا التاريخ، وفي نهاية القرن التاسع عشر، أظهرت المستعمرات الأوسترالية حرصًا على عدم تدخّل الدول الأجنبية في شؤون جبهتها ومداها الباسيفيكيين في جنوبي المحيط الهادئ. ففي ١٨٨٣، أعلنت كوين أيسلند (جزيرة الملكة) ضم جنوب شرقي غينيا الجديدة إليها. وبعد الحرب العالمية الأولى، انتقلت جزر الباسيفيك، التي كانت تحت الوصاية الألمانية والواقعة جنوبي خط الاستواء، إلى السلطات الأوسترالية.

يرى بعض الغلاة أن المشاركة الكثيفة (٣٣٠ ألف جندي) لأوستراليا، إلى جانب الحلفاء في أوروبا في الحرب العالمية الأولى، إنما هي من قبيل حماية المتروبول الاستعماري وثمن من الأثمان التي توجب على أوستراليا أن تدفعها. وهذا التصرف من الحلفاء عاد مرة جديدة وتحوّل إلى «الشقيق الأكبر» الأميركي أثناء حرب الباسيفيك. فالغزو الذي تعرّضت له المستعمرة الأوسترالية، بابوا - غينيا الجديدة في ١٩٤٢ والغارات الجوية اليابانية على مدن الشمال الأوسترالي وضعت البلاد أمام حقيقة موقعها الجغرافي وأهميته. لكن الحرب الباردة وتدخّل أوستراليا إلى جانب المعسكر الأميركي من خلال تحالف «المجلس الباسيفيكي» (تحالف أوستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة - «أنزوس») الذي أنشئ في ١٩٥١ و «منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا» (OTASE) التي أنشئت بعد ذلك بثلاثة أعوام، قد أراحت أوستراليا بعض الشيء لكنها، في الوقت نفسه، أخّرت لديها نموّ وعيها لموقعها الجغرافي؛ فكان أن اشتركت عسكريًا في حرب كوريا وحرب فيتنام.

إن الشمولية التي بات يتّصف بها الاقتصاد العالمي، وبخاصة اندماج الاقتصاد الأوسترالي في المنطقة الباسيفيكة الآسيوية قد غيّر ثوابت السياسة الدفاعية والسياسية الخارجية الأوسترالية. في ١٩٩٢، امتّصت اليابان، لوحدها، ٣٠٪ من صادرات أوستراليا، وباقي بلدان شمال شرقي آسيا ١٧٪، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) ١٣,٥٪، أي أكثر مما استوردته بلدان السوق الأوروبية المشتركة من أوستراليا حتى ولو أضفنا إليها ما استوردته الولايات المتحدة وكندا. على سبيل المقارنة، ولمزيد من الوضوح، فإن صادرات أوستراليا (في ١٩٦٠) إلى مجمل بلدان آسيا كانت ٢٦٪ من مجموع صادراتها، وإلى الولايات المتحدة ٧٪، في حين أنها كانت ٤٦٪ إلى الدول الأوروبية التي تشكل اليوم مجموعة الإثنتي عشرة دولة. فليس هناك، إذًا، ما يدعو إلى الدهشة في التحوّل الذي تجربه أوستراليا ناحية آسيا.

على الصعيد الاجتماعي، هناك أيضًا ما يبرّر هذا التحوّل الأوسترالي باتجاه آسيا. فسياسة «أوستراليا البيضاء» القاضية بمنع هجرة «الملونين» إلى أوستراليا، والتي بدأ العمل بها في ١٩٠١، قد تمّ إلغاؤها في ١٩٧٣. بعد سقوط سايغون (مدينة هوشي منه) ووصول أول المهاجرين الفيتناميين إلى أوستراليا، أخذت الهجرة الآسيوية تتسارع وتتزايد: ٦٠٪ من مجموع المهاجرين إلى أوستراليا من أصول آسيوية وذلك منذ ١٩٨٥. وإذا ما استمرت هذه الوتيرة، فإن ٢٠٪ من مجموع سكّان أوستراليا سيكونون من أصول آسيوية في العام ٢٠٢٠ (مقابل ٣,٥٪ حاليًا).

ما بين الولايات المتحدة وآسيا: في هذا السياق، إن مسافةً ما آخذة في الاتساع والتسارع بين أوستراليا والولايات المتحدة الأميركية. جاء تقرير «ديب» (Dibb) و «الكتاب الأبيض» حول سياسة الدفاع (١٩٨٧) ليقلّلا إلى الحد الأدنى من أهمية التحالف الأميركي - الأوسترالي. فالخرق الذي أحدثته نزاعات التجارة الدولية على المسرح الدبلوماسي أدّى بالحكومة العمّالية في أوستراليا إلى

أن تتخذ مبادرات أكثر استقلالية في محاولات تأكيد دور أوستراليا كقوة متوسطة الحجم.

إن تشكيل مجموعة دول «كيرنز» (Cairns)، التي تضم ١٤ دولة مصدّرة للمنتوجات الزراعية (في آب ١٩٨٦)، كان أول محاولة أوسترالية لإطلاق ائتلاف دولي وتحريكه. وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٨٩، أطلق رئيس الوزراء بوب هوك، أثناء وجوده في سيول، فكرة «منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين في الباسيفيك»؛ وقد تجسّدت هذه الفكرة، في أواخر العام نفسه (كانون الأول ١٩٨٩)، بإنشاء «التعاونية الاقتصادية في آسيا الباسيفيكية» في كانبيرّا، وتشكلت لها، في أيلول ١٩٩٢، سكرتارية دائمة في سنغافورة. فهذه المبادرات هي، بدون شك، لحماية المصالح الأوسترالية وإنمائها في عالم يشهد تكتلات إقتصادية وتجارية تخشى أوستراليا أن تتخلف في اللحاق بركبها. هذا إضافة إلى اعتبار «التعاونية الاقتصادية في آسيا الباسيفيكية» بمثابة ميدان لإفراغ الآثار الضارة التي يمكن أن تتأتى من الخلافات الأميركية – اليابانية. والاقتراحات التي صاغها وزير الخارجية الأوسترالي، غاريت إيفنز، حول خطة للسلام في كمبوديا وإرسال قوات أوسترالية إلى هناك في إطار «سلطة مؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا» إنما هي جزء من أعمال أوسترالية تهدف إلى تقوية دور أوستراليا كـ «مواطن صالح» في آسيا.

ميزة جغرافية: لم تغرِ أوستراليا الأوروبيين ليهاجروا بكثرة إليها على عكس ما حدث بالنسبة إلى البلدان الأميركية الحديثة. وهذا الأمر عائد ليس فقط إلى المسافات الكبيرة التي تفصل أوروبا عن أوستراليا (المسافة بينهما أكثر بأربع مرات من المسافة بين انكلترا والولايات المتحدة)، بل أيضًا بسبب ان الجزء الأكبر من القارة الأوسترالية ركّز، في مرحلة أولى، على تربية الماشية بشكل كثيف جدًا وبهدف تصدير الصوف. أما ثرواتها المنجمية فلم يكن استثمارها يحتاج يدًا عاملة كثيفة بسبب قلة عمقها عن سطح الأرض، وبسبب ان استخراجها أصبح اليوم ممكنًا بصورة متطورة جدًا.

إن قلة السكان (٢,٣ شخص في الكلم[٢] الواحد)، وأهمية الثروات، والنظام الاجتماعي الديمقراطي إلى حد كبير والذي باتت تنعم به أوستراليا، كلها عوامل جعلت من أوستراليا تتصدر قائمة البلدان من حيث متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد (١٧ ألف دولار). فأوستراليا، رغم انها جزء من العالم الاستوائي (موقعًا وطبيعةً)، بلد متقدم جدًا اقتصاديًا واجتماعيًا. ومقولة «شمال – جنوب» (بلدان متقدمة – بلدان نامية) هي مقولة معكوسة في تلك المنطقة من العالم. فأوستراليا (١٨ مليونًا) هي في الجنوب، أما أندونيسيا (أكثر من ١٨٠ مليونًا) هي في الشمال وهي تنتمي إلى العالم الثالث.

بين أندونيسيا وأوستراليا حدود يشكلها بحر تيمور وبحر أرافورا بعرض ٥٠٠ كلم للأول و٣٠٠ كلم للثاني عند مضيق تورّيز بين أوستراليا وغينيا الجديدة. وهذه الجزيرة الكبرى الأخيرة، رغم أنها آهلة بالمالينيزيين إلا أن نصفها (أيريان جافا) يعود للحكومة الأندونيسية؛ والأوستراليون مستمرّون بالاهتمام بتطور الجزء الشرقي من هذه الجزيرة التي كانت سابقًا محمية أوسترالية قبل أن تصبح مستقلة وتحمل إسم «بابوا – غينيا الجديدة». في هذه الجزيرة وضع اليابانيون أقدامهم، في ١٩٤٢، وباتوا يهدّدون بغزو أوستراليا.

يومًا بعد يوم، يزداد الأوستراليون شعورًا بأنهم معنيّون بكل تطوّر تفوز به منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا الباسيفيكية الشاسعة. فإقليم الشمال، بالنسبة إلى أوستراليا، هو الواجهة الاستراتيجية، رغم أن الواجهة الجنوبية الشرقية من البلاد هي منطقة كل ما هو ضروري لحياة الأوستراليين. إضافة إلى أن أوستراليا غيّرت جذريًا من موقفها إزاء الأبوريجين (السكان الأصليين) باعترافها بمختلف حقوقهم العقارية والثقافية. وهذه طريقة اعتمدتها أوستراليا لتظهر اهتمامها أيضًا بالمالينيزيين، سكّان بابوا – غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانوتو وكاليدونيا الجديدة.

«الأبوريجين»

«قرار مابو»: «أوستراليا قد تغوص في بحر من الحقد والعنصرية». هذا الكلام، للقاضي الأوسترالي ماركوس أينفلد، قد يكون عنوان المرحلة الجديدة التي بدأتها أوستراليا منذ أيار ١٩٩٢، نتيجة قرار قضائي اتخذته المحكمة العليا الأوسترالية وعُرف بـ «قرار مابو».



رسم طقوسي على جسد طفل من الأبوريجين. الألوان المستعملة: الأحمر، الأصفر والأبيض.

ومع أن قرار مابو يهدّد بعودة العنصرية البيضاء ضد سكان أوستراليا الأصليين «الأبوريجين»، وهي لم تغب تمامًا في الواقع منذ بحر الحقد الأول الذي اجتاح أوستراليا مع الاستيطان الأوروبي عام ١٧٨٨، إلا أن هذا القرار افتتح، في المقابل، بدء عودة الأراضي إلى أصحابها الأصليين بعد أكثر من مئتي عام على سيطرة البيض عليها.

والبيض في أوستراليا لا يسيطرون على أراضي «الأبوريجين» فحسب، بل ان قانونهم لم يكن يعترف حتى بوجود أناس آخرين في أوستراليا قبل وصول المستوطنين الأوروبيين الأوائل. ولم يتم هذا الاعتراف في القانون الأوسترالي، إلا قبل عام واحد، في ٢ حزيران ١٩٩٢ بعد قرار المحكمة العليا الاعتراف بحقوق «الأبوريجين» في أراضيهم. وبناء على هذا القرار، أقامت عائلة مابو الأبوريجينية دعوى تطالب بحقها في استعادة أراضٍ شاسعة كانت

لأجدادها في المقاطعة الشمالية. وحكمت المحكمة العليا في أيار الماضي، بهذا الحق، ما فجّر، من جديد، بحرًا من الحقد والعنصرية لدى رجال الأعمال وبعض السياسيين وأصحاب المناجم التي تزخر بها المقاطعة الشمالية التي يشكل الأبوريجين ربع سكانها وأراض أخرى، هي في معتقدات الأبوريجين مقدسة محرم التنقيب فيها، عدا أنها ملك لهم لا لمستخدميها.

رئيس حكومة المقاطعة الشمالية، مارشال بيرون، هاجم قرار المحكمة ورئيس الوزراء الأوسترالي بول كيتنغ (الذي تبنى القرار) والأبوريجين الذين وصفهم بأنهم «بلا نظام ويقيمون علاقة غير عادية مع الكلاب ويرفضون السكن في منازل»، و «بلا حضارة» بحسب مدير شركة المناجم الغربية هيوم مورغن. وحذّر رئيس حكومة غربي أوستراليا، تشارلز كورت، الحكومة الفيدرالية بأن عليها معرفة أن مسألة حقوق الأراضي ليس من اختصاصها بل من اختصاص الولايات، فيما وصف القاضي اينفلد رجال الأعمال بـ «الأشباح». وتعرّض وزير شؤون الأبوريجين، روبرت تكنر، للتهديد بوضع متفجرة في منزله، بعد احراق مكتبه الانتخابي في العام الماضي. وانقسمت أوستراليا بين مدافع ومهاجم. كلاهما شرس. فيما دعاوى الأبوريجين التي قدمت حتى الآن، في نيو ساوث ويلز وحدها، تطالب بما مجموعه ثلث مساحة الولاية. ما اضطر بول كيتنغ إلى الطلب من جماعات الأبوريجين «ضبط النفس»... وبدأت وسائل الإعلام تتحدث عن «المصير المجهول» لهذه القارة.

انها البداية التي لا تُعرف نهايتها. فالأبيض لن يسمح طبعًا بإعادة قارة إلى شعب كاد يبيده عن بكرة أبيه حين رست أول سفينة بريطانية على شاطئ هذه القارة. وإذا بعض الأراضي سيعود إلى أصحابه، فهي عودة لن تتم كلها حضاريًا، بل ستتخللها يقظة غرائز، وربّما دماء.

بعيدًا من المدن: يعيش الشعب الأبوريجيني في أوستراليا منذ أكثر من ٥٠ ألف عام، باعتراف الموسوعة الأسترالية نفسها، وربّما أقدم من ذلك بكثير. لكن، حين وصل الأوروبيون عام ١٧٨٨، بدأوا إبادة جماعية لهذا الشعب بلغت حصيلتها مئات الآلاف. ويكفي أن نعرف أن عدد الأبوريجين كان أكثر من ٣٠٠ ألف قبل وصول الأوروبيين، وهم لا يعدّون اليوم سوى ٢٠٦ آلاف فقط.

يتوزّع هؤلاء على الولايات كالآتي: ٥٥٧٠٠ في نيو ساوث ويلز، ٣٤٢٠٠ في المقاطعة الشمالية، ٤٨١٠٠ في كوينزلاند، ٣٧١٠٠ في المقاطعة الغربية، ١٣٣٠٠ في المقاطعة الجنوبية، ١٠٧٠٠ في فيكتوريا، ٥٨٠٠ في تازمانيا و١٢٠٠ في مقاطعة العاصمة الأسترالية. القسم الأكبر منهم يعيش جماعات قبلية خارج المدن، بعيدًا من الأوروبيين الذين ينظرون إليه بعين التعالي، لا بل الرفض، محاولًا الاحتفاظ بتقاليده وشعائره ومعتقداته أو ما تبقى منها، إذ إن الأوروبيين لم يعمدوا إلى إبادة هذا الشعب جسديًا فحسب، بل القضاء على حضارته أيضًا.

القليلون الذين انتقلوا إلى البلدان والمدن أجبر معظمهم على البحث عن أعمال يدوية قد يرفضها الأوروبي. ما يذكّر، على نحو ما، بالمعاملة التي لاقوها من الأوروبيين الأوائل الذين كانوا يجبرونهم على الأعمال الشاقة، أو يزجونهم في شراك أعمال فاسدة ليكونوا كبش محرقة عنهم. والوحيدون الذين تمكّنوا في الماضي من مواصلة حياتهم وتقاليدهم هم الذين هربوا. وربّما لذلك يفضل الأبوريجين اليوم البقاء بعيدًا من المدن.

مسالمون: يختلف المؤرخون حول وصول الأبوريجين إلى أوستراليا والبلدان التي جاؤوا منها، فيما يجمعون على أن وجودهم في هذه البلاد يعود إلى أكثر من ٥٠ ألف عام، وأنهم جاؤوا من خارجها. بعضهم يعتقد أنهم وصلوا دفعة واحدة، وبعضهم يرجح وصولهم على دفعات وفي أزمنة مختلفة، وأنهم يختلفون اليوم فيزيائيًا عن أول ناس سكنوا هذه البلاد، لاختلاطهم بجماعات أخرى وصلت في أزمنة لاحقة.

الأدوات الحجرية التي استخدموها تظهر تشابهًا كبيرًا بتلك المكتشفة في بابوا نيو غينينا، ما حمل بعض المؤرخين على الاعتقاد بأن جنوب شرقي آسيا هي موطنهم الأصلي. لكن هذا الدليل لا يكفي وحده لإثبات ذلك.

ينضوون في قبائل «بوديدجارا»، يانغوندجارا،

غوغادجا، ماندجيلدجارا، مانغادادجارا، أراندا، غوريندجي، بينثوبي، بيتجانتجاتجارا...» ويتخاطبون بلغات كانت تقريبًا ٥٠٠ لغة قبل الاستيطان الأوروبي. يعيش معظمهم عراة، باستثناء زينة تستر ما بين الساقين لدى بعضهم، وزخرفة ورسوم على أجسادهم. بينهم وبين الطبيعة تفاهم، يعرفون لغتها وتحولاتها، يشاركونها في شعائرهم، ينامون في عرائها أو في الخيم، يقتاتون من نباتها وحيواناتها، وأسلحة صيدهم من خشبها.

حضارتهم قائمة على السلام. وفي معاركهم إذا حدثت، ونادرًا ما تحدث، يتوقفون عن القتال فور رؤية دم، سواء كان دم رفيق أو عدو. لذلك نادرًا ما يسقط قتلى في معاركهم. وهم لم يتعاركوا مرة من أجل أرض. فلا أرزاق الآخرين ولا العنف من مبادئهم. حتى أنهم لم يلجأوا إلى العنف ضد الذين استولوا على أراضيهم، بل انهم يشاركون فيها اليوم ١٦ مليونًا من غير الأبوريجين. وبعضهم بات يشارك الغير لغته وحضارته. فبالنسبة إليهم، الحضارة الأبوريجينية ليست شيئًا من الماضي ومتجمدًا فيه، بل من الحاضر أيضًا. وهي لهم ليست الطريقة القديمة للحياة إنما الطريقة الوحيدة.

رسم ونحت: الكهوف والصخور في مناطق الأبوريجين زاخرة برسومهم. عشرات آلاف الرسوم والنحوت تؤرّخ حياتهم وأفكارهم وأساطيرهم ومعتقداتهم. بعضها من حقبات تاريخية قديمة وبعضها حديث العهد. قسمٌ منها أمكنة يقدسونها ويحظرون على أحداثهم ونسائهم دخولها، ومن بينها الصخرة الشهيرة الشاسعة «أولورو» في وسط أوستراليا مع أنها الآن مكان سياحي شهير. رسوم لبشر وحيوانات وكائنات أخرى، ودوائر ومخططات هندسية غامضة. وفي غربي أوستراليا رسوم لأبطالهم وكائناتهم الروحية والأسطورية تعتمر على رؤوسها غيمًا ونورًا ومطرًا. وفي «أرنم لاند»، احدى أهم مناطقهم، مئات الرسوم على الصخور هي من أغنى الأماكن الفنية المثيلة في العالم، ومرسومة في نموذجين: في القسم الغربي رسوم تركّز على المظهر وتهمل الخلفيات، وفي القسم الشرقي رسوم معقّدة تحمل معاني ميثولوجية. في الغرب ما يشبه قصص الحياة اليومية، وفي الشرق مقدسات... وليست الصخور وحدها التي يؤرّخ عليها هذا الشعب حياته ومعتقداته، بل يؤرّخها على جسده أيضًا، كمتحف يمشي.

بارزون: في أوستراليا بارزون عديدون من الأبوريجين: في الرسم ألبرت ناماتجيري، في الشعر كاث وولكر، في التمثيل الدرامي كيفن جيلبرت، في الرياضة ايفون كاولي وليونيل روز، في السياسة نيفيل بونر وكين كولبونغ والسير دوغلاس نيكولز وتشارلز بركنز، في الفن واندجوك ماريكا، في الأدب جاك ديفيس وكولين جونسون ولازاروس لاميلامي وجو نانغان وديك روفزي ومارغريت فالاديان أول امرأة أبوريجينية تتخرّج من جامعة، وبات أوشين أول محامية، وايريك ويلموت أول بروفسور جامعي، وايرني بريدج أول وزير.

وإذا كان هذا الشعب لا يزال، على رغم الكوارث التي حلت، مصممًا على التشبث بحضارة أجداده ومربوطًا إلى ماضيه برباط وثيق، فإنه أيضًا يتساءل عن مستقبله في هذه البلاد ذات الحضارة الواحدة، الأنكلوساكسونية، على رغم كل الكلام على التعددية الحضارية فيها. وهو، إذ يحلم بمستقبل تستمر فيه الحياة مفعمة بالحيوية والنشاط كما كانت في بدء التكوين ومرتبطة بالأبدية عبر أحلامه، فإنه أيضًا ربّما يتذكر اليوم أجداده قبل مئتي عام، حين اعتقدوا الأوروبيين القادمين إليهم ببشرات باهتة أرواح أقاربهم وقد عادوا. لكن هذه الصورة ما لبثت أن تحولت إلى صورة أرواح شريرة، ولم يفهموا هذا الأمر الغريب.

مدن ومعالم

* **أديلايد Adélaïde**: مدينة ومرفأ وعاصمة الولاية الجنوبية من أوستراليا. نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة. فيها جامعة شهيرة. مصفاة نفط. صناعات كيماوية. أقمشة. تتمتع بشهرة دولية تعود إلى مهرجاناتها الفنية التي تحييها سنويًا لمدة ١٥ يومًا، فيحضرها نجوم المسرح والرقص والموسيقى والرسم في العالم. والفضل في تنظيم المدينة يعود للكولونيل ويليام لايت. وفي المدينة حاليًا ثلاثة ملاعب للغولف واقعة بين سلسلة جبال لوفتي والبحر، قبالة شبه جزيرة إيورك.

* **أير Eyre**: بحيرة في جنوبي أوستراليا في منخفض ١٢م تحت سطح البحر (٨٨٨٠ كلم²). ترسبات ملح وجبس. اكتشفها الملاح إدوارد جون أير الذي كان إداريًا استعماريًا بريطانيًا (١٨١٥-١٩٠١). بذهابه إلى أوستراليا (١٨٣٣)، انكبّ يعمل على اكتشاف مناطقها الداخلية، منها البحيرة التي تحمل إسمه. عُيّن حاكمًا على جامايكا (١٨٦٤)، ثم استدعي إلى انكلترا (١٨٦٦) بعد قمعه ثورة العمّال السود هناك.

* **برث Perth**: تقع على ضفاف نهر سوان. مدينة رائعة بمناخها. دعيت «المدينة الأنوار» بدءًا من العام ١٩٦٢ عندما قام سكّانها بإضاءتها لدى مرور رائد الفضاء الأميركي جون غلن في فضائها. مرفأ فريمنتل الواقع على نحو ٢٠ كلم منها لجهة الغرب هو أهم مرفأ على الساحل الغربي. نحو مليون نسمة مع الضواحي. جامعة ومركز تجاري.

* **بريسبان Brisbane**: ثالث مدينة في أوستراليا. في البداية كانت مستعمرة يرسلون إليها المحكومين بالأشغال الشاقة. تحوّلت بسرعة إلى مدينة سياحية مشهورة. تقع على نهر يحمل الاسم ذاته. انتهى، مؤخرًا، العمل بمرفئها النهري. في الحرب العالمية الثانية اتخذتها القيادة العسكرية الأميركية في المنطقة مركزًا لها. فيها نصب تذكاري للتعاون بين أوستراليا والولايات المتحدة.

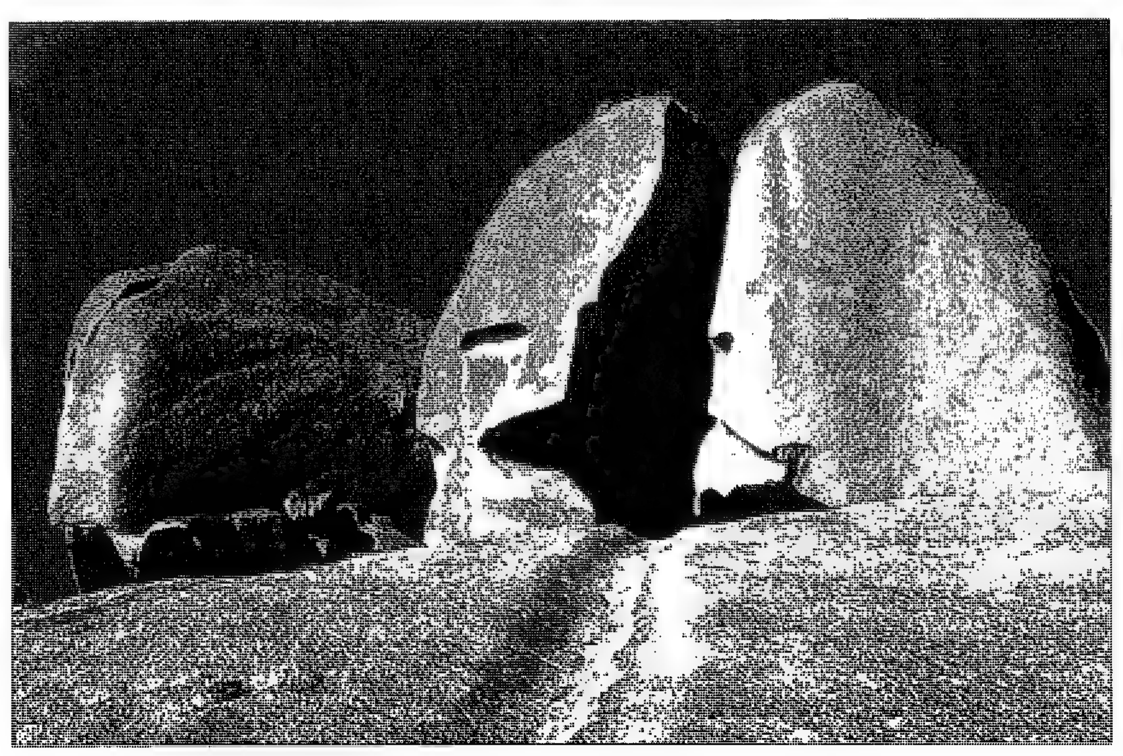
* **تاسمان Tasman**: بحر متفرع من المحيط الهادئ. ويطلق هذا الاسم على المياه الواقعة بين أوستراليا غربًا ونيوزيلندا شرقًا؛ وفيه جزيرة تاسمانيا.

* **تاسمانيا Tasmania**: جزيرة تقع جنوب شرقي أوستراليا. تبلغ مساحتها ٦٧٨٨٩ كلم². سكّانها نحو ٥٠٠ ألف نسمة. عندها تنتهي بلاد «الكومنولث الأوسترالي». غنية بمعادنها (الفحم الحجري، الذهب، النحاس). عاصمتها هوبارت؛ واسمها يعود إلى مكتشفها آبل جانسزون تاسمان. لا تزال تحتفظ ببعض آثار المرحلة الاستعمارية كأطلال قلعة بورت أرثر التي كانت تستعمل سجنًا.

* **جزيرة كانغورو**: جزيرة جنوبي أوستراليا. مساحتها ٤١٠٠ كلم²، وعدد سكّانها ٤١٠٠ نسمة (تقديرات ١٩٩٣). اكتشفت عام ١٨٠٢، أثناء المعارك التي دارت بين نابوليون بونابرت والانكليز. سكنها البيض منذ ١٨٠٦، وكانت خالية حتى من سكانها الأصليين الذي يعتقد أنهم أخلوها قبل نحو ٢٦٠٠ سنة إثر نكبة حلّت بهم ولا يُعرف إن كانت وباءً أو كارثة طبيعية. يشعر سكّانها الحاليون بالأمان ورغد العيش، لكنهم باتوا يخشون مما يُلاحظونه من اهتمام يبديه متموّلون يفكّرون ببناء مجمّعات سياحية كبرى في جزيرتهم. ففي هذا مجلبة للمشاكل ولو كان فيه منفعة مادية أكيدة لهؤلاء الأهالي.

* **داروين Darwin**: مدينة تأسست (على اسم العالم الانكليزي تشارلز داروين) في ١٨٧٢. المركز المهم الوحيد على الساحل الشمالي ومدينة عبور لكل قاصدي الإقليم الشمالي. مدينة استوائية. في ١٩٧٤، هبّ إعصار على المنطقة دمّر نحو ٩٠٪ من المدينة، واضطرّ أغلب سكّانها إلى النزوح عنها. وخلال الفصل الجاف احترقت المزروعات فيها.

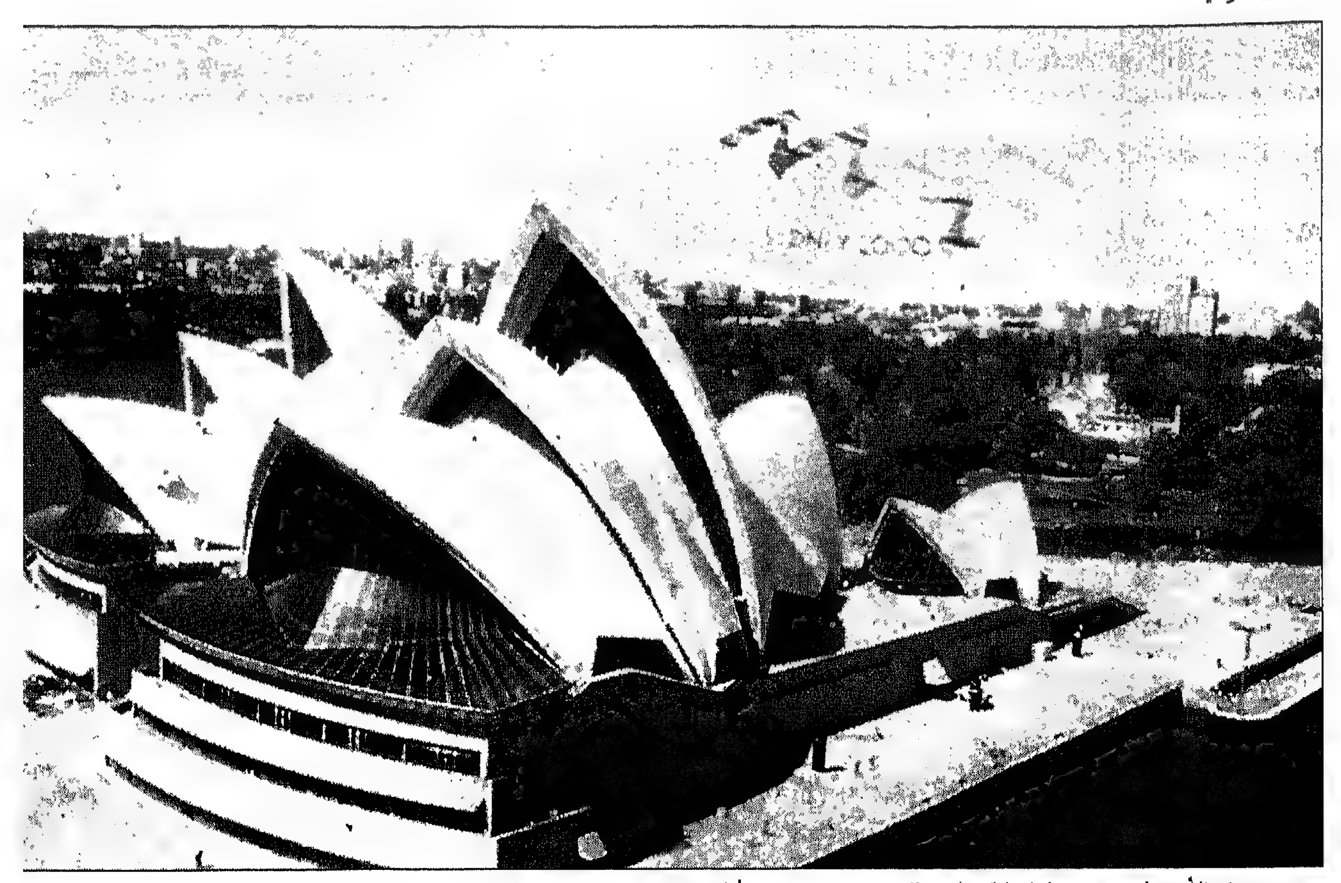
* **سيدني Sidney**: مدينة ومرفأ في جنوب



من المناظر الطبيعية في جزيرة كانغورو.

غربي أوستراليا. تعدّ نحو ٣ ملايين ونصف مليون نسمة. مركز صناعي وتجاري. عاصمة ولاية غالز الجديدة الجنوبية على الشاطئ الشرقي من أوستراليا، وأولى المدن الأوسترالية. اكتشفها كوك (١٧٧٠)، واختارها الحاكم البريطاني آرثر فيليب ليقيم عليها أولى المنشآت الأوروبية في أوستراليا. وابتداءً من ١٨٢٠، أخذت المدينة تنمو بسرعة بفضل نشاطات مرفئها وبعض الصناعات. وازداد عدد سكانها من ١٠٨١٥ نسمة في ١٨٢٨، إلى ٣٨٣٣٣٣ نسمة في ١٨٩١. وفي بداية القرن العشرين أضحت هي عاصمة أوستراليا قبل أن ترى كانبرّا النور. مناخها معتدل. حولها أحياء سكنية حديثة وجميلة، ساحات خضراء ومسابح عديدة أشهرها بوندي بيتش. الأمكنة الصناعية موجودة في جنوبي المدينة وغربيها. ثمة جسر فيها (جسر غلادسفيل) هو أكبر جسر من الباطون في العالم. جامعتها تأسست في ١٨٥٠، وفيها بعض المتاحف، وهي مركز ثقافي وفني. دورها الأساسي اقتصادي، والمنشآت الاقتصادية، حول المرفأ، حديثة جدًا. أول سوق في العالم للصوف، ومركز كبير للصناعة الميكانيكية والكهربائية والمنتوجات الكيميائية والمعلبات الغذائية، والأقمشة. وحدها سيدني وضواحيها تؤمّن نصف الإنتاج الصناعي في ولاية غالز الجديدة.

في خريف العام ١٩٩٣، اختيرت سيدني لتنظيم أولمبياد العام ٢٠٠٠ في التصويت الذي أجري في مونتي كارلو. فالمدينة قدّمت ملفًا متكاملًا نال إعجاب اللجنة الأولمبية الدولية، بل اعتبر أفضل ملف أولمبي في تاريخ هذه الألعاب الرياضية التي أطلق فكرة إقامتها في صيغتها الحديثة البارون الفرنسي بيار دوكوبرتان، وأقيمت دورتها الأولى في أثينا عام ١٨٩٦. وهي المرة الثانية التي تفوز بها مدينة من أوقيانيا بهذا الدور الدولي، إذ سبق لمدينة ملبورن الأوسترالية أيضًا، أن نظّمت الألعاب الأولمبية في ١٩٥٦. وكانت سيدني اعتمدت في ملف الترشيح، الذي بلغت كلفة تنفيذ ما يحتويه ١٦ مليون دولار، على توفير الراحة للرياضيين الذين سيشاركون في هذه الألعاب واحترام قوانين



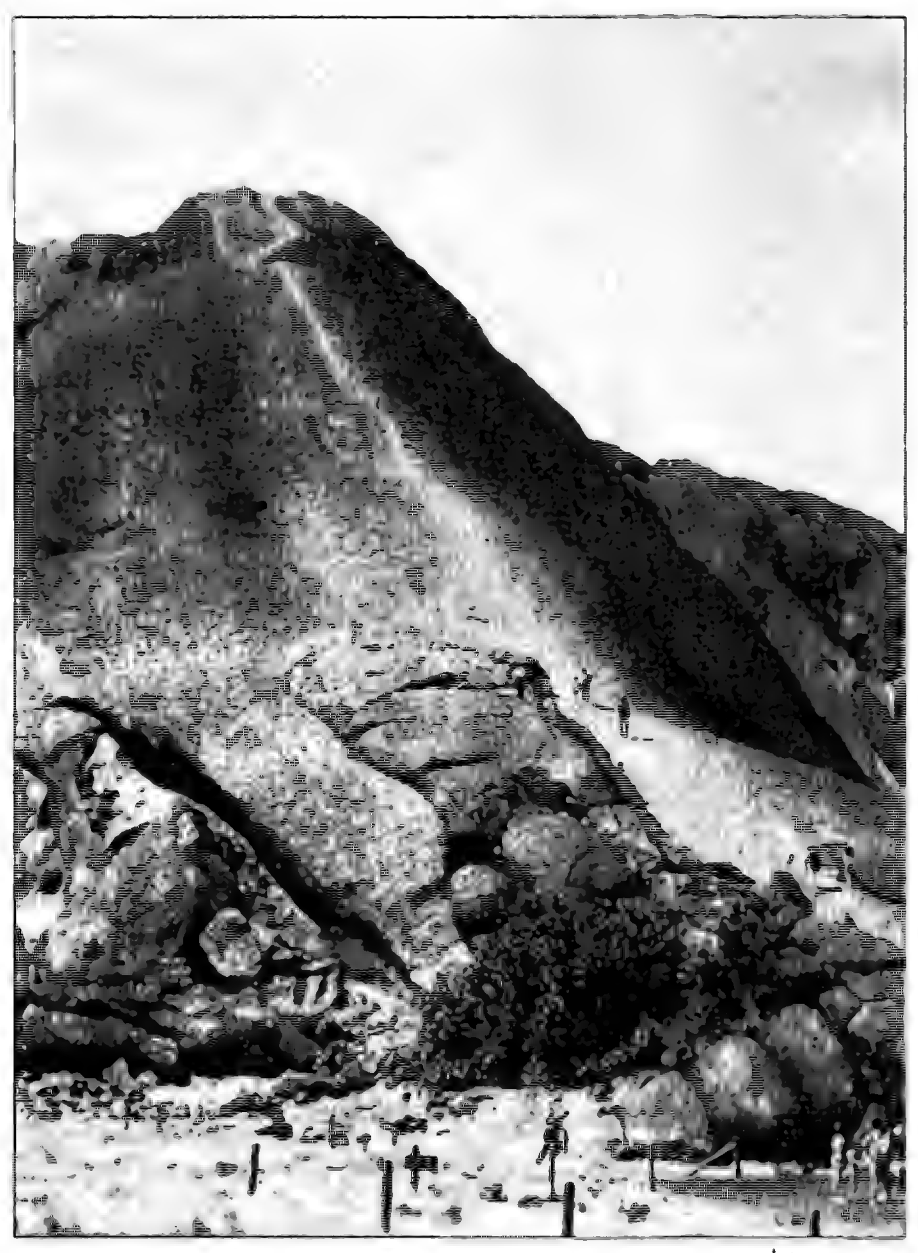
دار الأوبرا في سيدني يرفرف فوقها العلم الذي يحمل شعار دورة أولمبياد العام ٢٠٠٠.

البيئة إضافة إلى احترامها للتقاليد الأولمبية. ويذكر أن أوستراليا لم تتخلف إطلاقًا عن الألعاب الأولمبية الحديثة منذ انطلاقتها عام ١٨٩٦.

« **«صخرة أيريس»**: جبل يقوم وسط مساحة مترامية من الأراضي الأوسترالية الجرداء، وهو عبارة عن صخرة رملية ضخمة واحدة يبلغ قطرها ٣ كلم ومحيطها ١٠ كلم، ويقدر عمرها بحوالي ٥٠٠ مليون سنة. دخلت «صخرة أيريس» أساطير سكان أوستراليا الأصليين الذين نسجوا حولها حكايات شعبية خرافية تناقلوها عبر الأجيال. تستقطب اهتمام السيّاح، فيتدفق عليها حوالي ٨٥ ألف شخص سنويًا، ما دفع السلطات إلى إقامة قرية صغيرة عند سفوح الصخرة – الجبل يرتاح فيها الزوّار من عناء السفر إلى هذه المنطقة النائية التي تبعد مئات الكيلومترات عن أقرب تجمّع سكني.

« **كانبيرّا Canberra**: العاصمة الفدرالية للكومنولث الأوسترالي، تقع جنوب شرقي ولاية غالز الجديدة الجنوبية. تعدّ نحو ٢٢٠ ألف نسمة. مركز سياسي، إداري وتجاري. جامعة. مراكز أبحاث علمية وصناعية عديدة. مساحة المدينة الفدرالية ٢٤٣٢ كلم^{2} واختيرت في عام ١٩٠٩ لوجودها بين المدينتين الكبيرتين سيدني وملبورن، وبدأ بناؤها في ١٩١٣ بإدارة المهندس الأميركي و .ب. غريفن، وافتتحت بحفل تدشين (١٩٢٧) برعاية دوق أيورك (الذي أصبح في ما بعد الملك جورج السادس).

« **ملبورن Melbourne**: مدينة ومرفأ في جنوبي أوستراليا. نحو ٣ ملايين نسمة. مركز صناعي وتجاري واسع النطاق. قاعدة ولاية فكتوريا. وفكتوريا صحراء قفر واسعة في جنوب غربي أوستراليا. كرسي أسقفي



صخرة ايريس.

كاثوليكي. جامعة. مركز إداري مهم. فيها سوق كبير للأصواف. صناعة بتروكيميائية. تأسست هذه المدينة في ١٨٣٥. أضحت أول عاصمة للكومنولث الأوسترالي بين ١٩٠١ و١٩٢٧. ويبدو أن اسمها يعود للفيكونت الثاني البريطاني ويليام لامب ملبورن (١٧٧٩–١٨٤٨): سياسي بريطاني، وزير الداخلية (١٨٣٠–١٨٣٤)، واشتهر عنه تصدّيه للاضطرابات الايرلندية وتشجيعه الإصلاح البرلماني في بريطانيا. أصبح رئيسًا للوزراء (١٨٣٤، ١٨٣٥–١٨٤١)، وكان له تأثيره على الملكة البريطانية فكتوريا.

• موراي **Murray**: أكبر أنهار أوستراليا. طوله ٢٥٩٠ كلم. يشكّل القسم الأكبر من الحدود بين ولاية غالز الجديدة الجنوبية وبين ولاية فكتوريا، قبل مصبّه في البحر جنوبًا. هذا النهر، مع روافده، في أساس الطاقة المائية في البلاد.

• هوبارت **Hobart**: مدينة ومرفأ أوسترالي. عاصمة جزيرة تاسمانيا. نحو ٢١٠ آلاف نسمة. واقعة عند أقدام جبل ولّينغتون. كرسي أسقفي كاثوليكي، ومطرانية انغليكانية. جامعة. تصدير الفاكهة، الورق، الجلود، الأخشاب والأصواف. صناعات غذائية وأقمشة.

زعماء ورجال دولة

رؤساء الوزراء المتعاقبون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية: جوزف شيفلي Joseph Chifley (١٨٨٥–١٩٥١) شكل حكومية في ١٣ تموز ١٩٤٥. – روبرت منتزيس Robert Menzies (١٨٩٤–١٩٧٨) شكل حكومته في ١٩ كانون الأول ١٩٤٩. – هارولد هولت Harold Holt (١٩٠٨–١٩٦٧ توفي غرقًا) شكل حكومته في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٦. – جون ماك إيوين John Mc-Ewen (١٩٠٠–١٩٨٠) شكل حكومته في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧. – جون غورتون John Gorton (١٩١١–) شكّل حكومته في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨. – وليام ماك ماهون Willian Mc-Mahon (١٩٠٨–١٩٨٨) شكل حكومته في ١٠ آذار ١٩٧١. – غوغ ويتلام Gough Whitlam (١٩١٦–) شكل حكومته في ٥ كانون الأول ١٩٧٢. – جون مالكولم فرايزر Johm M.F. (١٩٣٠–) شكل حكومته في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥. – روبرت جيمس لي هوكي Robert James Lee Hawke (١٩٢٩–) شكل حكومته في ١٠ آذار ١٩٨٣. – بول كيتينغ Paul Keating (١٩٤٤–) شكل حكومته في ١٩ كانون الأول ١٩٩١.

• غورتون، جون .Gorton, J (١٩١١–): سياسي ورجل دولة أوسترالي. زعيم حزب الأحرار ورئيس الوزراء ١٩٦٨ و١٩٧١، ووزير الدفاع ١٩٧١. قدّم استقالته على أثر أزمة وزارية.

• فرايزر، جون مالكولم .Fraser, J.M (١٩٣٠–): سياسي ورجل دولة أوسترالي. خرّيج جامعة أوكسفورد. انتخب نائبًا في البرلمان الأوسترالي ١٩٥٥، وعضوًا في اللجنة الخارجية ١٩٦٢–١٩٦٦، وعيّن وزيرًا للجيش ١٩٦٦–١٩٦٨، وللتعليم والعلوم، ثم للدفاع، فوزيرًا للتعليم والعلوم على التوالي. أصبح زعيمًا للحزب الليبرالي ورئيسًا للوزراء ١٩٧٥. معروف بميوله الرأسمالية والتحالف مع الغرب.

• منتزيس، روبرت .Menzies, R (١٨٩٤–١٩٧٨): رجل دولة أوسترالي تميز بدفاعه عن الاستعمار ومصالحه وبعدائه للشيوعية. ولد في ولاية فكتوريا. تخرّج في كلية الحقوق وامتهن المحاماة وأصبح نائبًا في البرلمان الاتحادي الأوسترالي (١٩٣٤). عيّن وزيرًا للعدل في العام التالي ثم انتخب زعيمًا للحزب الموحّد ورئيسًا للوزراء في العام ١٩٣٩. وعلى الرغم من ولائه الشديد لبريطانيا التي كان يجلّ مؤسساتها الدستورية إلى حدّ التقديس، تعاطف منتزيس مع النازية ودعا إلى قيام نوع من التحالف بين لندن وبرلين لدرء الخطرين «الأحمر» و «الأصفر» الشيوعيين اللذين يهدّدان الغرب. وبعد انتصار حزب العمّال في ١٩٤١، انتقل

إلى صفوف المعارضة الأوسترالية. وفي ١٩٤٤، أسّس حزب الأحرار وبدأ يمهّد لعودته إلى الحكم. في ١٩٤٩، ترأس من جديد الحكومة واحتفظ بهذا المنصب حتى اعتزاله العمل السياسي في ١٩٦٦. وقبل أن يتنحّى عن مسرح الأحداث الذي كاد أن ينفرد في احتلاله على مدى ١٧ عامًا، ورّط بلاده في الحرب الفيتنامية إلى جانب الولايات المتحدة. ففي ١٩٦٢، كان منتزيس قد أوفد معلمين أوستراليين إلى فيتنام؛ وفي ١٩٦٥ بعث بـ ٨٠٠ مقاتل من بلاده ليساندوا الجيش الأميركي ضد الثوار الفيتاميين. وقد فعل ذلك بدافع عدائه الراسخ لمبدأ تحرر شعوب العالم الثالث التي – في رأيه – لم تبلغ، في غالبيتها، سن الرشد السياسي الذي يخوّلها حق تقرير مصيرها. ومن هذه الزاوية كان سبق له أن عارض استقلال الهند.

* **هوكي، روبرت جيمس لي Hawke, R.J.L.** (١٩٢٩–): معروف باسم «بوب هوك». سياسي ورجل دولة أوسترالي. ولد في بلدة بوردر تاون في جنوبي أوستراليا. تخرّج في الحقوق في جامعة أكسفورد. عمل محاميًا لمجلس النقابات الأوسترالية بين الأعوام ١٩٥٨ و١٩٧٠، ثم صار رئيسًا لهذا المجلس من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠. عيّن نائبًا لرئيس حزب العمل الاشتراكي عام ١٩٧١ وبقي في منصبه هذا حتى ١٩٧٣ حينما انتخب رئيسًا للحزب، واستمر في هذا المنصب حتى ١٩٧٨. انتخب عضوًا في البرلمان منذ ١٩٧١، ثم عضوًا في مجلس إدارة بنك أوستراليا من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٣، وعيّن حاكمًا في منظمة العمل الدولية من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٠، وعضوًا في مجلس الصناعة الأوسترالية عام ١٩٧٧. سمّي قائدًا لحزب العمل الأوسترالي في ١٩٨٣، وتولى رئاسة الحكومة الأوسترالية في السنة نفسها، وبقي في منصبه الحكومي، وكذلك الحزبي، حتى ١٩٩١. منحته الجامعة العبرية في القدس الدكتوراه الفخرية في ١٩٨٧، وحاز جائزة ميديا للسلام في ١٩٨٠.

* **هولت، هارولد Holt, H.** (١٨٩٨–١٩٦٧): سياسي أوسترالي. انضم إلى حزب الأحرار الأوسترالي، وانتخب عضوًا في البرلمان الفدرالي عن ولاية فكتوريا. عين وزيرًا للمالية في وزارة منتزيس في ١٩٦٣، وخلفه في رئاسة الوزارة الائتلافية (باشتراك حزب الأحرار وحزب الوطن) في أيلول ١٩٦٥. تميزت سياسته الخارجية بتأييد الرئيس الأميركي جونسون في مواصلة الحرب الفيتنامية. توفي غرقًا في مصيف بورتسي البحري.

* **هيوز، وليام** (١٨٦٤–؟): سياسي أوسترالي ورئيس وزراء. ولد في مقاطعة ويلز البريطانية، وهاجر إلى أوستراليا في ١٨٨٤. انتخب عضوًا في البرلمان الأوسترالي في ١٨٩٤، وعين وزيرًا للشؤون الخارجية في ١٩١٤. في السنة التالية، خلف فيشر في رئاسة الوزراء الأوسترالية. مثّل أوستراليا في مؤتمر فرساي (١٩١٩). استقال في ١٩٢٣، ولكنه اشترك في عدة مناصب وزارية حتى ١٩٤١ حيث تولى زعامة المعارضة.

أوسيتيا وإنغوشيا

نبذة عامة

(للخريطة، ولمزيد من المعلومات حول الإطارين، الجغرافي والتاريخي لأوسيتيا وإنغوشيا، راجع «أبخازيا»، ج١، ص ١٧–٣٠، و «أدجاريا»، ج١، ص ١١٧. وراجع إيتشكيريا الشيشانية في هذا الجزء. وراجع لاحقًا «جورجيا» و «روسيا» و «القوقاز»، ودول وبلدان المنطقة).

جمهورية أوسيتيا الشمالية: مساحتها ٨ آلاف كلم². عدد سكّانها نحو ٦٥٠ ألف نسمة: أوسيتيون ٦٦٪، روس ٢٢٪، جورجيون ٥٪. وهي احدى جمهوريات فدرالية (اتحاد) روسيا، المستقلة استقلالًا داخليًا.

جمهورية أوسيتيا الجنوبية: مساحتها ٣٩٠٠ كلم². عدد سكّانها نحو ١٣٠ ألف نسمة: أوسيتيون ٦٦٪، جورجيون ٢٩٪. جمهورية مستقلة استقلالًا داخليًا في إطار جورجيا.

تقسيم أوسيتيا عائد إلى القرارات الإدارية التي اتخذها ستالين في عشرينات القرن الحالي (العشرين).

جمهورية إنغوشيا: جمهورية ذات حكم ذاتي قبل الحرب العالمية الثانية. بعده، قسمت أراضيها وضمّ جزء منها إلى جمهورية الشيشان، والجزء الآخر إلى أوسيتيا الشمالية. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلن الإنغوشيون جمهوريتهم. عددهم ٢٣٠ ألف نسمة. مسلمون.

أهم أحداث السنتين الأخيرتين – النزاع مع الأنغوشيين: في آخر شباط ١٩٩٣، اعترفت أوسيتيا الشمالية (استقلال داخلي في



أوسيتيون يلوذون بالفرار إثر معارك تشرين الثاني ١٩٩٢.

إطار روسيا الاتحادية) بأوسيتيا الجنوبية (في إطار جورجيا – تقسيم ستاليني) التي كانت أعلنت استقلالها عن جورجيا الرافضة لهذا الاجراء، ما هدّد بأزمة وقطيعة بين الرئيسين، الروسي بوريس يلتسن، والجورجي، إدوارد شيفاردنادزه الذي اعتبرت حكومته ان قرار أوسيتيا الشمالية إنما اتخذ بإيعاز من موسكو وأنه يشكّل تدخلًا صارخًا في شؤون جورجيا الداخلية.

وفي سياق مسألة التنازع حول قضاء بريغورودافي بين الأوسيتيين والإنغوشيين، قتل (في ٢ آب ١٩٩٣) فكتور بوليانيتشكو، نائب رئيس الوزراء الروسي ومسؤول الإدارة المؤقتة في منطقة الطوارئ في أوسيتيا الشمالية وإنغوشيا حينما أطلقت النيران على سيارته من كمين.

إنغوشيا: كان للإنغوشيين قبل الحرب العالمية الثانية حكم ذاتي. لكن اتهامهم بالتعاون مع المحتلين الألمان في سنوات هذه الحرب أدّى إلى تهجيرهم وقسمت أراضيهم وضم جزء منها إلى جمهورية الشيشان والآخر إلى أوسيتيا الشمالية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اتخذ البرلمان الروسي قرارًا بإعادة الاعتبار إلى الشعوب المضطهدة في عهد ستالين. طالب الإنغوشيون على أثره باسترجاع منطقة بريغورودافي، لكن الأوسيتيين رفضوا الاستجابة، وبدأوا حملة تهجير المتبقين من الإنغوشيين، وقدّر عدد اللاجئين منهم بـ٤٠ ألفًا.

وتفاقمت المشاكل على أثر إعلان الإنغوشيين جمهوريتهم (زهاء ٢٣٠ ألف نسمة) وعاصمتها نزران، وانتخبوا رئيسًا هو الجنرال أصلان أوشيف الذي كان من القادة العسكريين في أفغانستان.

وللخلاف بين الطرفين بعده الديني أيضًا، إذ إن الإنغوشيين من المسلمين فيما يدين الأوسيتيون بالمسيحية.

وحاولت موسكو تطويق الأزمة؛ لكن «مؤتمر الشعب الإنغوشي» (انعقد في أواخر تموز ١٩٩٣) طالب بعودة اللاجئين فورًا، وعلّق مشاركة إنغوشيا (أو إنغوشيتيا) في المعاهدة الاتحادية الروسية بتنفيذ مطالب الانغوشيين.

ومن جهته، كان برلمان أوسيتيا الشمالية أصدر قرارًا يرى فيه أن «من غير المحبّذ» إقامة الأوسيتيين والإنغوشيين في مناطق واحدة، الأمر الذي اعتبر أن الأزمة هناك مرشّحة للتفاقم. والشيشان وإنغوشيا جمهورية مستقلة في اتحاد روسيا (راجع «إيتشكيريا الشيشانية» في هذا الجزء).

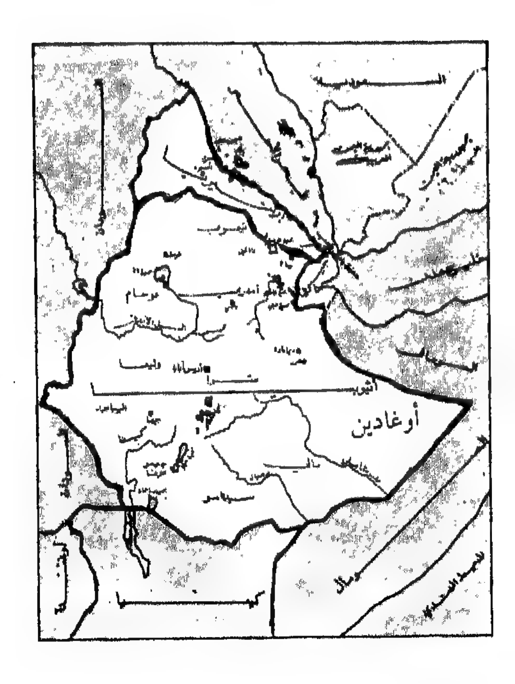
أزمة قومية مفتوحة: في إحدى قصصه، يروي ليون تولستوي عن الاستعمار (الامبراطوري الروسي) الدموي في القوقاز الشمالي في القرن التاسع عشر الذي امتد عقودًا طويلة. وللمرة الأولى، منذ وفاة هذا الأديب الروسي الكبير في ١٩١٠، عاد الروس يستشعرون الخطر عليهم بفعل انبعاث القوميات هناك. فتبدو روسيا، اليوم، وكأنها قادمة على إيفاء ديون عليها سابقة.

من أصل ست جمهوريات مستقلة استقلالًا داخليًا في مناطق شمالي القوقاز والداخلة في الاتحاد الروسي، إثنتان فقط لا تزالان تعرفان استقرارًا حذرًا حتى اليوم، وهما: جمهورية كراتشايس الشركسية

وداغستان. ففي كاباردينو – بالكاريا، وقعت اضطرابات خطرة بين الشعبين الكاباردي والبالكاري. أما الشيشان فأعلنت استقلالها بزعامة قائدها جوهر دودايف وانفصلت عن إنغوشيا التي كانت تشكل معها جمهورية مستقلة في إطار الاتحاد السوفياتي. وأحداث كثيرة، آخرها دموي، وقعت مذّاك بين الطرفين الأساسيين: الشيشان وروسيا.

وكانت أوسيتيا الشمالية قد أُقحمت في المعارك في أوسيتيا الجنوبية قبل أن تجد نفسها تقاتل الإنغوشيين. فخلال حرب الأيام الأربعة (بدأت في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢) بين أوسيتيا الشمالية وإنغوشيا، قتل ٤٠٠ شخص، وأكثر من ٦٠ ألف إنغوشي فرّوا من أوسيتيا الشمالية من دون أن تحرّك القوات الروسية المتواجدة في المنطقة ساكنًا لوقف المجزرة. ومن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة إقدام البرلمان الروسي (فور انهيار الاتحاد السوفياتي) على «الاعتراف بحق كل الشعوب، التي كانت ضحية القمع الستاليني، في أراضيها السابقة». فالإنغوشيون، الذي هُجّروا في ١٩٤٤ إلى آسيا الوسطى بحجة تعاونهم مع الألمان، عادوا يحاولون استرداد أراضيهم التي أُعطيت لأوسيتيا الشمالية (شعوب أخرى في القوقاز – شيشان، بالكار كاراتشايس – كانت عاشت الاقتلاع نفسه). وقد ركّز الإنغوشيون مطالبهم على استرجاع قضاء بريغورودافي، ما حدا بالأوسيتيين إلى استعجال فتح النار عليهم وطردهم واعتبار «أن الأزمة قد سوّيت إلى الأبد» كما جاء على لسان الزعيم الأوسيتي أكشربك غالازوف المعتبر أنه كان من أشد أنصار الزعيم السوفياتي بريجنيف. والجدير ذكره أن قضاء بريغورودافي كان تابعًا جمهورية الشيشان – إنغوشيا حتى ١٩٤٤. والإنغوشيون اليوم يطالبون أوسيتيا الشمالية بجزء منه فقط تقطنه أغلبية إنغوشية، لكن في حرب الأيام الأربعة كان قد تمّ طرد أكثريتهم.

إن الموقف السلبي الذي وقفته القوات الروسية في حرب الأيام الأربعة هذه يشير إلى أن موسكو تعتبر الأوسيتيين كحلفاء لها ضعفاء، وكشعب مسيحي أرثوذكسي وحيد في منطقة تسيطر عليها غالبية مسلمة. وكان غالازوف (زعيم أوسيتيا الشمالية) قد صرّح صراحةً وعلانيةً: «نحن ضد كل الذين لا يدعمون المصالح الروسية، ضد دودايف وكونفدرالية القوقاز الشمالية، وضد جورجيا». فإزاء هذه التهديدات، تقرّب الإنغوشيون – الذين انتخبوا رئيسًا لهم هو أصلان أوشيف في أول آذار ١٩٩٣– من الشيشان وزعيمها دودايف المعتبر العدو الرئيسي لروسيا في المنطقة. واتهمت موسكو (في ١٢ كانون الأول ١٩٩٤) جمهورية إنغوشيا بالانضمام إلى الشيشان، معتبرة ذلك بمثابة إعلان حرب على روسيا.



أوغادين

إنفصال أو إتحاد مع إثيوبيا

(راجع «إثيوبيا»، ج١، ص ١١٠-١١١).

أهم الأحداث الأخيرة: في آذار ١٩٩٤، اندلعت معارك في إقليم أوغادين الأثيوبي (الصومالي سابقًا) بين قوات «الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا» الحاكمة بزعامة الرئيس الاثيوبي ملس زيناوي، وبين تنظيمات أوغادينية في طليعتها «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين»، أسفرت عن مقتل ٥٤ شخصًا وجرح نحن ٢٠٠. وجاءت هذه المعارك بعد أقل من أسبوع من اتخاذ البرلمان الاقليمي في أوغادين قرارًا بتبني حق تقرير المصير للقومية الصومالية في الاقليم عبر استفتاء على الاستقلال عن إثيوبيا، وعلى أثر محاولة عناصر مسلحة تابعة للجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا خطف رئيس الجبهة الوطنية شيخ ابراهيم عبد الله في مدينة وارديري (تبعد ٤٠٠ كلم عن غودي عاصمة أوغادين).

وبعد أسابيع قليلة من هذه الاضطرابات، استمرت حالة التوتر العام في الاقليم في التصاعد، وبخاصة على أثر قرار رئيس الحكومة الاثيوبية الانتقالية ملس زيناوي (أواسط نيسان ١٩٩٤) حلّ الحكومة الاقليمية المنتخبة في أوغادين وإقالة رئيسها حسن جري قلنللي ونائبه أحمد علي طاهر بسبب إصرارهما على استقلال أوغادين ومعهم باقي أعضاء الحكومة الإقليمية. ورفض البرلمان الاقليمي قرار زيناوي. وسارت مظاهرات كبرى في مدن الاقليم تدعم الحكومة والبرلمان الاقليميين، كما نفّذ إضراب عام في الاقليم.

وحلّت حكومة إثيوبيا حكومة أوغادين وبرلمانها، واعتقل الجيش الاثيوبي حسن جري قلنللي ونائبه أحمد علي طاهر من منزليهما في غودي عاصمة الاقليم. وأما السبب المباشر لهذا التطوّر الدراماتيكي، والتوتر الذي صاحبه، القرار الذي كان اتخذه البرلمان الأوغاديني في شباط ١٩٩٤، حول إجراء استفتاء على استقلال أوغادين عن إثيوبيا. وزادت أديس أبابا من إجراءاتها القمعية، فعزّزت قواتها في الاقليم واعتقلت نحو ٦٠ شخصًا من أبنائه غالبيتهم من أعيان البلاد وزعمائها (أيار ١٩٩٤).

نحو «حرب تحرير» أو حلّ توافقي: في أيلول ١٩٩٤، أعلنت «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين» ان قواتها طردت قوات تابعة للجيش الاثيوبي من مدن عدة في إقليم أوغادين. وطالب رئيس هذه الجبهة (بعد نحو شهر)، ابراهيم عبد الله، الدول العربية والإسلامية بمساعدة الشعب الصومالي في أوغادين للحصول على استقلالها عن إثيوبيا؛ وكشف، أثناء زيارة له لجدّة (العربية السعودية)، ان الحكومة المركزية الاثيوبية تستغل الغاز الطبيعي في أوغادين من دون موافقة سكّانها ومن دون حصولهم على عائدات مادية لتنمية مناطقهم. وذكر ان قواته تنسّق عسكريًا مع «الجبهة الأورومية» في مواجهة القوات الاثيوبية. وعن المعارك العسكرية مع سلطات أديس أبابا قال إنها «كثيرة وأذكر منها المعارك التي بدأت في ٢٢ تموز الماضي (١٩٩٤) وتواصلت حتى المعركة الأخيرة في ١١ من الشهر الجاري (تشرين الأول ١٩٩٤). واستطاعت قوّاتنا قتل أكثر من ٢٠٠ عسكري من الجيش الاثيوبي. وتركّزت المعارك في مناطق بوعب وسواف طوج وطجحبور وغودي وفلفل وقيري بيح».

وعلى خطٍ موازٍ للتحرّك الأوغاديني ثمة حركة إسلامية بدأت تعمّ مختلف الأراضي الإثيوبية. وقد عبّرت عن هذه الحركة أحسن تعبير المظاهرة التي ضمّت نحو نصف مليون من الاثيوبيين المسلمين، والتي اعتبرت أكبر مسيرة تشهدها أديس أبابا. وفيها طالب المتظاهرون الجمعية التأسيسية التي تناقش الدستور الاثيوبي الجديد بإدخال مواد جديدة على الدستور بينها مادة تسمح للمسلمين في إثيوبيا بحكم أنفسهم استنادًا إلى قوانين الشريعة. والجمعية التأسيسية كانت بدأت تناقش مسودة الدستور في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٤، أي قبل نحو ثلاثة أسابيع من المظاهرة. وكانت الجمعية أقرّت مادة تعترف بحق كل قومية من القوميات الإثيوبية التسع الرئيسية في تقرير مصيرها، بما في ذلك الانفصال عن إثيوبيا إذا رغبت في ذلك. وتشير الإحصاءات الاثيوبية الرسمية إلى أن المسلمين الاثيوبيين يشكّلون ٥٠٪ من عدد السكّان الإجمالي البالغ نحو ٥٢ مليون نسمة. وسمحت الحكومة بإقامة محاكم شرعية إلى جانب تلبية مطالب أخرى للمسلمين، ولكن من دون إدراجها في الدستور. وفي ١٢ كانون الأول ١٩٩٤، أقرّت الجمعية التأسيسية الاثيوبية مسودّة الدستور الذي ستحكم بموجبه الدولة الاتحادية الفيديرالية، بما فيه المادة ٣٩ القاضية بحق تقرير المصير والانفصال للقوميات والشعوب الإثيوبية؛ فيما بدأ في اليوم التالي محاكمة منغيستو، رئيس إثيوبيا السابق.

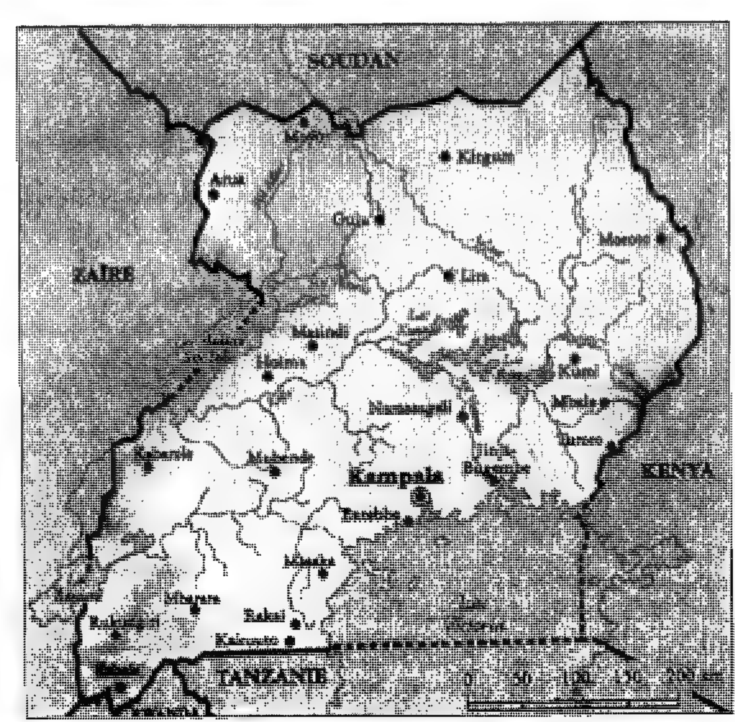
ومهما يكن من أمر، فإن إقرار الدستور

مكسب للصوماليين في الأوغادين بعد سلسلة من الإخفاقات والانتكاسات التي تعرّضت لها الحركات السياسية الأوغادينية.

مناقشة: تقويم: من جملة تعليقات على أنباء أحداث أوغادين التي وصلت، حتى الآن، إلى ذروتها في صيف ١٩٩٤، يمكن الانتهاء إلى تقويم «مقارن» بحركات قومية وشعبية إثيوبية أخرى:

جاء إقرار المادة ٣٩ (في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤) مكسبًا للأوغادينيين. وقراءة تلك المادة واعتبارها ضمانة قانونية لمستقبل الأوغادينيين السياسي تعطيهم الفرصة لإعادة ترتيب شؤون بيتهم والالتفات إلى مراجعة أولوياتهم داخليًا وإقليميًا، كما يمكن أن يدفع ذلك في اتجاه إعادة تقويم العلاقة مع الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا وعمودها الفقري «الجبهة الشعبية لتحرير تغراي» التي أثبتت وفاءها لمبادئها المعلنة بخوضها المعركة السياسية لإضفاء الشرعية الدستورية على حق تقرير المصير والانفصال في مقابل معارضة «الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين» و «الاتحاد الإسلامي» في الأوغادين عرقلة الإجراءات الدستورية ومسارها في الاتجاه نفسه مع أحزاب المعارضة الأمهرية مثل «منظمة عموم شعب الأمهر» المعارض لدستورية حق تقرير المصير. الأمر الذي جعل موقف «الجبهة الوطنية» و «الاتحاد الإسلامي» مستعصيًا على الفهم، إذ لا يمكن الجمع بين الشيء ونقيضه. والمهم ألّا يدفع إقرار المادة ٣٩ من الدستور الجديد الصوماليين في الأوغادين إلى ممارسة متسرعة لحق تقرير المصير الذي يجب أن يستند إلى دوافع منطقية لم تجد حلًا في الإطار الفيديرالي الإثيوبي. وأكّدت التجربة ان التجانس العرقي لم يعد ضمانة للاستقرار.

ويفترض أن تعيد «الجبهة الثورية الديمقراطية» الحاكمة في إثيوبيا صوغ توجهاتها تجاه القومية الصومالية وان تنهي سياسة المحاور وتبدأ في حوار مع الحركات السياسية التي تمتلك التأييد الشعبي، وأن تعي أن الصوماليين في الأوغادين، في حال مواصلة غيابهم أو تغييبهم القسري عن دورهم المناسب، سيتجهون إلى خيارات تعرقل إعادة صوغ إثيوبيا الجديدة» («المناقشة» من مقال كتبه محمد الشيخ ابراهيم من أديس أبابا – «الحياة»، تاريخ ٦ كانون الأول ١٩٩٤).





أوغندا

بطاقة تعريف

الموقع: في شرقي إفريقيا الوسطى. تحيط بها كينيا وتنزانيا وروانْدا وزائير والسودان. كانت أوغندا حلمًا أسطوريًا لكل المكتشفين والرحّالة في بحثهم عن منابع النيل. ففيها كل البحيرات التي ظن كثيرون أنها آخر نقطة في نهر النيل: بحيرة جورج، وبحيرة إدوارد، وبحيرة ألبرت، وبحيرة كيوجا، وبحيرة فكتوريا وهي المنبع الحقيقي لنهر النيل. ولعلّ وفرة البحيرات والمعدّل المتوسط لسقوط الأمطار كانا الضمان لكي لا تعاني أوغندا من آثار الجفاف كالجوع.

«لؤلؤة إفريقيا»: رغم أن أوغندا بلد بلا موانئ، إلا أن موقعها في وسط الجزء الشرقي في افريقيا، واعتدال جوّها، وسحر طبيعتها الخضراء، جعلها موضع نزاع بين القوى الاستعمارية في أواخر القرن الماضي إلى أن استقرّ الأمر بوضعها تحت الحماية البريطانية منذ ١٨٩٦، وخلع عليها البريطانيون إسمها الشهير «لؤلؤة إفريقيا».

المساحة: ٢٣٧ ألف كلم².

العاصمة: كمبالا. **وأهم المدن**: جنجا، عنتيبة، وبوغامبي. **المقاطعات**: بوغندا الشمالية، بوغندا الجنوبية، بوسوغا، الوسط، الشرق، كاراموجا، النيل، الشمال، الغرب، الجنوب.

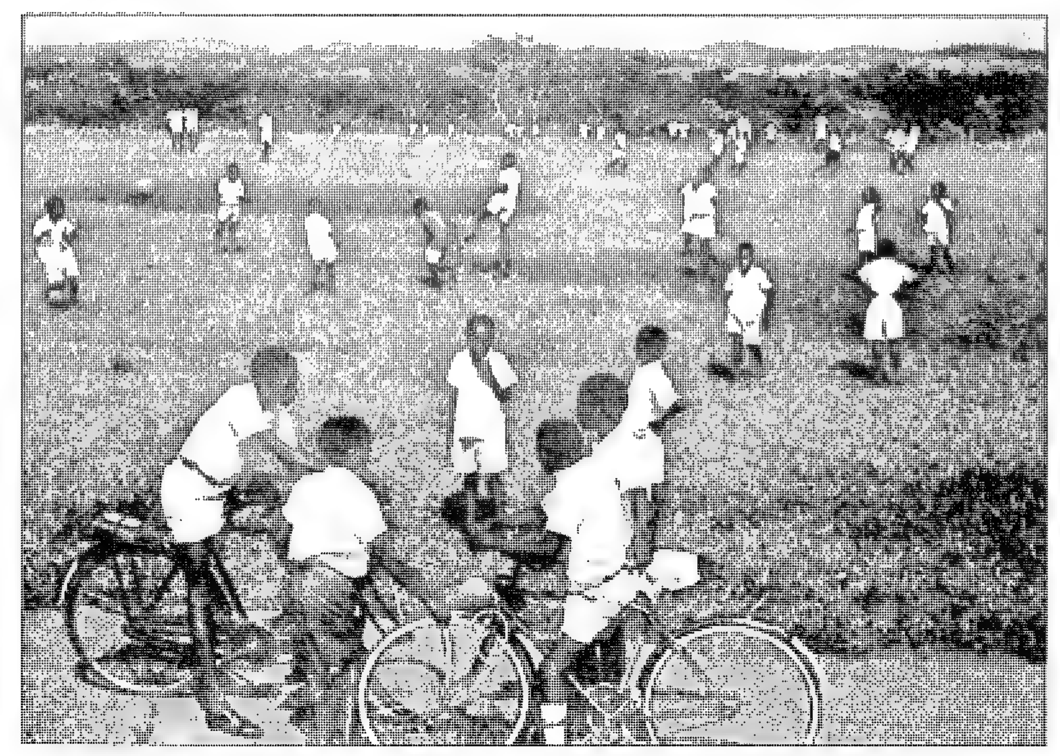
اللغات: الانكليزية (رسمية)، بالإضافة إلى لغات القبائل المحلية.

السكان: يبلغ عددهم ١٨،٧ مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى أنهم سيصبحون ٣٥ مليونًا بعد عشرين سنة. في أوغندا ٦٣ قبيلة، أشهرها وأقواها وأكثرها تأثيرًا في الحياة السياسية ست قبائل منها أربع في الشمال والشرق والشمال الغربي وهي: الأنشولي واللانجو والكراميويا والكابوا، ويطلق عليهم إسم «النايلتك»،

بينما تتركز قبائل «البانتو» والمكوّنة من قبيلتي الباغندا والميناكولي في منطقتي الوسط والغرب.
تتوزّع معتقداتهم الدينية بين المسيحية والإسلام ومعتقدات إحيائية محلية. يمثل المسلمون قرابة ٣٠٪ من التعداد الكلي، وهم موزّعون بين كل القبائل، وكل المناطق، وأحيانًا حتى كل البيوت. إذ من الأمور المعتادة في أوغندا أن تجد في البيت الواحد أكثر من دين، فهذا مسلم وذاك مسيحي وآخر وثني (إحيائي).
الاقتصاد: تعد أوغندا من البلدان الفقيرة. فمتوسط الفرد من الدخل القومي حوالى ٢٢٠ دولارًا في العام. وقد عرف الشلن (الوحدة النقدية) تدهورًا مستمرًا في قيمته خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة (في العام ١٩٨٦، أصبح الدولار الواحد يساوي ٥ آلاف و٥٠٠ شلن). وأوغندا واحدة من البلدان التي تنعدم فيها مستويات الصحة العامة، وينتشر بها كثير من الأمراض. ففي آخر الدراسات (١٩٩٤) ان ٤٠٪ من سكّان كمبالا العاصمة يعانون من مرض «السيدا».
والمشكلة الاقتصادية الأساسية في أوغندا عدم توافر التمويل اللازم لمشروع إنقاذ الاقتصاد الأوغندي الذي يتمتع بموارد طبيعية كثيرة تكفل ضمان عائد هذا المشروع. وديون أوغندا (معدّلها حوالي ٧٠٠ مليون دولار) توازي قيمة صادراتها من البن في عام واحد. ونسبة الدين إلى الناتج القومي يبلغ معدلها ١٧٪ وهي نسبة معقولة.
الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، وتؤمّن معيشة نحو ٨٣٪ من السكان، وأهم المنتوجات الزراعية: البن، القطن، الشاي، التبغ. وأهم الثروات المعدنية: القصدير (يصدر إلى اليابان). وتنحصر الصناعات في: القطن، الأسمنت، التبغ، السكر الخام، الجعة والشاي.



مقر المركز الاسلامي في أوغندا.



تلامذة أوغنديون: ٦٠٪ من السكان تقل أعمارهم عن عشرين سنة.

نبذة تاريخية

قديمًا وحتى آخر القرن التاسع عشر: يرجّح المؤرّخون أن أول الذين سكنوا أوغندا هم من الأقزام الذين كانوا يعيشون من الصيد، وقطاف الثمار. وفي الألف الأول قبل الميلاد، هاجرت قبائل كوشية – وأصلها من إثيوبيا الجنوبية – لتقيم في الأراضي المعروفة اليوم باسم أوغندا. وتبعتها، بعد عدة قرون، قبائل من البانتو التي تفرقت، بحسب بعض النظريات، على الجزء الأكبر من إفريقيا الوسطى، والجنوبية بدءًا من نهر الكونغو. وقد استوعبت قبائل البانتو السكّان الكوشيين، وتبنت حضارتهم.

وخلال القرن الرابع عشر، سيطرت أسرة «شويزي» في منطقة كيتارا على كامل مناطق البانتو في أوغندا الحالية. وعند نهاية القرن الخامس عشر، غزا المنطقة شعب قادم من الشمال – من ضفاف النيل – فأطاح أسياد كيتارا، وتبنّى لغة قبائل البانتو وثقافتها مع مرور الزمن. ثم تأسست ممالك أخرى (بونيورو، أنكولي، بوغندا، وتورو)، وكانت مملكة بونيورو التي قامت في كيتارا أهم تلك الممالك وأقواها في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي القرن التالي، كانت الغلبة لقبائل بوغندا.

وفي أواسط القرن التاسع عشر، وصل إلى أوغندا عدد من تجّار العبيد والتجّار العرب. ودخل الإسلام إلى البلاد، واستطاع بعض أشخاص من العرب أن يصبحوا مستشارين لدى ملك (كاباكا) بوغندا، موتيزا الأول.

وفي عام ١٨٦٢، دخل أوغندا المستكشفان الإنكليزيان جون هانيغ سبيك وجايمس غرنت بهدف اكتشاف منابع النيل. وبعد عامين، وصل مستكشف إنكليزي آخر، السير صاموئيل بايكر، واكتشف بحيرة ألبرت (تخليدًا لذكرى الأمير ألبرت زوج الملكة فيكتوريا).

دهش الملك موتيزا الأول بالتكنولوجيا التي حملها معهم المستكشفون، وسمح بقدوم مرسلين مسيحيين أوروبيين إلى البلاد. وكان قدوم هؤلاء في أساس نزاعات دموية نشبت بين كاثوليك وبروتستانت ومسلمين. وبعد وفاة موتيزا الأول عام ١٨٨٤، خلفه ابنه موانغا الذي اضطهد المسيحيين، وفتح الباب أمام عشر سنوات من الحرب الدينية والأهلية في البلاد.

وفي مؤتمر برلين (١٨٨٤–١٨٨٥)، وضعت الدول الأوروبية خطة لتقسيم إفريقيا. وفي نهاية ١٨٩٠، اتفقت بريطانيا وألمانيا على تقسيم شرق افريقيا، فكانت كينيا وأوغندا من نصيب بريطانيا، وتنجانيقا لألمانيا. وفي عام ١٨٩٤، أصبحت بوغندا محمية بريطانية، ثم ما لبثت أن أصبحت كامل أوغندا الحالية تحت السيطرة البريطانية.

بريطانيا والاستقلال: وفي عام ١٩٠٠، وقعت معاهدة بين بريطانيا ومملكة بوغندا تعطي الأخيرة شبه حكم ذاتي. وبعد سنوات، وقعت اتفاقات مشابهة مع ممالك بونيورو، وتورو وأنكولي، وكذلك مع محافظة بوزوغا.

وعارضت مملكة بوغندا، طيلة عام ١٩٥٠، جهود البريطانيين الرامية إلى قيام حكومة مركزية قوية تجمع الممالك المذكورة في أوغندا. وفي عام ١٩٦٢، تمّ الاتفاق حول دستور ينص على نظام فدرالي بين بوغندا والممالك الأخرى. وفي ٩ تشرين الأول ١٩٦٢، أصبحت أوغندا عضوًا مستقلًا ضمن إطار الكومنولث. وكان على الحاكم العام الذي يمثل ملكة انكلترا أن يقوم بمهام رئيس دولة أوغندا. وبعد وقت قصير، ألغيت مهام الحاكم العام، وأصبح كاباكا (ملك) بوغندا، السير ادوارد موتي، أول رئيس للاتحاد. وقد أسفر النزاع الذي قام بين رئيس الاتحاد ورئيس الوزراء، الدكتور أبولو ميلتون أوبوتي، إلى هزيمة الأول عام ١٩٦٦، واستلام أوبوتي مهام رئاسة الاتحاد، وإصدار دستور جديد يلغي نظام الممالك ويقسم البلاد إلى ١٨ محافظة تديرها جميعًا الحكومة المركزية. وبقي أوبوتي في الحكم حتى شباط ١٩٧١ حيث أطاحه انقلاب عسكري فرض على البلاد نظامًا عسكريًا بقيادة الجنرال عيدي أمين. وعقب الانقلاب، اضطرّ آلاف من الآسيويين على مغادرة البلاد، وقد كانوا يديرون أغلب المشاريع التجارية.

ألغى عيدي أمين دستور ١٩٦٧، وأعلن نفسه رئيسًا للجمهورية والحكومة مدى الحياة. وخلال السنوات الثماني من حكمه، قتل البوليس السري ما يزيد عن ٣٠٠ ألف شخص، ولجأ الكثيرون، بمن فيهم الرئيس السابق أوبوتي، إلى تنزانيا. وعند نهاية عام ١٩٧٨، تمردت قطاعات من الجيش في جنوب البلاد، فأرسل أمين جيشه لقمعها، لكن المتمردين، يساعدهم اللاجئون الأوغنديون في تنزانيا، أجبروا جيش عيدي أمين على التراجع، ولحقوا به حتى كمبالا حيث نجح عيدي أمين على التخفي والفرار من البلاد. فشكلت حكومة جديدة برئاسة يوسف لولي، إلا أنها لم تتمكن من الاستمرار أكثر من شهرين، وذلك تحت ضغط معارضة «الجبهة الوطنية لتحرير أوغندا»، وهي حزب جديد يطرح نفسه لقيادة البلاد. فعهد إلى غودفري بينيزا برئاسة الدولة.

لكن، في ١٢ أيار ١٩٨٠، أطاحه انقلاب عسكري قاده رئيس الأركان الذي أُقيل قبل وقت قصير من منصبه، ويدعى أوجوك. وتشكلت لجنة رئاسية (عسكريان ومدنيان) برئاسة باولو موانجا، أحد المقربين من الرئيس السابق، ميلتون أوبوتي الذي كان لاجئًا في تنزانيا منذ ١٩٧١. وفي أواخر ١٩٨٠، انتخب أوبوتي رئيسًا للجمهورية وسط أجواء الفوضى التي كانت تعم البلاد.

عملية عنتيبي: في ٢٧ تموز ١٩٧٦، أقدمت مجموعة تابعة «للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» باحتجاز طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية وعلى متنها مسافرون يهود، في مطار عنتيبي الأوغندي، وطالبت مقابل الإفراج عنهم بإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين في سجون إسرائيل. أجهضت اسرائيل هذه العملية بعملية كوماندوس قام بها سلاحها الجوي متدخلًا في مطار عنتيبي، وتمكّن فيها، بفضل تواطؤ بعض الدول الافريقية (كينيا)، ومتعاملين في نظام أوغندا بالذات، وفرنسا (الطائرة تابعة لها)، من تحرير الرهائن بعد معركة قصيرة قتل فيها جميع الخاطفين مع ٢٠ من أفراد القوات الأوغندية.

النزاع الأوغندي – التنزاني: يدور هذا النزاع حول منطقة تقع على تخوم نهر كاجيرا

الذي يشكل الحدود الفاصلة بين تنزانيا ورواندا. وتتخذ المنطقة شكل مثلث متساوي الضلعين، يقع رأسه عند مدينة كياكا التنزانية، أما قاعدته فتختلط بالخط المستقيم الذي يشطر بحيرة فكتوريا إلى شطرين، أوغندي وتنزاني، والذي اعتمدته لندن وبرلين إبان استعمارهما للمنطقة، خطًا حدوديًا فاصلاً بين البلدين. وكان الرئيس الأوغندي عيدي أمين قد أعلن غداة تسلمه السلطة (في ١٩٧١)، عن رغبته في «تصحيح» هذا الخط الحدودي، ولا سيّما أن سكّان المثلث المتنازع عليه ينتمون إلى قبائل من الرعاة قريبة من قبائل قاطنة في أوغندا ويتكلمون لغة «البانتو» السائدة في أوغندا.

أقدمت القوات الأوغندية على احتلال هذا المثلث في ١٩٧٨. ومذّاك والمثلث مصدر توتر في العلاقات بين البلدين رغم استعادة تنزانيا له متذرعة بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود المتوارثة عن الاستعمار الذي يعتبر أهم مبدأ في دستور منظمة الوحدة الافريقية (راجع «إفريقيا»، ج٢، ص ١٩٨)، لتبرير احتفاظها بهذا المثلث.

أهم أحداث ١٩٨١ – ١٩٩٤

الديمقراطية: في ٦ شباط ١٩٨١، بدأ يوري موسيفني حرب عصابات ضد نظام الرئيس الأوغندي أوبوتي (راجع «موسيفني، يوري» في باب زعماء ورجال دولة)، متزعمًا «جيش المقاومة الوطني». وفي ٣٠ حزيران ١٩٨١، تمّ انسحاب القوات التنزانية من أوغندا (راجع «النزاع الأوغندي – التنزاني» أعلاه). وفي ٢٣ شباط ١٩٨٢، تمكّن رجال عصابات من الهجوم على ثكنات عسكرية في العاصمة كمبالا، فردّ الجيش بحملة قمع واسعة سقط بنتيجتها نحو ألفي قتيل، واستؤنفت الحملة في أيار ١٩٨٣، فقتل نحو ٢٠٠ من المدنيين. وأشارت إحصاءات جرت أثناء هذه الحملات أن نحو ٤٠٠ ألف قتيل سقطوا في أوغندا من ١٩٨٠ إلى أواخر ١٩٨٤.

في ٢٧ تموز ١٩٨٥، أُطيح أوبوتي الذي فرّ إلى زامبيا، واستلم مكانه الجنرال تيتو أوكيلو. تمكّنت قوات موسيفني من الدخول إلى كمبالا، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٦، والسيطرة عليها، ثم بعد شهرين، سيطرت على غولو. وفي عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، قتل نحو ٧ آلاف من المتمردين. وفي ٢٣ آذار ١٩٩١، وقعت اشتباكات في جامع كمبالا فقتل ٤ من رجال الشرطة. وفي ٥–٨ شباط ١٩٩٣، زار البابا يوحنا بولس الثاني أوغندا. وفي ١٩٩٤، جرت انتخابات ووضع دستور جديد للبلاد.

بذهاب المواطنين الأوغنديين (٧ ملايين ناخب) إلى صناديق الاقتراع في ٢٨ آذار ١٩٩٤ لاختيار ممثليهم في برلمان منتخب ديمقراطيًا، سجلت أوغندا، للمرة الأولى في تاريخ القارة السوداء، أول تجربة فريدة تمثلت برغبة حكّامها العسكريين بنقل السلطة التي استولوا عليها بطريقة انقلابية إلى هيئات مدنية منتخبة مباشرة من الشعب. ولقد كانت نيجيريا مؤهلة، في العام ١٩٩٣، لتكون أول دولة إفريقية تنتقل من الحكم العسكري إلى الحكم المدني لولا النكسة التي منيت بها بتجربة الانتقال، لتنتزع كمبالا مرتبة الريادة في هذا المضمار الديمقراطي. ويبدو أن الرئيس موسيفني كان عقد النية منذ تسلمه السلطة على إعادة جنرالاته إلى الثكنات العسكرية. فحلّ الأحزاب السياسية في أوغندا مبقيًا على حزبه،

«الحركة الوطنية للمقاومة»، الحزب السياسي الوحيد في البلاد، على أمل أن يبت البرلمان المنتخب الجديد في مستقبل الأحزاب في أوغندا. علمًا أن حزب السلطة يضم قيادات تمارس لعبة المعارضة من داخل النظام والسلطة. وأبرز الأحزاب المنتظرة قرار البرلمان الجديد: مؤتمر الشعب الأوغندي الذي أسسه الرئيس المخلوع ملتون أوبوتي المقيم في زامبيا، والحزب الديمقراطي بزعامة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بول سيموغرير.

العلاقات مع السودان: كانت كمبالا والخرطوم وقّعتا اتفاقًا أمنيًا بينهما، عقب وصول الفريق عمر حسن البشير إلى الحكم في السودان، يقضي بتكليف خبراء عسكريين من الطرفين، يقيم كل منهما لدى الطرف الآخر، السهر على أمن الحدود المشتركة لمنع انطلاق عمليات عسكرية. وشكل الاتفاق، في حينه، مكسبًا سياسيًا للجانبين مكّن الحكومة الأوغندية من محاصرة المعارضة السياسية المقيمة في السودان ومنعها من شن عمليات عسكرية انطلاقًا من الأراضي السودانية، فيما حصلت الحكومة السودانية على حياد الرئيس موسيفني الذي تربطه بالعقيد جون قرنق، زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، صداقة قديمة. وقبل «ثورة الإنقاذ» في السودان كان قرنق يحظى بدعم سياسي وعسكري كبير من أوغندا، لا سيّما بعد انهيار نظام منغيستو هايلي مريام في اثيوبيا، الأمر الذي أقلق الخرطوم. في الوقت نفسه فتح السودان أبوابه أمام أنصار الرئيس الأوغندي السابق عيدي أمين الذين استخدموا جنوبي السودان لشن عمليات عسكرية على قرى شمالي أوغندا، حيث لا تحظى حكومة موسيفني بشعبية كبيرة.

وعندما تشكلت لجنة وساطة «إيغاد» (المنظمة الحكومية لمكافحة التصحّر والجفاف) من أوغندا وكينيا واثيوبيا واريتريا وجيبوتي لرعاية مفاوضات السلام السودانية، في ١٩٩٣، لم تعترض الخرطوم على رغم مساندة أوغندا وكينيا للعقيد قرنق، لأنها اعتبرت أن الحل الافريقي، بعد فشل مساعي نيجيريا، يبقى، على سلبياته، أفضل بكثير من الحل الدولي والانتقال بالملف إلى مجلس الأمن. غير أن الخرطوم لم تستطع أن تنسى العلاقات الخاصة بين الرئيس الأوغندي موسيفني وقرنق، لذلك تركّزت الحملات العسكرية التي قام بها الجيش السوداني على استرداد كل المدن والقرى في جنوبي البلاد المتاخمة للحدود الأوغندية (عمليات عسكرية سودانية بدأت في شباط ١٩٩٤) بهدف إقفال خطوط الإمدادات التي تقول الحكومة السودانية أن كمبالا تستخدمها لإيصال الذخيرة والمؤن إلى «الجيش الشعبي». حتى ان الإصرار على الحل العسكري طبع مفاوضات السلام في نيروبي (صيف ١٩٩٤)، عندما رفضت الحكومة السودانية البحث في نقطتين تضمنتهما التوصيات التي وضعتها لجنة «إيغاد» وهما: العلاقة بين الدين والدولة وحق تقرير المصير، ما دفع موسيفني إلى اتهام السودان بأنه المسؤول الأول عن فشل المفاوضات؛ ولذلك طالب الرئيس الأوغندي الأمم المتحدة بفرض عقوبات على الخرطوم؛ ورد الرئيس السوداني الفريق بشير مشككًا بحياد أوغندا.

وحتى الأيام الأخيرة التي تلت قرار

أوغندا طرد المراقبين العسكريين السودانيين (٩ تشرين الأول ١٩٩٤) من أراضيها، لم تعترف الخرطوم بتردي علاقاتها مع كمبالا. والجدير ذكره أن المراقبين السودانيين كانوا انتشروا على الجانب الأوغندي من الحدود عام ١٩٩٠ لتبديد مخاوف الحكومة السودانية من حصول متمردي «الحركة الشعبية» لتحرير السودان» (بزعامة العقيد قرنق) على مساعدات عبر أوغندا. وقد اكتسب خط الإمداد الأوغندي أهمية خاصة بعد استيلاء الجيش السوداني على مدينة كبويتا على الحدود مع كينيا في أيار ١٩٩٢.

وبالمقابل، استمرت أوغندا تتهم الخرطوم بمساندة متمردين أوغنديين، وبخاصة متمردي حركة «جيش الله المقاوم» في شمالي أوغندا التي يقودها المبشّر الكاثوليكي السابق جوزف كوني، وتتألف غالبية أفرادها من قدامى محاربي «الروح القدس» الذي بدّدته القوات الحكومية الأوغندية. وتسعى هذه الحركة المسيحية إلى قلب نظام الرئيس يوري موسيفني وإقامة نظام تحكمه الوصايا العشر.

وفي أواخر ١٩٩٤، بدأ الحديث يتواتر، وبخاصة من جانب الإعلام السوداني، عن وساطة كينية بين السودان وأوغندا يتولاها الرئيس الكيني دانيال آراب موي لإزالة التوتر الذي شاب علاقاتهما بعد تبادلهما اتهامات بدعم متمردين في البلدين.

مدن ومعالم

* جنجا **Jinja**: ثاني مدينة في أوغندا بعد العاصمة. تقع على ضفاف نهر نيل فكتوريا. مركز صناعي في طور الإنماء منذ تدشين سدّ أوين فالس في العام ١٩٥٤. تتركز فيها صناعات الغزل والنسيج والسكّر والورق والسجائر والبيرة والأغذية المعلبة، وعدد من الصناعات المحلية. فهيا مصنع للنسيج يعمل بنصف طاقته الكلية، وينتج سنويًا مليوني متر من القماش، يعمل فيه (١٩٩٤) نحو ٥ آلاف عامل.وجميع العاملين فيه، كما في مختلف القطاعات الاقتصادية الأوغندية، كوادر وطنية سواء في الإدارات العليا أو الدنيا.

* **عنتيبي Entebbe**: العاصمة السابقة، في أيام الاستعمار البريطاني. فيها مطار أوغندا الدولي.

* **كمبالا Kampala**: عاصمة أوغندا. تعدّ نحو نصف مليون نسمة، وهي أكبر مدن أوغندا. تقع على الضفة الشمالية من بحيرة فكتوريا. خط سكة حديد يربط بينها وبين مدينة ممباسا في كينيا منذ أيام الاستعمار، وقد أضيف إليه، في ما بعد، طريق بري. مركز صناعي وتجاري مهم.

زعماء ورجال دولة

* **إدوارد فريدريك**: راجع «موتيسا الثاني» في هذا الباب.

* **أوبوتي، ميلتون Oboté, M.** (١٩٢٥–): سياسي إفريقي ورئيس جمهورية أوغندا (١٩٦٦–٧١). انضم إلى الاتحاد الوطني الافريقي الكيني (١٩٤٩). في ١٩٥٧، عاد إلى أوغندا وانضمّ إلى المؤتمر الوطني الأوغندي، وانتخب عضوًا في المجلس التشريعي عن مقاطعة لانغو (١٩٥٨)، ثم رئيسًا لمؤتمر الشعب الأوغندي (١٩٦٠)، ثم زعيمًا للمعارضة البرلمانية (١٩٦١–٦٢)، فرئيسًا للوزراء (١٩٦٢–٦٦)، وقاد أوغندا نحو الاستقلال (١٩٦٢)، والحركة الأوغندية التي أطاحت الملك موتيسا (١٩٦٦)، فتولى رئاسة الجمهورية إلى أن أطاحه انقلاب عيدي أمين (١٩٧١) في حين كان هو خارج البلاد (راجع أيضًا «موسيفني، يوري» في آخر هذا الباب).

* **أوكليو، تيتو**: راجع «موسيفني، يوري» في هذا الباب.

* **عيدي، أمين دادا Idi, A.D.** (١٩٢٥–): رئيس دولة أوغندا على أثر انقلاب كانون الثاني ١٩٧١، وعسكري تلقّى دراساته العسكرية في بريطانيا واسرائيل. انضمّ إلى فرقة حملة البنادق الملكية البريطانية في ١٩٤٦، واشترك في عمليات عسكرية في بورما وفي كينيا أثناء ثورة الماو ماو. أول عسكري أوغندي يُرقّى من صف ضابط إلى رتبة ضابط (١٩٦١)، وعيّن مساعدًا لقائد القوات المسلحة (١٩٦٤)، ثم رئيسًا للأركان (١٩٦٦)، فقائدًا عامًا للقوات المسلحة (١٩٦٧). لعب دورًا أساسيًا في إطاحة ملك أوغندا فردريك موتيسا (١٩٦٦). قاد الانقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس ميلتون أوبوتي أثناء وجود هذا الأخير في الخارج لحضور مؤتمر دول الكومنولث (٢٥ كانون الثاني ١٩٧١)، وتولى رئاسة الدولة ووزارة الدفاع وقيادة القوات المسلحة ورئاسة مجلس الدفاع ووزارة الشؤون الداخلية.
بدأ عيدي أمين المرحلة الأولى من حكمه بانتهاج سياسة معاكسة لسياسة ميلتون أوبوتي التحررية. فتبنى سياسة موالية للغرب ولإسرائيل وحكومة جنوب افريقيا البيضاء العنصرية. وفي الداخل، شنّ حملة قمع لا مثيل لها في تاريخ أوغندا ضد خصومه الحقيقيين أو المحتملين، فرفضت كينيا وتنزانيا وزامبيا الاعتراف بنظامه. وإزاء عدم تلقّيه الدعم الغربي والاسرائيلي المأمول منه، تراجع عن سياسته الأولى منتهجًا سياسة التأييد والدعم للقضايا التحررية الافريقية والعربية. ترأس منظمة الوحدة الافريقية (١٩٧٥–١٩٧٦)، وبدأت الدوائر الغربية والاسرائيلية التشهير به مستفيدة من الطابع الدموي لنظامه.
في تشرين الأول ١٩٧٨، اندلع نزاع حدودي مسلّح بين أوغندا وتنزانيا استمرّ عدة أشهر، فغزت تنزانيا الأراضي الأوغندية واحتلّت العاصمة كمبالا رغم المقاومة الأوغندية المدعومة من وحدات عسكرية ليبية. لجأ عيدي أمين إلى شمالي البلاد، ومنها إلى ليبيا، ثم المملكة العربية السعودية، ثم زامبيا التي طرد منها في كانون الثاني ١٩٨٩.

* **كاباريجا، موكاما Kabarga, M.** (١٨٥٠–١٩٢٣): ملك أوغندا. و «موكاما» الملك الثالث والعشرين، والحاكم الأخير لمملكة «بونيورو كيتارا» المستقلة التي قاومت الغزو البريطاني الذي أدّى إلى استعمار أوغندا. خلف أباه على العرش، ولم يتسلمه إلا بعد حرب وراثية طاحنة استعان فيها بـ «عبيد الخرطوم»، فهزم أخاه في ١٨٦٩. أعاد بناء ما هدمته الحرب، وصدّ عدوان جيران البلاد، وأوقف التسلل المصري – البريطاني.
منذ ١٨٩٦، بدأ بتوحيد بلاده وإعادة أراضي «بونيورو» التي اغتصبت أيام أسلافه الضعفاء. فجهّز أول جيش منظّم في تاريخ بلاده، وإن كان يعتمد على قبائل «بونيورو» و «مادي» و «لانغي» و «أشولي»؛ واستعان بعدد من السودانيين لتدريب جيشه. لكن مخاوفه من هذا الأمر سرعان ما تحققت إذ أعلن السير صاموئيل بايكر (في ١٨٧٢) «بونيورو» محمية

مصرية. وقاوم كاباريجا البعثة المصرية (ومصر كانت تحت الاحتلال البريطاني)، فسحبت مصر اعترافها به لصالح زعيم متمرد يدعى رويونغا.
نجح كاباريجا في صد الدخلاء وقمع العناصر المتمردة في الداخل مستبدلًا الزعماء السابقين بأفراد من الشعب. فزادت ثقة الشعب به. وفي ١٨٨٠، استولى جيشه على بوغندا بعدما قضى على الثورات الداخلية، وبعدما زال خطر الاجتياح المصري وخروج مصر من شمالي أوغندا. حارب البريطانيين بين ١٨٩١ و١٨٩٨، وكان هؤلاء قد فازوا باحتلال الممالك المجاورة بما فيها مملكة «تورو» التي كان كاباريجا يطالب بها. وحين نقل البريطانيون مراكزهم من تورو (١٨٩٣)، أسرع كاباريجا إلى احتلالها، فهجم البريطانيون، عندها، من جديد، تساعدهم بوغندا. وفي الأخير، تغلّب البريطانيون على بونيورو بعد حرب عصابات طويلة الأمد. فاعتقل كاباريجا في ١٨٩٩، وخلع عن عرشه، ونفي إلى جزر سيشيل حتى ١٩٢٣. ثم سُمح له بالعودة في شابط ١٩٢٣، ولكنه توفي بعد شهرين وهو في طريق عودته من المنفى.

* **كاكونجي، جون بيابازاير تينكازيمير Kakonge, J.B.T.** (١٩٣٤-١٩٧٢): سياسي أوغندي، من مواليد هويما التابعة لمملكة بونيورو في أوغندا. تعلّم في مدرسة كينغ الشهيرة في بوندو قبل أن يدرس الاقتصاد في دلهي. وفي أيام دراسته، اهتمّ بالشؤون السياسية للطلاب القادمين من شرقي افريقيا وكان واحدًا من زعمائهم. وحين عاد إلى أوغندا، نشط في العمل السياسي دون أن يطلب وظيفة في الإدارة الاستعمارية التي كان يطمح إليها معظم الراغبين للعب دور في الحياة السياسية. التحق بالمجلس الوطني الأوغندي التي كان الحركة السياسية الشعبية الوحيدة بقيادة إيغنيتس موزاسي. ثم التحق بجناحها الراديكالي المنشقّ (١٩٥٩) بقيادة ميلتون أوبوتي الذي صار بعدها رئيسًا لوزراء أوغندا المستقلة. وفي ١٩٦٠، صار عضوًا مؤسسًا في مجلس الشعب الأوغندي بالاشتراك مع أوبوتي الذي كان رئيسًا عامًا، وكان هو مساعده؛ وقد ظل في هذا المنصب (أمين عام مساعد) حتى ١٩٦٤. وعندما جرت الانتخابات العامة قبل الاستقلال، انتخب كاكونجي عضوًا في مجلس الشعب الأوغندي، عن مقاطعة جنوب مينغو التابعة لبوغندا. ثم صار الرجل الثاني في الحزب بعد الاستقلال، فانتُخب عضوًا في المجلس النيابي عدة مرات، وعُيّن وزيرًا للتخطيط والإنماء الاقتصادي، ثم للزراعة والغابات والتعاونيات.
كان واحدًا من الوزراء الخمسة الذين اعتقلوا (شباط ١٩٦٦) بتهمة قلب الحكومة، واتهم بتزعمه مجموعة شيوعية داخل مجلس الشعب. من أفكاره اعتبار أوغندا جزءًا من المجموعة الافريقية الشرقية، فتعاون مع زملاء له في كينيا وتنزانيا، وكان وراء تشكيل «فيديرالية» افريقية شرقية، وساهم في اجتماعات مختلفة، مثل مؤتمر السلام للبلدان الافريقية الشرقية والوسطى. أفرج عن كاكونجي بعد انقلاب عيدي أمين. لكنه لم يكد يخرج من السجن حتى اغتاله رجال أمين.

* **موانجا، باولو:** راجع «موسيفني، يوري» في آخر هذا الباب.

* **موتيسا الثاني Mutesa II** (١٩٢٤-١٩٦٩): آخر ملوك بوغندا وأول رئيس جمهورية أوغندا في عهد الاستقلال، واسمه الملك إدوارد فريدريك. تولّى العرش في ١٩٣٩. واصل دراسته في جامعة كامبريدج في انكلترا (١٩٤٥). كانت بوغندا أكبر مملكة بين الأربع التي تتكوّن منها أوغندا، فضمّت حوالي مليوني نسمة. وكانت تتمتع بشبه حكم ذاتي في ظل نظام الحماية البريطانية. وعندما اقترحت الحكومة البريطانية (١٩٥٣) توحيد أوغندا في إطار دولة مركزية، تصدّى لها موتيسا الثاني وطالب بأن توضع مملكته تحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية. إلا أن الحاكم البريطاني ردّ بإقالته ونفيه إلى لندن. فقامت حملات احتجاج واسعة في بوغندا. وفي ١٩٥٥، سمح له بالعودة إلى بلاده بعد قبوله باتفاق ينص على تمتع بوغندا بحكم ذاتي محدود في إطار الدولة الأوغندية. ولما تأكد أن أوغندا سائرة نحو الاستقلال، لعب موتيسا الثاني دورًا مهمًا في الترتيبات الدستورية التحضيرية. فشجّع الحزب الملكي على التحالف مع حزب «مؤتمر الشعب الأوغندي» الذي

كان ميلتون أوبوتي زعيمه. وقد استطاع، عبر هذا التحالف، أن يصبح أول رئيس لأوغندا (من دون صلاحيات رئاسية فعلية) بعد رحيل البريطانيين عام ١٩٦٣. غير أن موقعه المزدوج كرئيس للدولة وملك على إحدى مقاطعاتها (بوغندا) تسبّب في إشكالات عديدة، لا سيّما وان العديد من الوطنيين كانوا يرون في بقائه حاجزًا أمام إدخال أوغندا إلى اتحاد شرقي إفريقيا. وفي ١٩٦٦، وضعت حكومة أوبوتي دستورًا جديدًا جعل من رئيس الدولة الحاكم الفعلي. وتولّى أوبوتي الرئاسة. فردّ موتيسا بأن طلب من أوبوتي الانسحاب من بوغندا. عندها، أقدمت الحكومة المركزية على اعتقاله، لكنه تمكّن من الفرار واللجوء إلى لندن حيث توفي بعد ثلاثة أعوام.

* **موسيفني، يوري .Museveni, Y**: رئيس أوغندا منذ ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦. وجاء رئيسًا في فترة اضطرابات مرّت بها أوغندا وشكل السلطة فيها لم يستقر منذ ١٩٧٩ والنزاع حولها لم يهدأ.

تخرج موسيفني في كلية العلوم السياسية (عام ١٩٦٩) في دار السلام عاصمة تنزانيا، وعمل في العام نفسه كباحث سياسي في مكتب أوبوتي أول رئيس لأوغندا. في ١٩٧١، وعندما قام عيدي أمين بانقلاب استولى به على السلطة، هرب موسيفني إلى تنزانيا، وبدأ العمل مع رئيسه السابق في تنظيم حرب عصابات ضد عيدي أمين. لكنه سرعان ما اختلف مع أوبوتي حول شكل المقاومة، وبدأ في تشكيل قوات خاصة به. ومع سقوط عيدي أمين (١٩٧٩)، دخل موسيفني العاصمة الأوغندية مع قواته. وفي الفترة من نيسان إلى تشرين الأول ١٩٧٩ عيّن وزيرًا للدفاع في حكومة يوسف لولي. لكن انقلابًا سلميًا أطاح هذا الأخير وجاء غودفري بن عيسى رئيسًا للبلاد فعيّن موسيفني وزيرًا للتعاون الإقليمي فاعتبر أن هذا التعيين بمثابة إبعاد له عن قلب الحركة السياسية، فساهم (في أيلول ١٩٨٠) بإبعاد بن عيسى وتولى باولو موانجا رئاسة مجلس استشاري حاكم، وعُيّن موسيفني نائبًا له، وأعلن موانجا عن عودة الحياة الديمقراطية ودعا إلى انتخابات عامة في أيلول ١٩٨٠، ففاز في الانتخابات حزب الشعب الأوغندي الذي يرأسه أوبوتي، وفشل حزب موسيفني في الحصول على أكثر من مقعد واحد، فرفض موسيفني الانتخابات وقال انها مزوّرة وإن موانجا زوّر الانتخابات لصالح أوبوتي. وهرب موسيفني إلى الأدغال والأحراش في غربي البلاد حيث موطن قبيلته «ميناكولي» ومعه خمسة من أصدقائه وشكّل حركة المقاومة الوطنية، وبدأ يقود حرب عصابات ضد أوبوتي فسقط فيها القتلى بالآلاف. وقد استمرّ موسيفني أربع سنوات يقود حرب عصابات ضد أوبوتي حتى كان يوم ٢٧ حزيران ١٩٨٥. فأثناء طابور عرض عسكري في الشارع الرئيسي في العاصمة كمبالا، قرّر قائد الطابور، تيتو أوكليو، أن يقفز إلى السلطة انتقامًا من أوبوتي – ابن قبائل اللانجو – الذي أبعده عن العاصمة، ولكي يحقق انتصارًا لقبائل الأتشولي التي ينتمي إليها، والتي تعد – كما يقولون – سادة الجند، واقتحم أوكليو مقر الرئاسة الذي لم يكن فيه سوى بضعة جنود حراسة لم يقاوموا طويلًا، وهرب أوبوتي في قافلة مكوّنة من ٤٥ سيارة عبر طريق كمبالا – ممباسا إلى كينيا، ومنها إلى زامبيا حيث أقام مصطحبًا ثروة تقدر بأربعين مليون دولار.

أعلن أوكليو فور توليه السلطة ان الحكومة ستعقد اتفاقات مصالحة مع الجبهات المعارضة لأوبوتي. وبالفعل نفّذ أوكليو وعده إلا مع موسيفني، فلم يتصل به أو يتفاوض معه، وأعلن عدم اعترافه بمقاومته. ولكن استيلاء موسيفني على الغرب الغني زراعيًا وسيطرته عليه، وتحكمه في الطريق البري الدولي الذي يربط أوغندا بممباسا وزائير ورواندا وبروندي، جعل أوكليو يعيد النظر ويبدأ مفاوضات مع موسيفني انتهت إلى منح هذا الأخير سبعة مقاعد في الحكومة ونصف مقاعد المجلس العسكري. لكن هذا الاتفاق كان مجرد خطوة تكتيكية، فبعد شهر واحد اقتحمت قوات موسيفني، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٦، العاصمة كمبالا وسيطرت عليها وجعلت السلطة لأبناء قبائل «البانتو» لأول مرة منذ عهد الاستقلال.

لا يزال موسيفني رئيسًا لأوغندا (١٩٩٤). معروف ومشهود له مقدرة غير عادية في إدارة لعبة التوازن بين القوى العديدة القبلية والسياسية، وكذلك لعبة التوازن الخارجية، فيستفيد من كل الأوراق الممكنة والمتاحة. فعندما يشتد ضغط قبائل «الباغندا» (بوغندا) على حليفهم في «البانتو» (في السلطة)

مطالبين بامتيازات أكثر، أو يضغطون على السوق باحداث اختناقات سلعية، فإنه على سبيل المثال، يصدر قرارًا باحتكار الدولة لاستيراد هذه السلعة أو الاتجار بها، كالسكر مثلًا، ويبدأ في مفاوضات مع جبهة الإنقاذ الوطني الأوغندي التي يتزعمها موسى بن علي (كان وزير المالية في عهد عيدي أمين)، ويتوصل معهم إلى اتفاق مصالحة، ويسند إلى موسى بن علي منصبًا وزاريًا، وهكذا.

وعندما تشن قوات جيش التحرير الأوغندي التابعة للرئيس السابق تيتو أوكليو غارات على شمالي البلاد مستغلة انها كلها من قبائل «الأتشولي» ويلوذون بالفرار إلى جنوبي السودان بعد أن هرّبوا ست طائرات هليكوبتر وكمية ضخمة من الذخائر، فإنه يبدأ مفاوضات مع الحكومة السودانية من أجل إطلاق يده في الإمساك بهؤلاء المتمردين ملوّحًا بورقتي ضغط ومفاوضة: الأولى، علاقته بجون قرنق وامكانية قيامه بالوساطة؛ والثانية، قوافل الغذاء التي تبتاعها المنظمات الدولية من أوغندا لنجدة الأقاليم المنكوبة في السودان.

يلخّص موسيفني حقيقة أزمة أوغندا بالنقاط التالية: الأولى، عدم استتباب الأمن الذي يفترض تطبيق عقوبات رادعة لكل حالات الإخلال بالأمن. الثانية، توافر التمويل لعمليات الانماء والإصلاح شرط أن يكون تمويلًا غير مشروط واعطاء أولوية تامة لمشروع إعادة إعمار مدينة «لويروا» التي دمّرت أثناء الحرب الأهلية. الثالثة، سوء مستوى الخدمات ومستوى التعليم الذي يعدّ محورًا أساسيًا لأي عملية إنمائية مطلوبة.

ويرى موسيفني أن أوغندا تتمتع بميزة هائلة لا تتمتع بها غالبية دول العالم الثالث، وهي انها تنتج ما تأكل، وانها تستورد حوالى ١٩ ألف طن فقط من الحبوب، وان هذا الرقم يتناقص تدريجيًا، وانها في سبيلها إلى الاكتفاء الذاتي والتصدير في قطاع الغذاء، وانها تصدر سنويًا بـ٧٠٠ مليون دولار بنًّا للعالم، هذا عدا صادراتها الأخرى من القصدير والمعادن والطاقة الكهربائية للدول الافريقية المجاورة.

أوقيانيا

تبلغ مساحة هذا الجزء العائم من العالم ٥٧١,٣٥٠ كلم²، ويسكنه نحو ٦ ملايين نسمة. وهو كناية عن عدد لا يحصى من الجزر المتناثرة.

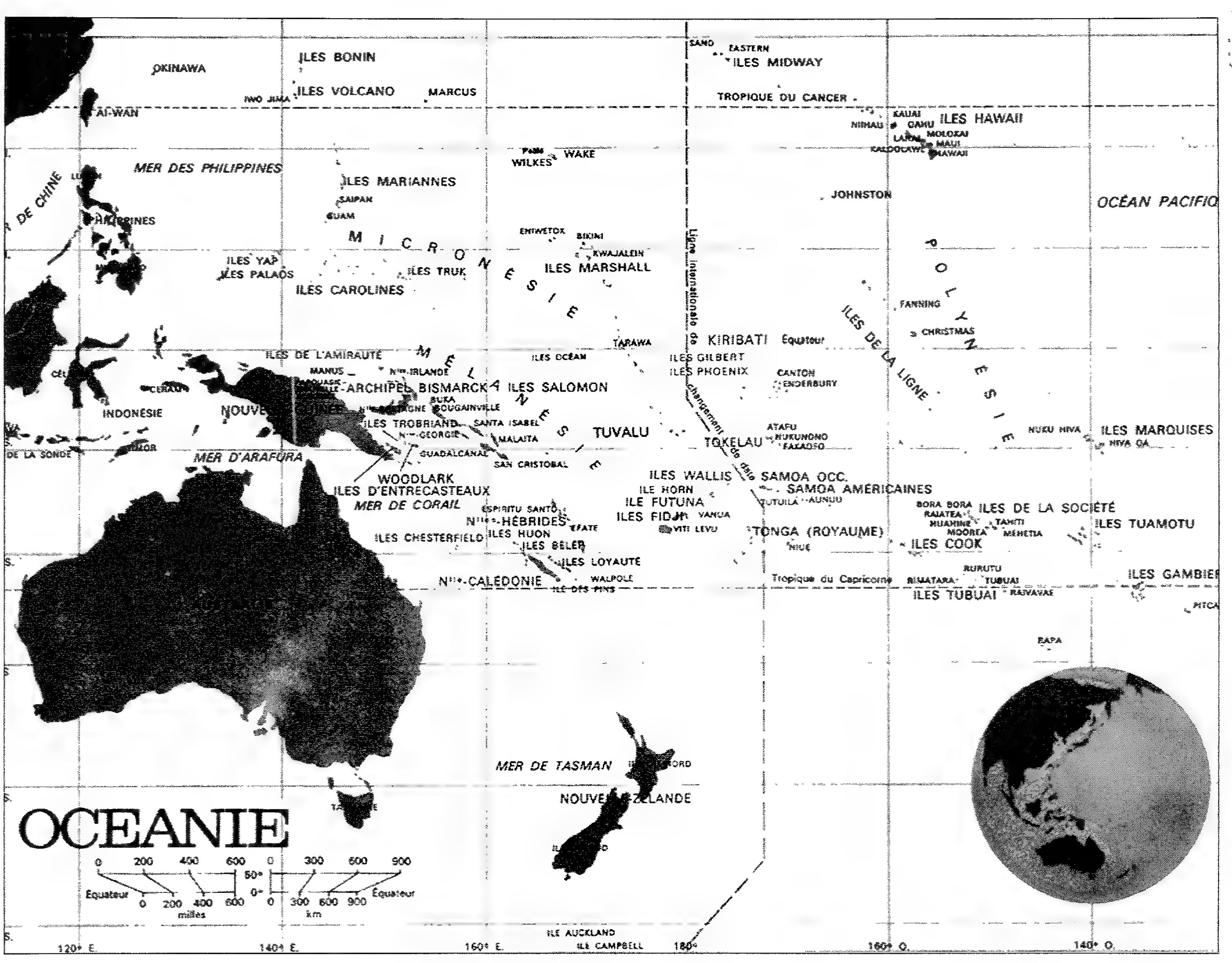
إن واقع هذه الجزر الجغرافي (بعدها عن بعضها والمسافة الكبيرة التي تفصلها عن المراكز الصناعية في أوروبا وأميركا) هو في أساس بقائها خارج تيار التاريخ حتى نهاية النصف الأول من هذا القرن (العشرين). فحتى أثناء الحرب العالمية الثانية، كان هناك حفنة فقط من الرجال (حكّام وإداريون، مبشّرون وعدد قليل من المستوطنين) يمثّلون العلاقة الوحيدة لهذه الجزر مع العالم الخارجي.

الفردوس

أول الأوروبيين الذين استكشفوا هذه الجزر في المحيط الباسيفيكي من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر اعتقدوا أنهم ينزلون الفردوس على هذه الأرض. فجزر التاهيتي كانت تبدو لهم محط الجمال والسلام والطهارة. المناخ مقبول ولو كان حارًا في أكثر أيام السنة. لم يكن هناك من حاجة لأعمال مضنية تأمينًا للعيش، إذ يكفي قطف الثمار (خصوصًا جوز الهند) أو القاء الشبكة في البحر كي يتأمن الغذاء. فكان يبدو للأوروبيين ان هناك، وهناك فقط يمكن العيش دون قلق على المستقبل. أدب الرحلات تحدث عنها وكأنها الأرض البكر. جان جاك روسو اتخذها برهانًا على الصفات الرائعة التي يتمتع بها «المتوحش الطيب» بالمقارنة مع سكان المناطق الأوروبية الصناعية.

تعود عزلة السكّان الأوقيانيين إلى الحقبة التي قطع فيها أجدادهم جسور الاتصال مع آسيا. لكن هذه العزلة قطعها وصول المستكشفين، والمرسلين، والعلماء، والتجّار والمستوطنين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فلم يعد هناك من جزيرة واحدة إلا وضمّت إلى إحدى الدول الأجنبية.

لكن هذه العزلة لم يقض عليها بصورة تامة إلا خلال الحرب العالمية الثانية بسبب الموقع الاستراتيجي البالغ الأهمية لهذه الجزر. فقد شهدت الجزر معارك عنيفة بين الدول الكبرى، إذ تقابلت على أرضها، وفي معارك بالغة العنف، جيوش من مئات ألوف الجنود القادمين من آسيا وأوروبا وأميركا، وذلك بين ١٩٤٢ و١٩٤٥. هكذا لم يعد بوسع الأوقيانيين تجاهل وجود العالم الخارجي. فاتصالهم بالأجانب المتواجدين بين ظهرانيهم غيّر الكثير من نمط حياتهم وخلق عندهم حاجات جديدة، وصلت دهشتهم بها إلى حد العبادة: السيارات، الشاحنات، البرادات، المعلبات... وأول عهدهم بهذه الأشياء رؤيتهم لها في القواعد العسكرية.


OCEANIE
OKINAWA
ILES BONIN
ILES VOLCANO
IWO JIMA
MARCUS
SANO
EASTERN
ILES MIDWAY
TROPIQUE DU CANCER
KAUAI
NIIHAU
OAHU
ILES HAWAII
MOLOKAI
MAUI
HAWAII
MER DES PHILIPPINES
WILKES
WAKE
ILES MARIANNES
SAIPAN
GUAM
JOHNSTON
OCÉAN PACIFIQ
M I C R O N E S I E
ENIWETOK
BIKINI
KWAJALEIN
ILES MARSHALL
ILES YAP
ILES PALAOS
ILES TRUK
ILES CAROLINES
P O L Y N E S I E
FANNING
CHRISTMAS
ILES DE LA LIGNE
TARAWA
KIRIBATI
Équateur
Ligne internationale de changement de date
ILES DE L'AMIRAUTÉ
M E L A N E S I E
ILES OCEAN
ILES GILBERT
ILES PHOENIX
CANTON
ENDERBURY
MANUS
ARCHIPEL BISMARCK
ILES SALOMON
BUKA
BOUGAINVILLE
INDONESIE
ILES TROBRIAND
SANTA ISABEL
MALAITA
TUVALU
TOKELAU
ATAFU
NUKUNONO
FAKAOFO
NUKU HIVA
ILES MARQUISES
HIVA OA
DE LA SONDE
TIMOR
MER D'ARAFURA
GUADALCANAL
SAN CRISTOBAL
WOODLARK
ILES D'ENTRECASTEAUX
MER DE CORAIL
ILES WALLIS
ILE HORN
ILE FUTUNA
ILES FIDJI
VANUA
VITI LEVU
SAMOA OCC.
SAMOA AMÉRICAINES
TUTUILA
AUNUU
BORA BORA
RAIATEA
HUAHINE
MOOREA
TAHITI
MEHETIA
ILES DE LA SOCIÉTÉ
ILES TUAMOTU
ESPIRITU SANTO
Nlles HÉBRIDES
EFATE
ILES CHESTERFIELD
ILES HUON
ILES BELEP
ILES LOYAUTÉ
Nlle CALÉDONIE
WALPOLE
ILE DES PINS
TONGA (ROYAUME)
NIUE
ILES COOK
RURUTU
RIMATARA
TUBUAI
RAIVAVAE
ILES TUBUAI
Tropique du Capricorne
ILES GAMBIER
RAPA
MER DE TASMAN
NOUVELLE ZÉLANDE
ILE AUCKLAND
ILE CAMPBELL
0 200 400 600
0 200 400 600
milles
Équateur
50°
0°
0 300 600 900
0 300 600 900
km
Équateur
120° E.
140° E.
160° E.
180°
160° O.
140° O.

الأقاليم الأوقيانية

تقع أوقيانيا في منطقة هي أشد مناطق القشرة الأرضية زعزعة: هزّات أرضية وهيجانات بركانية حدثت في السابق ولا تزال تحدث من عن جانبي المحيط الباسيفيكي في آسيا وأميركا. وهذه الهزّات والهيجانات هي التي أوجدت الجزر الصغيرة المتناثرة في المنطقة.

أكبر الجزر وأهمها مثل غينيا الجديدة، وكاليدونيا الجديدة، وأرخبيل بسمارك، وجزر سالومون (سليمان) ليست من أصل بركاني رغم أن في بعضها براكين مشتعلة. وهذه الجزر تدعى الجزر القارية، لأنها متصلة بالأنجاد الجيولوجية القديمة والتعاريج المكوّنة لتضاريس جنوبي – شرقي آسيا. وبسبب أصلها القاري فإن هذه الجزر تحتوي على ثروات طبيعية أكثر من الجزر البركانية. ففيها الصخور، ويرجح أن باطنها غني بالمعادن، وقد تمّ اكتشاف النفط فيها، والذهب، والنيكل والنحاس. وفيها غابات طبيعية جميلة سمحت بإنشاء مصنع للخشب في غينيا الجديدة.

أما باقي الجزر الأوقيانية فهي إما جزر بركانية يسمّوها عادة الجزر العالية، وإما جزر مرجانية. فيجي أهم الجزر البركانية في المنطقة. ويحتوي باطن هذه الجزر عادة على المعادن، كما مناجم الذهب والمانغانيز في فيجي.

وأما الجزر المرجانية، فثروتها الطبيعية في جمال مظهرها وموقعها ما يجعلها أمكنة مميزة للسياحة. أرضها رملية تندر فيها الأشجار في ما عدا جوز الهند.

السكّان

يجري عادة تقسيم سكان الباسيفيك إلى ثلاث مجموعات: البولينيزيون، الميكرونيزيون والميلانيزيون. وهذا التفريق بين المجموعات الثلاث جرى على أساس الدراسات التي قام بها الأوروبيون الذين اعتقدوا أن لكل مجموعة ميزاتها الجسدية واللغوية الخاصة بها. وفي الواقع ان هذا التصنيف لا ينطبق إلا على البولينيزيين، كما أن الإطار الجغرافي لا يدخل ضمنه.

بولينيزيا (الكلمة تعني «جزر عديدة») مجموعة جزر واقعة في إطار مثلث شاسع يتكوّن من هاواي في الشمال، ونيوزيلندا في الجنوب الغربي، وجزيرة الفصح في الشرق. توحّد سكانها لغة واحدة، وتنظيم اجتماعي واحد وبعض المعتقدات الدينية المشتركة.

ميكرونيزيا («جزر صغيرة») جزر صغيرة متناثرة غربي بولينيزيا، منها جزر مارشال، وكارولين وماريان. سكّانها شديدو التمايز والاختلاف. فبعضهم يتكلم البولينيزية (وهم أقلية)، والأغلبية تتكلم لغات لا قرابة في ما بينها.

ميلانيزيا («جزر سوداء») تشكّل الجزر الواقعة جنوبي خط الاستواء وغربي بولينيزيا، وهي غينيا الجديدة، وهبريد الجديدة وجزر سالومون (سليمان)، وجزر فيجي، وكاليدونيا الجديدة. الميزة الوحيدة المشتركة بين سكان هذه الجزر هي لونهم الأسود الذي يميّزهم عن البولينيزيين والميكرونيزيين. لغاتهم تعد بالمئات. أنظمتهم الاجتماعية ومعتقداتهم الدينية شديدة الاختلاف.

إن التنوّع الكبير في ميزات الأوقيانيين

الأصليين يعكس، دون شك، تنوّعًا في أصولهم من جهة، وكثرة النظريات الباحثة في هذه الأصول من جهة ثانية. إن أشهر هذه النظريات قدّمها الملّاح النروجي تور هييرداهل الذي اعتقد أن أصول الأوقيانيين تعود إلى هجرات قديمة جاءت من أميركا الجنوبية. ولإثبات نظريته قطع الباسيفيك على متن طوفه.

لكن أغلب العلماء يعتقدون أن أجداد سكّان أوقيانيا هم من أصل آسيوي (جنوب - شرقي آسيا). فالهجرات الأولى حدثت عندما كانت غينيا الجديدة وأوستراليا متصلتين قاريًا. وبعد زمن، حدثت هجرات أخرى من آسيا الجنوبية - الشرقية، فعبرت اندونيسيا ووصلت إلى جزر ميكرونيزيا حيث اندمجت بالمجموعات القادمة من مناطق آسيوية أخرى ومن الفيليبين.

نظرية أخرى تقول أن أجداد البولينيزيين (وتعود أصولهم إلى السواحل الآسيوية) تجمّعوا في بادئ الأمر في جزر تونغا وساموا حوالي العام ٣٠٠ ق .م. ومن هناك انتشروا في الجزر المجاورة. وفي فترة لاحقة (في حدود العام ألف) قامت مجموعة أخرى وتوغلت أكثر باتجاه الشرق في منطقة تاهيتي، ثم حتى هاواي في الشمال، وجزيرة الفصح في الشرق، ونيوزيلندا في الجنوب.

الفن لدى شعوب أوقيانيا أكثر الفنون أصالة وتنوّعًا في العالم الذي يقال عنه «بدائي». فكثرة الأساليب الفنية، وتنوّع الأدوات والتقنيات المستعملة في الفن، هما، دون شك، نتيجة واقع التجزيء الاقليمي إلى مجموعات جزر منعزلة عن بعضها. ومع ذلك، فإن الأعمال الفنية تعكس، بصورة عامة، اهتمامًا واحدًا لدى جميع سكّان الجزر يظهر في قلقهم الماورائي وضرورة إرضاء القوى الخفية والمعتبرة مخيفة باللجوء في أكثر الأحيان إلى طقوس الأجداد.

ويستعمل الفنان الأوقياني - في ما عدا المعادن التي بقيت مجهولة حتى قدوم الأوروبيين - كل الأدوات المتيسرة في الجزر: الخشب، الأوراق، الأحجار، الريش، الصفد، بيت السلحفاة، أسنان السمك أو الحيوانات الصغيرة.

المرسلون والمستوطنون والدول الكبرى

أولى الاتصالات بين الأوروبيين والأوقيانيين جاءت على أيدي المستكشفين الأوروبيين الذين لم يكونوا يعرفون شيئا عن عادات أهل الجزر، ما أدّى إلى نشوب نزاعات، دموية في أحيان كثيرة، تسببت بها أطماع القادمين الجدد، المحمولين على آمال السيطرة والثروة دونما أي اعتبار آخر.

الأمر مختلف مع المرسلين المسيحيين الذين كانوا يمثلون، بأغلبيتهم، الكنائس البروتستانتية في أوروبا وأميركا الشمالية، وما كان يعتمرها من أفكار ومشاعر النهضة الدينية التي طبعت أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر. فخلال سنوات طويلة من وصولهم إلى البلاد الأوقيانية لم يحقق هؤلاء المرسلون أي نجاح يذكر. لكنهم صمدوا وتقرّبوا أكثر من الناس وأخذوا يكتسبون زعيمًا قبليًا بعد زعيم، خصوصًا في الجزر البولينيزية حيث كانت سلطة الزعيم أكثر تماسكًا واحترامًا من باقي الأقاليم الأوقيانية، حتى إذا ما انتصف القرن التاسع عشر كانت بولينيزيا قد أصبحت مسيحية، ولو إسميًا في بادئ الأمر. أما في ميلانيزيا، حيث كان

الزعماء القبليون أقل سلطة، فقد انصبّ عمل المرسلين على كسب الأفراد، فكان عملًا بالغ الصعوبة وتطلب وقتًا أطول. وعرف المرسلون هناك (كما في أغلب بقاع العالم وفي مختلف فترات التاريخ المسيحي في المستعمرات) كيف يقرنون دعواتهم الانجيلية بالتطبيق العملي من خلال تأمينهم الخدمات الاجتماعية (المدارس والمستشفات على رأس هذه الخدمات) وتكوينهم لنخبة طليعية من السكان الأصليين. وكان من نتيجة ذلك التدمير التدريجي لقاعدة الأنظمة الاجتماعية المحلية وانهيار الحضارة الأصلية في وجه غزو نمط التفكير والعيش الجديد. كل ذلك في إطار وسم السكان الأصليين بـ «البدائيين»، و «المتخلفين»، وأحيانًا كثيرة «المتوحشين».

ثمة تغييرات أخرى طرأت على حياة السكّان الأصليين في الجزر الأوقيانية مع قدوم المستوطنين إليها. وقد سبق هؤلاء بقليل تجّار الخشب وصيادو الحيتان (لزيوتها) الذين تركوا أثرًا ضعيفًا على السكان المحليين. أما الأثر الأهم فقد بدأ مع المستوطنين الذين بدأوا يتوافدون إلى المنطقة بهدف استغلال جوز الهند. فكانوا يصدرون إلى أوروبا «الكوبرا». والكوبرا هذه هي نواة الجوزة وقد انتزعت عنها القشرة وجففت، ثم صدرت إلى أوروبا حيث تعمد المصانع هناك إلى استخراج الزيت منها فتستعمل في عدة أوجه.

ثم وجد المستوطنون التجّار أنه من الأربح لهم لو علّموا السكان المحليين كيف يحضرون الكوبرا. ومع ازدياد الطلب (والثروة) على هذه المادة، قرّر الأوروبيون أن يمسكوا بأيديهم «الكوبرا» من أساسها، أي أن يمسكوا زراعتها. وهذا القرار جعلهم يعتمدون سياسة التعايش مع السكان الأصليين، بغية تأمين ظروف سكناهم وبقائهم في البلاد، إضافة إلى تأمين الأرض واليد العاملة. وهذا ما يتطلب إقامة جالية أوروبية، عديدة الأفراد، على الأرض المقصودة.

ونشبت نزاعات دموية عديدة بين السكّان الأصليين والمستوطنين الجدد، خصوصًا بسبب شراء الأراضي. وعجز الزعماء القبليون عن ضمان الأمن الذي كان يطالب به المستوطنون. فقرّر هؤلاء الإمساك بـ «القانون» بيدهم. ووصل بهم الأمر إلى حد تشكيل حكومات محلية، ولو تسبب ذلك بخلاف، أحيانًا، مع حكوماتهم في أوروبا. ثم تطور الوضع الحكومي، فالتفّ المستوطنون حول «زعيم» منهم، وأعلنوه ملكًا. وعلى هذا المنوال تأسست أغلب الملكيات في الباسيفيك، كما في هاواي، وفيجي، وتاهيتي. ولم يكن السكان الأصليون يشاركون في هذه الحكومات المنسوخة عن الأنظمة الأوروبية إلا بنسب ضئيلة.

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اندلعت نزاعات، دامية في أغلبها، طالت معظم الجزر الأوقيانية، واشترك فيها السكّان الأصليون حينًا في ما بينهم وأحيانًا بينهم وبين الأوروبيين. واستنجد ملك جزر فيجي بالحكومة البريطانية لدعمه على استتباب الأمن في البلاد. واستمرّت بريطانيا تتجاهل الطلب حتى ١٨٧٤ حيث لجأت إلى ضم فيجي إليها. أما اضطرابات جزر ساموا فتميزت بالنزاعات القبلية بين السكّان من جهة، وبالمنافسة بين الأميركيين والانكليز والألمان من جهة ثانية. ولم تتوقف هذه الاضطرابات إلا مع اقتسام هذه الجزر بين الولايات المتحدة وألمانيا،

وتخلي الانكليز (١٨٩٩) للألمان عن مطالبهم هناك.

فالتأثير الثالث والأهم (بعد المرسلين والمستوطنين) على أوقيانيا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان، إذًا، تأثير الدول الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأميركية. فخلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر لم تظهر هذه الدول رغبة جامحة في التدخل في أوقيانيا. ذلك لأن هذه المنطقة لم تكن لتشكّل بالنسبة إليها أهمية اقتصادية أو سياسية تذكر. فاقتصر تدخلها، على أثر بعض الاضطرابات ولحماية مواطنيها المستوطنين، على ضم نيوزيلندا إلى بريطانيا (١٨٤٠)، وجزر «الشركة» (١٨٤٣) وكاليدونيا الجديدة (١٨٥٣) إلى فرنسا.

أما بين ١٨٧٤ و١٩٠١ فقد تمّ تقاسم جزر الباسيفيك (أوقيانيا) بكاملها تقريبًا بين الدول الكبرى، وذلك بفرض نظام الحماية عليها أو الاستعمار. فكان من نصيب ألمانيا نصف جزر ساموا، وجزر الكارولين ومارشال وشمال – غربي غينيا الجديدة. وضمنت فرنسا بنفسها (بالحماية أو الضم) جزر بولينيزيا الشرقية (تاهيتي وجزر غامبية)، واليس وفوتونا، كاليدونيا الجديدة، وتقاسمت إدارة جزر هبريد الجديدة مع بريطانيا. ومن جهتها، ضمّت الولايات المتحدة هاواي، ونصف جزر ساموا، وغوام والفيليبين؛ في حين أصبح الانكليز أسياد فيجي، وأرخبيل تونغا، وجنوب – شرقي غينيا الجديدة، وجزر سالومون (سليمان).

بعد ذلك جرت بعض التعديلات في الأوضاع السياسية لجزر أوقيانيا. فبريطانيا نقلت سلطاتها على بعض ممتلكاتها هناك إلى مستعمرتيها السابقتين، أوستراليا ونيوزيلندا.

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، نقلت ممتلكاتها في أوقيانيا إلى عهدة عصبة الأمم التي انتدبت لإدارتها أوستراليا ونيوزيلندا واليابان.

وبنتيجة الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان نقلت الأقاليم التي كانت بعهدة اليابان ووضعت بين يدي الولايات المتحدة بحسب ما جاء في قرار مجلس الوصاية في هيئة الأمم المتحدة.

الاقتصاد وآفاق مستقبلية

إضافة إلى اهتمامهم التقليدي بالكوبرا، أخذ الأوروبيون (والأميركيون)، بعد أن استتبت لهم الأوضاع الداخلية في الجزر، يهتمّون بمنتوجات استوائية أخرى: الكاوتشوك، السكر، البن، الكاكاو والشاي. وبدأوا أيضًا ينتجون، على أرض الجزر، كميات كبرى من الفاكهة، مثل الموز، والبرتقال، والأناناس والمانغا. وبعد تخطيهم لصعوبات وعراقيل متأتية من طبيعة الأرض، بقيت أمامهم مشكلة نقل هذه البضائع إلى الأسواق العالمية البعيدة جدًا، في غالبيتها عن مراكز الإنتاج. وهذه المشكلة تنطبق على جميع مناطق أوقيانيا باستثناء هاواي التي كانت منتوجاتها تنقل بسهولة إلى الأسواق الأميركية.

وشكّلت المعادن مركز اهتمام آخر للأوروبيين. فاستخراج الذهب كان أهم نشاط اقتصادي في غينيا الجديدة حتى الحرب العالمية الثانية. وهذا المعدن كان متوافرًا بكثرة في فيجي. أما كاليدونيا الجديدة فغنية بمناجم النيكل والكروم (Chrome) إلى درجة أن استثمارهما الذي بدأ منذ أوائل هذا

القرن لا يزال مستمرًا حتى اليوم.

ولما كانت اليد العاملة المحلية غير كافية ولا مؤهلة لجأ الأوروبيون إلى حل هذه المعضلة من خلال الإتيان بعمّال آسيويين (صينيين، هنود، فيليبينيين). ولما أصبح هذا الأمر مكلفًا بدوره، أخذ الأوروبيون يضغطون على حكوماتهم لإقناعها باتخاذ اجراءات يجبرون، من خلالها، السكّان المحليين على العمل وفق أنظمة محددة. ومن الاجراءات التي اتخذتها هذه الحكومات إجبار العاطل عن العمل على دفع ضريبة. لكن المشكلة استمرت متخذة شكل الكفاءة بالعمل وتوزيع اليد العاملة المحلية حيث يمكن أن تنتج. فعولجت هذه المشكلة بإجراء عقود عمل استتبعتها عمليات نقل العمّال إلى أمكنة بعيدة عن مراكز اقامتهم ولمدة سنوات طويلة. لكن هذا الحل جوبه أيضًا بمعارضة قوية من السكان المحليين وهيئات مدافعة عن حقوقهم بسبب لا إنسانيته.

منذ الحرب العالمية الثانية، تحسنت أوضاع الأوقيانيين وتسارعت وتائر تطوّر البلاد، وفتحت المدارس والمعاهد وحتى الجامعات، وكذلك المستشفيات، وبدأت نخبة من السكّان تشارك في الحكومات والإدارات. وفي هذا الإطار، بدأت الجزر تنوّع في إنتاجها، ودخلت إليها زراعات جديدة.

في ١٩٥٩، أصبحت جزر هاواي الولاية الخمسين من الولايات المتحدة الأميركية. وبعدها كرت سبحة الاستقلال: جزر ساموا الغربية (١٩٦٢)، ناورو (١٩٦٨)، فيجي وتونغا (١٩٧٠)، بابوا – غينيا الجديدة (١٩٧٥)، جزر سالومون (١٩٧٨)، كيريباتي وتوفالو (١٩٧٩). أما نيو وجزر كوك فلها حكومتها الداخلية المتمتعة باستقلالها الداخلي وتعمل بالتنسيق مع نيوزيلندا الدولة المنتدبة عليها سابقًا. أما الأقاليم التي كانت بإشراف فرنسا أصبحت اليوم من ضمن الأقاليم الفرنسية ما وراء البحر (نظام جديد للمستعمرات لجأت إليه فرنسا ويعترف باستقلال هذه الأقاليم). وأما جزر الباسيفيك التي كانت تحت الوصاية الأميركية فقد قسمت إلى أربع مجموعات ونالت استقلالها الذاتي في ١٩٨١.

جزر تديرها نيوزيلندا

جزر كوك: مساحتها: نحو ٢٣٤ كلم٢. سكانها: نحو ٢٥ ألف نسمة. نظامها السياسي: أقاليم نيوزيلندية ذات حكم ذاتي، ومركز الحكومة في أفاروا في جزيرة راروتونغا. أهم منتوجاتها: عصير الفاكهة، الكوبرا واللؤلؤ. تحمل الجزر اسم البحّار كوك.

نيو: مساحتها: نحو ٢٢٩ كلم٢. سكانها: نحو ٧ آلاف نسمة. أهم منتوجاتها: الكوبرا والموز.

توكيلاو: نحو ١٠ كلم٢. سكانها: نحو ٣ آلاف نسمة. نظامها السياسي: إقليم تحت الوصاية النيوزيلندية. مركز الحكومة في أبيا (في ساموا الغربية). أهم منتوجاتها الكوبرا. تحمل هذه الجزر إسمًا آخر هو جزر الإتحاد، وقد اكتشفت في القرن الثامن عشر.

جزر تديرها فرنسا

بولينيزيا الفرنسية: مساحتها: نحو ٤ آلاف كلم٢. سكانها: نحو ١٣٥ ألف نسمة. نظامها السياسي: إقليم فرنسي ما وراء البحار

(عضو في المجموعة). مركز الإدارة: في بابييت في تاهيتي. أهم منتوجاتها: الكوبرا.

جزر الريح: مساحتها: نحو ١,١٩٩ كلم². سكانها: نحو ٨٣ ألف نسمة. مركز الإدارة: في بابييت. وتتضمن هذه الجزر، تاهيتي، موريا، مهيتيا، تيتيارواً، وجزر تحت الريح.

جزر تواموتو وغامبيه: مساحتها: نحو ٨٨٨ كلم². سكانها: نحو ١٠ آلاف نسمة. مركز الإدارة: أباتاكي. تتضمن مجموعة تواموتو صفين متوازيين من الجزر تدعى الأرخبيل الواطئ.

جزر توبائي: مساحتها: نحو ١٦٣ كلم². سكانها: نحو ٦,٥٠٠ نسمة. تدعى أيضًا جزر أوسترال (أو الجنوبية) وتتضمن: رورروتو، توبائي، ريفافا، ريماتارا، رابا.

جزر ماركيز: مساحتها: نحو ١,١٧٤ كلم². سكانها: نحو ٨,٧٠٠ نسمة. مركز الإدارة: أتونا في جزيرة هيفا أوا. عدد هذه الجزر: ١١.

كاليدونيا الجديدة: مساحتها: نحو ١٩ ألف كلم². سكانها: نحو ١٤٠ ألف نسمة. نظامها السياسي: إقليم فرنسي ما وراء البحار (عضو في المجموعة الفرنسية). مركز الإدارة: نوميا. أهم منتوجاتها: النيكل، الحديد، المنغنيز، الكوبرا والبن. اكتشفها جيمس كوك عام ١٧٧٤، ضمتها فرنسا عام ١٨٥٣. وهي تتضمن ست جزر صغيرة أخرى.

واليس وفوتونا: مساحتها: نحو ٢٢٥ كلم². سكانها: نحو ١٨ ألف نسمة. نظامها السياسي: إقليم فرنسي ما وراء البحار (عضو في المجموعة الفرنسية). مركز الإدارة: ماتا - أوتو. أهم المنتوجات: الكوبرا والأخشاب. انتقلت إلى السيطرة الفرنسية منذ عام ١٨٤٢.

جزر تديرها المملكة المتحدة

هبريد الجديدة (كوندومينيوم): مساحتها: نحو ١٤,٧٦٣ كلم². سكانها: نحو ١٢٠ ألف نسمة. النظام السياسي: تديرها فرنسا والمملكة المتحدة بالتضامن منذ ١٨٨٧. مركز الإدارة: بورت فيلا، في جزيرة فاتي. أهم المنتوجات: الكوبرا والسمك. كناية عن أرخبيل من ٨٠ جزيرة بركانية تشكل سلسلة يبلغ طولها ٧٢٠ كلم. وأكبر هذه الجزر إسبيريتو سانتو.

جزيرة بيتكرن: مساحتها: نحو ٥ كلم². نظامها السياسي: مستعمرة بريطانية يديرها حاكم فيجي. اكتشفت عام ١٧٦٧، وبقيت غير مأهولة حتى ١٧٩٠.

جزر تديرها الولايات المتحدة الأميركية

جزر الباسيفيك تحت الوصاية الأميركية: مساحتها: ١,٧٨١ كلم². سكانها: نحو ١١٥ ألف نسمة. نظامها السياسي: إقليم تحت انتداب الأمم المتحدة وبإدارة الولايات المتحدة. مركز الإدارة: جزيرة سيبان في أرخبيل ماريان. تعرف هذه المنطقة أيضًا باسم ميكرونيزيا. وهذه الجزر العديدة انتقلت بالتعاقب من إسبانيا، إلى ألمانيا، إلى انتداب الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية الذي

ينتهي في عام ١٩٨١ فتقسم الجزر إلى أربع مجموعات مختلفة.

جزر مارشال: مساحتها: نحو ١٨١ كلم². سكانها: نحو ٣٢ ألف نسمة. أهم منتوجاتها: الكوبرا. جرت في الجزر وبقربها بعض التجارب النووية.

جزر كارولاين: مساحتها: نحو ١,١٩١ كلم². سكانها: نحو ٥٦ ألف نسمة. أهم منتوجاتها: الكوبرا والأصفاد.

جزر ماريان (باستثناء غوام): مساحتها: نحو ٤٠٩ كلم². سكانها: نحو ٤٠ ألف نسمة. أهم منتوجاتها: الكوبرا والخضار. اكتشفها ماجلان عام ١٥٢١. أصبحت من الممتلكات الأميركية عام ١٨٩٨.

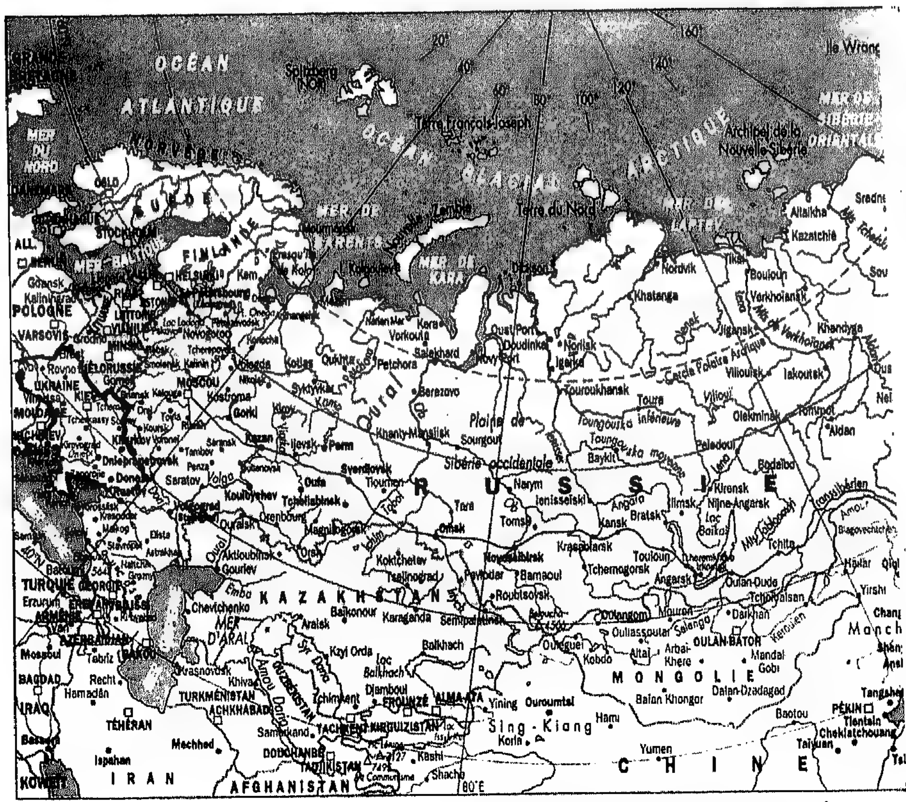
غوام: مساحتها: ٥٤٩ كلم². سكانها: نحو ٦٢٥ ألف نسمة. نظامها السياسي: من الممتلكات الأميركية، تدير شؤونها وزارة الداخلية الأميركية. أهم مدينة: أغانا. أهم منتوجاتها: الفاكهة والخضار والسمك. أكبر جزر ماريان وأكثرها سكانًا. فيها قاعدة عسكرية هامة. سكانها مواطنون أميركيون.

ساموا الأميركية: مساحتها: ١٩٧ كلم². سكانها: نحو ٤١ ألف نسمة. النظام السياسي: من الممتلكات الأميركية. أهم مدينة: باغوباغو. أهم المنتوجات: الكوبرا والسمك والفاكهة. أرخبيل اكتشفه الأوروبيون وتخلوا عن أجزاء منه إلى الولايات المتحدة في معاهدة ١٨٩٩. يقع ميناء باغوباغو في جزيرة توتويلا ويشتهر بجماله الطبيعي، وهو الميناء الوحيد في جزر ساموا الذي يستطيع استقبال بواخر ضخمة. وتتكون جزر ساموا الأميركية من جزر: توتويلا وأونويو، وتبلغ مساحتهما نحو ١٣٧ كلم²، ونحو ٦ آلاف نسمة. وسوينز، ٢,٣ كلم². روز، كلم² واحد.

وايك: مساحتها: ٨ كلم². سكانها: نحو ٣ آلاف نسمة. وقعت على أرضها معارك ضارية بين الأميركيين واليابانيين في الحرب العالمية الثانية.

جونستون: مساحتها: كلم² واحد. اكتشفها البريطانيون عام ١٨٠٧، وانتزعتها الولايات المتحدة عام ١٨٥٨، وكانت قاعدة بحرية في الحرب العالمية الثانية.

ميداوي: مساحتها: نحو ٥ كلم². سكانها: نحو ٤ آلاف نسمة. أرخبيل اكتشفه الأميركيون عام ١٨٥٩، وضموه إلى بلادهم عام ١٨٦٧. يشكل قاعدة بحرية وجوية. وقعت على أرضه إحدى أهم المعارك في الحرب العالمية الثانية.



أوكرانيا (Ukraine) في أقصى غربي روسيا الاتحادية

أوكرانيا

بطاقة تعريف

الاسم: دُعيت في المصطلحات والمدوّنات البيزنطية «روسيا الصغرى»، لأن منطقة كييف كانت معتبرة مهد الأمة الروسية ومركز الميتروبول، في حين ان «روسيا الكبرى» كانت مجرد امتداد لها في مناطق الغابات الشمالية. وبعد ذلك أصبحت كلمة «أوكرانيا» تعني «السير» أو «المسيرة» أو «بلاد التخوم» أو «البلاد الحدودية».

الموقع: تقع أوكرانيا في أوروبا. في القرن الحادي عشر كانت «البلاد الحدودية» (أوكرانيا) هي الضفة اليمنى من نهر دنيبر الذي كان يشكل)ل تخوم «روس». غربي روسيا. كثيرون من الأوكرانيين يعتبرون أن بلادهم تحتلّ موقعًا وسطًا بين الشرق والغرب، بعدما كانت تشكّل جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية السوفياتية في مواجهتها للغرب. تجاور بولونيا، وسلوفاكيا وحتى هنغاريا (المجر) بعدما ضم الاتحاد السوفياتي (في ١٩٤٥) روتانيا ووسّع حدوده إلى غربي الكاربات الوسطى ليصبح له منفذ على

حوض الدانوب. فأصبحت، من ضمن أوكرانيا، أقاليم غاليسيا وفولينيا التي، بعد أن نُزعت من الامبراطورية النمساوية – الهنغارية في ١٩١٨ ضُمّت إلى بولونيا حتى ١٩٣٩. فالحدود الغربية لأوكرانيا هي، إذًا، حديثة، ولا تزال تثير حنين وشهية الدول المجاورة. وفي الجنوب الغربي، تجاور أوكرانيا رومانيا وتحرم سكان مولدافيا من منفذ لهم على البحر. وتسيطر أوكرانيا، في الواقع، على كل الساحل الشمالي للبحر الأسود، بما فيه بلاد القرم التي تؤلف مع ذلك جمهورية مستقلة داخل إطار روسيا (منذ ١٩٩٢) لكن ليس من دون خلافات بين روسيا وأوكرانيا بسببها (راجع «القرم» بعد «نبذة تاريخية»).

المساحة: ٦٠٣٧٠٠ كلم[٢]. وهي أكبر بلد أوروبي بعد روسيا. مقسّمة إداريًا إلى ٢٥ مقاطعة.

العاصمة: كييف. **أهم المدن**: خارقوف، دنيبروبتروفسك، أوديسا، دونيتز.

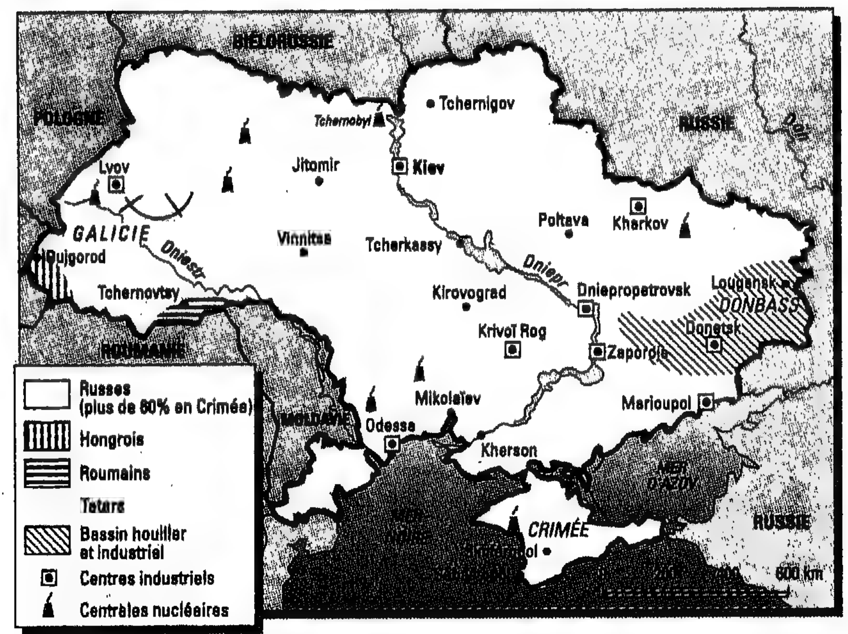
اللغات: الأوكرانية، وهي لغة سلافية يتكلمها سكان الأرياف بصورة خاصة، أما النخبة فتتكلم الروسية. منذ تشرين الأول ١٩٨٩، اعتمدت الأوكرانية لغة رسمية، وبدأ استعمالها في الجامعات، والدوائر الحكومية والمحاكم.

السكان: التوسّع الذي كان يطرأ على الأراضي الأوكرانية في مراحل متعاقبة يفسّر الاختلاط السكّاني القومي في أوكرانيا. فهناك (بحسب إحصاء عام ١٩٨٩) ٥١,٤ مليون نسمة، منهم ٣٧,٤ مليونًا أوكرانيين (أي ٧٢,٧٪ من مجموع السكان)، و١١,٣ مليونًا من الروس، و٤٨٥ ألفًا من اليهود، و٣٢٤ ألفًا من المولداف، و٢١٩ ألفًا من البولونيين، و١٦٣ ألفًا من الهنغار (المجريين)، و١٣٤ ألفًا من الرومانيين، و٤٦ ألفًا من تتر القرم، علمًا أن غالبية تتر القرم كانوا قد طُردوا من القرم (في ١٩٤٤) ونُقلوا إلى آسيا الوسطى أيام ستالين.

إذا كان العنصر الأوكراني هو الغالب وبصورة ساحقة في المناطق الغربية، وبخاصة في غاليسيا وفولينيا (٩٠٪ و٩٤,٦٪ على التوالي)، فإن المناطق الشرقية الحدودية مع روسيا، والمناطق الساحلية (القرم، أوديسا)، تعرف تركيبة سكّانية مختلطة ومعقّدة. فالروس والروسوفون (الذين يتكلمون الروسية) هم الأغلبية في المناطق المنجمية من دونيتز (٦٦,٧٪) وفي منطقة لوغانسك (٦٣٪)، ويشكلون أقليات كبيرة في مناطق خارقوف (٤٧٪) وأوديسا (٤٦٪)، وحتى في كييف العاصمة (٤١٪). والروس يشكلون أيضًا الأغلبية في جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي حيث ١٣٪ فقط من سكّانها يتكلمون الأوكرانية؛ والمائتا ألف من التتر الذين يعودون بأصولهم إلى شبه الجزيرة (القرم)، والذين أعيدوا إلى القرم منذ ١٩٨٩، أخذوا يطالبون بسيادتهم على هذه الأرض التي كانوا قد اقتُلعوا منها قبل ٤٥ سنة. وهناك ١٦٠ ألف هنغاري في ترانسكارباتيا، أي ١٠٪ من مجموع سكانها، و٤٦٠ ألف مولدافي وروماني يسكنون مناطق تشيرنوفتسكي (بوكوفين) وأوديسا.

أكثرية الأوكرانيين أرثوذكس؛ وقد أعلنت الكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية، مؤخرًا، انها لم تعد ترتبط (بموجب الهرمية الكنسية) ببطريركية موسكو. وهناك نحو ١٠٪ من السكان كاثوليك، وأماكن سكناهم الأساسية في المناطق الغربية من البلاد التي كانت تابعة للنمسا، ثم لبولونيا. أما اليهود الأوكرانيون، فقد هاجر منهم عدد كبير في أواخر الثمانينات؛ وقد قدّر عدد اليهود في أوكرانيا (في أوائل ١٩٩٣) بنحو ٣٠٠ ألف شخص، منهم ١٠٠ ألف في كييف. والمسلمون، أغلبهم من التتر، يعيشون في مجموعات صغيرة في شبه جزيرة القرم.

الاقتصاد: كانت أوكرانيا تعتبر بمثابة «إهراءات القمح» بالنسبة إلى الامبراطورية الروسية، وذلك بفضل «تربتها السوداء» الشاسعة التي تمكّنها من امتلاك زراعة غنية ومتنوعة. ثرواتها المنجمية، وبخاصة الفحم في مناطق دونيتز، كانت في أساس تطوّر صناعي ثقيل وتطوّر صناعات ميكانيكية حيث كان القطاع العسكري هو القطاع الأهم. منذ بداية البيريسترويكا (راجع «الاتحاد السوفياتي» ج١، ص ٥٢)، تميزت أوكرانيا باستقرارها وباعتدالها في النقاش السياسي الدائر وفي علاقاتها في ما بينها وبين باقي دول الاتحاد السوفياتي (السابق) والدول الخارجية. أثناء الاستفتاء الذي نظّمه ميخائيل غورباتشوف والذي كان يأمل منه أن يأتي لمصلحة الاتحاد في آذار ١٩٩١، وقفت أوكرانيا بحماس إلى جانب الاتحاد، مع تأكيدها، في الوقت نفسه،



خريطة أوكرانيا: الخطوط العريضة المنحرفة المبينة في الشمال الشرقي والشرق وفي شبه جزيرة القرم تشير الى مناطق تواجد الروس الذين يبلغون أكثر من ٦٠٪ في شبه جزيرة القرم؛ وعلى هذه الخطوط ذاتها خطوط دقيقة منحرفة في الشرق تشير الى أنها مناطق غنية بمناجم الفحم وصناعية. الخطوط العمودية عند مدينة أوجوغورد في أقصى الغرب تشير الى مناطق تواجد الهنغاريين. الخطوط الأفقية الثلاثة القريبة من نهر دنيستر عند مدينة تشيرنوفتسكي الى مناطق تواجد الرومانيين. الحرف T في شبه جزيرة القرم (Crimée) يشير الى مناطق التتر. المربع الذي تتوسطه نقطة سوداء يشير الى المجمعات الصناعية. الداخون يشير الى مناطق وجود مفاعلات نووية.

التمسّك بالسيادة. وشعورها بقوّتها الاقتصادية وبخاصة في الإفلات من الأزمة الاقتصادية التي كانت تضرب مختلف دول وبلدان الاتحاد السوفياتي كانا في أساس مواقفها المعتدلة.

وإذا كان النقاش السياسي لا يزال (أواخر ١٩٩٤) معتدلًا، ويتباهى به الأوكرانيون مقارنةً بـ «الفوضى» السياسية التي تعم موسكو، فإن أزمة اقتصادية سرعان ما ظهرت وأخذت تضرب إقتصادًا أوكرانيًا فيه الكثير من نقاط الضعف. فالفوضى النقدية، التي عجز النقد الأوكراني الجديد (كربونافيتز) المعتمد بدل الروبل، من إيقافها، والعجز في الطاقة (تعتمد أوكرانيا على روسيا في النفط والغاز، ومركز تشيرنوبيل، رغم الكارثة التي حلّت من جرائه، لا يزال موضوعًا قيد العمل)، والشلل في المواصلات، والركود في الصناعات، كلها عوامل دفعت باتجاه تبني سياسة اقتصادية إصلاحية جذرية. ففي أواخر ١٩٩٢، جرى تغيير كبير في توزيع المناصب والمسؤوليات. فحلّ رجل إداري واقتصادي مقرّب من الأوساط الاقتصادية الروسية محل رئيس الحكومة المعتبر مترددًا وفزعًا. إذ إن الاقتصاد الأوكراني لا يستطيع، في الواقع، تجاهل الجوار الجيوبوليتيكي. فروسيا هي الشريك الصناعي والتجاري (وخصوصًا في مجال الطاقة) الأهم لأوكرانيا. لذلك، كان لا بد من تأجيل نقاط الخلاف بين البلدين، لكن هذا التأجيل أدّى إلى تراكم الخلافات وتعقيدها: الإشراف على الرؤوس النووية وتدميرها، قضايا استراتيجية، أسطول البحر الأسود. فما إن حلّ آب ١٩٩١، حتى كانت الريبة قد بدأت تحفر عميقًا وتباعد بين الشريكين الأهم والأكبر في «مجموعة الدول المستقلة» التي ظهرت إلى الوجود عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.

في آب ١٩٩٣، كشف رئيس الوزراء الأوكراني، ليونيد كوتشما، ان البرلمان فشل في وضع خطة تحوّل الاقتصاد الأوكراني إلى اقتصاد السوق، وان الدولة، بعد عشرين شهرًا من الانسلاخ عن الاتحاد السوفياتي المنهار، لا تملك خطة رسمية لإصلاح الاقتصاد بعد سبعة عقود من الشيوعية، وان التضخّم الشهري في

أوكرانيا بلغ معدله الشهري ٤٠٪، وان عجز الموازنة لا يزال ضخمًا.
وعلى صعيد التطبيقات الاقتصادية «الإصلاحية»، كانت الحكومة الأوكرانية قد باشرت عمليات إدخال تدريجي للاقتصاد في «اقتصاد السوق» بدءًا بالتخصيص (Privatisation)، وفي كانون الأول ١٩٩٢، أجرت تحريرًا جزئيًا للأسعار: ١٧٪ بقيت تحت إشراف الدولة، و٢٥٪ لا يجوز للمنتجين الكبار أصحاب المؤسسات الحصرية تعديلها إلا بموافقة الحكومة.

نبذة تاريخية

بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر، كانت أوكرانيا إمارة سلافية عاصمتها كييف التي كانت تشكّل دولة حتى العام ١٢٤٠. دمّرها غزو التتر في العام ١٣٤١. بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، غزاها الليتوانيون وسيطروا عليها. وفي العام ١٥٦٩، انضمت، في أغلب أراضيها، إلى مملكة بولونيا، وشكّلت الكنيستان، البولونية والأوكرانية، كنيسة واحدة تابعة للبابوية في روما. في ١٦٣٥، ثار القوزاق الأرثوذكس، وتحالفوا، في ١٦٤٨، مع التتر، فتمكّنوا من التغلّب على البولونيين في جوفتي فودي وفي قورسون. لكن البولونيين عادوا وانتصروا عليهم في ١٦٥٢، فطلبوا النجدة من القيصر الروسي ألكسيس. في ١٦٦٧، وقعت معاهدة بين روسيا وبولونيا أصبحت أوكرانيا الشرقية (الضفة اليسرى من نهر دنيبر) بنتيجتها إمارة قوزاقية ذات حكم ذاتي وتحت الحماية القيصرية. في ١٧٠٨، اعترف ملك السويد، شارل الثاني عشر، بأمير القوزاق، مازيبا، أميرًا مستقلًا. لكن، بعد سنة واحدة، عادت الإمارة إلى سابق عهدها بعد هزيمة السويديين. وإبان التقسيم الأول لبولونيا (١٧٧٢)، أصبحت منطقة لفوف (أوكرانيّة حاليًا) من ممتلكات النمسا. وفي التقسيم الثاني لبولونيا (١٧٧٥)، ضمّت القيصرة الروسية إليها الجزء الأكبر من أوكرانيا وألغت الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به قوزاق المناطق الشرقية من نهر دنيبر، وقسّمت أراضيهم على ثلاثة حكّام تابعين لها. وشهد القرن التاسع عشر مقاومة ثقافية ضد الهيمنة الروسية، مركزها منطقة لفوف التي كانت لا زالت في عهدة النمسا، فردّت السلطات الروسية (في ١٨٧٦) بمنع استعمال اللغة الأوكرانية ومنع تعليمها. وفي أيلول ١٩١٤، أخذ الروس منطقة لفوف،

ووحّدوا أوكرانيا، وجعلوها تابعة لروسيا. في ٢٥ كانون الأول ١٩١٧، تشكّلت جمهورية أوكرانية، في كييف، معادية للسوفيات، وشكّل الجيش الأحمر، في خارقوف، حكومة أخرى مناصرة للسوفيات. في كانون الثاني ١٩١٨، منحت حكومة كييف امتيازات كبيرة لليهود الذين تمثلوا فيها بستة وزراء، وبعشرين نائبًا في برلمانها. في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩، الجمهوريتان: الجمهورية الوطنية الأوكرانية وجمهورية أوكرانيا الغربية الوطنية اندمجتا وشكّلتا جمهورية واحدة. بين أيار وأيلول ١٩١٩، أمسك الجنرال الأبيض (الجيش الأبيض المعادي للجيش الأحمر السوفياتي)، دنيكين، بمقاليد أمور البلاد بعد استيلائه على كييف. بعد نحو شهرين (في كانون الأول ١٩١٩) اغتيل دنيكين، وعاد الجيش الأحمر وسيطر على كييف، وقام راكوفسكي، زعيم الشيوعيين الأوكرانيين، ووقّع مع لينين وثيقة «إتحاد أوكرانية وروسيا». في ٢٢ نيسان ١٩٢٠، تحالف سيمون بتليورا، زعيم الأوكرانيين المناهضين للشيوعيين، مع الماريشال البولوني بيلسودسكي، وتمكّنا، بعد أقل من شهر، من استرداد كييف (انتقلت سبع مرات من يد إلى يد بين ١٩١٧ و١٩٢٠). في ١٩٢٠-١٩٢١، هُزم البولونيون وتخلى بيلسودسكي عن بتليورا الذي عاد الشيوعيون وهزموه في كييف. في ١٨ آذار ١٩٢١، وقّعت معاهدة ريغا بين بولونيا والحكومتين الشيوعيتين في روسيا وفي أوكرانيا: على بولونيا، مقابل استرادادها بودوليا وفولينيا، الاعتراف بالاتحاد السوفياتي. زعيم الأوكرانيين المناهضين للسوفيات، أندريو ليفتسكي، شكّل حكومة منفى في باريس. في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢، أصبحت أوكرانيا جمهورية فدرالية في إطار الاتحاد السوفياتي (واللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة). في ١٩٢٨، لم يعد لأوكرانيا من استقلال ثقافي ذاتي، واللغة الروسية تصبح لغة رسمية. في ١٩٣٢-١٩٣٣، مجاعة تضرب البلاد وتقضي على نحو سبعة ملايين. في ١٩٣٤-١٩٣٩، حملات القمع الستاليني تذهب بنحو ٥٠٠ ألف من الأوكرانيين بينهم عدد كبير من النخبة. في ١٩٣٨، أول أوكراني (خروتشوف) يعيّن أمينًا عامًا للحزب الشيوعي الأوكراني؛ وعدة منظمات أوكرانية مناهضة للسوفيات تنشأ في الولايات المتحدة وكندا وألمانيا. في ١٧ آذار ١٩٣٩، ضم المقاطعات التي كانت في حوزة بولونيا. في ٣٠ حزيران ١٩٤١، الألمان يعلنون، في لفوف، إعادة تعويم دولة أوكرانيا. ١٩٤١-١٩٤٥: سقوط ما بين ٦ إلى ٨ ملايين أوكراني في الحرب؛ وعدد من الأوكرانيين يتعاونون مع الألمان، ويخوضون حرب عصابات ضد أنصار السوفيات يستمرّون بها إلى أكثر من ٥ سنوات، وبخاصة في منطقة الغابات الأوكرانية الغربية. وبين تشرين الأول ١٩٤٣ وحزيران ١٩٤٤، السوفيات يتمكنون من إعادة سيطرتهم على أوكرانيا، ويصدرون ١٥٧٧١ حكمًا بالإعدام على المتعاونين مع الألمان. في ٢٩ حزيران ١٩٤٥، تشيكوسلوفاكيا تتخلى عن روتاريا لأوكرانيا، وفي ١٦ آب ١٩٤٥ بولونيا تثبت حدود ١٩٣٩، وأوكرانيا تصبح عضوًا في هيئة الأمم المتحدة. في ١٩٤٦، الوطنيون الاستقلاليون الأوكرانيون يبدأون حربًا أهلية ضد الاتحاد السوفياتي وبولونيا، ويُهزمون في ١٩٥٠، لكن المعارك تستمرّ حتى ١٩٥٢: مئة ألف قتيل سوفياتي وبولوني ونحو مليوني

أوكراني يتم نقلهم إلى سيبيريا. في ١٠ شباط ١٩٤٧، رومانيا تتخلى عن شمالي بوكوفين وبساربيا لأوكرانيا. في ١٩٥٤، أوكرانيا تصبح عضوًا في منظمة الأونيسكو. في ١٧ أيلول ١٩٨٩، نحو ١٥٠ ألفًا يتظاهرون في لفوف معارضين الدخول السوفياتي إلى أوكرانيا الغربية في العام ١٩٣٩؛ وفي ٤ أيار ١٩٨٩، زعيم الحزب الشيوعي الأوكراني، فلاديمير إيفاشكو، يُنتخب رئيسًا لجمهورية أوكرانيا؛ وفي ٢٢ حزيران، ستانيسلاس غورينكو (مولود عام ١٩٣٦)، ينتخب أمينًا عامًا للحزب الشيوعي الأوكراني. في ١٦ تموز ١٩٩٠، أوكرانيا تعلن سيادتها (انفصال عن الاتحاد السوفياتي عمليًا) بأكثرية ٣٥٥ صوتًا ومعارضة ٤ أصوات وغياب صوت واحد، وأولوية القوانين الوطنية الأوكرانية على القوانين الاتحادية، وإنشاء جيش خاص، وضرب عملة وطنية وإنشاء جهاز مصرفي. في أيار ١٩٩١، ليونيد كرافتشوك، رئيسًا للسوفيات الأعلى الأوكراني؛ وفي ٢٤ آب ١٩٩١، إعلان الاستقلال (٣٤٦ صوتًا من أصل ٤٥٠)، ومنع الحزب الشيوعي، وتبني تشريعات جديدة حول استقلال أوكرانيا الاقتصادي؛ وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٩١، معاهدة مع روسيا تضع مبادئ العلاقات المباشرة بين الجمهوريتين.

وفي أول كانون الأول ١٩٩١، أجرت أوكرانيا استفتاء حول الاستقلال الذي نال أكثر من ٩٠٪ من الأصوات، علمًا أن أكثرية الروسوفون (يتكلمون الروسية) صوّتت إلى جانب الاستقلال أيضًا؛ وانتخب ليونيد كرافتشوك (مولود عام ١٩٣٤) رئيسًا للجمهورية. وفي شباط ١٩٩٢، ضُرب نقدٌ وطني مرحلي، وحدته (غريفنا) تساوي نحو ٥٠ روبلًا. وفي ٣٠ أيلول ١٩٩٢، رئيس الوزراء، فيتال فوكين، يستقيل تحت ضغط النقابات، والقوميين، وعدد من النواب الذين اعتبروا ان إصلاحاته الاقتصادية خجولة ولا تفي بالغرض، وحلّ محله ليونيد كوتشما. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٩٢، وقّعت أوكرانيا مع روسيا اتفاقًا حول ديونهما المتبادلة.

أحداث ١٩٩٣ - ربيع ١٩٩٥

داخليًا، الانتخابات: تميّز العام ١٩٩٣ باستكمال النوّاب عملهم على صوغ دستور يحل محل القانون الأساسي الذي يرجع إلى فترة الحكم السوفياتي، وبقرار البرلمان الأوكراني إجراء انتخابات عامة في آذار ١٩٩٤، وانتخابات رئاسية في حزيران ١٩٩٤. وعرف العام ١٩٩٣، من جهة أخرى، إضرابات استمرت أشهرًا عدة قادت البلاد إلى أزمة سياسية واقتصادية عميقة. وربّما كانت هذه الأزمة بالذات، إضافة إلى عجز البرلمان من إقرار أي خطة للمضي قدمًا في الإصلاحات، دفعت بالرئيس الأوكراني (في ٢٧ أيلول ١٩٩٣)، ليونيد كرافتشوك، إلى إصدار مرسوم يمكّنه من السيطرة الكاملة على الجهاز التنفيذي وعلى عملية الإصلاح الاقتصادي والتحوّل إلى اقتصاد السوق «للتوصّل إلى الاستقرار في مرافق المجتمع كافة»، أملًا منه بتحقيق نتائج ملموسة للاقتصاد قبل حلول موعد انتخابات الرئاسة في حزيران ١٩٩٤؛ وذلك لإنقاذ شعبيته التي تراجعت إلى حد كبير بعدما وقّع، مطلع شهر أيلول ١٩٩٣، اتفاقًا مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن يعطي روسيا حصة أوكرانيا من أسطول البحر الأسود

السوفياتي، وكذلك الأسلحة السوفياتية النووية المنشورة فيها إلى الاتحاد الروسي مقابل إعفاء أوكرانيا من ديونها لروسيا وتوفير الوقود لمحطاتها النووية. واعتبرت الأحزاب القومية الأوكرانية الاتفاق «خيانة» لاستقلال أوكرانيا.

وبدأت عملية الانتخابات العامة لأولِ برلمان بعد العهد السوفياتي في موعدها المقرر (أذار ١٩٩٤). ولكن أكثر من ٤٠٠ مقعد ظل شاغرًا لأن أيًا من المرشحين لم يلبِّ الشروط المطلوبة بمقتضى الاجراءات الانتخابية المعقدة، ما اقتضى تتابعًا في عمليات انتخابية فرعية امتدّت إلى أشهر لاحقة. وقد حمّل كثيرون الرئيس ليونيد كرافتشوك مسؤولية القانون الانتخابي المعقّد. وبصورة عامة، جرت الانتخابات النيابية، بمختلف جولاتها، في ظل استقطاب حاد بين القوى القومية في غربي البلاد، والشيوعية في شرقيها.

وفي موعدها كذلك جرت الانتخابات الرئاسية في ٢٦ حزيران ١٩٩٤، لكنها، وعملًا بالقانون الانتخابي الرئاسي، استلزمت دورة ثانية جرت في ١٠ تموز ١٩٩٤.

تنافس في الدورة الأولى عدد من المرشحين كان أبرزهم رئيس الجمهورية ليونيد كرافتشوك (٣٧,٧٪)، وليونيد كوتشما (٣١,٣٪)، ثم رئيس البرلمان المدعوم من الشيوعيين ألكسندر موروز (١٣٪)، وأخيرًا الاقتصادي الإصلاحي المدعوم من القوميين فلاديمير لانوفوي (٩,٣٪). لذلك انحصر التنافس في الدورة الثانية بين كرافتشوك وكوتشما.

وفي هذه الدورة (١٠ تموز ١٩٩٤)، فاز ليونيد كوتشما، الذي كان رئيسًا للوزراء ومعروفًا بتقربه من موسكو، وممثلًا للمجمع العسكري الصناعي في البلاد حيث كان مديرًا لواحد من أكبر مصانع الصواريخ وله علاقات وثيقة بـ «كتلة المدراء» في روسيا خصوصًا برئيس الوزراء الروسي فكتور تشيرنوميردين.

وقد أظهرت هذه الانتخابات جملة من وقائع أوكرانية، على رأسها: انقسام حاد بين شطري البلاد، الغربي والشرقي، الذي تجسّد بالخيارات السياسية التي يعتمدها كل من المرشحين للرئاسة. ففي القسم الغربي، معقل الحركات القومية والتيارات السياسية الوطنية الأوكرانية التي تنشط من أجل تركيز الاستقلال السياسي لأوكرانيا واقامة علاقات خارجية متكافئة، خصوصًا مع روسيا الاتحادية، استطاع كراتشوك الحصول على نسبة عالية جدًا وصلت إلى نحو ٩٠٪. أما القسم الشرقي الذي يمتاز بتمركز الصناعات الثقيلة والمهمة التي عانت من كساد كبير بعد الانفصال المالي عن منطقة الروبل الروسي، وبتمركز غالبية السكان الأوكرانيين الذين يتكلمون الروسية (٤٠٪)، وببروز التأثير الروسي الكبير فيه بسبب الجوار الجغرافي، فقد أعطى (هذا القسم الشرقي) أصواته، بغالبية كبيرة، للرئيس كوتشما الذي تقوم سياسته على قاعدتين: الأولى، اقتصادية وتقضي بإعادة ربط الاقتصاد الأوكراني بالاقتصاد الروسي والعمل لرفع الحواجز الجمركية والمالية بين البلدين. الثانية، سياسية وتقضي بتطوير الحكم الذاتي في شبه جزيرة القرم التي تطالب بالعودة إلى الحكم الروسي، وهذا ما يفسّر التأييد الكاسح الذي ناله كوتشما في هذه المنطقة.

أسطول البحر الأسود والترسانة النووية:

الأزمة بين البلدين، أوكرانيا وروسيا، بسبب

أسطول البحر الأسود، وصلت إلى أوجها عندما التفّ البرلمان الروسي، في تموز ١٩٩٣، على ما كان اتفق عليه الرئيسان الأوكراني والروسي، كرافتشوك ويلتسن، بشأن هذا الأسطول، وصوّت (البرلمان الروسي) بالإجماع تقريبًا على قرار يقضي بأن تكون مدينة سيباستوبول الواقعة في شبه جزيرة القرم «جزءًا من أراضي روسيا وقاعدة رئيسية لأسطول البحر الأسود الموحّد».

وكانت سيباستوبول أنشئت عام ١٧٨٣ كأهم قاعدة للأسطول الامبراطوري الروسي في شبه جزيرة القرم. ويشكّل الروس الغالبية بين سكّانها. وعام ١٩٥٤، قرّر الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف (أوكراني) تحويل شبه الجزيرة إلى أوكرانيا، لكن هذا القرار لم يرتد، في حينه أي أهمية في ظل الدولة السوفياتية الاتحادية.

وقبل قرار البرلمان الروسي المشار إليه كان رئيسا البلدين قد اتفقا على تقسيم الأسطول مناصفة والإنفاق عليه بنسبة الثلثين من روسيا والثلث المتبقي من أوكرانيا. لكن موقف البرلمان الروسي نقض هذا الاتفاق.

وجاءت التطورات في شأن الأسطول بين أخذ ورد ولم تصل بعد إلى حل. ففي ٤ أيلول أيلول ١٩٩٣، أعلن الرئيسان كرافتشوك ويلتسن، في مؤتمر صحفي مشترك في مدينة كييف، ان الأسطول سيصبح روسيًا. ما دفع بالقوميين الأوكرانيين إلى اتهام كرافتشوك بـ «الخيانة». فردّ هذا بأن الاتفاق إنما ينتظر موافقة برلمان كل من البلدين. وبعد أشهر قليلة، أي في أول شباط ١٩٩٤، سجّل تراجع أوكراني على لسان وزير الخارجية الأوكراني، أناتولي زلينكو، الذي قال إن مصير أسطول البحر الأسود ينبغي أن يتقرر على أساس اتفاق يالطا في شأن تقسيمه مناصفة بين الدولتين. وكان الرئيسان، الأوكراني والروسي، وقّعا في يالطا عام ١٩٩٢ اتفاقًا ينص على أن يكون الأسطول تحت اشراف الرئيسين. وفي غضون ذلك، كانت تقع صدامات بين الأوكرانيين والروس حول الأسطول الذي يشتمل على ٣٠٠ وحدة، من ضمنها فرقاطة وحوالي ١٥ غواصة.

أما في شأن السلاح النووي، فقد كانت أوكرانيا ثالث قوة نووية في العالم (تملك نحو ألفي رأس نووي استراتيجي فلك منها ٣٠٠ رأس حتى صيف ١٩٩٤)، وكانت وقّعت معاهدة «ستارت – ٢» القاضية بنزع السلاح النووي الاستراتيجي، وتعهدت نهائيًا بتدمير ترسانتها النووية بمقتضى الاتفاق الذي وقّعته، في كانون الثاني ١٩٩٣، مع روسيا والولايات المتحدة.

المعروف ان صلاحية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي وقعت في العام ١٩٦٨ ودخلت حيّز التنفيذ في العام ١٩٧٠ لمدة ٢٥ عامًا، تنتهي (مدتها وصلاحيتها) في ١٩٩٥. وإزاء ذلك، قال الرئيس الأوكراني المنتخب (تموز ١٩٩٤)، ليونيد كوتشما إن بلاده لن توقع حظر انتشار الأسلحة النووية قبل العام ١٩٩٥، وانها ملتزمة وعودها إزالة الأسلحة النووية. وثمة ضغط أوروبي على أوكرانيا يتمثل بأن مصادقة البرلمان الأوروبي على اتفاق الشراكة التي وقّعها الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا (حزيران ١٩٩٤) رهن بمصادقة البرلمان الأوكراني على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان الرئيس الأميركي، كلينتون، قال صراحة (في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٣) انه



* الرؤوس النووية في الصواريخ البالستية العابرة للقارات وليس على القاذفات.
الرؤوس الحربية في الصواريخ البالستية العابرة للقارات في الولايات المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

البلد	العدد
روسيا	٣٨٠٠
الولايات المتحدة	٢٣٠٠
اوكرانيا	١٢٤٠
قازاخستان	١٠٤٠
بيلاروس	٧٠

المصدر: ارمز كونترول اسوسييشن/الحياة

سيبقي الضغوط على أوكرانيا لالتزام اتفاق التخلص من السلاح النووي.

«تشيرنوبيل»: مضى العام ١٩٩٤ على إصرار أوكرانيا عدم إغلاق مفاعل تشيرنوبيل النووي الذي كان مسرحًا لأسوأ كارثة من نوعها في العالم عام ١٩٨٦ رغم تحذيرات الخبراء الدوليين من كارثة جديدة لا يزال المفاعل ينذر بها. وحجة الحكومة الأوكرانية ان المفاعل لا يزال ضروريًا لتوليد الكهرباء التي تحتاجها البلاد. وان المساعدات الضرورية لتغذيتها بالطاقة لم تصلها بعد، علمًا أن روسيا عجزت عن تعويض ستة ملايين نسمة تضرروا بسبب كارثة تشيرنوبيل بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعانيها. وأفادت الاحصاءات التي نشرتها وزارة الطوارئ الروسية (٢٢ نيسان ١٩٩٤) ان حوالى ٥٧ ألف كلم مربع من الأراضي الروسية تلوّثت بسبب كارثة تشيرنوبيل التي وقعت في ٢٦ نيسان ١٩٨٦ وتعد أخطر كارثة في المجال النووي المدني، وان ستة آلاف من ضمن ٣٠٠ ألف عضو في الفرق الروسية التي اشتركت في أعمال الإنقاذ والتطهير بعد الكارثة ماتوا، من بينهم قرابة الثلثين انتحروا.

خارجيًا، إزاء إسرائيل والبلدان العربية: تميّز العام ١٩٩٣ بتحرّك أوكراني دبلوماسي

تجاه الشرق الأوسط، خاصة إسرائيل وبعض البلدان العربية. ففي ١٢ كانون الثاني ١٩٩٣، زار كرافتشوك إسرائيل، وهي الزيارة الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين البلدين، وزار نصب «أياد فاشيم» في القدس المخصص لضحايا المذبحة النازية. ووقّع البلدان اتفاقات تعاون. والتقى كرافتشوك، خلال الزيارة، ممثلي نحو ٢٠٠ ألف يهودي أوكراني سابقًا صاروا الآن اسرائيليين. وكان كرافتشوك طلب علنًا، في أيلول ١٩٩١، «غفران الشعب اليهودي»، خلال احتفال أُقيم إحياءً لذكرى اليهود الذين قتلوا على أيدي النازيين في بابي يار.

وإذا كانت سنة ١٩٩٣ بدأت بزيارة إلى اسرائيل فإنها انتهت بزيارة كرافتشوك إلى تونس. ففي ٧ كانون الأول ١٩٩٣، زار تونس وافتتح فيها سفارة لدولته، ومنها أعلن ان «أوكرانيا تتخذ من القاهرة وتونس رأسي جسرين للانفتاح على المشرق والمغرب العربيين». ولم يستبعد فتح سفارات لبلده في عواصم عربية أخرى: «نحن دولة فتية ولم يمض وقت طويل منذ أن بدأنا في تطوير علاقاتنا مع العالم الخارجي، (وعبّر عن الارتياح) للخطوات الأولى التي لمسناها في حل مشكلة الشرق الأوسط وهي جاءت بما يعزّز موقفنا من هذه القضية، لأن أوكرانيا خطت خطوات عدة في سياستها في اتجاه الدفاع عن الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في إطار الأمم المتحدة».

وكانت أوكرانيا أقامت، منذ استقلالها وحتى أواخر ١٩٩٣، علاقات دبلوماسية مع ١٣٠ دولة في العالم بينها ١٥ دولة إفريقية (بما فيها سفارة في القاهرة).



وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز (الى اليمين) مستقبلاً الرئيس الأوكراني كرافتشوك (١١ كانون الثاني ١٩٩٣).

القرم Crimée

جمهورية القرم المستقلة (في إطار أوكرانيا). شبه جزيرة، مساحتها ٢٧ ألف كلم[٢]. تعد نحو مليونين و٥٠٠ ألف نسمة: ٦٧٪ يتكلمون الروسية، ٢٦٪ الأوكرانية، و٧٪ تتر. كان التتر في العام ١٨٨٨ يشكلون ٨٨٪ من سكان القرم، وأصبحوا ٢٠٪ في العام ١٩٣٩؛ وفي العام ١٩٤٤، هجّرهم ستالين من بلادهم، وبقيت منهم أقلية صغيرة. العاصمة: سيمفيريبول وعدد سكانها ٣٣١ ألف نسمة، وسيباستوبول، عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، ٢٣٠ ألفًا روس، و٨٠ ألفًا من الأوكرانيين.

تاريخيًا: عُرفت البلاد (شبه جزيرة القرم) في القديم باسم «تشيرسونيز توريك» (Chersonèse Taurique)، وكان يسكنها شعب عُرف باسم «السيمريون» (Cimmé-riens). استعمرها الاغريق في القرن السادس قبل الميلاد وأقاموا فيها مراكز تجارية وأسّسوا (حوالي العام ٤٨٠ ق.م.) مملكة «بوسفور السيمرية» التي أصبحت تحت الحماية الرومانية في العام ٤٧ ق.م. وانتقلت السيطرة عليها من الغوطيين، إلى الهون، إلى الخزر، إلى الروس، ثم إلى التتر الذين أنشأوا فيها خانة مستقلة اعترفت بالسيطرة العثمانية عليها (١٤٧٥). ابتداء من العام ١٢٧٥، أسس تجّار جنوى على ساحل القرم عدة مراكز تجارية اضطروا على تركها في العام ١٤٧٥. بعد الحرب الروسية – التركية الأولى (١٧٦٨–١٧٧٤) جُعلت القرم مستقلة بموجب معاهدة كوتشوك كايرندجي، لكن روسيا ما لبثت أن ألحقتها بها في ١٧٨٣، وسارع غريغوري ألكسندروفيتش بوتمكين (مارشال وسياسي روسي ولد عام ١٧٣٩ وتوفي ١٧٩١) إلى بناء قلعة قوية وقاعدة بحرية في سيباستوبول.

جاءت حرب القرم (١٨٥٤–١٨٥٥) بين روسيا من جهة، وحلف تركيا وبريطانيا وفرنسا وسردينيا من جهة أخرى، لتدير الدائرة على روسيا وتنتهي بهزيمتها وتوقيع معاهدة باريس (١٨٥٦). وفي أساس هذا النزاع المطامع البحرية الانكليزية والروسية في الشرق، والخلاف بين نابوليون الثالث والقيصر نقولا الأول حول ملكية الأماكن المقدسة المقرونة بـ«المسألة الشرقية». فنشب النزاع بعد تدمير الروس للأسطول التركي في سينوب، فسارع الأتراك وحلفاؤهم إلى التدخل في القرم حيث حاصروا سيباستوبول لمدة عام، قبل أن تقع في أيديهم. هذه الحرب، ونتائجها، ساهمت في تسريع الإصلاحات الاجتماعية في عهد القيصر (منذ ١٨٥٥) ألكسندر الثاني.

أثناء ثورة ١٩١٧، والحرب الأهلية التي أعقبتها، شكّلت بلاد القرم، وسيباستوبول على وجه الخصوص، الملجأ الأخير للجيش الأبيض بقيادة دنيكين (١٩٢٠). أصبحت القرم جمهورية ذات حكم ذاتي في ١٩٢٢. احتلها الألمان في تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٤١، باستثناء سيباستوبول التي عادت وسقطت في تموز ١٩٤٢. استردها السوفيات في نيسان – أيار ١٩٤٤، وطردوا منها التتر ونفوهم إلى سيبيريا بسبب تأييدهم الألمان. وفي ١٩٥٤، وبقرار من خروتشوف (أوكراني)، جُعلت القرم تابعة لأوكرانيا التي هي بدورها جمهورية سوفياتية في إطار الاتحاد السوفياتي.

في ١٩٨٧، تظاهر التتر في موسكو مطالبين بحق عودتهم إلى القرم. وفي ٤ أيلول ١٩٩١، أعلنت استقلالها وحكمها الذاتي. وفي أول كانون الأول ١٩٩١، اقترعت القرم بغالبية ٥٤٪ إلى جانب استقلال أوكرانيا. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٢، قرّر برلمان جمهورية القرم النظر في دستورية إلحاق القرم بأوكرانيا الذي تمّ في العام ١٩٥٤. وفي ٢٩ نيسان ١٩٩٢، صدر قانون أوكراني يمنح القرم استقلالًا ذاتيًا واسعًا. وفي ٦ أيار ١٩٩٢، برلمان القرم يطالب بالاستقلال الناجز، ويلغي هذا المطلب بعد نحو أسبوعين بضغط من أوكرانيا وإلحاحها. لكن بعد أيام فقط، أي في ٢١ أيار ١٩٩٢، البرلمان الروسي يرفض إلحاق القرم بأوكرانيا. وأكثر الناشطين من أبناء القرم ضد أوكرانيا تمثلهم «حركة القرم الجمهورية» التي تضم القوميين المدعومين من موسكو.

في أواخر كانون الثاني ١٩٩٤، جرت انتخابات رئاسية في القرم أسفرت عن فوز يوري ميشكوف مرشح القوى المطالبة بسلخ شبه الجزيرة عن أوكرانيا وضمّها إلى روسيا. وأعلن ميشكوف على الفور ان شعب القرم جزء من الشعب الروسي. ورأى القوميون الأوكرانيون في حركة «روخ» القومية ان نتائج الانتخابات في القرم هزيمة للسلطة السياسية في أوكرانيا وخطوة نحو مجابهة في القرم وداخل أوكرانيا. وفي ٢٠ أيار ١٩٩٤، أقرّ البرلمان في جمهورية القرم قانونًا يعتبر تمهيدًا للانفصال عن أوكرانيا التي ردّت حكومتها بأنها سترد بحزم على كل ما من شأنه أن يعرّض وحدة البلاد للخطر. وبعد أيام (أواخر أيار ١٩٩٤) جرت محاولات لتطويق أزمة القرم التي كانت محورًا أساسيًا



مواطنون في القرم يتظاهرون تأييداً لقرار برلمان القرم الانفصال عن أوكرانيا.

لمفاوضات في موسكو بين رئيسي الحكومتين الروسية والأوكرانية ومباحثات في كييف بين وفدي برلمان القرم ومجلس النواب الأوكراني.

كان ميشكوف والبرلمان في القرم يتخذان موقفًا «قوميًا روسيًا» موحدًا. لكن الخلاف تفاقم بينهما بعد انتخاب كوتشما رئيسًا لأوكرانيا وتأكيده ضرورة إعادة الروابط الاقتصادية مع روسيا وتحالفه مع ميشكوف لاتخاذ موقف متوازن في القرم. فأقرّ البرلمان القرمي قانونًا يحد من صلاحيات الرئيس، فردّ ميشكوف بحل البرلمان والمجالس المحلية. لكن بعد أيام قليلة، عاد الرئيس عن قراره فيما بدا البرلمان متمسكًا بما أقرّه لجهة اضعاف صلاحيات الرئيس. وفي أواخر آذار ١٩٩٥، تناقل الأعلام نبأ إقدام برلمان أوكرانيا على القضاء عمليًا على الحكم الذاتي في القرم بالغاء دستورها وعزل رئيسها ميشكوف.

التتر: وفيما يتصارع الروس والأوكرانيون على القرم، لا ينفك التتر يعلنون أنهم سكّانها الأصليون (وهم على حق في ذلك)، وانهم ظلوا أغلبية في شبه الجزيرة لحين استيلاء روسيا عليها في القرن الثامن عشر. وحينذاك انتقل إلى الامبراطورية العثمانية أكثر من نصف السكان التتر الأصليين ويبلغ عددهم في تركيا حاليًا زهاء ٣ ملايين نسمة. ورحل من تبقّى في القرم في سنوات الحرب العالمية الثانية بعد أن اتهم التتر بالتعاون مع الألمان رغم أن المتواطئين كانوا يشكلون نسبة ضئيلة (هذا بحسب المراجع التترية والمراجع المتعاطفة معهم، في حين ان المراجع الروسية ومعها المراجع الغربية فتقول ان معظم التتر كانوا من المتعاونين مع الألمان). وأرغم التتر على الهجرة إلى مناطق موحشة في كازاخستان وأوزبكستان وروسيا، وذلك ضمن حملة تهجير واسعة نظّمها ستالين ضد الشعوب الصغيرة. وفي عهد نيكيتا خروتشوف سمح لتلك الشعوب بالعودة إلى مواطنها باستثناء تتر القرم وألمان حوض الفولغا الذين لم يعد إليهم الاعتبار إلا في زمن ميخائيل غورباتشوف.

ومنذ مطلع الستينات نظم التتر حركة المطالبة بالعودة. وكان من قادتهم مصطفى جميلوف الذي أمضى الجزء الأكبر من حياته في السجون السوفياتية وأطلق سراحه في ١٩٨٦ بعد حملة نظمها الأكاديمي الراحل أندريه سخاروف. وبرأي جميلوف، اليوم، ان التتر يطالبون بحكم ذاتي للقرم في إطار أوكرانيا، وانهم ليسوا معادين لروسيا.

ومن قادة التتر، حاليًا، رفعت تشوروباروف رئيس «الحركة القومية التترية» في القرم، الذي يرى ان روسيا وأوكرانيا على حد سواء تتجاهلان مصالح التتر، مع ان هؤلاء ليسوا عاملًا مناوئًا للسلافيين الروس والأوكرانيين.

وتتر القرم أقرب إلى الأتراك منهم إلى سكان تترستان من حيث اللغة والثقافة والتقاليد، ولذا فإنهم يطمحون إلى تدخل أنقرة لصالحهم ودعمها لهم اقتصاديًا. وطالب التتر بحصة الثلث من مقاعد برلمان القرم أو بمنحهم حق النقض (الفيتو) عند اصدار القرارات. وكان قانون الانتخابات في القرم منحهم ١٤ من أصل ٩٨ مقعدًا في البرلمان. ويأمل التتر بتعزيز مواقعهم في حال عودة جميع المهجرين، علمًا بأن عددهم الآن يبلغ زهاء ٢٥٠ ألفًا عادوا في غضون السنوات الثلاث الأخيرة. ووعد الرئيس التركي سليمان ديميريل أثناء زيارته القرم (١٩٩٤) بإنجاز مشروع لبناء مساكن للتتر لتأمين عودتهم.

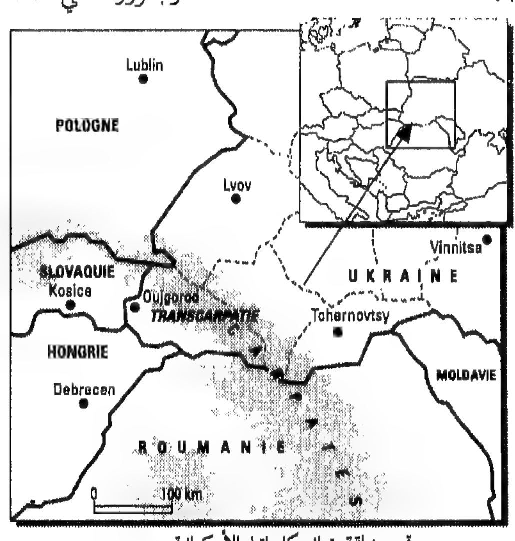
مدن ومعالم

* **أوديسا Odessa**: مدينة ومرفأ في أوكرانيا على البحر الأسود. نحو مليون و٣٠٠ ألف نسمة. عاصمة منطقة أوديسا التي تبلغ مساحتها ٣٣٣٠٠ كلم٢ وعدد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة. فيها جامعة. مركز ثقافي وصناعي. مصفاة نفط. بناء السفن وصناعات ميكانيكية وغذائية وأقمشة. تاريخيًا: مستعمرة يونانية قديمة. أنشأتها كاترين الثانية (١٧٩٤) بجوار مركز المدينة القديمة، لتكون قاعدة بحرية وتجارية في البحر الأسود. عرفت نموًا سريعًا برعاية الدوق ريشيليو (ابن أخ الكاردينال ريشيليو) حاكم مقاطعة أوديسا (١٨٠٤-١٨١٤). اعتبرت ثالث مدينة في روسيا وأول مرفأ لتصدير الحنطة في القرن التاسع عشر. كانت في ١٩٠٥ ساحة التحرك الثوري في وجه القيصر. احتلّها النمساويون (١٩١٨)، ثم حلفاء دنيكين الذين يدعمون الحركة المناهضة للثورة (١٩١٨-١٩١٩)، ثم احتلّها الجيش الأحمر (١٩٢٠). خلال الحرب العالمية الثانية، تهدّم جزء كبير من المدينة جراء القصف الألماني، وتمكّن الألمان من احتلالها في ١٩٤١. دخلتها فرق مالينوفسكي في ١٩٤٤.

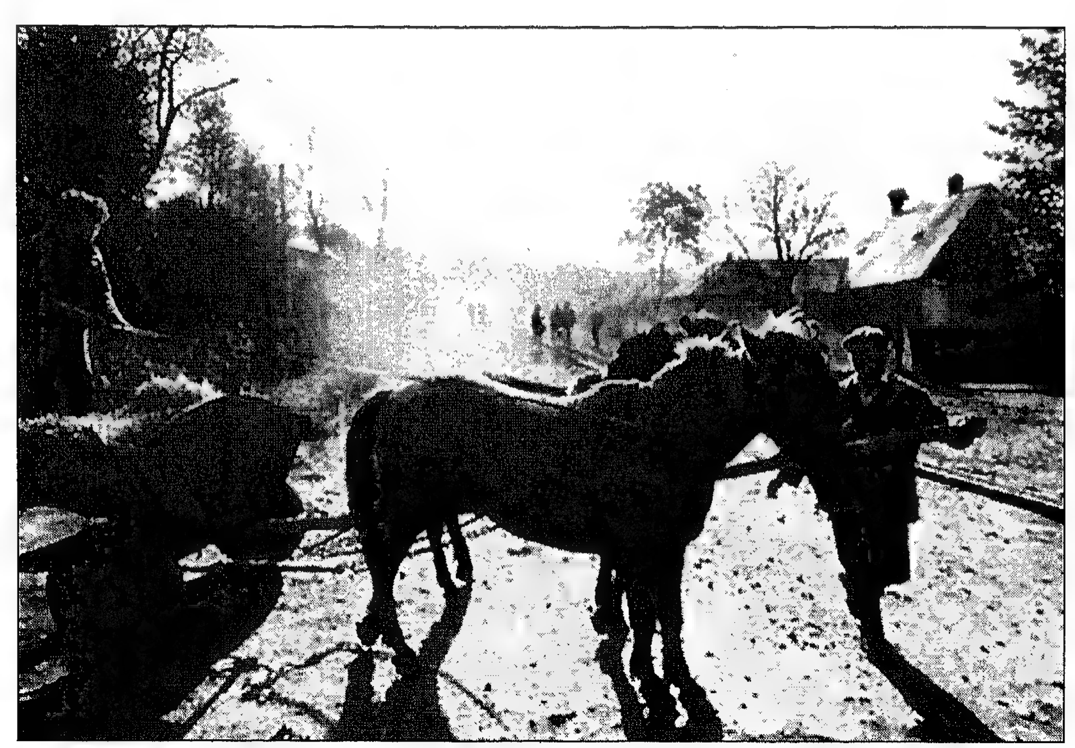
* **ترانسكارباتيا Transcarpatie**: منطقة ما وراء جبال الكاربات. تقع في أوكرانيا. تبلغ مساحتها ١٢٨٠٠ كلم٢، وتعد نحو مليون ومئة ألف نسمة، ٧٨,٣٪ منهم أوكرانيين، و١٢,٤٪ هنغاريين؛ معتقداتهم الدينية موزّعة بين الكاثوليكية والأرثوذكسية. وقد عرفت مقاطعة ترانسكارباتيا، أي المنطقة الحدودية الفاصلة بين الاتحاد السوفياتي السابق وبين أوكرانيا الحالية التي تضمها، تطورات تاريخية جعلتها تنتقل خمس مرات من يد إلى يد:

- روتانيا: كانت تدعى أيضًا «روسيا الواقعة عند أقدام الكاربات»، كانت روسية (القرن العاشر - القرن الحادي عشر)، ثم هنغارية (بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر)، ثم نمساوية (القرن السابع عشر)، ثم خاضعة للامبراطورية النمساوية الهنغارية من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨.
- ضمتها معاهدة «تريانون» في ١٩٢٠ إلى الدولة الوليدة تشيكوسلوفاكيا، وقد منحتها هذه حكمًا ذاتيًا بعد اتفاقات ميونخ في ١٩٣٨.
- في ١٢ آذار ١٩٣٩، أعطى هتلر الضوء الأخضر لهنغاريا لاحتلالها.
- حرّرها الجيش الأحمر، وتخلت عنها تشيكوسلوفاكيا للاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤٥، ثم أصبحت تابعة لأوكرانيا في كانون الثاني ١٩٤٦.
- منذ ١٩٩١، أصبحت مقاطعة في أوكرانيا المستقلة.

أوجغورود هي قاعدة ترانسكارباتيا، وتبعد عن



موقع منطقة ترانسكارباتيا الأوكرانية.



قرية من القرى المنتشرة عند اقدام جبال الكاربات الواقعة في أوكرانيا.

موسكو ١٧٠٠ كلم، ونصف هذه المسافة عن كييف عاصمة أوكرانيا.

وإضافة إلى الأوكرانيين والهنغار (٧٨,٣٪ و١٢,٤٪)، هناك نحو ٧٣ مجموعة إتنية أخرى: ٣,٩٪ روس، و٢,٣٪ رومانيين، و١٪ سلوفاك وألمان ويهود. غداة استقلال أوكرانيا في ١٩٩١، كان أساتذة وطلاب جامعة أوجغورود يعلنون رفضهم للقوميات، لكن ثمة مجموعات قليلة تتحدث عن إعادة «بعث روتانيا المستقلة».

المدارس في ترانسكارباتيا، في سنة الاستقلال (١٩٩١) كانت موزّعة على الشكل التالي: ٥٦٣ مدرسة أوكرانية، ٥٥ هنغارية، ١٣ روسية، ٩ مولدافية (رومانية)، و٤٥ مزدوجة اللغة: هنغارية – روسية، وهنغارية – أوكرانية. وكانت بعض المدارس منها تعلّم لغة إضافية، الانكليزية أو الألمانية.

* **خرقوف Kharkov**: مدينة في أوكرانيا. نحو مليون و٨٠٠ ألف نسمة. عاصمة منطقة خرقوف التي تبلغ مساحتها ٣١٤٠٠ كلم٢ وتعد نحو ٤ ملايين و٢٠٠ ألف نسمة. ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا. فيها جامعة. ملتقى طرق نهرية تربط موسكو بدونباس. مركز ثقافي كبير، وإداري وصناعي (آلات صناعية، تجهيزات زراعية، صناعات كيميائية، أقمشة). فيها مفاعل حراري. تاريخيًا: أسّسها القوزاقي زاباروف خرقوف في ١٦٥٦ لتكون قلعة في البداية. أصبحت في القرن الثامن عشر مركزًا صناعيًا وتجاريًا مهمًا. مركز حكومة أوكرانيا منذ ١٧٣٢، وعاصمة جمهورية أوكرانيا المتمتعة باستقلال ذاتي (١٩١٧-١٩٣٤). احتلها الألمان (في نيسان ١٩١٨). عاصمة جمهورية أوكرانيا السوفياتية ابتداءً من ١٩١٩. تنازعها الألمان والسوفيات خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤١-١٩٤٣) فنزلت بها أضرار فادحة. حرّرها الجيش الأحمر في آب ١٩٤٣، وأعيد بناؤها بين ١٩٤٥ و١٩٥٥.

* **دونيتسك Donetsk**: مدينة في أوكرانيا. هي جوزوفكا القديمة، ثم ستالينو. تعد نحو مليون و٣٠٠ ألف نسمة (كانوا نحو ٢٠ ألفًا في ١٩١٧). عاصمة المنطقة التي تحمل الإسم نفسه، دونيتسك:

٢٦٥٠٠ كلم² ونحو ٦ ملايين و١٥٠ ألف نسمة. أهم مركز للفحم الحجري والمعادن. صناعات تحويلية.

* **روتانيا Ruthénie**: راجع «ترانسكارباتيا» في هذا الباب.

* **سيباستوبول Sébastopol**: راجع «القرم» قبل هذا الباب.

* **كاربات Carpates**: راجع «ترانسكارباتيا» في هذا الباب.

* **كييف Kiev**: عاصمة أوكرانيا. تعد نحو مليونين و١٠٠ ألف نسمة. وقاعدة مقاطعة كييف (نحو ٣ ملايين نسمة). تقع على ضفتي نهر دنيبر. كاتدرائية سانت صوفيا (١٠١٧-١٠٣٧) ذات الطراز البيزنطي. كنيسة سانت أندره (بنيت في القرن الثامن عشر). كاتدرائية دير سان ميشال (١١٠٨) وأعيد بناؤها في القرن الثامن عشر. كاتدرائية سان فلاديمير، أطلال الباب الذهبي (١٠٣٧ - هدمت في ١٧٣٢)؛ في جوارها أقدم دير في أوكرانيا وروسيا «كييفو بتشرسكايا لافرا» (دير كييف - دير طراز شرقي). مطار. جامعة (١٨٣٤). ثالث مدينة في الاتحاد السوفياتي (سابقًا)، بعد موسكو ولينينغراد، من حيث عدد السكان. مركز ثقافي كبير، وتجاري وصناعي. تاريخيًا: إحدى أقدم المدن في المنطقة. احتلها أوليغ، خليفة ريوريك، في ٨٢٢، وأصبحت عاصمة الدولة الروسية الأولى. الدين المسيحي اليوناني الذي أدخلته إلى كييف أولغا، أرملة إيغور (٩١٢-٩٤٥)، فرضه دينًا رسميًا في كييف فلاديمير الأول (٩٨٠-١٠١٥) المعتبر المؤسس الحقيقي لدولة كييف التي عرفت ذروة نهضتها تحت حكم إياروسلاف (١٠١٩-١٠٥٤). أضحت كييف مركزًا ثقافيًا، فنيًا وتجاريًا مهمًا، فبني فيها العديد من النصب التذكارية، وتوصلت إلى منافسة القسطنطينية في أواسط القرن الحادي عشر، وإلى اعتبارها العاصمة الثانية في العالم الأوروبي. لكن الحروب الداخلية على أثر موت إياروسلاف، وموت فلاديمير الثاني (١١١٣-١١٢٥)، إضافة إلى الغزوات الخارجية المتكررة بين فترة وأخرى كانت في أساس التقهقر الذي أصاب دولة كييف. دمّرها المغول في ١٢٤٠. احتلها أمير ليتوانيا أوليغيرد (١٣٦١) وضمها إلى ليتوانيا. والاثنتان خضعتا لبولونيا (١٥٦٩) قبل ضم كييف إلى روسيا بموجب معاهدة أندروسوفو (١٦٦٧). قبل تأسيس الجامعة في ١٨٣٤، عرفت المدينة نهضة جديدة بفضل النشاط التجاري والنقل بواسطة خط سكة الحديد. كانت مسرحًا لمعارك عنيفة بين البولشفيك وبين القوميين الأوكرانيين طيلة الحرب الأهلية. شكّلت كييف عاصمة جمهورية أوكرانيا الجديدة (١٩١٧)، في حين أعلنت في خرقوف جمهورية أوكرانيا السوفياتية. أصبحت عاصمة جمهورية أوكرانيا (١٩٣٤). احتلها الألمان (١٩٤١-١٩٤٣)، وأصابها دمار كبير، وأعادت بناءها من جديد. عاصمة جمهورية أوكرانيا المستقلة على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

* **لفوف Lvov**: مدينة في أوكرانيا. تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة. عاصمة مقاطعة لفوف التي تبلغ مساحتها ٢١٨٠٠ كلم² وتعد نحو ٣ ملايين نسمة. تقع المدينة بين حوضي نهر دنيستر ونهر بوغ في شمالي جبال الكاربات. فيها جامعة وعدد كبير من الآثار والنصب الدينية (كنيسة دورميسيون التي تعود إلى القرن الرابع عشر، وكنيسة سان جورج إلى القرن الثامن عشر. وكاتدرائية ذات طراز معماري أرمني). مركز ثقافي وتجاري وصناعي. ملتقى مهم للمواصلات النهرية. تاريخيًا: تأسست المدينة في ١٢٥٦ على يد أمراء هاليبز، وسرعان ما أصبحت أهم مركز تجاري في مقاطعة غاليسيا الشرقية التي ضمّت إلى بولونيا في ١٣٤٠. أصبحت عاصمة منطقة روسيا الحمراء البولونية ومقر أسقفية كاثوليكية في ١٤١٢، وحوصرت عدة مرات من التتر، والقوزاق الزاباروغ، والأتراك (في القرنين السادس عشر والسابع عشر). استولى عليها الملك السويدي شارل الثاني عشر في ١٧٠٤. في التقسيم الأول لبولونيا، أعطيت للنمسا (١٧٧٢-١٩١٨). تنازع عليها الروس والنمساويون خلال الحرب العالمية الأولى، وآلت من جديد إلى بولونيا حتى ١٩٣٩. احتلها الجيش السوفياتي منذ أيلول ١٩٣٩، ثم الألمان في ١٩٤١، وأعادها جيش كونييف في ١٩٤٤ إلى السوفيات، فضمّت ومعها منطقة غاليسيا الشرقية إلى جمهورية أوكرانيا في إطار الاتحاد السوفياتي (١٩٤٥).

إيتشكيريا الشيشانية

(سنعود إلى هذه المادة الموسوعية، في جزء لاحق ووفق الترتيب الأبجدي المعتمد، تحت الإسم المتداول «شيشانيا»؛ ونكتفي، هنا، بإيراد نبذة عامة عن البلاد، «إيتشكيريا الشيشانية»، إضافة إلى سيرة زعيمها الحالي، جوهر دودايف، كما وردت على قلم جلال الماشطة في «الحياة» العدد ١١٦٣٨، ٣٠ كانون الأول ١٩٩٤، صفحة «تيارات»، وإلى ما كتبه عبد المنعم الأعسم – كاتب عراقي مقيم في لندن – حول التاريخ الأدبي السياسي لشيشانيا في «الحياة» أيضًا وعلى صفحة «أفاق» من العددين ١١٦٥٣ و١١٦٦٠، تاريخ ١٥ و٢٢ كانون الثاني ١٩٩٥).

نبذة عامة

الاسم الرسمي المعتمد منذ إعلان قيامها واستقلالها من جانب واحد في ٢٧ أيلول ١٩٩١: جمهورية إيتشكيريا الشيشانية؛ أما الإسم المتداول فهو «الشيشان»، أو «شيشانيا».

المساحة والموقع: ١٩,٣ ألف كلم². وتقع على جانبي نهر تيريرك في شمالي القوقاز.

العاصمة: غروزني (وتعني «المخيف» في اللغة الروسية)، التي كان عدد سكانها يزيد، قبل بدء العمليات الحربية (الهجوم الروسي العسكري أواخر ١٩٩٤ – أوائل ١٩٩٥) على ٤٠٠ ألف نسمة.

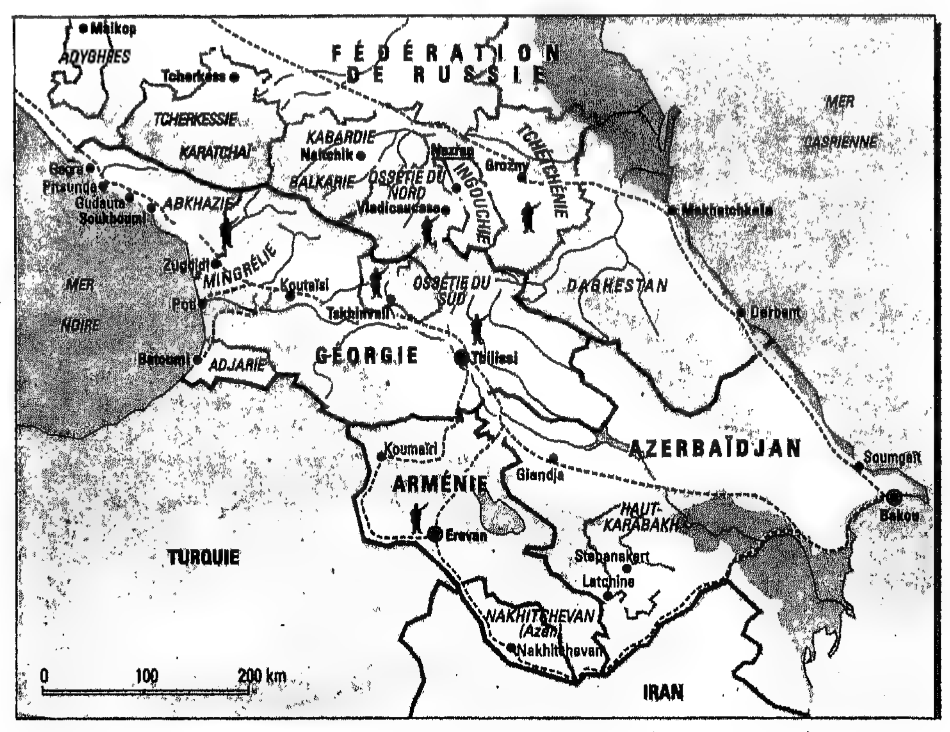
الاقتصاد: أساسه استخراج النفط وتكريره، وصناعة الماكينات اللازمة للصناعة النفطية، والزراعة الممثلة بتربية المواشي. وفي غروزني معهد خاص بالنفط، إضافة إلى الجامعة الشيشانية، وفيها مطار مدني دُمّر عمليًا نتيجة القصف الروسي.

السكّان: يعدّون نحو مليون ومئة ألف نسمة، نحو ٧٠٠ ألف من الشيشان، ونحو ٤٠٠ ألف من الروس؛ والشيشان مسلمون، وهم شعب من شعوب شمالي القوقاز. ورد أول ذكر لهذا الشعب في القرن السابع الميلادي، ولغته هي لغة فايناخ العائدة إلى ما يُسمّى بمجموعة اللغات القوقازية، وهي منتشرة، إلى جانب الروسية، بشكل واسع في البلاد.

نبذة تاريخية: في سنة ١٨٥٩، ضمت الامبراطورية الروسية بلاد الشيشان (شيشانيا) بعد حرب استمرت ٤٩ سنة. وفي ١٩١٧، وإثر انتصار الثورة البلشفية في روسيا، نالت شيشانيا وضع المنطقة ذات الحكم الذاتي؛ وفي ١٩٣٦، أصبحت جمهورية باسم «الجمهورية الشيشانية – الإنغوشية السوفياتية الاشتراكية» ذات الحكم الذاتي ضمن روسيا



خريطة الجانب الأكبر (وسط وغرب) من الفدرالية الروسية التي تتألف من ٢١ جمهورية و ٧٦ وحدة إدارية، بين إقليم ومحافظة، وكذلك من مدينتين هما موسكو وبطرسبورغ تعتبران على مستوى الوحدة الادارية الفدرالية. وتبدو إيتشكيريا الشيشانية (شيشاليا) داخل هذه الفدرالية وتقع الى الجنوب – الغربي، وتحيط بها داغستان وإنغوشيا وأذربيجان وبحر قزوين، وتقاتل، حالياً (أواخر ١٩٩٤ – أوائل ١٩٩٥) لاستقلالها التام.



رسم الجندي يشير إلى مناطق تواجد القوات الروسية.

الفدرالية والاتحاد السوفياتي. في ٢٣ شباط ١٩٤٤، جرى ترحيل الشيشان، فنقل منهم نحو ٣٥٠ ألفًا بالقوة إلى كازاخستان وسيبيريا الغربية، أي إلى ما يبعد آلاف الكيلومترات عن موطنهم، وتوفي الكثيرون منهم في الطريق.

في ٧ آذار ١٩٩١، تأسس المؤتمر الوطني العام للشعب الشيشاني وتولى زعامته الجنرال السوفياتي المتقاعد جوهر دودايف. وفي ٢٧ أيلول ١٩٩١، انتخب دودايف رئيسًا لجمهورية إيتشكيريا الشيشانية وأعلن استقلال الدولة عن روسيا.

توتر سياسي متصاعد بدأ مذّاك، أعقبه عمليات عسكرية. ففي ١٠ كانون الأول ١٩٩٤، تفقّد وزيرا الدفاع والداخلية الروسيين القوات الروسية في مدينة أوزدوك (في أوسيتيا الشمالية) المكلّفة تنفيذ عملية «وقف نشاطات التشكيلات المسلّحة غير الشرعية في أراضي جمهورية الشيشان». وثمة اعتبارات «روسية» وراء موقف موسكو الرافض لاستقلال شيشانيا: في أشهر قليلة من انهيار الاتحاد السوفياتي، أعلنت غروزني استقلال جمهورية الشيشان، وطردت القوات الروسية، وتحولت إلى «هيئة أركان حرب» المقاومة المسلمة ضد روسيا، وقدّمت كل عون للأبخاز ضد جورجيا، وأصبحت بمثابة مركز «كونفدرالية دول القوقاز الجبلية» التي باتت تتخذ من غروزني مركزًا دائمًا لها بزعامة موسى شانيبوف (من أصل كاباردي) الذي يعتبر أن النضال «قد بدأ لقيام دولة متعددة الإتنيات في القوقاز وان عاصمتها ستكون سوخومي» (عاصمة أبخازيا).



مقاتل شيشاني قرب القصر الجمهوري في غروزني (أوائل ١٩٩٥).

في ١١ كانون الأول ١٩٩٤، أرسلت روسيا إلى شيشانيا، بأمر من الرئيس الروسي بوريس يلتسن، قوات الجيش الروسي ووزارة الداخلية الروسية لـ «إعادة النظام الدستوري» في الجمهورية؛ ووقعت، على التو، معركة قرب غروزني بين القوات الروسية والشيشانية.

واستمرت المعارك اليومية (كانون الثاني ١٩٩٥) فيما استمرّ الطرفان على موقفهما؛ وتمكّن الجيش الروسي من الوصول إلى القصر الجمهوري في غروزني بعدما كبّده المقاومون الشيشانيون خسائر فادحة (نحو ١٥٠٠ قتيل من الجنود الروس على حدّ قول نائب روسي شاهد الوضع في غروزني).

في مؤتمر صحفي عقده في مقره على بعد

مقاتلون من الشيشان يتبادلون اطلاق النار مع القوات الروسية في بلدة أرغون على بعد ٣ كيلومترات من غروزني (شباط ١٩٩٥).



سكان يتجولون في وسط غروزني المدمرة (١٢ شباط ١٩٩٥).

٥ كلم من غروزني في ١١ كانون الثاني ١٩٩٥ (أي بعد شهر تمامًا من اندلاع الحرب)، تحدّث دودايف عن استعداده للبحث في جميع المسائل مع الروس: «حين يحترق البيت يجب إخماد الحريق، وبعدها يمكننا تحديد ما تبقى (...) لروسيا مصالح في القوقاز لكنها لا تستطيع تجاهل حقنا في الحياة (...) حتى لو سُحقت جبال القوقاز، فلن يُقضى على روح الشعب الشيشاني وحقه في الحياة». وفيما كان الشيشان يخوضون قتالًا ضاريًا مع القوات الروسية «من غرفة إلى غرفة» في بعض المباني الواقعة في وسط غروزني، أعلن مجلس الوجهاء الشيشانيين وفاة أوفلور، نجل الرئيس جوهر دودايف، متأثرًا بجروح أُصيب بها في ٢٦ كانون الأول ١٩٩٤ أثناء مشاركته في معركة ضد وحدات روسية في غروزني؛ فيما أعلن دودايف ان «حرب تحرير الشيشان ستدوم مدة أطول من حرب أفغانستان».

وعلى رغم سقوط قصر الرئاسة في غروزني، استمرّ المقاومون يشنّون غارات على القوات الروسية، كما استمرّ الروس يقصفون العاصمة ومدنًا ومناطق شيشانية. وقد اعترفت أجهزة الاستخبارات الروسية (٢١ كانون الثاني ١٩٩٥) بصعوبة القبض على دودايف وأنصاره الذين «يفجرون أنفسهم بدلًا من الاستسلام».

وفي افتتاح مؤتمر المنظمة العالمية للشعوب غير الممثلة المنعقد في لاهاي، عاصمة هولندا (٢١ كانون الثاني ١٩٩٥)، طلب سلام بك قاضييف ممثل الرئيس الشيشاني، دودايف، تدخّل العالم لمنع روسيا من استخدام أسلحتها المتقدمة وطيرانها في عمليات القصف العشوائية ضد المدنيين. ونفى وجود مرتزقة في صفوف المدافعين عن غروزني مؤكدًا وجود متطوعين من مختلف البلدان الإسلامية وحتى من روسيا. كما قال إن «متطوعين عربًا موجودون ضمن قوات الحرس الرئاسي وساهموا في الدفاع حتى آخر لحظة عن القصر ورفضوا طلب الرئيس دودايف الانسحاب إلى مواقع خلفية حفاظًا على سلامتهم».

وانتصف شهر شباط ١٩٩٥ على توقيع العسكريين الروس والشيشان اتفاقاً لوقف اطلاق النار إثر مفاوضات في جمهورية إنغوشيا (يقال لها أيضاً إنغوشيتا) المجاورة. وقد شكك الجانبان بصمود هذا الاتفاق في أجواء استمرار العمليات العسكرية وقصف مدينة غروزني حيث كانت المقاومة لا تزال تسيطر على مناطق واقعة في جنوبيها. وقد لجأ عشرات الآلاف من سكان غروزني الى جمهوريتي داغستان وإنغوشيا، فيما الباقون أخذوا يعانون من ظروف حياة صعبة للغاية بسبب شح الماء الذي بدأ يتسبب في موت البعض.

وهناك عامل مهم للغاية في تطور المقاومة الشيشانية وصمودها الذي بات يقلق قيادة موسكو، وهو تدفق المتطوعين من مختلف بلدان القوقاز واستونيا الذين وصفتهم موسكو بـ «المجاهدين الافغان والعرب»، والذين قدرت أعدادهم بنحو عشرة آلاف مقاتل. وهم، في الواقع، من أبخازيا وانغوشيا وداغستان وحتى بعضهم من استونيا الذين يعتبرون أنفسهم مدينين بحلم الاستقلال الى «الصديق الرئيس دودايف» عندما رفض أوامر السلطات الشيوعية باطلاق النار على أولى التظاهرات التي طالبت بالانفصال، وحينها كان الجنرال دودايف يقود وحدة قاذفات استراتيجية للاتحاد السوفياتي تتمركز في استونيا قبل استقالته وعودته الى

الشيشان ليتزعم المؤتمر الوطني الذي قاده الى الرئاسة. كذلك المقاتلون الابخاز يعتبرون أن «رد الجميل» واجب عليهم تحتمه القيم القوقازية، والآن جاء الوقت المناسب لرد «المعروف لأصحابه»، ذلك أن الرئيس دودايف أرسل فصيلاً مهماً من قواته يعرف باسم «قطيع الذئاب»، وهذا الفصيل لعب دوراً حاسماً في تغيير موازين القوى خلال الحرب الجورجية - الأبخازية لصالح أبخازيا.

دودايف، جوهر (١٩٤٤ -)

«مبشّر يبشر بالحقيقة وحجاج يقطع الرؤوس حتى قبل أن يحين أوان قطافها، مصلح يريد الانطلاق بشعبه من ظلمات التوتاليتارية إلى ملكوت الرخاء والحرية ودكتاتور يحصد معارضيه بالمئات، جلّاد لا يرأف برئيس حراسه وعاشق زهور رقيق، يطرب لموسيقى باخ وهايدن وينام قريرًا على هدير المدافع... كل هذه التناقضات تنسب إلى «المستبد العادل» الرئيس الشيشاني جوهر دودايف (...).

ولئن صحّ ما يقال في دودايف فإن ذلك لا يعني انه يعاني من انفصام في الشخصية قدر ما يدل على غرابة الظروف التي فرزت رجلًا أصبح اليوم مالئ الدنيا وشاغل الناس، وأحاطته بالغموض منذ يوم ولادته.

فالتقارير الرسمية المحفوظة في سجلات وزارة الدفاع تشير إلى أن جوهر موسى دودي ولد في ١٥ أيار ١٩٤٤ في قرية بيرفومايسكويه على سفوح جبال القوقاز، أي... بعد ثلاثة أشهر من حملة التهجير الكبرى التي أرغم خلالها مئات الآلاف من الشيشانيين على مغادرة ديارهم في ليلة ظلماء بعد أن اتهمهم ستالين بالتواطؤ مع المحتلين الألمان، وكان بينهم أهل جوهر. ولم يقدم أحد تفسيرًا لهذا التناقض ولكن من المؤكد أن سهوب كازاخستان البعيدة التي انتقل إليها الشيشانيون لم تنسهم ذرى تيريك والأرض القوقازية التي كان أجدادهم حلّوا فيها منذ قرون وحاربوا الامبراطورية الروسية خمسين عامًا لدرء عار الاحتلال عنها.

وكسائر أترابه شبّ جوهر وهو يلهج، سرًا آنذاك، باسم الإمام شامل زعيم الانتفاضة ضد الجيش القيصري وباني دولة الإمامة، والشيخ منصور أبرز قادتها العسكريين الذي أطلق اسمه بعد تولي دودايف السلطة على الساحة المركزية في غروزني.

وبعد اعادة الاعتبار إلى الشيشانيين عام ١٩٥٧ إثر تنديد نيكيتا خروشوف بجرائم سلفه ستالين عاد آل دودايف إلى الوطن، ولكن الصبي الطموح جوهر غادر أرض أجداده مرة أخرى وتوجه إلى روسيا لينخرط عام ١٩٦٦ في كلية الطيران الحربي في مدينة تامبوف. وتضافرت مثابرة دودايف مع صفات المقاتل الشجاع التي ورثها عن أسلافه، وفرز هذا الخليط ضابطًا طيارًا ارتقى بسرعة السلم حتى أصبح أول جنرال شيشاني في الجيش السوفياتي، وأسندت إليه قيادة فرقة القاذفات الاستراتيجية المرابطة في استونيا، بعد أن تخرّج قبلها في أكاديمية غاغارين العليا للطيران حيث زامل الكثيرين من قادة القوات المسلحة.

ورغم ان طائرات الجنرال بيوتر دينيكين القائد العام للقوات الجوية الروسية دكّت غروزني وقصفت قصر دودايف وسطها فإن دينيكين ما برح حتى اليوم يؤكد أن زميله السابق «طيار ممتاز وقائد بارع يرعى مرؤوسيه ويحرص عليهم».

وأثناء أحداث الشيشان استغرب الكثيرون موقف جمهوريات البلطيق البعيدة عن القوقاز والتي أيّدت بحماسة ظاهرة الجمهورية المتمردة على روسيا. بيد أن استونيا ولاتفيا وليتوانيا التي كانت ألحقت بالاتحاد السوفياتي انتصرت لشعب طامح إلى الانفصال عن المركز من جهة، وساندت من جهة أخرى الجنرال دودايف الذي كان رفض عام ١٩٨٩ إصدار أوامر لفرقته بقمع انتفاضة ريغا، عاصمة استونيا، حينما كانت قواته مرابطة بالقرب منها.

وظهر آنذاك للمرة الأولى اسم الجنرال الشيشاني بعد أن كان شيشاني آخر هو رسلان حسبولاتوف قفز إلى قمة الهرم السياسي ليغدو فيما بعد رئيسًا للبرلمان الروسي.

بيد أن دودايف، خلافًا لحسبولاتوف، آثر اتباع نصيحة صديقه الشاعر الداغستاني رسول حمزاتوف الذي أكّد أنه «لا يرى العالم إلا من كوة بيتي الجبلي». فعاد الجنرال إلى غروزني ليقود «المؤتمر الوطني الشيشاني» أقوى حركة سياسية في الجمهورية، وساندته آنذاك روسيا الاتحادية الطامحة إلى خلق بؤر قومية تزعزع السلطة السوفياتية المركزية. ولكن موسكو الروسية أرادت دودايف «جنرال أعراس» على طريقة انطون تشيخوف، أي أن يبقى في واجهة الصورة دون أن يؤثر في ملامحها. وسرعان ما خيّب دودايف الآمال المعقودة عليه، فقد استغلّ المحاولة الانقلابية في آب ١٩٩١ ليقصي دوكا زافغايف عن المركز الأول في الجمهورية بتهمة التواطؤ مع الانقلابيين ثم أعلن أول انتخابات رئاسية في الشيشان وكانت نتيجتها فوزًا ساحقًا، حيث صوّت له أكثر من ٩٠ في المئة من الناخبين. وطعنت موسكو التي أقلقها «انفلات» دودايف بالنتائج وبتحريض من حسبولاتوف، عراب الجنرال وغريمه، أصدر البرلمان الروسي قرارًا باعتبار الانتخابات باطلة، ورفضت الاعتراف بقرار دودايف في شأن انفصال جمهورية الشيشان عن روسيا الاتحادية واعلانها دولة مستقلة.

وخرج دودايف منتصرًا من المواجهة الأولى، فقد تراجعت موسكو عن قرارها إعلان الطوارئ بعد أن طوّق أنصار الجنرال القوات الروسية وأرغموها على الانسحاب دون اطلاق رصاصة واحدة، واستولوا على أكثر من ١٠٠ طائرة و٥٠ ألف قطعة سلاح وأعداد كبيرة من المدرعات والدبابات التي ما زال ابقاؤها هناك سرًا مستغلقًا. وثمة من يقول ان دودايف وظّف علاقاته مع زملائه السابقين للحصول على الأسلحة التي يعتبرها الكرملين حاليًا سببًا أساسيًا للصراع مطالبًا بتسليمها إلى السلطة المركزية.

ومن المؤكد أن الجنرال دودايف، خلافًا للكولونيل غارسيا ماركيز، كان له من يكاتبه وقد استثمر بمهارة معرفته بكواليس السلطة ودرايته بالمثل الروسي الذي يقول «إذا لم تُزَيّت (السيارة) لم تتحرك». وثمة من يشير إلى أن دودايف استغل بحنكة تفشي الرشوة والفساد لكسب أصدقاء في موسكو اضافة إلى أنه لعب بمهارة ورقة الخلافات بين القيادة الروسية وضعف السلطة المركزية.

وفي الداخل تصدى الجنرال لمعارضيه وقلّم أظافر العديدين منهم وضرب بيد من حديد، سقتها مهاراته المعروفة في الكاراتيه، ليصبح عمليًا الزعيم الأوحد في الجمهورية.

وإلى جانب اتهامه بالعسف يقول خصومه والكرملين ان الشيشان تحوّلت في ظلّه إلى مرتع

للمجرمين وان اقتصادها انهار بالكامل رغم وجود النفط، ويشيرون إلى أن البطالة طالت ٧٠ في المئة من الأيدي العاملة، ويؤكدون أن الجنرال يعتمد أسلوبًا «سوفياتيًا مافيويًا» في إدارة الاقتصاد.

ولا ينكر دودايف اعجابه بكارل ماركس والاشتراكية وقد أكّد أن الشيشان هي «الجمهورية الوحيدة التي ما برحت محتفظة بمقوّمات وقوانين الاتحاد السوفياتي»، ودعا رئيسه السابق ميخائيل غورباتشوف إلى غروزني ليمارس صلاحياته المنتزعة.

واستضاف دودايف جاره الرئيس الجورجي زفياد غمساخورديا بعد أن اقتحم أنصار ادوارد شيفاردنادزه قصره في تبليسي واعتبره رمزًا للشرعية الممتهنة. وكان الجنرال حاول أن يوفّر لموسكو مخرجًا من أزمتها باستضافة الزعيم الألماني الشرقي أريك هونيكر وأكد في حينه ان «من العار» على



جوهر دودايف بين بعض ضباطه.

الكرملين أن يتنكر لحلفائه السابقين.

ويرفض دودايف بشدة الحديث عن «قذارة» السياسة ويؤكّد أنها تكون كذلك إذا أدارتها أيد قذرة. وذكر اثر انتخابه رئيسًا ان هذا المنصب «انشوطة وضعتها طوعًا في عنقي» بيد ان خصمه رسلان حسبولاتوف قال ان دودايف استغل الرئاسة لتجميع ثروة قدرها ٥٠٠ مليون دولار. وقال انه اشترى قصورًا في تركيا والأردن وبريطانيا وقبرص. ولكن صحيفة «سفوبودا» أي «الحرية» الصادرة في غروزني قالت عن دودايف انه «لا يملك قرشًا واحدًا ومشكلته انه نزيه».

إلا أن المشكلة الحقيقية لدودايف تكمن في محاولته التشبّه بقادة بلدان العالم الثالث في تحقيق انطلاقة سريعة دون توفير مناخ ديمقراطي. ولطالما وعد الجنرال بتحويل الشيشان النفطية إلى «كويت ثانية»، ولكنه يؤكّد ان «الأمة تتعلم عبر الشظف والصعاب».

ووضع دودايف مشاريع طموحه للنهوض باقتصاد الجمهورية لم تنفذ غالبيتها بسبب الحصار الخارجي والقتال الداخلي، اضافة إلى أن عددًا منها وضع في سياق الخيال العلمي مثل مقترحاته لتحويل ثلوج الجبال القوقازية إلى مياه تصدر عبر أنابيب إلى الجزيرة العربية.

بيد أن هذه المشاريع دفنت تحت أنقاض غروزني التي قصفها طيارون زملاء لدودايف، وأظهرت الحرب ان مناطحة الجار القوية قد تؤدي إلى تهشيم رؤوس وتبديد أحلام الجنرال في التقاعد لرعاية الزهور في حديقة منزله مع زوجته الروسية الفتينا.

إلا أن تصفية دودايف جسديًا قد تحقق طموحاته في أن يغدو شامل أو منصور جديدًا، ومن المؤكّد أنه لن يكون الرأس الوحيد الذي تطيحه عاصفة القوقاز».

التاريخ الثقافي السياسي

تعريف بالبلاد والشعب: النصوص الحيّة عن أدب بلاد الشيشان نادرة بلغتها الأصلية (الأديغة) لأسباب تتصل بالحروب وعمليات التهجير والصهر القومي – الثقافي المديدة التي طاولت شعوب قفقاسيا كلها، غير أن الأدب الشعبي الشيشاني (المحكي) بقي متوهجًا وحاضرًا ومتواصلًا في مؤلفات أعلام أدب هذه البلاد ممن كتبوا بالروسية وغيرها.

ويتمثل المستوى الثاني من سمات هذا الموروث الشرقي في أنه بدأ قبائليًا مغلقًا ثم التحم مع ثقافات شعوب (وقبائل) المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة قزوين وما حولها التي تنتسب – مثل الشيشان – إلى سلالة الشراكسة، وذلك اعتمادًا على اللغة المشتركة والأرض والديانات والمشاعر، (وحتى السمات الاقتصادية) المتقاربة، قبل أن تفعل هذه العناصر الموضوعية فعلها في التكوين القومي لشعوب القفقاس (القوقاز) لاحقًا.

أما المستوى الثالث الأكثر حرارة فيمكن قراءته في وقائع المعارك (الثقافية) التي نشبت خلال عمر الدولة السوفياتية حول الموقف من الهوية الوطنية لشعوب القفقاس، واحتلت تجربة الشيشان في مقاومة الروس بقيادة الإمام شامل الذي انحدر من شرق قفقاسيا الثائرة (داغستان) عنوانًا لتلك المعارك، وتضاربت الفرضيات الأطروحات والمواقف والتوصيفات في ميدان الانتاج الثقافي والفكري، تبعًا لموقف الإدارة المركزية للدولة وللتناقضات السياسية التي نشأت على هامش هذا الموقف.

يحد بلاد الشيشان من الشمال والشرق جمهورية داغستان ونهر ترك وبلاد القبرطاي (التاريخية) ومن الجنوب نهر آندي وسلسلة جبال قفقاسيا، ومن الغرب نهر أقاطاس وامتدادات بلاد الأنغوش ذات الحكم الذاتي. وينحدر الشيشان كشعب قفقاسي من الشراكسة، وتقول بعض كتبهم ان أصلهم عربي... فأبو جدهم ناخ سو هو علي عرب الذي قدم إلى هذه المنطقة من بلاد الشام، ولكن غالبية مؤرخيهم يذهبون إلى انهم انحدروا من قوم طوربيل الذين ذكرهم هيرودوت باعتبارهم من سلاسة الشراكسة التي أقامت على سواحل بحر قزوين الشرقية قبل أن تنتقل مهاجرة إلى شرق وشمال قفقاسيا، واكتسبوا بسبب العزلة لهجة خاصة بهم ميّزتهم عن سواهم.

وتجمع الخامات التاريخية المختلفة، ومن زوايا مختلفة على ان الشيشان قوم حرب ومقاومة وإنتاج للحكمة الشعبية... إنهم مثال للخلق المتصل بتاريخ المقاومة والصراع بين الأجناس، أيًا كانت وجهة هذه المقاومة ومضامين ذلك الصراع... فعندما تتحدث عن الحرب والتاريخ في آسيا الوسطى، فإن للشيشان عنوانًا في السياق، وقد برروا هذا الامتياز في أكثر من انشقاق، وأكثر من مصادمة.

تقول الأدبيات الشفهية الروسية المتوارثة عنهم انهم «فرنساويو القفقاس» لفرط جمالهم وقوة ملاحظتهم تمايزًا عن جيرانهم... وأنهم – يقول الروس – سريعو البديهة، حاضرو الجواب، أذكياء، مرحون، حادّو الانفعال... ويعتد بانطباع الروس عن الشيشان بسبب عراقة المعرفة التي جاءت من عراقة الخصومة بينهما، إذ تؤكد المؤلفات غير الايديولوجية، ان الشيشان من أشد خصوم الروس في العالم منذ أن تطلع القياصرة بجيوشهم قبل ما يزيد على أربعمائة سنة خارج امبراطوريتهم من جهة الجنوب إلى ما يسمى الآن بآسيا الوسطى، ولم يكفّوا عن محاولات إلحاق هذه البلاد بالقوّة، على رغم الهزائم التي لحقت بهم على يد المقاومين من أبناء هذه البلاد.

وفي العام ١٧٢٢ أخذ بطرس الأكبر بنصيحة تولستوي الكبير، مستشاره العسكري بوجوب معاودة الهجوم على المقاطعات الإسلامية الممتدة حول بحر قزوين، غير ان الحملة ردّت على أعقابها.

وسجّل تولستوي الكاتب (حفيد المستشار) صورًا حية عن بطولة المقاتلين القفقاس. فـ «قصة الحاج مراد» مستمدة من تجربته كضابط في الجيش القيصري خلال هذه الحرب. غير ان القياصرة عادوا إلى محاولتهم غداة الحرب الروسية – التركية (عام ١٧٦٩) انتقامًا من الشيشان الذين وقفوا إلى جانب الأتراك تطلعًا إلى استقلال ناجز ومكفول لبلادهم،

وشاعت العقود اللاحقة أن تسجّل للروس هيمنة قلقة راكمت بدورها عناصر المقاومة المحلية التي هي خصبة في ذاتها.

الإمام شامل: أضرم الإمام شامل النار في السريرة الشيشانية الكامنة وأعاد انتاج ذاتها المتطلعة إلى الانعتاق حين اتخذ من الشيشان وهو الآفاري المتحدر أصلًا من داغستان المجاورة مركزًا للمقاومة ضد الوجود القيصري الروسي الذي كان يمعن في حملاته التأديبية ضد شعوب القفقاس وشعب الشيشان بصورة استثنائية... وكان حينها زعيمًا روحيًا لـ «المريدية» التي كانت تقوم على الطهارة والتقشف والمساواة والسمو فوق الاعتبارات الصغيرة.

وفي العام ١٨٣٧ قامت القوات القيصرية بهجوم خاطف لتحطيم حركة شامل التي قاومت في داغستان لمدة أربع سنوات قبل أن تنتقل إلى بلاد الشيشان لتجد فيها أرضًا صالحة للمجابهة بسبب طبيعة الأرض الوعرة، و «نوعية» الرجال، من حملة السلاح، الشيشانيين. وفي العام ١٨٤٣ اضطرّ الروس إلى الانسحاب من الشيشان وأراض شاسعة من داغستان المجاورة ليوحّد شامل أراضي شمال وشرق قفقاسيا على خلفية الدعوة المريدية الجامحة.

وبعد عامين حدثت أشرس وأكبر معركة بين قوات شامل والجيش القيصري انتهت بهزيمة منكرة للروس، وارتقاء نجم الإمام إلى مستوى الأسطورة، حتى ان كارل ماركس دعا إلى استلهام هذه المآثر: «انظروا ماذا يستطيع شعب يطلب الحرية أن يفعل، وشاهدوا البطولات التي قدمها هذا الشعب على رغم قلة قدراته، من أجل الحفاظ على حريته. فعليكم أن تأخذوا العبر منهم».

وعندما بدأت حرب القرم العام ١٨٥٣ كان شامل أصبح من الحقائق السياسية في المنطقة، بل



شامل بطل استقلال القفقاس (القوقاز) في القرن التاسع عشر («لوموند ديبلوماتيك»، عدد كانون الثاني ١٩٩٥، ص ٤).

وتحددت قواته من الشيشان إلى جورجيا جنوبًا لإبعاد النفوذ الروسي، أو - طبقًا لكتابات عسكرية روسية - لغرض فتح جبهة ضد الروس تخفف من ضغطهم على الأتراك، الأمر الذي دفع إلى المناورة بعد حوالى عام، حين أنزلوا قواتهم في أبخازيا (راجع ج١، ص ١٧)، لمشاغلة حركة شامل وتوطئة للإجهاز عليها، وبعد توقف حرب القرم عام ١٨٥٦ أصبح الطريق سالكًا أمام حملة قيصرية انتقامية واسعة وكانت أرض الشيشان وقسم من داغستان هدفًا لها، وانتهت بهزيمة شامل والقبض عليه وإنزال العقاب بالشيشان والداغستانيين حتى تدنى سكان الشيشان مثلًا إلى نصف عددهم، وبحلول سنة ١٨٦٠ أصبح عددهم ربع ما كان عليه، وهي فاصلة واحدة من برنامج التغيير القومي القسري للمنطقة الذي وضع أساسه القياصرة بدعاوى تخلّف الشعوب الآسيوية، والعمل على تطوير اقتصادياتها، وواصله السوفيات بدعاوى ترسيخ الشراكة القومية في وطن الاشتراكية، وانتهى هذا البرنامج إلى انكفاء مستوى التطوّر والتمدّن في عهد ما قبل الثورة الاشتراكية وإلى اختلال واخفاق وعقم معايير الشراكة بعدها.

وعلى رغم ان قصة تولستوي «الحاج مراد» خرجت على الانطباع الروسي القومي التقليدي حول «همجية» الشيشان وشعوب القفقاس، غير أن القيصرية الحاكمة سمحت في العام ١٨٥٢ بطبع ونشر القصة التي توقفت مليًا أمام شخصية شامل وأيامه الأخيرة وهو يحتكم إلى الصبر الأسطوري في مواجهة انهيار الثورة... «لقد أنهكته المصاعب، ولكنه لا يزال يشعر بالكرامة والقوة».

من البلشفية إلى خروتشوف: ولما اندلعت الثورة البلشفية في شتاء ١٩١٧ استقبلها الشيشان ببداهة وطنية تنطلق من الكراهة المتوارثة للقيصرية المترنحة، فوقفوا إلى جانب الجيش الأحمر في معاركه مع قوات دنيكين القيصرية البيضاء التي كانت تحتل المنطقة. وفي غضون ذلك أصدر فلاديمير اليتش لينين، باسم «مؤتمر اتحاد شعوب القفقاس» في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٧ مرسوم التحرير الذي يقضي بأن «جميع الأراضي والغابات التي أعلن عنها ملكًا للحكومة القيصرية، أثناء غزو القفقاس، سترد إلى الشعوب التي أخذت منها» غير ان المنطقة بقيت خلال سنوات حرب التدخل والاقتتال الأهلي ساحة مواجهة بين قوات البلاشفة من جهة وفلول القوات القيصرية من جهة ثانية، وتناوبت جيوش الطرفين السيطرة عليها قبل أن تنتهي المواجهات بانتصار البلاشفة الذين دخلوا الشيشان وداغستان وسط مظاهر الفرح والترحيب والتأييد الشعبية إشارة إلى ضيق السكان بالحكم القيصري واحتلاله، وتطلعًا إلى ترجمة وعود البلاشفة بتأمين الاستقلال.

وشهدت السنوات الأولى للحكم السوفياتي هدوءًا مشوبًا بالترقب والحذر ومحاولات مبكرة لتأسيس إدارة شيشانية سوفياتية، فيما دخلت - منذ هذا الوقت - شخصية شامل في نسيج المؤلفات القفقاسية والروسية السوفياتية الجديدة كعلامة مضيئة في تاريخ المنطقة، وصورة لكفاح شعوبها من أجل الحرية، واستمدت الكثير من الكتابات انتباهات تولستوي العميقة إلى مأثرة الإمام الرائد، ولم تنكفئ هذه الموجة من المؤلفات في الطور الأول لحكم ستالين على رغم ان هذا الطور اتسم بالغلاظة والقسوة في التعامل مع شعبي الشيشان وداغستان خلافًا للأطروحات القومية الاشتراكية النظرية حول حق الأمم في تقرير مصيرها وطبيعة الدولة العادلة، المتعددة القوميات، وتمخضت هجمة ستالين عام ١٩٣٧ عن إعدام رئيس الإدارة الشيشانية (السوفياتية) غورتشخانوف وعدد كبير من رفاقه بتهمة التواطؤ مع «العدو الطبقي» كما ألقي في السجون ومعسكرات الاعتقال بما يزيد على ١٢٠ ألف شيشاني من بين عدد السكان البالغ ثلاثة ملايين نسمة آنذاك، ويعتقد أن ثلاثة آلاف منهم أعدموا. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجد الألمان في صفوف شعب الشيشان المتذمر الكثير من المقاتلين في وحدات الاقتحام ومجموعات العمل خلف الخطوط العسكرية، فكان ذلك المبرر المعلن لأوسع حملة تهجير قسرية طالت الشيشان في العهد السوفياتي عقب توقف الحرب.

وطبقًا لمذكرات نشرها الكولونيل توكايف الأسيتي فإن نوايا التهجير لدى ستالين كانت سابقة لتوقف الحرب، ويشير إلى ان الاجتماع المشترك للمكتب السياسي للحزب وقيادة الجيش السوفياتي في شباط ١٩٤٣ وضع قرار اجلاء الشيشان عن

أرضهم... وفي ذلك الاجتماع كان كل من مولوتوف وكوسيغين وجدانوف وفوزينسنكي حث على اجراءات فورية لإبعاد الشيشان ومعاقبتهم، واتخذ ميكويان موقف الوسط بتحذيره من آثار هذا الاجراء، أما ستالين وفورشيلوف وخروتشوف وبيريا فكانوا مع فكرة نفي الشيشان ولكن بعد دحر الألمان في المنطقة.

في وقت لاحق من عقد الستينات نشر على نطاق واسع نص الخطاب السري الذي ألقاه خروتشوف في شباط ١٩٥٦ أمام قيادة الحزب بُعيد اختياره قائدًا له وتضمن وقائع اتخاذ قرار التهجير والكوارث التي حلت بالشيشان وشعوب آسيا الوسطى: «أحرقت المزارع الجبلية المنعزلة، لمنع استفادة الفارين الشيشان منها»... «وكان يجمع السكان بحجة الاحتفال بانتصارات الجيش الأحمر ثم يتلي عليهم مرسوم التهجير...»، ودعا فيه إلى إعادة توطين العائلات الشيشانية في بلادها... ووصف الشيشان أنهم من «القوميات المنكوبة»... «ولم تكن هناك اعتبارات عسكرية تملي هذا التهجير»... «وان أي انسان سليم التفكير، وليس فقط من الماركسيين اللينينيين يعجز عن إدراك جعل أمم بأكملها، مسؤولة عن نشاطات عدائية بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ... واستخدام القمع الجماعي ضدها، وتعريضها للبؤس والمعاناة، بسبب أعمال عدائية قام بها أفراد، أو مجموعات من الأشخاص».

اعترافات سوفياتية بشامل: وفي النقطة التي اغتربت فيها الايديولوجيا عن السياسة اليومية لحكومة ستالين صدرت «الموسوعة السوفياتية الكبرى» لسنة ١٩٣٤، وتضمن المجلد (٦١) هذه الأسطر عن الزعيم الإمام شامل: «أثارت السياسة الاستعمارية لروسيا، مقاومة شامل. تلك السياسة التي سلبت السكّان الأصليين غاباتهم، وانتزعت أفضل أراضيهم لأغراض الاستعمار القيصري، ودعمت وأدامت بكافة الطرق طغيان الإقطاعيين المحليين...

«إن الأهداف الاجتماعية للثوّار كانت مكسوة بغطاء ديني، وان الانتفاضة استمرت على شكل كفاح ضد الروس من جهة، وفي سبيل الشريعة الإسلامية من جهة ثانية»... «لقد اشتق هؤلاء الثوار المساواة المدنية، من المساواة بين خلق الله...»... «ان فكرة المساواة موجودة في أساس الديانة الإسلامية»... «كان شامل زعيمًا سياسيًا بارزًا، وقائدًا حربيًا قديرًا، وكان يتمتع بسلطة هائلة بين الجماهير، وأبدى بطولة شخصية، ومهارة فائقة، فأصبح أسطورة شعبية» واقتبست الموسوعة عن ماركس قوله ان شامل «كان ديمقراطيًا عظيمًا».

وفي الكتاب الذي أصدرته بانكراتوفا في عنوان «تاريخ الاتحاد السوفياتي» عشية الحرب العالمية الثانية جاء اسم الإمام شامل باعتباره «زعيمًا سياسيًا وقائدًا عسكريًا بارزًا... وكان منظمًا موهوبًا لدولة أهل الجبال، وكفاحهم المسلح ضد المستعمرين القياصرة... وتمت، بقيادته، تصفية سلطة البكوات، والخانات في كل مكان... كما أعتق شامل عددًا كبيرًا من الأرقاء... ولم يكن عمله موجهًا، آنئذ، إلى القيصرية فحسب، بل كان موجهًا ضد كبار الاقطاعيين، كما كان ديمقراطيًا وتقدميًا...».

وفي العام ١٩٤١ صدرت في موسكو رواية باسم «شامل» للكاتب ب. بافلينكو دخلت في المسامات التفصيلية المتوجهة للإمام وجردت من مآثره عمارة من القيم الانسانية الملهمة، وبقيت الرواية مادة للتعليق والمديح سنوات عدة على خلفية استمرار سياسة النفي القومي التي تكللت في ١٩٤٤ بتصفية جمهورية الشيشان – أنغوش ذات الحكم الذاتي.

ويعد الكتاب الذي أصدره غيدار غصبنوف (حيدرحسينوف) غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية باسم «من تاريخ الفكر الاجتماعي والفلسفي في أذربيجان» وقفة فكرية عميقة أمام إنجازات «المريدية» التي ارتبطت بتطبيقات شامل خلال أكثر من ثلاثة عقود من السنين كان فيها قائدًا وإمامًا وداعية من دون منافس، وتأمل حسينوف ذلك الخيط (اللغز) من وراء أن تتحول (الفكرة) المجردة إلى عامل محسوس وموضوعي «بل وسلاح» في غريزة المقاومة لدى الشيشان وكل شعوب قفقاسيا.

وفي العام ١٩٤٩ منح الكاتب «جائزة ستالين» عن كتابه القيم، لتأخذ – منذ الآن – مواقف الإدارة الستالينية اتجاهًا مغايرًا يتعرض فيه شامل لهجوم لا سابق لشراسته، ولتطاول شظايا الهجوم الكتاب الذين أنصفوه.

حملات ستالين وتزوير: استهل الهجوم الستاليني على شهادات الاعتراف بشامل والمريدية في العام ١٩٥٠ بسحب جائزة ستالين من حسينوف واعتبار استنتاجه الفلسفي بشأن الإمام «تقويمًا معاديًا للماركسية، ومناقضًا للحقائق التاريخية». وقال بيان للجنة الجائزة نشر في جريدة «برافدا» (١٩٥٠/٥/١٤) «ان صبغ المريدية بالطابع المثالي في كتاب غصبنوف، هو في جوهره انعكاس للانحراف البورجوازي القومي، ويجب التنديد به بشدّة».

وانتهى هذا الفصل الدرامي بانتحار حيدر حسينوف بعد أن علم ان ستالين أمر بإلقاء القبض عليه، غير ان الفصل اللاحق بدأ الحملة على شامل، بأثر رجعي، فأغارت الستالينية الجامحة على كتب التاريخ ومؤلفات س .ك. بوشريف و م. محمدوف و م. كروفياكوف وصفحات «الموسوعة السوفياتية الكبرى» وكتب التاريخ المقررة في المدارس والمعاهد التعليمية العليا التي كانت اعتبرت «المريدية» وشاملًا ظاهرة تقدمية أو ديمقراطية وأحلت محلها توصيفات جديدة مثل «المريدية أشد النزعات الحربية في الإسلام تطرفًا»... و «انها اتجاه ديني... وأحد مظاهر الإسلام الرجعية»... و «منذ البداية كان شامل كأسلافه على صلة وثيقة بتركيا، وعمل لصالحها»... و «قضى شامل على أبناء دينه المسلمين، بسبب موالاتهم لروسيا». كما وردت هذه التضمينات في تقرير عن الندوة التي عقدت أواخر عام ١٩٤٧ في موسكو في عنوان «حول الجوهر التاريخي للمريدية القفقاسية» في رعاية المعهد التاريخي لأكاديمية العلوم السوفياتية، وخلص التقرير إلى أن هذه «الأدلة توفر دليلًا آخر على أن حركة شامل لم تكن تحررية، فليس من واجب شامل تحرير الشعوب الجبلية». واعتبرت هذه الصياغات المقترنة بسياسات الإلحاق القومي – الثقافي القسرية بمثابة رد اعتبار للقيصرية الروسية وحروبها ضد شعوب آسيا الوسطى، إذ جرّت الستالينية جيلًا كاملًا من مبدعي الأدب والفن إلى تحييد الضمير والإساءة إلى الحقائق التاريخية، وجرّت غيرهم إلى مصائر مجهولة بسبب احجامهم عن المشاركة في الغارة الايديولوجية العمياء، وجرّت البعض إلى نقطة التأمل في ما لا طائل منه.

ومضت الحملة الستالينية إلى ذرى خطيرة تهدد بشطب كل ما له صلة بتاريخ شعوب القفقاس وادخال هذه الشعوب في الهوية الروسية بالقوّة، وتجاوزت الحملة على شامل إلى مصلح آخر هو الإمام منصور الذي سبق الأول بعقود وعرف بنبذه العنف فقالت عنه «أكاديمية العلوم السوفياتية» في نشرتها «التاريخ الجديد»: «انه بدلًا من النضال من أجل الأرض وضد الاستغلال وفي سبيل المساواة، دعا إلى انتفاضة مسلّحة ضد روسيا» بل وذهبت النشرة إلى اعتبار كتابات منصفة أصدرها مؤلفون مثل سبنسر وأوركهارت ولونغوورث «مسؤولة عن انحرافات ماركس وانغلز عن الطريق» في اعجابهما بالمريدية وشامل.

وانخرط كتاب وفنّانون سوفيات مبدعون – حتى بعد وفاة ستالين – في حملة التزوير، ومنهم كتاب ينحدرون من الشيشان وداغستان، مثل رسول حمزاتوف، ما شكل غطاء وذريعة اضافية لعمليات «التوليف القومي» في آسيا الوسطى بتهجير ملايين السكان عن أرضهم ووطنهم وإحلال السكان الروس محلهم، وتزكية لسياسة ستالين.

غير انه منذ منتصف ١٩٥٥ بدأ اختراق عهد الصمت بأول إشارة إلى الشيشان ولغتهم في جريدة «برافدا كازاخستانسكايا» (١٩٥٥/٥/١٧) التي أشارت إلى صدور جريدة باللغة الشيشانية وحثت القرّاء على الاشتراك فيها، وبعد أشهر كان خروتشوف ألقى خطابه (السري) بوجوب انصاف الشعوب المنكوبة وذكر من بينها، وأبرزها، شعب الشيشان، وعندما سنّت الحكومة المركزية مجموعة القوانين والمراسيم التي صدرت بين ١٩٣٧–١٩٥٥، أغفلت الإشارة إلى مراسيم النفي القومي لشعوب آسيا الوسطى انسجامًا مع السياسة الجديدة التي يتخذها خروتشوف.

ومجددًا في نهاية عام ١٩٥٦ أعيدت مناقشة «ملف شامل» وأخذت مجلة «التاريخ الجديد» مهمة الاعلان عن رد الاعتبار إلى الإمام وأفكاره ومآثره، وجاء ذلك على لسان المؤرخ بيكمان في ندوة فكرية كشف فيها انه نفسه بين كثيرين «لم تتح لهم فرصة لعرض قضيتهم في الصحف، لسنوات عدة» ولوحظ ان الإمام شامل تولّى، وهو في قبره، مهمة شق صف كتّاب ومؤرّخي الندوة، والاتحاد السوفياتي في ما بعد، مع استمرار الميل نحو إنصافه والاعتراف بمزاياه

النادرة. وقدرة المريدية على إضرام الحماس في نفوس معتنقيها.

ولا يمكن أن تكون هذه المراجعات تحققت من دون الإشارة التي أطلقها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي إلى المؤرخين «بالبحث عن الحقائق، ونشرها... والإصرار على وجهات نظر متنوعة».

رسول حمزاتوف: في هذا المناخ الشديد التعقيد والتداخل بدأ رسول حمزاتوف الداغستاني - الشيشاني كتابة روايته المثيرة «بلدي» التي يقف شامل في حلقتها الرئيسية: مصدرًا لحرارتها. يصلي حمزاتوف في محراب لغة القوم فيرحل إلى سماوات وأخيلة... فاللغة المحلية (الافارية) عنده معادلة للهوية وضميرها ووسامها:

«احدى النساء صبّت على رأس امرأة أخرى هذه اللعنة:

- ليحرم الله أولادك اللغة التي تتكلم بها أمهم».

ويقول: «رأيت أمثال هؤلاء الناس، لغتهم الأم بالنسبة إليهم لغة صغيرة وفقيرة، فراحوا يبحثون لأنفسهم عن لغة أخرى غنية وكبيرة، فكان من أمرهم ما كان من أمر الجدي في الأسطورة الآفارية: ذهب الجدي إلى الغابة لينمو له ذنب ذئب، فعاد من دون قرنين».

وما دام حمزاتوف في محراب الإمام الذي أساء إليه وشهد ضده زورًا بقصائد لاذعة عام ١٩٥١ فإنه يتلذذ بجلد نفسه وضميره لينتزع منهما خيط الندم المرهف: «لقد أعماني بريق ذلك الزمان، كما تعمي الفتاة الجميلة الشابة الغبي... كنت أنظر إلى كل شيء كما ينظر العريس إلى عروسه، لا يرى فيها أدنى عيب... لقد تقرر، آنذاك، أن شاملًا عميل انكليزي وتركي، وأن هدفه إذكاء العداء بين الشعوب... كنت أصدق البيت الذي أكد ذلك... وكنت أصدق سيّد ذلك البيت... والآن:

من جديد يعود الجرح القديم الذي لم يلتئم ليمزّق قلبي... يحرقه بناره.

كان شامل أسطورة قديمة، ومنذ صغري.
أعرف كل ما قيل فيه في قرانا...
بماذا أجيب؟ أمامه وأمامك يا شعبي
إقترفت خطيئة لا تغتفر.
كان للإمام نائب، محارب مثله.
لكن الحاج مراد تخلى عن إمامه
ثم قرر أن يعود نادمًا على ما فعل...».

وفيما يشبه الهذيان يتساءل رسول حمزاتوف: «لا أعرف إن كان (أبناء شعبي) يغفرون لي أشعاري القديمة تلك... ولا أعرف إن كان طيف شامل غفرها لي، لكني لن أغفرها لنفسي أبدًا.

كان والدي يقول لي: لا تقرب شاملًا. إذا اقتربت منه فلن تشعر بالطمأنينة أبدًا حتى تموت وكان والدي محقًّا». ويحلق حمزاتوف من ثقوب الذاكرة إلى فضاء الاعتراف أملًا في أن يوطّن نفسه، ويستوطن الرضا:

«حدثني والدي قال: سألت الشيخ شاملًا العظيم يومًا بطانته:

- يا إمام، قل لنا، لماذا منعت نظم الأشعار وتأليف الأغاني:

أجاب شامل: «أريد أن يبقى الشعراء الحقيقيون وحدهم... هم الشعراء... لأن الشعراء الحقيقيين يستمرّون في نظم الشعر مهما حدث... أما الكذّابون... أما المنافقون الذين يدعون أنهم شعراء، فسيخافون مني ويسكتون، لأنهم جبناء».

كانوا يقولون للإمام «يا شامل، جياد غريبة تشرب من ينابيعنا، وناس غرباء يطفئون قناديلنا، فهل تمتطي وحدك صهوة جوادك أو نساعدك على ذلك.

ويقتفي حمزاتوف أثر الإمام وهو يتهجى حكمة الجبال والينابيع وروعة الخلق وبهاء فكرة العدالة، ويعيد قراءة الأسطورة بصبر يستعيره من شامل نفسه، وببسالة يستلهمها من روحه: «كان شامل يقول لرجاله: لنفرض أن العدو استولى على قريتنا كلها، وعلى حقولنا كلها، فيبقى النصر لنا، ما بقي النبع في أيدينا».

ويحمل حمزاتوف جغرافيا بلاده القفقاسية، وزاده قصصًا وحكايات عن شجاعة أبنائها:

«في كوبا أهديت فيديل كاسترو فروة من فرائنا. سأل كاسترو مستغربًا: لماذا ليس لها أزرار؟

- كي يرميها الإنسان عن كتفيه في سرعة أكبر وقت الحاجة، ويمتشق سيفه».

وفي لحظة من الاتحاد بالأسطورة يستظل

حمزاتوف بفروع غابة الإمام الوارفة، ومنها يركض إلى البراري والأسئلة:

«كانت أمي تقول: الفم الصغير يستطيع أن ينطق حكمة كبيرة.

وكان أبي يقول: ان الشجرة الصغيرة تزيّن حديقة كبيرة.

أما شامل فكان يقول ان الرصاصة الصغيرة تثقب سفينة كبيرة... وأنت نفسك تقول في أشعارك ان القلب الصغير يسع العالم الكبير... والحب الكبير.

وشامل عند رسول حمزاتوف صحوة وسؤال اعتراضي وانتباهة ولحن شجي، وهو حكمة مسكونة بالدلالات والمغازي:

«سأل شامل ذات مرّة أمين سره محمد طاهر الكرخي: كم شخص يعش في داغستان؟

أمسك محمد طاهر سجلًا بعدد السكان وأجابه، لكن شاملًا غضب وقال له:

- أنا أسألك عن الناس الحقيقيين».

ومن على قمة جبل غوينب في الشيشان يستشرف الكاتب الساعات الأخيرة من أسطورة شامل، يعيد بناءها على هيئة تحقيق في الحدث: «على قمته صلى الإمام صلاته الأخيرة... أثناء الصلاة استقرت رصاصة في يده المرفوعة... لم يرتعش شامل، بل استمرّ في صلاته، ضرّج الدم ركبتي الإمام والبلاطة التي كان يقف عليها... أنهى الإمام الجريح صلاته... وحين نهض، قال له مقربوه:

- لقد جرحت أيها الإمام.

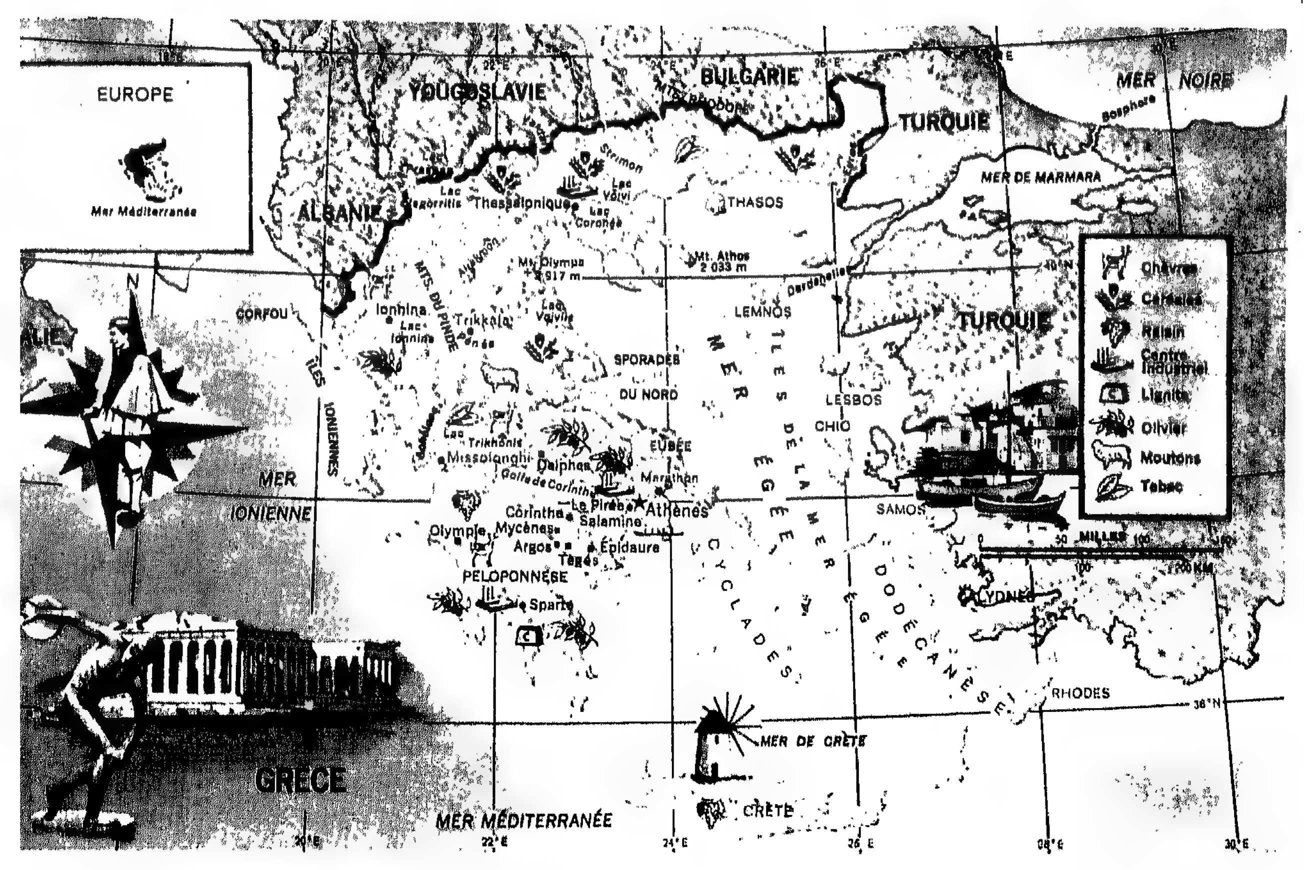
- هذا الجرح تافه... انه سيلتئم».

ثم: «في غوينب الأعلى بقي حجر عليه هذه الكلمات: على هذا الحجر جلس الأمير بارياتنسكي وهو يتقبل استسلام شامل».

وكما لكل من أبناء شعوب قفقاسيا صورة لشامل فإن أبناء الشيشان استطردوا بعيدًا في تملّي ملامحه على أخاديد الأرض ومنعطفات الجبال وشواطئ الأنهر... أما رسول حمزاتوف فيقول عن الصورة التي يحتفظ بها للإمام:

«في صباه أراه جاثيًا على ركبتيه، على صخرة أخولغو الملساء، رافعًا إلى العلاء يديه المغسولتين للتوّ في ماء نهر كويسو الآفاري. قفطانه مرفوع، وشفتاه تتمتمان كلمة ما... بعضهم يؤكد أنه حين كان يهمس أثناء صلاته بكلمة الله كان الناس يسمعون كلمة الحرية وحين كان يهمس بكلمة الحرية كانوا يسمعون كلمة الله».

وعلى رغم ان عمر قضية شامل تزيد على مئة وخمسين سنة فقد شاءت المفارقة التاريخية بعد هذا العمر أن تحضر أمامنا على شاشات التلفزيون، حين تتحول الشيشان إلى رابية وينبوع يغير عليها الروس من أبناء القيصر وستالين من كل جانب ويتأساها رسول حمزاتوف، ويتأمل محنتها الإمام شامل من قبره... بانتظار أن يعيد التاريخ نفسه، فنقرأ روايات وأشعارًا نزيهة... ولكن بعد فوات الأوان.



إيجه، جزر

بطاقة تعريف

الاسم: «إيجه» (Egée)، من الإغريقية القديمة «إيغوس» (Aigeus) وهو اسم ملك أسطوري، ابن بانديوك. طرد إيغوس زوجته الثالثة ميدي (Médée) التي حاولت إقناعه بقتل إبنه تيزي (Thésée). قتل أندروجيه ابن مينوس الذي قهره وألزمه بإرسال ابنه تيزي في مغامرة محكوم عليها بالفشل وبموت تيزي. فعاش إيغوس حياة عذاب بسبب ظنونه ان شبحًا ابتلع ابنه، فرمى نفسه في البحر الذي بات يحمل إسمه: بحر «إيغه» أو «إيجه».

البحر: بحر إيجه جزء من البحر المتوسط، يقع بين اليونان البرية (القارية)، وجزيرة كريت، وآسيا الصغرى (تركيا). يصب فيه نهر ماريكا (ينبع من بلغاريا ويشكّل الحدود اليونانية – التركية)، ونهر مندريس (ينبع من تركيا).

الجزر: يضم بحر إيجه ٣٦٠٢ جزيرة. كلها تقريبًا جزر يونانية. أهمها:

– شيو **Chio**: في المنطقة الشرقية من بحر إيجه، على

بعد كيلومترات قليلة من ساحل تركيا. عدة جزر صغيرة، مساحتها ٩٠٤ كلم² وتعد نحو ٧٥ ألف نسمة. أهم منتوجاتها: النبيذ، الزيتون. فيها آثار يونانية ورومانية مهمة. دير بيزنطي يعود إلى القرن الحادي عشر. يقال إنها مسقط رأس هوميروس. كانت مركزًا شهيرًا لسوق تجارة العبيد في التاريخ الاغريقي القديم. احتلها الفرس في ٤٩٤ ق.م. ثم دخلت في كونفدرالية أثينا (٤٧٧-٤١٢ ق.م.)، ثم انتقلت، على التوالي، إلى الرومان، ثم البيزنطيين، ثم الجنويين، ثم الأتراك. أثناء حرب الاستقلال اليونانية قضى الأتراك على جميع سكّانها تقريبًا في ١٨٢٢ (لوحة للفنان دولاكروا تحمل عنوان «مذابح شيو» في متحف لوفر الفرنسي). تحررت في ١٩١٢.

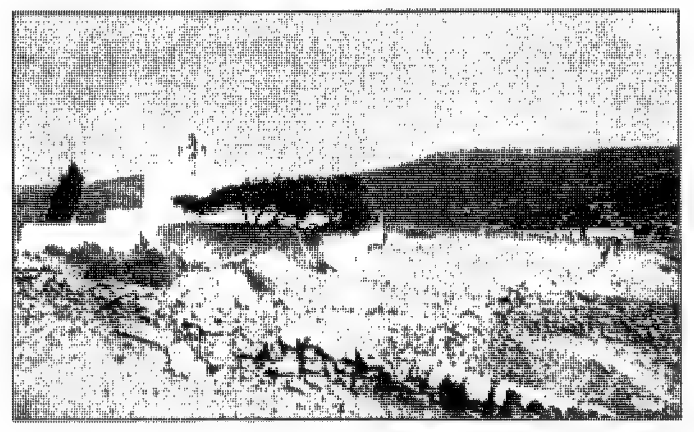
– **أوبيه Eubée**: جزيرة يونانية في بحر إيجه تفصلها قناة أوريب عن اليونان القارية. مساحتها ٣٩٠٨ كلم². وتعد نحو ١٩٠ ألف نسمة. تربية الماشية (خاصة الغنم)، حنطة، فاكهة، خضار، معدن اللينيت (خشب متفحم). تاريخها القديم تاريخ نزاعات بسبب توافر المناجم فيها. استعمرها الاثينيون منذ ٥٠٦ ق.م. فنازعهم عليها الاسبارطيون. أخضعها المقدونيون في ٣٣٨ ق.م.، واستولى عليها الرومان في ١٩٤ ق.م. غزاها الصليبيون في ١٢٠٥، وبقيت تحت الحكم الفرنسي وبعده حكم مدينة البندقية حتى الغزو التركي في ١٤٧٠.

– **إيكاريا Icarie**: جزيرة يونانية في بحر إيجه، تقع غربي جزيرة ساموس. مساحتها ٢٥٥ كلم². وتعد نحو ١١ ألف نسمة: ثرواتها تكاد موقوفة على مياهها المعدنية (سياحة).

– **إيمبروس**: في التركية إيمروز (Imroz): جزيرة تركية، قرب مداخل مضيق الدردنيل.

– **ليمنوس Lemnos**: جزيرة يونانية في بحر إيجه، بين الساحل الآسيوي وجزيرة ليسبوس. مساحتها ٤٧٥ كلم²، وتعد نحو ٢٠ ألف نسمة. فيها مرفأ مهم (مرفأ كاسترو) قائم مكان مدينة ميرينا القديمة. فيها كاتدرائية ذات طراز معماري عائد لمدينة البندقية الايطالية، ومتحف أثري. جزيرة بركانية، لذلك فإن أرضها خصبة: أشجار الفاكهة، الكرمة أساطير كثيرة تحكي قدمها وعلاقاتها بالجوار. كانت سوقًا لتجارة العبيد في القرن السادس ق.م. أخضعها المقدونيون، ثم الرومان، ثم البيزنطيون. تنازع عليها البندقيون والجنويون قبل أن تؤول إلى الأتراك بين ١٤٧٨ و١٩٢٠.

– **ليسبوس Lesbos**: أو ميتيلين: جزيرة يونانية في بحر إيجه، قرب الساحل التركي. مساحتها ١٦٣٠ كلم². وتعد نحو مئة ألف نسمة. تشكّل، مع جزر ليمنوس وهاغيوس أوستراتيوس، مجموعة جزر ليسبوس: ٢١٥٤ كلم²، ونحو ١٢٥ ألف نسمة. وجزيرة ليسبوس جبلية وأراضيها خصبة: زيوت، خمور، فاكهة، تبغ، تربية غنم وصيد السمك. يستخرج منها الرخام وبعض المعادن. من آثارها ما يدلّ ان الانسان سكنها منذ العصر البرونزي (حوالي ٣٤٠٠ ق.م.). سكنها الإيوليون في القرن الحادي عشر ق.م. وأقاموا مدينة سميرنا (Smyrne) وأنشأوا مستعمرات في طروادة وتراسيا؛ وأصبحت منذ القرن الثاني عشر ق.م. مركز الحضارة الإيولوينية. قامت نساؤها بانتفاضة، بين القرنين السادس ق.م. والخامس ق .م.، وهي في ذروة مدنيتها التي



جزيرة باروس.

كانت تعمل على تجذير تقاليد ثقافية وعادات تحررية. فوضعت، في ما بعد مسرحيات يونانية هزلية حول تلك الانتفاضة التحررية كانت في أساس انتحال تسمية «المرأة السحاقية» (Lesbienne) على اسم الجزيرة (Lesbos). أخضعها الفرس بعد غزوهم ليديا في ٥٤٦ ق.م.، فدخلت في حلف مدن «ديلوس» في ٤٧٦ ق.م. ثارت ضد الامبراطورية الاثينية في ٤٢٨ ق.م. وتحمّلت جرّاء ذلك اضطهادات كبيرة. أخضعها، بعد ذلك، المقدونيون، ثم الرومان، ثم البيزنطيون، ثم السلجوقيون، ثم البندقيون، ثم الصليبيون، ثم الأتراك (١٤٦٢) الذين استمروا يحكمونها حتى ١٩١٢. وهناك أيضًا جزيرة ساموس، وساموتراسيا، وتينيدوس، وتازوس. وجزر مجموعة في أرخبيلات: جزر سيكلاد وجزر دوديكانيز.

– **جزر سيكلاد Cyclades**: ٢٤ جزيرة يونانية في بحر إيجه، أهمها: أمورغوس، أندروس، ديلوس، إيوس، كيا، كيمولوس، ميلو، ميكونوس، ناكسوس، باروس، تيرا، سريفوس، سيرا، تينوس. مساحة جزر سيكلاد ٢٥٧٢ كلم٢، وتعد نحو ١١٥ ألف نسمة. خمور، تبغ، فاكهة، مناجم ورخام. عرفت ازدهارًا منذ الألف الثالث ق.م. فسبقت بذلك جزيرة كريت: هندسة القبور والأكروبول والنحت في الحجر. دخلت في كونفدرالية أثينا (٤٧٩ ق.م.)، ثم خضعت للرومان، ثم للبيزنطيين، ثم أصبحت دوقية تابعة للبندقية في ١٢٠٤ قبل أن يحتلها الأتراك في ١٥٦٦.

– **جزر دوديكانيز Dodécanèse**: أي «الجزر الإثنتي عشرة» اليونانية في بحر إيجه، والواقعة جنوب غربي آسيا الصغرى. أهمها: كوس، كاليمنوس، بتموس، رودس. مساحتها ٢٦٦٣ كلم٢، وتعد نحو ١٥٠ ألف نسمة، قاعدتها رودس. خضعت للأتراك في ١٥٢٢، واحتلها الإيطاليون في ١٩١٢، ومنحت لليونان في ١٩٤٧ بموجب معاهدة باريس..

إيجه بين اليونان وتركيا

المياه الإقليمية: في صيف ١٩٩٤، أعلنت اليونان عن نيتها تطبيق اتفاقية قانون البحار الدولية التي تمّ التوقيع عليها في كاراكاس والتي حددت دخولها حيّز التنفيذ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤. تقضي هذه الاتفاقية بأحقية الدول مدّ حدود مياهها الاقليمية لمسافة ١٢ ميلًا، وهو ما يعني أن تسيطر اليونان على نسبة ٧١,٣٥٪ من مياه إيجه مقابل ٨,٧٦٪ لتركيا، وما يعني كذلك ان مساحة اليونان ستزيد ٣٠٠ ألف كلم٢. وسيكون على كل السفن الراغبة في الخروج من البحر الاسود عبر المضائق التركية إلى البحر المتوسط أو العكس الحصول على إذن بذلك من اليونان لأن نسبة المياه الدولية ستنخفض من ٤٨,٨٥٪ إلى ١٩,٧١٪ على أساس مدّ المياه الاقليمية ١٢ ميلاً.

وكانت حدود المياه الاقليمية خلال الفترة التي وقعت فيها معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ تبلغ ٣ أميال. إلا أن اليونان قامت عقب توقيع معاهدة مونترو (Montreux) عام ١٩٣٦ بزيادة مياهها الاقليمية لمسافة ٦ أميال، وهو الأمر الذي فعلته تركيا عام ١٩٦٤ لتصبح النسب في بحر إيجه ٤٨,٨٥٪ مياهًا دولية، و٤٣,٦٨٪ مياهًا إقليمية يونانية، و٧,٤٧٪ مياهًا اقليمية تركية.

وهذه النسب تعتبرها أنقرة أقصى مدى يمكن أن تقبله حتى ولو كانت اليونان تستند إلى المادة الثالثة من اتفاقية قانون البحار (١٦

تشرين الثاني ١٩٩٤ موعد دخولها حيّز التنفيذ) التي تتيح للدول حق مدّ مياهها الاقليمية ١٢ ميلًا. وحجة أنقرة، هنا، ان المادة ٣٠٠ من الاتفاقية ذاتها تنصّ على مبدأ سوء استعمال الحق.

الجرف القاري: كما ان مشكلة الجرف القاري في بحر إيجه تمثل مشكلة أخرى إذ ترى تركيا ان قواعد تعريف الجرف القاري تعطيها أكثر من نصف بحر إيجه. واليونان ترى ضرورة الاعتراف بالجرف القاري بجزرها المجاورة للأناضول، ما يعني حبس تركيا داخل شريط ضيّق يرتكز على قدر من المياه الاقليمية لا تزيد عن ٦ أميال. وعندما عرضت اليونان المشكلة عام ١٩٧٨ على محكمة العدل الدولية رفضت المحكمة النظر في الأمر لعدم الصلاحية.

وإذا كان لليونان حق قانوني مدعوم باتفاقية دولية حول مدّ مياهها الاقليمية في بحر إيجه إلا أن ميثاق قانون البحار الخاص بالأمم المتحدة والصادر عام ١٩٨٢ لم يسمح لليونان جمع كل جزرها لتستفيد من نظام الأرخبيل مع جرفها القاري، علاوة على تعارضه أيضًا مع النظر إلى الجزر من خلال مبدأ المساواة غير المشروطة مع الجرف القاري انطلاقًا من مبدأ الوحدة الاقليمية بالمفهوم العام.

إطار العلاقات الصعبة والعدائية: تركيا هي الدولة الأكثر صعوبة في علاقاتها مع جاراتها (اليونان، بلغاريا، رومانيا، أرمينيا، جورجيا، ايران، العراق، سورية) ولما لها من مشاكل ومتاعب، خصوصًا المائية، مع هذه الجارات التي كانت أراضيها ذات يوم جزءًا من السلطنة العثمانية التي ورثتها الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣، ولكن داخل تركيا الحالية.

ولتركيا مع اليونان علاقات هي الأكثر تعقيدًا وصعوبة ترجع أسبابها لحسابات تاريخية عميقة. فالسلطنة العثمانية التي قامت على حطام الامبراطورية البيزنطية (١٤٥٣) حكمت اليونان لأكثر من ٥٠٠ سنة إلى أن حصلت على استقلالها إبان الحرب البلقانية والحرب العالمية الأولى (١٩١٤). ومع ذلك، لم ينسَ اليونانيون أحلامهم في العودة إلى عاصمتهم الرومانية التي ما زالوا يسمّونها القسطنطينية والتي من أجلها احتلوا، مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا، أجزاء واسعة من تركيا بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. واضطرّ أتاتورك إلى قيادة حركة التحرر (١٩١٩) والتي نتج عنها الإعلان عن استقلال تركيا وقيام الجمهورية عام ١٩٢٣ بعد طرد اليونانيين والقوات الأجنبية الأخرى. ولم تتوقف المشاكل بين اليونان وتركيا على رغم اتفاقية لوزان التي رسمت الحدود الجغرافية لتركيا الحالية وأعطت ١٢ جزيرة في بحر إيجه، والقريبة جدًا من السواحل التركية، لليونان شريطة أن تبقى هذه الجزر منزوعة السلاح. وهذا ما أُكّدت عليه معاهدة باريس عام ١٩٤٧ التي سمحت لليونان بوضع قوات للحراسة فقط في هذه الجزر التي أصبحت جزءًا من الامتداد الجغرافي للحلف الأطلسي الذي انضمّت إليه اليونان وتركيا معًا في ١٩٥٢.

كانت حدود المياه الاقليمية خلال الفترة التي وقعت فيها معاهدة لوزان (١٩٢٣) تبلغ ٣ أميال فقط. غير ان اليونان، وبعد التوقيع على اتفاقية مونترو الخاصة بالمضائق التركية

(البوسفور والدردنيل) قامت بزيادة هذه المسافة إلى ٦ أميال. وهذا ما فعلته تركيا عام ١٩٦٤.

وخلال العقود القليلة الماضية، وخصوصًا على أثر التدخّل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤، أخذت اليونان تتحدث عن حقها في ١٢ ميلًا في بحر إيجه. وفي ١٩٧٨، عرضت اليونان مشكلة المياه الإقليمية والجرف القاري في إيجه في محكمة العدل الدولية التي قرّرت عدم صلاحيتها في الموضوع، متخوّفة من أن يكون قرارها سببًا لنشوب حرب بين الدولتين الحليفتين داخل منظمة الحلف الأطلسي.

توتر وحشود عسكرية: وبالفعل، توتّر الوضع بين الدولتين في العام ١٩٩٤. وهو ليس التوتر الأول من نوعه في بحر إيجه. ففي عام ١٩٨٧، أصدر الرئيس التركي تورغوت أوزال أوامره للبحرية للتصدي بالقوة لسفينة أبحاث يونانية كانت تنقب خارج الجرف القاري اليوناني. وكان ذلك أثناء تولي أندرياس باباندريو رئاسة الوزراء اليونانية، ما أدّى إلى انسحاب السفينة وتجميد الأمور موقتًا، إلا أنها عادت للاشتعال من جديد بعد تولي باباندريو السلطة ثانية في تشرين الأول ١٩٩٣.

ومع بداية ١٩٩٤، اكتشف الأتراك قيام اليونان بحشد المزيد من قواتها علاوة على تسليح جزر بحر إيجه وسط تصريحات سياسية تؤكد بأن بحر إيجه مياه يونانية. واعتبرت تركيا التصرفات اليونانية خرقًا للمعاهدات الدولية خصوصًا في موضوع تسليح الجزر اليونانية غربي الأناضول التي نصّت معاهدة لوزان (١٩٢٣) ومعاهدة باريس (١٩٤٧) على اعتبارها جزرًا يونانية لا يحق لليونان أن تضع فيها قوات مسلحة أو تقيم عليها منشآت عسكرية مع ضمان حقها في وضع قوات للحراسة فقط.

ومن جهتها، ترى أثينا ان التحركات العسكرية في الجزر لا تشكل انتهاكًا لمعاهدة لوزان لأنها مبنية على أساس المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنصّ على حق كل دولة في الدفاع عن نفسها. كما ان اتفاقية مونترو ألغت حال نزع السلاح من الجزر التي تتصدر مدخل المضيق لأن هذه الاتفاقية حلّت محل اتفاقية المضايق التي كانت تفرض تجريد الجزر التي تتصدر مضيق جناق قلعة (الدردنيل) من السلاح. وتسوق أثينا القاعدة القانونية التي تقول «إن أحكام المواثيق المعقودة بعد مواثيق أخرى سابقة بين الأطراف نفسها وفي الموضوع نفسه تبطل ضمنًا أحكام المواثيق التي تسبقها وتخالفها».

وتصاعدت حدة التوتر بين الدولتين عندما بدأت كل منهما مناورات عسكرية في منطقة بحر إيجه. فاليونان بدأت مناوراتها يومي ٢١ و٢٢ كانون الثاني ١٩٩٤ تحت اسم «البرق»، وردت تركيا بموافقة مجلس الأمن القومي التركي على خطة للردع الجوي. وعادت مناورات الجانبين في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٩٤.

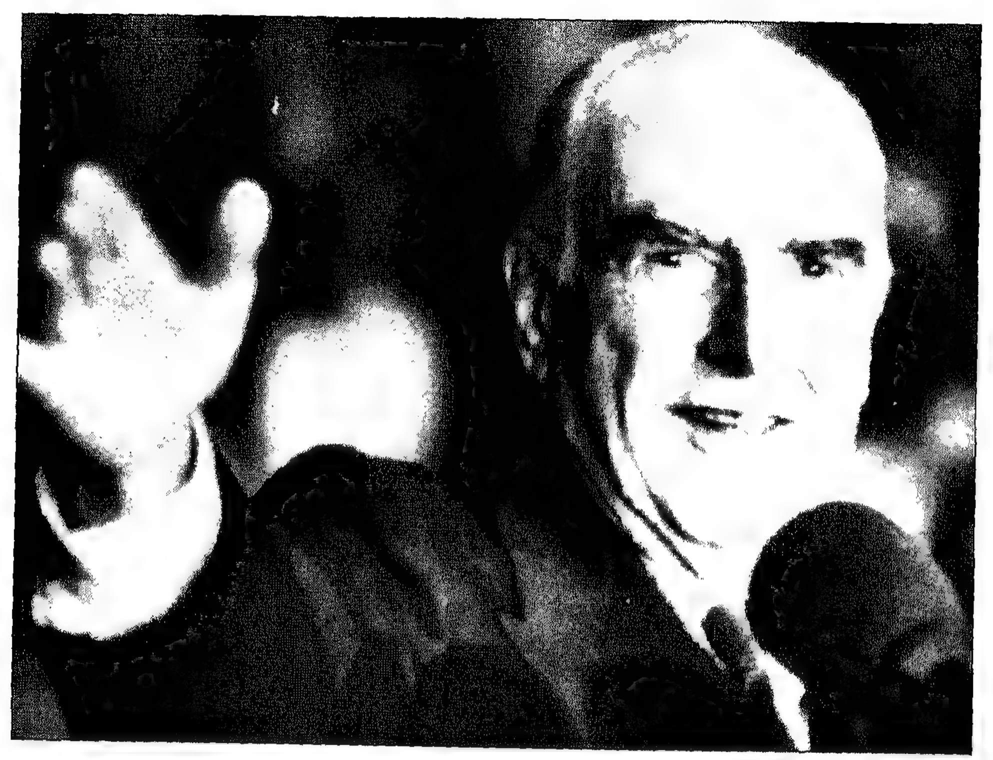
حسابات التحالفات: كل هذه المشاكل من العداء التاريخي والقومي ومشاكل الأقلية التركية في اليونان (٢٠٠ ألف) والأقلية اليونانية في تركيا (٢٠–٢٥ ألفًا) ومشكلة قبرص ومشاكل المياه الاقليمية والجرف القاري في بحر إيجه ومساعي اليونان لتسليح جزرها في هذا البحر والمصادمات الساخنة في ١٩٧٤–١٩٧٥ وعودة التوتر وتصاعده في ١٩٩٤، كلها

مرشحة لأن تفتح من جديد ملف الحرب اليونانية - التركية التي يعمل كل من الجانبين على عدم إهمال أهمية الأوراق الدبلوماسية وكسب الحلفاء إلى جانبه.

فأثينا راحت، في ١٩٩٤، تنشط على جبهة اتهام أنقرة، التي لها أقليات قومية ودينية في اليونان وألبانيا وبلغاريا والبوسنة وكوسوفا ومقدونيا، بالعمل على استفزاز هذه الدول. وبالمقابل راحت أنقرة تسعى لإنهاء خلافاتها وحل مشاكلها مع كل من سورية وايران والعراق وبلغاريا حتى لا تجد نفسها في أكثر من موقع تدافع فيه عن نفسها وليتسنى لها استنفار كل امكاناتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية لمواجهة التهديدات اليونانية، خصوصًا سعي أثينا للحصول على دعم واشنطن والعواصم الغربية لها. كما لا تهمل أثينا الدخول في تحالفات وعلى المستويات المختلفة مع كل من روسيا وأرمينيا والصرب وهي الدول المعادية لتركيا تاريخيًا وقوميًا. وقد نجحت اليونان في كسب دعم هذه الدول لسياستها في منطقة البلقان وقبرص، كما قام رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو بزيارة إلى دمشق وعمان (أوائل كانون الثاني ١٩٩٥).

احتواء التوتر «موقتًا»: في أيلول ١٩٩٤، أجريت مباحثات في أنقرة بين تركيا واليونان بهدف احتواء التوتر. وتم الاتفاق على وضع آليات جديدة للمباحثات تضمن استمرار المفاوضات بين الطرفين على رغم التوتر.

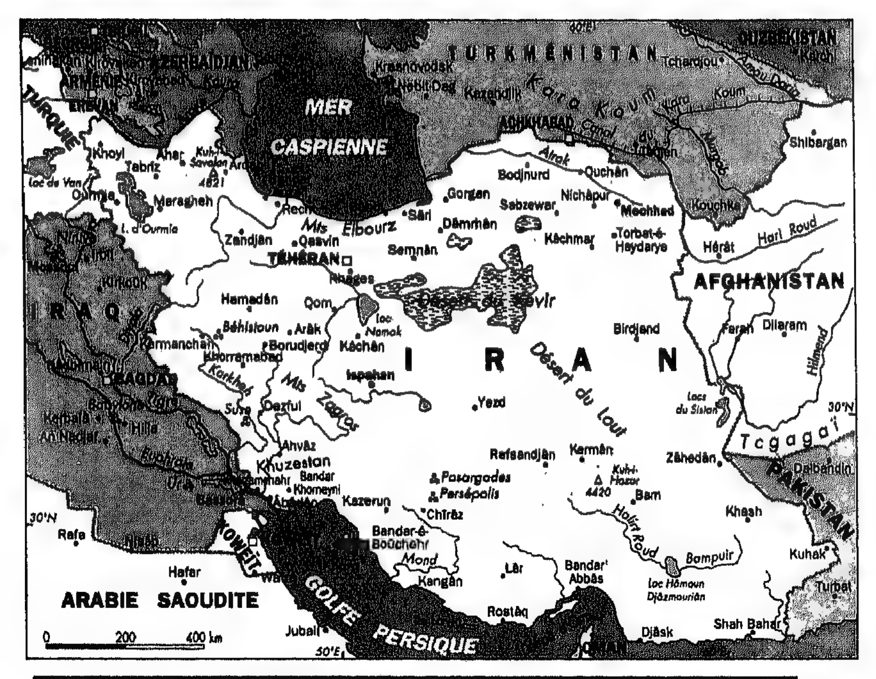
وفي الشهر ذاته (أيلول ١٩٩٤) التقى ممتاز سويسال وزير الخارجية التركي بنظيره اليوناني على هامش اجتماعات أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والتقيا كذلك في عمان أثناء حفل توقيع اتفاقية السلام الأردنية - الاسرائيلية (٢٦

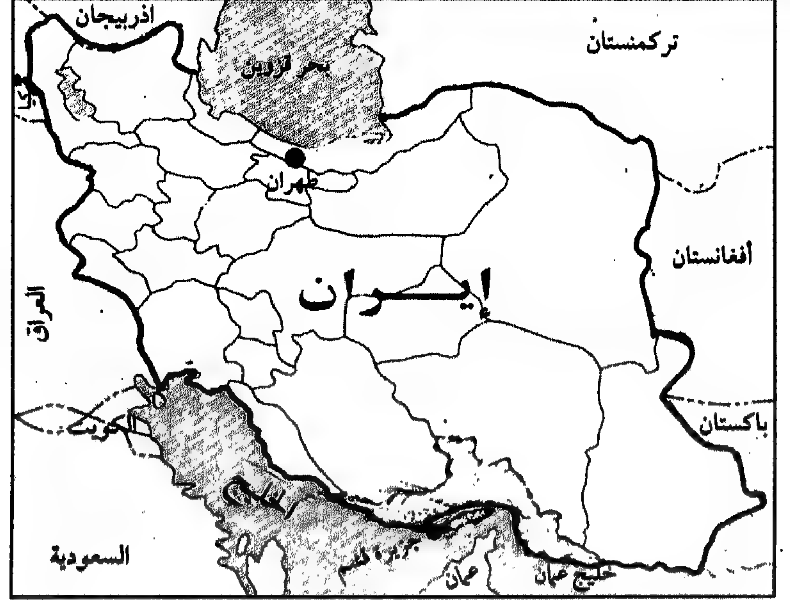


رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو.

تشرين الأول ١٩٩٤)، واتفقا على ضرورة بذل الجهود السياسية لاحتواء التوتر وعدم استخدام كلمة حرب في التصريحات المتبادلة.

وقررت الدول الأوروبية ضرورة التوصل إلى توقيع بروتوكول جديد في نيويورك حول اتفاقية (المعاهدة الدولية) قانون البحار الدولية وآليات تنفيذها خصوصًا ان هناك خلافات حول المادة ١١ المتعلقة باستخراج البترول والبحث تحت المياه، وهو ما يعني تأجيل تفجير الموقف موقتًا خصوصًا إذا راعى التوقيع على البروتوكول الجديد الوضع التركي وبمشاركة الجانب الأوروبي ككل (الاتحاد الأوروبي) وهو ما سيلزم اليونان به. وكتعبير عن «نجاح الاحتواء الموقت» ما أعلنته دائرة الحقوق البحرية في وزارة الخارجية اليونانية عن أن «تنفيذ قرار الـ ١٢ ميلًا يحتاج إلى اجراءات تصل مدتها إلى سنة على الأقل».





إيران

بطاقة تعريف

الاسم: «تثير لفظة فارس في الذهن صورة أرض بعيدة وسحيقة في الزمن، وهي، بوقوعها في قلب آسيا، تصوّر أرضًا توصل، جغرافيًا وروحيًا، دنيا البحر الأبيض المتوسط وعالم ابراهيم الخليل، بشبه القارة الهندية، وايران هي فعلًا كذلك فهي عالم قديم ومعاصر... وهي، التي كانت تعرف في الغرب باسم

بلاد فارس حتى سنة ١٩٣٥، احتلتها قبائل قريبة الصلة بالآريين خلال القرن التاسع الميلادي. والميديون الذين أسّسوا امبراطوريتهم قد غلبوا على أمرهم عام ٥٥٠م على أيدي الفرس الذين أطلقوا اسم ايران على هذه الأرض رسميًا. وعند انبثاق الثورة الإسلامية (١٩٧٩) بقيادة الإمام الخميني ظهرت إلى عالم الوجود الجمهورية الإسلامية، وأصبح اسم إيران رسميًا الجمهورية الإسلامية في ايران بادئة عهدًا جديدًا في تاريخ هذا البلد» («ايران اليوم»، ١٩٩١، ص ١٣، الناشر: معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي – الجمهورية الإسلامية في ايران – طهران).

الموقع: تقع ايران في الجنوب الغربي من آسيا، يحدّها من الشمال تركمانستان وبحر قزوين (بحر خزرج)، ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب الخليج (الخليج الفارسي أو الخليج العربي تبعًا للنزاعات السياسية والمطالب القومية) وخليج عُمان، ومن الشرق باكستان وأفغانستان.

معظم البلد يقع على ارتفاع أكثر من ١٥٠٠ قدم، ونحو السدس منه يقع على ارتفاع ٦٥٠٠ قدم، ويكون الانحدار شديدًا في الشريط الساحلي المتاخم للحزام الجبلي. ثمة سلسلتان جبليتان: سلسلة جبال زاغروس من حدود جمهورية أرمينيا في الشمال الغربي حتى الخليج وتتجه نحو الشرق إلى بلوجستان؛ وسلسلة جبال البرز، وهي أضيق من سلسلة زاغروس ولا تقل عنها وعورة وتمتد على طول الساحل الجنوبي لبحر قزوين متجهة نحو سلاسل الجبال الشرقية في خراسان، وتنخفض هذه المرتفعات عند الحدود الأفغانية لتتحوّل إلى كثبان من الرمال. وهناك هضبة داخلية جافة تمتد حتى آسيا الوسطى، تصب فيها نهيرات قليلة تتبدّد في المستنقعات المالحة؛ أما طريق تصريف المياه فيجري في المنحدرات الخارجية للجبال وتصب في البحر. وهناك ثلاثة أنهر كبيرة: نهر الكارون، يصلح للملاحة؛ ونهر أترك ونهر سفيد؛ وقد لعبت السدود دائمًا دورًا مهمًا في تنظيم مصادر المياه الثمينة في ايران.

المساحة: مليون و٦٤٨ ألف كلم^2.

التقسيمات الإدارية: ٢١ محافظة:

– محافظة طهران: ١٩١١٨،٤ كلم^2، ٦ أقضية، ١٩ ناحية، ٢١ مدينة، مركزها طهران.

– محافظة المركزية: ٣٩٨٩٥ كلم^2، ٩ أقضية، ١٧ ناحية، ١٣ مدينة، مركزها أراك.

– كيلان (جيلان): ١٤٧٠٩ كلم^2، ١١ قضاء، ٢٢ ناحية، ٣٠ مدينة، مركزها رشت.

– مازندران: ٤٧٣٧٥ كلم^2، ١٥ قضاء، ٣٦ ناحية، ٤٨ مدينة، مركزها ساري.

– آذربيجان الشرقية: ٦٧١٠٢،٤ كلم^2، ١١ قضاء، ٣٤ ناحية، ٤٠ مدينة، مركزها تبريز.

– آذربيجان الغربية: ٣٨٨٥٠ كلم^2، ٩ أقضية، ١٩ ناحية، ٢٠ مدينة، مركزها أرومية.

– باختران: ٢٣٦٦٦،٥ كلم^2، ٨ أقضية، ١٧ ناحية، ١٤ مدينة، مركزها باختران.

– خوزستان: ٦٧٢٨٢ كلم^2، ١٣ قضاء، ٣٠ ناحية، ٢٢ مدينة، مركزها أهواز.

– فارس: ١٣٣٢٩٨ كلم^2، ١٤ قضاء، ٣٨ ناحية، ٣٣ مدينة، مركزها شيراز.

– كرمان: ١٧٩٩١٦ كلم^2، ١٠ أقضية، ٢٣ ناحية، ٢٢ مدينة، مركزها كرمان.

– خراسان: ٣١٣٣٣٧،٢ كلم^2، ١٧ قضاء، ٥٣ ناحية، ٤٤ مدينة، مركزها مشهد.

– أصفهان: ١٠٤٦٠٥ كلم^2، ١٥ قضاء، ٢٧ ناحية، ٤٦ مدينة، مركزها أصفهان.

– سيستان وبلوجستان: ١٨١٥٧٨ كلم^2، ٦ أقضية، ٢٣ ناحية، ١١ مدينة، مركزها زاهدان.

– لرستان: ٢٨٨٠٣،٢ كلم^2، ٣ أقضية، ١٦ ناحية، ١٠ مدن، مركزها خرّم آباد.

– إيلام (عيلام): ١٩٠٤٤ كلم^2، ٥ أقضية، ١٣ ناحية، ١٣ مدينة، مركزها إيلام.

– كهكيلوية وبويراحمد: ١٤٢٦١ كلم^2، ٣ أقضية، ٨ نواحي، ٤ مدن، مركزها ياسوج.

– بوشهر: ٢٧٦٥٣ كلم^2، ٧ أقضية، ١٦ ناحية، ١١ مدينة، مركزها بوشهر.

– زنجان: ٣٦٣٩٨،٣ كلم^2، ٥ أقضية، ١٤ ناحية، ١٣ مدينة، مركزها زنجان.

– سمنان: ٩٠٠٣٩ كلم^2، ٤ أقضية، ١٠ نواحي، ١٠ مدن، مركزها سمنان.

– يزد: ٧٠٠١١ كلم^2، ٥ أقضية، ١١ ناحية، ٨ مدن، مركزها يزد.

– هرمزجان: ٦٦٨٧٠،٤ كلم٢، ٥ أقضية، ١٨ ناحية، ١١ مدينة، مركزها بندر عباس.

العاصمة: طهران وتعد نحو ١٠،٥ ملايين نسمة (تقديرات ١٩٩٤). وأهم المدن: أصفهان، مشهد، تبريز، شيراز، أهواز، عبادان، قُم، أُرومية، أردبيل.

عدد السكان: في العام ١٩٠٠ كان عدد السكان ٩ ملايين نسمة، وفي ١٩١٩ أصبح نحو ١٠ ملايين، وفي ١٩٣٩ نحو ١٥ مليونًا، وفي ١٩٧٩ نحو ٣٨ مليونًا، وفي ١٩٩١ نحو ٥٨ مليونًا. وتشير التقديرات أنهم سيصبحون نحو ٦٦ مليونًا في العام ٢٠٠٠.

التقسيم العرقي واللغوي: يتميز السكان الايرانيون بتعدد لغاتهم وثقافاتهم. اللغة الرسمية هي اللغة الفارسية، غير ان هناك عددًا من اللغات المحلية العائدة إلى اتنيات مختلفة، مثل الكردية، والتركية، واللرية، والعربية، والكيلانية، والبلوجية. نحو ٤٥٪ من السكان يتكلمون الفارسية، ونحو ٢٣٪ يتكلمون اللغات ذات الأصول الهندو – أوروبية الأخرى.

«الأكراد، وهم من البدو الأشداء، يقطنون الجبال الغربية، ولغتهم هي الكردية التي لم يطرأ عليها الكثير من التطور خلال قرون. وفي تلك الجبال الغربية يعيش أيضًا نحو ٣٥٠ ألفًا من اللر في مجتمعات شبه بدوية، ويعتقد أنهم من أصول فارسية. وهناك قبائل البختيارية الذين هم شديدو القرب من اللر، والذين كانوا يعرفون باسم (اللر العظام) حتى القرن الخامس عشر، يعيشون في جبال زاغروس إلى الغرب من أصفهان. وكلاهما يتكلمان اللرية وهي متفرعة من الفارسية، كالبلوج، وهم مزارعون شبه رحّل مشهورون بالفروسية، ويقطنون منطقة بلوجستان على التخوم الباكستانية في الشرق.

والعرب يقطنون عمومًا في جزر الخليج الفارسي وفي خوزستان.

أما الأرمن، وهم من أصل مختلف، فقد حافظوا على لغتهم الخاصة (الهندية – الأوروبية)، وهم يتركّزون في طهران وأصفهان وآذربيجان، ويمتهنون التجارة في غالبيتهم، وهناك أعداد قليلة من الدراويديين يعيشون في عزلة بمنطقة سيستان على الحدود الشرقية ويتكلمون الأرمنية.

على الرغم من أن العنصر التركي قليل عدده، إلا أن هناك نسبة لا بأس بها من الايرانيين يتكلمون اللغة التركية، وهم يتألفون من القبائل القشقائية في منطقة شيراز، وقبائل التركمان الذين يقطنون خراسان في الشمال الشرقي من ايران.

اليهود والأشوريون يؤلفون نسبة ضئيلة من السكان. فاليهود، كالأرامنة، ظلوا محافظين على أصولهم العرقية ولغتهم ودينهم، وتركّزوا في المدن الكبيرة. والأشوريون يتركّزون في الشمال الغربي.

تدين الغالبية العظمى من الايرانيين بالإسلام، ومعظمهم من الشيعة، ويقدّرون بنحو ٩٠٪. معظم الأكراد والتركمان من أهل السنّة. أما الأديان المهمة الأخرى فهي المسيحية، واليهودية، والزرادشتية. ويمثل المسيحيون أكبر هذه الأقليات (في أوائل السبعينات كان عددهم نحو ١٩٠ ألفًا) أكثريتهم من الأرمن الأرثوذكس. والأشوريون هم من النسطوريين والبروتستانت والكاثوليك، كما ان هناك القليل من الأصول الأخرى. أما اليهود فقد كانوا يبلغون ٦٨ ألفًا (إحصاء ١٩٧١). والزرادشتيون الذين يبلغ عددهم ٢٥ الفًا فأكثرهم يقطنون يزد في الوسط، وكرمان في الشرق، وطهران في الشمال («ايران اليوم»، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي – الجمهورية الإسلامية في ايران – طهران، ١٩٩١، ص ٣٨–٤١).

الاقتصاد: إلى جانب الاحتياطي الكبير من النفط والغاز الطبيعي، فإن في إيران كميات كبيرة من المواد المعدنية الأخرى. فهناك مناجم الرصاص مع الزنك، والفحم، والنحاس، والحديد، والمنغنيز، والقصدير، والمرمر، وما إليها.

بعد الثورة الإسلامية تمّ إيصال الطاقة الكهربائية إلى أكثر من ١٠ آلاف قرية، وازداد انتاج الطاقة الكهربائية من ١٧،٤ مليار كيلواط إلى نحو ٣٣ مليار كيلواط.

وبذلت جهود جادة في صناعة الحديد. من بين الصناعات الأخرى: صناعة السيارات (نحو ١٠٠ ألف سيارة و٢٢ ألف حافلة في ١٩٨٣). أما الصناعات الاستهلاكية فهي تنتج الكثير من المنتجات الغذائية كالمعلبات وغيرها، كما تنتج أجهزة التلفزيون، والراديو، والثلاجات والمدفئات... وهناك معامل الحياكة، وصناعة مواد البناء. وهناك الصناعات الريفية واليدوية الصغيرة التي ما زالت مزدهرة إلى جانب الصناعات المتوسطة، وتشمل صناعة السجاد، والزخرف، والخزف وأدوات الزينة. ويزداد الاهتمام

بإنتاج الأجهزة الأساس، مثل المضخات الكهربائية والمعدات الزراعية، كالجرارات والحاصدات والرافعات والجرارات. وتشرف وزارة الصناعة على نحو ٣٠ ألف وحدة صناعية وتقوم بإدارتها.

في الزراعة، التي تستوعب نحو ٢٥٪ من سكّان البلاد، فقد تمّ توزيع مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين، وجرى استصلاح الأراضي بتجهيز المياه وإنشاء شبكات الري وما إليها. وتغطّي الغابات في ايران مساحة تكاد تساوي المساحة المزروعة منها وتبلغ نحوًا من ١٨ مليون و٨٠٠ ألف هكتار. وقد تمّ تنظيم بيع الأخشاب وتصديرها في إطار إدارات مسؤولة، إلى جانب تبني سياسة التوسّع في زراعة الغابات. وصيد الأسماك مهم في الاقتصاد الإيراني، للاستهلاك المحلي وللتصدير. والصناعة السمكية تديرها شركة «شيلات إيران». ويتم الصيد الرئيسي في بحر خزر (قزوين)، إذ هناك نحو ٧٪ منه من الكافيار المستخرج من سمك الاسترجيون.

وحدة العملة الايرانية هي «الريال». والنظام المصرفي يقوم، ضمن ما يقوم به من أعمال، بتداول النقد الورقي والمعدني وتنظيم السيطرة على النقد وتوجيه الإئتمان. وثمة لائحة تدعى «لائحة البنك اللاربوي» تنظّم أعمال البنك المركزي.

يركّز المسؤولون الايرانيون على تطوير الموارد غير النفطية. وقد استندت الخطة الخمسية الأولى، ١٩٨٩–١٩٩٣، على زيادة حصة القطاعات المنتجة الأخرى غير النفط، لكنها عجزت عن بلوغ نسبة النمو المحددة بـ ٨,١٪، إذ اقتصرت على ٧,٣٪. وقد حدّدت الخطة الخمسية الثانية (١٩٩٣–١٩٩٧) الهدف نفسه ساعية إلى زيادة حجم المداخيل من خلال السيا[illegible] التي تعترضها صعوبات، ومنها خصوصًا تطوير الب[illegible] التحتية والمرافق الأساسية، لا سيّما في قطاع المواصلات والاتصالات والطاقة، بسبب التركيز، طيلة السنوات السابقة، على مشاريع تلبية الحاجات العاجلة للسكان بدل بناء مرافق فخمة موجهة بالدرجة الأولى إلى إرضاء السياح والزوّار الأجانب، على اعتبار ان عوائد الصناعة والزراعة أكثر أهمية وضمانًا من مداخيل السياحة المرتبطة بظروف خارجية وسياسية. ويقوم الهدف الرئيسي لمشاريع التنمية في ايران على بناء صناعات إحلالية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة إلى الشرائح الاجتماعية الفقيرة المعتبرة دعامة النظام القائم بغرض الحؤول دون تهديدها توازن النظام الاجتماعي.

النظام – الحكم الإسلامي: يقع دستور الجمهورية الإسلامية في ايران في ١٤ فصلًا، و١٧٧ مادة. وضعه «مجلس الخبراء» الذي تألف من ٧٢ عضوًا من العلماء والمفكّرين. وأنهى هذا المجلس مطالعته النهائية للدستور في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩، وجرى عليه استفتاء عام في ٣ كانون الأول ١٩٧٩، فأدلى ٩٩,٥٪ من أصل نحو ١٦ مليون ناخب بأصواتهم إلى جانب الدستور. ويقيم الدستور قواعد المجتمع الإيراني على المبادئ والمباني الإسلامية. والتشريع الذي يضع الضوابط لإدارة المجتمع يستقى من القرآن والسنّة. وبناءً على ذلك، فإن قيام الفقهاء العدول المتّقين والملتزمين بالإشراف الدقيق على ذلك أمر حتمي وضروري. فالجمهورية الإسلامية تلتزم في كل مجالات حياتها بالأحكام الإسلامية ومنها مسألة القيادة الفقهية العادلة ومسألة المشاركة الشعبية من خلال نظام الشورى.

«وبناءً على ذلك فإن الاختلاف بين الجمهورية الإسلامية وسائر الأنظمة الديمقراطية الموجودة في العالم هو ان في الأنظمة الديمقراطية اللاإسلامية تكون مبادئ الحكم والأُطر الأساس للنظم الحاكمة معتمدة على إرادة الشعب، باعتبار ان الشعب هو مصدر السلطات التنفيذية وهو الذي يقرر شكل الحكومة. ولكن في الجمهورية الإسلامية، إرادة الشعب لا تتدخل إلا في تعيين السلطات التنفيذية وتقرير شكل الحكومة. أما مبادئ النظام والإطار الأساس له فإنها تستند إلى الشريعة الإسلامية والأوامر الإلهية. الشعب في الجمهورية الإسلامية هو الذي يقرر اختيار النظام الإسلامي، ويدلي بصوته بكل حرية إلى جانب إقامة حكم قائم على التعاليم والمبادئ الإسلامية» («ايران اليوم»، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي، الجمهورية الإسلامية في ايران – طهران، ص ١٠٢).

أما الهيئات الدستورية فتتألف من:

– ولاية الفقيه: القيادة يجب أن تعهد إلى فقيه جامع للشروط التالية: العلم، والتقوى، والرؤيا السياسية والاجتماعية، والشجاعة الكافية، والقدرة، والإدارة. وعليه، فإن الولي الفقيه يشرف على سياسات الحكومة ويخضعها للأوامر الإلهية. وبهذا يكون مسؤولًا عن هذا

التوافق أمام الله والأمة. وتوكل مهمة اختياره إلى الخبراء المنتخبين من الشعب.

– مجلس الخبراء: هيئة تنتخب في انتخابات عامة، وعدد أعضائها ٧٢ شخصًا من العلماء المبرزين المتفقهين في الفقه الإسلامي.

– مجلس الشورى الإسلامي: هو المجلس التشريعي في الدولة ويتألف من ممثلي الشعب في كل أرجاء البلاد المنتخبين في انتخابات مباشرة سرية. ويعتبر هذا المجلس التجسيد النهائي لسلطة الجماهير والمظهر الخارجي للجمهورية الإسلامية. وفلسفة وجوده تستند إلى الآية القرآنية الشريفة «... وأمرهم شورى بينهم» (الشورى: ٣٨).

– مجلس صيانة الدستور: للتأكد من تطابق التشريعات التي يشرّعها مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام والدستور.

– رئيس الجمهورية: أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة (الولي الفقيه)، وينتخب مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات ويمكن انتخابه لدورة ثانية فقط.

– السلطة القضائية: سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة.

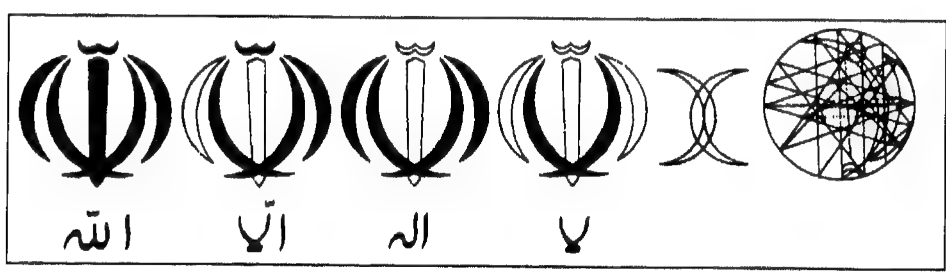
العَلَم والشعار: «يتألف علم الجمهورية الإسلامية في ايران من اللون الأخضر (الاعتقاد بالإسلام) والأبيض (الصلح والسلام) والأحمر (الدفاع والتضحية في سبيل الاستقلال والحرية وسيادة الجمهورية الإسلامية)، ورمز الجمهورية الإسلامية وشعار «الله أكبر». إن تكرار التكبير (وهو هتاف النصر في الإسلام) ٢٢ مرة على امتداد الحدّين الفاصلين بين اللونين الأبيض والأخضر، ثم بين اللونين الأبيض والأحمر، يشير إلى يوم ٢٢ بهمن ١٣٥٧ هـ.ش. (١١ شباط ١٩٧٩م)، يوم انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

إن الشعار الذي اختير للجمهورية الإسلامية هو الشهادة بأن: «لا إله إلا الله» وهي الشهادة الدالة على وحدانية الله تعالى، وان لا إله غيره، واستبعاد غيره عن مقام الألوهية، كالأصنام والطغاة، مما يحول دون الانسان والتقدم نحو الله (...) والشعار في كماله يمثل لفظ الجلالة «الله» (...)

إن الشعار بشكل عام أشبه بكتاب مفتوح، وهذا يرمز إلى القرآن الذي يكون فيه التوحيد القاعدة الأساس للمدرسة الإسلامية من حيث الفكر والعمل. والشكل الكروي الذي يتخذه الشعار يرمز إلى الجهاد من أجل إيجاد المجتمع الموحّد الموحِّد الذي يبسط حكم التوحيد على الشعوب المستضعفة بقيادة الإمام المهدي المنتظر.

والشعار بمجموعه يضم أربعة أهلّة تعني النماء والتغذية، وفيه خمسة أقسام ترمز إلى أصول الدين الخمسة: التوحيد، والعدل، والنبوّة، والإمامة، والمعاد. والقسم الأوسط يشبه السيف، دليلًا على البأس والقوة، وفوقه التشديد إشارة إلى قوة الحديد. وهذا القسم إذا عدّ من الأقسام الخمسة فهو بمقام التوحيد، أو العمود الرئيس الذي يسند الأعمدة الأخرى. والتناظر الشكلي في الشعار يشبه الميزان الذي يرمز إلى العدل.

والكتاب، والميزان، والحديد إشارة إلى الآية الكريمة: «لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز» (الحديد: ٢٥) (العَلَم والشعار من «ايران اليوم»، معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي، الجمهورية الإسلامية في ايران – طهران، ١٩٩١، ص ٩٩-١٠١).



صورة تطور الشعار

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم وحتى الإسلام

أول دليل موثوق على ان الإنسان قد سكن بلاد إيران منذ نحو مئة ألف سنة قد اكتشف في الحفريات التي أجريت (في السنوات الأخيرة) في عدد من الكهوف والملاجئ الصخرية التي يقع معظمها في جبال زاغروس غربي إيران.

وفي العصر الحجري الحديث آثار مهمة تدل على تطوّر إنتاج الأدوات، والاستيطان، وأساليب العيش، بما في ذلك البدايات الأولى للزراعة وتدجين الحيوان والتي اكتشفت في مواقع في غربي ايران مثل آسياب وكوران، وكنج داره، وعلي كوش.

وفي نحو ٦ آلاف سنة قبل الميلاد، انتشرت القرى الزراعية في أكثر مناطق الهضبة الايرانية، وفي خوزستان المنخفضة، وفي أذربيجان وعلى مشارف صحراء الملح المركزية في الجنوب الشرقية، وآثارها أدلة واضحة على الحياة الزراعية المعقدة.

وخلال الألف الخامس حتى الألف الثاني قبل الميلاد عُرف عن حضارات هذه الفترة في ايران أقل مما عُرف عن الحضارات الأخرى في الشرق الأوسط القديم، إذ إن الأدلة المتناثرة عن التطورات الحضارية والفنية المهمة في عصر النحاس وأوائل العصر البرونزي ليس فيها شيء متماسك يعتدّ به. فالأرض الايرانية الوعرة قد دفعت بإنسانها إلى حضارة معزولة بعض الشيء.

العيلاميون: الملوك العيلاميون الأُول الذين حكموا يرجع تاريخهم إلى نحو ٢٧٠٠ ق.م. وكانوا في صراع مع شعوب ما بين النهرين، أو بالأحرى مع مدينة أور. وجاء على أعقاب أولئك حكّام آخرون من عائلة أوان (شستار)، وقام الملك الحادي عشر منهم بعقد اتفاقية مع نارام سن العظيم ملك أكد (نحو ٢٢٥٤-٢٢١٨ ق.م.). ولكن سرعان ما تظهر عائلة مالكة أخرى هي عائلة سيماش التي ربّما سكنت جبال جنوبي لرستان.

يمر قرنان لا تذكر مصادر التاريخ شيئًا عنهما، ثم تبدأ المرحلة العيلامية المتوسطة بتسلم عائلة أنزان السلطة، وأهم ملك من ملوك هذه العائلة هو أونتاش كال (نحو ١٢٧٤-١٢٤٥ ق.م.). وبعد فترة من الاضطرابات صعد شوتروك نحونت (١١٦٠ ق.م.) إلى الحكم.

وبمضي السنين ضعفت الامبراطورية العيلامية وأخذت سلطتها بالتضاؤل بسرعة حتى قام ملك بابل نبوخذنصّر (١١٢٤-١١٠٣ ق.م.) بمهاجمة عيلام، ولكنه دحر. غير ان الهجوم البابلي الثاني نجح في قهر عيلام التي دخلت في فترة طويلة لا يذكر التاريخ عنها أشياء تذكر حتى سنة ٧٤٢ ق.م. حيث نعثر على إسم هوبانوغاش ملكًا على عيلام. وقد جرت حملات متعددة في ما بينها وبين بلاد ما بين النهرين بين ٦٩٢ و٦٣٩ ق.م. وأخيرًا قام

آشوربانيبال بهجوم شامل على العيلاميين، فأباد سوسة.

الميديون والفرس: في منتصف القرن التاسع ق.م. يظهر في الكتابات المسمارية إسم مجموعتين من الإيرانيين: الميديون والفرس. وفي تلك الكتابات ان الميديين والفرس (البارسوا) كانوا يتجهون من الشرق إلى ايران الغربية، ولعلّهم سلكوا الطرق الممتدة على الجانب الجنوبي من جبال البُرز، وبعد دخولهم جبال زاغروس انتشروا شمالًا وجنوبًا متبعين طبيعة التضاريس الأرضية.

في القرن السادس ق.م. استطاع ملك الفرس سايروس (من الأسرة الهخامنشية) توحيد ايران تحت سلطته، ثم بسط هذه السلطة على كل المناطق التي تدعى اليوم الشرق الأوسط، وعلى آسيا الوسطى حتى حدود باكستان الحالية. وبعده داريوس الأول، ثم ابنه أحشويرش الأول الذي اغتيل في سنة ٤٦٥ ق.م. فخلفه ثلاثة، هم: ارتحشويرش الأول (٤٦٤–٤٢٥ ق.م.)، وأحشويرش الثاني (٤٢٥–٤٢٤ ق.م.) وداريوس الثاني (٤٢٣–٤٠٤ ق.م.). بعدهم مباشرة اعتلى الملك أرتحشويرش الثاني (٤٠٤–٣٥٩ ق.م.) ثم أرتحشويرش الثالث (٣٥٩–٣٣٨ ق.م.) وهو آخر الهخامنشيين.

الهلّينيون والبارثينيون: فيما بين ٣٣٦–٣٣٠ ق.م.، أكمل الإسكندر الاستيلاء على الامبراطورية الفارسية (أسرة هخامنشي). غير ان موته في ٣٢٣ ق.م. أجّج الخلاف بين القادة المقدونيين. وفي خضمّ صراعهم على السلطة استطاع سلوقس الأول أن يخضع لسلطته القسم الشرقي من امبراطورية الاسكندر. لكن في منتصف القرن الثالث ق.م. قام الشعب البارثي (بدو قادمون من بعض مناطق ايران) بانتزاع مقاطعة بارثيا من السلوقيين وأنشأوا المملكة البارثية. وبرز منهم: أرساسيس، وأرتبانوس، وأنتيوخس الثالث (٢٢٢–١٨٧ ق.م.) وفراتس (١٧٦–١٧١ ق.م.)، وأرتبانوس الثاني (١٢٨–١٢٣ ق.م.)، وميترادیت الثاني، وصولًا إلى فراتس الثالث (٧٠–٥٧ ق.م.). وقد امتدت سلطة البارثيين إلى سنة ٢٢٤ ميلاديًا، وأطلق عليها المؤرخون تسمية «المرحلة شبه الاغريقية» في تاريخ ايران. وفي هذه السنة (٢٢٤م)، انتقل عرش ايران إلى الساسانيين، وهي أسرة محلية ومن أصل فارسي.

العصر الساساني: الساسانيون أسرة مالكة أسّسها أردشير الأول، حفيد ساسان. عُرف بعدائه للهلّينيين الإغريق. أطاح أردشير الأول الملك أردبان الخامس وقتله، وفرض لغة الأخمينيين وثقافتهم وديانتهم (الزرادشتية). لقّب نفسه «ملك ملوك ايران» (شاهنشاه ايران). وقد ظلّ هذا اللقب يستعمله الذين جاؤوا من بعده من الملوك الساسانيين، وأهمهم: شابور الملك، ابن أردشير، الذي هزم الامبراطور فاليريان واقتاده سجينًا مع ٧٠ ألفًا؛ وشوسرويس الأول (٥٣١–٥٧٩) الذي عُرف بالعداوة المستحكمة بينه وبين الامبراطور البيزنطي جوستنيانوس وبغزوه اليمن؛ وشوسرويس الثاني (٥٩٠–٦٢٨) الذي غزا القدس، ثم أطاحه إبنه بعد تمزيقه رسالة بعث بها إليه نبي المسلمين يدعوه فيها إلى اعتناق الإسلام.

الإسلام

القادسية: هي المعركة التاريخية الشهيرة التي وقعت في العام ٦٣٦ (١٥هـ.) والتي أنهت حكم الساسانيين وأدخلت الإسلام إلى ايران على يد فتح عربي إسلامي. ومعركة القادسية، رغم انها لم تكن الأخيرة التي جرت بين الجانبين (العربي الإسلامي والفارسي) إذ تلتها معارك المدائن وجلولاء ونهاوند (فتح الفتوح)، إلا أنها تبقى هي الأهم من الناحية التاريخية لأنها حسمت الصراع لصالح العرب. فقبل هذه المعركة كان العرب يتهيبون بلاد فارس ويخشون من الاقتراب من هذه الامبراطورية التي مضى على نشوئها حوالى أربعة قرون (من العام ٢٢٦). لكن، لما تولّى عمر بن الخطاب الخلافة، كانت أحوال الامبراطورية الفارسية (الساسانية) قد بدأت تسوء وزادت الاضطرابات في أقاليمها. فانتهز عمر الفرصة وهيّأ العرب المسلمين لغزو العراق واقتحام بلاد فارس، حتى انه كان يستعدّ لقيادة جيش العرب المسلمين بنفسه لولا ان الصحابة صرفوه عن رأيه هذا. فوقع الاختيار على سعد بن أبي وقاص الذي توجّه على رأس قوات لتنضم إلى القوات التي كانت ترابط على تخوم الصحراء. وهناك أخذ يتنقل في الأراضي التي بين الحجاز والكوفة إلى أن قصد القادسية التي كانت تسمّى «باب العراق» حيث كانت جيوش الفرس الساسانيين قد وصلتها بقيادة رستم وكانت أعدادها تزيد على الثلاثين ألف مقاتل، في حين ان جيش العرب المسلمين لم يزد على ثمانية آلاف. وترددت الرسل بين القائدين. وعرض رستم على العرب المسلمين الانصراف إلى بلادهم لقاء تزويدهم بما يساعدهم على تجاوز «ضيق المعاش وشدة الجهد»، ولكن رد العرب المسلمين كما جاء على لسان رسولهم المغيرة بن شعبة: «نحن ندعوك إلى عبادة الله وحده والايمان بنبيّه ﷺ فإن فعلت وإلا فالسيف بيننا وبينكم». وبدأت المعركة بين الطرفين واستمرت مدة ثلاثة أيام، هبّت الريح في آخرها باتجاه الجيوش الفارسية فأعماها الغبار وانهارت بعد أن أوقع العرب المسلمون في صفوفها خسائر كبيرة، وخصوصًا بعد مقتل قائد الفرس الساسانيين رُستُم وعدد آخر من كبار أعوانه. وبعد أن هرب ما تبقى من جيوش الفرس، تبعهم المسلمون، بقيادة سعد بن أبي وقّاص، إلى جلولاء حيث فتحها، وكان يريد متابعة الزحف لولا ان الخليفة عمر أمره بالتوقف عند هذه الحدود.

وفي ما بعد، تابع العرب المسلمون تقدمهم في بلاد فارس، ولم يأتِ العام ٦٥٦ حتى تمّ احتلالها بكاملها والقضاء على امبراطورية الفرس الساسانيين.

الحكم الأموي والعباسي: في العام ٦٥٦، قتل يزدجرد الثالث آخر الملوك الساسانيين، واستلم السلطة في ايران ولاة عرب يتبعون الخليفة الأموي في دمشق، ومن ثم الخليفة العباسي في بغداد. وعرفت أواخر القرن السابع هجرة واسعة للزرادشتيين باتجاه الهند. وقد أعقب حكم العباسيين حكم استقلالي أعلنه الولاة أنفسهم بدءًا من القرن التاسع. وقد أدخل الولاة الكتابة العربية والدين الإسلامي الذي نشروه في مختلف أرجاء البلاد.

أسر حاكمة متعاقبة: وفي أواخر القرن التاسع تمكّن يعقوب بن ليث الصفاري من

تأسيس أسرة حاكمة في ايران وحاول غزو بغداد. وبعد الصفاريين، جاء السامانيون الذين تمكّنوا من ضم تركمانستان إليهم (٨٩٩)، والذين برزت في عهدهم اللغة الفارسية كلغة أدبية. وبعدهم، جاء البويهيون (٩٣٢–١٠٦٩)؛ ثم الغزنويون (٩٧٧–١١٨٦) الذين كانوا جنودًا أتراكًا في خدمة البويهيين فارتدوا عليهم وأطاحوهم، وهم الذين أدخلوا الإسلام إلى أفغانستان وباكستان؛ ثم السلاجقة، وهم أيضًا أتراك غزوا آسيا الوسطى (١٠٣٨–١١٩٥)؛ ثم المغول، وجنكيزخان وتيمورلنك في القرن الثالث عشر؛ ثم التركمان (١٤٠٧–١٤٩٧).

وفي عام ١٤٩٩ برز الصفويون، وهم من الفرس، وحكموا من ١٤٩٩ إلى ١٧٣٢، منهم إسماعيل الصفوي (١٤٨٧–١٥٤٤) الذي وحّد ايران، واعتنق المذهب الشيعي واعتبره المذهب الرسمي للدولة. ومن أشهر الصفويين أيضًا الشاه عباس الأول (١٥٨٧–١٦٢٨) الذي أعاد بناء المدن، وجعل أصفهان العاصمة وكانت إحدى أجمل المدن في العالم في عصرها.

وفي عام ١٧٢٢، انهار الصفويون عقب اجتياح الأفغان لبلادهم. ولكن سرعان ما عادت بلاد فارس لتصبح قوة عسكرية في عهد ندير شاه (١٧٣٦–١٧٤٧) حيث عاد جيشه واجتاح أفغانستان ووصل حتى دلهي في الهند. ومن مغانم هذه الحرب عرش الطاووس الشهير المصنوع بأحجار كريمة والموضوع في متحف طهران (التي أصبحت العاصمة منذ ١٧٨٨). وعلى أثر موت ندير شاه غرقت البلاد في حروب أهلية طمعًا بالتاج الشاهنشاهي، حتى ظفرت به أخيرًا الأسرة القاجارية في العام ١٧٩٩ وحكمت حتى بعيد الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا حتى ١٩٢٥.

أسرة قاجار: أسّسها محمد آغا خان (١٧٤٢–١٧٩٧)، الملقّب بـ «الخان المخصيّ». أعلن نفسه ملكًا في ١٧٨٦؛ وفي ١٧٩٤، قبض على علي خان وعذّبه وأعدمه. وفي ١٧٩٥، توّج شاهًا. بعد وفاته، خلفه قريبه فتح علي شاه الذي أجبر على التخلي لروسيا عن الأقاليم الواقعة شمالي أراكس: أرمينيا، يريفان، ناخيتشيفان. وفي ١٨٣٤، اعتلى العرش محمد شاه، حفيد فتح علي، الذي أدخل إلى البلاد الزيّ الأوروبي. وفي ١٨٤٧ وقّع اتفاق بين ايران والسلطنة العثمانية يعترف لهذه الأخيرة بسيادتها على شط العرب. وفي ١٨٤٨، اعتلى العرش الشاه ناصر الدين الذي عُرف بميله لتحديث إيران، فزار فرنسا أكثر من مرة. وفي ١٨٩٦، وعلى أثر موته اغتيالًا، خلفه إبنه مظفّر الدين خان الذي في عهده صدر دستور ١٩٠٦.

بصورة عامة، بدأ الوهن يصيب البلاد منذ بداية القرن التاسع عشر، ما أفسح المجال أمام تدخلات روسيا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الطامعة في النفوذ في البلاد. فعلّقت روسيا أهمية خاصة على المنطقة لقربها الجغرافي منها، في حين عملت بريطانيا على عرقلة المطامع الروسية خوفًا على الهند. وبعد حربين متتاليتين (١٨٠١–١٨١٣ و١٨٢٥–١٨٢٨) تحكّمت روسيا بكل المناطق الواقعة شمالي الأراس. وحصلت بريطانيا، في السنوات الأولى من القرن العشرين، على حقوق تجارية في حقول النفط. فوقعت الحكومة الايرانية تحت رحمة روسيا

وبريطانيا. ولم تأتِ سنة ١٩٠٧ حتى كانت الدولتان تقتسمان البلاد تحت صيغة «مناطق نفوذ»، وتثقلان كاهلها بديون باهظة.

وإزاء تردّي الأوضاع، اضطرّ مظفر الدين شاه إلى إعلان دستور للبلاد (في ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦) والدعوة إلى انتخاب أول مجلس تشريعي. وبعد موت مظفر الدين (١٩٠٧)، خلفه إبنه محمد علي شاه الذي واجه ثورة عارمة أرغمته على التنازل عن العرش في العام ١٩٠٩، فخلفه إبنه أحمد ميرزا شاه الذي لجأ (في ١٩١١) إلى استدعاء جيش القيصر الروسي لقمع ثورة أخرى.

وأثناء الحرب العالمية الأولى، كانت إيران مسرحًا للخلاف بين أنصار بريطانيا وأنصار ألمانيا. وفي ١٩٢١، قام رضا خان (الذي نصّب نفسه في ما بعد شاهًا باسم رضا بهلوي شاه) بانقلاب عيّن نفسه على اثره وزيرًا للحرب ثم رئيسًا للوزراء في عهد أحمد شاه (آخر حكّام الأسرة القاجارية). وفي عام ١٩٢٣، أجبر زعيم الانقلاب، رضا خان، الشاه القاجاري على مغادرة البلاد، ونصّب نفسه شاهًا مكانه. وبذلك بدأ حكم أسرة بهلوي (١٩٢٣–١٩٧٩).

أسرة بهلوي: حكم منها إثنان: رضا خان المؤسس، وابنه محمد رضا بهلوي الذي كان آخر شاه في ايران (١٩٧٩).

أهم الأحداث الإيرانية التي وقعت في عهد أسرة بهلوي انه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقف رضا شاه إلى جانب ألمانيا النازية، فاحتلت الجيوش البريطانية والسوفياتية ايران عام ١٩٤١، فتنازل رضا شاه عن العرش وهرب إلى جزيرة ميريشوس، ثم إلى جنوب افريقيا حيث مات في ١٩٤٤. وخلفه إبنه (في ١٩٤١) محمد رضا بهلوي. واستفاد حزب توده الشيوعي من الوجود السوفياتي العسكري في البلاد لترسيخ قواعده كما ثارت المعارضة في أذربيجان الايرانية بدعم سوفياتي، وأقامت في تشرين الثاني ١٩٤٥، «جمهورية أذربيجان الاشتراكية»، وفي كردستان الايرانية حيث أعلنت، بعد ذلك بشهر، الجمهورية الشعبية الكردية (جمهورية مهاباد). ولكن هاتين الجمهوريتين لم تعمّرا طويلًا، إذ لم تكد الحرب تضع أوزارها وينسحب الجيش السوفياتي من ايران حتى زحف الجيش الايراني على المقاطعتين وقضى فيهما على الحكم الجمهوري الناشئ.

وفي العام ١٩٤٧، عندما أعلن الرئيس الأميركي، ترومان، سياسته في دعم الأنظمة المحافظة في تركيا واليونان للوقوف في وجه ما سمّاه «الخطر الشيوعي»، انضمّت إيران إلى هذين البلدين، في الوقت الذي كانت فيه علاقاتها بالاتحاد السوفياتي تتدهور يومًا بعد يوم.

وفي ١٩٥١، عيّن الدكتور محمد مصدّق رئيسًا للوزراء تحت ضغط المدّ الشعبي المعادي للشركات النفطية الأجنبية. فأمّم الشركات النفطية، وأعاد العمل بتطبيق دستور ١٩٠٦ القاضي بتمركز السلطة التنفيذية الحقيقية بيد رئيس مجلس الوزراء. إلا أن بريطانيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الشاه في الداخل، عملوا ما في جهدهم لإطاحة مصدّق. فدبّر الجنرال فضل الله زاهدي انقلابًا عسكريًا واعتقل رئيس الحكومة وبعض أعضائها، وسيطر على العاصمة، ودعا الشاه (الذي كان قد ترك البلاد) إلى العودة وتسلم

الحكم من جديد (١٩ آب ١٩٥٣).

تراجع الشاه عن قرارات التأميم، وأُعطيت امتيازات استخراج النفط لمجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات كانت حصة الأسد فيها للشركات الأميركية. وأعاد الشاه بناء الجيش والمخابرات (السافاك)، وأسند المناصب الحسّاسة للمقربين إليه، ودخل حلف بغداد (١٩٥٥) الذي أصبح اسمه بعد إطاحة الملكية في العراق (١٩٥٨) حلف السنتو.

وفي غضون أقل من خمس سنوات توالت ثلاث حكومات عجزت عن حل المعضلات الاقتصادية المتفاقمة، كما عجز الإصلاح الزراعي الذي شكّل بندًا أساسيًا من «الثورة البيضاء» التي أعلنها الشاه في كانون الثاني ١٩٦٣، من حل مشكلة الفلاحين الذين بدأوا ينزحون بأعداد كبيرة إلى المدن (في عام ١٩٦٠ كانت نسبة سكّان المدن ١٦٪ من مجموع السكان، فأصبحت عام ١٩٧٨ نحو ٥٠٪). وقد فجّر هذا الوضع انتفاضة حزيران ١٩٦٣ بقيادة آية الله الخميني ورجال الدين (نحو ٥ آلاف قتيل) فنفي الخميني إلى تركيا ثم العراق. واتهم الشاه الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتدبير هذه الانتفاضة.

واستمرّ الشاه في تطبيق خطته، وأضاف إليها خططًا طموحة جدًا (وخاصة في المجال العسكري) لم تأخذ في الاعتبار واقع البلاد، ولا الإرهاق الذي أصاب كاهل الاقتصاد الوطني من مشاريع التسليح الضخمة (ابتلع التسليح ١٧٪ من الناتج القومي الايراني سنويًا)، فازدادت المعارضة الشعبية (تعرّض الشاه لمحاولة اغتيال فاشلة في أيار ١٩٦٥) وازداد معها قمع الدولة ودور المخابرات «السافاك» (للمزيد من عهد أسرة بهلوي، راجع باب «زعماء ورجال دولة»).

الثورة الإسلامية، الجمهورية الإسلامية في ايران

سنة ١٩٧٨: في بداية هذه السنة، قامت انتفاضة شعبية في قُم ومشهد، ما لبثت أن شملت كل المدن الايرانية. وكان على رأس هذه الانتفاضة آية الله شريعة مداري في الداخل، وآية الله الخميني من منفاه، بالإضافة إلى الجبهة الوطنية الايرانية بزعامة كريم سنجابي. وكانت شعارات الانتفاضة تنادي بتنحية الشاه، وقيام جمهورية اسلامية، وقطع العلاقات باسرائيل. وكان الشاه يلجأ، لامتصاص النقمة، إلى تبديل رؤساء الوزراء وإجراء بعض الإصلاحات، ولكن دون جدوى. وكان آخر رئيس للوزراء شابور (شاهبور) بختيار.

حول أحداث ١٩٧٨ والثورة التي شهدها هذا العام، جاء في كتاب «ايران اليوم» (صادر عن معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي، الجمهورية الإسلامية في ايران — طهران، ١٩٩١، ص٦٠–٦٧):



الثورة الإسلامية في ايران: ثورة الامام الخميني (صورته الأولى) وثورة الجماهير. مناسبة الصورة، إعادة افتتاح جامعة طهران (كانون الثاني ١٩٧٩) قبل أيام قليلة من عودة الامام الخميني الى طهران.

«إن واحدًا من أكبر أخطاء نظام الشاه التي عجلت في الواقع بسقوطه هو المقال الذي نشره في ٧ كانون الثاني ١٩٧٨ بعنوان «ايران والاستعماران الأسود والأحمر»، والذي أسخط الكثير من أبناء الشعب حيث أهان فيه الإمام الخميني. وقد نشرت المقال صحيفة «اطلاعات» شبه الرسمية، وذلك بعيد زيارة كارتر (الرئيس الأميركي) إلى ايران.

وما إن ظهر هذا المقال المهين في الصحيفة حتى انطلقت المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة في قُم، حيث اندفع الناس إلى الشوارع مستنكرين سجل النظام الأسود. غير ان ردّ النظام على ذلك لم يختلف عن السابق؛ فقد استعمل القوة الغاشمة وسقط على أثره نحو ٢٠٠ قتيل.

بعد حادثة قُم أخذت سلسلة من التظاهرات تتكرر في أرجاء البلاد، ليقابلها النظام بالرصاص وإراقة الدماء البريئة. ثم تطورت هذه من مجرد حوادث منفصلة في أنحاء البلاد إلى حركة متناسقة وموحّدة، رافعة شعار إسقاط نظام الشاه وإقامة حكم جمهوري إسلامي مكانه.

وبمناسبة مرور أربعين يومًا على استشهاد العديد من الناس في قُم، جرت مظاهرات وإقامة مجالس العزاء في مدينة تبريز، عاصمة محافظة أذربيجان المكتظة بالسكّان.

كانت تلك الانتفاضة من القوة بحيث لم يكن النظام يتوقعها. واتضح ان الشرطة السرية (السافاك) لم تستطع أن تواجه الانتفاضة الجماهيرية العارمة، كما ان أفرادًا من الحامية المحلية لم يرغبوا في التدخل أو أنهم عجزوا عن التدخل بصورة مؤثرة. فاستدعى النظام

التعزيزات من خارج المحافظة، ولكن دون جدوى. وفي النهاية استطاع النظام تفريق المظاهرات، لا بشرطته ولا بجيشه، بل برشق المتظاهرين بوابل من الرصاص من الطائرات السمتية المزودة بالمدافع الرشّاشة كالتي استعملتها الولايات المتحدة في فيتنام مرات عدة. وبعد ذلك بدأت الأعمال الانتقامية القاسية. ويقدّر عدد الذين استشهدوا في انتفاضة تبريز في ذلك اليوم بنحو ٥٠٠ شخص.

وتبع ذلك عقد سلسلة من مجالس العزاء لإحياء ذكرى الشهداء في مختلف أنحاء ايران. وفي يزد استشهد عدد من الناس في آب (١٩٧٨)، فقامت تظاهرات كبرى في طهران. وباقتراب شهر محرّم الحرام بلغت الحوادث ذروتها، وتحوّلت التظاهرات المتناثرة إلى ثورة جماهيرية لم يتنبّأ بها حتى أدقّ المراقبين.

في اليوم الأول من محرّم (١٩٧٨)، امتلأت الشوارع في طهران وفي عدد من المدن الأخرى بالجماهير الغاضبة وقد ارتدت الأكفان استعدادًا للشهادة، وتقدمت في صفوف متراصة نحو فوهات البنادق الرشاشة الموجّهة نحوهم. وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقدير صحيح في عدد قتلى ذلك اليوم – باستثناء مذبحة الجمعة السوداء في ٨ أيلول ١٩٧٨ – فإن الضحايا في هذه الحادثة كانوا أكثر من ضحايا أية حوادث أخرى. أما مذبحة ٨ أيلول ١٩٧٨ في طهران فقد وقعت بعيد شهر رمضان، أي قبل بضعة أشهر من محرّم. فقد تجمّع عدد كبير من المتظاهرين في الساحة التي كانت تسمّى في السابق باسم «ميدان رالة» والتي تسمّى اليوم «ساحة الشهداء». كان النظام قد أعلن منع التجوّل دون أن يعرف بذلك الذين تجمهروا في الساحة ولم تعط لهم فرصة للتفرق، بل حوصروا من الجهات الأربع، وأخذ الجنود يطلقون الرصاص على الجماهير المحتشدة من هذه الجهات الأربع ومن الجو أيضًا.

بعد هذه المذبحة المروّعة التي ذهب ضحيتها نحو ٤ آلاف شهيد نسي كارتر (الرئيس الأميركي) كل شيء عن كمب ديفيد، وأسرع يرسل رسالة تأييد شخصية إلى الشاه. ومن الجدير بالذكر ان السادات (الرئيس المصري) وبيغن (رئيس وزراء اسرائيل) والآخرين الذين زعموا انهم يبذلون جهودًا إنسانية في اتفاقية كمب ديفيد، قد توقفوا عن تلك الجهود بعض الوقت لينقلوا عبر خطوط الهاتف أجمل تمنياتهم للشاه على تلك المذبحة المروعة.

ومن شهر رمضان حتى محرّم، أي من أيلول حتى كانون الأول ١٩٧٨، عادت المظاهرات الجماهيرية التي كانت قد اندلعت في أواخر شهر رمضان، فتكررت في يومين عصيبين هما اليومان التاسع والعاشر من محرّم، واللذان يجلّهما الشيعة أيّما إجلال.

في البداية أعلن أزهاري، رئيس الوزراء العسكري، إن منعًا للتجوّل سوف يفرض من الفجر حتى المغرب، وانه لن يسمح بإقامة أية مراسيم للعزاء الحسيني حتى في المساجد، فضلًا عن الشوارع.

وردًّا على ذلك صدر أمرُ الإمام الخميني للناس، من مقرّه في باريس، بالقيام بالتظاهرات من أسطح الدور خلال الليل، الأمر الذي زاد من هياج النظام الضعيف (خلال ذلك الليل، نقلت وسائل الإعلام العالمية نقلًا عن مراسليها وعن الجاليات الأجنبية في طهران أن أصوات التكبير «الله أكبر» – المتصاعدة من أسطح

الدور كانت أشبه بزلزال رهيب ماجت به طهران). وعندما أدركت الحكومة ان الناس لا ينوون التزام منع التجوّل، ألغته وأجازت التظاهر، فخرجت تظاهرات ضخمة في أهم شوارع طهران. غير ان الشوارع المؤدية إلى شمال طهران، حيث تسكن العائلة المالكة وأبناء الذوات وأصحاب المال، كانت قد أغلقت، بينما اتجهت جموع الناس في الشوارع الكبيرة نحو الساحة حيث قرئ بيان أيّده المجتمعون.

لقد دعا البيان إلى إلغاء الملكية، واقامة جمهورية إسلامية، والتزام بعض المبادئ المعينة في السياستين الداخلية والخارجية. وكان البيان يضم ١٦ فقرة.

وبعد سلسلة من الحوادث، اضطرّ الشاه إلى ترك البلاد، وهو الأمر الذي كان يصرّ عليه الإمام الخميني قائلًا «على الشاه أن يذهب» (انتهت المقاطع من كتاب «ايران اليوم»).

سنة ١٩٧٩: في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٩، هرب الشاه إلى خارج ايران، وتنقل في عدة بلدان حتى وافاه أخيرًا الأجل وهو في مصر، فدفن فيها. وفي أول شباط ١٩٧٩، عاد الخميني إلى ايران من منفاه في باريس، فلاقته جماهير من الايرانيين قدِّرت بأكثر من ٣ ملايين شخص (اتصلت هذه الجماهير في خط يبلغ طوله ٣٣ كلم). اختفى رئيس الحكومة، بختيار، عن الأنظار، ثم هرب من ايران إلى باريس؛ فعيّن الخميني مكانه مهدي بازركان رئيسًا للحكومة المؤقتة. وفي ٣١ آذار ١٩٧٩، جرى استفتاء شعبي على الجمهورية الاسلامية، فنالت الأكثرية الساحقة من أصوات المقترعين الذين تقول مصادر الثورة الإسلامية في ايران (النظام الجديد) انهم بلغوا نحو ٩٩٪ من مجموع الذين يحق لهم الانتخاب من الايرانيين. وفي أول نيسان ١٩٧٩، أعلنت الجمهورية الاسلامية. وبعد أيام تمّ إعدام عدد من مسؤولي «السافاك» السابقين.

وكان على حكومة بازركان أن تواجه العديد من المشكلات التي برزت في هذه المرحلة الانتقالية (ولاء بعض كبار قادة الجيش وبعض قطعاته، تصفيات سياسية، تطرف، محاكمات، حركات الأقليات المطالبة بالحكم الذاتي في أذربيجان الايرانية وكردستان الايرانية وبلاد التركمان، والمناطق التي يسكنها ذوو الأصل العربي في الجنوب – خوزستان أو عربستان – فضلًا عن العلاقات الدولية والأزمات الاقتصادية...). وتوترت العلاقات مع الولايات المتحدة، وقطعت مع اسرائيل (إذ كان نظام الشاه يقيم علاقات واقعية مع اسرائيل) وجرى استقبال حماسي لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وفي حزيران ١٩٧٩، أمّمت المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية الكبرى.

وجاءت وفاة آية الله طالقاني (أيلول ١٩٧٩) لتحرم المعتدلين والعلمانيين من الايرانيين من زعيم معتدل. وسحق الجيش (آب – أيلول ١٩٧٩) حركة الأكراد المعارضة للحكم المركزي في طهران. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، احتلّ الطلاب المسلمون «المتطرفون» السفارة الأميركية في طهران واحتجزوا نحو مئة رهينة بينهم ٦٠ أميركيًا واحتفظوا بهم رغم معارضة وزير الخارجية الايراني بني صدر (استقال فخلفه قطب زاده)، ورغم وساطات دولية كثيرة، ومعارضة معتدلين في الداخل (على رأسهم آية الله شريعة مداري

في أذربيجان الايرانية التي عرفت عاصمتها تبريز بعض القلاقل).

في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٩، استقال بازركان. وبعد نحو أسبوع جمّدت السلطات الأميركية ودائع الايرانيين في المصارف الأميركية. وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٩، أفرج الطلاب الايرانيون عن ١٠ من الرهائن الأميركيين، سبع نساء وثلاثة سود. وبعد أسبوع، رفضت ايران التعويض عن الديون الخارجية لـ٢٨ مصرفًا خاصًا كان قد جرى تأميمها. وفي اليوم التالي، أفرج عن ٥ محتجزين من غير الأميركيين. وفي ٣ كانون الأول ١٩٧٩، جرى استفتاء على دستور جديد نال الأغلبية الساحقة. وبين ٦ و١٠ كانون الأول ١٩٧٩، قامت انتفاضة معارضة في تبريز. وفي اليوم التالي (٧ كانون الأولى ١٩٧٩)، اغتيل في باريس الأميرال شاريار شفيق، أحد أقرباء الشاه، الذي كان يحضّر لانتفاضة تقوم بها البحرية الايرانية بعد أيام قليلة.

سنة ١٩٨٠–١٩٨١، أبو الحسن بني صدر: جاء الغزو السوفياتي لأفغانستان، في بداية ١٩٨٠، ليزيد من أهمية الأحداث الجارية في ايران دوليًا. فبين أول و٤ كانون الثاني ١٩٨٠، بذل الأمين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، مساعيه للإفراج عن الرهائن. وفي ١١–١٢ كانون الثاني ١٩٨٠، وقعت صدامات بين أنصار آية الله شريعة مداري وآية الله الخميني في تبريز.

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٠، انتخب أبو الحسن بني صدر رئيسًا للجمهورية. وحضرت، بين أواخر شباط وأواسط آذار ١٩٨٠، لجنة تقصي من خمسة أعضاء من الأمم المتحدة، وغادرت طهران دون الوصول إلى نتيجة بخصوص الرهائن. وفي ٧ نيسان ١٩٨٠، قطعت الولايات المتحدة علاقاتها الدبلوماسية مع ايران. وفي ٢٥ نيسان ١٩٨٠، جرت عملية كوماندوس فاشلة في ايران وقُتل عدد من طواقم طائرات هليكوبتر أميركية. وفي ١٨ تموز، محاولة اغتيال فاشلة تعرّض لها شابور بختيار في محلة نويلي في باريس. وفي ٢٧ تموز ١٩٨٠، الشاه توفي في القاهرة. وفي ٩ آب ١٩٨٠، علي رجائي عُيّن رئيسًا للوزراء. وفي ١٧ أيلول ١٩٨٠، العراق تراجع عن اتفاق الجزائر (في ١٩٧٥) حول شط العرب واعتبره إقليمًا عراقيًا؛ وبعد خمسة أيام اندلعت الحرب العراقية – الايرانية (حرب الخليج الأولى). وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٨٠، الطلاب يضعون الرهائن في عهدة الحكومة الايرانية، وتسير في اليوم التالي تظاهرات حاشدة في الذكرى السنوية الأولى لاحتجاز الرهائن الأميركيين.

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١، الإمام الخميني أمر بإطلاق سراح الرهائن. وفي حزيران ١٩٨١، الرئيس أبو الحسن بني صدر لجأ إلى الصمت والسريّة (في ١١ حزيران ضرب كرمان زلزال قوي أوقع نحو ١٥٠٠ قتيل). وفي ٢٠ حزيران ١٩٨١، وقعت اضطرابات متفرقة واعتقل عدد من الأشخاص. وفي اليوم التالي، اقترع المجلس النيابي ضد الرئيس بني صدر (بأغلبية ١٧٧ صوتًا، وواحد معه، وواحد غائب) الذي كان اتفق سرًّا مع «مجاهدي خلق»، فاستطاع أن يضيّع الشرطة ويفرّ من البلاد إلى فرنسا ومعه مسعود رجوي (زعيم «مجاهدي خلق»)؛ وما لبث الإثنان، بعد ذلك (أي في عام ١٩٨٣) ان افترقا واختلفا بسبب إصرار مسعود رجوي على الوقوف إلى

جانب العراق. وفي ٢٨ حزيران ١٩٨١، انفجار قنبلة في مركز البرلمان أودت بحياة ٧٤ شخصًا، منهم آية الله بهشتي، و٤ وزراء، و٦ نواب وزراء، و٢٠ نائبًا.

تمّوز - أيلول ١٩٨١، محمد علي رجائي: انتخب محمد علي رجائي رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٨٨,١٢٪ من الأصوات في ٢٤ تموز ١٩٨١ (بعد يومين، عادت كرمان وتعرضت لزلزال أقوى من المرة السابقة وأودى بحياة نحو ٥ آلاف شخص). في أول آب، أفرجت فرنسا عن ثلاث قاذفات صواريخ عائدة لايران وكانت محتجزة في شيربورغ؛ لكن الأميرال حبيب الله غيّر اتجاه إحدى هذه القاذفات، وطلب هو وسائر الطاقم اللجوء السياسي إلى فرنسا. وفي ٣٠ آب، اغتيل الرئيس رجائي ومعه رئيس الوزراء. وفي ٣٠ أيلول، حادث طائرة أودى بحياة وزير الدفاع وبعض القادة العسكريين.

تشرين الأول ١٩٨١-١٩٨٨، علي خامنئي: حجة الإسلام علي خامنئي (مولود ١٩٣٩) انتخب رئيسًا للجمهورية بأكثرية ٩٦٪ من الأصوات في ٢ تشرين الأول ١٩٨١. وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٨١، عيّن حسين موسوي خامنئي رئيسًا للوزراء.

في ٤ نيسان ١٩٨٢، أفرج عن ٩٣٩ سجينًا. وفي ١٠ نيسان، اعتُقل صادق قطب زادة (أعدم في ١٥ أيلول). في ١٠ كانون الأول ١٩٨٢، جرى انتخاب مجلس الخبراء (٨٣ عضوًا) بالانتخاب الشعبي ليحلّ محلّ الإمام الخميني في حال وفاته.

في ٩ شباط ١٩٨٣، اعتقل عدد من قادة حزب توده (الحزب الشيوعي الايراني)، وتمّ طرد ١٨ دبلوماسيًا سوفياتيًا بين شباط ونيسان ١٩٨٣، وفي أيار منع حزب توده من أي نشاط، وظهر زعيمه، نور الدين كيانوري، على شاشة التلفزيون الايراني، وأدلى باعترافات تنطوي على إحراج شديد للاتحاد السوفياتي؛ ومما قاله: «كنت أعدّ تحليلات وأرسلها إلى الاتحاد السوفياتي. اننا نرسل أيضًا تقارير عسكرية بفضل عناصرنا المتسللة. وهذا هو الانتهاك الأكبر الذي ارتكبناه. انها خيانة».

في ١٦ آب ١٩٨٥. أُعيد انتخاب علي خامنئي لولاية ثانية بأكثرية ٨٥,٦٪ من الأصوات، وكان منافساه محمود مصطفاوي كاشاني وحبيب الله أصغر أولادي. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٥، ثبّت مجلس الخبراء خلافة آية الله العظمى حسين علي منتظري للإمام الخميني.

في ٢٨ أيلول ١٩٨٧ أُعدم مهدي هاشمي (مقرّب من منتظري) بتهمة الفساد. في ٢٦ نيسان ١٩٨٨، العربية السعودية قطعت علاقاتها مع ايران. وفي ٦ آب ١٩٨٨، وقف إطلاق النار في الحرب العراقية - الايرانية. في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٨، إعادة تطبيع العلاقات بين بريطانيا وايران؛ وفي هذا الشهر ذاته، تمّ إعدام ١١ رجل دين مقرّبين من منتظري.

في ٢٠ شباط ١٩٨٩، وبعدما أفتى الإمام الخميني بإعدام سلمان رشدي، مؤلف «آيات شيطانية»، استدعت المجموعة الأوروبية سفرائها من ايران (ما لبثوا أن عادوا في ٢٠ آذار). في ٢٨ آذار ١٩٨٩، أقال الإمام الخميني منتظري من مهامه كخليفة له. في حزيران ١٩٨٩، زار رفسنجاني (رئيس المجلس النيابي) الاتحاد السوفياتي. في ٣

حزيران ١٩٨٩، توفي الإمام الخميني عن عمر ٨٩ سنة.

تموز ١٩٨٨ (إلى اليوم، شباط ١٩٩٥)، رفسنجاني: في ٢٨ تموز ١٩٨٨، انتخب علي أكبر هاشمي رفسنجاني (رئيس البرلمان – مجلس الشورى – منذ ١٩٨٠) رئيسًا للجمهورية بأكثرية ٩٤,٥١٪ من الأصوات، مقابل ٣,٩١٪ نالها عباس شيباني. وفي ٦ آب ١٩٨٨، أعاد مجلس الخبراء انتخاب خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية. وفي أيلول ١٩٨٨، تخلّى رفسنجاني عن منصبه كقائد للقوات المسلّحة.

في ٩ شباط ١٩٩٠، أعاد خامنئي تأكيد فتوى الإمام الخميني حول واجب إعدام سلمان رشدي. في ٢٤ نيسان ١٩٩٠، اغتيل قاسم رجوي (شقيق مسعود رجوي زعيم «مجاهدي خلق») في سويسرا. في ٢٠–٢١ حزيران ١٩٩٠، زلزال ضرب البلاد مجدّدًا وأدّى إلى مقتل بين ٤٠–٥٠ ألف شخص، وتشريد نحو نصف مليون. في ٣ تموز ١٩٩٠، وزيرا الخارجية، الايراني والعراقي، إلتقيا في جنيف لأول مرة منذ وقف إطلاق النار في ١٩٨٨.

في ٥ آب ١٩٩١، اغتيل شابور بختيار في منزله في سوريسن (باريس). وفي كانون الثاني ١٩٩٢، أوصت ايران على شراء أسلحة نووية من جمهورية إسلامية كانت جمهورية سوفياتية سابقًا (منها ٤ رؤوس سكود)، وشراء أسلحة من روسيا، وكوريا الشمالية والأرجنتين. وفي آب ١٩٩٢، ايران رفضت البحث في مسألة جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. وفي ٢٧ آب ١٩٩٢، الأمم المتحدة أدانت ايران لانتهاكها حقوق الانسان.

في ١٩٩٣، آية الله منتظري في الإقامة الجبرية. وفي ١٣ آذار ١٩٩٣، غارة جوية إيرانية على الأكراد في شمالي العراق. في ١٠ حزيران ١٩٩٣، انتخاب رفسنجاني لولاية ثانية بأكثرية ٦٣٪ من الأصوات، أي بنيله عشرة ملايين ونصف مليون صوت، وهذا الرقم أقل بخمسة ملايين صوت مما كان حصل عليه في انتخابات الرئاسة السابقة. ومعنى ذلك ان ١٢ مليونًا امتنعوا عن التوجّه إلى مراكز الانتخاب، وان ٦ ملايين أعطوا أصواتهم لمنافسي رفسنجاني.

وفي ٣٠ تموز ١٩٩٣، مرشد الجمهورية، علي خامنئي، أكّد أن بلاده قادرة على امتلاك أحدث الأسلحة على رغم سعي واشنطن إلى تشديد القيود على تصدير السلاح إلى ايران؛ وفي ٤ آب، قال رفسنجاني إن «ايران تعتزم أن ترسّخ وضعها في العالم كمركز ثقافي وروحي وليس بقوة السلاح والإرهاب». وفي ١٢ كانون الأول ١٩٩٣، دعا رئيس البرلمان (مجلس الشورى الايراني)، علي أكبر ناطق نوري، الايرانيين إلى اتباع «سياسة تقشف» لمواجهة الصعوبات الاقتصادية؛ وأكد وزير الدفاع الايراني، محمد فوروزانده، على الطابع المدني والتجاري في علاقات إيران مع كوريا الشمالية، بعكس ما تروّج له الدوائر الغربية من أنه تعاون عسكري. وفي آخر يومي سنة ١٩٩٣ (٢٩ و٣٠ كانون الأول)، نفت ألمانيا الأنباء التي تحدّثت عن تعاونها النووي مع طهران، ومرشد الجمهورية، خامنئي، يعلن تأييده الرئيس رفسنجاني في سياسة الانفتاح الاقتصادي.

في شباط ١٩٩٤، وبمناسبة الذكرى

الخامسة عشرة للثورة الإسلامية في ايران، برزت كتابات تعكس خطًا وخطابًا سياسيين أقرب إلى منطق الدولة منه إلى منطق الثورة التي سعى إلى إحداث تغييرات عميقة على الواقع السياسي الإقليمي طوال عقد الثمانينات (تصدير الثورة). من هذه الكتابات ما كتبه آية الله ابراهيم أميني، إمام الجمعة في مدينة قُم، تحت عنوان «الحكومة الإسلامية وعلاقاتها بشعوب العالم وحكوماته». وفي هذا يبرز أميني خطًا جديدًا في دور الحكومة الايرانية يقوم على مدّ الجسور بدلًا من سياسة قطع الجسور التي مورست سابقًا، وذلك سواء على مستوى الدول الإسلامية أو غير الإسلامية.

في ٧ تشرين الأول ١٩٩٤، وللمرة الأولى اعترف رفسنجاني بخطورة الوضع الاقتصادي محمّلًا تجّار البازار المسؤولية الرئيسية عن ارتفاع الأسعار وهدّدهم باتخاذ إجراءات رادعة ضدهم. وفي آخر هذا الشهر، نظّم آلاف الطلاب الجامعيين في طهران مسيرة سلمية وأصدروا بيانًا ندّدوا فيه بالسياسات التعليمية القائمة، وانتقدوا برامج الرئيس رفسنجاني. وشنّ جناح المتشدّدين الديني هجومًا على ما يتردد في ايران عن إعادة العلاقات مع أميركا. وبعد يومين، أي في ٢ تشرين الثاني، سارت مظاهرة أخرى مؤيّدة لرفسنجاني.

في تشرين الثاني ١٩٩٤، علّقت صحيفة «جمهوري إسلامي» الموالية لمرشد الثورة علي خامنئي على «بيان الاحتجاج» (إثر اعتقال الجنرال المعارض عزيز الله أمير رحيمي) الذي وقّعه نحو ١٣٠ من المثقفين الايرانيين، وطالبوا فيه بمزيد من حرية التعبير، فاعتبرت الصحيفة ان هؤلاء هم «أعداء الثورة... يتلقون أوامرهم من أسيادهم الاسرائيليين والأميركيين». وفي مجال الحريات أيضًا، وافق (في ٢ كانون الثاني ١٩٩٥) مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) على مشروع قانون يفرض حظرًا مشدّدًا على الأطباق اللاقطة عقب أشهر من النقاش وبعد مرور سنة تقريبًا على دعوات تحضّ الحكومة على التصدي «لمؤامرات الغرب لتخريب القيم الإسلامية عبر البرامج التي تبثها الأطباق اللاقطة...»، وفي موضوع المثقفين وحرية التعبير عمومًا، برز «حماس» غربي، خصوصًا صحافي، يقف إلى جانب المثقفين «إزاء قمع السلطة وممنوعاتها، وحملة المثقفين الايرانيين المضادة» كما ورد، على سبيل المثال، في مقال نشرته «لوموند ديبلوماتيك» (كانون الثاني ١٩٩٥، ص٢٠).

في ٦ كانون الثاني ١٩٩٥، أعلن رسميًا ان ستة من كبار ضبّاط سلاح الجو، بينهم قائده الجنرال منصور ستاري، قتلوا عندما تحطمت الطائرة التي كانوا عليها في «مهمة» لم يفصح عن طبيعتها. ويوصف منصور ستاري بأنه «مهندس» عملية إعادة بناء سلاح الجو وتحديثه، وكان قائدًا للدفاع الجوي خلال الحرب ضد العراق.

في كانون الثاني – شباط ١٩٩٥، بدأت أنباء «قنبلة نووية إيرانية» تتصدر مختلف الأنباء المتعلقة بايران (راجع «القنبلة الايرانية النووية» في «معالم تاريخية»).

حرب العراق – ايران

سيلٌ من الادبيات السياسية، والكتابات، والاتهامات المتبادلة، والتحليلات، وضعها الطرفان أثناء الحرب وبعدها. كذلك، كانت هذه الحرب بالنسبة إلى الصحافة العالمية (والسياسات والدبلوماسيات الدولية) الحدث العالمي الأول. نكتفي، إزاءها، بايراد عناوين أحداثها. والدولتان بالغتا الأهمية الاقليمية والدولية، وموضوعًا مركزيًا ومحطّ أنظار ومقصد مطامع بالنسبة إلى سياسات الدول الأجنبية العظمى واستراتيجياتها، سواء قبل هذه الحرب، أو أثناءها، ولا تزالان. لذلك، ننقل حرفية ما استجمعه ولخصّه كتاب «كيد» (Quid) السنوي للعام ١٩٩٤ (ص ١٠٣٣)؛ وقد بدا الكتاب عمومًا، وفي مجمل ما أورده عن الدولتين على المسافة نفسها منهما.

الأسباب: في ١٩٧١، احتلت ايران جزر مضيق هرمز، فأخذ العراق يدعو إلى استعادة السيادة العربية على شط العرب. في ١٩٨٥–١٩٨٧، ارادت إيران متابعة الحرب حتى سقوط صدّام حسين (الرئيس العراقي) وبسط نفوذها الشيعي (ثلاث مدن شيعية مقدسة في العراق: النجف، كاظمية وكربلاء).

ميزان القوى العسكري: في العراق: قوات برّية ٢٠٠ ألف رجل، ٢١٠٠ دبّابة واكثر من ١٨٠٠ قطعة مدفعية. تسلّح حديث ومتطور. إيران: قوات برّية ٢٨٠ ألف رجل (موزعين، بخاصة في كردستان إيران)، ١٦٠٠ دبّابة وألف قطعة مدفعية. سلاح الطيران والبحرية: ٤٤٠ طائرة مقاتلة حديثة، اسطول مجهّز بصواريخ؛ الامدادات السلاحية الاميركية لم تُستأنف إلاّفيّ العام ١٩٨٦. في تموز ١٩٨٨: وقف اطلاق النار: العراق: مليون جندي، ٤٥٠٠ دبّابة، ٤ آلاف مجنزرة خفيفة، ٤٠ طائرة هليكوبتر، ١٨٠ صاروخ أرض–جو، الطيران الحربي أقوى مما كان عليه. إيران: ٦٥٤ ألف و٥٠٠ جندي (منهم ٣٠٠ ألف من الحرس الثوري – باسداران)، ألف دبّابة و١٣٠ مجنزرة خفيفة.

الأحداث: في أيار ١٩٧٩، اشتباكات متقطعة في كردستان وخوزستان؛ وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٩، العراق يطلب إعادة النظر في اتفاق الجزائر.

١٩٨٠–١٩٨٢: الكويت والمملكة العربية السعودية تدعمان العراق: ٣٠ مليار دولار إضافة إلى كميات (قروض) في النفط لتمكين العراق من تغطية عقوده النفطية.

بين كانون الثاني وايلول ١٩٨٠: حوادث حدودية واعتداءات وانتهاكات. في ١٧ ايلول ١٩٨٠، صدّام حسين يلغي اتفاق الجزائر. في ٢٢–٢٦ ايلول ١٩٨٠: هجوم عراقي على إيران. في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٠: خرّمشهر. في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠: فشل كورت فالدهايم في وساطته الحميدة.

بين كانون الثاني وايلول ١٩٨١: حرب مواقع. ايلول – تشرين الثاني ١٩٨١: إيران تفكّ الحصار عن عبادان.

في أذار ١٩٨٢: فشل مهمة الأمم المتحدة (وقد قام بها أولوف بالم). بين ٢٩ نيسان و٢٤ أيار ١٩٨٢: إيران تفك الحصار عن خرّمشهر. في ٣٠ حزيران ١٩٨٢: العراق

يتراجع عن الأراضي الايرانية. في ١٣ تموز ١٩٨٢: إيران تدخل إلى أراضٍ عراقية. في ١٥ آب ١٩٨٢: العراق يحاصر خرج. في ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٢: العراق يعود إلى اتفاق الجزائر.

في ٥ شباط ١٩٨٣: فرنسا تسلّم العراق ٢٩ طائرة ميراج إف-١. بين ٩ شباط و١٣ نيسان ١٩٨٣: هجوم إيراني. في تشرين الأول ١٩٨٣: فرنسا تعير العراق ٥ طائرات سوبر إتندار مجهّزة بصواريخ إكزوسيت (أعيدت في ١٩٨٥)؛ وإيران تهدّد باقفال مضيق هرمز (حيث يمر ٤٠٪ من النفط).

في ١٩٨٤، الكويت تقرض العراق ١٠ مليار دولار. في ١٧ شباط ١٩٨٤: هجوم إيراني وحرب المستنقعات. في ٢ آذار ١٩٨٤: إيران تحتل جزر مجنون، والعراق يستعمل للمرة الأولى، سلاحًا كيميائيًا. في ٢٧ نيسان ١٩٨٤: إيران تطلق النار على سفن شحن نفطية. في ٧ حزيران ١٩٨٤: الطيران الحربي السعودي يسقط طائرتين إيرانيتين. في ٥ آب ١٩٨٤: تلغيم البحر الأحمر. في ١٤ كانون الأول ١٩٨٤: فشل وساطة المؤتمر الاسلامي في صنعاء.

في ٦ آذار ١٩٨٥: بدء حرب المدن. في ١٧ آذار ١٩٨٥: هجوم إيراني في منطقة المستنقات. في ٧ نيسان ١٩٨٥: فشل بيريز دي كويلّار في مهمته الوفاقية. في تشرين الأول ١٩٨٥: هجوم إيراني.

في شباط - أذار ١٩٨٦: إيران تستولي على الفاو؛ وفي أذار، مجلس الأمن الدولي يدين العراق لاستعماله الأسلحة الكيميائية. من ١٢ آب إلى أول كانون الأول ١٩٨٦: ٦ صواريخ تسقط على بغداد.

من أول كانون الثاني إلى أول أذار ١٩٨٧: من ٣٠ ألف إلى ٤٠ ألف قتيل إيراني. من ٨ كانون الثاني إلى ٨ نيسان ١٩٨٧: إيران تحتل ١٥٠ كلم² من الأراضي العراقية. من ١١ إلى ١٥ شباط ١٩٨٧: غارات على المدن. من ٢٨ شباط إلى ١٩ أذار ١٩٨٧: إيران تطلق ١٢٥ صاروخًا (منها ٣٤ على بغداد)، والعراق يطلق ١٠٠ صاروخ سكود «ب» (منها ٩٠ على طهران، و٨ على قُم و٢ على إصفهان). من ٢٩ شباط إلى ١٠ آذار ١٩٨٧: ٦٨ صاروخ سكود «ب» على طهران؛ وإيران تطلق ٢١ صاروخًا على بغداد. في ٢٢ تموز ١٩٨٧: سفن حربية أميركية تخفر سفن شحن نفطية كويتية ترفع العلم الأميركي. في ٣٠ تموز ١٩٨٧: حاملة الطائرات الفرنسية «كليمنصو» تتجه إلى الخليج. في ٢١ أيلول ١٩٨٧: طائرتا هليكوبتر أميريكيتان تحاصران زارعة ألغام إيرانية.

في ٢٨ شباط ١٩٨٨: حرب المدن الخامسة (١٣٥ صاروخًا عراقيًا على طهران). في ١٦ آذار ١٩٨٨: العراق يستعمل سلاحًا كيميائيًا ضد الأكراد (٥ آلاف قتيل). آذار ١٩٨٨: إيران تستولي على حلبجة وخرمل، وتهاجم سفن شحن نفطية. نيسان ١٩٨٨: العراق يستردّ الفاو. في ١٤ أيار ١٩٨٨: إيران تهاجم سفن شحن نفطية عملاقة. في ٣ تموز ١٩٨٨: طرّاد أميركي، «يو.إس.إس فنسن»، يطلق النار، خطأ، على طائرة مدنية إيرانية، «إيربوس إيران إير» (٢٩٠ قتيلًا). في ١٨ تموز ١٩٨٨: إيران تقبل وقف إطلاق النار (قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨). في ٦ آب ١٩٨٨: العراق يقبل وقف إطلاق النار. في ٢٠ آب ١٩٨٨: إشراف ومراقبة الأمم المتحدة.

محصلة خسائر الحرب: ١٩٨٠-١٩٨٨: إيران، ٤٠٠ ألف قتيل؛ العراق: ٣٠٠ ألف قتيل. فضلًا عن خسائر مادية بمليارات الدولارات.

مواقف الدول: الولايات المتحدة: دعمت العراق (فماشت المملكة العربية السعودية والأردن ومصر)، كما دعمت إيران (إن نصرًا يُحرزه العراق قد يزعج إسرائيل)؛ وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٨٦: فضيحة إيران غيت: الولايات المتحدة باعت إيران أسلحة مقابل وعد بإطلاق المحتجزين الأميركيين.

الاتحاد السوفياتي: دعم العراق (إذ إن انتصارًا إيرانيًا يؤدي إلى دعم المقاومة الأفغانية؛ لكن انتصارًا عراقيًا قد يجعل العراق منافسًا لسورية القريبة من السوفيات).

إسرائيل: «دعمت» إيران؛ لكن في حال هزيمة العراق، سيقف العراق وإيران في صف واحد ضد الصهيونية.

سورية: دعمت إيران ولكن في حدود معينة خشية فقدانها مساعدة دول الخليج وقيام موجة شيعية عارمة في بغداد.

المملكة العربية السعودية: أرادت هزيمة إيران، لكنها خشيت من عراق قوي قد يحاول ضم الكويت.

الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى

(راجع: «الامارات العربية المتحدة»، ج ٣، ص ١٦١-١٧١).

بالنسبة إلى الموقف الإيراني: في آذار ١٩٩٤، دعا وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، في تصريحات أدلى بها، وزير خارجية الامارات العربية المتحدة راشد عبد الله النعيمي إلى إجراء حوار مباشر في شأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين (أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى). ووصفت هذه الدعوة بـ «المرة الأولى التي تشير فيها طهران إلى ان الخلاف بين إيران والامارات يشمل الجزر الثلاث»، إذ كانت إيران تتحدث، منذ تفجر الأزمة، في نيسان ١٩٩٢، عن خلاف على السيادة على جزيرة أبو موسى التي احتكرتها من جانب واحد. وكانت محادثات بين وفدين من البلدين قد انهارت في أيلول ١٩٩٢. اما استئنافها، فيرى ولايتي (في أيلول ١٩٩٤) ان يكون من دون «شروط مسبقة لأن مثل هذه الشروط يخرّب جو المحادثات». وشرطه هذا جاء إبان زيارة له لسلطنة عُمان التي قبلت طلبه التوسط مع الامارات في شأن الجزر.

لكن منذ أواخر أيلول ١٩٩٤، عادت طهران تصعّد لهجتها العسكرية وتتحدث عن خيار عسكري وتدعو دول المنطقة إلى ان «تتذكر الدفاع المقدس الذي خاضه الشعب الإيراني في مواجهة العراق»، مشدّدةً (في تصريحات مسؤوليها في كانون الاول ١٩٩٤) على انها تملك «وثائق وإثباتات غير قابلة للجدل تؤكد ان هذه الجزر تابعة لإيران». وأصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانًا (٢٢ كانون الأول ١٩٩٤) رفضت فيه «كل مطلب يتعلق بالأرض في المنطقة». وجاء هذا التصعيد الإيراني مترافقًا مع محاولات طهران استغلال تبعية الجزر الثلاث لإمارتي رأس الخيمة والشارقة (قبل قيام دولة الامارات العربية المتحدة) لابعاد الحكومة الاتحادية في أبو ظبي عن هذه القضية، في حين



منازل الإيرانيين في جزيرة أبو موسى.

تؤكد أبو ظبي (العاصمة الاتحادية) ان ملف الجزر انتقل إلى الحكومة الاتحادية منذ اعلان قيام دولة الامارات في ٢ تشرين الثاني ١٩٧١، بعد ان كان هذا الملف يتبع إمارة رأس الخيمة التي تتبع لها جزيرتا طنب الصغرى وطنب الكبرى، وامارة الشارقة التي تتبع لها جزيرة أبو موسى.

وإزاء مسلسل دعم عربي وغربي لسعي الامارات تدويل الازمة بنقلها إلى محكمة العدل الدولية، استمرت إيران تعلن تمسكها بالجزر وحقها بها. وقد لجأت السلطات الإيرانية إلى خطوة متقدمة على الصعيد هذا، إذ قام رئيس السلطة القضائية الإيرانية، في ٦ كانون الثاني ١٩٩٥، بتدشين محكمة مدنية في جزيرة أبو موسى.

بالنسبة إلى الامارات ودعم دول الخليج ودول أجنبية: «التحكيم الدولي» من خلال عرض قضية الجزر على محكمة العدل الدولية هو العنوان الأساسي لمجمل التحرك السياسي والدبلوماسي الاماراتي في ١٩٩٤، ومن خلال التعامل مع الأزمة ضمن إطار العناصر الأساسية التالية:

١ – وحدة قضية الجزر.

٢ – التأكيد ان الحل السلمي هو الطريق الوحيد لاستعادة السيادة الكاملة على الجزر مهما طال أمد «الاحتلال الإيراني».

٣ – استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع «الجارة المسلمة إيران» على رغم اطلاقها التهديدات ضد جيرانها.

٤ – حشد التأييد الدولي الواسع لموقف الامارات في توجهها السلمي لحل القضية بواسطة التحكيم الدولي.

في اجتماعهم في الرياض (ايلول ١٩٩٤)، وقف وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الامارات، ودعوا إيران إلى القبول بعرض نزاعها مع الامارات بشأن الجزر الثلاث على محكمة العدل الدولية. والموقف ذاته أكّدته القمة الخليجية الخامسة عشرة التي عقدت في المنامة (البحرين) في كانون الأول ١٩٩٤.

على صعيد مواقف الدول الأجنبية من النزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر، صدر عن واشنطن (على لسان مسؤول أميركي رفيع المستوى في آخر أيلول ١٩٩٤) انها تؤيد فكرة إحالة قضية الجزر على محكمة العدل الدولية؛ فعلى رغم «ان القضية لا تمس الولايات المتحدة مباشرة وانها مسألة عائدة إلى الأطراف المعنية، لكن الادارة الأميركية تعتقد أن مسألة إحالة القضية على محكمة العدل الدولية امر شرعي. فالادارة تتفهم موقف دولة الامارات وشعورها بالاحباط والأسباب التي دفعها إلى اللجوء إلى محكمة العدل خصوصًا بعدما رفضت إيران ان تبحث في موضوع الجزر مباشرة وبشكل ثنائي معها».

أما بريطانيا فقد ذهبت إلى حد أبعد في دعمها الامارات. فقد أبلغ وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات لدى اجتماعهما في لندن (٢٤ تشرين الأول ١٩٩٤) «ان بريطانيا قلقة من تصرفات إيران حيال الجزر الثلاث وفي الخليج عمومًا... واكّد للشيخ حمدان تأييد بريطانيا لموقف دولة الامارات في نزاعها مع إيران عمومًا وفي شأن الجزر خصوصًا. وقد أكدت بريطانيا هذا الدعم في بيان مشترك صدر في

أعقاب افتتاح الاجتماع الرابع عشر للجنة المشتركة بين الامارات وبريطانيا، وهي لجنة مخصصة للتعاون الثنائي في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وذهب روجر فريمن وزير الدولة لشؤون المشتريات والدفاع البريطاني، أثناء زيارته الامارات (٢٣ تشرين الأول ١٩٩٤) إلى أبعد من ذلك في قوله: «إننا جاهزون لدعم دولة الامارات ويمكن أن يأتي بعض طائراتنا لتكون مع طيران الامارات هنا في أبو ظبي... إن تحركنا السريع أخيرًا هو الدليل... إن وجود الجنود البريطانيين في الامارات قد زاد عددهم أخيرًا استجابة لطلب الامارات».

ولحقت فرنسا بركب الولايات المتحدة وبريطانيا في تأييدها لسعي الامارات إحالة قضية الجزر على محكمة العدل الدولية. وكان وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه زار دولة الامارات في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٤، وأعقب هذه الزيارة اتصالات مكثفة بين الدولتين أفضت إلى التصريح الفرنسي العلني والصريح حول أن «فرنسا تؤيد هذه المبادرة» (أي مبادرة الامارات طرح قضية الجزر على المحكمة الدولية). وتبادل كل من الرئيسين، الاماراتي والفرنسي (الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرئيس فرنسوا ميتران) الرسائل. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٩٥، زار وزير الدفاع الفرنسي، فرنسوا ليوتار، أبو ظبي حيث وقّع مع الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية إتفاقًا دفاعيًا بين دولة الامارات وفرنسا. وهو أول اتفاق دفاعي توقعه الامارات مع إحدى الدول الغربية بعد حرب الخليج الثانية. والمعلوم ان الامارات هي أكبر شريك تجاري لفرنسا بين دول مجلس التعاون الخليجي.

والصين، أكدت على لسان لي بي باو نائب رئيس المجلس الوطني الصيني، أثناء زيارته أبو ظبي (٦ تشرين الثاني ١٩٩٤)، تقديرها لموقف دولة الامارات، في شأن موضوع الجزر، من أجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج. والمعلوم أن ما بين الصين والامارات إتفاقات إقتصادية وتجارية تعود إلى ما قبل ٤-٥ سنوات.

علاقات خارجية

مع الولايات المتحدة الاميركية: لا يزال (أوائل ١٩٩٥) الخطاب الايراني السياسي، الرسمي والشعبي، خطابًا عدائيًا، بمجمله، إزاء الولايات المتحدة الأميركية وإن خفّض بعض الشيء من وتائر تصلّبه منذ بدء ولاية الرئيس رفسنجاني، وعمّا كان عليه في السنوات الأولى للثورة الاسلامية. كذلك الموقف الأميركي، فإنه لا يزال يتمحور حول اتهام إيران بـ «التطرف» و «الارهاب»، وكثيرًا ما أخذ يقرن إيران بالعراق في هذه التهمة. ففي أواخر أيلول ١٩٩٤، شنّ مدير الاستخبارات المركزية الأميركية، جيمس ولزي، أعنف

هجوم له على إيران والعراق معتبرًا أنهما يهدّدان مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في المنطقة. وقد جاء هجومه هذا في سياق سياسة إدارة الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، الأخذ بمبدأ «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق على حدٍّ سواء.

وسياسة التضييق الأميركية على إيران تتبدى في مختلف المجالات، الاقتصادية، والسياسية، والأمنية: تحذير ألمانيا من تعاونها الأمني مع إيران، وأوكرانيا التي احتجت واشنطن لديها من انها تشعر «بقلق بالغ من تقارير تفيد بنقل اسلحة إلى إيران ونحن نسعى جاهدين لمنع حدوث ذلك» (كانون الأول ١٩٩٣).

لكن في المقابل، عرفت قنوات الاتصال الدبلوماسي، العلني والسري، بين طهران وواشنطن، بعض الزخم، خصوصًا في السنة الأخيرة (١٩٩٤) وفي سياق تدهور في الأوضاع الاقتصادية الإيرانية (ارتفاع هائل في الأسعار). كما ارتفعت في إيران أصوات الداعين إلى علاقات إيجابية مستقرة بين طهران وواشنطن «ما دامت العلاقات الاقتصادية بين إيران وأميركا نامية ومتطورة وحققت لإيران مداخيل جيّدة من العملة الصعبة – في موضوع بيع النفط الإيراني – ولما كانت العلاقات السياسية في المنظومة العالمية الراهنة إطارًا لتحقيق أهداف اقتصادية فإنه من الناحية العملية يمكن القول إن لإيران علاقات سياسية مع الإدارة الأميركية» (كما جاء في رسالة سعيد رجائي خراساني، نائب حالي ورئيس سابق للجنة العلاقات الخارجية، إلى خامنئي – مجلة «الوسط»، العدد ١٣٨، تاريخ ١٩ أيلول ١٩٩٤، ص ٣٥). لكن خامنئي رد على الرسالة بتأكيد استمرار الأوضاع على حالها، في الوقت الراهن إلى ان تحقق الإدارة الأميركية بعض المطالب الايرانية ومنها تحرير الأرصدة الإيرانية المجمّدة وتعويض ضحايا طائرة «الايرباص» التي اسقطتها فرقاطة أميركية في مياه الخليج.

وفي الأيام الأولى من سنة ١٩٩٥ (٥ كانون الثاني)، برز موقف أميركي رسمي (على لسان مسؤول في البيت الأبيض)، وصحافي (مقال في «نيويورك تايمز») حول إن الولايات المتحدة «قلقة للغاية» من «تصميم إيران» على الحصول على أسلحة نووية رغم توقيعها معاهدة الحدّ من انتشارها. واعتبر المسؤول ان نجاح طهران في الحصول على السلاح النووي «يشكل تهديدًا لمصالحنا الحيوية في الخليج»، مؤكدًا أن إدارة الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، تبذل جهودًا كبيرة مع أصدقائها في أوروبا والشرق الأوسط لمنع إيران من تحقيق أهدافها. وفي مقال الجريدة (نيويورك تايمز) ان مسؤولين اسرائيليين وأميركيين ذكروا ان إيران قد تكون قادرة على صنع القنبلة النووية خلال خمس سنوات وان اسرائيل قد تعمد إلى ضرب المفاعلات النووية الإيرانية إذا استمرت طهران في برنامجها النووي.

مع ألمانيا: كانت علاقات متوترة، أولًا بسبب اصطفاف ألمانيا، بصورة عامة، في صف المعسكر الغربي إزاء الثورة الاسلامية ونظامها في إيران والحرب العراقية – الايرانية؛ وثانيًا، بسبب قضية المواطن الألماني المهندس هلموت زيمكوس (خبير في الآلات الثقيلة) الذي اعتقلته السلطات الإيرانية في ١٩٨٩ وحكمت عليه محكمة ثورية إيرانية بالإعدام

بتهمة التجسس لمصلحة العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). وفي ١٤ حزيران ١٩٩٤، أصدر آية الله علي خامنئي عفوًا عنه بعد مفاوضات طويلة. وخلال المفاوضات، كانت ألمانيا تخطو خطوات إيجابية باتجاه إيران، فكانت من الدول التي سعت في قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، في طوكيو (١٩٩٣)، إلى إنهاء العمل بسياسة احتواء إيران. كما كانت بون قد وافقت، في أوائل ١٩٩٤، على إعادة تمويل ٢,٦ بليون دولار من الديون الإيرانية. وبعد إطلاق زيمكوس زار طهران (٢ تموز ١٩٩٤) وفد ألماني يرأسه وزير الدولة لشؤون المستشارية الألمانية. وقد تمكنت إيران من خلال تحسين علاقتها مع ألمانيا من إعادة جدولة ديونها البالغة أكثر من ٣ مليارات دولار والإبقاء على وضعها كشريك تجاري مميّز مع ألمانيا.

مع كوريا الشمالية: كانت من مصدّري السلاح الرئيسيين إلى طهران خلال الحرب العراقية - الإيرانية. والعلاقة الإيجابية بين الدولتين (إيران وكوريا الشمالية) توجت في زيارة وزير الدفاع الإيراني، محمد فوروزانده، إلى بيونغيانغ (كانون الأول ١٩٩٣) بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وقد سبقت هذه الزيارة، زيارة الجنرال الإيراني محسن رضائي، قائد الحرس الثوري الإيراني إلى العاصمة الكورية الشمالية (حزيران ١٩٩٣). وقد جرت حملة إعلامية (غربية خاصةً) عن تعاون عسكري بين البلدين، بما فيه تطوير أسلحة. لكن هذا الأمر نفاه كل من البلدين.

مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة: مع انهيار الاتحاد السوفياتي، أخذت كل من إيران وروسيا تسعى إلى الانفتاح في علاقاتهما بعيدًا عن المنطلقات الايديولوجية، وحتى، على الأرجح، بعيدًا عن الترسبّات والحساسيات التاريخية. ففي زيارة وزير الخارجية الروسي، أندريه كوزيريف إلى طهران (في ١٩٩٣)، وفي أعقابها، جرى تأكيد على التعاون العسكري والتقني (ذي الطابع الدفاعي) وفي إطار استخدام الطاقة النووية في المجال السلمي. وكان الرئيس رفسنجاني (إبان رئاسته للبرلمان - مجلس الشورى، في حزيران ١٩٨٩) زار موسكو حيث ركّز البيان الصادر في موسكو على العلاقات الاقتصادية والاطار التجاري للتعاون العسكري - التقني والنووي، وحقق لإيران رغبتها في الانطلاق عبر بحر الخزر (قزوين) وإنشاء اسطولها البحري التجاري.

وصارت إيران، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تجاور، بحرًا، أربع دول سوفياتية سابقًا هي روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وأصبح بحر الخزر (قزوين) حوضًا مفتوحًا على خمس دول مستقلة ما يجعل لإيران حقوقًا مساوية في أية اتفاقية يتم التوصل إليها بهذا الشأن. الأمر الذي يضمن لها الامتداد البحري والانفكاك عن التبعية لمياه الخليج وبحر عُمان.

تحت عنوانين فرعيين «طريق الحرير» و «تعاون إقتصادي نووي» جاء في «الوسط» (عدد ١٣٢، تاريخ ٨ آب ١٩٩٤، ص ٣٥-٣٦):

«كان واضحًا منذ بروز جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة وهي تركمانستان

وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان بالاضافة إلى جمهورية أذربيجان في القوقاز ان إيران سعت إلى إحياء طريق الحرير التاريخي وإيجاد نظام إقليمي جديد يضمها وتلك الجمهوريات ويلغي تبعيتها «للهوية» العربية وعامل النفط المتغير المسيطر على علاقاتها داخل النظام الخليجي – الشرق أوسطي. ومن هنا فإن تقديم موسكو تنازلات لطهران قابلته موافقة إيران على البدء بحوار الأديان وهي فكرة طرحتها موسكو. وحصل نوع من المقايضة، ذلك ان إيران قادرة على تحريك المشاعر الدينية ليس في آسيا الوسطى والقوقاز فحسب، وإنما أيضًا داخل روسيا نفسها والجمهوريات المسلمة الدائرة في فلكها وفي إطار اتحادها الفدرالي. ويضاف إلى ذلك ان روسيا قادرة على موازنة جزء كبير من الضغوط الغربية على إيران. كذلك فإن نجاح مشروع التعاون بين إيران وآسيا الوسطى والقوقاز يتوقف إلى حد كبير على الموقف الروسي خاصة وان موسكو نجحت في إعادة جميع الدول المستقلة في فلك الروبل وأقنعتها مجبرة بالانضمام إلى رابطة الدول المستقلة وصار لموسكو قدرة عل التأثير في الأحداث والوقائع القريبة من أمن إيران القومي كما هو الواقع في الأزمة المزمنة بين أذربيجان وأرمينيا والقلق الذي راود طهران من اتجاه الرئيس الأذري حيدر علييف نحو البوابة الروسية بعدما كان في الرواق الإيراني.

وتدرك إيران حجم معاناتها لو عرقلت روسيا تنفيذ جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز لمشروع طريق الحرير التاريخي الذي يوفّر لإيران شبكة مواصلات إقليمية ودولية واسعة، ولذلك وافقت على الانسجام مع روسيا في موضوع الأصولية الإسلامية ما سهّل تنشيط التعاون الاقتصادي الذي يوفّر للبلدين فرصة تحسين أدائهما وإرسال إشارات باتجاه دول العالم الأخرى. لا تملك روسيا المرونة النقدية التي تملكها إيران في تعاملها داخل واقعها الإقليمي أو الدولي، لأن حجم الديون الخارجية الروسية يعرقل تطوير علاقات موسكو التجارية والاقتصادية مع العديد من الدول. هذه العقبة لا تعرقل تطوير علاقات إيران مع روسيا. فإيران غير مدينة لروسيا وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بطرق مختلفة ما يجعلها تتصدر اهتمامات روسيا التجارية والاقتصادية.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي والنووي، فيجري في أصفهان وأراك وأهواز ورامين وحتى في جزيرة خرج الإيرانية على الخليج تنفيذ مشاريع واسعة لتطوير اداء المحطات الكهروحرارية في أصفهان وأهواز ورامين ومجمع الصلب الضخم في أصفهان ومشاريع مد السكك الحديد وبناء السدود إضافة إلى مشاريع زراعية واعدة.

وهناك مشروع ضخم لبناء السفن في موانئ بحر الخزر (قزوين) رسا على شركات روسية لتطوير الأسطول التجاري البحري الإيراني، وايضًا فإن مشروع نقل الغاز الإيراني إلى روسيا، وإلى دول أخرى عبرها يعدّ المفصل الحيوي الآخر الذي يضاف إلى الموضوع العسكري – التقني والنووي في العلاقات بين طهران وموسكو. كما ان إيران وروسيا تعارضان بشدّة أي تخفيض في اسعار النفط وهذا يدفع ألى تعاونهما الإقليمي والدولي الواسع. وتمكن الجانبان من معالجة المشاكل التي عرقلت توسيع صادرات إيران من الغاز بعد

ان اتفقت طهران وموسكو على إكمال مشروع المفاعل النووي في بوشهر والذي بدأ العمل به مطلع هذا العام (١٩٩٤) باتفاق مدته أربع سنوات لانجاز أحد المفاعلين بعد أن رفضت المانيا إكمال المشروع الذي بدأته واقترحت استبداله بمفاعل غازي وهو ما رفضته إيران بشدّة واجرت مفاوضات لم تكن صعبة مع الروس والصينيين واقتنعت أخيرًا بالمواصفات الروسية لإكماله.

وقبل ذلك كانت صفقة الغواصات ومجمل السلاح الروسي حيث اتفق رفسنجاني (أثناء زيارته موسكو في حزيران ١٩٨٩) على صفقات تسليحية ومبادلات تجارية بقيمة ٦ مليار دولار. وزودت موسكو طهران بمقاتلات من طراز «ميغ ٢٩» ودبابات من طراز «تي-٢٧».

ورغم كل ذلك ما زال (١٩٩٤) الشك يسيطر على العلاقات بين طهران وموسكو وذلك لأن الأخيرة أقرّت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي استراتيجية جديدة اعتبرت فيها الأصولية الإسلامية الخطر الكبير الذي يهدد مستقبلها في الجمهوريات المسلمة خاصة طاجيكستان، ولذلك سعت إلى مقايضة هذه الأصولية بالسلعة العسكرية والنووية في إطار إقتصادي. ويرى البعض ان الواقع السياسي والجغرافي يحتم على إيران وروسيا توثيق إطار علاقاتهما للاطلال من خلالها على العالم الخارجي دون ضغوط أو عقبات». (راجع «القنبلة الايرانية النووية» في باب «معالم تاريخية»).

مع بريطانيا: نقطتان مركزيتان عرفتهما علاقات البلدين طيلة السنوات الأخيرة، قضية سلمان رشدي (راجع «معالم تاريخية»)، وما سمّته الدوائر البريطانية بـ «علاقة إيران بالجيش الجمهوري الإيرلندي»؛ في حين أن الجانب الإيراني قد نفى، على لسان القائم بالأعمال الإيراني في بريطانيا غلام ميرزا، أي اتصال إيراني بالجيش الجمهوري الإيرلندي.

ففي مقال كتبه سيريل تاونسد، عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين، ونشرته «الحياة» (العدد ١١٤٠٤، تاريخ ٨ ايار ١٩٩٤، ص ١٥)، جاء، وعلى لسان الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية، «نحن مقتنعون بأنه جرت اتصالات بين الاستخبارات الإيرانية والجيش الجمهوري الإيرلندي...»، وبأن السيّد الأنصاري أصدر بيانًا بعد التشاور مع حكومته جاء فيه «ليس هناك إطلاقًا أي اتصال بين الأجهزة الاستخباراتية لبلادنا والجيش الجمهوري الإيرلندي. نحن نفهم بطبيعة الحال ان أي اتصال كهذا سيؤدي إلى إثارة شعور بالاشمئزاز في المملكة المتحدة، لكن بما أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل فإن الأمر لا يستدعي القلق أو الانتقاد».

وبريطانيا هي الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي من دون سفير في طهران، «وتحرص، كما جاء في مقال تاونسد، على تحسين العلاقات مع إيران والاستفادة من سوق تقليدية وكبيرة (...) وجاء الاعلان عن اتصالات الجيش الجمهوري الإيرلندي مع إيران في وقت يتّسم بحساسيّة بالغة (...) قد يشكل موقف وزارة الخارجية البريطانية نقطة تحول في علاقات بريطانيا المضطربة مع إيران منذ الثورة التي أطاحت الشاه في ١٩٧٩(...) ومن المتوقع أن تتجه الحكومة البريطانية، بعدما بذلت جهودًا كبيرة لإعادة العلاقات

الدبلوماسية مع إيران وحاولت تجاوز الفتوى بإهدار دم الكاتب البريطاني (الهندي الأصل) سلمان رشدي، إلى التفكير في وضع استراتيجية جديدة أكثر تشدّدًا بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة...»

مع الهند: كانت علاقات متوترة وسيئة للغاية منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران في ١٩٧٩. وقد بدأ يطرأ عليها بعض التحسن منذ ١٩٩١، لتعود وتتوتّر بعض الشيء بسبب إقدام متطرفين من الهندوس بهدم مسجد أيوديا التاريخي شمالي الهند في ١٩٩٢، وبسبب ولاية كشمير الهندية حيث تنتقد طهران باستمرار انتهاكات حقوق الانسان بحق «المسلمين المضطهدين» في الولاية. ومن المعلوم أنه يوجد في الهند ثاني أكبر تجمع سكاني للمسلمين في العالم بعد أندونيسيا ويبلغ عددهم حوالي مئة مليون نسمة.

في ٢٠ أيلول ١٩٩٣، زار رئيس الوزراء الهندي، ناراسيمها، طهران لأول مرة منذ الثورة الاسلامية. وأعقب هذه الزيارة دعوات إيرانية إلى مزيد من التعاون بين الهند وإيران والصين ليكون هناك صوت آسيوي مسموع في الشؤون الدولية، إضافة إلى التعاون في حل قضية كشمير مع باكستان، وإلى التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري. أما في المجال التكنولوجي والنووي، فكان البلدان درسا، في ١٩٩١ و١٩٩٢، إمكان التعاون؛ غير ان الهند عدّلت في ما بعد عن هذا الموضوع بسبب «الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها».

مع أذربيجان: زار الرئيس الإيراني رفسنجاني أذربيجان، في تشرين الأول ١٩٩٣، حيث تعهّد بدعم أذربيجان في نزاعها الإقليمي الممتد منذ قبل ست سنوات، مع أرمينيا حول قره باخ. وفي أواخر حزيران ١٩٩٤، زار الرئيس الأذري حيدر علييف، مع وفد يضم نحو مئة شخص، طهران. والعلاقات بين البلدين، حتى تاريخ هذه الزيارة، عرفت امتعاضًا من الجانب الايراني لجهة إقامة رئيس أذربيجان علاقات مميزة بين بلاده وروسيا وتركيا والدول الغربية على حساب العلاقات مع إيران؛ إضافة إلى تنديد الصحافة الإيرانية بعنف بزيارة وفد أذربيجاني، في ربيع ١٩٩٤، لإسرائيل. وحرص علييف على تطمين الإيرانيين إلى ان الاتفاق المبدئي بين باكو (عاصمة أذربيجان) وموسكو على نشر قوات روسية على الحدود الأذربيجانية - الإيرانية لا يمسّ أمن إيران (راجع، في سياق هذه المادة، «مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى»، و «مع تركيا»).

مع طاجيكستان: قطبا التأثير الخارجي على الأوضاع الداخلية في طاجيكستان منذ انهيار الاتحاد السوفياتي واعلان استقلال طاجيكستان هما إيران وروسيا. إيران من خلال تأييدها لحركة المعارضة الطاجيكية وقد تحولت إلى ثورة مسلّحة ضد السلطة القائمة في البلاد، والمشكّلة (أي المعارضة) أساسًا من تيارين: الاسلاميين، والوطنيين القوميين الديمقراطيين؛ وروسيا من خلال دعمها، حتى بوجود قوات روسية داخل طاجيكستان، للحكم القائم الذي لا يزال يمسك به «الشيوعيون» سابقًا.

يتمحور موقف إيران (من خلال جملة تصريحات وزير الخارجية، علي أكبر ولايتي، خصوصًا في صيف وخريف ١٩٩٤) حول ان

إيران تؤيد المعارضة الطاجيكية وتنبذ الوجود الروسي العسكري فيها وتدعو إلى حل سياسي للحرب الأهلية الدائرة فيها منذ عامين (أي منذ ١٩٩٢)، وان يكون هذا الحل عبر وفاق يصل إليه الطرفان المتقاتلان، وأنها (إيران) لا تزمع تصدير ثورتها. ولقد استضافت طهران، بالفعل، في حزيران ١٩٩٤، مفاوضات بين ممثلين للمعارضة الطاجيكية وحكومة دوشانبه (عاصمة طاجيكستان) باشراف الأمم المتحدة، ولكن هذه المفاوضات لم تثمر عن حل، وجرى تأجيلها في ظل انتصارات عسكرية حققتها المعارضة في طاجيكستان. وعادت إيران تتهم موسكو بأنها تريد منع الدول الأخرى من المساهمة في «تسوية الأزمات في آسيا الوسطى»، في حين استمرت موسكو تتهم طهران خصوصًا المتشدّدين فيها، بالعمل على «تصدير الثورة» الاسلامية. ورغم ذلك توصلت طهران، بمساعيها، إلى إقناع ممثلي الحكومة والمعارضة في طاجيكستان إلى إبرام إتفاق (في طهران، في ١٧ أيلول ١٩٩٤) لوقف اطلاق النار، وإلى إقناع موسكو على ان تعمل بالتنسيق معها لإعادة السلام إلى طاجيكستان.

مع باكستان والمشكلة الأفغانية: في كانون الأول ١٩٩٤، عقدت «منظمة المؤتمر الاسلامي» اجتماعًا في طهران بهدف وقف الحرب الداخلية الافغانية لم يثمر عن نتيجة ملموسة. واستمرت الحرب الأهلية الأفغانية، واستمر «الصراع الخفي» بين إيران وباكستان على الساحة الأفغانية.

حول العلاقات الإيرانية — الباكستانية وانعكاسها على المشكلة الأفغانية، كتب سامي شورش، تأريخًا وتحليلًا («الحياة»، العدد ١١٦٣٢، تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٩٤، ص ١٨) يقول:

تشكل العلاقات الإيرانية — الباكستانية احدى أهم العقد السياسية التي تنتظر دورها للانفجار، على رغم التكتم والسرية اللذين يحاول الطرفان، بسبب أوضاعهما الداخلية، اضفاءهما على مساراتها المعقدة. وأهم اشارة واضحة في هذا الصدد، الكلمة التي ألقاها المرجع الديني الإيراني الأعلى محمد علي خامنئي في استقبال مسؤول باكستاني كبير قبل شهور، حين ألح على ضرورة وضع حد لتغاضي حكام باكستان عن نشاطات تنظيم «جيش الصحابة» الاسلامي «السني» المتطرف ضد إيران. ثم توالت الاشارات مع ازدياد نشاط الجماعات الاسلامية السنية المعادية للحكم الايراني في المناطق الحدودية مع باكستان، والتي تصفها وسائل الاعلام الإيرانية، عادة، بقوات «الاشرار ومهربي المخدرات عبر الحدود» (كانت حصيلة احدى تلك العمليات مؤخرًا أكثر من أربعين قتيلًا ومئة جريح في الجانب الإيراني حسب التصريحات الإيرانية). يضاف إلى ذلك ازدياد نشاط المجموعات الأصولية «الشيعية» الموالية لإيران داخل باكستان والتي تترافق مع موجة من أعمال العنف تجتاح العاصمة اسلام اباد، لا يستبعد المراقبون أصابع التشجيع الإيراني وراءها.

تلك التطورات ليست بجديدة على علاقات البلدين، بل يمكن إعادة جذور الكثير منها إلى بداية انتصار الخميني في إيران. ففي تلك الفترة كانت باكستان، التي تملك تاريخًا عريقًا في اسلامها، تمثل إحدى أهم البؤر المستهدفة من قبل أصحاب مبدأ «تصدير الثورة

الإسلامية»، خاصة لجهة احتوائها نسبة سكانية شيعية عالية أولًا، ولصعوبة أوضاعها الاقتصادية وسعة شريحة «المستضعفين» في صفوفها ثانيًا، ولميزاتها الجغرافية التي تجعل منها مفتاحًا أساسيًا للتغلغل في المجتمع الإسلامي الشرقي ثالثًا.

هكذا شجع الإيرانيون، بل موّلوا أيضًا، اقامة منظمة اسلامية شيعية في اسلام اباد سرعان ما اصطدمت بالجيش الباكستاني فتمت تصفيتها بسرعة. إلى ذلك شجعوا في مراحل لاحقة إقامة الحسينيات والمراكز الإسلامية في مدن باكستان الكبيرة وحاولوا تحويلها إلى منطلقات للتبشير المذهبي، فما كان من الباكستانيين في المقابل إلّا احتضان حركة البلوش المعادية لإيران وإقامة العلاقات مع المتنفذين من اتباع المذهب السني داخل إيران، في مقدمهم الرجل الديني السني أحمد مفتي زاده الذي استضافته الحكومة الباكستانية في أوائل الثمانينات.

كان من الممكن لتلك التدخلات المتبادلة في شؤون الآخر، ان تتطور إلى مستويات خطيرة لولا تغييرات الساحة الأفغانية واشتداد ساعد المقاومة الاسلامية هناك ضد النظام الشيوعي الأفغاني في حينه، وتفاعلات الحرب العراقية – الإيرانية التي استحوذت على الاهتمام الأساسي لإيران وانهماك المؤسسة السياسية الباكستانية في صراعاتها الداخلية. كل ذلك كان من شأنه دفع البلدين إلى نقل صراعهما إلى أفغانستان، خاصة انها كانت تزدحم بمنظمات اسلامية عدة تبحث عن سند خارجي يدعم نضالها ضد القوات السوفياتية والحكومة الشيوعية واليد الطولى في تلك الفترة كانت للباكستانيين. فالأغلبية الأفغانية تعتنق، أيضًا المذهب السني، فيما بلادهم تشكل عصبًا أساسيًا لمرور الدعم العالمي المعادي للشيوعية إلى الثوار المسلمين. لكن ذلك لم يعن، ان الإيرانيين خسروا الجولة أو انسحبوا أمام الزخم الباكستاني في افغانستان. فإيران كانت تمارس في تلك الفترة، وما زالت لغة تخاطب ذكية مع الحركات الأُصولية الناشئة في أوساط السنة من غير الإيرانيين، كحركات فلسطين والجزائر ومصر.

وعبر هذه السياسة استطاعت إنشاء علاقة وطيدة مع أكثر المنظمات الأفغانية اصولية (الحزب الاسلامي بقيادة حكمتيار). بل شجعتها على فتح قواعدها أمام المتطوعين الاسلاميين العرب والأكراد والأتراك ممن عرفوا في ما بعد بالأفغان. كما دفعت بالمنظمات الشيعية الموالية لها للتعاون مع حكمتيار. من هنا يمكن فهم العلاقة الغريبة التي نشأت بين الإيرانيين وقبائل البشتون الأفغانية الأصل والمقيمة داخل باكستان، حيث تلقى حركة حكمتيار دعمًا غير محدود من تلك القبائل السنية التي تملك صلة نسبة مع حكمتيار نفسه. ويذهب البعض إلى القول ان العلاقة الغامضة بين إيران وحكمتيار وقبائل البشتون التي تسكن المناطق القريبة من إيران، هي المسؤولة عن تسرب العرب الأفغان إلى المجتمعات العربية عبر باكستان، وهي المسؤولة عن أحداث إرهابية استهدفت مصالح أميركية حتى داخل أميركا نفسها.

لكل ذلك أصبحت باكستان، من خلال برهان الدين رباني، تشعر بقوة الوجود الإيراني في أفغانستان عبر حكمتيار. ولاحقًا أقدم الباكستانيون على دعم تنظيم «جيش الصحابة» المعادي للتوجهات الإيرانية، خاصة من ناحية

امتداداته البلوشية وانتشاره الضيق وسط اللاجئين الأفغان في إيران. من هنا تلميحات الإيرانيين إلى مسؤولية اللاجئين الأفغان من أفراد منظمة «جيش الصحابة» السرية الباكستانية عن تفجير ضريح الامام الرضا في مدينة مشهد الإيرانية وأحداث مدينة زاهدان السنية خلال العام الجاري (١٩٩٤).

لكن المشكلة ان «جيش الصحابة» لم يستطع ان يفرض وجودًا فعليًا في مواجهة المد الإيراني داخل أفغانستان. فهو كان أقرب إلى منظمة سرية متطرفة تفضل العزلة والضيق على الانتشار الجماهيري. بينما الصراع الخفي حينًا والمعلن أحيانًا أخرى بين الباكستانيين والإيرانيين، خاصة على ساحة أفغانستان، كان يستدعي اطلاق تنظيم أقوى وأوسع من «جيش الصحابة».

ومما كان يزيد من شدة الحاجة إلى مبادرة من هذا القبيل ان باكستان كانت في صدد فتح طريق قندهار (مضيق خيبر) القديم أمام تجارتها ونفوذها مع آسيا الوسطى وكان هذا الطريق أغلق منذ التدخل السوفياتي عام ١٩٧٩ في أفغانستان.

هكذا انطلقت خلال العام الجاري (١٩٩٤) حركة أصولية جديدة في منطقة قندهار الأفغانية قوامها طلاب وشبان أفغان، وهي لذلك عُرفت بـ «حركة الطلاب» («طالبان»)، راجع «باكستان» في الجزء التالي، الخامس). وعلى رغم حداثة نشأتها، استطاعت الحركة، بدعم من باكستان أولًا، ومن حركة برهان الدين رباني ثانيًا، بسط سيطرتها على مناطق مهمة من عقدة قندهار مبعدة قوات حكمتيار عن تلك الانحاء.

يرى الإيرانيون في النجاحات الحديثة التي أحرزها الباكستانيون عبر «حركة الطلاب» ضربة موجعة، لا لوجودهم داخل أفغانستان فحسب، بل لمصالحهم في مناطق آسيا الوسطى الاسلامية، اذ من شأن وصول الباكستانيين إلى تلك المناطق ان يخل بميزان الصراع الإيراني (الشيعي) والتركي (السني) لجهة إمكانية تفاهم تركي – باكستاني يضاد مصالح إيران. كما ان خطورة منظمة «حركة الطلاب» تكمن أيضًا في نظر الإيرانيين في مذهبيتها المتطرفة التي من الممكن لها ان تنتقل إلى الأوساط السنية الإيرانية كما انتقلت إليهم امتدادات منظمة «جيش الصحابة» في أوقات سابقة. وعلى ما يبدو، بدأ الباكستانيون، على رغم أوضاعهم الداخلية الصعبة، يحرزون تقدمًا ملموسًا على ساحتهم الأفغانية في مواجهة إيران. وذلك أمر لا يسعد، دون شك، الإيرانيين الذين يعانون أوضاعًا داخلية واقليمية وعالمية صعبة، ولا يتحملون ضمن هذه الأوضاع أي اخفاق جديد. لذلك يمكن للمرء أن يتوقع رد فعل إيراني لاعادة التوازن إلى الميزان المختل مع باكستان، خاصة بعد فشل اجتماع طهران الذي عوّلت عليه إيران كثيرًا (راجع «باكستان» في الجزء التالي، الخامس).

مع سورية ولبنان وإزاء «غزة – أريحا»:
كانت العلاقات جيّدة وقوية بين طهران ودمشق مذ قام نظام الثورة الاسلامية في طهران، واستمرت جيّدة رغم أزمات المنطقة وتعقيداتها، ورغم التدخلات الأجنبية، السافرة في معظمها التي وصلت حدّ التواجد العسكري (الولايات المتحدة في الخليج): حرب العراق – إيران، حرب الخليج، لبنان (احتلال اسرائيلي لجنوبه، المقاومة الوطنية

والاسلامية، حزب الله)، اتفاقية «غزة – أريحا»... وهذه العلاقات، التي نجحت في تخطي عراقيل هائلة أمامها وبدت عنصر قوة أساسي متبقٍ لمنطقة فقدت الكثير من عناصر قوتها الواحد بعد الآخر، اصبحت وكأنها حدث عالمي يُتداول به يوميًا تقريبًا خصوصًا إثر لقاء القمة الذي عقد في جنيف (١٩٩٤) بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلينتون.

وإنْ نظرة شاملة ومتفحصة على كمّ كبير من تعليقات وتحليلات غربية، وأخرى دائرة في فلكها، حول هذه القمة ونتائجها المتوقعة، تؤدي إلى استنتاج ان أصحابها إنما يتوقعون (ويتمنون) فكاكًا قريبًا بين طهران ودمشق. في حين ان أقلامًا أخرى، عربية واسلامية، ترى في مجمل ملف العلاقات الإيرانية – السورية تنسيقًا ثابتًا، ولكن بلا تطابق كامل. من هذه الاقلام، المقال المكثّف لابراهيم حميدي («الحياة»، عدد ١١٣٧٥، تاريخ ٩ نيسان ١٩٩٤، ص ٥)؛

«أحد الأسئلة التي ظهرت منذ دخول سورية مفاوضات السلام مع اسرائيل ومعارضة إيران هذه العملية السلمية هو مستقبل العلاقات السورية – الإيرانية التي بقيت قوية على رغم معارضة بعض الدول العربية لها خلال الحرب الإيرانية – العراقية. وازدادت التساؤلات مع كل جولة من المفاوضات خاضها الجانبان السوري والإسرائيلي، ومع كل اشارة إلى تقدم مرتقب في المفاوضات لتصل التكهنات إلى ذروتها بعد لقاء الرئيسين حافظ الأسد وبيل كلينتون في جنيف.

وتوقع مراقبون ابتعاد دمشق عن طهران بعد القمة السورية – الأميركية، بسبب عداء واشنطن لإيران واعتبارها خطرًا على المصالح الأميركية في العالم، وبسبب وضع القمة أسس احراز التقدم في المفاوضات مع اسرائيل وتوقيع اتفاق لتسوية سلمية في المنطقة يعارضها الإيرانيون في خطابهم السياسي العلني ويشنون حربًا إعلامية على السائرين في طريقها، وفي مقدمهم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت مع اسرائيل اتفاق أوسلو. ويضيف المراقبون سببًا آخر هو ما أعلن في القمة عن مناقشة الدور الإقليمي لدول المنطقة وعلاقات واشنطن بدمشق وتشكيل لجنة وزارية تزيل العوائق عن طريق تطور هذه العلاقات.

هذه التطورات حملت بعضهم على تفسير الممارسات الموجهة لـ «حزب الله» في لبنان كدليل على «توتر» العلاقات السورية – الإيرانية باعتبار أن الحزب هو نقطة تقاطع في هذه العلاقات ومقياس دائم لوضعها وحقل تجارب لايصال الرسائل المتبادلة في شكل متناوب، وإلى الاعلان عن إلغاء الرئيس الأسد زيارة مرتقبة للعاصمة الإيرانية لاطلاع المسؤولين فيها على نتائج قمة جنيف ومستجدات عملية السلام.

لكن مصادر ديبلوماسية إيرانية تؤكد أن زيارة الأسد لطهران «لم تلغ وما زالت مقررة غير أن زمنها غير محدد تمامًا». وتضيف المصادر ان وضع العلاقة بين الطرفين أقوى من الأمور الانيّة والأسد «مرحب به في أي وقت يريد لأن العلاقات بيننا استراتيجية والتنسيق جيد في كل المجالات».

وتؤكد المصادر عدم وجود «أي توتر أو فتور» بين الطرفين في الفترة الأخيرة، وتنفي ما تردد في هذا المجال موضحة ان العلاقة بين الدول لا تعني «التطابق الكامل لأن لكل دولة

سياسة خاصة». اذ إن بعضهم يعتقد أن قيام علاقة جيدة و «استراتيجية» يعني اما انتقال إيران من رفض عملية السلام إلى تأييدها واما الإبتعاد في شكل كامل عن دمشق، غير آخذين بالاعتبار أن «تزاوجًا» كهذا في الوضع يدعم مواقف الطرفين ويحقق مصلحتهما، كما ثبت من خلال حفاظ دمشق على علاقتها مع طهران أثناء حرب الخليج الأولى على رغم انتقادات بعض الأطراف العربية والدولية، لتأتي حرب الخليج الثانية وتؤكد صحة الموقف.

ويعتقد ان استمرار التفاهم السوري – الإيراني يحقق «المصالح» الثنائية من جهة، ويضمن حدًا من المصلحة العربية ووجود نقطة التقاء لمعالجة خلافات بعض الدول العربية مع إيران. فدمشق كانت لعبت دور الوساطة بين الامارات وإيران لتهدئة الأزمة في شأن احتلال الجزر الثلاث التابعة للامارات، ودخلت على خط تهدئة التوتر الإيراني – المصري.

ويؤكد الجانبان السوري والإيراني ان العلاقة بينهما «استراتيجية» وانهما حريصان عليها بغض النظر عن التطورات. وتستبعد المصادر الديبلوماسية الإيرانية حصول «أي توتر في العلاقة بين البلدين في المستقبل البعيد أو القريب»، في اشارة إلى التطور المحتمل في مفاوضات السلام التي توقع خبراء أميركيون في الشرق الأوسط ان تؤيدها إيران في الفترة المقبلة لأنها تنتقل «من الثورة إلى الدولة» وبالتالي فإن البراغماتية الإيرانية تتطلب تغليب المصلحة على الايديولوجيا والعقائد.

ويمكن استطلاع الموقف الإيراني المستقبلي من خلال كيفية التعامل مع اتفاق أوسلو اذ إن مستوى المعارضة لم يتجاوز الحد الخطابي من دون دعم مادي ملموس لمعارضي الاتفاق من الفلسطينيين يكفل «اسقاطه».

وتؤكد مصادر فلسطينية ان المساعدات المالية لأحد الفصائل الفلسطينية القريبة من طهران تأخرت أشهرًا بعد توقيع اتفاق أوسلو.

يبقى ان استمرار اللقاءات في إطار الهيئة السورية – الإيرانية العليا التي يرأسها نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام ونظيره الإيراني حسن حبيبي، منذ انطلاق عملية السلام وفي شكل متناوب في دمشق وطهران، وتبادل الزيارات الرسمية وآخرها زيارة نائب رئيس مجلس الشوري الإيراني حسن روحاني لدمشق، يؤكدان حرص البلدين على الاستمرار في مسيرة التنسيق «الاستراتيجي» بينهما مع تأكيد سورية الدائم ان خيار السلام هو «استراتيجي» للوصول إلى حل مشرف للنزاع العربي – الإسرائيلي». (انتهى المقال).

وفي سياق «استمراراللقاءات» هذا، زيارة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لطهران (٦ كانون الثاني ١٩٩٥) حاملًا رسالة خطية من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني. وأفاد البيان الرئاسي الإيراني ان الشرع أعرب عن الأمل بأن «تدعم الدول العربية والعالم الاسلامي موقف سورية»، وان لإيران «موقفًا ثابتًا» في المفاوضات من الدولة العبرية.

مع تركيا: «صراع نفوذ» بين إيران وتركيا على آسيا الوسطى والقوقاز هو العنوان الأبرز لعلاقاتهما التاريخية ببعضهما، ولا يزال الأبرز في علاقاتهما في المرحلة الحالية، وأن كان هناك ثمة مبادرات من الطرفين ومحاولات يبذلانها لمصادرة أية أزمة مستقبلة قد تتفجّر نتيجة هذا الصراع. وميزان التأثير والنفوذ في

آسيا الوسطى بين الدولتين متعادل تقريبًا. ففي حين تنطق غالبية بلدان آسيا الوسطى المسلمة بالتركية، تتمتع إيران بمزايا تفتقر تركيا إليها، وهي مزايا بالغة الأهمية استراتيجيًا وجغرافيًا. فإيران تشارك جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان بحدود طويلة جدًا، إضافة إلى مشاركتها في بحر الخزر (بحر قزوين).

ففي ٢٥ تموز ١٩٩٤، زار الرئيس التركي سليمان ديميريل طهران حيث صرّح بقوله إن «مسؤولية إيران وتركيا ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة ولهذا عليهما ان يتعاونا ليتمكّنا من العيش داخل حدود آمنة»، في حين كان الرئيس الإيراني رفسنجاني، قد أكد، قبيل الزيارة، أنه ينبغي على إيران وتركيا «محاولة تحويل منافستهما في آسيا الوسطى إلى نوع من التعاون في خدمة مصالح المنطقة».

وهذا «التعاون في خدمة مصالح المنطقة» وجد، مرات كثيرة، ترجمة له في التعاون والاتفاقيات الاقتصادية. فعلى الرغم من ان العلاقات الاقتصادية بين الدولتين شهدت، منذ ١٩٨٥، ركودًا ملحوظًا بسبب اضطراب مالي في إيران، فإن حجم المبادلات التجارية (في أواخر ١٩٩٤) وصل إلى حوالي بليوني دولار. وثمة جهود تبذلها الدولتان من أجل الحصول على منفذ برّي في اتجاه أوروبا وآسيا الوسطى. وقد وافق رفسنجاني (كما جاء في بيان الزيارة - زيارة الرئيس التركي لطهران) «على عرض أنقرة للمشاركة» في مشروع نقل الغاز الطبيعي الإيراني والتركماني إلى تركيا وأوروبا عبر إيران. وكان قد أُبرم اتفاق بين إيران وتركمانستان لمدة ٢٥ عامًا ستتمكن تركمانستان بموجبه من أن تنقل سنويًا من ١٠ إلى ١٢ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في مرحلة أولى إلى تركيا وأوروبا، ثم ٢٨ إلى ٣١ بليون متر مكعب في مرحلة ثانية (راجع: «أذربيجان بين تركيا وإيران»، ج ١، ص ١٣٩؛ والعنوانان الفرعيان «تركيا» و «إيران»، ج ١، ص ٢٤٢ و٢٣٤؛ ومجمل «استراتيجيات» في «آسيا الوسطى، الجمهوريات الاسلامية»، ج ٢، ص ١٢٨-١٣٤).



الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (الى اليمين) خلال لقاء مع الرئيس السوري حافظ الأسد.

مناقشة: «تعاون أميركي – اسرائيلي – تركي لاحتواء التهديد الإيراني»

في مجلة «الوسط» (العدد ١١٣، تاريخ ٢٨ آذار ١٩٤٤، ص ١٧–٢٠) تحقيق «استراتيجي» بعنوان «تعاون أميركي – اسرائيلي – تركي لاحتواء التهديد الإيراني»، كتبه كابي طبراني وجيفري، ننقله بحرفيته. وقد قدّمت المجلة للتحقيق بالعبارات التالية: «في الوقت الذي بدأ الأعداء القدامى في الشرق الأوسط السير على طريق المصالحة، واتجه الحلفاء السابقون إلى إعادة النظر في تحالفاتهم، بدأت الولايات المتحدة واسرائيل، كل على حدة، وضع استراتيجية جديدة إزاء المنطقة عقب انتهاء الحرب الباردة وفي ضوء نتائج حرب الخليج الثانية. ومع ان اللمسات الأخيرة لم توضع حتى الآن على الكثير من تفصيلات هاتين الاستراتيجيتين، فإن هناك اتفاقًا عامًا بين صنّاع السياسة في أميركا واسرائيل على أن ايران تمثل الخطر الأبرز على المصالح الأميركية في المنطقة وعلى التطلعات الاسرائيلية المستقبلية.

العدو الأخطر: عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الاسرائيلية، فإن اهتمام العالم الغربي ينصبّ في معظم الأحيان على «عملية السلام». أما داخل اسرائيل نفسها فإن الاهتمام يتركّز حاليًا، وإلى درجة كبيرة، على قضايا أخرى بما فيها التغييرات في الاستراتيجية. ومن العوامل الحاسمة التي تحفّز على تلك التغييرات احتمال امتلاك ايران أسلحة نووية الأمر الذي يتطلب من تل أبيب تشكيل تحالفات معادية لطهران ومواصلة الضغط على الولايات المتحدة كي تتخذ الخطوات الضرورية، إما وحدها وإما من خلال حلفائها، لزعزعة الجمهورية الإسلامية وإثارة الاضطرابات فيها.

في نيسان الماضي (١٩٩٣) قال البروفسور شلومو أهارونسون (أحد المستشارين الاستراتيجيين للحكومة الاسرائيلية) في صحيفة «هاؤلام هازه»، «إن المفهوم الأساسي الذي تستند إليه الاستراتيجية الاسرائيلية هو تصنيف أعدائها إلى أعداء قريبين وأعداء بعيدين. والبعيدون هم ايران والعراق وليبيا والجزائر، وأخطرهم ايران». ويعترف بأن «اسرائيل لا تستطيع تعبئة كل جيشها لخوض حرب برية ضد ايران انطلاقًا من المبدأ الأساسي الذي تسير عليه اسرائيل وهو توجيه الضربة المسبقة المباغتة». وبالمثل لا يستطيع سلاحها الجوي تدمير طهران بالغارات الجوية التقليدية، إذ إن «هذه المدينة صمدت أمام الغارات الجوية العراقية خلال ثماني سنوات من الحرب مع أنه لم تكن فيها دفاعات جوية ذات شأن».

كذلك أعرب يو .أف. كاسبي كبير المراسلين السياسيين في صحيفة «عال همشتار» في تحقيق له في شباط الماضي (١٩٩٤) عن الرأي نفسه حين تحدّث عن استحالة شنّ حرب على ايران بالطرق التقليدية. واشتمل التحقيق على مقابلة مع دانيال ليشهم الذي وصفه كاسبي بأنه «أحد كبار ضباط المخابرات العسكرية المتقاعدين ويعمل في مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب». والمعروف أن ليشهم يشترك الآن في تخطيط الاستراتيجية الاسرائيلية، ولهذا فإن مقترحاته للتعامل مع ايران تستحق الاهتمام.

يرى ليشهم ان الغارات الجوية التي شنّها الغرب على العراق لم تساهم كثيرًا في تدمير قدراته العسكرية، وان من دمّر تلك القدرات في الواقع هم مفتشو الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق يخلص إلى القول «ليس في وسع اسرائيل وحدها أن تفعل الكثير لوقف تقدم الايرانيين. ففي وسعنا أن نشنّ غارات من الجو على ايران، ولكن ليس في وسعنا أن نتوقع تدمير جميع قدراتها بهذه الغارات الجوية. وأفضل ما يمكن أن نحققه هو امكان تدمير بعض المرافق والمنشآت النووية الايرانية بهذه الطريقة، لكننا لا يمكن أن ندمّرها كلها. ولن نستطيع حتى تدمير مراكز التطوير النووية الرئيسية خصوصًا ان عملية البناء النووي الايرانية تسير في اتجاهات ثلاثة مختلفة وفي صورة

غير مركزية، كما ان المنشآت والمصانع النووية تنتشر على نطاق واسع في البلاد. ومن الأمور المعقولة أن نفترض اننا لن نستطيع اطلاقًا معرفة مواقع كل المنشآت والمرافق النووية الايرانية، كما هو الحال بالنسبة إلى العراق».

ولهذا يمكن القول ان مثل هذه الاعتبارات أثرت في البروفسور أهارونسون حين خلص إلى أن «على اسرائيل ألا تعتمد حين يتعلق الأمر بأعدائها البعيدين على العناصر التقليدية للجيش الاسرائيلي بقدر اعتمادها على الرادع النووي والصواريخ البعيدة المدى ورفع مستوى التعاون مع الولايات المتحدة وبعض الدول المجاورة مثل مصر وتركيا».

الاصولية سبب التغيير: والسؤال الذي يطرح هنا، هل الخوف من قدرة إيران النووية هو السبب الرئيسي للتغيرات الاستراتيجية في اسرائيل؟

الواقع ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن في كلمة وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز التي القاها في اجتماع الرابطة الايطالية – الاسرائيلية في ميلانو في التاسع والعشرين من تشرين الثاني الماضي (١٩٩٣) حين قال: «ان الغيوم التي تتلبد في فضاء الشرق الأوسط غيوم أصولية اسلامية لا اسرائيلية». وترى الدولة العبرية ان قوة العناصر الراديكالية الاسلامية هذه الايام تمثل أبرز الأخطار على الدولة اليهودية وكذلك على الدول العربية التي لا تشاطر تلك العناصر رؤيتها. وإذا كان التطرف في المنطقة هو العامل الأساسي الذي يبعث على الاضطراب فيها فإن الجمهورية الاسلامية في إيران هي منبع هذه القوة غير المرغوب فيها.

وفي وقت سابق من هذا العام (١٩٩٤) قال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين: علينا أن نأخذ في اعتبارنا الصورة الأوسع وهو ما يعني محاولة منع انتشار الخمينية والتطرّف الإسلامي في كل أرجاء الشرق الأوسط. فهذا هو الخطر الحقيقي. وأضاف: «ان موجة الأصولية الاسلامية التي تغذيها ايران تكتسح المنطقة برمّتها، وأنا لا أعرف إلى أين ستصل هذه الموجة غدًا. فهي تهدد الكيان الأساسي للشرق الأوسط بأكمله. ولهذا يجب منع حدوث تلك التطورات التي تشجّع عليها ايران».

العداء الاسرائيلي – الايراني: ما هو إذًا مصدر هذا العداء الاستراتيجي الجديد بين اسرائيل وايران؟

من المعروف ان العلاقات الايرانية – الاسرائيلية كانت منذ أوائل الخمسينات حتى اطاحة الشاه المحور الأساسي في «استراتيجية دول الحواف» (الأطراف) الاسرائيلية التي قامت على انشاء تحالفات مع دول المنطقة غير العربية في محاولة لموازنة الخطر الذي يمثّله العالم العربي، والواقع ان اسرائيل واصلت بذل جهودها حتى بعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ من أجل اقامة صلات قوية مع الجمهورية الإسلامية فزوّدتها الأسلحة في حربها ضد العراق وشجعت انحياز أميركا المشهور إلى طهران خلال سنوات رونالد ريغان في ما أصبح يعرف بفضيحة «ايران – غيت». وحتى المحللون الاسرائيليون، من أمثال الجنرال آمي درور نائب رئيس المخابرات العسكرية، يعتقدون بأن «ايران تعتبر اسرائيل عدوًا ثانويًا فقط». كما ان المسؤولين والمحللين الاسرائيليين يبنون عداءهم لإيران هذه الأيام على النقاط الآتية:

١ – ان ايران قبل كل شيء منافس لاسرائيل على النفوذ والقوة في المنطقة وتتحدى الأنظمة الموالية لأميركا التي نشأت في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة. كما انها تسعى إلى تقويض مساعي الدولة العبرية الى احتلال مركز الصدارة فيها. وفي هذا الصدد وصف رابين النزعة الايرانية التي تهدف إلى جعل ايران الدولة العظمى في المنطقة بأنها نزعة «تنطلق من جنون العظمة وتستند إلى استغلال الإسلام المتطرف من جميع الجوانب من أجل زعزعة استقرار المنطقة وزعزعة استقرار الأنظمة العربية».

وأوضح مظاهر هذا التنافس على النفوذ ما نشهده في لبنان حيث لا تعتبر اسرائيل «حزب الله» أكثر من «عدو وكيل للمصالح الايرانية». ولهذا فإن الجهود الاسرائيلية والأميركية الرامية إلى تحقيق مصالحة مع سورية تستند إلى منطق وجوب تنصل دمشق من علاقتها مع طهران. كما ان البعد السوري – اللبناني في الاستراتيجية الاسرائيلية نحو ايران كان واضحًا في الاشتباكات التي وقعت خلال الصيف الماضي (١٩٩٣) في جنوب لبنان.

ففي ذلك الوقت كتب افرايم سنيه قائد الجيش الاسرائيلي السابق في لبنان والضفة الغربية والذي يعتبر

نفسه المستشار الاستراتيجي الرئيسي لرئيس الوزراء، يقول: «الهدف من الأزمة الحالية هو اعطاء سورية الفرصة لكي تبيّن مدى قوة علاقتها مع ايران أو مدى ضعف تلك العلاقة. فاسرائيل لا تستطيع التوقيع على أي معاهدة سلام، وبالتأكيد على معاهدة ستقدم فيها تضحيات جغرافية، مع دولة تواصل الاحتفاظ بتحالف استراتيجي مع ايران».

٢ – تمثل إيران ما وصفه درور أخيرًا بـ «خطرين أساسيين» على المنطقة: الخطر الأول التطرف الديني والخطر الثاني القدرات العسكرية من أسلحة تقليدية وغير تقليدية. ولهذا يرى «لا تزال هناك أخطار أخرى جسيمة»، حتى مع تحرك المنطقة نحو تحقيق سلام بين العرب واسرائيل.

ويعتقد رابين بأن إيران هي «مصدر جميع الأخطار التي تمثلها الأشكال المختلفة للتطرف الديني». وهو يعتقد أيضًا ان إيران شرعت بمساعدة من الصين ومن بعض الأوروبيين في تطوير مجموعة واسعة من أسلحة الدمار بما في ذلك الأسلحة الكيمياوية والنووية والجرثومية ما يعني انها ستشكل خطرًا أعظم كثيرًا من سورية على المدى البعيد على اسرائيل.

٣ – يعتقد الاسرائيليون بأن إيران لن تستطيع امتلاك ترسانة من الأسلحة غير التقليدية قبل مرور عقد آخر من الزمن ما يعني ان امام اسرائيل الآن فرصة لعزل إيران من خلال تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي وتشكيل «جماعة مصالح مشتركة» بين العرب واسرائيل تتحالف مع أميركا ما يساعد على أحباط الأهداف الإيرانية.

وفي الفترة الأخيرة اشار رابين إلى أن «مشكلتنا الحقيقية هي متى نستطيع التوصل إلى اتفاقات السلام او تحييد العداوات مع الدائرة المجاورة لنا مباشرة أي قبل ان يتصاعد الخطر علينا من الدائرة البعيدة».

وهكذا فمن الواضح ان البعد الإيراني في عملية السلام العربية – الاسرائيلية يعتبر عنصرًا حاسمًا في النظرة الاستراتيجية الاسرائيلية مع انه لا يرد ذكر رسمي له.

احتواء إيران: ومرة أخرى نجد الجنرال سنيه أكثر جرأة في الاشارة إليه حين يقول: «إذا وجدنا أنفسنا على رغم كل تدابيرنا الاحتياطية في مواجهة إيران التي تمتلك مرافق نووية وتتقن أساليب الاطلاق، فإن من مصلحتنا ان نكون حيّدنا الشحنة المتفجرة للصراع العربي – الاسرائيلي من خلال معاهدات سلام مع سورية والاردن والفلسطينيين».

وفي هذا ما يبين لماذا أصبحت الحملة من أجل السلام مع العرب تبعًا لشروط رابين محور الجهد الاسرائيلي الرامي إلى احتواء إيران وضمان وجود اتفاق عربي – اسرائيلي على هذا الهدف. كذلك يبذل رابين جهودًا حثيثة لاقناع واشنطن بوجوب توسيع اطار سياسة «الاحتواء المزدوج» الاميركية لتشمل أيضًا ممارسة الضغط على أوروبا – خصوصًا المانيا وسويسرا – واليابان والصين لكي تقلل إلى أدنى حد علاقتها الاقتصادية والعسكرية مع الجمهورية الاسلامية. وكذلك دعا بيريز في أواخر تشرين الأول الماضي (١٩٩٣) أوروبا إلى «وجوب مساعدة الجهود (الأميركية) الرامية إلى منع إيران من أن تصبح دولة نووية مجنونة».

وكان رابين حصل أثناء زيارته لبكين في تشرين الأول (١٩٩٣) على تأييد الزعماء الصينيين لمحادثات السلام العربية – الاسرائيلية ولكنه اخفق في الحصول على التزام منهم لوقف التعاون العسكري والتكنولوجي مع إيران. وتقول الصين انها لم تبع أي صواريخ لطهران منذ ان وقعت بكين على اتفاق حظر انتشار تكنولوجيا الصواريخ قبل عامين.

لكن بعض الاسرائيليين يحذر من ان إيران المسلحة بالصواريخ النووية ستمثل خطرًا غير مسبوق على المصالح الأميركية في المنطقة. ولهذا يدعو بعض المحللين الاسرائيليين الآن إلى انتهاج سياسة أكثر جرأة لمنع طهران من استيراد المعدات العسكرية والمنتجات الصناعية، حتى ولو كان ذلك يعني فرض حصار عسكري عليها.

وبدأ رابين أخيرًا يأخذ في حساباته العسكرية مواجهة الخطر الإيراني المحتمل – ولهذا ينبغي علينا النظر إلى طلبه الحصول على المقاتلات الاميركية القاذفة من طراز «ف–١٥» أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن من هذا المنطلق. وعندما أعلن في السادس عشر من تشرين الثاني الماضي سياسة بلاده إزاء استخدام الأسلحة النووية كانت إيران في ذهنه حين

قال: «ان السياسة الاسرائيلية كانت ولا تزال تقوم على أساس اننا لن نكون البادئين بادخال الأسلحة النووية في اطار الصراع العربي – الاسرائيلي أو الصراع الاسلامي – الاسرائيلي». وفي هذا ما يشير بكل وضوح إلى ان لعبة الرادع النووي في رأيه أصبحت تشمل الآن إيران.

استراتيجية إثارة القلاقل: وعلى رغم هذا الكلام المعلن، فإن قناعات الخبراء الاستراتيجيين في الدولة العبرية خلصت إلى استنتاج واحد: لابد من احداث ثغرات أمنية داخل إيران واثارة القلاقل والفتن والاضطرابات فيها قبل الاجهاز على النظام باقامة تحالف ضد طهران وتخطيط الدور الذي يجب ان تقوم به الولايات المتحدة للمساعدة في تطبيق استراتيجية «اثارة القلاقل الداخلية».

كيف سيكون ذلك؟

تحدث أخيرًا يوسي ميلمان مراسل شؤون المخابرات في صحيفة «هاآرتس»، مقتبسًا من الصحف المصرية، عن «بلورة خطة اسرائيلية – مصرية لاطاحة النظام الايراني الحالي بمساندة من واشنطن» في شهر أيار المقبل (١٩٩٤). وبعدما نقل عن مدير القسم الفارسي في الاذاعة الاسرائيلية ميناشي أمير قوله: «ان هناك بعض الحقيقة في تلك الأنباء»، لكن اطاحة النظام الإيراني بالقوة ستكون مسألة صعبة «ما يجعل الخطة الاميركية لذلك صعبة التنفيذ حتى وإن كانت هناك دول عدة في الشرق الأوسط تؤيد الولايات المتحدة وتشعر بالخطر الإيراني. ومع ذلك فإن احتمال اطاحة هذا النظام من الداخل في المستقبل المنظور احتمال قائم مع انه ليس احتمالًا قويًا».

ويقول أمير ان أفضل سبيل هو العمل على تحقيق تدهور في الأوضاع الاقتصادية للشعب الإيراني الذي يعاني أصلًا من ضائقة شديدة. ويضيف: «من الواضح ان الاميركيين لم يبلوروا حتى الآن خططًا كاملة». ولكن يمكن اطاحة النظام الإيراني من خلال العقوبات الاقتصادية أو على الأقل من خلال طريقة ما تجعل من الصعب على إيران تصدير نفطها الذي يشكل نسبة ٩٠ في المئة من مجمل دخلها. وكان ميلمان ذكر منتصف العام الماضي (١٩٩٣) وجود تعاون اسرائيلي – تركي لمواجهة «التخريب الإيراني» في الدول الواقعة إلى الشمال من الجمهورية الاسلامية.

أما الأوروبيون فيساهمون بدورهم في الجهد الأميركي الذي يرمي إلى تمويل تركيا من أجل تحقيق أهدافها في آسيا الوسطى. اذ يقول كبار المسؤولين الاسرائيليين ان دولتهم «تساعد تركيا على تحقيق هذه الأهداف بطرقها الخاصة... لأن صناع السياسة في اسرائيل يعتقدون بأن لتل أبيب وواشنطن وأنقرة مصلحة مشتركة في إقامة تحالف اقليمي مستقر من الأنظمة المعتدلة في الشرق الأوسط».

وفي هذا الصدد تؤكد وثيقة اسرائيلية نشرت أخيرًا «ان اسرائيل لها مصلحة في دعم تركيا وتقويتها من اجل خدمة الهدف المشترك الّا وهو كبح جماح الأصولية».

في السياق نفسه يضيف البروفسور أهارونسون خلفية تاريخية ومزيدًا من الاقتراحات للولايات المتحدة في مجال اقامة تحالف. اذ يقول: «ان الدور الحاسم في صياغة هذه الاستراتيجية قام به رئيس الأركان الاسرائيلي ايهود باراك عام ١٩٨٥، أي قبل ان تثير الشكوك في تطوير إيران أسلحة نووية. من هنا نجد أن اسرائيل تهتم في الدرجة الأولى باضعاف خصم اقليمي قوي نسبيًا لكي تضمن هيمنتها أكثر من اهتمامها بالحصول على الأسلحة النووية». ويذكر انه على يقين بأن الأميركيين يؤيدون «خيار اسرائيل بتهديد اعدائها البعيدين» بالأسلحة النووية.

ولا بد من الاشارة هنا إلى جانب مهم آخر من السياسة الاسرائيلية إزاء إيران، إذ ان الصحافي تيلما أدمون كشف في «معاريف» أوائل العام الماضي (١٩٩٣) ان مسؤولًا اسرائيليًا كبيرًا تحدث قبل مدة إلى رضا شاه بهلوي نجل الشاه الراحل. والافتراض هو أنه أراد تقدير مدى فائدة رضا بهلوي لاسرائيل، لكن تقويمه له كان سلبيًا لأنه «أظهر قبل كل شيء مدى عصبيته واضطرابه. كما ان ركبتيه كانتا ترتعدان أثناء الحديث. والأسوأ من ذلك كله ان اصدقاءه كانوا يرتدون ملابس مثل الهيبين والبانك، بينما كان رضا يتحدث اليهم كأنهم انداد له». كذلك ندد المسؤول الإسرائيلي بتحرر رضا من «النفوذ الإيجابي لوالدته» التي «قامت بعمل رائع وهي تنتقل من عاصمة

إلى أخرى لكي تقنع كل من يعنيه الأمر بأنها لا تزال تأمل بتتويج ابنها على عرش إيران قبل وفاتها».

أميركا وإيران: إذا كانت هذه هي النظرة الاسرائيلية إلى إيران، فما هي الرؤية الأميركية إزاء الجمهورية الاسلامية؟

بغض النظر عن المصالحات الأخيرة بين إيران ودول الخليج والجهود المضنية التي يبذلها عدد قليل من الأميركيين الذين يحبون طهران فإن إدارة كلينتون تظل عنيدة في عدائها للصورة التي تمثلها الجمهورية الاسلامية، فالثورة الإيرانية لا تزال حتى في مرحلتها الحالية «المعتدلة» تمثل تحديًا لنمط العلاقات الذي تريد الولايات المتحدة اقامته في المنطقة مثلما هو الحال بالنسبة إلى ميليشيات «حزب الله» في لبنان التي ترتبط بإيران والفصائل الفلسطينية المعارضة بقيادة «حماس».

ففي الخامس والعشرين من كانون الثاني (١٩٩٤) الماضي أدلى جيمس وولزي مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي.آي.إي) بشهادة أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ وصف فيها إيران بأنها «نظام وغد» وقال انها «الخيط المشترك الذي يربط بين مختلف بواعث القلق الاميركية في عالم ما بعد الحرب الباردة: الارهاب، الانتشار النووي، نقل التكنولوجيا وكوريا الشمالية».

وحدد وولزي احتواء إيران مع ليبيا والعراق وكوريا الشمالية (التي وصف كلًا منها بأنها تريد «ان تجعل من هدفنا لتحقيق عالم أكثر سلامًا مثارًا للسخرية») بأنه هدف اساسي لمختلف أجهزة الاستخبارات الأميركية ولا يعلو عليه أي هدف آخر سوى المحافظة على المكاسب التي تحققت نتيجة انهيار الكتلة السوفياتية.

واشار إلى ان إيران ستراقب عن كثب موقف واشنطن من محاولات كوريا الشمالية المحافظة على ترسانتها النووية وتوسيعها «لكي ترى إذا كانت عزيمتنا ستفتر والتزامنا منع الانتشار النووي سيضعف». وأضاف: «اننا نشعر بالقلق خصوصًا من استمرار إيران في برنامجها للتحديث العسكري الذي يكلف آلاف الملايين من الدولارات ومن برنامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل. إذ ان أوساط الاستخبارات تعتقد بأن إيران ستحتاج إلى فترة تراوح ما بين ثماني وعشر سنوات لبناء اسلحتها النووية من دون مساعدة. لكنها ستحاول اختصار هذه المدة عن طريق شراء المواد النووية والصواريخ البعيدة المدى».

كوريا الشمالية وإيران: وحذر وولزي من صادرات الصواريخ الكورية الشمالية إلى إيران «بما في ذلك صواريخ يصل مداها إلى ألف كيلومتر يمكن تطويرها لحمل الرؤوس النووية أو الكيماوية أو الجرثومية. وبيع مثل هذه الصواريخ ونشرها سيؤديان إلى زيادة القدرات النوعية لكوريا الشمالية وزبائنها في الشرق الأوسط. وفي هذا ما ينطوي من خطر على أهداف في اسرائيل وتركيا ودول الخليج».

وهناك عامل آخر في الجهود التي تبذلها واشنطن من أجل احتواء تطوير إيران الأسلحة النووية، لكنه يعتمد على التعاون الأوروبي لمنع بيع التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. اذ ان «لجنة التنسيق بين الدول الصناعية» التي كانت تشرف على تصدير التكنولوجيا الحساسة إلى الكتلة السوفياتية سيتم حلّها قريبًا. لكن وولزي قال ان جهدًا مماثلًا سيبدأ لمتابعة أي صادرات تكنولوجية إلى إيران وكوريا الشمالية وليبيا. وذكر ان السلطات الايطالية منعت شحن معدات كانت ستساعد إيران على صنع الأسلحة الكيماوية كما ان بولندا منعت شركاتها من تصدير معدات وأجهزة يحتاج إليها أحد المفاعلات النووية الإيرانية.

إلّا ان الجهود الأميركية الرامية إلى وقف تدفق السلع التكنولوجية إلى إيران لقيت معارضة من دول أوروبية عدة ولا سيما منها ألمانيا. وقال وولزي ان «الحوار بين أجهزة الاستخبارات الذي يهدف إلى شرح المخاطر الكثيرة التي تمثلها إيران لحلفائنا الأوروبيين سيتسع نطاقه ليشمل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان خلال العام المقبل» (١٩٩٥).

إيران والخبرات السوفياتية: كذلك أثار مدير الـ «سي.آي.إي» امكان حصول إيران على مواد أو خبرات نووية سوفياتية وقال ان هذا الجانب ربما ساعد في اقناع السياسيين الأميركيين بعدم خفض موازنة التجسس الأميركية التي يقال انها تبلغ ثلاثين ألف

مليون دولار في العام. لكنه اعترف في الوقت نفسه بأن كمية من المواد العسكرية خرجت من روسيا والجمهوريات الأخرى من دون ان يذكر إلى أين ذهبت، ومع ذلك فهي لا تكفي لانتاج سلاح نووي.

وعلى رغم العداء المستميت الذي تظهره بيانات واشنطن للانتشار النووي فإن نجاح كوريا الشمالية ليس سوى أحدث مثال على تاريخ طويل من الجهود التي بذلتها دول مختلفة لامتلاك القدرة النووية على رغم كل العقوبات الدولية. وحذر الجنرال جيمس كلابر من وكالة استخبارات البنتاغون لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ من ان كوريا الشمالية لن تكون الأخيرة. اذ قال، «ان عدد الدول التي تنهمك بالحصول على الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية وعلى أنظمة حملها سيزداد. اذ إن الدول التي تشعر بأنها في حاجة ماسة جدًا إلى هذه التكنولوجيا ستحصل عليها في نهاية المطاف. كما ان الذين ينهمكون الآن في هذا النشاط أصبحوا أكثر حنكة ودهاء في اخفاء جهودهم».

وكان كلابر عاد للتو من زيارة إلى مصر حيث تثير انشطة التطرف المعارضة لنظام الرئيس حسني مبارك الكثير من التساؤلات وتغذي النزعة الأميركية إلى رؤية يد إيران الخفية وراء كل تحد للأنظمة العربية الصديقة لأميركا.

وهو يعلق على ذلك بقوله: «أتمنى لو كان في استطاعتي أن أقول لهذه اللجنة انه بعد خمس عشرة سنة من انتصار المتطرفين، بدأت أصوات الكراهية تنحسر أمام سياسات الاعتدال، لكن هذا الرأي ليس له أي أساس يستند إليه. إذ ان إيران لا تزال مصممة على مواصلة عدائها الحاقد والقضاء على أي معارضة لها وتقويض مصالحنا الأمنية ومصالح اصدقائنا وحلفائنا في المنطقة. ولا يزال الارهاب أداة مركزية في أيدي زعماء إيران من أجل تحقيق أهدافهم. كما ان التأييد الايراني لحزب الله وغيره من الجماعات المماثلة من الجزائر حتى طاجكستان لا يعرف الهوادة».

وحذا وولزي حذو ادوارد دجرجيان الذي ميّز في العام الماضي حين كان مساعدًا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بين الاسلام وتلك المنظمات التي تبغي المعارضة العنيفة للأنظمة تحت الراية الاسلامية. وقال وولزي: «الاسلام نفسه دين عظيم حقًا. فهو بطبيعته دين سلام ودين انساني. وهكذا فإن ما يحصل إلى حد ما هو ان حكومة دولة مثل إيران تسعى تحت ستار تأييد المعتقدات الأصولية الاسلامية إلى تحقيق أهدافها السياسية بل حتى الأهداف الارهابية التي تريد تلك الحكومة تأييدها».

ومع ان واجب مدير الاستخبارات تزويد صناع السياسة الأميركية معلومات استخبارية موضوعية من دون ان تفسدها أي افتراضات سياسية، فإن الحال مختلف بالنسبة إلى إيران، إذ يتهمه منتقدوه بأنه «فصّل الاستخبارات هذه المرة لكي تتفق مع الموضة السياسية لهذا العام».

يقول اريك هوغلاند رئيس تحرير مجلة «تقرير الشرق الأوسط»، «ان معلومات وولزي مليئة بالأخطاء لأنه يعتمد فيها على مجاهدي خلق وجماعات المعارضة الأخرى». ويضيف: «ان هناك قرارًا سياسيًا بعزل إيران. ولذا كان على وولزي ان يأتي بالأسباب لتبرير ذلك. وعلينا ان نتذكر ان هؤلاء الناس هم أنفسهم الذين تنبأوا في صيف عام ١٩٩١ بأن الاتحاد السوفياتي يشكل خطرًا بعيد المدى» (راجع «القنبلة الايرانية النووية» في باب «معالم تاريخية»).

كردستان إيران

مدخل

كردستان إيران هي القسم الايراني من بلاد الأكراد (كردستان) المكوّنة من ثلاثة أقسام: قسم يشكل القسم الجنوبي الشرقي من تركيا، والثاني يشكل غربي أرمينيا وغربي إيران، والثالث يشكل القسم الشمالي الشرقي من العراق. مجموع عدد الأكراد في هذه المنطقة (كردستان) بأقسامها الثلاثة يقدر بحوالي ٢٢ مليون نسمة: حوالي ١٢ مليون نسمة في تركيا، حوالي ٦,٥ ملايين في إيران، وحوالي ٣,٥ ملايين في العراق؛ وهناك أقليات كردية في جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية وفي سورية (حوالي مليون) ولبنان... وتمتد منطقة كردستان من سلسلة جبال طوروس الشرقية في الغرب إلى زغروس في إيران في الشرق، ومن جبال أرارات في الشمال إلى سهول بلاد ما بين النهرين في الجنوب.

لا يزال يغلب على وضع الاكراد الاجتماعي النظام القبلي رغم ان أحزابًا كردية كثيرة نشأت في صفوفهم. وقد ظهرت النزعة القومية عندهم في مرحلة متأخرة؛ ومع ظهورها، حاولت القوى الدولية تحريكها واستغلالها حسب الظروف. ففي القرن التاسع عشر، قامت انتفاضات كردية لمواجهة محاولات العثمانيين والفرس ضم المناطق الكردية، فكانت النتيجة ان نشأت عدة امارات كردية مستقلة. وغداة الحرب العالمية الأولى وزوال السلطنة العثمانية، نصت معاهدة سيفر (١٩٢٠) على قيام دولة كردية مستقلة. لكن هذه المعاهدة لم يجر تصديقها. فكيف تطورت الأوضاع بالنسبة إلى كردستان إيران بعد هذا التاريخ؟ (بالنسبة إلى القسمين الآخرين، التركي والعراقي، راجع «تركيا» و «العراق»، و «كردستان» في مواقعها من الأجزاء اللاحقة).

من معاهدة سيفر إلى اليوم (ربيع ١٩٩٥)

بعنوان «أكراد إيران: تاريخ يبحث عن انفجاره»، نشرت «الحياة» دراسة تأريخية تناولت أهم أحداث كردستان إيران، والظروف الدولية المحيطة بها والدافعة إليها، طيلة نحو الـ ٧٥ عامًا الأخيرة، أي منذ معاهدة سيفر في ١٩٢٠ (كاتبها: سامي شورش، العدد ١١١٨٩، تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٩٣– العناوين من وضع المؤلف):

فشل انتفاضات ما بين الحربين: في ١٩٢٠ أعلن الاقطاعي الكردي البارز اسماعيل آغا (يعرف بين الاكراد بسمكو) رئيس عشيرة شكاك، انتفاضة واسعة ضد دولة إيران، بعد ان كان يقود منذ ١٩١٨ حركة عشائرية مسلحة ضد الأثوريين (الأشوريين) في مناطق نفوذه. وعلى رغم ان انهماك اكراد ولاية الموصل العثمانية في ثورة مسلحة عارمة تحت قيادة الشيخ محمود الحفيد في مدينة السليمانية، واعلان اتفاقية سيفر (١٩٢٠) التي تضمنت بنودًا حول حق اكراد الولاية في تأسيس كيان ذاتي مستقل لهم، شجعت إلى حد كبير باقي العشائر على الانضمام إلى / أو تأييد انتفاضة شكاك، لكن اخطاء قائدها في تقتيل الأثوريين وفشل حركة الشيخ محمود في العراق، اضافة إلى القوة التي أصبحت تتمتع بها المؤسسة العسكرية الإيرانية بعد التحسينات التي أدخلها عليها العقيد رضا خان منذ ١٩٢١ (الشاه رضا بهلوي منذ عام ١٩٢٥)، دفعت بالانتفاضة إلى الفشل وانسحاب قائدها، عام ١٩٢٥، إلى داخل تركيا، وقتله الشاه في احدى القرى الكردية بعد أن حصل عام ١٩٣٠ على وعد منه بالاعفاء عنه.

في بداية الثلاثينات كانت إيران قد قضت فعليًا على آخر الانتفاضات الكردية المسلحة، وذلك بعد قمعها انتفاضة رشيد خان في أطراف مدينة بانه، وانتفاضة جعفر سلطان. وغداة ذلك انهمك الشاه رضا بهلوي في تجريد العشائر من الأسلحة والنفوذ الاقتصادي، وتثبيت ادارات الدولة المركزية في ارجاء منطقتهم. لذلك قامت الدولة بترحيل عشائر كردية عدة بأكملها إلى أطراف أصفهان والحدود الباكستانية وشرقي البلاد، وزجت بالعشرات من رؤسائهم في

سجن قصر قجر. كما فرضت على أكراد المدن التخلي عن ارتداء الملابس التقليدية واستبدالها بالملابس العامة السائدة في إيران، ومنعتهم، على طريقة كمال أتاتورك في تركيا، من التعلم والتحادث باللغة الام، فيما انهمكت الأوساط الأكاديمية في إيران بابراز «أرية» الأكراد و «فارسية» لغتهم، كما ورد في كتاب ألفه الباحث الإيراني رشيد ياسمي في الثلاثينات تحت عنوان «الأكراد ومنشأهم الاثني والتاريخي».

وترافق ذلك مع حملة كبيرة لتغيير اسماء القرى والمدن الكردية إلى اسماء فارسية والزام الأكراد بالتجنيد الاجباري في جيش إيران.

جمهورية مهاباد لمدة ١١ شهرًا: دفعت هذه السياسات إلى استفحال التذمر الكردي، واندلاع اضطرابات مسلحة هنا وهناك. لكن الانفجار الأوسع للحوادث في هذه الفترة حدث بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ودخول القوات البريطانية والأميركية إلى غربي إيران، والقوات السوفياتية إلى شمالها.

هيأت طبيعة توزيع قوات الحلفاء في إيران خلال سنوات الحرب الثانية، اضافة إلى الانهيار الذي حدث في البنية الداخلية لنظام الشاه آنذاك، بقعة واسعة من الأراضي الكردية خالية من أي قوات إيرانية أو أجنبية، خصوصًا في أطراف مدن مهاباد وسردشت وسقز وبوكان.

وقد تزامنت هذه الحالة مع انتشار الأفكار الديمقراطية والوطنية في مختلف مناطق إيران، إضافة إلى تغييرات اجتماعية واقتصادية احدثتها عملية مركزة الدولة في بنية المجتمع الكردي. ونتيجة لذلك قامت مجموعة من أكراد مدينة مهاباد بتأسيس منظمة سياسية شبه سرية باسم «جمعية الانبعاث الكردي» صيف ١٩٤٢. وكانت أهداف الجمعية تتلخص في توحيد أكراد إيران ضمن إطار سياسي منظم، والعمل من أجل رفع الظلم الواقع على كاهلهم. وفي ١٩٤٦ تم حل الجمعية المذكورة وأنشىء الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح.د.ك.إ) بقيادة الوجيه الديني قاضي محمد. وكان الهدف من تأسيس الحزب المذكور توسيع المشاركة العشائرية في التنظيم والتهيؤ لاستثمار الأوضاع السياسية خصوصًا وضعية التحالف مع الاتحاد السوفياتي، من أجل بناء إدارة ذاتية. وكان أول انجاز قدمه الحزب المذكور، إعلان جمهورية مهاباد ذات الحكم الذاتي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦.

شملت الجمهورية، الأراضي الواقعة شمال مدينة سقز، بما فيها مدن مهاباد وسردشت وبانه، حتى جنوب بحيرة أرومية. وكان وجود البريطانيين والأميركيين في كرمانشاه وسنندج، السبب الأساس في عجز الجمهورية عن الامتداد إليها. وقدّر عبد الرحمن قاسملو في بحث له حول كردستان إيران ان حوالي مليون من الأكراد كانوا يعيشون في تلك المناطق.

اثر قيام جمهورية مهاباد نشطت الحياة القومية للأكراد. وتوافد عليها ضباط أكراد من كردستان العراق، والعشيرة البارزانية، وبعض متنوري كردستان تركيا، إذ بدا لهم ان ما اخفقوا في تحقيقه نتيجة الحرب العالمية الأولى، أصبح قابلًا للتحقيق في كردستان إيران نتيجة الحرب العالمية الثانية. وبدأت مؤسسات الحكومة المحلية بمعالجة آثار التخلف والأمية والدمار التي أصابت المنطقة في الماضي. وافتتح العديد من المدارس وهُيّئت المناهج الدراسية باللغة الكردية. كما استوردت مطبعة وشجعت حركة المطبوعات وأسست فرق مسرحية وفنية واتحادات مهنية كاتحاد الشباب واتحاد النساء إضافة إلى إرسال طلاب للدراسة في باكو وتبريز. فيما جرى إنشاء جيش كردي موحد من مقاتلي العشائر الكردية والضباط الأكراد العراقيين الذين كانوا قد التجأوا إلى مهاباد، وأنيطت قيادته بالزعيم الكردي العراقي الملا مصطفى بارزاني.

عاشت الجمهورية مدة ١١ شهرًا، سقطت بعدها تحت ضغط القوات الإيرانية. وكان من الممكن لهذه الجمهورية ذات الحكم الذاتي، في حال احترام قيامها من جانب الدولة الإيرانية، أن تحل عقدة مشكلة الأكراد مع الدولة الإيرانية، خصوصًا ان «ح.د.ك.ا» لم يكن قد دعا إلى إعلانها جمهورية مستقلة، بل حاول ان يجعل منها جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي ضمن دولة إيرانية موحدة، كما تبيّن ذلك من سفر قاضي محمد إلى طهران واجتماعه بالمسؤولين الإيرانيين ومطالبته بتنسيق العلاقة بين الجمهورية ذات

الحكم الذاتي والحكومة المركزية، وفي تحبيذه بقاء عضو البرلمان نائب مدينة مهاباد في العاصمة طهران لتطمين المركز إلى نية الجمهورية البقاء ضمن دولة إيران، إضافة إلى خلو المنشورات الرسمية والحزبية في كردستان من أي ذكر للاستقلال التام، بل تأكيدها الدائم على تفضيل العيش ضمن إيران موحدة. لكن طهران، على رغم كل ذلك، فضلت تجهيز جيش كبير على مهاباد، أدى في النهاية إلى سقوطها وإعدام قادتها وفي مقدمهم قاضي محمد نفسه.

وبعد القضاء على جمهورية مهاباد، أقدمت إيران على اعتقال العشرات من قادة «ح.د.ك.ا» وكوادره، أو اضطرتهم إلى الهجرة إلى خارج إيران. فيما رحلت الألوف من العوائل الكردية إلى الأجزاء الأخرى من البلاد، وحوّلت كردستان إيران إلى ثكنة عسكرية وأمنية كبيرة.

واقتنع أكراد إيران في خضم تلك التطورات بضرورة العمل مع باقي الإيرانيين على إزاحة الحكم الأمبراطوري غير المستعد لحل مشكلتهم، واقتربت حركتهم السياسية من طروحات حزب «توده» الإيراني. لذلك اندفعوا في تأييد حركة الدكتور مصدق عام ١٩٥٢، رغم ان مصدق لم يطرح أي برنامج، ولم يكن يحمل أي تصور واضح لحل المشكلة الكردية في إيران. لكن سقوط الحركة عام ١٩٥٣ هيأ من جديد الحجة أمام الدولة للايغال في تشتيت الأكراد. ففي ذلك العام اعتقل ما يربو على ١٥ ألف كردي من أعضاء وأنصار «ح.د.ك.ا». وشكلت الدولة قوات أمنية خاصة تجوب المناطق الكردية لمطاردة المختفين والنشطين في الأرياف، ومنع تجمعاتهم فيها تحسبًا لأي مقاومة كردية مسلحة. وفي وقت لاحق أناطت الدولة مسؤولية تشكيل مثل تلك الفرق إلى بعض العشائر الكردية لقاء أعفائها من دفع الضرائب للدولة.

الشاه يناور ويقمع وينجح: حين أقر انقلاب تموز ١٩٥٨ في العراق شراكة الأكراد والعرب في الوطن العراقي، شهدت الحركة الكردية في العراق مدًّا كبيرًا، مما فتح الطريق أمام انتقال المد إلى باقي أجزاء البلاد الكردية ومن ضمنها كردستان إيران. لذلك أقدمت حكومة طهران، بغية قطع الطريق على ذلك، على تنفيذ جملة من الاجراءات لتحسين الوضع في كردستان إيران. ففي نهاية العام اجازت الدولة صدور صحيفة أسبوعية كردية في طهران باسم «كردستان»، أنيط الاشراف عليها إلى عبد الحميد بديع الزمان، ورئاسة تحريرها إلى محمد صديق مفتي زاده، فيما كانت المخابرات الإيرانية (سافاك) لا تسمح بتوزيعها إلّا في خارج إيران. وقد توقفت الصحيفة عن الصدور بعد أربع سنوات. وسمحت الدولة إلى جانب ذلك، ببث إذاعي كردي من طهران لمدة بضع ساعات يومية. فيما أولت اهتمامًا ملحوظًا لتحسين الطرق وفتح المدارس والمستشفيات في المنطقة الكردية. كذلك قرر الشاه اطلاق لقب «آريامهر» أي «شمس الآريين» على نفسه للايحاء بكون سلطته تشمل الأكراد أيضًا باعتبارهم يشتركون مع الإيرانيين في الجذر الاثني الآري. لكن تلك الاجراءات لم تستطع في النهاية وضع أي حد لتفاقمات الحال الكردية ضمن إيران، خصوصًا بعد قيام انتفاضة أيلول المسلحة في كردستان العراق عام ١٩٦١.

في تلك الفترة، كان أكراد إيران يعبرون عن دعمهم لانتفاضة أكراد العراق عن طريق مدهم بالتموين اللازم وجمع التبرعات وتسهيل الانتقال عبر الحدود، على رغم ان «ح.د.ك.إ» وخصوصًا جناحه اليساري بقيادة عبد الرحمن قاسملو كان يحبذ التروي في دعم انتفاضة أكراد العراق نتيجة العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي الداعم لعبد الكريم قاسم والمناوئ لحركة أكراد العراق آنذاك.

وبعد انقلاب ٨ شباط في العراق، وما رافقه من تنكيل بالشيوعيين ومنازعات مع إيران، خصص الحزب المذكور دعمه الكامل لأكراد العراق. لكن الشاه، في المقابل، بعد اشتداد منازعاته مع البعث العراقي وحكومة عبد السلام عارف، أبدى استعداده لدعم أكراد العراق. وقد كانت الغلبة في النهاية للشاه الذي استطاع كسب التحالف مع الحركة الكردية في العراق، خصوصًا منذ ١٩٦٤، قاطعًا بذلك الطريق أمام أي تحالف جدي بين أكراد إيران والحركة الكردية المسلحة في العراق.

وحين حاولت مجموعة من الكوادر القيادية في «ح.د.ك.إ» اختراق التحالف الشاهنشاهي –

الكردي، عن طريق استخدام الاراضي الكردية العراقية عام ١٩٦٩ معبرًا لانتفاضة جديدة ضد حكومة الشاه، باءت محاولتهم بالفشل بعد ثمانية عشر شهرًا من قيامها، ودفعوا حياتهم ثمنًا لتلك المغامرة، اذ قتلت الدولة القائد الداخلي للمحاولة الملا آواره في ١٩٦٨، فيما اغتيل في ظروف غامضة بكردستان العراق كل من سليمان معيني وقادر شريف في العام نفسه، وعلقت جثثهم في المدن الكردية بإيران تخويفًا للآخرين.

بعد تلك المحاولة الفاشلة، شهدت الحركة الكردية الإيرانية مرحلة إنكماش، خصوصًا بعد ان عملت الدولة على تحقيق نوع من الازدهار الاقتصادي في المنطقة الكردية وتحديد نفوذ كبار الاقطاعيين وملاك الأراضي، ورفع رواتب الموظفين والمعلمين في مؤسساتها. لكن اتفاقية آذار الكردية – العراقية عام ١٩٧٠، أطلقت حرارتها من جديد، خصوصًا بعد ان فتحت حكومة البعث الثانية منذ احتدام صراعاتها مع الدولة الإيرانية، في ١٩٦٩، باب العاصمة العراقية أمام كوادر «ح.د.ك.إ».

لم يكن شاه إيران يحبذ اتفاق أكراد العراق مع حكومتهم، وكان قد عرض قبيل اتفاق ١١ آذار مساعدات كبيرة عليهم لقاء التخلي عن التفاوض مع الحكومة. وكانت أسباب ذلك، اضافة إلى العداء بين الحكومتين البعثية العراقية والإيرانية، خوف الشاه من انعكاسات أي اتفاق كردي – عراقي على مسيرة الأوضاع الكردية داخل إيران. لذلك ارتأى الشاه، كما يبدو، استمرار تقديم المساعدات لاكراد العراق بغية دفعهم بعيدًا عن الحكومة العراقية. وقد تم للشاه ما أراده في ١٩٧٤ بعد أن دفع الموقف غير الجدي للعراق في السير باتفاق ١١ آذار حتى النهاية، بالاكراد تحت قيادة بارزاني لقبول العرض الإيراني.

في هذه الأثناء كان «ح.د.ك.إ» على علاقات متوازنة مع الحركة الكردية العراقية من جهة، والدولة العراقية من جهة أخرى، وعلى رغم بعض قواعده الصغيرة التي كانت تقوم في كردستان العراق باتفاق مباشر مع قيادة الحركة الكردية العراقية، فإن مقاتلي الحزب المذكور لم ينشطوا عبر الحدود ولم يقحموا انفسهم في خطأ كان رفاق لهم عام ١٩٦٩ قد اقحموا انفسهم فيه. وقد حافظوا على هذه العلاقات حتى بعد تجدد القتال بين حكومة العراق والأكراد عام ١٩٧٤.

بعد انهيار الحركة الكردية العراقية عام ١٩٧٥، جراء الاتفاق العراقي – الإيراني، تلقى «ح.د.ك.ا» ضربة مزدوجة. فمن جانب، أثبت نظام الشاه قدرته وتسلطه الداخلي والإقليمي، عبر ما حصل عليه من مكاسب حدودية ومائية من العراق في اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥. ومن جانب آخر، استطاع التأثير نفسيًا على أكراد العراق في مدن إيران وقراها بعد فشل حركتهم، بما تمثله الانتفاضات المسلحة غير المجدية من مآس للأكراد.

لكل ذلك، مثلت الفترة من ١٩٧٥ حتى قيام الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه عام ١٩٧٨، فترة تراجع كبير في نشاطات حركة الأكراد داخل إيران. ولم يكن شيء آنذاك يعبر عن حجم الخوف الذي كرّسته مؤسسات الدولة الإيرانية في أعماق الانسان الكردي الإيراني، أكثر من النكتة التي شاعت بين الأكراد في تلك الفترة والتي تقول ان كرديًا من إيران حين سئل هل هو مستعد للانتفاض في وجه سياسات الشاه القمعية؟ أجاب، من شدة خوفه، قائلًا «نعم اذا أمر الشاه بذلك»!

دعم الحكم الاسلامي: تحولت كردستان إيران في فترة التظاهرات التي عمت إيران خلال عام ١٩٧٨ إلى ساحة عمل واسعة ضد نظام الشاه. وكانت الانتفاضة بما رافقها من انهيار في مؤسسات الدولة، أكبر فرصة سياسية تتوافر أمام الأكراد للمطالبة بحقوقهم بعد جمهورية مهاباد.

في تلك الفترة، تميزت الحركة الكردية الإيرانية بتروّيها في إطلاق الشعارات وعدم اعلانها إقامة أي كيان سياسي كما فعل قادة مهاباد في ١٩٤٦، على رغم سيطرتها على غالبية الأراضي الكردية، واتساع المشاركة الشعبية فيها. كما تميزت أيضًا، بتعددية المراكز القيادية التي نشأت فيها، لأول مرة، بعد أكثر من ثلاثين عامًا من سيادة المركز الواحد المتمثل في «ح.د.ك.إ».

كانت المراكز القيادية للحركة الكردية في إيران، في تلك الفترة، تتكوّن من تنظيمات «ح.د.ك.إ» التي كانت تعاني من وجود أغلب قادته في خارج إيران، ومكتب الشيخ عز الدين الحسيني، الشخصية الدينية

(السنية) الكردية، إمام جمعة مدينة مهاباد في عهد الشاه، وتنظيم يساري جديد تم تشكيله آنذاك في وسط المثقفين الأكراد باسم «جمعية كادحي كردستان إيران» وتحول في ما بعد إلى «عصبة الشغيلة» وكان يقودها فؤاد سلطاني الذي قتل في مواجهة مع القوات الإيرانية عام ١٩٨٠، إضافة إلى العديد من التنظيمات اليسارية الصغيرة، وفي مقدمها «منظمة فدائيي الشعب» الإيراني ومنظمة «راه كاركر – طريق العمال» و «منظمة بيكار – الكفاح» ومنظمة «خبات – النضال».

وقبل انتصار الثورة الإيرانية بشهور قليلة عادت قيادة «ح.د.ك.إ» وفي مقدمها الدكتور عبد الرحمن قاسملو عبر العراق إلى كردستان إيران للاشراف بصورة مباشرة على حركة شعبهم التي كانت على وشك الضياع في المتاهة التي عمت إيران. واستطاع قاسملو، بالتعاون مع التنظيمات التي كانت قد نشأت، خصوصًا مكتب الشيخ عز الدين وتنظيمات العصبة، احكام السيطرة على المدن والقصبات والقرى الكردية والاستيلاء على المعسكرات والاسلحة والمراكز الحكومية فيها وإقامة الحكم المحلي لفترة أقل من عام.

لم يكن هدف أي من هذه التنظيمات الابتعاد عن الكيان الإيراني أو تقسيمه، بل كانت تؤكد على ضرورة تمتع الأكراد بحكمهم الذاتي المستقل ضمن إيران ديمقراطية موحدة. وكان هذا الشعار يزين منشورات جميع الأحزاب والتنظيمات الكردية الإيرانية آنذاك. لذلك دعت الحركة الكردية نظام الحكم الاسلامي إلى مفاوضات مباشرة بغية حل المشكلة الكردية ضمن حل مجمل مشاكل البلاد.

ووافق الاسلاميون في بدء عهدهم (آذار ونيسان ١٩٧٩) على دخول المفاوضات مع الأكراد، وشكلوا لجنة للمسعى في ذلك السبيل حيث سافرت اللجنة مرات عدة إلى كردستان للالتقاء بالقادة الأكراد.

١٩٧٩–١٩٨٠: تأرجح بين وفاق وخلاف:
استقرار الحكم الجديد وتنامي نفوذ المحاور المتشددة وشعور الدولة بالدعم الشيعي الواسع، دفعت بإيران إلى قطع المفاوضات وشن غارة كبيرة على مدن باوه وسنندج وسقز ومهاباد في نهاية آب وبداية أيلول ١٩٧٩، تحت قيادة وزير دفاعها الدكتور مصطفى شمران. وقد استند الهجوم إلى فتوى للامام الخميني اجازت شن الهجوم وتخوين الاكراد بالتعاون والتنسيق مع «الاستكبار العالمي» ضد حكم الاسلام. واعلنت طهران، من ثم، الاحكام العرفية في المنطقة الكردية وشكلت محاكم ثورية تحت اشراف حجة الاسلام صادق خلخالي حيث اطلقت احكام بالاعدام بحق مئات الأكراد.

وبعد السيطرة على المدن الرئيسية عادت إيران إلى الحوار مع الأكراد ثانية، وذلك في تشرين الثاني ١٩٧٩. ونتيجة هذه الجولة من الحوار التي انعقدت في مهاباد، اعلنت الدولة ميثاقًا من أربعة عشر نقطة حول اعطاء المقاطعات الإيرانية حرية ادارية. لكن القادة الأكراد رفضوا الوثيقة بحجة عدم ايفائها بمتطلبات «الحكم الذاتي» الذي كانوا ينادون به، اضافة إلى قولهم ان الميثاق كان يعامل الأكراد باعتبارهم «طائفة سنية» لها حقوق مذهبية، وليس كقومية مستقلة تملك خصائصها الذاتية وحقوقها السياسية. إضافة إلى ذلك، كانت مسألة تحديد المناطق الكردية المشمولة بالميثاق مثار خلاف بين الجانبين. فالأكراد كانوا يقولون بعائدية مناطق إيلام وكرمنشاه إلى كردستان الإيرانية، مما يجعل تمتعها بحقوق بقية المناطق الكردية مسألة ضرورية، بينما كانت الدولة الاسلامية تستثني المقاطعتين من أي حق كردي على اعتبار انهما مناطق شيعية لا تتبعان الأكراد السنيين. وكانت كردستان إيران قد تحولت في هذه الفترة إلى قاعدة لتجمع جميع تنظيمات المعارضة الإيرانية، خصوصًا اليساري منها.

أدى رفض القادة الأكراد للميثاق، إلى عودة القتال ثانية إلى كردستان إيران، ليتوقف مجددًا في منتصف عام ١٩٨٠ بعد انتخاب أبو الحسن بني صدر رئيسًا للجمهورية. وكان الرئيس الإيراني الجديد اعلن بعد تسلمه مهام منصبه، قبوله بحكم ذاتي كردي يقوم في المناطق التي تسكنها غالبية كردية. وكان «ح.د.ك.إ» وزعيمه قاسملو قد حصلا على غالبية كردية ساحقة في الانتخابات التي جرت في آذار ١٩٨٠ في إيران، مما شكل نصرًا سياسيًا كبيرًا للأكراد. لكن الاصرار الإيراني على ضرورة القاء الأكراد سلاحهم قبل توقيع أي اتفاق، دفع بالمحاولة إلى الفشل وعودة القتال من جديد. وفي فترة

الخلافات التي سبقت تجدد القتال، انشقت مجموعة من سبعة أشخاص قياديين في «ح.د.ك.إ» عن حزبهم مفضلين التعاون مع الحكومة الإيرانية، انطلاقًا من الفكرة القائلة ان الحكم الاسلامي الإيراني يعادي «الامبريالية»، مما يستوجب على الأكراد التعاون معه وعدم اللجوء إلى استخدام العنف في وجهه. وكانت هذه المجموعة بالدرجة الأساسية تتألف من عناصر قضت ٢٣ عامًا في السجون الإيرانية أو في المنفى قبل اطلاق سراحها وعودتها إلى إيران مع سقوط الشاه، واقتربت خلال تلك السنوات من طروحات حزب توده (الشعب) الإيراني الموالي للسوفيات في وقته. لكن نفوذ هذه العناصر سرعان ما تضاءل خصوصًا حين لم تبد الدولة أي استعداد للتعاون السياسي معها.

استفحال الخلاف إبان الحرب العراقية الإيرانية:

وحين اشتعلت الحرب العراقية - الإيرانية، اطلق «ح.د.ك.إ» دعوته لإيقاف النار بغية تمكين الجيش الإيراني، من التفرغ لمقاومة الهجوم العراقي، كما أعلن الحزب آنذاك. لكن الدولة رفضت الدعوة مجددًا، وحاولت الاستفادة من اجواء الاعتداء الحربي العراقي عليها بغية تعبئة وتحشيد الرأي الإيراني الشعبي ضد الأكراد.

لكن بعد رفض الإيرانيين دعوة الاتفاق، اتجه «ح.د.ك.إ» إلى المعارضة الإيرانية بغية الاتفاق معها على الإطاحة بالسلطة. واعلن في ١٩٨١ مع «منظمة مجاهدي الشعب» الإيرانية بقيادة مسعود رجوي والرئيس الإيراني المعزول بني صدر، قيام مجلس المقاومة الوطنية الإيرانية. لكن عدم موافقة تلك الأطراف على مشروع الحكم الذاتي الذي تقدم به «ح.د.ك.إ» أدى به إلى الانسحاب من المجلس المذكور بعد عام واحد من قيامه. وفي هذه الفترة شن الإيرانيون أحد أكبر هجماتهم الكبيرة ضد قواعد «ح.د.ك.إ» في المناطق الجبلية على الشريط الحدودي العراقي، خريف ١٩٨٢. وعلى رغم مساهمة الأكراد العراقيين (قوات الاتحاد الوطني بقيادة طالباني) في القتال إلى جانب الأكراد الإيرانيين، استطاعت القوات الإيرانية إعادة سيطرتها العسكرية على أغلب المناطق الكردية، عدا بعض الجيوب في جنوب كردستان الإيرانية وغربها، مما أجبر التنظيمات الكردية على نقل أكثر قواعدها إلى كردستان العراق وانتهاج حرب عصابات عبر الحدود. وفي صيف ١٩٨٣ شنت إيران آخر هجماتها الكبيرة على تلك الجيوب حيث استعادتها، بعد قتال ضار، من أيدي قوات «ح.د.ك.إ».

بعد أجواء الهزيمة العسكرية التي خيمت على الحركة الكردية الإيرانية وانتقال قواعدها الأساسية إلى داخل كردستان العراق، دخلت الحركة الكردية في متاهة جديدة تمثلت في نشوب قتال عسكري بين «ح.د.ك.إ» وعصبة شغيلة كردستان إيران الماركسية التي اندمجت في ما بعد مع بعض التنظيمات الماركسية الإيرانية المتطرفة معلنين قيام «حزب شيوعي إيراني» جديد.

واستفادت الحكومة من القتال الكردي في تشديد دعواتها الايديولوجية القائلة بضرورة تخلي الأكراد عن مطالبهم القومية والاندماج في كيان الدولة الاسلامية، كما نشرت ادارتها المحلية في القرى والقصبات الكردية النائية وجندت بعض العشائر الكردية بالاسلحة للوقوف في وجه الحركة الكردية المسلحة، اضافة لقيامها بمد الطرق العسكرية وإقامة المعسكرات والربايا في المناطق الجبلية بغية تسهيل انتقال قواتها في حال تجدد الاشتباكات مع القوات الكردية. كما أقدمت إلى جانب ذلك، على السماح لبعض العناصر الكردية المثقفة بإصدار بعض المطبوعات باللغة الكردية تعنى بشؤون الثقافة والوعي الاسلامي. وعلى رغم ما مثلته هذه المطبوعات من اشارات إيجابية، إلّا انها لم تستطع التغطية على طبول الحرب التي كانت تتفاقم في كردستان إيران.

بعد فشل المفاوضات العراقية - الكردية عام ١٩٨٤، ارسلت إيران وفدًا رفيع المستوى إلى كردستان العراقية للالتقاء بقيادة الحركة الكردية والتباحث معها حول تدشين علاقات تنسيقية بينهما ضد العراق. وقد استغلت إيران ضعف التسليح الكردي في العراق للضغط على القيادة الكردية باتجاه منع الأكراد الإيرانيين من ممارسة نشاطات عسكرية عبر الحدود، وذلك مقابل مدهم بالسلاح والمستلزمات الضرورية، خصوصًا وسائل الحماية من الأسلحة الكيماوية. لكن قيادة الحركة

الكردية، وانطلاقًا من قناعتها بحاجة إيران إلى صداقة الأكراد العراقيين في حربها مع العراق، رفضت العرض الايراني، ما أجبر الايرانيين، في ما بعد، على التغاضي عن هذا الشرط وكان الدليل على ذلك استمرار العلاقات الطبيعية بين الحركتين الكرديتين العراقية والايرانية، خصوصًا بعد عودة الصفاء إلى علاقات الحزبين الديمقراطيين الكردستانيين العراقي والايراني بعد عشر سنوات من الاقتتال والخلاف.

ونجحت قيادة «ح.د.ك.إ» في إعادة تنظيم صفوف حزبها على رغم القتال الداخلي مع العصبة. وأطلقت عمليات محددة ضد دولة إيران في مدن سقز ومهاباد وسردشت، ساعدت على استمرار حالة المقاومة السياسية والنفسية عند أكراد إيران. أكثر من ايذائها الإيرانيين، كما شنت إيران في المقابل، أربع غارات جوية على قواعد المقاتلين الأكراد الايرانيين في كردستان العراق. وكان الخوف الإيراني، في تلك الفترة، من بقاء تلك القواعد قريبة من حدودها، ينبع بالدرجة الأساسية من استعداد الأكراد إعادة التفافهم حول «ح.د.ك.إ» في أول فرصة توفرها أي هزيمة عسكرية في الحرب مع العراق.

أجواء عالمية: بعد توقف تلك الحرب عام ١٩٨٨، وجد أكراد إيران ان الفرصة مواتية، لتشديد عملياتهم ضد الدولة الإيرانية، على رغم الانشقاق الثاني الذي ألم بـ «ح.د.ك.إ» في حزيران ١٩٨٨. وقد تحسس الإيرانيون خطورة العمليات الكردية، من انفجار المشاكل القومية في حدودهم الشمالية (شعوب البلقان والاتحاد السوفياتي)، إضافة إلى القوة التي أصبح يتمتع بها النظام العالمي الجديد، إذ كانوا يتخوفون من نجاح المشكلة الكردية في الانسجام مع التيارات العالمية الداعية لذلك النظام، كالاميركان والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة في بعض البلدان الغربية، خصوصًا بعد جولات سياسية قام بها قاسملو إلى أوروبا عام ١٩٨٨.

وبغية قطع الطريق على الأكراد من الذهاب أبعد في محاولاتهم للاستفادة من الأجواء العالمية، دعت إيران إلى مفاوضات مع «ح.د.ك.إ» وقد رحب قاسملو بالمبادرة الإيرانية، نتيجة القناعة ان الخيار العسكري، في عالم ما بعد انهيار السوفيات وبروز مبادئ الحوار والديمقراطية السياسية، سوف لا يجدي نفعًا في حل المشكلة الكردية في إيران. «لكن المشكلة ان الإيرانيين اغتالوا قاسملو في احدى جولات مفاوضاتهم بالعاصمة النمسوية عام ١٩٨٩. وبعدها بعامين اغتالوا أيضًا خلفه صادق شرفكندي»؟!.

قطعت عمليات الاغتيال تلك، وسيلة التفاوض بين الجانبين، وعادت حرب العصابات الكردية إلى جبال غرب إيران، فيما أطلقت الحكومة الإيرانية حملاتها لاعتقال العناصر الكردية الفاعلة في مدن مهاباد وسنندج وسقز وبوكان. كما شددت من حضور قواتها العسكرية وانتشار رعاياها في مختلف أرجاء المنطقة الكردية (...)

في المقابل، كانت الحكومة العراقية تضيّق أيضًا، من جانبها، على نشاطات المقاتلين الأكراد الإيرانيين وتشجعهم على الخروج من العراق، وذلك بغية تطمين إيران إلى شروط وقفها للقتال وكسب دعمها لمشاريعها المستقبلية ومن ضمنها مشروع غزو الكويت. ولكل ذلك، دخلت الحركة الكردية الإيرانية في الفترة المحصورة بين توقف الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٨ وبدء الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠، فترة انكماش في نشاطاتها العسكرية والسياسية، لم تخرج منها إلّا بعد هزيمة العراق في الكويت عام ١٩٩١ وقيام الحكومة الكردية في كردستان العراق.

«نكهة مهاباد»: وبعد قيام تلك الحكومة المحلية، أبدى أكراد إيران تأييدهم لها، إذ شموا في التجربة الكردية العراقية نكهة مهاباد التي كانت قد ضاعت منهم قبل أكثر من أربعين عامًا. كما امتدت إليهم تأثيرات التجربة، خصوصًا من ناحية الصحوة الأساسية التي أصابت حركتهم. وكانت أولى الاشارات بهذا الخصوص اندلاع تظاهرات سياسية في مدينة بوكان وبعض القصبات المحيطة في خريف ١٩٩٢، ومن ثم مقتل حاكم المدينة على أيدي الأهالي.

وبعد مشاورات سياسية مع قيادة الحركة الكردية في العراق، لخص «ح.د.ك.إ» موقفه المؤيد للحكومة

الكردية في: أولًا، إبعاد قواعدها ومقرات مقاتليها من مناطق الحدود مع إيران، وإيقاف جميع اشكال نشاطاته العسكرية عبر الحدود الدولية بغية تجنب أي تماس عسكري مع القوات الإيرانية يحرج موقف الحكومة الكردية تجاه الإيرانيين. ثانيًا، احترام القواعد والقوانين التي سنها البرلمان الكردي في ما يخص نشاط الأحزاب الكردية غير العراقية، خصوصًا ما يتعلق منها بالاقتصار على مزاولة النشاطات على المسائل السياسية. وثالثًا، توجيه رسالة إلى الحكومة الإيرانية حول موقف «ح.د.ك.إ» الداعم لقيام التعاون بين أكراد العراق وإيران. وقد جسد الحزب موقفه في اجتماع عقدته الأحزاب الكردستانية لمناقشة ممارسات حزب العمال الكردستاني عام ١٩٩٢ وتأكيده على ضرورة تقييد الحزب المذكور بقواعد العمل وقرارات البرلمان الكردي. لكن الإيرانيين تجاهلوا العرض وأخذوا يضغطون اقتصاديًا وسياسيًا وقد اتخذ الضغط في الفترة الأخيرة شكله العسكري من خلال قيام إيران بالتوغل في بعض المناطق الحدودية مع كردستان العراق وقصف بعضها الآخر. وقد وقّعت إيران وتركيا، في ١٠ أيلول ١٩٩٤، بروتوكولاً «للتعاون في مكافحة الإرهاب والقيام بتمشيط مشترك لحدود البلدين».

معالم تاريخية

□ **أحزاب**: «الحزب الجمهوري الاسلامي» (أو «حزب الجمهورية الاسلامية») التنظيم الوحيد الذي ارتبط إسمه رسميًا بالثورة الاسلامية. تأسس في ١٩٧٨، وبقي بمثابة الحزب الحاكم إلى أن حلّه آية الله الخميني في حزيران ١٩٨٧ (أي بعد نحو ١٠ سنوات) «بطلب من قادة الحزب» الذين اعتبروا ان حزبهم حقّق الهدف منه، وباتوا يتخوفون «من أن يؤدي بقاؤه إلى إشارة انشقاق في الأمة». وأما حزب «نيلزات أزادي» (أو «حركة تحرير إيران»)، الذي تأسس في ١٩٦١ كإمتداد للحركة المصدقية («الجبهة الوطنية الايرانية») في الخمسينات وارتبط بإسم رئيس الحكومة السابق مهدي بازركان وهو إسلامي معتدل ووطني يركّز على حقوق الإنسان، فقد حظي بالترخيص الرسمي وسمح له بالمشاركة في الانتخابات. وأما الاحزاب الأخرى فأغلبها صغير ومحدود التأثير وممنوع وينشط خارج البلاد:

– «رابطة الدفاع عن حرية وسيادة الشعب الإيراني»: ليبرالي.

– «الحزب الديمقراطي لكردستان الإيرانية»: تأسس في ١٩٤٥، ويسعى إلى الحكم الذاتي للمنطقة الكردية من إيران، وقد انضم إلى «المجلس الوطني للمقاومة» المعارض (راجع «كردستان إيران»).

– حزب «توده» الشيوعي (و «توده» تعني «الجماهير»): النشأة البعيدة له تعود إلى اندماج تيارين اشتراكيين في بداية هذا القرن كانا يتقاسمان أوساط العمال الإيرانيين العاملين في حقول النفط في منطقة باكو السوفياتية. وبعد فشل الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ التي شارك بعضهم فيها، عادوا إلى بلادهم حيث شاركوا في الثورة الدستورية التي قادها آنذاك رجال الدين (١٩٠٦). وبعد ثورة أكتوبر الروسية الكبرى (١٩١٧) أنشأوا تنظيمًا عماليًا أسموه «حزب العدالة» وأقاموا له فروعًا في المدن الإيرانية الكبرى: تبريز، أدربيل، زنجان، مزاندران، قزوين، طهران ومشهد. عارض رضا شاه بهلوي وأقام علاقات مع الأحزاب الشيوعية المجاورة والأوروبية. في ١٩٣٧، اعتقل عدد كبير من قادته. وعندما أُفرج عن عدد منهم بادروا إلى تأسيس حزب «توده» في تشرين الأول ١٩٤١، أي بعد أسابيع قليلة من احتلال الحلفاء لإيران ونفي الشاه منها. حُظّر نشاطه في ١٩٤٩ إلى أن عاد إلى الظهور مع الثورة الإسلامية في ١٩٧٩. لكنه قُمع ومُنع في نيسان ١٩٨٣، وكان شديد التأييد

للسياسة السوفياتية (راجع «تشرين الأول ١٩٨١-١٩٨٨، علي خامنئي» في النبذة التاريخية؛ و «كيانوري، نور الدين» في زعماء ورجال دولة).

- «الحزب الديمقراطي للشعب الايراني»: أسّسته مجموعة منشقة عن حزب «توده»، وكان ذلك في باريس في شباط ١٩٨٨، والحزب اشتراكي ديمقراطي.

- «فدائيي خلق» (أو «فدائيي الشعب»): تنظيم ماركسي سياسي ومسلّح، تعود بدايات نشأته إلى أوائل الستينات. بدأ العمل المسلّح في الشمال متأثرًا بنظرية «البؤر الثورية» التي نادى بها تشي غيفارا. بعد ١٩٧٩، تعرّض للتفكك.

- «راية منظمة الحرية لتحرير إيران»: ملكي - ليبرالي.

- «الحزب الشيوعي في إيران»: تأسس في ١٩٧٩ كانشقاق عن حزب «توده» (الشيوعي) لأن الأخير «تهيمن عليه موسكو».

- «حزب كومالا»: تأسس في ١٩٦٩، وهو الجناح الكردي من «الحركة الشيوعية الايرانية».

- «حزب الشعب المسلم الجمهوري» (أو «الحزب الجمهوري للشعب المسلم»): قاعدته تبريز، ويحظى بإمتدادت في أذربيجان.

- «الجبهة الوطنية الديمقراطية»: تأسست في آذار ١٩٧٩، وقيادتها تقيم في باريس منذ كانون الثاني ١٩٨٢.

- «الحركة الوطنية للمقاومة الايرانية»: أسّسها وقادها شابور بختيار، آخر رئيس حكومة قبيل انتصار الثورة، الذي اغتيل في باريس في آب ١٩٩١.

- «الجبهة الوطنية» (أو «اتحاد قوى الجبهة الوطنية»)، ويضم «حزب إيران القومي»، و «الحزب الايراني»، و «رابطة الطلبة الايرانيين».

- «الحزب القومي الجمهوري»: محافظ.

- «الحزب القومي الايراني»: يميني متطرف يدعو إلى «إيران الكبرى».

- «المنظمة المناضلة لحرية الطبقة العاملة»: ماركسي - لينيني متطرف.

- «حزب الأمة الايراني»: أقدم التنظيمات العلمانية في البلاد. زعيمه داريوش فوروهار (مولود ١٩٢٩) الذي يقيم وينشط داخل إيران، ويعارض النظام القائم «لانحرافه عن الأهداف النبيلة للثورة» بحسب ما قاله («الحياة»، ١٢ شباط ١٩٩٤).

□ **أقليات، والأقلية السنّية**: بعض الأحداث الذي أُعطي، على الأغلب، الطابع الأقلّوي الطائفي (أحداث مدينة قزوين الايرانية، وتظاهرات مدينة زاهدان وأغلبية سكانها بلوش من المذهب السني. وحادث الانفجار الإرهابي الذي تعرّض له ضريح الإمام الرضا في مدينة مشهد)، استفاق معه حديث الأقليات القومية والمذهبية في إيران مقرونًا بحديث الأزمة الاقتصادية والحريات التي كلما تفاقمت هذه استفاقت تلك.

منذ قيام الأمبراطورية الصفوية الشيعية (بداية القرن السادس عشر) وإيران تملك سجلًا من الصراعات المذهبية أدّى إلى اصطفاف مذهبي في صفوف أفراد الكتلة المذهبية الواحدة (أكراد، آذر، عرب، تختلف درجة ولاءاتهم للسلطة حسب الانتماء المذهبي). فإيران من الدول الكثيرة في العالم المتعدّدة القوميات والأديان والمذاهب. فإلى جانب الأكثرية المسلمة الساحقة (بمذهبيها الشيعي والسني)، هناك أقليات قليلة مسيحية ويهودية وزرادشتية وطوائف لأهل الحق والأزيديين.

جاء في كتاب «إيران اليوم» (معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي، الجمهورية الاسلامية في إيران - طهران، ١٩٩١، ص ٩٠-٩٢):

«يمثل المسلمون (٩٨,٨٪) من السكان في إيران (٩١٪) من الشيعة و (٧,٨٪) من أهل السنة. والمسيحيون يمثلون (٠,٧٪) واليهود (٠,٣٪) والزرادشتيون (٠,١٪) ويمثل أتباع سائر الأديان الأخرى (٠,١٪). وعلى الرغم من الدعوات المختلفة والأكاذيب التي تروّجها أجهزة إعلام الإستكبار، شرقها وغربها، فإن دستور الجمهورية الاسلامية وانطلاقًا من أهداف الثورة الاسلامية المباركة، يعترف بالحريات الثقافية، والاجتماعية والسياسية للأقليات الدينية وينص على حمايتها ضمن إطار القوانين الاسلامية. فقد جاء في المادة الثالثة عشرة من الدستور: «الايرانيون الزرادشت، واليهود، والمسيحيون هم الأقليات الدينية الوحيدة المعروفة

التي تتمتع بالحرية في أداء مراسيمها الدينية والعمل وفق مبادئها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية». وتقول المادة الثانية عشرة من الدستور: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب هو المذهب الجعفري الاثنا عشري. وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد. والمذاهب الإسلامية الأخرى سواء الحنفي والشافعي، والمالكي، والحنبلي، والزيدي تتمتع بإحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسيمهم الدينية حسب فقههم. وتتمتع هذه المذاهب برسمية في التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الإرث) والدعاوى المرتبطة بها في المحاكم. وكل منطقة يتمتع فيها أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فإن المقررات المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب، وفي نطاق صلاحيات مجالس الشورى المحلية، مع حفظ حقوق أتباع سائر المذاهب الأخرى» (انتهى ما جاء في «إيران اليوم»).

وإذا كان ثمة مشكلة فهي بين: التشيّع (الفرس والأغلبية الساحقة من الآذريين وأقليات من العرب وأقلية من الأكراد والجيلانيين) والتسنّن (أغلبية الأكراد – حوالي ٧٥٪ من مجموع مسلميهم – والبلوش والتركمان وبعض الجيلانيين وعدد قليل من العشائر الأذرية).

يبلغ تعداد الأقلية السنّية، حسب تقديرات محايدة، بين ١٥–٢٠٪، والمصادر الحكومية تقول إنها أقل من ١٠٪ وتعيش هذه الأقلية في شكل أساسي في المناطق الكردية وسط وشمال غربي إيران، أهم مدنها: سنندج ومهاباد وسقز وبوكان ومريوان؛ وفي منطقة تركمان صحرا التي هي امتداد طبيعي لمنطقة تركمانستان المتاخمة للحدود الباكستانية والأفغانية، وأهم مدنها: زاهدان ومير جاوه وسروان وجاه بهاد وميناء جاسك؛ كما توجد تجمعات سنّية على الساحل الإيراني للخليج (بعض العشائر العربية)، ومنطقة قوجان (عشائر كردية نقلها الشاه عبّاس الصفوي إلى هناك في القرن السابع عشر لتحصين حدود دولته في وجه ثورات الأوزبكيين)، إضافة إلى بعض الجيوب في الأرياف المحيطة بشيراز ومشهد.

لم تتمكن العهود الشاهنشاهية المتعاقبة (الصفويون، القاجاريون، والبهلويون) من حل المعضلة المذهبية الشيعية – السنّية، بل ان أكثرهم عمل على تأجيجها. وعند قيام الثورة الاسلامية بقيادة الإمام الخميني، أبدت الأقلية السنّية استبشارًا واسعًا بالثورة التي رأت فيها السبيل الأهم لإزالة مظاهر التمييز المذهبي. وكان في مقدم الأقلية السنّية العالم الديني الكردي السنّي محمد مفتي زاده، وعالم الدين إمام جمعة مدينة مهاباد عز الدين الحسيني، وعالم الدين البلوشي السنّي مولوي عبد العزيز. فوقف محمد مفتي زاده وأعلن تأييد طائفته السنّية للإمام الخميني عند عودته إلى إيران في شباط ١٩٧٩ وعارض دعوات الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني لممارسة الضغط على الحكم بهدف تأمين الحقوق القومية الكردية. كذلك تجلّى التأييد في خطب المولوي عبد العزيز في مساجد زاهدان ووصول وفد من ١١ ممثلًا عن منطقة تركمان صحرا لتقديم الولاء إلى الحكم الإسلامي. وتمحورت مطالب السنّة عبر ممثليهم ورجال دينهم باعتبار الثورة ثورة إسلامية، لا شيعية ولا سنّية.

واليوم (أوائل ١٩٩٥)، وبعد مضي ١٦ عامًا على قيام الثورة الإسلامية ونظامها الحاكم في إيران، لا تزال بعض الممارسات والأحداث والحوادث، تدفع إلى طرح الكثير من الأسئلة والتساؤلات حول مدى نجاح الثورة في حلّ مشكلة الأقليات في إيران، مثل أحداث مدينة زاهدان (في إقليم بلوشستان جنوب شرقي إيران) القريبة من بقعة إلتقاء الحدود الإيرانية – الباكستانية – الأفغانية، في شباط ١٩٩٤، إثر هدم مسجد فيض السنّي في مدينة مشهد ذات الغالبية الشيعية. وأهمية المسجد انه يقع في ثاني أهم مدينة إيرانية (أي مشهد بعد العاصمة طهران)؛ وانفجار قنبلة في ضريح الإمام الرضا في مدينة مشهد (٢٠ حزيران ١٩٩٤).

□ **باسداران:** راجع «الحرس الثوري» في هذا الباب «معالم تاريخية».

□ **الجبهة الوطنية الإيرانية:** تجمع سياسي إيراني وطني، تأسس في ١٩٤٩ على يد ١٩ شخصية وطنية إيرانية، منهم الدكتور كريم سنجابي والدكتور

محمد مصدق والدكتور حسين فاطمي. ضمت الجبهة شخصيات من مختلف الاتجاهات المجمعة على المطالبة بتأميم النفط الإيراني، واطلاق الحريات السياسية، وتعديل قانون الانتخاب، وتطبيق العدالة الاجتماعية، والتقيّد بدستور ١٩٠٦ وخاصة في ما يتعلق منه بحرية التعبير عن الرأي. فاز مرشّحوها بالانتخابات وفرضوا الدكتور محمد مصدق رئيسًا للوزراء (١٩٥١). فبادرت حكومته إلى طرد الإنكليز من إيران، وتقليص صلاحيات الشاه تدريجيًا، ثم وصل بها الأمر إلى حدّ إغلاق البلاط الملكي (١٩٥٣)، ما أدّى إلى هروب الشاه من إيران. لكن انقلابًا نظّمه الموالون للشاه بمساعدة «وكالة المخابرات المركزية الأميركية» التي جنّدت لهذا الغرض الجنرال زاهدي الذي أعاد الشاه إلى عرشه واعتقل عددًا من زعماء الجبهة التي تعرّضت لقمع متزايد.

في ١٩٦٠، أعاد الجبهويون تنظيم صفوفهم في أجواء ازدياد المعارضة لحكم الشاه بسبب الأزمة الاقتصادية. لكن ملاحقة النظام لهم أدّى بعدد منهم إلى ترك البلاد واختيار النشاط السياسي في الخارج. وبعد قمع انتفاضة ١٩٦٣ التي حرّكها بعض كبار رجال الدين (وفي طليعتهم آية الله الخميني)، استمرت نشاطات الجبهة في الخارج تحت إسم «الجبهة الوطنية خارج البلاد» بعد توحيد فرعي أوروبا والولايات المتحدة.

وفي ١٩٧٨، برزت الجبهة قوة رئيسية ثانية في الثورة الاسلامية. فاعتقل زعيمها كريم سنجابي في تشرين الثاني ١٩٧٨ بعد عودته من فرنسا وإجرائه هناك مشاورات مع آية الله الخميني، وأفرج عنه بعد شهر. وعيّن سنجابي وزيرًا للخارجية بعد سقوط الشاه في حكومة بازركان المؤقتة (١٩٧٩).

□ **الحرس الثوري (باسداران القلاب)**: تنظيم مسلّح ثوري أنشأه الإمام الخميني بعد أسابيع قليلة من عودته إلى طهران، في شباط ١٩٧٩، وكانت نواته اللجان الثورية التي كانت تنتشر في شوارع العاصمة والمدن لضبط الأمن والقبض على مسؤولي نظام الشاه محمد رضا بهلوي.

قدّر حجم القوة العسكرية للحرس الثوري (في ١٩٩٣) بأكثر من نصف مليون بينهم عدد من المتطوعين يصل (بحسب بعض التقديرات) إلى نصف مليون أيضًا. وتتكون قوات الحرس الثوري من: القوات البرية المؤلفة من أربعة فيالق أهمها فيلق خوزستان، ومنه كبار قادة الحرس الثوري. القوات الجوية التي تمكنت من تدريب أكثر من ألفين من الطيارين والفنيين، وهي تملك صلاحيات واسعة في شراء التكنولوجيا العسكرية اللازمة لتطويرها. القوات البحرية التي شاركت بفعالية كبيرة في حرب العراق – إيران، ومن أبرز قادتها أميرال من أصل عربي هو علي شمخاني الذي كان واحدًا من مجموعة صغيرة تضم القائد العام للحرس الثوري محسن رضائي وتعمل في منطقة خوزستان ضد نظام الشاه، ويحظى شمخاني باهتمام كبير من مرشد الثورة علي خامنئي. القوات الخاصة وتشمل وحدات الاستخبارات والعمليات التي تدار خارج إيران. ومن مهماتها جمع المعلومات عن «نشاطات أعداء الثورة» و «الأنظمة المعادية لإيران». ويضم الحرس الثوري أيضًا فيلق ٩ بدر العراقي المعارض، وقوات القدس. وقد تناوب على قيادة الحرس الثوري مرتضى رضائي، ثم عباس زماني «أبو شريف»، ثم اللواء باسدار محسن رضائي.

بعد توقف الحرب مع العراق تضاءل دور الحرس الثوري في إطار مساعي الرئيس هاشمي رفسنجاني لتعديل الطابع الثوري الحاد للنظام ورغبته في التعايش مع النظام الدولي. إذ كان له دور كبير وأساسي في صدّ الأخطار التي واجهتها الثورة في إيران (١٩٧٩–١٩٨٠)، وفي عمليات فصائله العسكرية التي أثارت الانتباه أثناء الحرب العراقية – الإيرانية.

ففي كانون الثاني ١٩٩٢، وفي مؤتمر لقادة الحرس الثوري، خاطبهم الرئيس رفسنجاني بقوله إن الحرس الثوري يدخل «مرحلة ثالثة» هي «مرحلة الإعمار» أو «المرحلة الاقتصادية»، بعد «المرحلة الأولى»، أي مرحلة المقاومة ضد الأخطار الداخلية، و «المرحلة الثانية» التي شكلتها الحرب ضد العراق. لذلك عهد الحكم إلى الحرس الثوري القيام بـ «وظائف كبيرة تعكس مشاركتها في البرامج الاقتصادية ومشاريع الاعمار الرئيسية». فجاءت هذه المشاركة في إنشاء السدود الضخمة، وعلى رأسها مشروع «سدّ كارون»، ومشروع سكة الحديد «سرخس» وهو من المشاريع



عناصر من الحرس الثوري.

الضخمة كذلك لربط إيران بجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة وبمياه الخليج عبر شبكة مواصلات تعجّل في تطوير البرامج الاقتصادية. فأخذت طهران والمدن الرئيسية تعرف شركات هندسية تابعة لمؤسسة الحرس الثوري، وتعرف، في الوقت نفسه، داخل الحرس الثوري وخارجه، همسًا عن خطة ترمي إلى تطبيع الحرس الثوري مع الجيش من خلال منح قادته الرتب العسكرية على غرار ما هو معمول به في الجيش النظامي.

لكن، منذ الأشهر الأخيرة من ١٩٩٢، وبالتحديد بعد انفجار أزمة الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) بدأ الحرس الثوري الإيراني يستعيد بريقه، خاصةً منذ أيلول ١٩٩٢، ومن خلال حجم المناورات العسكرية التي أجرتها قواته في البر والبحر في المنطقة التي تقع قبالة الخليج وبحر عمان التي شهدت مناورات «خيبر» و «ظفر» و «نصر» و «الشهامة»، وهي مناورات هدفت إلى إبراز القوة العسكرية لقوات الحرس الثوري وإعادة الجاهزية له و «البقاء على أهبة الاستعداد أمام أي طارئ» تتوقعه إيران، كما ورد في البيانات التي صدرت حول المناورات.

وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٢، أقام الحرس الثوري احتفالًا لا سابق له في ملعب كرة القدم الرئيسي في طهران حضره نحو ١٠٠ ألف من أفراده، وأطلق خلاله هتافات مؤيدة لمرشد الثورة علي خامنئي. وكانت المرة الأولى منذ نهاية حرب إيران ضد العراق التي يجتمع فيها مثل هذا الحشد من الحرس الثوري. وشكل هذا التجمع ذروة الاحتفالات التي استمرت اسبوعًا على شكل تدريبات قام بها أفراد الحرس الثوري في المدن الرئيسية وشارك فيها مليون ونصف مليون من المتطوعين وهدفت إلى اختبار قدرات الحراس على الانتشار في شوارع المدن.

وبدا الرئيس رفسنجاني، في كلمته في الاحتفال، وكأنه يتبنّى مجدّدًا «الشعارات الثورية» التي يشكل حراس الثورة أبرز تجسيد لها: «إن الحرس الثوري سيعيدون تنظيم صفوفهم ليصبحوا جيش الاحتياط في زمن الحرب كما في زمن السلم... الإيديولوجية التعبوية تضمن بقاء واستمرار الثورة الإسلامية». وكان، قبل أسابيع قليلة قد قال إن حكومته تسعى إلى تجنب وقوع حرب جديدة «لكن ذلك يجب ألّا يمنع من الاستعداد الكافي والتهيؤ للحرب إذا وقعت». أما قائد قوات الحرس، محسن رضائي، فقال إن إعادة

التنظيم هذه يجب أن تجعل من الحرس «جيشًا مستقلًا تمامًا» يضاف إلى الجيش النظامي وإلى قوات الأمن، وإن «انهيار الحركة الدستورية المشروطة عام ١٩٠٦ وفشل حركة مصدق لتأميم النفط عام ١٩٥٣ كانا بسبب فقدان القوة الشعبية المساندة».

□ **«السافاك»، المخابرات الإيرانية في عهد الشاه:** جاء عنها في «موسوعة السياسة» (الصادرة عن «المؤسسة العربية للدراسات والنشر»، بيروت، ج ٦، ص ١٢١-١٢٢):

ولدت السافاك إثر ثورة مصدق ضد الشاه عام ١٩٥٣، حينما لجأ إثنان من كبار جنرالات الشاه إلى السفارة الأميركية في طهران، وهما الجنرال نعمة الله نصيري والجنرال زاهدي، وأخذا يعملان باشراف الجنرال الأميركي شوارتزكوف الذي كان يعمل في السفارة الأميركية في طهران منذ عام ١٩٤٢، للاعداد للقيام بانقلاب ضد انقلاب مصدق، يعيد الشاه إلى عرشه. وهكذا نجح الجنرالات الثلاثة بتنفيذ مخططهم بدعم من المخابرات الأميركية بوضع برنامج شامل لإعادة تنظيم جهاز المخابرات الإيرانية وإعادة تجهيزه، وهنا وُلدت «السافاك». وتذكر بعض المصادر ان المخابرات الإسرائيلية قدمت المساعدات للسافاك منذ ولادتها، وذلك بتدريب ضباطها، وتبادل المعلومات معها، بحيث تحصل المخابرات الاسرائيلية من السافاك على معلومات عن البلاد العربية ولا سيما المعلومات الخاصة بالعراق وسورية واليمن الديمقراطية.

يعتبر الجنرال تيمور بختيار أول رئيس للسافاك، وكان معروفًا بولائه للشاه وقد أخمد بين عام ١٩٤٤ و ١٩٤٦ انتفاضة أذربيجان بشراسة؛ وحينما استشرى نفوذ بختيار وقويت سلطته نظرًا لعلاقاته بزعماء القبائل والعائلات الكبيرة أبعده الشاه عن رئاسة جهاز السافاك ونفاه إلى أوروبا. ولكن، ولاشتداد معارضته للشاه أقدمت السافاك على اغتياله وكان قد حلّ محله الجنرال باكروان الذي لم يدم طويلًا إذ عُيّن سفيرًا لايران في باريس ليخلفه الجنرال نعمة الله نصيري.

ينقسم جهاز السافاك إلى ثلاثة أقسام رئيسية: — رئاسة السافاك والادارة العامة في طهران. — سجن السافاك في بناء مستقل عن الرئاسة. — فروع السافاك في الأقاليم الإيرانية. وتضم الرئاسة والإدارة العامة ثمانية مكاتب رئيسية متخصصة: القسم الأول: مكتب للاشراف على جميع عمليات السافاك وترتبط به عشرة مكاتب بينها مكتب العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وكذلك دائرة التدريب. القسم الثاني: ويضم خمسة دوائر هي: — دائرة استطلاع الخارج. — دائرة الشيوعية الدولية. — دائرة أفغانستان. — دائرة العراق. — دائرة اليمن الديمقراطية. القسم الثالث: يضم ستة مكاتب وأمانة عامة، ويضم المكتب الأول دائرة الحزب الشيوعي الإيراني، ودائرة الجبهة الوطنية، ودائرة الطلبة الإيرانيين في الخارج، أما الأمانة العامة فهي مسؤولة عن تمويل العمليات السرية. القسم الرابع: وهو مكتب الإدارة العامة. القسم الخامس: وهو مسؤول عن جمع المعلومات وحماية عملاء السافاك. القسم السادس: مسؤول عن تنظيم وحفظ المعلومات الواردة، ويشرف على: أ — قسم الاحلاف، حلف السنتو، حلف الأمن الايراني التركي الإسرائيلي (حلف الأمن الثلاثي)، والحلف الثاني (إيران — باكستان) ومثله حلف (إيران — تركيا). ب — قسم تبادل المعلومات مع مخابرات كل من اسرائيل وأميركا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا، ولكل دولة من هذه الدول ضابط اتصال في سفارتها بطهران. القسم السابع: متخصص بمكافحة الجاسوسية ومراقبة السفارات الإيرانية في الخارج.

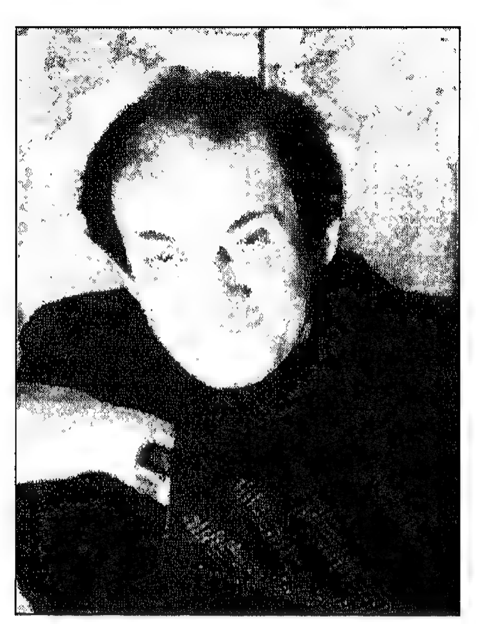
قدر بعض الخبراء ان عدد أفراد السافاك قد وصل في أحد الأيام إلى حوالي ثلاثة ملايين من موظفين وعملاء وجواسيس، موزعين في المدارس والجامعات وسيارات الأجرة والفنادق والمؤسسات والشركات والسفارات الإيرانية والدوائر الرسمية وحتى بين الأطباء والمطاعم. واعتمدت السافاك على أحدث الأجهزة الإلكترونية وآخر الصناعات التكنولوجية في مجال التجسّس، إذ كانت تتمتع بميزانية ضخمة جدًا، فقد أعلن رسميًا ان ميزانية السافاك لعام ١٩٧٢-١٩٧٣ كانت ٢٥٥ مليون دولار. وعرف عن السافاك الاتقان والتفنن في تعذيب من تعتقد انهم هجوميون. وذاع صيت السافاك باعتباره من أكثر أجهزة العالم الاستخباراتية قدرة على إرهاب المواطنين.

إثر سقوط الشاه ومغادرته إيران ومجيء الإمام الخميني على رأس السلطة في إيران صدر قرار بحل السافاك، وطلب من جميع المنتسبين إلى هذا الجهاز تسليم أنفسهم للمحاكم الثورية الإسلامية حيث أعدم العديد وسجن آخرون. وقد حوكم رئيس السافاك نعمة الله نصيري وصدر بحقه حكم الاعدام رميًا بالرصاص، نفّذه الحرس الثوري الإيراني فوق مقر الخميني (انتهى ما جاء في «موسوعة السياسة»).

في عهد الثورة الإسلامية أصبحت المخابرات الإيرانية وزارة، ووزيرها الحالي هو علي فلاحيان.

□ **سلمان رشدي**: سلمان رشدي كاتب بريطاني الجنسية هندي الأصل، مغمور في الأساس، ثم فجأة، ومنذ أواخر ١٩٨٨، بدأ يأخذ حيّزًا في وسائل الاعلام الإيرانية والإسلامية والعربية والعالمية بسبب كتابه «آيات شيطانية» الذي اعتبره الإسلاميون انه يحاول النيل، وبصورة سافرة فظة ومغلوطة من عقائد الاسلام والاسلاميين ومن مشاعرهم. وسرعان ما تطور هذا الحيّز الإعلامي فتحول إلى سبب في إثارة نزاع دبلوماسي وسياسي واسع بين دولتين: إيران وبريطانيا. إيران المحتضنة للجمهورية الإسلامية وثورتها التي حكمت على سلمان رشدي بالاعدام، وبريطانيا التي تعتبر الكاتب مواطنًا لديها يتمتع بحماية القوانين البريطانية له.

وبعد ان هدأت، بعض الشيء، العاصفة الإعلامية والدبلوماسية بين الدولتين بسبب الكاتب وكتابه، عادت (في شباط ١٩٩٣) لتندلع من جديد وبوتيرة أعلى. فبينما كانت طهران تشترط، لاعادة العلاقات، تسليمها سلمان رشدي، رفضت الحكومة البريطانية هذا الشرط، وطالبت طهران بإلغاء فتوى إعدامه. فأعلن مرشد الثورة السيّد علي خامنئي (١٤ شباط ١٩٩٣): «إن الفتوى الخاصة بالمرتد سلمان رشدي لا بد ان تنفذ من دون تردد وسوف تنفذ، ومن واجب كل مسلم يمكنه الوصول إلى ذلك الكاتب المرتزق اليوم ان يزيح هذا الكائن المؤذي من طريق المسلمين»؛ وكرّر ان الفتوى غير قابلة للإلغاء. وهذا نص فتوى الإمام الخميني (كما نشرتها وسائل الاعلام): «أعلن للمسلمين الغيارى في أنحاء العالم كافة، ان مؤلف كتاب «الآيات الشيطانية» الذي ألّف وطبع ونشر ضد الاسلام والرسول الأعظم (ص) والقرآن الكريم، وكذلك من نشره وهو مطلع على مضمونه يحكم عليه بالاعدام. أطلب من المسلمين الغيارى ان ينفذوا حكم الإعدام بهؤلاء سريعًا حيث وجدوهم كي لا يجرؤ أحد على إهانة المقدسات



سلمان رشدي.

الإسلامية، ومن يُقتل في هذا السبيل فهو شهيد إن شاء الله تعالى. هذا، وان من يعثر على مؤلف هذا الكتاب ولا يستطيع تنفيذ حكم الإعدام بحقه، يجب أن يطلع الآخرين على مكان وجوده، لكي ينال جزاء عمله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته – روح الله الموسوي الخميني».

لم تنقطع القنوات الدبلوماسية تمامًا بين طهران ولندن حتى أثمرت زيارةً قام بها مساعد وزير الخارجية البريطاني مايكل بورتون لطهران (أيلول ١٩٩٣)، وهي الأولى على هذا المستوى بين البلدين منذ قبل ثلاثة أعوام. وقال، بصدد هذه الزيارة، محمود واعظي مساعد وزير الخارجية الإيراني، إن إيران وبريطانيا تنويان وضع قضية سلمان رشدي، «المشكلة الأكثر تعقيدًا»، جانبًا سعيًا منهما إلى تطوير تعاونهما في جميع المجالات التي تلتقي وجهات نظر البلدين حولها.

لكن، وبعد نحو شهرين، أي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، استقبل الرئيس الأميركي كلينتون الكاتب سلمان رشدي في البيت الأبيض وأحاطه باهتمام كبير، كما استقبله وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ومستشار البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي أنطوني ليك، وذلك ضمن «رسالة موجهة إلى إيران مفادها ان البيت الأبيض منزعج من استمرار رفض إيران إلغاء الفتوى... وان حرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان بالنسبة إلى الولايات المتحدة». وردّت أصوات مسؤولة في طهران بنعت الرئيس الأميركي، بيل كلينتون بالغباء وبأنه أصبح «أكثر شخصية مكروهة في العالم الإسلامي». وفي شباط ١٩٩٤، أعادت إيران تمسكها بتطبيق الفتوى بحق سلمان رشدي، وذلك على لسان «حراس الثورة» ولسان رئيس مجلس الشورى (البرلمان الإيراني) حجة الإسلام علي أكبر ناطق نوري. كما أعاد الغرب انتقاداته للفتوى ومطلبه بإلغائها.

والجدير ذكره في السياق هذا ان سجالًا فكريًا ودينيًا وسياسيًا رافق، ولا يزال (أوائل ١٩٩٥) قضية الكاتب سلمان رشدي وكتابه «آيات شيطانية»، والفتوى، والحريات وما إليها. وتجدر الإشارة كذلك إلى ان ثمة ورقة «قوية»، ولا شك، يمسك بها رافضو المنطق الغربي في هذا السجال، مفادها ان دار «بنغوين فايكنغ» (أوسع دار نشر بريطانية وعالمية) التي طبعت «آيات شيطانية» قد امتنعت عن طباعة كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» بحجة انه يسيء لمشاعر اليهود في العالم. هذا إضافة إلى المئات من الأمثلة والشواهد التي يمكن أن يسوقها رافضو منطق «الحريات» الغربي. وربما كان هذا الأمر بالذات وراء العبارة التي قالها مرشد الثورة الإيرانية، السيد علي خامنئي (شباط ١٩٩٣): «لا نعبأ باستياء بريطانيا ودول أوروبية أخرى، فنحن أيضًا نشعر بالغضب إزاء تصرفات عدة منها».

ومن نقاط السجال، حول قضية سلمان رشدي والفتوى الإيرانية الإسلامية بإعدامه، نقطة كون سلمان رشدي لا يعيش في «دار الاسلام» ولا يقيم فيه. فقد قال الدكتور حسن الترابي، زعيم الجبهة الاسلامية القومية في السودان («الحياة»، العدد ١١٤٩٣، تاريخ ٦ آب ١٩٩٤، ص ١، نقلًا عن صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، تاريخ ٥ آب ١٩٩٤):

«إن الكاتب البريطاني سلمان رشدي المحكوم عليه بالإعدام في إيران لا يعتبر مرتدًا في السودان، وان أحكام الشريعة الإسلامية لا تطبق على الأشخاص الذين يعيشون في الخارج.

إن أحكام الشريعة الإسلامية ليست قانونًا جامدًا يلتزم بشكل متحجر في كل أنحاء العالم، وإنما يجب تطبيقه مع مراعاة الخصوصيات المحلية. وفي ما يتعلق بسلمان رشدي فإن هذا الأخير لم تثبت ضده تهمة الردة في السودان.

إن عالمية الإسلام لا تتناقض مع حصر مجال تطبيق قوانين كل دولة إسلامية داخل حدودها. والأشخاص الذين يعيشون في الخارج لا يخضعون بالتالي لأحكام الشريعة الإسلامية وإنما للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية. وفي السودان اليوم فإن عقوبة الردة بالفكر كالتي ارتكبها سلمان رشدي ليست الاعدام (...) إلّا في حال القيام بعمل تخريبي يستهدف النظام الدستوري».

□ **«القنبلة الإيرانية النووية»**: «منذ العام ١٩٧٤، بدأ الشاه الراحل محمد رضا بهلوي عمله الجدي بتأسيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية وكلفها بناء ٢٣ محطة كبيرة للطاقة. وبعد أشهر على تأسيس المنظمة بدأت حكومة الشاه محادثات مع الولايات

المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية لبناء المحطات. وفاوضت واشنطن لبيعها اليورانيوم المتدني التشبّع، بعد توقيع اتفاق للتعاون في الحقل النووي صادق عليه الكونغرس الاميركي عام ١٩٧٦، وتلاه تسليم اميركا طهران مفاعلاً صغيرًا طاقته ٥ميغاواط. وفي العام ١٩٧٩ في الفترة التي سبقت انهيار نظام الشاه كانت شركة ألمانية غربية بدأت خطة لتزويد إيران مفاعلاً طاقته ١٣٠٠ ميغاواط ومركزه في ميناء بوشهر. وكذلك كانت شركة فرنسية حذت حذو الشركة الألمانية.

بعد قيام الجمهورية الإسلامية، توقف الكثير من برامج المنظمة الايرانية للطاقة. واستمرت الشركة الألمانية الغربية في برنامجها وحيدة. لكن الغارات الجوية العراقية ما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ألحقت اضرارًا واسعة بمشروع بوشهر، فأوقفت هذه الشركة أعمالها.

وفي العام ١٩٩١، قررت المانيا وقف نشاط شركاتها في الحقل النووي في إيران وعرضت شركة «سيمنز» وهي الشركة الأم لـ Kwu إنشاء محطة للطاقة تعتمد على الغاز، لكن العرض لم يستمر طويلاً إذ تعرضت المانيا لضغط من الولايات المتحدة، رافقه رفض فرنسا طلب إيران شراء اليورانيوم المشبّع في مقابل ديون لها استحقت على باريس.

وفي ايلول ١٩٩١، بدأت طهران مفاوضات من الهند لشراء مفاعل طاقته ٣٠ ميغاواط، من شأن الحصول عليه السماح لايران بانتاج مادة بلوتونيوم كافية لصنع قنابل نووية. لكن ضغطًا أميركيًا على نيودلهي كان وراء عرضها مفاعلاً طاقته ١٠ ميغاواط شرط ان يوضع تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة. وفي نيسان ١٩٩٣، توجه الإيرانيون إلى روسيا والصين ووقعوا إتفاقات في المجال النووي الأمر الذي دفع بكين إلى الموافقة على تزويدهم مفاعلاً طاقته ٣٠٠ ميغاواط، وموسكو إلى الموافقة على بيعهم مفاعلين.

إلى جانب هذه النشاطات الايرانية، أوقفت الولايات المتحدة في نهاية العام ١٩٩٢ صفقة أرجنتينية لتزويد طهران مواد تستخدم في الحقل النووي، ولم يتأكد مدى نجاح الإيرانيين في «استيراد» خبراء نوويين من جمهوريات آسيا الوسطى أو حتى روسيا لمساعدتهم على النهوض ببرنامجهم النووي» (على لسان خبير عسكري بريطاني، «الوسط»، العدد ١٥٦، تاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١١-١٢).

«ويقول مستشار معهد اليورانيوم في لندن ان لدى إيران مفاعلاً صغيرًا يعمل بطاقة ضئيلة، كما ان هناك مفاعلين آخرين في بوشهر يعملان جزئيًا، لكن ذلك لا يعني القدرة على إنتاج يورانيوم مشبّع أو تحويله إلى بلوتونيوم.

ولا شك ان خبرات إيران، من خلال تقنييها وتدريباتهم في الولايات المتحدة أو اوروبا، قد تكون كافية لمساعدتها على إنتاج قنبلة نووية إذا توافرت المواد المطلوبة. لكن السؤال هو عن مدى قوتها وحسن تصميمها.

ويسخر المسؤولون الإيرانيون من كل التقارير التي تتحدث عن امتلاكهم أو عزمهم على تطوير برنامجهم النووي لإهداف عسكرية. وقال دبلوماسي إيراني بارز، إن لجنة التفتيش الدولية التي زارت البلاد، بناء على معلومات استخباراتية تلقتها، فشلت في الحصول على أي دليل. وأكد ان «ليس لدى طهران ما تخشى أن تخفيه، لأن برنامجها النووي المتواضع هو في خدمة السلم والبشرية».

ويخشى المسؤولون الأميركيون أن يؤدي نجاح إيران في تطوير برنامجها النووي للأغراض العسكرية، الى تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، والى تشجيع عدد من دول الشرق الأوسط على السعي الى السلاح النووي، ما يضر بمسيرة التسوية السلمية» (المرجع ذاته، ص ١٢).

وفيما تتعرض إيران لحملات واسعة، خصوصًا من جانب الاميركيين والاسرائيليين، تتهمها بالاستعداد لامتلاك قنبلة نووية توصف أحيانًا، وإعلاميًا بـ «القنبلة النووية الاسلامية»، وفيما تستمر ايران بنفي مقاصدها العسكرية وحصرها بالأغراض التنموية والسلمية، أعلن في طهران، في ٨ كانون الثاني ١٩٩٥، أن ايران وروسيا وقّعتا اتفاقًا لانجاز وتشغيل المرحلة الأولى من المحطة النووية الايرانية في بوشهر على الخليج، وان هذا الاتفاق يتناول ايضًا تزويد ايران باليورانيوم المخصّب (المشبّع) الضروري لتشغيل المحطة.

وقبل أيام من الاعلان عن هذا الاتفاق، برز، إعلاميًا، قول اسرائيلي للجنرال عوزي دايان، رئيس

دائرة التخطيط في الجيش الاسرائيلي، من أن الحكومة الاسرائيلية قد تضطر الى «اتخاذ قرار» في العام ١٩٩٥ إثر «التقدم الحاصل في البرنامج النووي الايراني». وقال: «على اسرائيل أن تراقب السبل لمواجهة هذا الوضع والتحضير لاتخاذ قرارات تهدف الى إفشال هذه التهديدات». ومن المعلوم، تبعًا لخبراء عسكريين غربيين، ان اسرائيل تملك ترسانة تضم حوالي مئة رأس نووي يمكن أن تجهّز بها صواريخ متوسطة وطويلة المدى. وكان الطيران الاسرائيلي دمّر، في ٧ حزيران ١٩٨١، المفاعل النووي العراقي «تموز» الذي ساعدت فرنسا في بنائه قرب بغداد. ونقلاً عن لسان «مسؤول عسكري اسرائيلي كبير لصحيفة ذي غارديان»، جاء في مقال كتبه سيريل تاونسند، عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين («الحياة»، ١٢ شباط ١٩٩٥): «عندما نسأل أنفسنا ما هي أكبر مشكلة سنواجهها في العقد المقبل تقف القنبلة النووية الايرانية على رأس اللائحة». ويترافق حديث الطاقة النووية الايرانية مع موقف مصري يدعو اسرائيل الى التوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، التي ستجري مراسم التوقيع عليها في مقر الأمم المتحدة (في نيويورك) في نيسان ١٩٩٥. ويذكر أن المعاهدة الحالية عقدت في ١٩٧٠ ووقعتها ١٧٠ دولة، ووقعتها مصر في ١٩٨١؛ وكل الدلائل تشير الى أن اسرائيل ماضية في رفض توقيعها، وان الولايات المتحدة تدعمها في هذا الموقف.

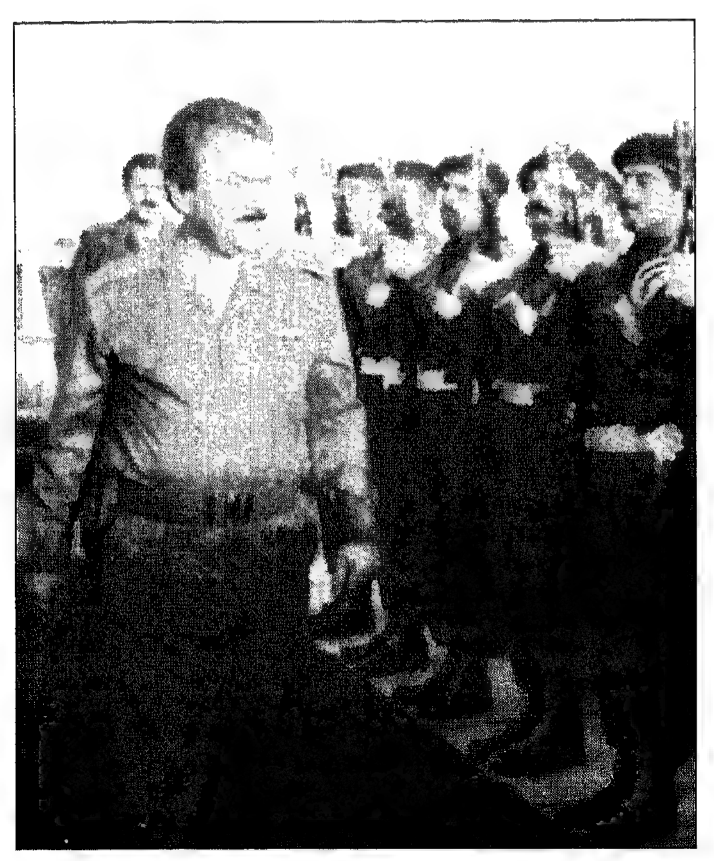
وفي آخر جديد حول موضوع الطاقة النووية الايرانية ذات الاغراض السلمية ما أكّده ناطق باسم وزارة الطاقة النووية الروسية ان بلاده لا تنوي التخلي عن بناء محطة بوشهر الكهرونووية في ايران... وأن «المخاوف من استخدام المحطة لاغراض حربية مبالغ فيها... وان الجانب الروسي متقيّد بمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي التي انضمت اليها ايران، وان طهران وافقت على تفتيش دولي وهي لا تصنع السلاح النووي أو على الأقل لم تثبت وقائع في هذا الشأن». ويذكر أن قدرة المحطة ١٨٨٠ ميغاواط، وقيمتها نحو ٨٠٠ مليون دولار، ويتوقع إنجازها قبل حلول سنة ٢٠٠٠ (راجع «مناقشة: تعاون اميركي – اسرائيلي – تركي لاحتواء التهديد الايراني»).

□ **«مجاهدي خلق»** (أو مجاهدي الشعب): تنظيم مسلّح، ضمّ في صفوفه، منذ حزيران ١٩٨٧، «جيش التحرير الوطني» (الأداة العسكرية للتنظيم). أنشأه مسعود رجوي. وأنشأ المجاهدون «المجلس الوطني للمقاومة» في باريس في ١٩٨١ برئاسة أبو الحسن بني صدر الذي ما لبث ان تخلّى عنه بعد ثلاث سنوات.

أما بدايات نشأة هذا التنظيم فتعود إلى العام ١٩٦٣، أي في أجواء معارضة «حركة تحرير إيران» (التي كان يتزعمها مهدي بازركان) لاصلاحات الشاه المسماة «الثورة البيضاء» واعتقال القياديين والأعضاء البارزين في هذه الحركة، وأجواء الأحداث الدامية التي وقعت في ٥ حزيران ١٩٦٣ نتيجة لانتفاضة رجال الدين بقيادة الإمام الخميني. فقام عدد من طلاب وشباب هذه الحركة بمراجعة نظرية شاملة، وشكّلوا، في أواسط ١٩٦٥، «النواة البديل» للحركة؛ وأبرز سماتها: نظريًا، الأخذ بالاسلام الشيعي المتوافق مع القبول بالعلم؛ سياسيًا، رفض الاصلاحية؛ تنظيميًا، ضرورة إيجاد خلايا وتجمعات سرية؛ ممارسةً، إيجاد ذراع مسلح كأداة لحرب العصابات في المدن أولًا.

ولم تخرج «سازمان مجاهدين خلق إيران» («منظمة مجاهدي الشعب الإيراني») من إطار الجامعيين حتى العام ١٩٧١، حيث أقام الشاه احتفالات برسيبوليس الباذخة (آب – أيلول ١٩٧١) في ذكرى مرور ٢٥٠٠ سنة على تأسيس الأمبراطورية الفارسية، وشدّد البوليس إجراءاته القمعية، وتعرّضت المنظمة لضربات قاسية، فاضطرت الاعلان عن وجودها وأهدافها في بيانات سياسية تبعتها عمليات مسلّحة. وفي ١٩٧٥، نشبت خلافات إيديولوجية في صفوفها أدّت إلى انقسامها بين مَن رفض الايديولوجية الدينية وتبني الماركسية وبين مَن احتفظ بالايديولوجية الدينية نفسها. وكان الجناح الماركسي أكثر تنظيمًا حتى ١٩٧٥، وأطلق على نفسه تسمية «بيكار» ومعناه «الكفاح من أجل تحرير الطبقة العاملة»؛ وظل الجناح الديني دون إطار تنظيمي حتى ١٩٧٨.

ومع إطلاق سراح مجاهدي خلق السجناء (منهم



مسعود رجوي يستعرض مقاتلين من «مجاهدي خلق».

مسعود رجوي) في أواخر أيام نظام الشاه، تمكنت المنظمة، بقيادة رجوي، وفي مدة قصيرة، من إعادة تنظيم نفسها في ظروف ملائمة وطروحاتها الدينية والسياسية؛ ودخلت معترك النشاط السياسي، وأيّدت الإمام الخميني، وصوّتت إلى جانب قيام الجمهورية الإسلامية، وشاركت في الانتخابات النيابية إلّا انها أبدت تحفظات على الدستور الجديد؛ وترشّح رجوي للرئاسة، لكن الإمام الخميني أصدر أمرًا بإلغاء ترشيحه عشية يوم الاستفتاء، لمعارضته أفكارًا راديكالية كانت المنظمة تنادي بها.

واستمرت المنظمة في نشاطها العلني السياسي حتى أواخر ١٩٨٠، حيث وقفت إلى جانب الرئيس أبو الحسن بني صدر في خلافاته مع الحزب الجمهوري الإسلامي، فدخلت المنظمة معركة مفتوحة ضد النظام الذي تمكن من الإجهاز على كوادرها ونشاطها داخل البلاد. وتمكن الحليفان، مسعود رجوي وبني صدر، من مغادرة إيران سرًّا على متن طائرة عسكرية إلى فرنسا (٢٩ تموز ١٩٨١) حيث أسسا «مجلس المقاومة الوطنية» بمشاركة جهات إيرانية معارضة وأفراد. إلّا أن تحالف الرجلين لم يستمر طويلًا (بسبب جملة من الآراء والمواقف، أخصها تلك المتعلقة بالعراق وحربها مع إيران)، فخرج بني صدر من مجلس المقاومة كما خرج آخرون مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني. وظل رجوي في فرنسا يعمل بنشاط لصالح منظمته، ويقيم اتصالات مع جهات دولية عديدة، أهمها اتصالاته مع العراق الذي وقّع مع حكومته مشروع سلام واعدًا بـ «إقامة علاقات حسن جوار بين البلدين في حال إسقاط نظام الخميني». لكن، في ١٩٨٦، ونتيجة للانتخابات الفرنسية التي

فاز اليمين بها، أُبعد رجوي من فرنسا ليقيم في العراق؛ إلّا أن كوادر (منهم مريم رجوي زوجة مسعود رجوي) بقوا في فرنسا، وغيرها، ناشطين في المعارضة.

في الأشهر الأخيرة من ١٩٩٣، وسّع «مجلس المقاومة الوطنية» (الذي استمر بزعامة مسعود رجوي) عضويته، وأصبح يضم ٢٣٥ عضوًا، نصفهم من النساء، وبات يعتبر نفسه برلمانًا مؤقتًا للإيرانيين في المنفى. وقد أقدم هذا المجلس (في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٣) على انتخاب السيّدة مريم رجوي «رئيسة لجمهورية إيران المستقبل» (كما جاء في البيان الذي أصدره). ومريم رجوي (مولودة في العام ١٩٥٣)، كانت قد انتخبت زعيمة مشاركة لزوجها مسعود رجوي في العام ١٩٨٥، ثم لمنصب الأمين العام للمنظمة (مجاهدي خلق) في العام ١٩٨٩؛ كما كانت قد عُيّنت لمنصب «نائب القائد العام لقوات المجاهدين» في الوقت الذي أعلن فيه عن تأسيس «جيش التحرير الوطني» الذي يضم حوالي ٣٠٪ من عناصره من النساء. وكان أول ظهور علني لها في باريس (٢٢ تموز ١٩٩٤) عندما أقام المعارضون الإيرانيون احتفالًا في ذكرى انتفاضة مصدّق، تبعه تنظيم تظاهرات للمعارضين في عدد من الدول الغربية (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا). وقد انتقد رئيس البرلمان الايراني، حجة الاسلام علي أكبر ناطق نوري (٢٤ تموز ١٩٩٤) هذه الدول «لسماحها» بهذه التظاهرات ضد إيران: «إن هذه الدول التي تقول إنها تدافع عن حقوق الإنسان تغمض عيونها عن الجرائم التي يرتكبها هؤلاء المجرمون الإرهابيون».

ومن مقرّه في العراق، حيث يقيم مسعود رجوي (منذ ١٩٨٦ إلى اليوم، ربيع ١٩٩٥) مع أغلب كوادر «مجاهدي خلق» وكوادر وعناصر «جيشه»، يصرّح رجوي تكرارًا انه يعمل «لإطاحة رجال الدين في إيران»، وجيشه مجهّز دبابات ومدافع وأسلحة أخرى. ويقول، وهو يعلم ان صلاته الوثيقة مع العراق تجعله غير مقرّب لدى الغرب: «لا يحب أحد أن يكون جيشه خارج بلاده (...) هل هناك مكان أفضل من العراق بالنسبة إلينا؟ هل هناك مكان آخر لتكوين جيش؟» (تموز ١٩٩٤).

□ **المرجعية الشيعية**: (مجلة «الوسط»)، كانت على الأرجح أكثر المراجع الإعلامية والنشرية التي أعطت أهمية بالغة للكلام على قضية «المرجعية الشيعية» في أغلب أعدادها التي صدرت طيلة سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥، مقالات، وموضوعات، وتحقيقات وحتى مقابلات مع كبار رجال الدين الشيعة في إيران، والعراق، ولبنان وباقي أجزاء العالم الإسلامي الشيعي. من هذه المجلة، مجمل هذه المادة؛ ومن عددها ٨١ تاريخ ١٦ آب ١٩٩٣، نقتطع حرفية ما جاء فيها تحت عنوان «قصة المرجعية»، وما جاء من كلام على لسان السيّد محمد حسين فضل الله؛ لننتقل، بعد ذلك، ونجمل باختصار ما استجدّ على صعيد هذه المرجعية حتى أوائل ١٩٩٥).

«**قصة المرجعية**»: بدأت قصة المرجعية عند الشيعة بعد غيبة إمامهم الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري الذي يقول الشيعة انه دخل في الغيبة الكبرى عام ٣٢٩ هـ بعدما غاب الغيبة الصغرى واستمرت حتى بلوغه ٧٤ عامًا، ومارس خلالها سلطته الدينية والسياسية عليهم بواسطة أربعة سفراء كانوا صلة الوصل بينه وبينهم وينقلون إليه أموال الخُمس، ويحملون منه الرسائل والتوقيعات التي كان يضمنها رأيه في المسائل المختلفة.

ويقول الشيعة الإمامية، وهم الفرقة الكبرى بين باقي فرق الشيعة ان الامامة تبقى متصلة بوجود الإمام الغائب الذي ينقلون عنه حديثًا عرف في أوساطهم بـ «مقولة ابن حنظلة»، والتي يستند إليها من يعتقد بولاية الفقيه أي سلطة المرجع الذي ينوب عنه الإمام الغائب في إدارة شؤون الشيعة الدينية والزمنية.

وبعد دخول الامام الثاني عشر في الغيبة الكبرى أصبح له نواب متعدّدون كل حسب علمه واجتهاده، لكن الشيعة كانوا يجمعون على مرجع أعلى تكون مرجعيته الأشمل.

وبعد الغيبة الكبرى توزعت مرجعيات الشيعة على الأقاليم التي ينتشرون فيها، وظهرت مرجعيات، إلى النجف، في قُم والري في إيران والتي عرفت رواجًا كبيرًا في الحركة العلمية، وكان في قُم وحدها مائتا ألف من المحدثين، أي

المراجع، في وقت كانت مرجعية العراق تشهد ضعفًا واختناقًا كبيرين.

ويمكن القول إن الدولة البويهية الشيعية التي تأسست في إيران عام ٣٢٠هـ وفّرت لحركة المرجعية في إيران نشاطًا ملحوظًا استمر إلى هذه الأيام.

ولكن ظهور الشيخ المفيد في بغداد (٣٣٦-٤١٣هـ) وتنوع نشاطه وقابلياته وتفوقه العلمي أكسب مرجعية العراق بعدًا متميزًا خاصًا استمر بعد المفيد بالشريف الرضي وأخيه الشريف المرتضى الذي كان في حياة أبيه ينوب عنه في نقابة الطالبين وإمارة الحج والنظر في المظالم. وبعد المرتضى تولى زعامة الشيعة تلميذه أبو جعفر محمد الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ) وهو إيراني من مدينة طوس في خراسان، وفي عهده ضعفت مدرسة العراق إثر سيطرة السلاجقة على إيران ثم دخولهم بغداد وإحراق مدرسة الشيعة فيها.

ويتولى المرجع الديني المسؤولية المباشرة في قيادة الشيعة، إذ إنه يبيّن لهم معالم الحلال والحرام في العبادات والمعاملات وتصبح شؤون حياتهم شرعية لو قلّدوا واحدًا من المراجع الذين تتوافر فيهم شروط التقليد.

وتعتبر ولاية الفقيه الحدّ الفاصل بين المراجع ونظرياتهم تجاه الحكم والقيادة السياسية، فقد اختلف العلماء في حدود هذه الولاية، وبعضهم لم يقل بها إطلاقًا. وآخرون توزعوا بين الرأين السابقين في حدود القدرة والإمكانية كالخوئي. وهناك من لم يقبل أي حديث أو رواية جاءت بولاية الفقيه ومنهم السيّد علي السيستاني في النجف.

ومارست المرجعية الدينية خلال التاريخ المنصرم دورًا مهمًا في حياة الشيعة في العراق وإيران خصوصًا ولا يمكن تجاهل النفوذ السياسي للمراجع وتأثيرهم في مجريات الأحداث والوقائع الخطيرة في ثورة العشرين في العراق أو في الثورة الدستورية للعلماء في إيران عام ١٩٠٦ (المشروطة) وما تلاها من حوادث أوصلت الشيعة إلى تسلم الحكم في طهران على قاعدة ولاية الفقيه الذي يعتقد بها الخميني وأتباعه.

ولا يعيّن المرجع الشيعي بمرسوم، ويختلف عن غيره من علماء الدين في ان قطاعات الشيعة هي التي تسعى إلى كسب تأييده واختياره بصفته المرجع الأعلى إذا توافرت فيه شروط الأعلمية والعدالة والمحافظة على سيرة من سبقوه من الفقهاء.

اختيار المرجعية: في أجواء النقاش الدائر، مع مرجعية كلبايكاني والأراكي، وبعد وفاتهما، تحدّث السيّد محمد حسين فضل الله (لبنان) حول موضوع المرجع الأعلى للطائفة الشيعية (آب ١٩٩٣)، قال:

«الواقع إن مسألة المرجعية عند الشيعة لا تخضع لإختيار منظم على الطريقة التي تُختار فيها مراجع الطوائف الدينية الأخرى، وإنما تتم من خلال عملية اختيار عضوية طبيعية تنطلق من وجود شخص وأكثر يملك إمكانات علمية وروحية تقوائية وما يتصل بهذه الإمكانات من الشؤون المنفتحة على واقعنا وواقع الطائفة فتختاره هذه الجماعة أو تلك من العلماء ليأخذ حجمًا معينًا يبدأ بالامتداد والتعمق، ويتوسع عندما يموت مرجع منافس أو متقدم عليه. وربما تحركت المسألة بطريقة واقعية عملية إلى أن يبلغ شخص واحد المرجعية العليا فتصبح مرجعيته شاملة إلّا من بعض الجيوب الصغيرة هنا وهناك من مجموعة يمكن ان تثق بشخص آخر... وربما حدث ان الشيعة يتوزعون في أكثر من مرجعية كما كان يحدث أيام الإمام الخوئي رحمه الله. كان يتميز بمرجعية كبيرة جدًا لعلها المرجعية الكبرى في العالم الشيعي، ولكن كان إلى جانبه مرجعية الإمام الخميني التي استطاعت ان تتوسع بعد قيام الثورة. وإلى جانب هاتين المرجعيتين كانت مرجعية السيّد الكلبايكاني التي كانت تعيش في حجم معيّن في إيران وربما في بعض مناطق الهند في شكل محدود. ومن الطبيعي أن الإمام الخوئي كان الشخصية البارزة في عالم المرجعية مع الإمام الخميني الذي أخذ العنوان الكبير للقيادة الإسلامية الشيعية، لكنه لم يصل إلى المرجعية، بمعنى التقليد، إلا الإمام الخوئي.

وهكذا امتد الإمام الخوئي في مرجعيته حتى بعد وفاة الإمام الخميني، وقد رجع الناس إليه في أكثر من ظرف ورجع آخرون إلى آخرين. وبعد وفاة الإمام الخوئي أصبح التوجه البارز إلى السيّد الكلبايكاني الذي يمثل الشخص الثالث في هذه الطبقة. واستطاع ان يأخذ حجمًا كبيرًا لكنه لم يحصل على الشمولية التي كان يقترب منها الإمام الخوئي. فنحن نرى ان هناك مرجعيات موجودة في الساحة بأحجام مختلفة كمرجعية الشيخ الأراكي الذي رجع إليه بعض الناس

في قُم لكنه لم يحصل على مرجعية كبرى خارج إيران بل بقيت نظريته داخل إيران وفي شكل محدود باعتبار ان الجمهورية الإسلامية بعد وفاة الخميني توجهت إليه لبعض الإعتبارات. وهناك مرجعية واعدة في النجف الأشرف تتمثل في السيّد عبد الأعلى السبزواري الذي استطاع ان يأخذ حجمًا جيّدًا في العراق وفي بعض دول المنطقة. وهناك أحد تلامذة السيّد الخوئي وهو السيّد علي السيستاني وقد بدأ يحصل على بعض التأييد. وهناك أسماء عدة مطروحة في قُم لكنها لم تستطع ان تأخذ حجمًا كبيرًا. إذ نستطيع أن نقول إن المرجعية الشيعية في هذه المرحلة تتمثل في شخصية بارزة لا تملك الشمولية لكنها تملك امتدادًا كبيرًا وهو السيّد الكلبايكاني».

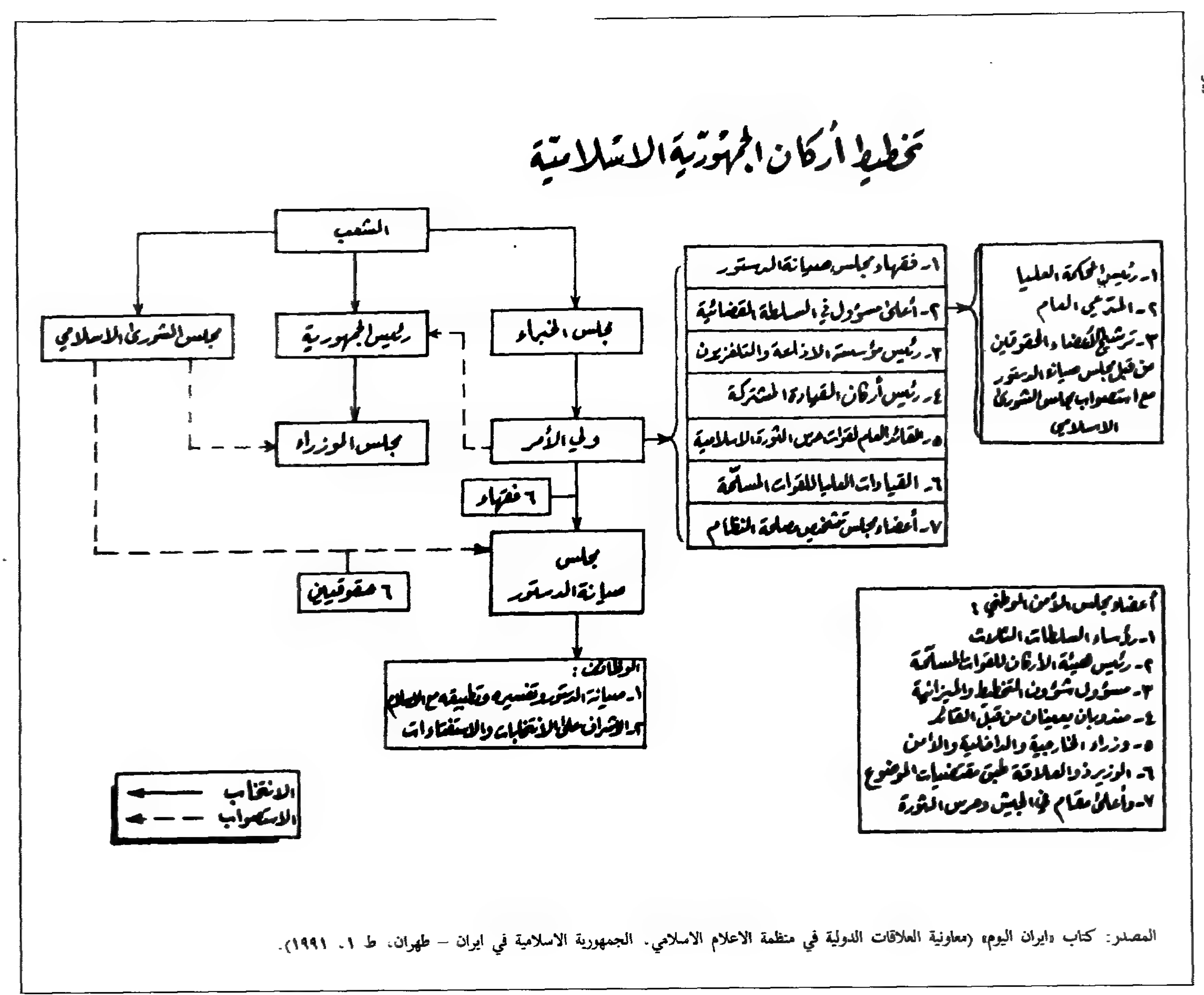
وعن وجوب، أو عدم وجوب، أن تكون المرجعية من أصل عربي، قال السيّد محمد حسين فضل الله: «عندما تكون مسألة المرجعية مسألة الكفاءة ومسألة الاجتهاد والوثاقة في التقوى كما هو متعارف عليه، وعندما يشترط أكثر العلماء من أن يكون المرجع الأعلى للتقليد هو الأكثر فقهًا واجتهادًا، فمن الطبيعي ألا تظهر في قومية معينة، خصوصًا ان الظروف الموضوعية ربما لم تشهد من ناحية واقعية ولادة مرجعيات عربية كالسيد محسن الحكيم الذي أخذ بعدًا واسعًا. كان السيد محمد محسن باقر الصدر مؤهلًا لذلك لكن صدّام حسين قتله. في الجانب العربي ليست هناك أسماء معينة يستطيع الناس الانفتاح عليها».

وعن الصراع السياسي في ما إذا كان يؤثر في طرح موضوع المرجعية، قال: «أتصور ان المرجعية الدينية الشيعية كانت حتى الآن تستعصي على المداخلات السياسية لأنها تنطلق من حالة شعبية: إن بعض أجهزة الاستخبارات الدولية أو غير الدولية تحاول أن تتدخل لكن التجربة دلّت على ان أية جهة سياسية طرحت مشروعًا معينًا، كان ذلك المشروع يفقد ثقة الناس. حتى اننا نستطيع ان نؤكد ان إيران دولة لا تستطيع ان تضغط في مسألة المرجعية لأن مسألة المرجعية أكبر من الدولة وهي تتصل بالعالم الشيعي. وللعالم الشيعي تقاليده في مسألة المرجعية قد ينتقدها بعض الناس وقد يرضاها بعضهم ولذلك فإن المسألة لا تتصل بالموقع السياسي. ونحن ننظر بإشفاق إلى الحديث عن ان هناك صراعًا بين المرجعية العربية والمرجعية الفارسية كعنصر سياسي للمسألة. ربما حدث نوع من التنافس عندما يكون هناك شخصان أو أكثر في موقع عربي وفارسي كما يحدث التنافس بين أي شخصيتين تملكان مؤهلات متكافئة».

وعن تفضيل البعض لأن تكون المرجعية في النجف لأسباب رئيسية منها ان التقليد والعادة والتعاليم باللغة العربية، قال السيّد محمد حسين فضل الله: «أعتقد ان هذا الموضوع لا يتأثر بموقع المرجعية باعتبار ان الإيرانيين يدرسون العربية كما يدرسها العرب ولكن مع ذلك فإن الشيعة بأكملهم يعتبرون النجف المركز الأساسي ولا يرون حتى قُم مركزًا منافسًا. إن مسألة النجف هي مسألة الحكم الذي يعيشه العراق والذي يعمل على أساس تصفية النجف كمركز من خلال أساليبه المتنوعة التي كان يمارسها، ولو ان الواقع تغيّر في العراق لرأيت ان أكثر الناس الذين هم في قُم يهرعون إلى النجف لأن هناك إحساسًا بأن القيمة التي يملكها النجف من الناحية الروحية والتاريخية يمكن أن تغني شخصية أي عالم أو أي مرجع. وهذا ما لا يمكن أن يمنحه إياه أي موقع آخر. لذلك فإن محور قُم كحوزة وكموقع للمرجعية لم ينطلق من وجود خطة سياسية تريد أن تنقل المرجعية من النجف إلى قُم، بل إنما انطلق من خلال طبيعة الظروف. قُم كانت حوزة لكنها كانت محدودة وكانت فيها مرجعيات لكنها لم تكن في مستوى حوزة النجف، حتى ان العلماء من خريجي النجف كانوا يشعرون بالثقة العلمية والعمق العلمي في النجف أكثر من العمق الموجود في قُم. كان وزن النجف أكبر من وزن قُم، حتى في مسألة العمق العلمي إن أكثر أساتذة قُم تعلّم في النجف».

□ **ولاية الفقيه**: جاء في كتاب «إيران اليوم» (معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، الجمهورية الإسلامية في إيران – طهران، ط ١، ١٩٩١، ص ١٠٣–١٠٤):

«تمسكًا بمبادئ ولاية الأمر، والضرورة المستمرة لوجود قيادة أثناء فترة غياب الإمام المعصوم، فإن الدستور ينص على ان القيادة يجب أن تعهد إلى فقيه جامع للشروط التالية:



المصدر: كتاب «ايران اليوم» (معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي، الجمهورية الاسلامية في ايران – طهران، ط ١، ١٩٩١).

العلم، والتقوى، والرؤية السياسية والإجتماعية، والشجاعة الكافية، والقدرة، والإدارة الكفوءة للقيادة. وعليه فإن «الوالي الفقيه» يشرف على سياسات الحكومة ويخضعها للأوامر الإلهية. وبهذا يكون مسؤولًا عن هذا التوافق امام الله والأمة.

وفي هذا تنصّ المادة السابعة بعد المئة من الدستور على ما يلي:

بعد المرجع المعظّم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدّس سرّه الشريف) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب. وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة بعد المئة والتاسعة بعد المئة ومتى ما شخصوا فردًا منهم حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المئة انتخبوه للقيادة، وإلّا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائدًا، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمّل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.

والمادة العاشرة بعد المئة تنصّ على ما يلي:

وظائف القائد وصلاحياته؛

١ - تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ - الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

٣ - إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤ - القيادة العامة للقوات المسلّحة.

٥ - إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٦ - نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ - فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب - أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

د - رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و - القيادات العليا للقوات المسلّحة وقوى الأمن الداخلي.

٧ - حلّ الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

٨ - حلّ مشكلات النظام التي لا يمكن حلّها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٩ - إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب ان تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

١٠ - عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

١١ - العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصًا آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته».

مدن ومعالم

* **آذربيجان:** محافظتان إيرانيتان: الشرقية، مساحتها ٦٧١٢٤ كلم[٢] وقاعدتها مدينة تبريز؛ والغربية، مساحتها ٣٨٨٥٠ كلم[٢] وقاعدتها مدينة أرومية. عدد سكانهما نحو ١٠ ملايين نسمة.

كانت في العصور القديمة موضع صراع بين الرومان والفرس. وفي القرن الثالث الميلادي وقعت تحت حكم الساسانيين.

* **آمل:** مدينة في سهل مازندران جنوبي بحر قزوين. كانت كرسيًا أسقفيًا للنساطرة في العهد الساساني، ثم أصبحت مركزًا تجاريًا مهمًا بعد الفتح الإسلامي. مسقط رأس المؤرّخ الطبري.

* **أبهر:** مدينة بين قزوين وزنجان لعبت دورًا مهمًا في عهد السلجوقيين. والأرجح أن الفيلسوف الأبهري (أثير الدين المفضّل بن عمر – ت ١٢٦٤م) هو منها ويكنّى بها. من كتبه «هداية الحكمة».

* **أراك:** مدينة في الوسط الغربي من إيران. نحو ٨٥ ألف نسمة. هي سلطان آباد القديمة. صناعة سجّاد وصناعات غذائية أهمها معامل السكر.

* **أردلان:** إقليم في غربي إيران. يُسمّى أيضًا كردستان الفارسية لأن سكانه أكثرهم من الأكراد. وكردستان منطقة جبلية بين الأناضول وأرمينيا وأذربيجان والعراق تتقاسمها تركيا والعراق وإيران وأذربيجان (راجع «كردستان ايران»).

* **أردستان:** راجع أرسون (المادة التالية مباشرة).

* **أرسون:** مدينة إيرانية بالقرب من أصفهان. عرفت قديمًا باسم أردستان. مسقط رأس كسرى الأول أنو شروان.

* **أستراباذ:** مدينة في شمالي طهران، قاعدة إقليم استراباذ. اتخذها يزيد بن المهلّب قاعدة له في حملته الحربية على جرجان وطبرستان ٧١٦م. بنيت فيها المساجد والمدارس ولقّبت «دار المؤمنين» لأن السنيين المضطهدين آنذاك لجأوا إليها. دمّرها تيمورلنك.

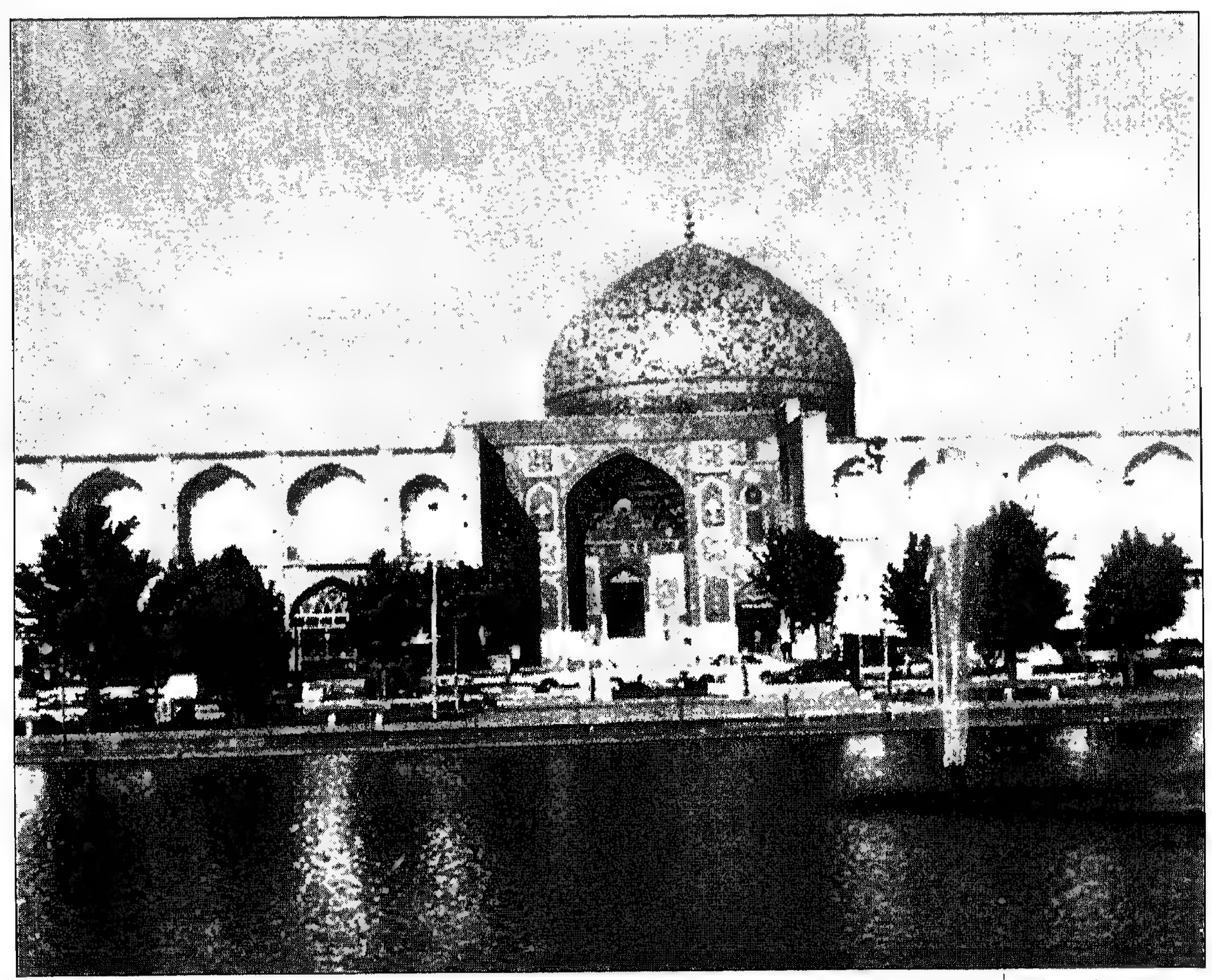
* **أسد آباد:** مدينة في إيران غربي همذان كانت مزدهرة على أيام العرب والمغول. بالقرب منها أنقاض «مطابخ كسرى».

* **إصطخر:** مدينة قديمة جنوب غربي إيران. بنيت من أنقاض برسيبوليس وأصبحت المركز الديني للساسانيين وعاصمتهم. فتحها العرب ٦٤٣م. قضى عليها تأسيس شيراز بالقرب منها. ويُكنّى بها أبو إسحق ابراهيم بن حامد (ت ٩٥٧م)، وهو رحّالة من علماء الجغرافيا المشهورين عند العرب.

* **أصفهان (إصبهان):** مدينة في إيران. نحو مليون نسمة. بين شيراز وطهران. أعطت عددًا كبيرًا من الأدباء: أبو الفتح الأصفهاني، رياضي عربي من أصل فارسي (القرن العاشر)؛ وحمزة بن الحسن الأصفهاني (القرن العاشر)، أديب وعالم فارسي كثير الأسفار، كان يقيم ببغداد وأصفهان وكان متعصبًا للفرس. اتخذ عباس الأول أصفهان عاصمة له (القرن السابع عشر) وبنى فيها المسجد المعروف. تجارة الحرير والطنافس.

هناك مثل إيراني: «أصفهان نصف جيهان» ومعناه أصفهان نصف الدنيا. فيها أجمل آثار حضارة الفرس المكسوّة بالإسلام. مسجد الإمام (مسجد الشاه سابقًا) متسع وكأنه «عالم قائم بنفسه»، واحد من أضخم المنشآت وأعظمها التي تمّت في عهد الشاه عباس الأكبر. وأصفهان هي عنوان استكمال إيران لشخصيتها السياسية وبداية دخولها إلى العصر الحديث. وقد ظلّت عاصمة البلاد حتى نقلها أحد ملوك القاجار إلى طهران.

* **ألموت:** حصن في جبال البُرز شمال غربي قزوين. كان قلعة الإسماعيلية. بناه حسن الواعي للحق



مقام الشيخ لطف الله في اصفهان.

٨٦٠م. واحتله حسن الصباح (زعيم الحشاشين) وجعله مركزًا لقيادته في ١٠٩٠م. واستطاع خليفته أن يؤسس أسرة حاكمة استمرت حتى سقوط قلعة ألموت في يد هولاكو (١٢٥٦).

* **الأهواز:** مدينة في جنوب غربي إيران. نحو ٣٥٠ ألف نسمة. عاصمة خوزستان. نفط. والأهواز إسم يطلق على عربستان (راجع «خزعل خان» في باب «زعماء ورجال دولة»).

* **بابول:** (أو بارفوش): مدينة في شمالي إيران. نحو ٦٠ ألف نسمة. مرفأ على بحر قزوين.

* **باخرز:** مقاطعة في خراسان (شمال شرقي إيران) بين نيسابور وهراة. كانت تضم ١٢٨ قرية. اشتهرت في القرن العاشر بتجارة الحبوب. كانت قاعدتها مالين. تحدّث عنها ياقوت. يُكنّى بها أبو الحسن علي الباخرزي (ت ١٠٧٥م): فقيه شافعي وأديب، درس على الجويني في نيسابور وعمل في

دواوين بغداد والبصرة وقتل في باخرز. وسيف الدين باخرزي الذي اتبع الصوفي نجم الدين كبرى فخلفه في بخارى حيث عهدت إليه والدة ملك المغول، منجوخان، بإنشاء مدرسة. له رباعيات شهيرة.

* **باهستان:** موقع في إيران اشتهر بنحوته الناتئة وكتاباته المثلثة اللغات التي ساعدت فك رموز الكتابة المسمارية.

* **برجند:** مدينة في إيران. في مقاطعاتها يصنعون الطنافس الشهيرة. لها موقع تجاري مهم. غنية بالمناجم المعدنية وخاصة النحاس. تشتهر بزراعة الزعفران. وصناعة السجاد اليدوي من أهم صادراتها. وفيها آثار تاريخية ومناطق سياحية.

* **برسيبوليس:** مدينة قديمة في إيران على بعد ٥٠ كلم من شيراز. أسّسها داريوس الكبير أواخر القرن السادس ق.م. وجعلها عاصمة الأخمينيين. يعرف موقعها اليوم بتخت جمشيد. آثار رائعة للقصور الملكية لا سيّما الإبادان. وسط هذه الآثار (في برسيبوليس) أقام شاه إيران محمد رضا بهلوي احتفالات على غاية من الأبهة والفخامة اعتبرت في حينها (آب – أيلول ١٩٧١) تغليبًا من الشاه للقومية الفارسية على معارضيه الإسلاميين. وقد جرت هذه الاحتفالات أمام أنظار ٨٦ ملكًا وأميرًا ورئيس دولة وعدد لا يحصى من المدعوّين. والتاج الذي وضعه الشاه على رأسه فيه ٣ آلاف ماسة. وكلفة الاحتفالات أكثر من ١٢٠ مليون دولار... ومما له دلالة قوية على تلك الحالة الشعبية «المأساوية» التي آل إليها الشاه الحريص على إحاطة نفسه بمظاهر الأبهة والعظمة أنه، في لحظات فراره، حرص على أن يأخذ معه التاج الذي كان صنعه لمناسبة برسيبوليس. لكن التاج كان محفوظًا في خزائن البنك الإيراني الوطني، وظلّت عربات الجيش المصفّحة تخوض وسط أمواج المتظاهرين ثلاثة أيام لعلها تجد من يفتح لها هذه الخزائن دون جدوى، فقد كان كل العاملين في البنك مضربين ومشاركين في الثورة.

* **بسطام:** بلدة في خراسان الإيرانية على منحدرات جبال البُرز. كانت في القرون الوسطى محطة تجارية مهمة. اشتهرت بالتفاح الذي كان يحمل منها إلى العراق. إليها يُنسب بايزيد طيفور أبو يزيد البسطامي: صوفي شهير كان جده مجوسيًا، ويقال إنه كان أول من قال بمذهب الفناء ووحدة الوجود، أتباعه الطيفورية أو البسطامية (ت ٨٧٥م). وعلاء الدين علي بن محمد البسطامي المعروف باشتغاله بالتأليف منذ صغره، وكتب بالعربية والفارسية في موضوعات مختلفة، وعاش في القرن الخامس عشر.

* **بَمّ:** مقاطعة ومدينة في إقليم كرمان (جنوبي إيران). من محصولاتها القطن والحنّة والنيلة.

* **بمبور:** مدينة وناحية في أواسط بلوشستان الإيرانية. قمح وتمر.

* **بندر عباس:** قاعدة (عاصمة) محافظة هرمز خان التي يسكنها نحو مليون نسمة بينهم سكان بندر عباس البالغ عددهم نحو ٤٠٠ ألف نسمة. بالقرب منها، في الخليج، جزيرة قشم التي تعد نحو ٧٥ ألف نسمة، معظمهم من السنّة ويتحدثون العربية.

وسكان بندر عباس خليط من جذور بشرية هابطة من الشمال الإيراني وآتية من الجنوب العربي ومن الشرق البعيد (الهند). وهذه المنابع العرقية لسكان بندر عباس والتي امتزجت عبر التاريخ منذ النشأة وحتى بلوغها مركزًا تجاريًا يسيطر على أسواقه، حاليًا، الهنود، ثم أخيرًا كمرفأ إيراني مهم على الخليج، تختلط به كل هذه الأعراق وتتعايش.

وتاريخ بندر عباس جزء من تاريخ الخليج. وهذا التاريخ يرى إليه المؤرخون الأوروبيون (منهم ج.ج. لوريمر في مؤلفه الضخم «دليل الخليج») على أنه يبدأ من بدء ظهور البرتغاليين في الخليج أي من سنة ١٥٠٧ حتى تأسيس الشركة الانكليزية للهند الشرقية سنة ١٦٠٠، في محاولات منهم (أي البرتغاليين) للخلاص من احتكار العرب، في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، الوساطة في التجارة بين آسيا وأوروبا.

وبعد سيطرة اسبانيا على البرتغال وبروز الهولنديين في سنة ١٦٠٠ وتأسيسهم للشركة الهولندية للهند



مدخل بندر عباس.

الشرقية، وبعد تأسيس شركة الهند الشرقية الانكليزية في آخر يوم من أيام سنة ١٦٠٠، وبين الصعود والهبوط طرد الإيرانيون البرتغاليين من بندر عباس (١٦١٥) التي كانت درعًا ضد محاصرة هرمز من البر. ثم راحت تتطور من مجرد درع بري لجزيرة هرمز الصغيرة في فوهة الخليج إلى قلعة تجارية مشتهاة لمنافسة هرمز. أما الأوروبيون، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فكانوا يعرفونها باسم «جمبرون» أو «كومارون»، وقد أطلق عليها البرتغاليون هذه التسمية على سبيل السخرية فهي تعني في لغتهم «برغوث البحر». لكن هناك من يربط هذه التسمية بالكلمة الفارسية «جميوك» التي تعني ضرائب جمركية.

وبين كل التقاطعات التي كانت تشهدها ساحات التنافس والمعارك العسكرية بين البرتغاليين والانكليز والهولنديين، والفرنسيين أحيانًا، كانت بندر عباس، وما حولها، تشهد تسللات للروس وللألمان، في سعار محموم على مفرق أسواق الشرق التي شهدها الخليج وعاينها مضيق هرمز وبواباته في بندر عباس وقشم وبندر لنجة وغيرها من جزر فوهة الخليج المفضية إلى المحيط الهندي.

* **بهبهان**: مدينة في غربي إيران وشرقي سهل خوزستان. نحو ٥٥ ألف نسمة. سوق زراعية.

* **بهلوي**: مرفأ في شمالي إيران على بحر

قزوين. نحو ٦٠ ألف نسمة.

* **بورجيرو:** مدينة في إيران. نحو ٦٥ ألف نسمة. صناعة السجّاد.

* **بوشهر** (أو بوشير): مرفأ في جنوبي إيران على الخليج. نحو ٤٥ ألف نسمة.

* **تبريز:** مدينة في شمالي إيران. قاعدة إقليم أذربيجان. نحو ٨٠٠ ألف نسمة. صناعة السجاد والطنافس والأقمشة الحريرية. مركز تجاري. بها يُكنّى محمد حسين التبريزي (ت ١٥٤٣م): خطاط إيراني تعلّم على المشهدي، من آيات خطه الكتابات في خانقاه تبريز. وأبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (١٠٣٠-١١٠٨م)، من أئمة اللغة والأدب، ولد في تبريز وتوفي في بغداد، قصد فيلسوف المعرّة أبي العلاء وأخذ عنه وعن الجرجاني.
من تبريز خرج الشاه إسماعيل الصفوي من قصره (في أحد أيام العام ١٥٠١)، وهو يحمل سيف الإمام الغائب، وأعلن من فوق منبر أحد مساجد تبريز أن المذهب الشيعي سوف يصبح من هذه اللحظة المذهب الرسمي في إيران، وفي ذلك الوقت كانت أغلبية البلاد من السنّة. وحتى يوطّد المذهب الشيعي فقد أرسل في استدعاء ١٢٠ من فقهاء الشيعة من جبل عامل في لبنان وكان على رأسهم الشيخ لطف الله العاملي. ولعل الذي ساعد على تهيئة المناخ لتحوّل إيران هو ذلك الصراع الذي كان ضاريًا آنذاك، بين الإيرانيين والعثمانيين السنّة. إضافة إلى أن بذرة التشيّع (يعتقد الدارسون والمحلّلون) كانت أيضًا كامنة في أعماق الشخصية الإيرانية.

* **تركمان جاي:** مدينة في أذربيجان الإيرانية. محطة على الطريق بين تبريز وزنجان. فيها أبرمت معاهدة تركمان جاي بين روسيا وإيران بموجبها ضمّت روسيا إليها يريفان (عاصمة أرمينيا) ونخشوان. وقعّت المعاهدة في ١٨٢٨.

* **ترمذ:** مدينة على الضفة الشمالية لنهر جيحون (أموداريا) شمالي إيران. فتحها موسى بن عبد الله بن خازم ٦٩٠م. استقل بها حتى أعادها إلى الأمويين عثمان بن مسعود ٧٠٤م. وبها يُكنّى عدد من الأدباء والعلماء منهم: بهاء الدين سيّد حسين الترمذي: متصوف، معلّم جلال الدين الرومي، كان في قيصرية لما اجتاحها المغول في ١٢٤٢، وكان دوره كبيرًا في تطور المولوية. ومحمد بن عيسى الترمذي (٨٢٤-٨٩٢م)، إمام ومحدّث، وكانت له رحلات واسعة في خراسان والعراق والحجاز. ومحمد بن علي الترمذي الحكيم (ت ٩٣٢م): فقيه ومتصوف ومحدّث.

* **توران:** كلمة إيرانية تطلق على البلاد الواقعة شمال شرقي إيران. أطلقت أيضًا على بلاد الترك. ومنها اشتقّت كلمة «بانتورانيسم» (أو البانتورانية) وهو مذهب جماعة تركيا الفتاة الذين سعوا إلى توحيد عناصر الدولة وتتريكها في بداية القرن العشرين.

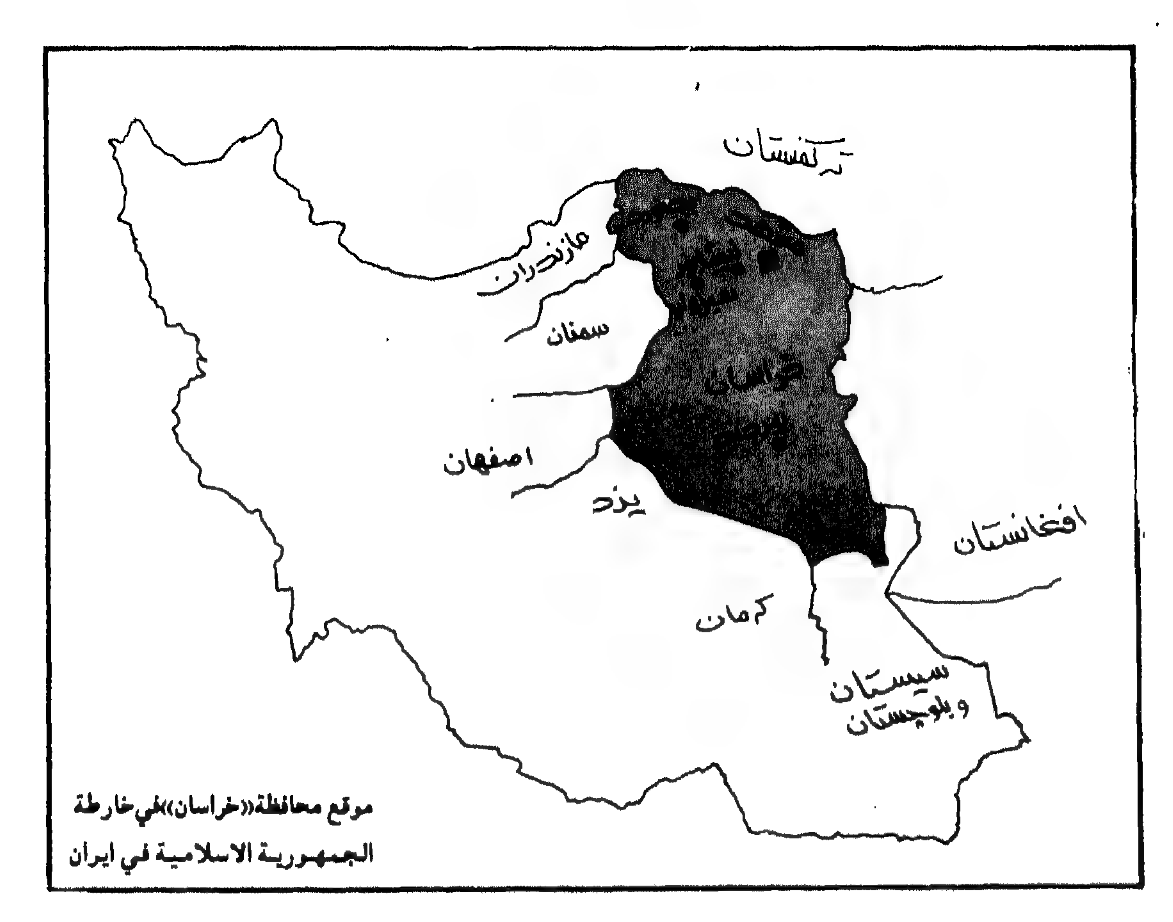
* **جالدران:** سهل في أذربيجان الإيرانية. شهير بالمعركة التي انتصر فيها السلطان سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي، واستولى من ثم على أرمينيا وكردستان.

* **جرجان:** إقليم في إيران جنوب شرقي بحر قزوين، كان يعرف قديمًا بـ «هيركانيا». احتلّ مكانة مهمة في عهد الساسانيين. فتحه يزيد بن المهلّب ٧١٦-٧١٧م، وأسّس فيه مدينة أستراباذ وهي جرجان الحالية قاعدة الإقليم، وقد عُرفت قديمًا بـ «دار المؤمنين». خرّبتها الزلازل مرارًا. وجرجان أيضًا هو الإسم القديم لمدينة جونبادي قابوس الحالية وكانت قبلًا عاصمة الإقليم. بنى قابوس الزيري قبرًا فخمًا (١٠١٢م) أخذت عنه اسمها الجديد. وبها يُكنّى: القاضي أبو الحسن علي الجرجاني (٩٤٨-١٠٠١م)، شاعر وُلّي القضاء في جرجان والري، توفي في نيسابور. وعبد القاهر الجرجاني (ت ١٠٧٨م)، لغوي من الأئمة، من تلاميذ أبوالحسين الفارسي. وعلي بن محمد الجرجاني (١٣٣٩-١٤١٣م)، متكلم أشعري وفيلسوف، عرف بـ «السيّد الشريف»، علّم في شيراز فنقله تيمور إلى سمرقند.

* **جنديسابور**: مدينة في خوزستان. أسّسها سابور الأول وأسكن فيها الشعوب اليونانية التي أسرها. فتحها موسى الأشعري (٦٣٨م) في عهد عمر بن الخطاب. اشتهرت بمدرستها الطبية ولغتها الآرامية.

* **جوين**: إسم عدة أماكن في إيران، منها: قرية في أردشير قرب شيراز؛ وناحية من نواحي نيسابور؛ وموضع حصن في سجستان كان معقلاً للخوارج. يُكنّى بهذا الإسم: شمس الدين محمد بن محمد الجويني: وزير فارسي في الدولة الايلخانية عرف باسم «صاحب ديوان» لتوليّه وزارة المال في عهد هولاكو، كان شقيقًا لعلاء الدين وساعد مثله الأدباء، قتله أرغون مع بعض أولاده (١٢٨٤). وأبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ١٠٨٥م): فقيه شافعي نشأ في نيسابور، وقف حياته للتعليم، اتّبع مذهب الأشعري، هاجر إلى الحجاز فعلّم وأفتى في قلة والمدينة حيث دعي «إمام الحرمين»، ولما عاد إلى نيسابور بنى له الوزير نظام الملك «المدرسة النظامية» ليعلّم فيها. وعبد الله بن يوسف الجويني (ت ١٠٤٧م): فقيه شافعي درّس في جوين، ثم في نيسابور ومرو. وعلاء الدين عطا مالك بن محمد الجويني (١٢٢٦–١٢٨٣م): مؤرخ وحاكم فارسي، رافق هولاكو في حملاته فعيّنه حاكم العراق وخوزستان (١٢٥٩)، فاهتم برفع مستوى الفلاحين وشجع الزراعة وحفر قناة الأنبار على الفرات، وكان إلى هذا واسع الثقافة فشجّع الأدباء والعلماء.

* **خُراسان**: كلمة مركّبة من «خور» أي شمس، و «أسان» أي مشرق. بلاد قديمة في آسيا بين نهر أموداريا شمالاً وشرقًا وجبال هندوكش جنوبًا ومناطق فارس غربًا. تتقاسمها اليوم إيران شرقًا شمالاً (نيسابور)، وأفغانستان شمالاً (هراة وبلخ) وتركمانستان. غزاها الضحّاك (٦٥٦م)، وحشد فيها أبو مسلم الخراساني ودعاة العباسيين (٧٤٨م) الجيوش التي قضت على الخلافة الأموية في الشرق. وبها يُكنّى: الشيخ كاظم الخراساني (١٨٣٩–١٩١١م): فقيه من مجتهدي الإمامية، ولد في مشهد



موقع محافظة «خراسان» في خارطة
الجمهورية الاسلامية في ايران

خراسان وتوفي بالنجف، درس في مشهد خراسان وطهران والنجف، مرجع الشيعة في عصره. وعبد الله الخراساني: مصوّر إيراني، له رسوم شخصية وصور غنية بالألوان، توفي بعد ١٥٧٥.

لعبت خراسان دورًا فاعلًا في التاريخ والتراث الإسلاميين. استضافت الخلافة الإسلامية حقبة من الزمن، وإليها ينتمي عشرات العلماء والمفكرين والأدباء، وسطع إسمها وعلا مقامها حينما وري في ترابها الإمام علي بن موسى الرضا.

ترجّح كتب التاريخ أن الآريين أول من سكنوا خراسان. وبمرور الزمن هاجر بعض الطوائف من أبناء هذا الإقليم إلى محافظتي كرمان وفارس، فيما آثرت مجموعة أخرى البقاء، وهي طائفة «البارتيين»، التي ابتدأت نهايتها مع دخول جيوش الفتح الإسلامي بقيادة الأحنف بن قيس خراسان، في السنة ١٨هـ. ثم توالى الولاة المسلمون على هذا الإقليم.

في العام ٣٥٧هـ. هاجمت جيوش الأتراك الغزنوية خراسان، ودمّر القائد سبكتكين الغزنوي حرم الإمام الرضا، فيما أعاد بناؤه ابنه السلطان محمود الغزنوي. ثم جاء دور السلاجقة الذين أسّست في أيامهم جامعات مرموقة عرفت باسم «النظامية» خاصة في نيسابور. وفي ٦١٧هـ. هاجم المغول خراسان ودمّروا مدنها، خصوصًا نيسابور (يقال لها أيضًا نيشابور) التي كانت من أكبر مراكز المدنية في عصرها. وفي ٦٥١هـ. هاجمتها جيوش هولاكو. وأخذت الحملات تترى عليها حتى ٧٨١هـ. حيث هاجمها تيمور. وبعده تسلط على خراسان «الأوزبك» (أوزبكستان)، ثم آل أمرها إلى التركمان، ثم الأفغان الذين دمّروا مدنها العامرة. ولم تشهد الهدوء والعمران إلا في عهد الصفويين. ويعتبر المؤرخون حكم نادر شاه (١١٥٤هـ) أكبر محطة سياسية في تاريخ إيران وبالخصوص إقليم خراسان.

وتعتبر خراسان، حاليًا، واحدة من ٢٢ محافظة في إيران، وأكبر هذه المحافظات مساحة، إذ تبلغ مساحتها ٣١٣,٣٣٧ كلم.[٢] وبذلك تشكّل ١/٥ مساحة إيران، وتعتبر أكبر مساحةً من بريطانيا. وآخر إحصاء لعدد سكان خراسان (١٩٨٦م) أنهم بلغوا نحو ٦ ملايين نسمة.

* **خُرَّم شهر** (خرّمشهر): مدينة ومرفأ في إيران بالقرب من شط العرب. نحو مليون نسمة. هي مرفأ المحمّرة في العهد العباسي.

* **الخليج الفارسي**: تسمية إيرانية اعتمدتها أكثر المراجع الأجنبية للخليج نفسه الذي يطلق عليه العرب تسمية «الخليج العربي». يتفرع من المحيط الهندي ويقع بين شبه الجزيرة العربية وجنوب إيران، مساحته ٢٤,٠٠٠ كلم[٢]. أضيق عرض عند مضيق هرمز. تحد الخليج من الشمال والشمال الشرقي والشرق إيران، ومن الشمال الغربي العراق والكويت، ومن الغرب والجنوب الغربي نجد والحجاز في العربية السعودية، والبحرين، وقطر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي الإمارات العربية المتحدة وجزء من عُمان. قبل اكتشاف النفط في منطقة الخليج (١٩٠٨)، كانت أهميته تتمثّل بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ وبناء السفن (الدهو) العربية الشراعية، وتربية الإبل، وحياكة الحصر، وزراعة النخيل، ومنتجات قليلة أخرى، مثل استخراج المغرة الحمراء (أوكسيد الحديد المائي الطبيعي). أما اليوم فهذه الأعمال القديمة قد اندثرت بعد أن ظهرت صناعة استخراج النفط التي أصبحت مع بعض الدول المجاورة تنتج نحو ٣١٪ من إنتاج العالم من النفط، كما يختزن باطنها نحوًا من ٦٣٪ من مجمل احتياطي العالم من النفط (راجع «الخليج العربي» في جزء لاحق).

* **خمسة** (أو ولايات خمسة): منطقة في إيران الشمالية الغربية، اتخذت إسمها من المدن الخمس التالية: أبهر فرام، غِلَب، أرمن خانة، زرزين، آباد. قاعدتها زنجان.

* **خواف**: مدينة في خراسان شمال شرقي إيران. ذكرها جغرافيو العرب. تقع على الطريق بين نيسابور وهراة. بها يُكنّى: زين الدين محمد الخوافي (ت ١٤٣٥م): صوفي ولد في خواف، مؤسس الطريقة الزينية. ومحمد هاشم نظام الملكي خوافي خان (١٦٦٤-١٧٣٣م): مؤرخ فارسي، له «منتخب اللباب» وهو تاريخ الفرع الهندي من الأسر التيمورية.

* **خوزستان:** إقليم في جنوبي إيران يتصل بالخليج. قاعدته الأهواز. من مدنه: عبادان، تستر، خرّم شهر. غني بالنفط. يطلق العرب عليه إسم «عربستان» (راجع «خزعل خان» في باب زعماء ورجال دولة).

* **خيوة:** مدينة في شمالي إيران. نحو ٥٥ ألف نسمة. بالقرب منها هزم السلطان سليم الشاه إسماعيل في وقعة جالدران (١٥١٤).

* **دينَوَر:** مدينة من أمهات مدن الجبال في كردستان إيران. دخلها العرب في ٦٤٢م بعد معركة نهاوند وسمّوها «ماه الكوفة». كانت عامرة غنية على أيام الأمويين والعباسيين. خرّبت في حروب مرداويج الجيلاني. أجهز عليها تيمور (١٤٠٠م). وبها يُكنّى: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٨٩٥م): لغوي درس على ابن السكّيت، عالم في النبات والحيوان والجبر والحساب، كان له مرصد في دينور. ونصر الدينوري (توفي نحو ١٠٢٠م): أديب ألّف للخليفة القادر بالله (١٠٠٦م) أقدم مصنّف بلغ إلى أيامنا عن تفسير الأحلام.

* **رام هُرمز:** إقليم ومدينة في خوزستان على ملتقى الطرق بين الأهواز وششتر وأصفهان. كان فيها أساقفة للنساطرة (القرن الثاني عشر) ودار للكتب ومدرسة للمعتزلة.

* **الرّي:** مدينة قديمة في شمالي إيران (جنوب شرقي طهران). فتحها العرب في زمن عمر على يد عروة بن زيد الخيل (٦٤٢م). فيها ولد هارون الرشيد.

* **زهدان:** كبرى مدن إقليم سيستان (بالوشيستان)، على بعد نحو ١٢٥ كلم من جبل تفتان الواقع على الحدود مع باكستان. وفي تفتان بركان ثار في نيسان ١٩٩٣، بعد خمود دام بضعة آلاف من السنين، قاذفًا كميات كبيرة من الكبريت. تحتوي إيران على عدد كبير من البراكين.

* **ساوى:** مدينة ومقاطعة في شمالي إيران. خرّبها المغول في ١٢٢٠.

* **ساوج بُلاق:** مقاطعة في شمالي إيران. بين سكانها عدد من البهائيين. مناجم فحم حجري. وهناك أيضًا ساوج بلاق التي هي منطقة كردية في القسم الجنوبي من أذربيجان.

* **سبزوار:** مدينة في شمال شرقي إيران غربي نيسابور. كثيرًا ما يأتي ذكرها في أساطير الفرس. يطلق عليها في السابق إسم مدينة «البيهق»، عاصمة دولة «السربدران». تعدّ إحدى الحواضر العلمية في إيران. فيها جامعة علمية عامرة إلى يومنا، و «المسجد الجامع» الذي يعود بناؤه إلى القرن الثامن الهجري. ومن معالمها التاريخية الأخرى مرقد السيد يحيى بن الإمام موسى الكاظم، والسيد حسن من أحفاد الإمام الباقر.

* **سرخس:** مدينة قديمة على الحدود الإيرانية – الروسية بين مرو ومشهد فيها ولد الفضل بن سهل وزير المأمون، وإليها يُنسب علماء كثيرون.

* **سقّز:** ناحية في كردستان إيران. مركزها مدينة سقز. نحو ٧٠ ألف نسمة، وهم أكراد.

* **السلطانية:** مدينة في غربي إيران. فيها مدفن الملك الإيلخاني ألجاتيو، من أجمل وأفخم ما شُيّد من أبنية في إيران بعد الفتح الإسلامي. وألجاتيو ثامن ملوك إيلخانية فارس (١٣٠٤–١٣١٧)، وهو من أحفاد هولاكو نصّرته أمه، ثم أسلم على المذهب الشيعي وحفر أسماء أئمة الشيعة على النقود.

* **سلوقية:** إسم أطلقه السلوقيون على عدة مدن أسّسوها أو استبدلوا بها أسماء مدن سابقة عليهم. أشهرها: في إيران: أطلق الإسم على مدينة سوسة (سوس أو شوش). في العراق: مدينة أنشأها سلوقس نيكاتور على ضفة دجلة اليمنى (٣٠٧ق.م) وجعلها عاصمة مملكة سورية قبل الانتقال إلى

أنطاكيا. استولى عليها الفرثيون (١٤٠ق م). أسّس العرب على أنقاضها وأنقاض طيسفون مدينة «المدائن» (راجع العراق). في تركيا: سلوقية بيريا أو السويدية، وسلوقية تراخيا أو سلفكة.

* **سِمنان**: مدينة في شمالي إيران. تعد نحو ٤٠ ألف نسمة. أنجبت محدّثين وفقهاء واشتهرت بصناعة الأقمشة.

* **سنّه** (أو سننج): قاعدة إقليم كردستان إيران. نحو ٨٥ ألف نسمة.

* **سهرورد**: مدينة في شمال غربي إيران. سكنها الأكراد في القرن العاشر. خرّبها المغول بحملاتهم الحربية في القرون الوسطى. وإليها ينسب: شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي (١١٥٤-١١٩١م): فيلسوف إشراقي كبير، شافعي المذهب، ولد في سهرورد ودرس في مراغه (أذربيجان)، اتهم بالخروج على الدين، وقتل في قلعة حلب. وشهاب الدين أبو حفص عمر بن محمد السهروردي (ت ١٢٣٤م): فقيه شافعي، ولد في سهرورد وتوفي في بغداد، شيخ الصوفية في بغداد، عرف بتقواه ونسكه.

* **سوسه** (أو شوشه): أنقاض مدينة في خوزستان قرب تستر. عاصمة العيلاميين ثم الأخمينيين، وفي عهدهم ازدهرت. احتلّها الاسكندر في ٣٣١ ق.م. أطلق عليها إسم سلوقية في العهد السلوقي. اجتاحها شابور الثاني ملك الفرس (٣٠٩-٣٧٩). فتحها العرب في ٦٣٨م وظلّت مزدهرة زمانًا على أيامهم. خرّبت نحو القرن الثالث عشر. فيها آثار القصور الأخمينية.

* **سيراف**: بلدة في إيران على الخليج. مناخها حار جدًا. خرّبتها الزلازل (٧٩٧م). تجارة اللؤلؤ والتوابل. بها يُكنّى أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٨٩٧-٩٧٩م): نحوي، عالم بالأدب، ولد في سيراف وتوفي في بغداد، كان أبوه مزديًا، درس الفقه في عمان وأخذ علم العربية في عسكر مكرم عن الميرمان، وفي بغداد عن ابن دريد وابن السراج فبرع في جميع علوم الإسلام وذاع صيته، درّس العلوم في بغداد، وصار مفتي الرصافة لمدة أربعين عامًا.

* **سيرجان**: مدينة في أواسط إيران (إقليم كرمان). كانت تسمّى القصران. بنى عضد الدولة بن بويه جامعها الكبير. خرّبها تيمورلنك في ١٣٩٤.

* **شابور**: مدينة في مقاطعة شابور خوره (إيران). فتحها العرب في ٦٣٧م ونكث سكانها بوعدهم، فنكل بهم أبو موسى الأشعري. وشابور أو شاهبور أو سابور إسم ثلاثة من ملوك الساسانيين.

* **شاه عبد العظيم**: مدينة في ظواهر طهران (عاصمة إيران). يربطها بالعاصمة خط حديدي. مشهورة بمقام الشاه عبد العظيم، وهو مزار معروف.

* **شُستر** (أو شوشتر): مدينة في غربي إيران، مقاطعة خوزستان. هي تستر العربية. فتحها العرب في عهد عمر بن الخطاب بقيادة البراء بن مالك. أقامت جالية من أهلها في بغداد وأنشأت حيًّا عُرف بـ «محلة التستريين» في العهد العباسي.

* **شهرستان**: إسم عدة مدن في إيران، أهمها: شهرستان يزدجرد، مدينة في جُرجان أسّسها يزدجرد الثاني (٤٣٨-٤٥٧م) واتخذها حينًا مقرًا له. ومدينة في خُراسان، مسقط رأس الشهرستاني، اشتهرت بصناعة الأقمشة. ومدينة تعرف كذلك بمدينة شابور. يُكنّى باسمها: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ١١٥٣م)، متكلم من فلاسفة الإسلام ومؤرخي الأديان في القرون الوسطى، اشتهر بكتابه «الملل والنحل». وهبة الدين الحسيني الشهرستاني (١٨٨٤-١٩٦٧م): ولد في سامراء (العراق)، من رجال الإصلاح الديني، درس في كربلاء وتخرّج في النجف، واشترك في مقاومة الانكليز في الحرب العالمية الأولى وساهم في الثورة العراقية عليهم (١٩٢٠).

* **شولستان** (أو بلاد شوال): مقاطعة في إيران. سكانها أشدّاء، أكثرهم لا يزالون يعيشون رحّلًا. لغتهم قريبة من الايرانية.

* **شيراز:** مدينة في جنوب غربي إيران. نحو مليون نسمة. قاعدة الإقليم. فتحها أبو موسى الأشعري وعثمان بن أبي العاص في أواخر أيام خلافة عثمان. تجدّد بناؤها على أيام الخليفة ابن عبد الملك. اشتهرت بخمرها وسجّادها. موطن الشاعرين سعدي وحافظ، ويُنسب إليها: أبو إسحق ابراهيم الفيروز أبادي الشيرازي (ت ١٠٨٣م): فقيه شافعي من الكبار، ولد في فيروز آباد، وتخرّج على علماء شيراز ومنها انتقل إلى البصرة ليستقرّ في بغداد، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية. وصدر الدين محمد الشيرازي المعروف بـ «الملا صدرا» (ت ١٦٤٠م): مفكّر شيعي ولد في شيراز وتوفي في البصرة، حاول الجمع بين النبوءة والفسلفة. وعبد الملك الشيرازي: من مشاهير علماء الحساب والرياضيات، عاش في القرن الثاني عشر، درس مؤلفات اليونان. وعلاء الدين منصور الشيرازي: شاعر فارسي مدح السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م). وقطب الدين الشيرازي (١٢٣٦-١٣١١م): عالم بالطب والفلك والفلسفة. ومحمد تقي الشيرازي (ت ١٩٢٠م): فقيه شيعي، مرجع الشيعة في أيامه، أفتى بشرعية وضرورة نشوب الثورة العراقية على الانكليز. ومحمد حسن الشيرازي (١٨١٤-١٨٩٥م): فقيه شيعي ولد في شيراز وتوفي في سامراء، مرجع الشيعة في عصره، أفتى بتحريم التدخين حين أعطى ناصر الدين شاه امتياز حصر التبغ في إيران لشركة بريطانية بشروط مجحفة، فامتنع الناس عن التدخين مما اضطر الشركة للتنازل عن الامتياز. ونجم الدين محمود بن ضياء الدين الشيرازي: من أطباء القرن الرابع عشر.

في ١٨٨٠، وقّع شاه إيران القاجاري ناصر الدين اتفاقًا مع أحد العسكريين الانكليز كي يستخدم تبغ إيران لمدة ٥٠ عامًا في مقابل ١٥٠ ألف جنيه استرليني. وبدأت شركة «الميجور تالبوت» تمارس ضغوطها على الفلاحين. وثار أهل شيراز، وقدّم مرجع الشيعة آية الله الميرزا محمد الشيرازي فتواه الشهيرة: «التدخين حرام. ومن يقدم عليه فكأنه يحارب إمام الزمان الغائب». وأحرقت الغلايين في كل إيران (بما فيها غليون الشاه الذي أحرقه الخدم)، وشلّت الشركة، واضطر الشاه إلى إلغاء الامتياز.

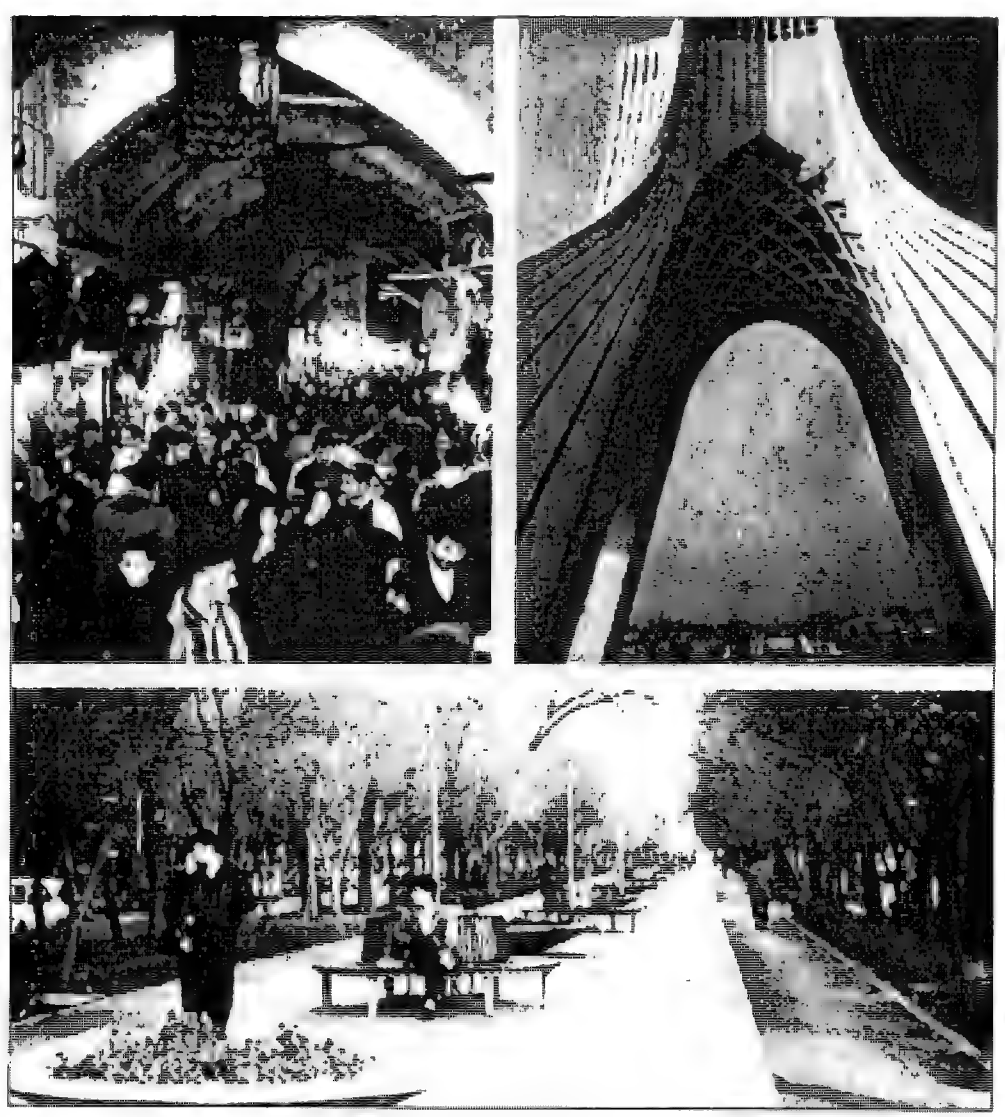
* **طاق بستان:** موضع قرب كرمنشاه في إيران. فيه بقايا البلاط الساساني (شابور الأول وكسرى الثاني) وقنوات الري. وهناك أقدم كتابات بهلوية معروفة مع نقوش تمثّل مشاهد الصيد.

* **طالقان:** مدينة قرب أصفهان. مسقط رأس الوزير الصاحب بن عباد الطالقاني. وطالقان مدينة في طخارستان دمّرها جنكيز خان في ١٢٢٠.

* **طهران:** عاصمة إيران وأكبر مدنها. نحو ١٠ ملايين نسمة (إحصاءات ١٩٩٤)، وقد كانت تعد قبل عقدين فقط نحو ٣ ملايين نسمة. تقع شمالي البلاد في جنوبي جبال الألبُرز. قديمة جدًا. ولم يبدأ نموها الحقيقي إلا حوالي العام ١٢٢٠م، أي عندما أقدم المغول على هدم مدينة رغس الواقعة جنوبي طهران. أنشأ فيها الشاه طهماسب الأول ١١٤ برجًا في العام ١٥٥٣. اختارها الشاه آغا محمد (١٧٤٢-١٧٩٧) لتكون عاصمة لمملكته. ومع ذلك، لم تعرف المدينة نموًا يذكر إلا بعد وصول رضا شاه بهلوي (١٨٧٨-١٩٤٤) الذي أعطى المدينة مظهرها الحالي كمدينة كبرى. في القسم القديم من المدينة، قصور غولستان، وحدائق رائعة ومتحف يضم عرش الطاووس الشهير الذي سبق للفرس أن حملوه من دلهي (الهند) في ١٧٣٩. وفيها وقعت الاتفاقية الدولية بين أقطاب الدول المتحالفة: روزفلت، تشرشل وستالين، ضد محور ألمانيا، ايطاليا واليابان في الحرب العالمية الثانية، وذلك في ٢٨ تشرين الثاني - أول كانون الأول ١٩٤٣. والهدف ضمان الفوز في الحرب أكثر من رسم خطوط السلام المراد إقامته بعد الحرب.

آخر ما شيّده الشاه محمد رضا بهلوي، قبل سقوطه، نصب «الشاهيار» (في طهران)، تحته متحف يستعرض تاريخ إيران. شوارع طهران نزعت عنها أسماؤها القديمة واكتسبت أسماء «الثورة الإسلامية» (١٩٧٩) وشهدائها.

معنى إسم طهران «المكان الساخن» (تهران بالفارسية «ته» بمعنى ساخن، و «ران» بمعنى المكان). في شمالي طهران كاتدرائية للأرمن تمّ بناؤها في ١٩٧٥. ورغم أن غالبية المسيحيين في إيران



فوق: الى اليمين، النصب الحجري في ساحة الثورة في العاصمة، وشارع من شوارع البازار (السوق التقليدي لطهران)؛ وتحت حديقة عامة من حدائق طهران.

من الأرمن إلا أن هناك أيضًا أرثوذكس وبروتستانت وكاثوليك، وجميعهم لديهم كنائسهم ويستمرون بممارسة شعائرهم الدينية بحرية حتى ان غلاة أعداء الثورة الإسلامية في إيران لم يتمكنوا من التنكر لأمر هذا التسامح الديني.

• **عبادان:** مدينة في غربي إيران على الخليج. نحو ٥٥٠ ألف نسمة. مركز تكرير النفط الإيراني وتصديره. كانت مرفأً مهمًا في أيام العباسيين. تقهقرت مع الوقت إلى أن أصبحت قرية لا شأن لها (في القرن الثامن عشر). جاء بناء مرفأ نفطي عليها من قبل «شركة النفط الانكليزية – الايرانية» ليعطيها انطلاقتها الحديثة.

• **عبّاس آباد:** مدينة في إيران بين سبزوار وشاه رود. أسّسها شاه عباس الأول (ت ١٦٢٩)

ونقل إليها بعض الأسر الكرجية (من سكان جورجيا).

• **العجم**: إسم يطلق أحيانًا على بلاد إيران.

• **عسكر مُكرم**: مدينة في إيران. أنشأها مكرم القائد الذي أرسله الحجّاج إلى خوزستان لإخضاع الثوار. كانت تضرب فيها النقود في عهد معز الدولة البويهي (القرن العاشر).

• **عيلام**: بلاد قديمة كانت تمتد بين شمال شرقي الخليج ودجلة الأسفل. عاصمتها سوسه. عرفت حضارة غنية ترقى إلى الألف الرابع ق.م. خضعت للنفوذ السومري والأكدي. بلغت أوج ازدهارها بين القرن الرابع عشر والعاشر ق.م. احتلّها أشور بانيبال (٦٤١ق.م). تسمّى اليوم خوزستان.

• **الفردوس**: قلعة من أعمال قزوين.

• **فيروز آباد**: مدينة في إيران. قاعدة إقليم شهرستان. معناها «مدينة الانتصار». أسّسها أردشير الأول على شكل دائري. كان فيها معبد النار. ويُكنّى بها: أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي (١٣٢٩-١٤١٤م): ولد في بكاوزين قرب شيراز، من أئمة مؤلفي القواميس العربية، تعلّم في شيراز وواسط وبغداد ودمشق. علّم في القدس، كان يسافر وبصحبته عدة أحمال من الكتب. من مؤلفاته «القاموس المحيط».

• **فيروز كوه**: قلعة في طبرستان بالقرب من جبال دماوند. اشتهرت في عهد خوارزم شاه والمغول. احتلّها الحشاشون ثم استرجعها هولاكو (١٢٥٦). كانت المقر الصيفي للسلالة الإيلخانية. هي اليوم قاعدة الإقليم. تعدّ نحو ١٠ آلاف نسمة.

• **قرميسين**: مدينة في غربي إيران بالقرب من نهاوند. عندها انتصر النعمان بن مقرّن على الفرس (٦٤٢م).

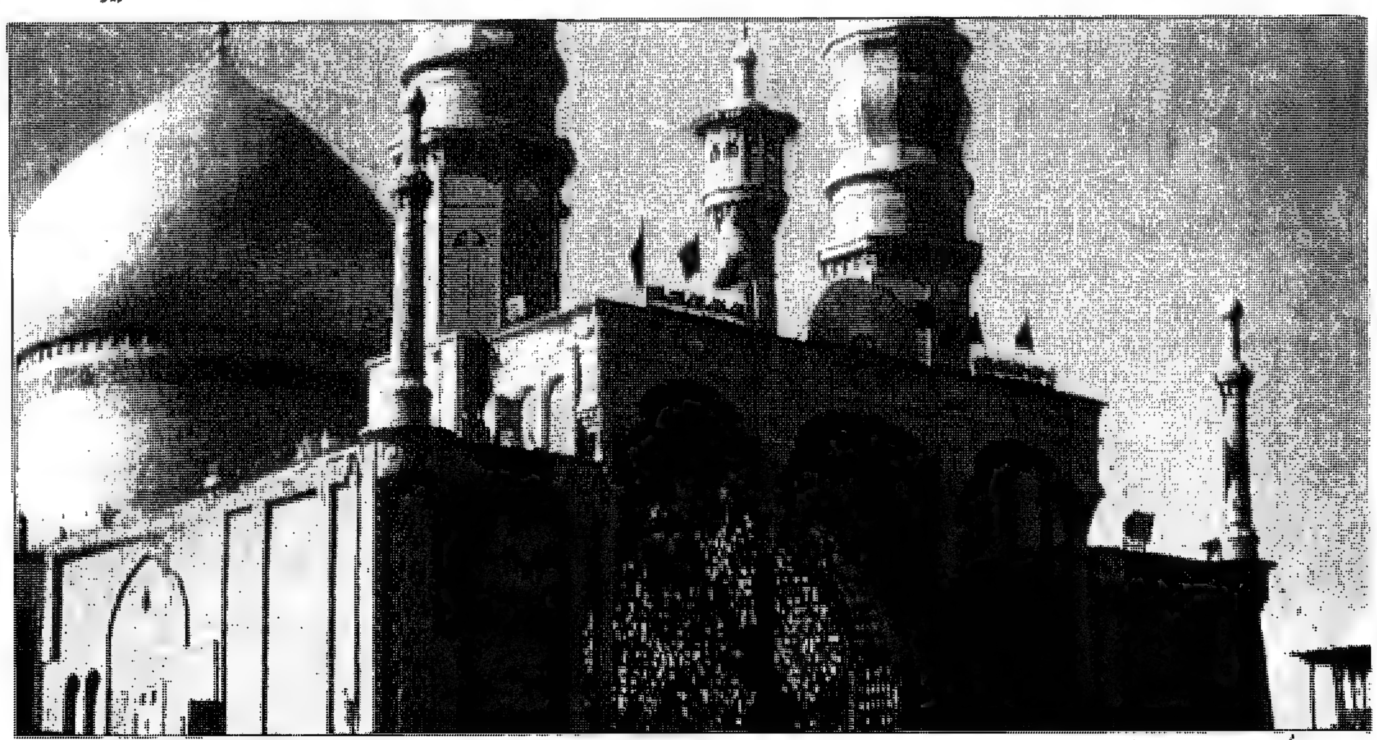
• **قزوين**: مدينة في شمالي إيران، على بعد ١٥٠ كلم من طهران، وهي مدينة صناعية وتعدّ نحو مليون نسمة. قريبة من شاطئ بحر قزوين. ولهذا البحر إسم آخر هو بحر الخزر (Mer Caspienne): بحر داخلي بين أوروبا (الاتحاد السوفياتي سابقًا) وآسيا (إيران) على انخفاض ٢٦م تحت سطح البحر. مساحته ٤٢٤ ألف كلم[٢]. يُكنّى بالمدينة وبمنطقة بحر قزوين: زكريا عماد الدين أبو يحيى القزويني (ت ١٢٨٣م): فقيه غلب عليه التأريخ والجغرافيا، ولد في قزوين، تعرّف إلى ابن العربي في دمشق، تولّى القضاء في واسط والحلة. وعبد الغفار بن عبد الكريم القزويني (ت ١٢٦٦م): فقيه ورياضي اشتغل بالقضاء وعلم الفلك. وعلي بن عمر الكاتبي القزويني (١٢٠٣-١٢٧٦م): منطقي تلميذ نصير الدين الطوسي. جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ١٣٢٨م): فقيه شافعي، أديب، عرف بالخطيب.
في آب ١٩٩٤، شهدت مدينة قزوين اضطرابات بعد رفض مجلس النواب الإيراني (مجلس الشورى الإسلامي) مشروع قانون يحوّل مدينتهم إلى محافظة مستقلة بفصلها عن محافظة زنجان.

• **قشم**: أكبر جزيرة على الساحل الايراني في مضيق هرمز. في الشمال الشرقي منها جزيرة هرمز الشهيرة، وفي الجنوب الشرقي جزيرة لاراك وجنوبيها جزيرة هنكام، وهي جميعًا جزر صغيرة. سكانها نحو ٧٥ ألف نسمة. معظمهم سنّة. فيها آثار قلعة برتغالية، ومعبد هندي عمره ثلاثة قرون يذكّر بزمن سيطرة الهنود الممثلين لشركة الهند الشرقية الانكليزية على واسطة التجارة في جزيرة قشم كما في بندر عباس.

• **قصري شيرين**: بلدة في شمال غربي إيران. بالقرب منها أنقاض يرقى عهدها إلى الساسانيين. كانت مصيفًا لشيرين زوجة الملك خسرو الثاني أبرويز (٥٦٠-٦٢٨م) فسمّيت باسمها.

• **قلعة سعيد**: حصن في إيران يسمّيه ابن الأثير القلعة البيضاء.

• **قُم**: مدينة في غربي إيران. فتحها أبو موسى الأشعري (٦٤٤م). فيها قبر فاطمة المعصومة أخت الإمام الرضا. كان سكان قُم من أشاعرة الكوفة.



قُم: المعلم الديني الأبرز.

أغلبهم من أصل عربي؛ انتقلت بطونهم إلى هذه المدينة هربًا من بطش الخلفاء. بينها وبين مدينة مشهد «بحيرة الموت» البالغة الملوحة التي كان رجال «السافاك» (مخابرات نظام الشاه السابق) يلقون فيها معارضي الشاه. ولا بد أن هذه الطريق (بين مشهد وقُم) سلكتها فاطمة المعصومة وهي ذاهبة لزيارة أخيها الإمام الرضا، ولكن جماعة من قطاع الطرق خرجوا عليها وقتلوا كل أتباعها وتركوها وحيدة وسط الصحراء، ولم تلبث أن فارقت الحياة. وبني لها المقام في المكان نفسه.

ومعروف عن قُم أنها مدينة موهوبة للعلم. فيها تتم الدروس الدينية باللغة العربية. وحسب تقاليد الحوزة العلمية في قُم لا يوجد أكثر من خمس آيات عظمى في وقت واحد. ولا يجوز (دستوريًا وحتى في عهد الشاه) أن يقبض على آية الله أو يسجن. فعندما قبض رجال «السافاك» على الخميني، وأوشك أن يودع في سجون الشاه، أسرع زملاؤه من آيات الله وقبلوا رسالته العلمية «تحرير الوسيلة» ومنحوه لقب آية الله العظمى، وبذلك أصبح من المستحيل القبض عليه والزج به في السجن. ولم يجد الشاه بدًا من نفيه إلى الخارج.

* **قوجان** (أو قوتشان): مدينة في شمال شرقي إيران (خراسان) على نهر آترك. تعد نحو ٢٥ ألف نسمة. نكبت بالزلازل في أعوام ١٨٥٢ و ١٨٧٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٥.

* **كرمان**: إقليم قديم في إيران يقع جنوب غربي صحراء لوط بين مكران وفارس. شرع بفتحه الربيع بن زياد قائد أبي موسى الأشعري وأتمّه ابن مسعود السلَمي بعد أن أبادت الثلوج الحملة الأولى (٦٤٩م). وكرمان مدينة في إيران، قاعدة الإقليم. نحو ٢٢٥ ألف نسمة. مركز تجاري مهم وشهير بصناعة الأنسجة القطنية والصوفية والسجّاد.

* **كرمنشاه**: مدينة في شمال غربي إيران. نحو ٣٠٠ ألف نسمة. كانت مركز إقامة لبني ساسان

ملوك الفرس ومن بعدهم لهارون الرشيد ومن بعده لأمراء بني بويه. مصفاة لتكرير النفط.

* **كلات نادري**: مدينة في شمال شرقي إيران (خراسان)، هي قلعة طبيعية هاجمها تيمورلنك أربع عشرة مرة دون أن يتمكن من احتلالها (١٣٨٠م).

* **لار**: مدينة في إيران في أعالي وادي مازندران. مركز اصطياف لسكان العاصمة طهران. ولار مركز مقاطعة لارستان في جنوبي إيران. حكمتها سلالة خاصة كان أول من أسلم من أمرائها جلال الدين إبراج (القرن الثامن م).

* **لارجان**: بلدة في طبرستان بين الري وآمُل. ذكر ياقوت قلعتها التي اشتهرت في عهد البويهيين.

* **لارستان**: مقاطعة جبلية في جنوبي إيران على شاطئ الخليج، مركزها لار. بها يُكنّى لاري محيي (ت ١٥٢٦م): مؤلف إيراني له «فتوح الحرمين» وصف فيه مكة والمدينة، وشرح التائية الكبرى لابن الفارض.

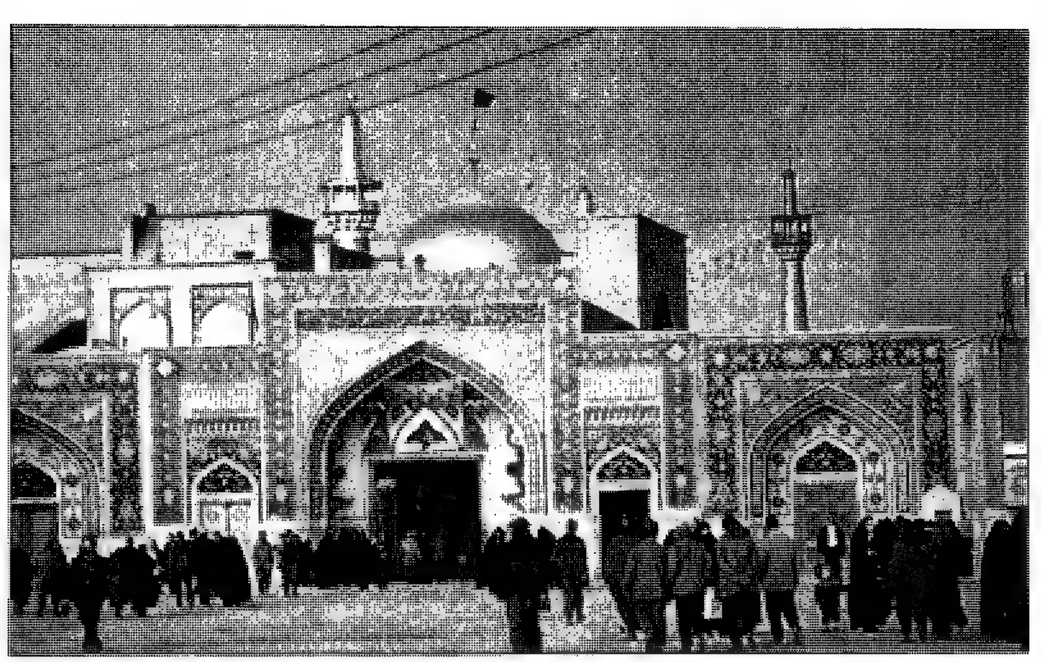
* **لورستان**: مقاطعة في غربي إيران على الحدود العراقية. فيها منابع النفط. كشفت التنقيبات فيها عن آثار حضارة ترجع إلى العصر الحديدي.

* **مازندران**: بلاد واقعة في إيران جنوبي بحر قزوين وشمالي جبال البرز. فتحها العرب على يد سعيد بن العاص (٦٥٠م)، وأطلقوا عليها إسم طبرستان. تعاقب على حكمها بعدهم السامانيون والغزنويون والسلجوقيون والمغول ثم الفرس (١٥٩٦م). من مدنها آمُل وبابُل.

* **مال أمير**: أنقاض مدينة قديمة في إيران. قال عنها المقدسي إنها أجمل مدن خوزستان. أطلق عليها هذا الإسم (مال أمير) بعد أن أضحت عاصمة دويلة مستقلة (القرن الرابع عشر م). بالقرب منها آثار أخمينية وعيلامية وساسانية.

* **المحمّرة**: راجع «خرّم شهر» في هذا الباب.

* **مراغة**: عاصمة أذربيجان الإيرانية قديمًا. عثر فيها على آثار سابقة على التاريخ. كانت في العصر



مقام الإمام الرضا في مشهد.

المغولي قاعدة مسيحية. نبغ فيها ابن العبري واشتهرت بمرصدها ومكتبتها اللذين أسسهما نصير الدين الطوسي.

* **مشهد**: مدينة في إيران في محافظة خراسان. نحو مليوني نسمة. فيها قبر الإمام الثامن علي الرضا (مزار لأهل الشيعة). والإمام الرضا وافق أن يكون وليًا لعهد الخليفة المأمون، رغم أن المأمون لم يختره إلا نكاية بأبناء عمومته من بني العباس. وقد وهبه مقاطعة خراسان التي تتوسطها مدينة مشهد. وتقلّب المأمون ومات الإمام مقتولًا بالسم. ومشهد ما زالت «موهوبة للإمام» حتى اليوم. فكل ما فيها (خصوصًا ثقافيًا) موسوم باسم الإمام. هكذا مجمع البحوث الإسلامية الذي يعمل به ما يقارب ٣٠٠ من العلماء والباحثين، وجامعة رضوية للعلوم الإنسانية، ومؤسسة للطباعة والنشر، ومتحف للقرآن الكريم فيه مجموعة من أنفس المخطوطات، ومتحف إسلامي يعدّ واحدًا من أكبر المتاحف في العالم. ومشهد هي المدينة المقدسة الثالثة لدى الشيعة، بعد النجف التي دفن فيها الإمام علي، وكربلاء التي دفن فيها الإمام حسين، ومشهد، وقُم التي دفنت فيها فاطمة المعصومة أخت الإمام الرضا. وتذكر بعض المصادر التاريخية أن مدينة مشهد كانت في الأصل قرية صغيرة تسمّى «سناباد». وبعد استشهاد الإمام الرضا (عام ٢٠٣هـ) ودفنه فيها. اشتهرت هذه القرية أكثر فأكثر حتى سمّيت «مشهد الرضا»، ثم استقر الإسم على كلمة «مشهد» والتي تعني «محل الاستشهاد».

* **ميديا**: منطقة في شمال غربي إيران. أقام فيها الميديون (الألف الأول ق.م.). كانت عاصمتها أكبتانا (همذان اليوم). احتلّها قورش (٥٥٦ق.م). جعلها داريوس الأول مرزبانة. استولى عليها الاسكندر (٣٣٠ق.م). ثم الارشاقيون (القرن الثاني ق.م). ظلّت تحت الحكم الساساني حتى الفتح العربي (٦٣٣م).

* **نقشي رستم**: موقع أثري في إيران بالقرب من برسيبوليس. آثار أخمينية.

* **نهاوند**: مدينة في إيران جنوبي همذان. نحو ٧٥ ألف نسمة. عندها كانت معركة حاسمة بين جيش الفتح العربي بقيادة النعمان بن مقرّن والفرس، سقط النعمان فيها قتيلًا فخلفه حذيفة بن اليمان وانتزع النصر للمسلمين (٦٤٢م).

* **نيسابور**: ثاني أهم مدينة في خراسان بعد مشهد. نشأت في القرن الثالث الميلادي على يد شاهبور الأول. خرّبها المغول وقتلوا معظم سكانها. لكنها أعادت الحياة إليها. تشتهر باحتوائها على الأحجار الكريمة مثل «الفيروز». فيها آثار من أيام الشاه سليمان الصفوي. وفيها قبر الشاعر عمر الخيام.

* **هرمز، جزيرة ومضيق**: جزيرة إيرانية في الخليج على مضيق هرمز، تربط الخليج ببحر عُمان (راجع «بندر عباس» و «قشم» في هذا الباب «مدن ومعالم»).
أما مضيق هرمز فيربط مياه البحار العالية لخليج عُمان بمياه البحار العالية للخليج العربي (أو الفارسي أو العربي – الفارسي، فهناك نزاع على التسمية مربوط بالسياسات والاستراتيجيات الدولية والإقليمية). والمضيق ذو أهمية كبيرة للملاحة الدولية. ويقع بين إيران من الشمال والشمال الغربي وبين عُمان في الجنوب. يبلغ عرضه في الاتجاه الشمالي حوالي ٣٠ ميلًا. أهميته الاستراتيجية تتعدّى دول المنطقة إلى العالم. فهناك حوالي ٨٦٪ من نفط الشرق الأوسط الذي يصدر إلى أوروبا يوميًا ينقل عبره، بينما لا تحمل أنابيب النفط من السعودية والعراق إلا حوالي ١,٥ مليون برميل يوميًا.

* **هرمز خان**: محافظة إيرانية على الخليج. تبلغ مساحتها ٦٨٤٧٢ كلم٢، وعدد سكانها نحو مليون نسمة، وقاعدتها بندر عباس. تحدّها من الشمال والشمال الشرقي محافظة كيرمان، ومن الغرب والشمال الغربي محافظة فارس ومحافظة بوشهر، ومن الشرق سيستان وبلوشستان، ومن الجنوب مياه الخليج وبحر عُمان. وهرمز خان تعتبر من أكثر محافظات إيران حرارة وجفافًا لأنها تستعير مناخ الصحراء وشبه الصحراء، وتنتج التمر والموز

والموالح، إضافة للحنّة والتبغ والمانغا والحبوب والبطاط، وهذه كلها متوافرة بكثرة في أسواق بندر عباس. أما الصناعة فهي في هرمز خان مكرّسة لتغطية احتياجات السكان من منسوجات البروكاد الملوّنة والأصواف والسيراميك والبلاستيك. سكانها ينقسمون بين طائفتي الشيعة والسنّة، ويتحدثون بالفارسية ذات اللكنة المميزة، ويتوزعون بين ٤٥ قرية و ١٨ مركزًا و ٦ مدن على رأسها بندر عباس.

* **همذان:** مدينة في إيران جنوب غربي طهران. نحو ٤٥٠ ألف نسمة. هي أكبتانا القديمة. صناعة الطنافس والأصواف. سمّيت «أحمتا» في التوراة. يكرّم فيها اليهود قبر مردخاي وأستير. فيها قبر ابن سينا. يُكنّى بها بديع الزمان الهمذاني (٩٦٨–١٠٠٧م): شاعر وأديب من أئمة الكتاب، ولد في همذان، انتقل إلى خراسان وجرجان ونيسابور ثم استقر في هراة ومات فيها. وعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت ٩٣٣م): كاتب وشاعر، له مصنفات قليلة لكنها كثيرة الفائدة.

** **نصب وآثار وفنون**

كانت المساجد في إيران من أهم النصب في كل مدينة، لأنها كثيرًا ما تكون ضخمة وواسعة، أو لأنها تبرز في نقوشها وريانتها روائع جمال الفن والإبداع فيها، وكذلك خلفيتها التاريخية.

في إيران الكثير من المزارات والمراقد التي بُنيت إحياءً لذكرى الراقدين فيها من الأئمة والشخصيات التاريخية والشعراء. إن القبة المقدسة المشيّدة على مرقد الإمام الرضا في مشهد، وكذلك القباب في قُم وري يمكن مشاهدتها على مسافة بعيدة بسبب طلائها بالذهب الخالص. والمرمر والمعادن الثمينة مستخدمة بكثرة. والأنوار الساطعة تفيض من قناديل بلورية لتعود فتنعكس على السقوف والجدران خلال الآلاف من قطع المرايا الصغيرة المرصوفة عليها في نقوش زخرفية بديعة.



زخارف من فن العمارة الاسلامي في ايران.

– الآثار القديمة: أجرى الأثريون حفريات كثيرة عثروا خلالها على آثار نفيسة بكميات كبيرة، وخاصة في الغرب والجنوب الغربي من البلاد. ففي منطقة فارس قبر قورش وقصره، ومقابر الهخامنشيين، والنقوش الساسانية، ومعابد النار. وفي منطقة لارستان تقع سوسه (شوشة) إحدى أهم المدن في التاريخ القديم، والزقورات المدرّجة. وفي كردستان إيران كهوف طاق بستان. غير أن أكثر هذه الآثار قدمًا وأجملها زخرفًا تقع في برسيبوليس.

– النمنمة أو التنبيت: يمتاز بناء المدارس الدينية بنقوشها ومنمنماتها. ولا منازع للإيرانيين في هذا الفن منذ القرن الحادي عشر. ومهارتهم اليوم تتجلّى في المنتجات التي ينتجونها في مدرسة طهران للصناعات اليدوية وفي متحف المدرسة.

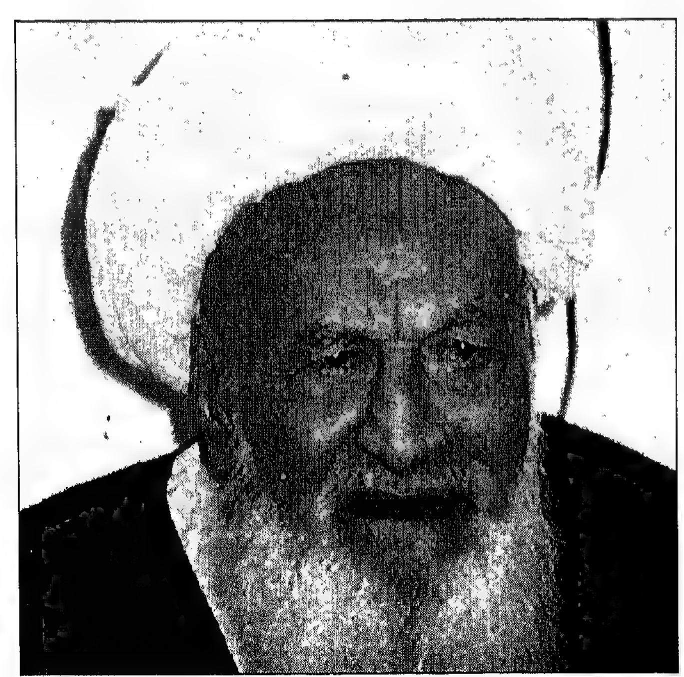
– رسم الخط: من عناصر الزخرف المعروفة لكونه ذا طبيعة رمزية من جهة، ولقيمته التجميلية والزخرفية من جهة أخرى. والخط يستند إلى القرآن الكريم. وكان رسم الخط من الفنون الكبرى خلال المرحلة الإسلامية. وعلى الرغم من أنه ما يزال يمارس على نطاق واسع – خصوصًا في الدول الإسلامية – إلا أنه أخذ يفقد أهميته بسبب انتشار الطباعة.

– سجّاد: يعود تاريخ صناعة السجاد الإيراني إلى نحو ٣ آلاف سنة، على الرغم من أن التحف القديمة من السجاد الإيراني تعود إلى ما قبيل القرن السابع عشر. ومع أن نقوش السجاد الإيراني قد استنسخها، على نطاق واسع، المنتجون الأجانب، فإن أسلوب حياكة السجاد بالطريقة اليدوية وباستعمال الأصباغ الطبيعية، ما يزال شائعًا ولم يصب ميزة السجاد الإيرانية بنوعيتها العالية أي تقهقر. في طهران متحف خاص بالسجاد.

زعماء ورجال دولة

• **الأراكي، محمد علي** (١٨٨٧–١٩٩٤): آية الله العظمى محمد علي الأراكي، المرجع الأعلى للمسلمين الشيعة. وكانت المؤسسة الدينية الرسمية في إيران اختارته لهذه المرجعية بعد وفاة آية الله العظمى محمد رضا كلبايكاني في كانون الأول ١٩٩٣. وجرى أثناء هذا الخيار، وبعده، كلام كثير حول أن مرشد الثورة علي خامنئي أراد أن يضمن لنفسه المرجعية، ذلك لأن الأراكي كان طاعنًا جدًا في السن ومريضًا، وكان قد فقد حاستي السمع والبصر قبل ٣٠ عامًا. وبعد الإعلان عن وفاته، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٤، وكان قد أمضى أكثر من خمسين يومًا في المستشفى، تزخّم حديث المرجعية والجدل حولها والبحث عن البديل في ظل الأوضاع الراهنة في إيران (قُم) والعراق (النجف)، وعدم وجود منافسين جديين بمستوى الأراكي أو سلفه محمد رضا كلبايكاني في قُم، ولا بمستوى المرجع الأسبق زعيم الحوزة العلمية في النجف الإمام أبو القاسم الخوئي.

• **أزهري، غلام رضا** (١٩١٧–): عسكري إيراني ورئيس الحكومة العسكرية الإيرانية من ٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ إلى نهاية كانون الأول ١٩٧٨. عيّنه الشاه، بعد سلسلة من المظاهرات الدموية، رئيسًا لهذه الحكومة، نظرًا لرفض معظم السياسيين



آية الله العظمى محمد علي الأراكي.

الليبراليين الاشتراك في حكومة ائتلافية. إلا أنه فشل في وضع حد للثورة الشعبية وتفاقم الوضع في عهده مما اضطرّه إلى الاستقالة ومغادرة إيران إلى الولايات المتحدة للعلاج فخلفته حكومة شاهبور بختيار المدنية.

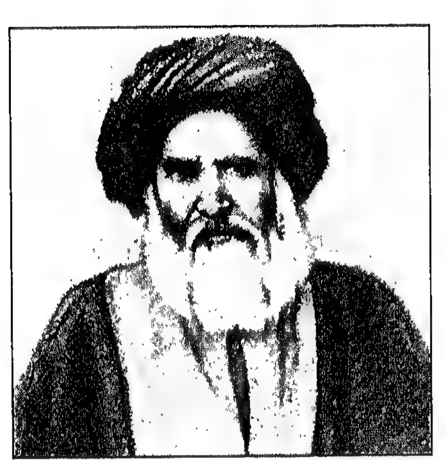
* **الأصفهاني، السيّد أبو الحسن** (١٨٦٧-١٩٤٥): ولد الإمام السيد أبو الحسن السيد محمد الموسوي الأصفهاني في قرية «مديس» من قرى أصفهان ولم يكن والده من أهل العلم، وإنما كان جده من العلماء الذين تتلمذوا على صاحب «الجواهر» الشيخ محمد حسن النجفي.

تلقّى تعليمًا أوليًا في قريته، ورحل إلى أصفهان حيث تتلمذ على أبرز علمائها، أمثال: الشيخ محمد الكاشي. ثم قصد النجف (١٨٩٠) فدرس على الشيخ حبيب الله الرشتي، وبعده اختص بدروس الشيخ كاظم الخراساني في الفقه والأصول إلى حين وفاة الخراساني (١٩١١)، فأخذ هو في التدريس وأخذت الأنظار تتوجه إليه كمجتهد كبير ومرشّح بارز لمرجعية المستقبل.

منذ الطلائع الأولى لانبثاق الحركة الدستورية الإيرانية (أواخر القرن التاسع عشر) والسيد الأصفهاني يمارس دعمها ويشترك في العديد من نشاطاتها. ويذكر الشيخ محمد حرز الدين، في هذا المجال، «إن السيد الأصفهاني وجماعةً من كبار العلماء منهم الميرزا النائيني اجتمعوا إبان أحداث المشروطة في النجف الأشرف ليلًا بوزير حربية شاه أحمد القاجاري، وهو آنذاك رضا خان بهلوي وتداولوا الحديث معه في شؤون إيران وأخذوا عليه المواثيق والعهود أن يسير برأي العلماء وأن يكون مجلس الشورى تحت نظر خمسة من المراجع الكبار».

ولدى الاحتلال الروسي لشمال إيران (مطلع كانون الأول ١٩١١)، واستنجاد الشاه القاجاري بالعلماء، سارع هؤلاء إلى إعلان الجهاد المقدس وهيّأوا كتائب الدفاع بزعامة المرجع الأعلى، آنذاك، الشيخ كاظم الخراساني. لكن قبل الموعد المقرّر لسفر الشيخ الخراساني إلى إيران (وكان في العراق) بيوم واحد وافته المنيّة، فشكّل العلماء هيئة إنقاذ عليا كان السيد أبو الحسن الأصفهاني أحد أعضائها البارزين.

وقف، في العراق، يدعم الاستقلاليين ويعارض الملك. اعتقلته السلطات العراقية مع عدد من علماء



الامام السيد أبو الحسن السيّد محمد الموسوي الأصفهاني.

النجف، وجرى تسفيرهم إلى إيران في ٢٩ حزيران ١٩٢٣. وفي نيسان ١٩٢٤، تمّت عودته، ورفيقه آية الله الشيخ النائيني، إلى العراق بعد مداولات واشتراط عدم تدخلهما في السياسة. فنشط السيد الأصفهاني في العمل الثقافي والاجتماعي، فأسس العديد من المدارس الدينية في بغداد والنجف والبصرة وكربلاء، وشيّد جهازًا مرجعيًا واسعًا استوعب أربعة آلاف وكيل توزعوا بين مناطق العراق ومدنه وقصباته، وبين المساجد والحسينيات. ومع حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، عاد الأصفهاني إلى السياسة من طريق الفتوى الشهيرة التي أصدرها وأيّد بها هذه الحركة (أيار ١٩٤١).

بعد وفاة الميرزا النائيني في ١٩٣٦، انحصرت الزعامة الدينية بالإمام السيد أبو الحسن الأصفهاني. وإبان الحرب العالمية الثانية وذيولها الاقتصادية، حصر همه في مساعدة المحتاجين.

«وفي السنوات الأخيرة من حياته، توالت عليه الأمراض، حتى أشير عليه بضرورة الذهاب إلى لبنان للاستجمام والراحة، فذهب إلى هناك وتحسنت صحته شيئا ما، ولكن عرض له أن سقط يومًا على الأرض فأصيب في كسر في فخذه، فعولج من قبل المجبرين ثم رجع إلى العراق، وتوفي في الكاظمية ليلة عيد الأضحى من عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٥م) عن عمر ناهز الثمانين عامًا، وشُيّع تشييعًا عظيمًا لم يسبق له مثيل. وعطّلت أسواق طهران ثلاثة أيام، وأقيمت مجالس الفاتحة على روحه في أكثر أنحاء العالم الإسلامي، وحضر مأتمه شخصيات عالمية، والعديد من الزعماء المسلمين، ووفد من أسقف النصارى (الفاتيكان) وحاخام اليهود أيضًا» (مجلة «التوحيد»، معاونية العلاقات الدولية – الجمهورية الإسلامية في إيران، العدد ٦٣، شباط ١٩٩٣، ص ١٢٩).

* **إمامي، جعفر شريف** (١٩١٠–): سياسي إيراني عرف بولائه للشاه. تولّى عدة مناصب حكومية رفيعة. أتمّ دراسته العليا في ألمانيا والسويد. وكيل وزارة المواصلات (١٩٥٠). وزير الصناعة والمناجم (١٩٥٧–٦٠). في آب ١٩٦٠، وبعد الاضطرابات الدامية في جامعة طهران، استقال رئيس الحكومة مانوشهير إقبال وتسلّم جعفر شريف إمامي رئاسة الحكومة على أمل السيطرة على الوضع. لكن إمامي ما لبث أن استقال (أيار ١٩٦١) على أثر مقتل أحد المدرّسين خلال الأحداث الدامية في طهران فعيّنه الشاه مستشارًا في بلاطه. وفي صيف ١٩٧٨ عيّن مجددًا رئيسًا للوزراء في محاولة من الشاه لامتصاص النقمة العارمة ضد حكمه، والتي تجلّت في الأحداث الدامية في البلاد منذ بداية ١٩٧٨، لكنه ما لبث أن استقال بعد بضعة أشهر بسبب تعاظم الانتفاضة، فخلفته حكومة عسكرية. اعتبر من الشخصيات الايرانية التي كانت على صلة وثيقة بالبلاط الايراني وببعض الأوساط الدينية. نائب في مجلس النواب منذ ١٩٥٥، ورئيس لهذا المجلس منذ ١٩٦٣ وحتى تاريخ تعيينه رئيسًا للوزراء في آخر مرّة. يجيد الفرنسية والانكليزية والألمانية بالإضافة إلى الفارسية، وعلى اطلاع واسع على الشؤون الاقتصادية العالمية.

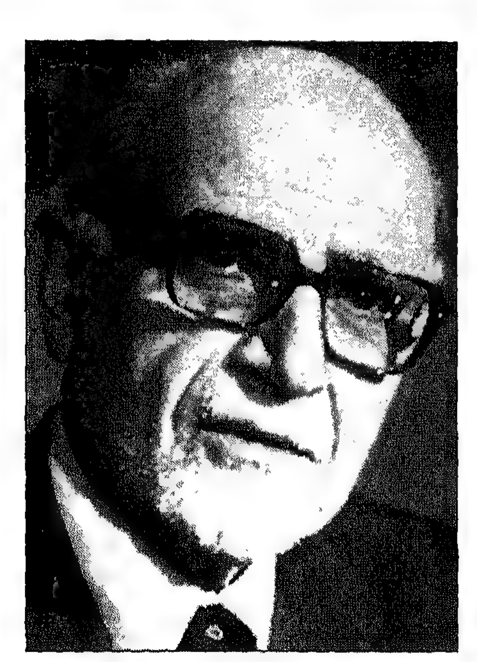
* **أموزيغار جامشيد** (١٩٢٣–): سياسي إيراني تلقّى تعليمه في جامعة طهران وكورنيل الأميركية. تولّى عدة مناصب وزارية، منها وزارة الداخلية (١٩٧٤). رئيس منظمة الأوبك (١٩٧٤). وزير دولة (١٩٧٦–٧٧). سكرتير عام لحزب راستاخيز الموالي للشاه. رئيس الوزراء من صيف ١٩٧٧ إلى صيف ١٩٧٨ حين أجبر على الاستقالة نتيجة الاضطرابات الواسعة التي عمّت إيران وهدّدت النظام القائم.

* **أميني، علي** (١٩٠٥–): سياسي إيراني. درس القانون في جامعات فرنسا وانضم إلى السلك القضائي الايراني. ترأس إدارة الجمارك والاحتكارات (١٩٣٣) والقسم الاقتصادي في وزارة المال (١٩٣٩). مساعد رئيس الوزراء (١٩٤٠). وزير الاقتصاد ثم المال، ثم العدل (١٩٥٥). وبعدها سفير إيران في واشنطن (١٩٥٦–٥٨). رئيس الوزراء (١٩٦١–٦٢).

* **أوفيسي، غلام**: عسكري إيراني من أشد ممثلي المؤسسة العسكرية الايرانية تطرفًا في تأييد الشاه وتنفيذ سياسته. تلقّى علومه العسكرية على يد

الانكليز. أصبح قائد الحرس الامبراطوري. لقّب، بعد مجازر ١٩٦٣ بـ «جزار طهران» لقمعه بشكل دموي الانتفاضة الدينية ضد حكم الشاه، إذ هاجم الجنود أحد المراكز الدينية في مدينة قُم المقدسة، فنظّم آية الله الخميني مسيرة احتجاج ضد هذا الانتهاك لحرمة الاماكن المقدسة، وسار على رأس جموع غفيرة نحو طهران، فتصدّى لهم الجنرال غلام أوفيسي بواسطة المظليين وسلاح الدبابات، وجرى الحديث وقتئذ أن القتلى سقطوا بالآلاف. عيّن بعد ١٩٦٧ قائدًا للدرك، ثم قائدًا للقوات البرية، قبل أن تعيّنه حكومة جعفر شريف إمامي حاكمًا عسكريًا لطهران، وحاكمًا مسؤولًا عن تطبيق الأحكام العرفية في سائر الأراضي الإيرانية، فعرف ببطشه بالمتظاهرين، وبشكل خاص نهار «الجمعة السوداء» (٨ أيلول ١٩٧٨) حين أمر بفتح النار على المتظاهرين، فسقط حوالى ثلاثة آلاف قتيل. وبقي أوفيسي، في ظل حكومة غلام أزهري، محتفظًا بالمناصب ذاتها، لا بل رقي إلى رتبة رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية. إلا أن دوره الواضح في المجازر جعل الشاه يضحي به ككبش محرقة لإرضاء الرأي العام العالمي والداخلي، فأقاله في مطلع ١٩٧٨ وأبعده إلى الولايات المتحدة الأميركية.

* **بازركان، مهدي** (١٩٠٥-١٩٩٥): سياسي إيراني وأحد المعارضين البارزين للشاه. انضم إلى الجبهة الوطنية الإيرانية، وكان من أقرب المقرّبين إلى الدكتور مصدق الذي عيّنه في اللجنة المكلّفة تصفية أملاك شركة النفط الأنكلو - إيرانية المؤممة، وبإدارة شركة النفط الوطنية الايرانية التي أنشئت بدلًا منها. انضم، بعد سقوط مصدق (١٩٥٣)، إلى «حركة المقاومة الوطنية» السرية التي أسّسها زنجابي وكان أحد قادتها شابور بختيار. انسحب من الجبهة الوطنية الإيرانية (أيار ١٩٦١)، وأسّس، بالاشتراك مع آية الله طالقاني وحسن نزيه (نقيب المحامين) ويد الله صحابي «حركة التحرير الإيرانية» التي تعتبر الإسلام «دينًا سياسيًا» قادرًا على تقديم الحلول المناسبة لمشكلات العالم الحديث والتي تؤمن بعدم الانحياز. وقد جذبت هذه الحركة



مهدي بازركان.

إليها العديد من الطلاب وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين، وأصبحت أقوى منظمة سياسية في البلاد، ما دفع بحكومة الشاه إلى إصدار قرار بمنعها. فأسّس بعض أعضائها «حركة مجاهدي الشعب» التي دعت إلى الكفاح المسلّح وحرب العصابات داخل المدن وفي الأرياف. إلا أن الحركة الرئيسية ظلّت تمارس نشاطها، وتعرض أعضاؤها، ومن بينهم الدكتور بازركان، إلى الاعتقال. أنشأ (١٩٧٨) «الجمعية الإيرانية للدفاع عن الحريات المدنية وحقوق الإنسان في إيران»، وكذلك «لجنة الدفاع عن السجناء السياسيين»، وهما لجنتان لعبتا دورًا كبيرًا في التحضير للثورة الشعبية الإسلامية (١٩٧٩). عيّنه آية الله الخميني رئيسًا للحكومة الموقتة (شباط ١٩٧٩). توفي في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٥ في أحد مستشفيات زيوريخ (سويسرا) إثر إصابته بنوبة قلبية. قيل في إيران أن بازركان أوصى قبل وفاته بدفنه في مقبرة عائلته في مدينة قُم.

بختيار، شابور (١٩١٤-١٩٩١): سياسي إيراني وعضو سابق في الجبهة الوطنية الإيرانية التي أسّسها



شابور بختيار.

مصدق. أتمّ دراسته الثانوية والجامعية في لبنان وفرنسا. انخرط (١٩٤٠) في الجيش الفرنسي، وحارب ضد الألمان. بعد عودته إلى طهران (١٩٤٦)، انتخب نائب رئيس جمعية الصداقة الفرنسية – الإيرانية. عارض باستمرار نظام الشاه من خلال مركزه القيادي في «حزب إيران»، وهو حزب قريب من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية، وانضم إلى الجبهة الوطنية الإيرانية. بعد سقوط مصدق (كان بختيار أحد وزرائه)، عاد بختيار إلى صفوف المعارضة فقادته معارضته إلى دخول السجن مرارًا. وبعد اندلاع الثورة الإسلامية الشعبية بقيادة رجال الدين الإيرانيين (١٩٧٨)، ساءت علاقاته بحزبه وبالجبهة الوطنية لرفضه التعاون مع آية الله الخميني، كما رفض المشاركة في المظاهرات التي كان رجال الدين ينظمونها باستمرار ضد حكم الشاه. فطرد (مطلع ١٩٧٩) من الجبهة الوطنية التي كان نائبًا لرئيسها الدكتور سنجابي، ومن حزب إيران، وتعرّض لهجوم عنيف من آية الله الخميني، قائد الثورة. وذلك لأنه يعتبر الثورة الدينية مناقضة لمفاهيمه الغربية الليبرالية العلمانية التي يؤمن بها. وجاء انتصار الثورة في شباط ١٩٧٩ ليرغمه على الاستقالة (من رئاسة آخر حكومة حاولت الالتفاف على الثورة) والفرار إلى الخارج، حيث استقرّ في فرنسا. اغتيل في آب ١٩٩١ وهو في منزله في سورين (ضاحية باريس). في ٧ كانون الأول ١٩٩٤، أصدرت «المحكمة الفرنسية الجزائية الخاصة»، في ختام محاكمة استمرت شهرًا وإثر مداولات استغرقت ساعات عدة، حكمًا لا يُعاد النظر فيه قبل ١٨ عامًا، بحق ثلاثة إيرانيين مثلوا أمامها بتهمة التورط في اغتيال بختيار.

* **بني صدر، أبو الحسن** (١٩٣٣–): أول رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران (راجع: «سنة

١٩٨٠-١٩٨١، أبو الحسن بني صدر» في النبذة التاريخية). خلافه مع الإمام الخميني، بعد أقل من سنة واحدة لتسلمه سدة الرئاسة، انتهى به إلى أن يكون لاجئًا سياسيًا في فرنسا حيث هاجم من هناك، وفي مناسبات عديدة، نظام الحكم في إيران متهمًا إياه بالدكتاتورية.

* **بهلوي، رضا خان** (١٨٧٨-١٩٤٤): شاه إيران منذ ١٢ كانون الأول ١٩٢٥ حيث قام، في هذا اليوم، بتتويج نفسه مفتتحًا بذلك حكم سلالة جديدة على إيران، وتمثلت في شخصين: رضا خان نفسه، وابنه محمد رضا بهلوي.

يوم توّج رضا خان نفسه كان معروفًا كرجل عسكري لامع، وخاصة منذ دخل في العام ١٩٢١، على رأس رجاله إلى طهران عبر انقلاب عسكري جعل منه رجل إيران القوي، وكانت الحرب العالمية الأولى والصراع مع تركيا العثمانية قد أرهقا إيران وجعلاها لقمة سائغة أمام المطامع البريطانية، إضافة إلى بدء الحديث عن وجود النفط بكميات كبيرة في المنطقة بما فيها فارس. ففرضت بريطانيا، في إطار كل هذه الظروف وفي سياق تغلغلها في المنطقة، ومنذ العام ١٩١٩، على إيران معاهدة حماية تؤمّن للندن الهيمنة الإدارية والعسكرية على البلد. على الفور، قامت ثورة مسلّحة في تبريز حيث أعلن الثوار قيام جمهورية على النمط السوفياتي. فوجد حكام طهران، في ذلك الحين، أن هذه الثورة تتيح لهم التقارب مع موسكو للتصدي للمطامع البريطانية. فقرّرت بريطانيا أن تتحرك بسرعة، ووجدت في العسكري شديد المراس رضا بهلوي ما يؤمّن مصالحها، فانطلق هذا من منطقة قزوين على رأس ٢٥٠٠ من رجاله وسار نحو طهران التي دخلها من دون مقاومة (٢١ شباط ١٩٢١). أبقى على أحمد ميرزا شاهًا على عرشه وفرض حكمًا دكتاتوريًا. وما إن هدأت الأوضاع وأحسّ رضا شاه أن الأمور استقرّت على ما يحلو له حتى خلع أحمد ميرزا، ونصّب نفسه شاهًا مكانه (١٢ كانون الأول ١٩٢٥)، وبدأ يفكّر بإقامة جمهورية علمانية على غرار ما كان قد بدأ يحدث في تركيا حيث أثارت تجربة مصطفى كمال إعجابه. لكن رجال الدين تمكّنوا من دفعه للتخلي عن فكرته.

تميّز حكم رضا شاه باستخدام القوة لتوطيد سلطته، كما تميّز بنزعة الحكم المطلق، وقمع الأقليات ورجال الدين ومنع الأحزاب السياسية ومطاردة قادتها، وفي الوقت نفسه، إتباع وتيرة متسارعة في تحديث شامل. وقد اعتمد في حكمه على الجيش.

ما إن حقق الالمان النازيون أولى انتصاراتهم عند بداية الحرب العالمية الثانية حتى بدأ رضا شاه بالتقرب منهم رغم أنه كان قد أعلن حياد إيران في الحرب. وعندما احتلّ الحلفاء إيران في العام ١٩٤١ أرغموه على الاستقالة والتنازل لابنه محمد رضا شاه الذي كان في الثانية والعشرين من عمره. مات في منفاه في جوهانسبورغ (جنوب افريقيا) في ٢٦ تموز ١٩٤٤.

* **بهلوي، محمد رضا** (١٩١٩-١٩٨٠): شاه إيران المخلوع وابن رضا شاه. خلف والده عندما استقال هذا الأخير، في ١٩٤١، تحت ضغط الحلفاء الذين كانوا قد احتلّوا البلاد في الحرب العالمية الثانية. عارض تأميم النفط الذي أقدم عليه رئيس الوزراء الايراني محمد مصدق في مطلع الخمسينات، فطرده مصدّق من البلاد. لكنه سرعان ما عاد بدعم «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» والعمل الذي قام به الجنرال الأميركي شوارزكوف (والد الجنرال شوارزكوف الذي اشتهر خلال حرب الخليج ضد العراق ١٩٩٠-١٩٩١). ومنذ عودته، لم يكف الشاه عن ضرب المعارضة السياسية والدينية مستخدمًا العنف والتعذيب الممثلة بجهاز استخباراته «السافاك».

أخذ يرسّخ نفوذه وحكمه بعد ذلك؛ فأقدم على خطوات إصلاحية كبيرة، خصوصًا في الحقل الزراعي، وعزّز أجهزته الأمنية والعسكرية بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، فبلغت إيران في عهده من القوة العسكرية ما دفع إلى الحديث عن أنها أصبحت رابع قوة عسكرية في العالم، في سياق الحديث، في الوقت نفسه، عن دورها كشرطي في المنطقة. تميزت سياسته أيضًا بعلاقات واقعية وطيدة مع إسرائيل، وببعض الاعتدال الذي كان يبديه تجاه الدول العربية وقضاياها.

تعلّق بمظاهر «العظمة الفارسية» التي عمل على إضفائها على شخصه وعائلته وبلاده. وقد تجلّى ذلك،



الشاه محمد رضا بهلوي وزوجته وولداه.

أكثر ما تجلّى في احتفالات المدينة التاريخية «برسيبوليس» التي دعا إليها ملوك ورؤساء العالم وأنفق عليها أموالًا طائلة؛ وفي احتفالات تتويج نفسه شاهنشاهًا (ملك الملوك)، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧، التي بدت استفزازًا حقيقيًا لمشاعر الشعب، فنظر إليها الكثيرون على أنها بداية القطيعة الحقيقية بين الشاه والشعب. فالشاه، في تلك الاحتفالات، لم يتفوه بكلمة واحدة عن تاريخ إيران الإسلامي مكتفيًا بتاريخها الفارسي. وفي تلك الاحتفالات، وصف نفسه «اريامن إيران» (أي شمس الآريين) وأعاد إلى العرش منصب زوجة الشاه (شاهبانو – وكانت زوجته الثالثة فرح ديبا)، وهذا المنصب كان اختفى من الحياة السياسية منذ وصول الإسلام إلى إيران في العام ٦٤١م.

أطاحت حكمه، في مطلع ١٩٧٩، ثورة إسلامية شعبية عارمة أجبرته على الهرب إلى الخارج. فقصد الولايات المتحدة الأميركية التي سرعان ما أفهمته حكومتها أنه «غير مرغوب به»، فانتقل إلى باناما، وبعدها إلى مصر حيث وافته المنيّة.

* **خامنئي علي** (١٩٣٩–): راجع «الثورة الإسلامية، الجمهورية الإسلامية في إيران» في النبذة التاريخية.

* **خزعل خان** (١٨٦١–١٩٣٦): شيخ عربي من خوزستان (إقليم في إيران، يدعوه العرب، خصوصًا العراقيون «عربستان» أو «الأحواز»). حاول إنشاء دولة عربية مستقلة في الإقليم الغني بحقول النفط، ولعب دورًا رئيسيًا في أحداث الخليج في الربع الأول من القرن العشرين، وفي حركة شعب «عربستان» ضد الحكم المركزي في طهران.

ولد خزعل خان في المحمرة. بدأ حياته السياسية باغتيال أخيه الشيخ مزعل في حزيران ١٨٩٧، فآل إليه بذلك حكم المحمرة و «عربستان»

(١٨٩٨)، ودانت له جميع القبائل العربية في الإقليم الذي كانت معاهدة أرضروم الأولى (١٨٢١) قد قسمته إلى منطقتي نفوذ (عثمانية وإيرانية)، ثم تخلت الدولة العثمانية عن منطقتها لإيران بموجب معاهدة أرضروم الثانية (١٨٤٧). وكان ولاء مشيخة «عربستان» في عهد خزعل خان ولاءً إسميًا للحكومة المركزية في طهران. وكانت هذه المشيخة تتمتع باستقلال داخلي، وتدفع ضرائب سنوية لتلك الحكومة. وقد أقام خزعل خان صلات طيبة مع العثمانيين منذ توليه الحكم (١٨٩٨). وساعدهم على حفظ الأمن في البصرة. واستخدم أمواله لكسب نفوذ كبير داخل إيران إلى درجة التأثير في السياسة الإيرانية نفسها، وكان يعتقد أن الدولة الإيرانية مقبلة على التفسخ، ما يتيح له تأسيس دولة عربية مستقلة؛ فأقام صلات بالبريطانيين طالبًا عونهم. وفي ١٩٠٨، اكتشفت شركة تنقيب بريطانية وجود النفط في «عربستان». وفي ١٩١٤ أصبحت الحكومة البريطانية شريكًا يملك ٥١٪ من أسهم النفط في الإقليم وقامت بإنشاء مصفاة عبادان، ما زاد من متانة الروابط بين خزعل خان والبريطانيين، وفي الحرب العالمية الأولى وجّه خزعل جهوده لدعم بريطانيا ضد تركيا، وامتنع عن دفع الضرائب للحكومة الإيرانية التي التزمت الحياد إبان تلك الحرب، وأقام علاقات طيبة مع أمراء دول وبلدان الخليج. إلا أن موقفه بدأ يضعف على أثر الانقلاب الإيراني (١٩٢١) وأدّى إلى وصول رضا خان إلى السلطة وفشل بريطانيا في فرض وصايتها على إيران. فسعى رضا خان إلى إثارة الشغب في الإقليم، وتحريض بعض القبائل على الثورة. وقد استجابت قبيلة «بنو طرف» العربية له، فتمرّدت على خزعل وهاجمت قصره في المحمرة وأحرقته. أعلن خزعل الثورة على النظام البهلوي (١٩٢٤)، وعرض قضيته على عصبة الأمم، وأرسل ممثلًا له إلى علماء الدين في النجف طالبًا مؤازرتهم وإصدار فتوى بتكفير رضا خان، لكن جهوده فشلت. ولم يستطع رضا خان تحقيق انتصار عسكري في الصدامات المسلّحة بينه وبين خزعل (١٩٢٤)، فاتجه إلى المناورة وأعلن أسفه لخزعل، وزار عربستان، حيث تمكن من تسوية الخلاف مقابل تعهد خزعل بتقديم مساعدة مالية إلى إيران. وعلى اثر ذلك، سمح خزعل خان للاتحاد السوفياتي بإقامة قنصلية في «الأحواز»، الأمر الذي زاد من حقد رضا بهلوي عليه، ودفع الحكومة البريطانية إلى تغيير موقفها من خزعل والاتجاه إلى رضا بهلوي الذي وجدت فيه ضمانًا لمصالحها وعهدت إليه مهمة إنهاء حكم خزعل خان (العربي) في عربستان. وتمكن الجنود الإيرانيون (نيسان ١٩٢٥) من خداع الشيخ خزعل وأسره ونقله إلى طهران حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية إلى أن توفي فيها (٢٥ أيار ١٩٣٦). وزالت مشيخة عربستان، وأطلق الإيرانيون عليها إسم «خوزستان». وعاد إسم «عربستان» ليطرح إبان الحرب بين إيران والعراق، خصوصًا عندما تمكن الجيش العراقي، في الجولات الأولى لهذه الحرب، من دخول المحمرة والأحواز والسيطرة على مناطق واسعة من الإقليم، قبل أن يضطر على الانكفاء منه في الجولات اللاحقة (بداية الثمانينات).

* **خلعتبري، عباس علي** (١٩١٢–): سياسي ودبلوماسي إيراني من العهد الشاهنشاهي البائد. حائز على شهادة دكتوراه من جامعة باريس. شغل مناصب دبلوماسية في باريس وبولونيا وبوخارست. وزير الخارجية. وأمين عام حلف السنتو. ورئيس وفد إيران لدى الأمم المتحدة. لجأ إلى الخارج (١٩٧٩) بعد سقوط نظام الشاه.

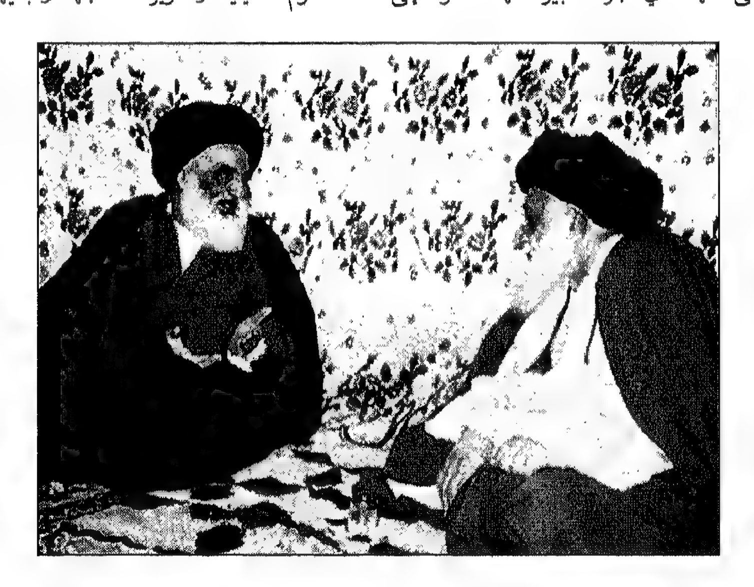
* **الخميني، أحمد** (١٩٤٦–١٩٩٥): الإبن الوحيد لمرشد الثورة الإسلامية في إيران وقائدها الإمام آية الله روح الله الخميني. لم يتولّ أي منصب رسمي في الدولة غير أنه قرّر في أمور كثيرة. شارك، بصفته ممثلًا لأبيه، في العديد من الاجتماعات التي ضمت كبار المسؤولين في البلاد لبحث أمور في غاية الخطورة. وهو أحد القلائل في إيران الذين اطلعوا على خفايا الحكم عبر المعلومات التي كانت ترد إلى مكتب والده. ويصنّف، سياسيًا، كأحد الراديكاليين المتصلبين. وقف وراء تشكيل جمعية «علماء الدين المناضلين» في آذار ١٩٨٨، وهي تضم معظم الذين كانوا يعملون في مكتب الخميني الأب، بالإضافة إلى

وزير الداخلية، وقتئذ، سيّد علي أكبر محتشمي، ونائب رئيس البرلمان والمسؤول عن منظمة الشهداء حجة الإسلام مهدي خروبي. توفي حجة الاسلام أحمد الخميني إثر جلطة قلبية في آذار ١٩٩٥؛ وكان النظام منحه لقب «ذكرى الامام».

* **الخميني، الإمام آية الله روح الله** (١٩٠٢–١٩٨٩): ولد في إحدى المدن الإيرانية الصغيرة «خمين» من مقاطعة أصفهان. بعد جهاد طويل، أصبح القائد الأول غير المنازع للثورة الإسلامية. وموقع الخميني (وبعده خليفته المنتخب خامنئي) تكرسه المادة الخامسة من الدستور الإيراني التي تنص على تولي أحد الفقهاء إمامة المؤمنين في غياب «إمام الزمان» (كل المادة، بتأريخها، بأحداثها، بموضوعاتها، بمعالمها وبرجالاتها، بدءًا من أوائل الستينات، مرتبطةٌ، في أغلب الأحيان، ومباشرة، بالإمام الخميني).

* **الخوئي، السيّد أبو القاسم** (ت في آب ١٩٩٢): المرجع الأعلى للشيعة، ومركزه النجف (العراق)؛ ولم تستقر، بعده، أمور المرجعية على حال واضحة حتى الآن (أوائل ١٩٩٥) وإن خلفه مرجعيان: الأول، الكلبايكاني الذي كان طاعنًا في السن، ثم الأراكي الذي كان طاعنًا في السن ومريضًا. وحال عدم الوضوح مردّها إلى تجاذبات سياسية – دينية قطباها الأساسيان إيران (قُم) والعراق (النجف)، وإلى أنها، في جزء كبير منها، تعود إلى شخصية الخوئي وطبيعة مرجعيته لشموليتها واتساعها اللتين نادرًا ما عرفتهما مرجعيات سابقة.

انكبّ الخوئي على الدراسات الفقهية والأصولية، خصوصًا لجهة النقاش الدائر حول فصل الفقه والأصول عن شؤون السياسة والذي بدأ يتزخم منذ أوائل هذا القرن، وتحديدًا عقب أحداث دستور ١٩٠٦ في إيران (يقال لها أحداث «المشروطة»، أي الحكم الدستوري؛ و «المستبدة»، أي الحكم المطلق)، وأحداث ثورة العشرين في العراق، ثم أحداث حركة مصدق (١٩٥٢). فكان الإمام الخوئي يرسّخ موقعه كأستاذ في حوزة النجف متدرجًا حتى وصل إلى أن يلقّب بزعيم الحوزة وأستاذها الأول، وذلك مع وجود مراجع كبار مثل السيد محسن الحكيم والسيد عبد الهادي الشيرازي. ولم يتردد الخوئي في إصدار مواقف وبيانات تتعلق بالنشاط الصهيوني في إيران في عهد الشاه ويدعو إلى مواجهته؛ ثم لم يتردّد في حمل لواء قضية الإمام الخميني الذي بدأ أول خطواته نحو المرجعية بموقف سياسي مدوٍ نُفي على أثره من إيران إلى النجف حيث وجد الدعمَ والتأييد من الحوزة ومن الإمام الخوئي خصوصًا. ولكن كان للرجلين نهجان مختلفان في معالجة الشأن العام وترتيب الأولويات. وظلّ الخميني، إلى جانب وضعه الفقهي، يتقدم في الساحة السياسية؛ في حين كان الخوئي، إلى جانب بعض اهتماماته بالقضايا العامة، يكرّس حياته لخدمة العلوم الدينية وتطوير مناهجها ومبانيها.



«ومن الواضح أن الشأن السياسي المباشر لم يكن غائبًا عن اهتمام الخوئي الأستاذ والمرجع ولكن حصل نوع من التفاهم الضمني بينه وبين مرجع تلك الفترة السيّد محسن الحكيم الذي أخذ يكرّس وقته للشأن السياسي ويخوض مواجهة مع الحكم في العراق تقتضي مهادنةً للنظام في إيران، في حين كان الخميني يخوض المعركة في مواجهة نظام الشاه، وبمقتضى ذلك يمارس هدنة غير معلنة مع النظام في بغداد. في هذا الوقت كان الخوئي يعمّق مسيرته الفقهية الأصولية، يجدّد المباني ويوسّع المطالب. وكان إلى حد ما يشكل الجبهة الخلفية لكل من المرجعين، وربما كان هو خط الدفاع الثاني الذي لا بدّ منه في كل مواجهة سياسية أو عسكرية. وانتهت المواجهة التي خاضها الحكيم لمصلحة النظام، وكان انتقالها إلى السيّد الخوئي يعني وضعه في مواجهة السلطة الصاعدة التي كانت قادرة على سحق كل تحرك معارض لها ديني أو غير ديني. وعاش الخوئي موقفًا دقيقًا بين المحافظة على نهجه بإعطاء الأولوية لحماية الحوزة واستمرار التدريس فيها، على اعتبار أن الحفاظ على الحوزة وصون استقلالها يُعدّان مكسبًا، بدل أن ينقلب على نهجه ويخوض مواجهة هي على الأرجح مواجهة خاسرة. واشتدّ ضغط الأحداث عليه في مناسبات عدة، عندما قام الحكم العراقي بحملات ترحيل متتابعة لمن اعتبرهم إيرانيي التبعية، ومن بينهم وجوه الحوزة وأعلامها كما كانت من بينهم عائلات مضى على استيطانها النجف عشرات السنين. وواجه الخوئي ضغوطًا من نوع اعتقال عدد من طلاب الحوزة ومدرّسيها وإعدام عدد آخر منهم، لكنه واصل نهجه وتمسّك بالأولويات كما يراها. وهذا ما استدعى حملة من النقد وصلت حدّ التشكيك في أوساط كثيرة تبدّلت بتبدل الحدث وظروفه. ومع انتصار الثورة في إيران، كان طبيعيًا أن يزداد التشدّد في تطابق الدائرتين الدينية والسياسية ويصبح من يدعو إلى شيء من الفصل بينهما في موقع الاتهام. وعلى رغم تأييد الخوئي الثورة ودعوته إلى الاقتراع لمصلحة الجمهورية الإسلامية، فإن الأحداث كانت تسير في اتجاه لا يتفق مع اقتناعه بالتطور التدريجي وليس بالتغيير المفاجئ، والعنف الثوري. وكان يرى أن لا داعي لممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا كان الضرر أكثر من النفع. ولم يكن يرى ما يضمن أن السلطة الآتية ستكون أفضل من السلطة الراحلة من حيث العدالة واقترابها من قوانين الشريعة. كما انه لم يكن يحبّذ أن يمارس رجل الدين مهمات سياسية، وإذا كان لا بدّ فإن من واجب الفقيه، في اعتقاده، التوجيه والإرشاد، يحصر ولاية الفقيه في أضيق نطاق ولا يقبل بالتوسّع الذي يجعلها ولاية عامة على أساس أن مثل هذه الولاية أمر اختص به الإمام المعصوم وحده من دون غيره» (من «الوسط»، العدد ٨١، تاريخ ١٦ آب ١٩٩٣، ص ١٢–١٣).

* **رجائي، محمد علي** (١٩٣٣–١٩٨١): سياسي ورجل دولة إيراني. التحق، بعمر السادسة عشر، بسلاح الطيران حيث تمكن من متابعة دراسته، ثم خرج من الجيش والتحق بدار المعلمين العليا في طهران وتخرّج منها (١٩٦٠). عضو في «الحركة من أجل حرية إيران» (١٩٦٣) التي كان مهدي بازركان وآية الله طالقاني ويد الله صحابي من مؤسسيها. زاول النشاط السياسي ضد نظام الشاه وهو يعلّم مادة الرياضيات في ثانويات طهران. دخل السجن ثلاث مرات، آخرها في ١٩٧٨. وبعد الإفراج عنه في السنة نفسها انضم إلى «جمعية المعلمين المسلمين». عيّن بعد سقوط الشاه وزيرًا للتربية في حكومة بازركان، واستمرّ في هذا المنصب بعد استقالة بازركان. كلّف، في آب ١٩٨٠، تشكيل أول حكومة إسلامية بتأييد من حزب الجمهورية الإسلامية، ورغم معارضة رئيس الدولة أبو الحسن بني صدر. انتخب رئيسًا للجمهورية في ٢٤ تموز ١٩٨١. مات اغتيالاً في ٣٠ آب ١٩٨١.

* **رجوي، مسعود** (١٩٤٨–): راجع «مجاهدي خلق» في «معالم تاريخية».

* **رفسنجاني، علي أكبر هاشمي**: راجع «هاشمي رفسنجاني، علي أكبر».

* **زاهدي، أردشير** (١٩٢٨–): دبلوماسي إيراني تلقّى تعليمه في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي أميركا. ابن الجنرال زاهدي الذي قضى على حكومة مصدق بالتعاون مع المخابرات الأميركية.

معاون مدني لشاه إيران منذ ١٩٥٤. عمل في السلك الدبلوماسي، فكان سفيرًا في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وزير الخارجية (١٩٦٧-٧١). سفير في الولايات المتحدة من جديد، من ١٩٧٣ إلى سقوط النظام الشاهنشاهي (١٩٧٩)، فطلب اللجوء السياسي إلى الولايات المتحدة.

* **زاهدي، فضل الله** (١٨٩٠-١٩٦٣): سياسي وعسكري إيراني من العهد الشاهنشاهي البائد. تخرّج من الكلية الحربية في طهران (١٩١٦). اعتقلته سلطات الاحتلال البريطاني (١٩٤٢) بسبب مواقفه الداعمة للشاه رضا خان حول عدم تورط إيران في الحرب وعدم استعمالها قاعدة لنقل سلاح الحلفاء إلى الاتحاد السوفياتي. ثم نفي إلى فلسطين، وبعدها إلى الهند (١٩٤٣-١٩٤٥). قائد الشرطة ووزير الداخلية (١٩٤٩-١٩٥١). عمل كل جهده لإطاحة حكومة محمد مصدق، ونجح في ذلك بالتنسيق مع المخابرات الأميركية (آب ١٩٥٣) وإرجاع الشاه من منفاه. رئيس الوزراء (١٩٥٣-١٩٥٥). سافر إلى سويسرا حيث مثّل بلاده لدى الأمم المتحدة في جنيف، وظلّ في منصبه حتى وفاته.

* **طالقاني، آية الله** (-١٩٧٩): رجل دين وسياسي إيراني. أتمّ دراسته الدينية في قُم. شارك منذ سنوات دراسته في النضال ضد نظام البهلوي. شارك في تأسيس «حركة تحرير إيران» إلى جانب مهدي بازركان. أمضى نحو ١١ سنة في السجن. اضطرّ الشاه لإطلاق سراحه قبل قليل من سقوط النظام، فزحف لتحيته عند خروجه من السجن ما يزيد عن ربع مليون شخص. في الأيام الأولى من حكم الثورة، طالب بشجاعة بالسماح لكل الأحزاب اليسارية بحرية العمل السياسي. وكان تنظيم «مجاهدي خلق» من أقرب تنظيمات اليسار إليه. اختلف في عدة نقاط مع آية الله الخميني (علمنة الدولة، ديمقراطية العمل السياسي، حق العمال في تسيير مؤسساتهم بأنفسهم...). وكان أول زعيم ديني إيراني يطالب بمنح الأقليات غير الفارسية الحكم الذاتي، وهذا ما أهّله للتوسط بين النظام الجديد والعديد من الحركات الاستقلالية (الأكراد، التركمان، العرب والبلوش).

انسحب الطالقاني من مجلس الثورة احتجاجًا على تصرفات بعض رجال الدين المقرّبين من الإمام الخميني. أدّت وفاته المفاجئة إلى إحداث خلل في معادلة الحكم الإيراني لمصلحة قوى كانت تعارضه وتعارض سياسة الانفتاح والاعتدال التي انتهجها.

* **الطباطبائي، ضياء الحق** (١٨٩٠-١٩٦٨): صحافي وسياسي إيراني نظّم مع رضا خان (الذي أصبح الشاه) انقلابًا أدّى بعد أربع سنوات إلى طرد قجار شاه. عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي نظّمت العلاقات بين البلدين على اسس الاحترام المتبادل، فأعاد السوفيات بموجبها جميع الممتلكات الإيرانية، ما عدا صناعة الصيد في بحر قزوين. استقال من مهماته بسبب خلافه مع رضا خان. منحه الانكليز حق اللجوء إلى فلسطين، فعاش فيها حتى ١٩٤٣، حيث اتصل بالحاج أمين الحسيني والحركة الوطنية واشترك في بعض النشاطات الإسلامية دعمًا للقضية الفلسطينية. أسّس بعد عودته إلى إيران حزب «إرادة الأمة» المناصر للانكليز. عضو في البرلمان (١٩٤٤). مارس ضغطًا على رئيس الوزراء لإخراج وزراء حزب توده الشيوعي من الوزارة، الأمر الذي أدّى إلى اعتقاله هو بسبب رغبة رئيس الوزراء في التقارب مع السوفيات آنذاك. وعلى أثر ذلك انسحب من الحياة السياسية حتى وفاته.

* **علم، أمير أسد الله** (١٩١٩-): سياسي إيراني تخرّج من كلية الزراعة في جامعة طهران. تولّى عدة مناصب إدارية ووزارية في إيران. فكان حاكمًا لبلوخستان، ووزيرًا للداخلية والزراعة والعمل. تولّى رئاسة الوزارة (١٩٦٢-١٩٦٤). ثم تولّى منصب وزير البلاط الملكي قبل إطاحة الشاه.

* **قطب زاده، صادق** (١٩٣٦-١٩٨٢): سياسي إيراني أصبح وزيرًا للخارجية في ١٩٧٩-١٩٨٠، ثم أعدم رميًا بالرصاص في أيلول ١٩٨٢، بعدما وُجّهت إليه تهمة التآمر على قلب نظام الثورة الإسلامية التي يتزعمها الخميني.

انخرط قطب زاده في العمل السياسي والحزبي عندما كان لا يزال طالبًا. انضم إلى «الجبهة القومية»

التي كانت تستلهم أفكار مصدق، قبل أن ينتمي إلى «حركة تحرير إيران» التي كان يتزعمها مهدي بازركان، والتي طغى عليها الطابع الإسلامي. اعتقل مرتين في عهد الشاه، وغادر إيران إلى الولايات المتحدة في ١٩٥٨. وبعد طرده من هذا البلد في ١٩٦٢، أقام في فرنسا. وفي ١٩٧١، التقى الإمام الخميني في النجف (في العراق)، وأصبح الممثل الجوّال للزعيم الديني. عاد، مع الخميني، إلى طهران في ١٩٧٩، وعيّن عضوًا في مجلس الثورة ومسؤولًا عن الإذاعة والتلفزيون. وفي أواخر ١٩٧٩، أصبح وزيرًا للخارجية، خلفًا لبني صدر، فواجه مسألة أسرى السفارة الأميركية الشائكة.

كان قطب زاده، قبل تعيينه على رأس الدبلوماسية الإيرانية، قد دعا إلى محاكمة هؤلاء الأسرى وإلى إنزال أشد العقوبات بهم، بما فيها عقوبة الموت. لكن بعد أن أصبح وزيرًا، تراجع عن هذا خوفًا من نشوب حرب اقتصادية بين بلاده والولايات المتحدة، وقد قضى هذا التراجع على رصيده الشعبي وجلب له عداء الطلبة ورجال الدين. وعندما رشّح نفسه للانتخابات الرئاسية في مطلع ١٩٨٠، لم يحصل إلا على بضعة آلاف من الأصوات. وفي أيلول ١٩٨٠، استقال من منصبه ليتفرغ للكتابة عن الثورة. وفي نيسان ١٩٨٢، اعتقل بتهمة التآمر على النظام الإسلامي، وفي أيلول من العام نفسه نفّذ حكم الإعدام به، وذلك في إطار الصراع على السلطة في طهران الذي خاضته مختلف القوى الحاكمة في إيران.

* **كاشاني، سيد أبو القاسم** (١٨٨٤-١٩٦٣): سياسي ورجل دين إيراني. كان من صانعي السياسة الإيرانية البارزين ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف الخمسينات، وتلاشت هذه الشعبية عندما انقلب على مصدق وساهم في الإجهاز على حكمه.

تحدّر من عائلة متدينة، وكان أبوه من كبار رجال الدين الذين اشتهروا بعدائهم للسياسة البريطانية. كان يعيش في العراق ويدرس علوم الدين في النجف حين اندلعت ثورة العشرين فساهم فيها. وعندما استولى رضا شاه على السلطة في إيران كان كاشاني عضوًا في المجلس التأسيسي الذي صادق على انتقال الحكم من عائلة قاجار إلى عائلة بهلوي (١٩٢٦). وطوال حكم رضا شاه لم يكن كاشاني على خلاف معه، واستمرّ في تأييد النظام الملكي في عهد ابنه محمد رضا شاه. وحينما احتدم الصراع بينه وبين مصدق من جهة، وبين مصدق والشاه من جهة ثانية، وقف كاشاني إلى جانب الشاه معلنًا: «ان شاه إيران ليس كفاروق ملك مصر. ففاروق فاسق ومستبد بينما الشاه رجل مثقف وعاقل» (من «موسوعة السياسة» الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٥، ص ٤٦-٤٧).

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية تعامل كاشاني مع الالمان، فاعتقله البريطانيون بتهمة تشكيل «طابور خامس» وأودعوه السجن ٢٨ شهرًا. وفي آذار ١٩٤٢، ناصب كاشاني رئيس الوزراء الإيراني آنذاك (قوام السلطنة) العداء متهمًا إياه بالعمالة للبريطانيين فكلّفه ذلك النفي إلى قزوين مدة عامين. وفي شباط ١٩٤٨، واثر محاولة اغتيال فاشلة ضد الشاه، نفي إلى لبنان بأمر من رئيس الوزراء، رزم آرا. وبقي كاشاني في منفاه اللبناني ١٦ شهرًا (حتى حزيران ١٩٥٠). استخدم كاشاني منظمة «فدائيان إسلام» (فدائيو الإسلام) الثورية المتطرفة لتحقيق مآربه السياسية، ولكنهم ما لبثوا أن اختلفوا معه وابتعدوا عنه. ورغم أنه كان يؤيّد النظام الملكي الدستوري (دستور ١٩٠٦) فقد تحالف، بعد عودته من لبنان، مع مصدّق وخاض انتخابات ١٩٥٠ النيابية على لائحة الجبهة الوطنية الإيرانية فانتخب نائبًا عن طهران ثم رئيسًا للبرلمان لمدة سنة.

أيّد بقوة التيار المنادي بتأميم النفط والذي كان يتزعمه مصدق، وعند وصول هذا الأخير إلى الحكم في نيسان ١٩٥١، أيّده كاشاني في سياسته الرامية إلى إبعاد البريطانيين عن إيران. وقد قام بدور فاعل في انتفاضة ٢١ آذار ١٩٥٢ التي أدّت إلى إسقاط «حكومة الأيام الخمسة» التي ترأسها قوام السلطنة وإلى إعادة مصدق إلى الحكم بصلاحيات استثنائية واسعة، إذ تسلّم، إلى جانب رئاسة الحكومة، وزارة الدفاع التي كان الشاه قد رفض تسليمه إياها قبلًا.

بدأ المنعطف الكبير في حياة كاشاني منذ ذلك الحين، فقد اختلف مع مصدّق ثم انقلب عليه بسبب

عدم استجابة زعيم الجبهة الوطنية (مصدق) لمطالبه المتعلقة بتسليمه الأوقاف. وقد حاربه منذ ذلك الحين إلى حد أنه أيّد الانقلاب الأميركي – البريطاني الذي وقع في ١٩ آب ١٩٥٣ بقيادة الجنرال زاهدي والذي أدّى إلى إسقاط حكم مصدّق وعودة الشاه الهارب. ونتيجة لهذا الموقف، تلاشت شعبية كاشاني وفقد نفوذه وعاش في عزلة تامة حتى وفاته (١٩٦٣). في السنوات الأولى لحكم الثورة الإسلامية في إيران الذي بدأ في ١٩٧٩، حاولت قوى في سلطة الثورة إعادة الاعتبار إلى كاشاني من خلال بعض وسائل الإعلام.

* **كلبايكاني، محمد رضا** (١٨٩٧–١٩٩٣): آية الله العظمى رضا كلبايكاني اعتبر أكبر مرجع ديني في إيران. صديق الزعيم الإيراني الراحل الإمام الخميني، و «مرجع تقليد» في إيران، وهي أعلى رتبة دينية لدى الطائفة الشيعية. احتلّ هذا المقام منذ وفاة آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي في النجف في آب ١٩٩٣، ولكن لأشهر قليلة إذ وافته المنيّة في كانون الأول (١٩٩٣). تفادى التدخل مباشرة في الأمور السياسية لكنه كان يؤيّد أو يبدي ملاحظات على الفتاوى التي تصدرها المراجع الدينية في إيران. شارك حوالي نصف مليون شخص في تشييعه في قُم، ولم يصلِّ مرشد الثورة علي خامنئي على جثمانه حتى لا يكون ذلك تكريسًا لمرجعية خامنئي إذ إن التقليد المتبع أن يصلي على «مرجع التقليد» خليفته. دفن في حرم المعصومة إلى جانب قبر أستاذه الحائري الذي أعاد إحياء مدرسة قُم في مطلع هذا القرن.

* **كيانوري، نور الدين** (١٩١٣–): أمين عام الحزب الشيوعي الإيراني (توده) في ١٩٧٨. تعرّض للملاحقة في عهد الشاه، وأمضى ٢٥ عامًا في المنفى، واستقرّ فترة في جمهورية المانيا الديمقراطية حيث كان الحزب الشيوعي الإيراني قد أنشأ مقر قيادته العام. عاد إلى إيران بعد إطاحة الشاه (١٩٧٩)، ورشّح نفسه لانتخابات المجلس التأسيسي في ١٩٧٩، فحصل على مئات الآلاف من الأصوات. لكن عندما أراد ترشيح نفسه، في أواخر ١٩٨٣، للحصول على مقعد في «جمعية الخبراء» الموكل إليها مهمة اختيار خلف للإمام الخميني، رفض وزير الداخلية طلبه. كان قد أيّد بحماس الثورة الإسلامية في إيران في مراحلها الأولى، ثم أخذ بالتدريج يمارس ما أسماه بالنقد البنّاء إزاء هذه الثورة، وأدان استمرار الحرب في الخليج. اعتقل في شباط ١٩٨٤ بتهمة التجسس لحساب المخابرات السوفياتية.

* **محتشمي، علي أكبر سيّد حسين** (١٩٤٦–): رجل دين وسياسي إيراني. ولد من عائلة طهرانية غنية. في فترة دراسته الثانوية تعرّف على أحمد، ابن آية الله الخميني. انتقل محتشمي إلى النجف حيث تابع علومه الدينية والعلمية. عاد إلى النجف ملتحقًا بوالده المنفي هناك، فتعلّم اللغة العربية، ما ساعده، في ما بعد، على إقامة علاقات حميمة مع الأوساط الفلسطينية والسورية واللبنانية. كما انضم، عن طريق أحمد الخميني، إلى الدائرة الضيقة المحيطة بالإمام الخميني هناك لرغبته الجامحة في العمل الميداني. وفي تلك السنوات، شكّل، مع أحمد الخميني، الجناح الإسلامي الأكثر تعاطفًا مع سورية في وجه الجناح الآخر المتعاطف مع ليبيا الذي كان يمثّله محمد منتظري.

رافق محتشمي الإمام الخميني في منفاه القصير في



علي أكبر سيّد حسين محتشمي.

فرنسا عام ١٩٧٨. ثم عاد معه إلى إيران وأصبح الأمين على أسراره. «ويعتقد البعض من العارفين بأحداث إيران في بداية الثورة الخمينية أن محتشمي كان له دور غير قليل في حادثة الهجوم على السفارة الأميركية بطهران في تشرين الأول ١٩٧٩ واحتجاز ٥٢ رهينة لفترة ٤٤٤ يومًا» (تمّت هذه العملية تحت إشراف المجموعة الطلابية التي تعرف بخط الإمام، حجة الإسلام موسوي خوئينيها). بعد ذلك، أنيطت به مسؤولية المستشار السياسي في مكتب الإمام الخميني، خاصة في المسائل المتعلقة بالعالم العربي، وبالأخص سورية ولبنان وفلسطين.

في ١٩٨٢، انتدبته الحكومة الإيرانية سفيرًا لها في دمشق. فنشط في اتصالاته بالفلسطينيين والشيعة اللبنانيين. وأول عمل معلن له، في هذه الأثناء، كان الدعوة لعقد مؤتمر إسلامي «لمستضعفي» المنطقة في طهران، وفي مقدمهم القوى الإسلامية اللبنانية. والذي ساعده في نجاح المؤتمر، أن إسرائيل أقدمت على اجتياح لبنان فيما المؤتمر منعقد في طهران (حزيران ١٩٨٢). نجح بمهارة في تشكيل «تجمع العلماء المسلمين» من رجال الدين السنّة والشيعة (١٩٨٢)، كما كان المبادر لإقامة الصلات مع الكوادر الإسلامية السنّية الفلسطينية التي أسّست في ما بعد «حركة الجهاد الإسلامي»، والكوادر من جماعة الإخوان المسلمين الذين أسّسوا عام ١٩٨٦ حركة «حماس» الفلسطينية، والكوادر من الحركة الإسلامية في لبنان الذين أسّسوا «حزب الله» (فعليًا منذ ١٩٨٢، وعلنيًا منذ ١٩٨٤).

بعد تعرضه لحادثة اغتيال في دمشق، عاد إلى طهران حيث عيّن وزيرًا للداخلية في ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨. فازداد دوره، مدعومًا من الإمام الخميني وابنه أحمد، فضلًا عن علاقاته الحميمة مع سيّد مهدي هاشمي، مسؤول مكتب الحركات التحريرية والثورية (أعدم في ما بعد بتهمة التعاون السري مع الغرب). وفي فترة تسلّمه حقيبة الداخلية، ألحق ضربات مؤثّرة ببقايا منظمة «مجاهدي خلق» داخل إيران، وأعدم أكثر من ٧٠٠ تاجر مخدرات وأرسل أكثر من ٥ آلاف من مدمنيها إلى السجون.

بين ١٩٨٩ وأواخر ١٩٩٤، «لم يعد إسم محتشمي يحتل موقعًا ملموسًا في ظاهر المؤسسة الإيرانية الحاكمة. لكن المطلعين على وضعه يؤكدون طموحه للعودة إلى مواقع قيادية في الحكم الإيراني في حال انتهاء ولاية غريمه هاشمي رفسنجاني، أو في حال استعادة المتشددين من أنصار أحمد الخميني زمام السلطة الفعلية في إيران ثانية. ومما يشجع محتشمي على التعلق بذلك الأمل أن بلده يعيش أزمات داخلية متفاقمة، آخرها تظاهرات قزوين وتبريز، إضافة إلى عزلتها وعلاقاتها المتردية مع العالم الغربي. ويرى محتشمي أن تلك الحالة كفيلة بإقناع الإيرانيين بضرورة التخندق في مواقع القوة، والتخلي عن دعوات الاعتدال حيال أميركا وإسرائيل والغرب التي لا تشجع بين المسلمين إلا أفكار الانحراف وارتداء ربطات العنق وتمني الديمقراطية والسوق الحرة» (من «الحياة» – تيارات، عدد ١١٥١٣، تاريخ ٢٦ آب ١٩٩٤). وفي آخر ما نُقل عنه قوله في مقابلة صحافية (صحيفة «جهان إسلام» الإيرانية، تاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٤): «يجب أن يستهدف الثأر – لقتلى أحداث غزة – الإرهابيين الحقيقيين الأميركيين المجرمين والصهاينة الذين يتمركزون في قلب تل أبيب وغيرها من الأماكن». وقبل ايام من احتفالات الذكرى ١٦ للثورة في شباط ١٩٩٥، نشرت له مجلة «جهان إسلام» مقابلة هاجم فيها مرشد الثورة خامنئي والرئيس رفسنجاني. وعلى أثرها صدر قرار بإغلاق الصحيفة، وجرى كلام، بعضه لمسؤولين، على ان محكمة رجال الدين ومحكمة اخرى مدنية أصدرتا مذكرتي استدعاء بحق محتشمي للمثول أمامهما. وذكر إن محتشمي ربما سيواجه بقرار من محكمة رجال الدين يقضي بخلع زيه الديني «العمامة» إذا ما أدانته المحكمة بالتهم وهي كثيرة وأخطرها توجيه إهانة إلى مرشد الثورة وتشبيهه في مثال ساخر بنابوليون الفرنسي الذي يلقي تبعات المشاكل التي كانت تعانيها فرنسا على بريطانيا، وهو ما يعدّ انتهاكًا لمقام القيادة.

* **مداري، شريعة آية الله**: رجل دين وسياسي إيراني من مقاطعة أذربيجان الإيرانية. تميز بمواقفه المعتدلة إبان الثورة الإسلامية الإيرانية ونبذ أساليب العنف. كان يدعو إلى إدخال تعديلات جوهرية على نظام الشاه خشية الوصول إلى ثورة مسلحة عبر إقامة ملكية دستورية توفر على البلاد تضحيات الثورة البشرية

والاقتصادية وتضمن للشعب حقوقه المشروعة. ولئن أيّد شريعة مداري الجمهورية الإسلامية بعد إعلانها، فقد جعل من نفسه لسان حال العلمانيين والمعتدلين المطالبين بنظام ديمقراطي يستلهم النظم الغربية، داعيًا إلى إبعاد رجال الدين عن شؤون السياسة مع السماح لهم بنوع من الإشراف على الحكم للتحقق من امتثاله لمبادئ الإسلام. وقد تعمقت هوة الخلاف بينه وبين الإمام الخميني بعد أن بادر إلى تأسيس «الحزب الجمهوري للشعب الإسلامي»، وهو حزب معاد «للحزب الجمهوري الإسلامي» الذي أسّسه آية الله بهشتي بمناصرة الإمام الخميني. أُبعد شريعة مداري عن مسرح الأحداث في إيران، بيد أنه ظلّ، حتى وفاته، يتمتع برصيد شعبي في مقاطعته، أذربيجان، وفي أوساط البازار في طهران.

* **مصدّق، محمد بن هدايت** (١٨٨١-١٩٦٧): رجل دولة إيراني خاض واحدة من أخطر المعارك مع الغرب عندما حمل برلمان بلاده على استصدار قانون يقضي بتأميم البترول في إيران.

ولد محمد مصدّق من أسرة عريقة تنتمي إلى السلالة الحاكمة يومذاك. فقد كانت والدته الأميرة نجم سلطانة، من سلالة قاجار التي حكمت إيران لغاية ١٩٢٥. أما والده، ميرزا هدايت، فقد كان وزيرًا للمال. وقد تزوج من إبنة ناصر الدين شاه الذي حكم إيران من ١٨٤٨ إلى ١٨٩٦. درس محمد مصدّق الحقوق في باريس وجنيف، وأصبح وزيرًا في آخر حكومات العهد القاجاري، ونادى مذاك، بضرورة إجراء إصلاح زراعي وتحديث النظام. وعندما استولى رضا شاه على السلطة، في العام ١٩٢٥، وأسّس حكم سلالة بهلوي، عارض مصدّق استبداد العاهل الجديد، فنفي بعيدًا عن العاصمة وأرغم على الإقامة الجبرية في منطقة نائية متاخمة للحدود مع أفغانستان، حيث بقي لغاية ١٩٤١، أي إلى أن تخلّى رضا شاه عن عرشه لابنه محمد رضا بهلوي الذي استدعى مصدّق من منفاه وسمح له باستئناف نشاطه السياسي.

انتخب في ١٩٤٣ نائبًا عن طهران فحمل المجلس، في العام التالي، على استصدار قانون يمنع بموجبه منح أي امتياز جديد لاستثمار النفط لأي جهة كانت من دون موافقة المجلس. وكانت هذه الخطوة موجهة ضد الاتحاد السوفياتي الذي كانت جيوشه تحتل شمالي إيران والذي عُزيت إليه رغبة الحصول على امتياز استثمار نفط أذربيجان الإيرانية. أصبح مصدّق يومذاك رمزًا للمقاومة الوطنية والشعبية لكل المحاولات الرامية إلى فرض سيطرة أجنبية على إيران. وقد استغل شعبيته المتعاظمة باطراد ولا سيّما في أوساط بازار إيران (التجار الشعبيون) لخوض معركة أكثر خطورة بما لا يقارن مع الشركة الأنكلو - إيرانية للبترول هذه المرّة، أي مع الاحتكار البريطاني الذي يستثمر النفط الإيراني. وقد لقي مصدّق، الذي كان أسّس في ١٩٤٧، حزب «الجبهة الوطنية الايرانية» وأصبح يمثّل أكبر قوّة سياسية في البلاد، دعمًا من الحزب الشيوعي الإيراني «تودة» من جهة، ومن رجال الدين بقيادة آية الله كاشاني الذي كان على اتصال مع منظمة «فدائيي إسلام» من جهة أخرى. وبعد أن أقدمت هذه المنظمة (في آذار ١٩٥١) على اغتيال رئيس الحكومة الجنرال علي رضا لأنه كان ميّالًا للتفاوض مع البريطانيين، أصبحت الطريق معبّدة أمام مصدّق كي يفرض قرار التأميم. وقد نجح بالفعل في حمل



الدكتور محمد مصدّق بعد إعلانه تأميم النفط الايراني (١٩٥١).

البرلمان، بعد أيام معدودة من اغتيال الجنرال رضا، على إصدار قرار التأميم وعلى تشكيل لجنة مكلّفة بوضع ميثاق الشركة الوطنية الإيرانية للنفط. وفي ٣٠ نيسان ١٩٥١، اضطرّ الشاه تحت ضغط الشارع إلى تعيين مصدّق رئيسًا للحكومة، ثم إلى التوقيع، في أيار ١٩٥١، على قرار التأميم. وأمام الضغوط الاقتصادية التي بادر الغرب إلى ممارستها على إيران، طلب مصدّق صلاحيات مطلقة للتصدّي للأوضاع الخطيرة المستجدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولمّا لم يحصل عليها قدم استقالته من قبيل الضغط على الشاه. بيد أن الشاه قبل الاستقالة وعيّن رئيسًا جديدًا للحكومة. وكاد الوضع الداخلي ينفجر إذ أعلن عن إضراب عام وحصلت مواجهات بين الجماهير المتظاهرة انتصارًا لمصدّق وبين قوات الجيش. مرّة ثانية اضطرّ الشاه إلى الرضوخ وعاد إلى تكليف مصدّق بتشكيل حكومة جديدة. لكن في ١٣ آب ١٩٥٣، أقال الشاه حكومة مصدّق الذي كان قد فقد أثناء ذلك تأييد الشيوعيين ورجال الدين على حدّ سواء، وعيّن الجنرال زاهدي خلفًا له. غير أن مصدّق رفض الانصياع للقرار الأمبراطوري وتمكّن من الإفلات من القوات التي كانت قصدت مقرّ إقامته بهدف اعتقاله. وبعد يومين (١٥ آب) اضطرّ الشاه إلى مغادرة البلاد، فالتجأ إلى بغداد ثم إلى روما مخليًا الساحة لخصمه العنيد. بيد أن الأحداث تسارعت وفق إيقاع محموم من جرّاء تدخل المخابرات الأميركية التي أنفقت، بين عشية وضحاها، ما ينيف عن عشرة ملايين دولار لشراء أنصار للشاه. وهكذا تمكّن هذا الأخير من العودة إلى طهران (٢٢ آب ١٩٥٣) ومن اعتقال مصدّق (في ٢٤ آب ١٩٥٣). وبعد محاكمة استمرّت بضعة أشهر صدر بحقه حكم بالسجن لمدة ٣ أعوام تليها إقامة جبرية على مدى الحياة في داره في أحمد آباد. وقد توفي في هذه الدار في آذار ١٩٦٧ (من «موسوعة السياسة»، ج ٦، ص ١٩٧-١٩٨).

في ٤ آذار ١٩٩٥، احتفل آلاف الإيرانيين الذين تجمعوا في أحمدآباد (تبعد مئة كلم عن طهران) بذكرى وفاته، وكان في مقدم المحتفلين علي أردلان وهو عضو بارز في «الجبهة الوطنية» وداريوش نورهار، زعيم الحزب الوطني (العلماني).

* **منتظري، حسين علي** (١٩٢٢-): آية الله حسين علي منتظري، زعيم إيراني وأحد قادة الثورة الإسلامية. عيّنه الإمام الخميني خليفته، لكن منتظري تخلّى، في ٢٨ آذار ١٩٨٩ عن لقب الخليفة المعيّن للإمام الخميني بعدما أخذ عليه الأخير انتقاداته المتزايدة للمسؤولين السياسيين الإيرانيين، فعُيّن خامنئي خلفًا للخميني بعد وفاته في حزيران ١٩٨٩. وسار آية الله حسين علي منتظري في طريق المعارضة السياسية. في شباط ١٩٩٣، رشح من مصادر إعلامية (أوروبية على وجه الخصوص) أن بيانًا صدر عن أتباع منتظري، وبيانًا آخر يحمل ختمه، يتحدثان عن أن رجال «حرس الثورة» نهبوا منزل الزعيم الديني والسياسي منتظري وصادروا ملفات ووثائق، وأن عددًا من أتباعه قد اعتقلوا. وفي البيانين أن منتظري كان حمل بشدة على مرشد الجمهورية، علي خامنئي، وأنصاره، وأنه كان عبّر عن مخاوفه من «تآمر السلطة ضده وأن سكوته طيلة السنوات الماضية (أي بين ١٩٨٩ وشباط ١٩٩٣) مردّه الرغبة في الحفاظ على الثورة الإسلامية». وفي ٢٦ كانون الأول ١٩٩٤، ذكرت صحيفة «جيهان إسلام» (عالم الإسلام) أن مجموعات عدة من طلاب الحوزات العلمية في مدينة قُم نظّمت «تظاهرات احتجاجية» أمام منزل آية الله



آية الله حسين علي منتظري.

حسين علي منتظري، وأن طلابًا دعوا إلى «تعليق» دروس الفقه في حوزة منتظري.

لكن، في «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية (عدد حزيران ١٩٩٣، ص ٢٠، عمود ٥) جاء: «إن بين الذين لا يزالون يتمسكون بمُثُل الثورة الإسلامية يبرز التأثير المتعاظم لآية الله منتظري. فبعدما تمّ وضعه جانبًا بسبب انتقاداته لتعسّف النظام، أصبح يشكّل الملجأ الديني والسياسي لكل الذين خابت آمالهم بالخمينية (...) وفي رسالة بعث بها منتظري إلى آية الله كلبايكاني قال: إن إغراء السياسة والسلطة ينمو باضطراد في حوزة قُم، حيث التعلق بالسلطة وبمصالح هذه الفانية يحلّ عمليًا محل العلم والروح...».

وفي أجواء معركة المرجعية الدينية (في أواخر ١٩٩٤) في قُم وعدد من المدن الإيرانية برز إسم آية الله حسين علي منتظري، وتبيّن أن قيادات دينية عليا ما زالت تتبنى الدعوة لمرجعية منتظري على رغم أن بعض كبار مدرّسين الحوزة رشّحوا مرشد الثورة آية الله علي خامنئي كمرجع أعلى للشيعة، آخذين على منتظري أنه لا يزال على موقفه في تأييد مهدي الهاشمي وشقيقه محمد الذي هو صهر منتظري. والمعروف أن مهدي الهاشمي متهمًا بأنه كان وراء عمليات اغتيال طاولت رجل الدين المعروف في أصفهان آية الله شمس آبادي وآخرين.

* **منتظري، محمد:** حجة الإسلام محمد منتظري هو ابن آية الله حسين منتظري الذي كان الخليفة المحتمل للإمام الخميني. ومحمد منتظري من الوجوه الإيرانية المعروفة في البلاد العربية، وهو قاد حملة التطوع للقتال في جنوبي لبنان ضد القوات الإسرائيلية (راجع: «هاشمي، مهدي»، في هذا الباب: زعماء ورجال دولة).

* **موسوي، حسين (١٩٤١-):** سياسي إيراني اضطلع بدور بارز في الثورة الإسلامية، وأصبح رئيسًا للحكومة في ١٩٨١. ولد في مدينة خمينة بالقرب من تبريز في أذربيجان الغربية. التحق بجامعة طهران، وأسّس فيها، مع مجموعة من زملائه الطلاب، أول رابطة إسلامية عرفتها هذه الجامعة. ثم أنشأ بعد ذلك جمعية سمرقند وبدأ يناضل ضد نظام الشاه. اعتقلته «السافاك» مع عدد من زملائه في ١٩٧٤. بدءًا من ١٩٧٥، أخذ يدرّس في جامعة طهران وأسّس، بالاشتراك مع مجموعة من رفاقه، «حركة مسلمي إيران». في ١٩٧٩، أنشأ صحيفة «الجمهورية الإسلامية» وتولّى إدارتها ورئاسة تحريرها، كما أصبح عضوًا في اللجنة المركزية لحزب «الجمهورية الإسلامية»، وعضوًا في مجلس الثورة (أيار - تشرين الثاني ١٩٧٩). في أيلول ١٩٨٠، اقترح رئيس الحكومة، علي رجائي، إسناد حقيبة الخارجية إليه، فقوبل هذا الاقتراح بمعارضة الرئيس على تعيين حسين موسوي وزيرًا للخارجية. وبعد أشهر (في تشرين الأول) رشّحه الرئيس علي خامنئي لتأليف الحكومة، فصادق البرلمان على هذا الترشيح ورفض ترشيح علي أكبر ولايتي. عُرف موسوي بنصرته للحوار والانفتاح النسبي على العالم الخارجي.

* **مير سالي، مصطفى (١٩٤٩-):** سياسي إيراني. وزير الثقافة والتوجيه الإسلامي في حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني. تسلّم مهام وزارته في شباط ١٩٩٣ خلفًا للوزير علي لاريجاني الذي عُيّن مديرًا للإذاعة والتلفزيون الرسميين.

تخرّج مير سالي مهندسًا في تولوز (فرنسا). بعد الثورة، في شباط ١٩٧٩، عُيّن على رأس الشرطة الوطنية وأصبح نائب وزيرالداخلية للشؤون السياسية. وبعد انتخاب رفسنجاني لمنصب الرئاسة في ١٩٨٩، عيّن مير سالي مستشارًا للرئيس للأبحاث العلمية.

يعتبر، عمومًا، محافظًا قريبًا من مرشد الجمهورية خامنئي. وفور تعيينه وزيرًا للثقافة والتوجيه الإسلامي (١٩٩٣) قال إنه ينوي «البدء في إعادة تنظيم جوهري للوزارة وتحويلها إلى منتدى لمواجهة الغزو الثقافي الغربي». ووصف الرئيس رفسنجاني الوزيرالجديد بـ «الثوري منذ زمن طويل».

* **هاشمي رفسنجاني، علي أكبر (١٩٣٢-):** رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ انتخابات عام ١٩٨٩ الرئاسية التي جرت بالاقتراع المباشر من الشعب الإيراني ولمدة أربع سنوات ونال فيها ١٥ مليون و ٥٣٧ ألف و ٣٩٢ صوتًا. وأعيد انتخابه لولاية ثانية وبأكثرية ساحقة في ١١ حزيران ١٩٩٣.



رئيس الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني.

ولد في قرية نائية من قرى مدينة رفسنجان. والده السيد علي الهاشمي رجل دين، ويعمل في الزراعة لإعالة أسرته. عندما بلغ علي أكبر هاشمي رفسنجاني التاسعة بدأ يساعد والده في أعمال الزراعة بالإضافة إلى الدراسة في أحد الكتاتيب. وعند بلوغه الرابعة عشرة قدم إلى قُم لمتابعة دراسته للعلوم الدينية؛ وفي العطل الصيفية درس المرحلة الثانوية. تتلمذ على الإمام الخميني مدة سبع سنوات، وعلى آية الله البروجردي، والعلّامة الطباطبائي، وآية الله المنتظري. وفي ١٩٥٧، قام، بالتعاون مع السيد باهنر، رئيس وزراء إيران، وعدد من أصدقائه، بتأسيس دار نشر (مدرسة التشيع) التي أصدرت سبع نشرات سنوية وأربع نشرات فصلية.

اعتقل في ١٩٦٣، وتمّ إرساله إلى الخدمة العسكرية خلافًا للقوانين المرعية التي كانت تنص على عدم التحاق طلاب العلوم الدينية بالخدمة العسكرية، وفرّ من الثكنة بعد أشهر قليلة. وفي ١٩٦٤، اعتقل من جديد وقد اتهم بالمشاركة في اغتيال حسن علي منصور (رئيس الوزراء)، «ولكن كان اعتقاله في الحقيقة بسبب تأليفه لكتاب تاريخ فلسطين أو صحيفة الاستعمار السوداء»؛ وفي ١٩٧١، بتهمة التعاون مع «مجاهدي خلق»؛ وفي ١٩٧٢، بسبب مساعدته لعوائل المسجونين؛ وفي ١٩٧٥، بسبب القيام بجهود فعالة من «أجل إيجاد نهج صحيح لمجاهدي خلق»، وفي هذه المرّة أمضى ثلاث سنوات في السجن «حتى أطلق سراحه ببركة نضال الشعب المسلم في إيران في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨ أي قبل ثلاثة أشهر من انتصار الإسلام نهائيًا».

عُيّن عضوًا في مجلس قيادة الثورة وأسّس حزب «جمهوري إسلامي» (١٩٧٩) بالتعاون مع آية الله

بهشتي، وآية الله خامنئي، وحجة الإسلام باهنر، وآية الله الموسوي. وفي العام نفسه (١٩٧٩)، تسلّم مهام وزارة الداخلية، وانتخب نائبًا عن طهران. وفي ١٩٨١، حين بدأت الحرب العراقية – الإيرانية عيّنه الإمام الخميني ممثلًا له في «مجلس الدفاع الأعلى» ومتحدثًا باسم هذا المجلس. وفي ١٩٨٣، انتخب ممثلًا لمدينة طهران في مجلس الخبراء، واختير نائبًا لرئيس المجلس المذكور، وعيّن عضوًا في المجلس الأعلى للثورة الثقافية. وفي ١٩٨٨، وبموجب حكم صادر عن الإمام الخميني، القائد العام للقوات المسلّحة، تمّ تعيين رفسنجاني قائدًا عامًا للقوات المسلّحة بالوكالة والمسؤول المباشر عنها. وفي ١٩٨٩، انتخب رئيسًا للجمهورية.

تنتهي فترة الولاية الرئاسية الثانية لرفسنجاني في آب ١٩٩٧. وبعد أحاديث وأقاويل منسوبة لمساعديه حول طرحهم فكرة تعديل الدستور الذي لا يسمح بتولي الرئاسة أكثر من ولايتين متعاقبتين، أعلن الرئيس رفسنجاني (في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٤) أنه لن يسعى إلى تعديل الدستور الإيراني لتمكينه من الترشح للرئاسة لفترة ولاية ثالثة.

انتهج رفسنجاني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال وسعى إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية نسبيًا في الداخل لإحياء الاقتصاد الإيراني، لكن سياساته تعرضت لانتقادات من جانب العناصر المتشددة.

تعرّض رفسنجاني لمحاولتي اغتيال، في العام ١٩٧٩ بعيد تسلّمه مهام وزارة الداخلية؛ والثانية، في بداية الاحتفالات بالذكرى الخامسة عشرة للثورة، في أول شباط ١٩٩٤، وقد ترافق الحادث مع نشوب اضطرابات في مدينة زهدان (زاهدان).

* **هاشمي، مهدي** (١٩٤٥–١٩٨٧): هو حجة الإسلام السيد مهدي هاشمي. المسؤولية الأعلى التي بلغها في إيران قبل وفاته: «مسؤول مكتب حركات التحرر الإسلامية».

ولد في مدينة قهدريجان في منطقة أصفهان. بعد دراسته المرحلتين الابتدائية والمتوسطة انتسب إلى الحوزة العلمية في أصفهان ثم في قُم، حيث شارك بفعالية في انتفاضة ٥ حزيران ١٩٦٣ التي قادها الإمام الخميني ضد الشاه. وفي هذه الفترة تعرّف على الشيخ محمد منتظري. في نهاية الستينات، عاد إلى أصفهان ونشط سريًا في تنظيم الشباب المسلم. في ١٩٧٥، حُكم عليه بالإعدام بتهمة قتل شمس آبادي، أحد علماء أصفهان. وقامت تحركات سياسية داخل إيران وخارجها للدفاع عنه، وتدخلت منظمة حقوق الإنسان العالمية ونظّم تجمع رجال الدين في خارج إيران بالتعاون مع اتحاد الطلبة المسلمين في أوروبا إضرابات في باريس وبعض العواصم الأوروبية لتحريك الرأي العام العالمي، فاستطاعت وقف تنفيذ حكم الإعدام بحقه، وأطلق سراحه في ٢٢ شباط ١٩٧٩ عشية انتصار الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني.

بعد انتصار الثورة، بدأ مهدي هاشمي نشاطه مع الشيخ محمد منتظري وكان من أشد أنصاره خصوصًا في دعوته (منتظري) لتصدير الثورة إلى العالم، وشاركه في تأسيس منظمة «شاتجا» (كان يتزعمها منتظري) التي أخذت تدعو إلى دعم حركة التحرر الإسلامية في العالم، وقد استطاع هاشمي، من خلال هذا الموقع، الاقتراب أكثر من هذه الحركات والتعرف إليها وتكوين علاقات عميقة معها. ومن منظمة «شاتجا» انتقل هاشمي إلى الحرس الثوري، وكان لمنتظري في قيادته أنصار كثيرون على رأسهم «أبو شرف» الذي كان يقود العمليات العسكرية في الحرس. وبعد فترة من تأسيس «حرس الثورة الإسلامية» أصبح مهدي هاشمي عضوًا في اللجنة المركزية لقيادة حرس الثورة ورئيسًا لمكتب دعم حركات التحرير الإسلامية فيه.

شارك مهدي هاشمي – في آذار ١٩٨٠– في التوقيع على أول بيان يندّد بأسلوب آية الله بشتي (بهشتي) «في التعاطي مع الثوريين في الحزب الجمهوري الإسلامي»، ومثله فعل بعد ذلك مع رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر، وفي الحالتين كان بهشتي مثل بني صدر في قمة نفوذهما. لكن منتظري وهاشمي لم يترددا في توجيه أقسى التهم إليهما، كما تبيّن التطورات والتقارير السرية والعلنية عنهما للإمام الخميني.

بعد مقتل الشيخ محمد منتظري عام ١٩٨١ على طاولة واحدة مع آية الله بهشتي في انفجار المقر الرئيسي لحزب «جمهوري إسلامي»، أكمل مهدي هاشمي دوره داخل الحرس الثوري واستمر يمارس

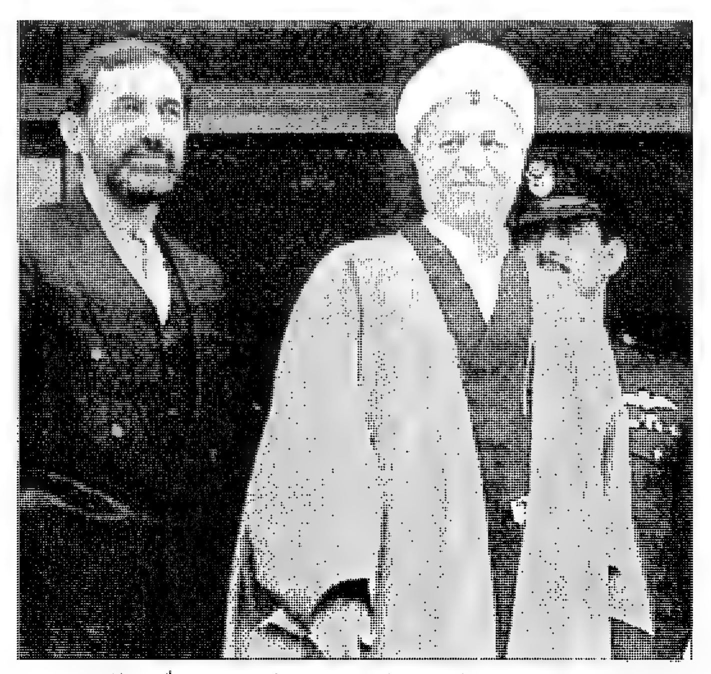
تصوره في إطار «الثورة الدائمة» كما كان يعرّضه دائمًا لصدام مع منطق آخر في الحرس يمكن اعتباره، كما أسماه البعض، منطق الدولة المستقرة، وكان من أبرز رموز هذا المنطق عضوي اللجنة المركزية في الحرس، رفيق دوست ومحسن رضائي، قبل أن يتوليا مهمتي قيادة وزراء الحرس الثوري في ما بعد.

في ١٩٨٤، حسم الإمام الخميني الصراع بين المنطقين بتحويل مهمة حركات التحرر إلى هيئتين أخريين خارج الحرس الثوري، هما وزارة الخارجية بعد أن تولاها علي أكبر ولايتي، ووزارة الاستخبارات التي تولاها الشيخ محمد ريشهري. وقد كان هذا يعني عمليًا تقليص مهمات هاشمي وتحويل دوره من هيئة ثورية – كما نقل عنه – إلى هيئة حكومية وأمنية. ولأن منطقه لا يتلاءم مع منطق هاتين الهيئتين فقد خرج من الحرس الثوري إراديًا وتحوّل إلى مدينة قُم ليقوم بدور آخر منسجم مع تطلعاته. فتحرك، هناك، في إطار التعليم الديني، من خلال المدارس الست التي أنشأها آية الله منتظري والتي تضم أكثر من ألف طالب إيراني، مع عدد من الطلبة اللبنانيين والعراقيين والأفغان وعرب آخرين؛ ولم يتردد في أن ينشئ مرة أخرى مكتبًا لدعم حركات التحرر في العالم مستفيدًا من دعم منتظري نفسه، السياسي والمادي، ومن خلال التبرعات والحق الشرعي الذي كان يصل المكتب من مريدي منتظري وتجار طهران والمدن الإيرانية الأخرى خاصة أصفهان.

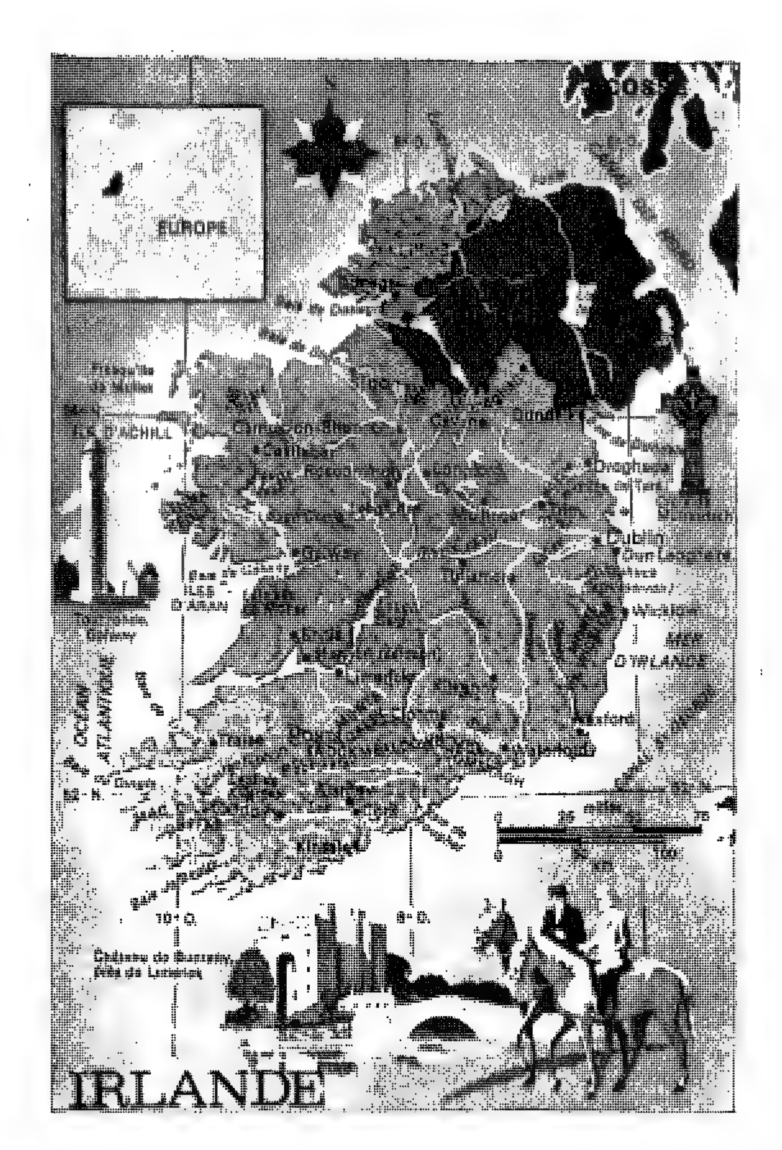
مع الوقت، بدأت مظاهر التناقض تبرز بين هذا المكتب وبين وزارتي الخارجية والاستخبارات. وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٨٦، وبعد أسبوعين من الزيارة السرية التي قام بها روبرت ماكفرلين، المستشار السابق للرئيس الأميركي ريغان، لطهران وإقامته فيها ٣ أيام، اعتقل مهدي هاشمي مع اثنين من نواب مجلس الشورى الإسلامي وأربعة من مدرّسي الحوزة العلمية في قُم ومجموعة من قيادات الحرس الثوري؛ فاحتج آية الله منتظري على حملة الاعتقالات في بداية الأمر، إلا أنه عاد وأعلن بعد ذلك عن عدم وجود ما يربطه بمهدي هاشمي وجماعته داعيًا آية الله الخميني إلى عدم التسامح مع التيارات المنحرفة عن الثورة. كما كذب نجل آية الله منتظري، سعيد منتظري، وصهره ورئيس مكتبه هادي هاشمي أي ارتباط فكري أو تعاون عملي أو تنظيمي لهما مع مهدي هاشمي. أعدم في ٢٨ أيلول ١٩٨٧ بعد صدور قرار المحكمة الخاصة بعلماء الدين في إيران (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٧، ص ٣٣-٣٤-٣٥).

* **هويدا، أمير عباس** (١٩١٩-١٩٧٩): سياسي ورجل دولة إيراني. ولد في طهران من عائلة متوسطة. وهو من القادة الإيرانيين القلائل الذين لم يتحدروا من عائلة أرستقراطية. نال شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بروكسل، ثم انتقل إلى جامعة السوربون في باريس للحصول على شهادة الدكتوراه. عاد إلى إيران وهو في الواحدة والعشرين من عمره ليخدم في الجيش – قسم المدفعية. بعد خدمته العسكرية، التحق بالسلك الدبلوماسي، فعمل في السفارة الإيرانية في باريس بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧. شغل منصب السكرتير الثاني في سفارة بلاده في المانيا الغربية بين ١٩٤٧ و ١٩٥١. تنقل بعدها بين جنيف وأنقرة والأمم المتحدة. في ١٩٥٨، عيّن رئيسًا لمجلس إدارة شركة البترول الإيرانية. تولّى رئاسة الحكومة ١٣ عامًا إلى أن خلفه الجنرال غلام أزهدي الذي اعتقل هويدا ١٥ شهرًا بسبب الانتقادات التي وجّهها الأخير لنظام الشاه. في شباط ١٩٧٩، أعدمته سلطات الجمهورية الإسلامية بعد نجاح ثورتها على الشاه.

* **ولايتي، علي أكبر** (١٩٤٦-): سياسي إيراني ووزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولد في مدينة رستم آباد. درس في جامعة طهران وتخرّج فيها. عمل أستاذًا لطب الأطفال في الجامعة، ثم ذهب إلى الولايات المتحدة الأميركية وتخصص في الأمراض المعدية. دخل معترك الحياة السياسية منذ ١٩٦١، وأصبح عضوًا بارزًا في «حزب الجمهورية الإسلامي» وفي مجلسه المركزي. في ١٩٨١، عيّن مساعدًا لوزير الصحة للشؤون العلاجية. وفي ١٩٨٢، عيّن ممثلًا لمدينة طهران في المجلس الاستشاري الإسلامي. وفي ٥ كانون الأول ١٩٨٢، عيّن وزيرًا للخارجية، ولا يزال يشغل هذا المنصب حتى الآن (آذار ١٩٩٥).



الرئيس رفسنجاني (الى يمين الصورة) ووزير الخارجية علي أكبر ولايتي.



أيرلندا

بطاقة تعريف

جزيرة واقعة غربي بريطانيا، ويفصل بينهما بحر أيرلندا، وعلى بعد متوسطه ٤١ ميلًا.

تقسيم إداري للجزيرة: ٣٢ مقاطعة: ٢٦ مقاطعة تشكل جمهورية أيرلندا المستقلة؛ وست مقاطعات، تسمّى «يولستر» (أو أولستر)، وهي مستعمرة بريطانية، وإسمها المتداول «أيرلندا الشمالية».

مساحة الجزيرة بقسميها، ٨٤٤٢٣ كلم٢.

جمهورية أيرلندا المستقلة

المساحة: ٧٠٢٨٢ كلم٢. طول الحدود بينها وبين أيرلندا الشمالية ٤٨٣ كلم.

العاصمة: دبلن (نحو نصف مليون نسمة)، وأهم المدن: كورك، لايمريك، ترفورد، غولواي، دندلك، كيلكني.

اللغات: الأيرلندية، كان يتكلمها في العام ١٩٧١ نحو

٨٠٠ ألف من الأيرلنديين، وأصبح يتكلمها في العام ١٩٨٦ نحو مليون ومئة ألف، والعدد آخذ بالتصاعد، وتعرف بلغة الغالز. ويتكلم السكان الإنكليزية.

السكان: كان تعدداهم نصف مليون نسمة في العام ١٦٥٠؛ وأصبحوا مليوني نسمة في العام ١٧٠٠؛ و٤,٥ مليون نسمة في ١٨٠٠؛ و٦ ملايين في ١٨١٤؛ و٦,٥٣ مليون نسمة في العام ١٨٤١ (تعداد أنفس الجزيرة بقسميها ٨,١٧ مليون نسمة في ذاك العام)؛ و٨ ملايين في ١٨٤٥؛ وانخفض إلى ٥,١ مليون نسمة (الجزيرة: ٦,٥٥ مليون نسمة) في العام ١٨٥١ نتيجة الأزمات والحروب والمجاعات والهجرات؛ وإلى ٢,٩٧ مليون نسمة في العام ١٩٢٦؛ وبلغ ٣,٤ مليون نسمة في العام ١٩٢٦؛ و٤,٣ مليون نسمة في العام ١٩٨١؛ حتى أصبح ٣,٥٢ مليون نسمة في العام ١٩٩١. وآخر التقديرات تشير إلى ان تعداد السكان سيبلغ ٤,٢٥ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠.

بلغ عدد المهاجرين الأيرلنديين بين ١٧٨٠ و١٨٤٥ مليوني مهاجر؛ وبين ١٨٤٥ و١٨٦٠ مليونين و١٥٠ ألف مهاجر؛ وبين ١٨٦٠ و١٨٧٠، ثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف مهاجر؛ وبين ١٨٧١ و١٨٧٩، نحو ١٠٦ آلاف مهاجر؛ وبين ١٩٧١ و١٩٨١ نحو ١٠٤ آلاف مهاجر، وبين ١٩٨١ و١٩٨٦ نحو ٧٢ ألف مهاجر. ومعدّل الهجرة السنوية في السنوات الأخيرة لا تزيد عن ٢-٣ آلاف مهاجر سنويًا.

نحو ٩٥٪ من الأيرلنديين في جمهورية أيرلندا المستقلة كاثوليك، والباقي بروتستانت.

نظام الحكم: جمهوري دستوري. الدستور المعمول به حاليًا وُضع في الأول من آب ١٩٣٧؛ وأُعيد النظر به وجرت تعديلات عليه في العام ١٩٧٢. ينتخب الرئيس لمدة سبعة أعوام بالاقتراع العام، وهو يسمّي رئيس الوزراء. مجلس النواب: من ٦٠ نائبًا ينتخبون لمدة خمسة أعوام. وفي الدستور مادتان (الثانية والثالثة) تطالبان بضم المقاطعات الست التي تشكّل أيرلندا الشمالية (أولستر - التي تستعمرها بريطانيا) لجمهورية أيرلندا. العيد الوطني، هو عيد القديس باتريك الموافق في ١٧ آذار.

الإقتصاد: تشكّل الزراعة نحو ١٧٪ من الدخل القومي، ونحو ٤٥٪ من قيمة الصادرات؛ وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة نحو ٤ ملايين و٣٣٢ ألف هكتار، وأهم المزروعات، الشمندر السكري، اللفت، البطاطا، الشعير والقمح والشوفان. وفي أيرلندا ثروة حيوانية لا بأس بها. أبقار، دواجن وأحصنة؛ الثروة السمكية (خصوصًا سمك السومون) قدّرت بنحو ١٨٧٦٧٧ طنًا في العام ١٩٨٩. أهم المناجم: الزنك، القصدير، النيترات والفضة. تعتمد الطاقة على الفحم، والغاز والكهرباء. وأهم الصناعات: تعليب الخضار والفاكهة، وصنع المربيات، والمياه المعدنية، وتعليب اللحوم والصناعات المعدنية، والألبسة والسكر والورق والأدوية والأسمدة والخشب. أما السياحة فتزداد أهميتها سنة بعد سنة. تصدّر الآلات والمنتوجات الغذائية والكيميائية، وتستورد من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا (خصوصًا) مختلف الآلات والمنتجات التي تحتاجها.

أيرلندا الشمالية (أولستر)

المساحة: ١٤١٢١ كلم^2.

العاصمة: بلفاست (نحو ٣٠٠ ألف نسمة)، وأهم المدن: ديري (نحو ٢١٥ الف نسمة)، بنغور (نحو ٣٦ ألف نسمة)، لندنديري، كولورين.

اللغة: الإنكليزية.

السكان: يعدون نحو مليون و٦٢٥ ألف نسمة. نحو ٤٢,٨٪ منهم بروتستانت، و٣٨,٤٪ كاثوليك (إحصاءات ١٩٩٢).

التقسيم الإداري: تتألف من مقاطعات أولستر الست: أنتريم، أرماغ، داون، فيرماناغ، لندنديري وتيرون، و٢٦ قضاءً مدينيًا و٢٧ قضاءً ريفيًا.

نظام الحكم: قبل ١٩٧٢، حكومة يرأسها حاكم تعيّنه ملكة المملكة المتحدة (بريطانيا). ومنذ ١٩٧٢ (استقالة الحكومة)، أصبح الحكم حكمًا بريطانيًا إداريًا مباشرًا: سكرتارية دولة خاصة بإدارة شؤون أيرلندا الشمالية، تقوم بأعمال الحكومة ويعكس أعضاؤها قرارات الوزراء البريطانيين العائدة لشؤون أيرلندا الشمالية. سكرتير الدولة: السير جون ويلر منذ ٢٥ حزيران ١٩٩٣. تتمثل أيرلندا الشمالية، بمقاطعاتها وأقضيتها، بـ ١٢ عضوًا في مجلس العموم البريطاني. جمعية عامة أعضاؤها (٧٨ عضوًا) منتخبون في ٢٠ تشرين الأول

١٩٨٢، وقد جرى حلّها في حزيران ١٩٨٦.
الاقتصاد: أكثر ازدهارًا من «جمهورية أيرلندا المستقلة» بفضل الإعانات المالية التي تحصل عليها من بريطانيا (ملياران و٣٧٥ مليون جنيه استرليني في العام ١٩٨٤)، فمتوسط الدخل الفردي فيها يزيد نسبة نحو ٢٥٪ عمّا هو عليه في جمهورية أيرلندا. يعتمد القطاع الزراعي في أيرلندا الشمالية (أولستر) على انتاج لحم البقر والحليب. وأهم المزروعات: اللفت، البطاطا، القمح، الشوفان والشعير. ليس فيها ثروات منجمية مهمة. وأهم مصنوعاتها: الأقمشة، الآليات والمصنوعات المعدنية، والورق، ومواد الطباعة، والمشروبات، والسجائر والخشب. وقد تحولت أيرلندا الشمالية، في السنوات الأخيرة، من الصناعات التقليدية إلى اقتصاد الخدمات كمصدر رئيسي للتوظيف. ومشكلاتها الاقتصادية مردها، أساسًا، إلى الاضطرابات المحلية المزمنة (بين البروتستانت والكاثوليك).

أيرلندا الجمهورية (الجنوبية المستقلة)

نبذة تاريخية

العصر التاريخي الذهبي: يعتقد ان أول الذين سكنوا أيرلندا كانوا من صيادي الأسماك والوحوش، وذلك منذ نحو ستة آلاف سنة قبل الميلاد. وكانت بدايات الزراعة في أيرلندا منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ق.م. أي في العصر الحجري المنحوت. ومن آثار هذا العصر في أيرلندا قبور مصنوعة من صخور ضخمة تقول الأساطير الشعبية في البلاد إنها من صنع عمالقة.

وفي حوالي القرن الرابع ق.م. جاء السلطيون (Celtes) من القارة الأوروبية، وأقاموا في الجزيرة حيث أنشأوا حضارة تمكنت بعد عدة قرون من الإفلات من الغزو الروماني بسبب موقع الجزيرة عند تخوم أوروبا (متوسط بعدها عن الشواطئ البريطانية الغربية نحو ٤٠ ميلًا).

ودخلت المسيحية إلى أيرلندا في العام ٤٣٢ على يد القديس باتريك (العيد الوطني يوم ١٧ آذار، وهو يوم عيد القديس باتريك). وبقيت أيرلندا ملجأ للمضطهدين المسيحيين الأوروبيين الذين كانوا يهربون من النزاعات الدينية الأوروبية الحادة وكان هذا هو العصر الذهبي في تاريخ أيرلندا.

وبعد سقوط روما، كان الشعب الأيرلندي أول الشعوب الأوروبية التي كتبت أدبها بلغتها القومية. وكانت اللغة الغالية (لغة الغالز) هي لغة الأيرلنديين (السلطات، اليوم،

تعمل على تشجيعها، ويتزايد عدد الأيرلنديين الذين باتوا يتكلمونها، بعد ان كانت وقفًا على مجموعات قليلة في الأرياف).

الخضوع لملوك انكلترا: انتهى العصر الذهبي لأيرلندا مع غزوات الفايكنغ الذين تعاقبوا على الجزيرة في موجات متوالية طيلة القرنين التاسع والعاشر. وقد أقام الفايكنغ على الشواطئ وبنوا مدن دبلن، كورك، ووترفورد ولايمريك. وكانت نهاية الفايكنغ في أيرلندا في معركة كلونتارف بالقرب من دبلن، في العام ١٠١٤، على يد الملك الأيرلندي بريان بورو الذي قتل عند نهاية المعركة.

بعد الملك بريان بورو، لم يتمكن أي من الملوك من توحيد أيرلندا التي عجزت عن ردّ غزوات البارونات النورمانديين في العام ١١٧٠. وبعد سنوات قليلة من هذا التاريخ، أعلن هؤلاء البارونات خضوعهم لملك انكلترا هنري الثاني الذي كان يطالب بضم الجزيرة إلى مملكته. وهكذا سقطت جزيرة أيرلندا في يد الإنكليز بعد محاولات ومقاومة أبداها زعماؤها الغاليون طيلة نحو ٧٥٠ عامًا.

إستمرار المقاومة: وضعت إنكلترا، خاصة في العام ١٣٦٦، قوانين عنصرية تحرّم التعامل الاجتماعي بين الإنكليز والغاليين، حتى ان هذه القوانين ذهبت إلى حدّ منع استعمال اللغة الغالية، وتحريم المغنيين والموسقيين الغاليين من ممارسة فنونهم. وكان هنري الثامن (١٤٩١-١٥٤٧) أول الملوك الإنكليز الذين أضافوا إلى لقبهم لقب «ملك أيرلندا»، ووعد بإجراء بعض الإصلاحات.

لم يستكن الأيرلنديون للنير الإنكليزي. وجرت بين الطرفين معارك عديدة وطويلة. وأقسى هذه المعارك على الأيرلنديين تلك التي أمر بها أوليفيه كرومويل (١٥٩٩-١٦٥٨)، فخرّبت جيوشه الأرزاق وقتلت الآلاف من الأيرلنديين، ونفت العديد إلى فرنسا واسبانيا، وحتى إلى جزر الهند الغربية وفرجينيا. وأقام كرومويل الإنكليز مكان الأيرلنديين بحيث انه ما كادت تمضي إحدى عشرة سنة حتى نقص عدد سكان أيرلندا الأصليين إلى نصف ما كانوا عليه قبل سيطرة كرومويل. وقد وزّع هذا الأخير ثلاثة أرباع الأراضي الأيرلندية على البروتستانت الذين منهم من كان يعيش خارج أيرلندا. والمستوطنون البروتستانت الإنكليز الذين نجحوا فعلاً في ترسيخ أقدامهم في البلاد كانوا في المناطق الشمالية من الجزيرة (اليوم «أيرلندا الشمالية» أو «أولستر»، المستعمرة البريطانية).

وفي نهاية القرن السابع عشر، كانت أيرلندا ساحة قتال بين المتنافسين على عرش إنكلترا، غيّوم الثالث دورانج البروتستانتي، وجاك الثاني الكاثوليكي. وفي معركة بوين (١٦٩٠) عقد النصر للأول، فكان على الأيرلنديين أن يتحمّلوا مزيدًا من الكوارث نتيجة دعمهم للمرشح الكاثوليكي. ففي ١٦٩٥، اقترع البرلمان الإنكليزي على قانون يعتبر كل أيرلندي عدوًا لإنكلترا، وحرّمه من حق الاقتراع، والدخول في الوظائف العامة، والتعليم... وأقفل المدارس الكاثوليكية، وصادر أراض جديدة وزّعها على البروتستانت، ومنع على الأيرلندي أي حق في ملكية ولو حصان واحد. وقد حوّلت هذه القوانين الأيرلنديين إلى شعب بائس، حتى ان إلغاءها، في العام ١٨٢٩، لم يوفّر لهم العيش بسلام ولو لفترة وجيزة.

فبعد إلغاء القوانين المذكورة بنحو ١٦ سنة (أي في العام ١٨٤٤) ضربت المجاعة البلاد بسبب جرثومة أتلفت مواسم البطاطا، الغذاء الرئيسي للسكان. واستمرت المجاعة أربعة أعوام كاملة زاد من حدتها سوء تصرّف الملّاكين الكبار، فقضت على نحو مليون شخص، كما هاجر من البلاد نحو مليون آخر إلى أميركا الشمالية.

الاستقلال: تأثّر الأيرلنديون، في تاريخهم الحديث، بأفكار الثورتين الفرنسية والأميركية، وقاموا بانتفاضة شاملة في العام ١٧٩٨، إلّا انها قمعت بسرعة؛ وصدر في العام ١٨٠٠ «قانون الاتحاد» الذي يضم أيرلندا إلى إنكلترا.

وفي القرن التاسع عشر، برز قائدان وطنيان أيرلنديان، هما: دانيال أوكونيل، وتشارلز ستيوارت برنيل، اللذان تمكّنا من إلغاء العديد من القوانين التعسفية، ومن الحصول على حق إدخال الكاثوليك كأعضاء إلى البرلمان البريطاني، لكنهما لم يستطيعا تحقيق استقلال أيرلندا. وقام، بعدهما، وتكثّف العمل الوطني الاستقلالي المسلّح.

خلال الحرب العالمية الأولى، قاتل العديد من الأيرلنديين إلى جانب الجيش البريطاني، وانضم عديدون أيضًا إلى صفوف المتطوعين الأيرلنديين الذين كانوا يشكلون الجناح العسكري لحزب سياسي هو حزب «سين فين» («نحن فقط» Sinn Fein)، الذي تأسس في العام ١٩٠٤. وقد حاول هؤلاء المتطوعون السيطرة على دوبلن، عام ١٩١٦، متخذين: إسم «الجيش الجمهوري الأيرلندي»، ولكنهم لم يفلحوا، وأعدم كثيرون من قادتهم. وفي العام ١٩١٩، أعلنت حركة «سين فين» قيام «جمهورية أيرلندا المستقلة» برئاسة دي فاليرا، وخاضت حرب عصابات نشطة ضد القوات البريطانية التي لم تفلح في القضاء على الجمهورية الفتية ذات التاريخ الطويل من الصمود المقرون بحالات متواصلة من مآس وعذاب.

في العام ١٩٢١، رفضت أيرلندا العرض البريطاني القاضي بقيام أيرلندا الشمالية (أولستر) وأيرلندا الجنوبية (الجمهورية التي كانت أعلنت استقلالها واستمرت تدعمه بعمليات عسكرية)، يجمع بينهما مجلس أعلى يشرف على البرلمانين في البلدين، وطالبت بضم المقاطعة الشمالية، وسكانها نصفهم تقريبًا بروتستانت والنصف الآخر كاثوليك. وفي كانون الأول ١٩٢١، جرت أول مفاوضات بين جمهورية أيرلندا وبريطانيا كانت نتيجتها إعلان قيام دولة أيرلندا المستقلة في جنوبي البلاد (الجزيرة) الأيرلندية، وهي نفسها «جمهورية أيرلندا»، فيما بقيت أيرلندا الشمالية مستعمرة بريطانية.

استمرار المطالبة بوحدة أيرلندا: استمر الجيش الجمهوري الأيرلندي بالمطالبة بوحدة أيرلندا والاستقلال الكامل عن بريطانيا. كما استمرت بريطانيا تواجه هذا الجيش عبر أنصارها في الداخل، خاصة لجهة تحركاته وأهدافه وعملياته بالنسبة إلى أيرلندا الشمالية.

في العام ١٩٣٧، صدر دستور جديد يعتبر أيرلندا دولة مستقلة وديمقراطية. وفي العام التالي، سحبت بريطانيا قواعدها البحرية من البلاد، وبقيت أيرلندا دولة محايدة في الحرب العالمية الثانية. وفي ١٩٤٨، أعلنت الحكومة

قيام الجمهورية الأيرلندية وخرجت من عضوية الكومنولث البريطاني. وفي ١٩٤٩، قبلت بريطانيا، على مضض، الاعتراف بوجود جمهورية أيرلندا رسميًا. وفي ١٩٥٩، انتخب دو فاليرا، مرة جديدة، رئيسًا للجمهورية.

وفي أوائل السبعينات، جرت مفاوضات بين جمهورية أيرلندا وبريطانيا حول وضع أيرلندا الشمالية ومؤسساتها الدستورية، فكانت بريطانيا ترفض أي انسحاب للجيش البريطاني من الشمال. وبقي الجيش الجمهوري الأيرلندي يلحّ في مطالبه (ضم الشمال) ويصعّد عملياته العسكرية ضد البريطانيين وأنصارهم من البروتستانت في داخل البلاد (ومن عملياته الكبرى التي بدأ بها سلسلة طويلة من التصعيد، اغتيال السفير البريطاني في دبلن في ١٩٧٦).

العقدان الأخيران: تأثرت جمهورية أيرلندا بالأزمة العالمية التي نتجت عن حرب تشرين (العربية - الإسرائيلية، ١٩٧٣). وكان للتضخم والبطالة المتفاقمة أن أطاح حكومة ائتلاف حزب فاين غيل وحزب لابور برئاسة ليام كوسغريف، على أثر انتخابات ١٦ حزيران ١٩٧٧، حيث نال حزب فيانا فيل بزعامة جاك لينش ٧٨ مقعدًا من أصل ١٤٧ في الجمعية الوطنية. ولم يسبق لهذا الحزب أن حقق مثل هذا الانتصار منذ تأسيسه في العام ١٩٢٦ بزعامة إيمون دو فاليرا. وتمكنت الحكومة الجديدة من اتخاذ اجراءات اقتصادية قضت إلى حد كبير على نتائج التضخم وخفّضت من نسب البطالة. لكن هذا الوضع لم يدم طويلًا، إذ شهد العام ١٩٧٩ عودة للتضخم وما رافقه من بطالة ومطالب للعمال والموظفين (إضراب موظفي البريد الذي استمر نحو خمسة أشهر).

فعدلت الحكومة، من ضمن إجراءاتها، قانون الضرائب، وانضمت أيرلندا إلى نظام النقد الأوروبي (كانت بريطانيا خارجه) الذي أخرجها من حقل نفوذ الإسترليني.

في حزيران ١٩٨١، جرت انتخابات عامة، شكّل على أثرها غاريت فيتزجيرالد، زعيم حزب «فاين غايل» (الليبرالي)، حكومة جديدة، خلفًا لحكومة حزب «فيانا فيل» (القومي) التي كانت برئاسة تشارلز هاوغي. وفي آذار ١٩٨٢ عاد هذا الأخير وشكّل حكومة بعدما حقّق نصرًا انتخابيًا في وجه حزب فاين غايل. لكن هذه الحكومة استقالت بعد مضي أشهر (في تشرين الثاني)، وجرت انتخابات تشريعية هي الثالثة خلال ١٨ شهرًا، وعلى أثرها شكل زعيم المعارضة، غاريت فيتزجيرالد حكومة مع حلفائه العماليين (حزب العمّال - لابور).

في كانون الثاني ١٩٨٣، منعت الحكومة «جيش التحرير الوطني الأيرلندي - إنلا». وفي ٧ أيلول جرى استفتاء على تعديل للدستور يمنع الاجهاض فنال ٦٧٪ من الأصوات. وفي أول حزيران ١٩٨٤، زار الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، أيرلندا (ضمن جولة أوروبية له) حيث حضّ على التسامح الديني.

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥، إتفاق «هيلسبورغ» مع بريطانيا ينشىء «مؤتمرًا حكوميًا» بين حكومتي الدولتين. وفي ٢٦ كانون الأول ١٩٨٦، استفتاء حول تشريع الطلاق نتيجته رفض نحو ٦٠٪ من المقترعين. في ٢١ كانون الثاني ١٩٨٧، حلّ البرلمان، وانتخابات تشريعية في ١٧ شباط، واستفتاء (في ٢٦ أيار) على التصديق على ميثاق العمل الأوروبي الموحد جاء لمصلحته بنسبة أكثر من ٧٠٪.

في ٢٥ شباط ١٩٨٨، زيارة الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران، لإيرلندا. وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٩٠، انتخابات رئاسية جاءت بالرئيسة ماري روبنسون. وفي شباط ١٩٩١، إصلاح ضريبي. في ٢٥ أيار ١٩٩٢، ماري روبنسون تزور باريس. وفي ١٨ حزيران ١٩٩٢، نحو ٦٩٪ من الأيرلنديين يقترعون لمصلحة معاهدة ماستريخت (الوحدة الأوروبية). وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، انتخابات تشريعية، واستفتاء حول حق الإجهاض (سُمح بالانتقال إلى خارج البلاد قصد الإجهاض).

في ١٩٩٤ اشتركت أيرلندا بعملية «يونوصوم-٢» (التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية في الصومال في إطار الأمم المتحدة) بمئة جندي أيرلندي انتشروا في مدينة بيداوة وسط الصومال. وفي أيلول ١٩٩٤، أعلن عن انسحابهم من الصومال، وبقاء ضباط أيرلنديين في مقر القيادة العام في مقديشو (عاصمة الصومال).

«منبر السلام»: في كانون الأول ١٩٩٣، أعلن عن محادثات يجريها رئيسا السلطة التنفيذية في بريطانيا (جون ميجور) وجمهورية أيرلندا (ألبرت رينولدز) هدفها الوصول إلى تسوية سلمية في المقاطعة (المستعمرة) البريطانية، أيرلندا الشمالية، التي تشهد منذ قبل ٢٥ سنة حربًا بين البروتستانت والكاثوليك. وكان سبق هذه المحادثات أنباء عن استعداد الحكومة البريطانية للحوار مع «الجيش الجمهوري الأيرلندي» في ضوء الإشارات التي تلقتها عن استعداد هذا التنظيم (الكاثوليكي الناشط في أيرلندا الشمالية والمطالب بنزعها من بريطانيا وضمها إلى جمهورية أيرلندا)؛ في حين أبدى البروتستانت في مقاطعة أيرلندا الشمالية معارضتهم لخطوات بريطانيا «الإيجابية» تجاه حكومة دبلن و «الجيش الجمهوري الأيرلندي» نتيجة تمسكهم ببقاء المقاطعة بريطانية وبقاء القوات البريطانية فيها.

ونتيجة لهذه المحادثات، صدر (في أواسط كانون الأول ١٩٩٣) عن حكومتي لندن ودبلن «إعلان مشترك» يشجّع المضي في طريق الحوار لحل المشكلة المزمنة في أيرلندا الشمالية. وقال رينولدز، أمام البرلمان الأيرلندي، بشأن هذا الاعلان إن الإلتزامات التي قدمتها حكومته في الإعلان تأتي خطوة نحو تشكيل «منبر للسلام» يكون مفتاحًا لتسوية دائمة للإقليم (أيرلندا الشمالية) التابع لبريطانيا، وإن مشروع «منبر السلام» يهدف إلى اجتذاب حزب «سين فين» (الجناح السياسي في الجيش الجمهوري) إلى العملية الديمقراطية، ويوفّر بذلك «وسيلة للحوار وابتكار هيكليات سياسية بديلة عن أعمال العنف (...) وان استمرار الوضع الحالي سيجلب الخسارة للجميع ولن يؤدي إلى تقوية الاتحاد (بين إيرلندا الشمالية وبريطانيا) كما لن يؤدي إلى تقريب وحدة أيرلندا».

ونتيجة للهدنة التي أعلنها «الجيش الجمهوري الأيرلندي» في أوائل أيلول ١٩٩٤، أجرى رينولدز محادثات مع زعيم حزب «سين فين» معتبرًا ان إعلان الهدنة هو «إنهاء تام للعمليات الحربية»، وهو أمر كافٍ لبدء المحادثات رسميًا.

في تشرين الثاني، ١٩٩٤، قدّم رينولدز استقالته وحكومته إلى رئيسة الجمهورية ماري روبنسون، «لمصلحة البلاد ولخدمة الاستقرار لاسيما عملية السلام الجارية في أيرلندا الشمالية». (راجع «الوثيقة الاطار» في «معالم تاريخية»).

أيرلندا الشمالية
(الاقليم البريطاني)



خريطة أيرلندا الشمالية (أولستر).

نبذة تاريخية

بدايات الفصل: إن خلاف أولستر (أو أيرلندا الشمالية أو المقاطعات الشمالية الست، أو الإقليم البريطاني في شمالي جزيرة أيرلندا) وباقي مناطق جزيرة أيرلندا (أو أيرلندا الجنوبية – جمهورية أيرلندا المستقلة) يعود إلى بداية القرن السابع عشر.

كانت العائلتان، أونيل وأودونيل، تسيطران لمدة طويلة على جزء كبير من شمالي جزيرة أيرلندا. وفيما كان باقي جزيرة أيرلندا يعارض استقدام المستوطنين البروتستانت الإنكليز، تمكنت العائلتان من حفظ استقلالهما في الشمال. ولكن، مع بداية القرن السابع عشر (في ١٦٠١)، حاول الأونيل والأودونيل التقدم باتجاه الجنوب (ساعدهم بذلك الجيش الاسباني)، لكن الجيش الإنكليزي هزمهم في معركة كينسال، ووضع حدًّا للتقاليد الغاليّة (من «الغال» أو «الغالز» الموجهة أصلًا ضد إنكلترا). فبدأ الأونيل والأودونيل بالهجرة الواسعة إلى القارة

الأوروبية مصطحبين معهم العديد من أنصارهم، كما بدأت الحكومة الإنكليزية تضع مكانهم المستوطنين البروتستانت وأغلبهم من الإنكليز والاسكتلنديين.

وفي العام ١٦٤٩، نزل جيش أوليفر كرومويل في أيرلندا، وهزم الكاثوليك هزيمة نكراء، وسجّل بذلك بدايات خلافات طائفية حادة. ثم عاد غيوم دورانج وأنزل بهم هزيمة أخرى في معركة بوين (العام ١٦٩٠) أثناء صراعه على العرش الإنكليزي ضد جاك الثاني الكاثوليكي. وما يزال البروتستانت في أيرلندا يحتفلون بذكرى هذه المعركة في ١٢ تموز من كل سنة.

ضمّ أو استقلال: قبل الحرب العالمية الأولى بقليل، ناقش البرلمان البريطاني مشروع قانون حول الحكم الذاتي لأيرلندا. إلّا ان المطالبين بالوحدة مع إنكلترا عارضوا بقوة هذا المشروع. وتوقف النقاش مع فتح باب المنازعات الأوروبية التي أوصلت العالم إلى الحرب العالمية الأولى. ومع نهاية هذه الحرب، وجدت أيرلندا الشمالية نفسها منقسمة بين دعاة الوحدة مع إنكلترا وبين المطالبين بالاستقلال.

وبقي الوضع على هذه الحال في أيرلندا الشمالية طيلة نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الأولى. ففي الستينات ظهر اتجاه (منه النائبة الشابة برناديت ديفلن) تحت إسم «ديمقراطية الشعب»، يطالب بضم كامل الجزيرة في «جمهورية العمال الإشتراكية». أما «الجيش الجمهوري الأيرلندي» فكان يطالب بالنضال المسلّح لتحقيق وحدة الجزيرة تحت راية الجمهورية.

ومع تفاقم الوضع، وسقوط عدد كبير من القتلى في أيرلندا الشمالية، تدخلت الحكومة الإنكليزية، وأرسلت وزير داخليتها إلى أيرلندا الشمالية لإقناع حكومتها بمنح الكاثوليك حقوقًا أوسع، وأنزلت جيشها هناك. ولكن الوضع بقي مقلقًا وخطيرًا، ومشاعر العداء بين البروتستانت المتطرفين والكاثوليك (الذين بدأوا يعون قوتهم أكثر من السابق، خصوصًا وان «الجيش الجمهوري الأيرلندي» استمر منظمًا وقادرًا على عمليات مسلّحة ضد البروتستانت والإنكليز) ظلّت متأججة حتى أكثر من قبل. فكان لا بدّ من استدعاء قوات بريطانية إضافية إلى أيرلندا الشمالية.

العقدان الأخيران: في العام ١٩٧٢، عطّلت الحكومة البريطانية برلمان أيرلندا الشمالية، وربطتها بالسلطة المركزية في لندن، ما أدّى إلى إبعاد الكثيرين من المتطرفين البروتستانت. وفي اواخر ١٩٧٣، تألّف مجلس تنفيذي لأيرلندا الشمالية برئاسة بريان فوكنر وضع حدًّا للحكم البريطاني المباشر في البلاد. وبعد محادثات بين بريطانيا وحكومتي أيرلندا الشمالية وأيرلندا الجنوبية (الجمهورية الأيرلندية المستقلة) اتفق على تأليف مجلس يضم الحكومتين الأيرلنديتين (بمثابة حل فدرالي للمشكلة). إلّا ان المتطرفين من البروتستانت في الشمال رفضوا أية سلطة عليهم تكون دبلن (عاصمة أيرلندا الجنوبية) مركزها. وكانت تقع، بين الحين والآخر أعمال عنف بين الجانبين في أيرلندا الشمالية (البروتستانت والكاثوليك). وقد أعلن الجيش الجمهوري الأيرلندي مسؤوليته عن عدد منها، خاصة في ١٩٧٩؛ منها اغتيال سفير بريطانيا في

لاهاي، واللورد ماونتباتن، عمّ الملكة اليزابت الثانية. وفي نيسان ١٩٧٨، لجأ السجناء الأيرلنديون الجمهوريون إلى استعمال سلاح الإضراب عن الطعام. وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٠، أضرب عن الطعام سبعة سجناء، ولم يوقفوا إضرابهم إلا في ١٨ كانون الأول. وفي أول آذار ١٩٨١، باشر هذا النوع من الإضراب السجين بوبي ساندز (أحد زعماء الجمهوريين الأيرلنديين)، وتوفي بعد ٦٦ يومًا من رفضه الطعام كما توفي بعض من رفاقه للأسباب نفسها. فزادت هذه الحوادث من الاضطرابات اليومية بين الكاثوليك والبروتستانت؛ لكن رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر بقيت عند موقفها الرافض لمطالب السجناء الأيرلنديين الكاثوليك المضربين مهما بلغ عددهم، ومهما كانت النتائج. كذلك بقي «الجيش الجمهوري الأيرلندي» عند موقفه في تنفيذ عمليات عسكرية وتخريبية ضد المصالح والأشخاص والجنود البريطانيين.

شهد آب ١٩٨٤ اضطرابات بروتستانتية احتجاجًا على محاكمة ٤٧ بروتستانتيًا بتهمة ارتكاب جرائم قتل والإنتماء إلى «قوة المتطوعين لأيرلندا الشمالية»، وهي منظمة بروتستانتية محظورة. وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٤، جرت في بريطانيا محادثات حول المشكلة الأيرلندية الشمالية بين تاتشر ورئيس وزراء أيرلندا الجنوبية المستقلة فيتزجيرالد.

في أيار ١٩٨٥، جرت انتخابات محلية نال فيها حزب «سين فين» ١٢٪ من الأصوات، والحزب الوحدوي ٢٩٪، والحزب الوحدوي الديمقراطي ٢٤٪. وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٨٥، أنشئت «جبهة أنصار أولستر الاتحادية» التي ضمت الحزب الإتحادي الرسمي، والحزب الإتحادي الديمقراطي، والميليشيات البروتستانتية للدفاع عن أولستر. وفي ١٥ من الشهر نفسه، اتفاق هيلسبورغ بين بريطانيا وإيرلندا الجنوبية حول أيرلندا الشمالية (صدّقته بريطانيا في ٢٧ من الشهر نفسه)، وإنشاء سكرتارية دائمة ومؤتمر حكومي بين حكومتي الدولتين (بريطانيا وأيرلندا الجنوبية).

في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٦، انتخابات فرعية لملء ١٥ مقعدًا شغرت باستقالة ١٥ نائبًا وحدويًا؛ وفي ٣ آذار، إضراب أعلنه البروتستانت. وتميزت اواخر العام ١٩٨٦ والأعوام التالية، بتكثيف الجيش الجمهوري الأيرلندي لعملياته العسكرية. ودلّت الإحصاءات انه بين آب ١٩٦٩ وآب ١٩٩٢، سقط، نتيجة العمليات العسكرية (ومحورها الأساسي «الجيش الجمهوري الأيرلندي») ٣ آلاف قتيل من المدنيين و٦٣٣ من العسكريين.

مناقشة: المسار التفاوضي حتى الحل

«خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى أواسط الثمانينات أتسمت سياسة لندن بطابع العنف المستمر مما حوّل مدنًا بريطانية كبرى مثل لندن وبرمنغهام مسرحًا لأعمال العنف والعبوات والتفجيرات. ولمواجهة ذلك اتخذت لندن تدابير أمنية بوليسية ولم تفلح في إحداث تغييرات دستورية تجتث العنف من جذوره. وفي تشرين الثاني ١٩٨٥، أثمرت المفاوضات الطويلة عن توقيع الإتفاق البريطاني – الأيرلندي (أيرلندا الجنوبية المستقلة الجمهورية) بين رئيسي الوزراء

مارغريت تاتشر وغاريت فيتزجيرالد الهادف إلى تغيير طبيعة العلاقات بين البلدين. وأعطى هذا الإتفاق جمهورية أيرلندا، للمرة الأولى في تاريخها، حق الرقابة على قضايا أيرلندا الشمالية وشؤونها.

وتمّ تسويق الإتفاق على أنه يفتح باب السلام على مصراعيه. لكنه أثار مخاوف وشكوكًا عدة لدى الوحدويين الذين خافوا على أنفسهم من الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة الأيرلندية في قضايا أيرلندا الشمالية الداخلية وخافوا أيضًا من أن يؤدي الإتفاق إلى ولادة جمهورية موحدة يصبحون أقلية في داخلها.

ومع التغيرات العالمية المعروفة ووصول أزمات إقليمية عدة في العالم إلى الحل، ساد الاقتناع في أيرلندا الشمالية بإمكان التوصل إلى حل سلمي متفاوض عليه. وخلال صيف وخريف ١٩٩٣ وبداية شتاء ١٩٩٤، فإن مفردات مثل تفاوض وسلام وحل سلمي ووضع حد للعنف، إلخ... صارت عملة يومية شائعة خصوصًا في قواميس التصريحات السياسية.

وكان جيري أدامس وجون هيوم قد دخلا في مباحثات معلنة أسمياها «تبادل أفكار ومقترحات» في موازاتها وفي شكل منفصل بدأت محادثات سياسية سرية بين قيادة الجيش الجمهوري المؤقتة وحكومة ميجور. وقام رئيس الوزراء الأيرلندي، رينولدز، بدور ناشط في هذا الإتجاه بالتعاون مع نظيره الإنكليزي ميجور.

كثير من المعلقين الإنكليز حاول رسم الخطوط المتوازية بين مساري السلام في الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية، وبين منظمة التحرير الفلسطينية و «الجيش الجمهوري». الفلسطينيون كانوا على هامش المسار التفاوضي وكان العنف مفروضًا عليهم. أما الجيش الجمهوري فقد زرع الرعب وقتل الأبرياء متجاهلًا، خلال ٢٥ عامًا، حسنات التفاوض مع لندن. وبعكس ذلك، كان الفلسطينيون، منذ زمن طويل، يركضون وراء الحل السلمي لم يحقق عنفهم «النجاحات» التي حققها عنف الجيش الجمهوري. ثم ان ياسر عرفات الذي كان يُنعت، ولوقت طويل، بالارهابي، صار قديسًا يقود شعبه نحو الخلاص. هذا التحوّل الرمزي المهم هو ما يمكن ان يصير عليه قادة الجيش الجمهوري المنعوتين بالإرهابيين اليوم.

وهناك خط متوازٍ آخر رسمه محللون بريطانيون على المستوى الدولي، فالتغيرات العميقة التي عرفها العالم في بداية التسعينات لم تخدم عرفات ولا قيادة الجيش الجمهوري. فالدعم الذي كان هؤلاء يتلقونه من الدول الراديكالية المدعومة من المعسكر الشرقي أيام الثنائية والقطبية لم يعد موجودًا، الأمر الذي أجبرهم على امتطاء حصان الحل السلمي. خلال زيارة لبروكسيل أجاب عرفات بهذه الكلمات عن سؤال صحافي حول النصيحة التي يقدمها إلى منظمة الجيش الجمهوري: «الحوار، الحوار، وأيضًا الحوار».

هذا الحوار كان نضج، ويتهيأ لإعطاء ثماره من الجهتين الإنكليزية والأيرلندية لأسباب عالمية وأوروبية ومحلية. فالمعروف ان أوروبا تبحث عن تعميق اتحادها وتوسيعه بعد معاهدة ماستريخت وانضمام دول جديدة إليه. ويتهيأ هذا الاتحاد لدرس طلبات الانضمام الموجودة في أدراجه. وفي هذا المناخ، وخصوصًا في مناخ التنافس العالمي حول «قيادة النظام العالمي الجديد» بات ملحًا وضع حد للأزمة الأيرلندية

الأكثر طولًا وتعقيدًا وعنفًا والتي شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الأخيرة.

في كانون الأول ١٩٩٣، أكّد رئيسا وزراء بريطانيا وأيرلندا في بيان مشترك على حق تقرير المصير لشعب أيرلندا الشمالية، وبأن السلام يبقى مستحيلًا ما لم تتخلّ المنظمات العسكرية عن العنف. وأثمرت المفاوضات عن إعلان الجيش الجمهوري، في ٣١ آب ١٩٩٤، وقف إطلاق النار من جانب واحد. وردّت الميليشيات البروتستانتية الموالية لبريطانيا، بعد تردّد، على قرار الجيش الجمهوري بإعلانها، في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٤، عن وقف شامل للعمليات العسكرية.

طبعًا، العقبات على مسار الحل النهائي للأزمة ستكون كثيرة وصعبة، فجذور الأزمة الأيرلندية تضرب عميقًا في التاريخ ولا يمكن استئصالها بهذه السرعة والسهولة. لكن كل الدلائل تشير إلى ان هذه الأزمة وجدت، على الأقل، طريق الحل وستسير عليه بدعم عالمي وأوروبي ومحلي أكيد.

وبهذا تنضم المشكلة الأيرلندية إلى عدد غير قليل من المشكلات التي وجدت حلًا لها على الخريطة العالمية منذ سقوط حائط «برلين» (من غسان العزي – كاتب في الشؤون الدولية واستاذ جامعي – «النهار»، ١٣ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٣).

معالم تاريخية

□ **انتفاضة الفصح في دبلن:** حركة شعبية مسلّحة نشبت في دبلن (عاصمة أيرلندا الجنوبية الجمهورية المستقلة) في آخر نيسان ١٩١٦، ودامت أقل من أسبوع، واستهدفت اعلان استقلال أيرلندا. قادها بيرس، قائد جمعية الأخوة الأيرلنديين الجمهوريين، وجيمس كونولي (كاتب ومفكر) قائد جمعية (حزب) «سين فين». ورغم شجاعة الثوار، فقد فشلت الإنتفاضة وتكبّد الثوار والقوات الحكومية خسائر كبيرة في الأرواح. خاب أمل الثوار في وصول المعونة الألمانية الموعودة لهم. وأقدمت السلطات على إعدام ١٤ قائدًا منهم، ولم تتمكن من تنفيذ الحكم بعدد آخر منهم بسبب موقف الولايات المتحدة من هذه القضية (في الولايات المتحدة جالية أيرلندية كبيرة، وبعض أشخاصها رجالات كبار لهم تأثيرهم على مختلف الصعد)، خصوصًا وان الحكومة البريطانية كانت تعمل آنذاك لكسب أميركا إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى. وتمّ الإفراج عن المعتقلين في العام التالي (١٩١٧).

بسحق البريطانيين لهذه الإنتفاضة تأجل تبلور الحركة الإستقلالية (الإنفصالية كما يسمّيها البريطانيون) إلى العشرينات حيث قادها إيامون دو فاليرا الذي يسمّيه أنصاره «أبو الوطن»، وكان زعيم الحزب الثوري «سين فين» ابتداءً من العام ١٩١٨.

□ **بوبي ساندز:** «لئن كان لقب «السيّدة الحديد» قد رافق مسيرة السيدة» مارغريت ثاتشر السياسية منذ أول أيام تسلمها رئاسة الحكومة البريطانية، فإن هذه الزعيمة البريطانية الفريدة من

نوعها، لم تستحق لقبها هذا، قدر ما استحقته بفعل موقفها من قضية مقتل السجناء السياسيين الأيرلنديين في السجون البريطانية، بشكل متتابع وأليم، طوال العام ١٩٨١. وكان الأول – والأكثر شهرة – بين أولئك السجناء بوبي ساندز، الذي توفي يوم ٥ ايار ١٩٨١ بعد ان ظل مضربًا عن الطعام طوال سبعين يومًا.

في ذلك الحين أثار موت ساندز العالم كله، لكنه لم يحدث أية هزة في ضمير السيدة ثاتشر. فهل تراها تتذكره اليوم، في تقاعدها المريح؟

في ذلك اليوم الأيرلندي المحزن، اتخذ الموت في حي فالز الكلاسيكي الواقع وسط بلفاست، بإيرلندا الشمالية، شكل سجن ذي واجهة قرميدية مسودة اللون، وشكل هياكل سيارات محروقة، وحزن ودمع في العديد من العيون. ففيه تناهى إلى الأيرلنديين نبأ موت بوبي ساندز، اثر اضراب قاس عن الطعام قام به في زنزانته بسجن «لونغ كيش».

قبل ذلك لم تكف الصحف عن التحدث يوميًا عن اضراب بوبي وعن ان مطالبه تكاد تنحصر في ضرورة ان يعامل معاملة انسانية داخل السجن. غير ان السيدة ثاتشر آلت على نفسها ان لا تقدم أي تنازل في هذا المجال، لأن حنكتها السياسية كانت قد علمتها ان أي تنازل أول – مهما كان ضئيلًا سيكون من شأنه ان يجر إلى تنازلات عدة.

وهكذا راح بوبي ساندز يفقد صحته يومًا بعد يوم، ويموت تدريجًا فيما راحت هي تنكب على إدارة شؤون البلد وكأن شيئًا لم يكن.

تسألها الصحافة حول الأمر فلا تجيب. تتصل بها المنظمات الإنسانية فتصمت. بدا عليها وكأن كل عظمة بريطانيا معلقة بصمودها، صمودها ضد صمود بوبي ساندز.

وصمد الاثنان بالطبع، وكانت النتيجة موت السجين السياسي الأيرلندي، الذي أصبح منذ ذلك الحين واحدًا من الرموز المتكاثرة لنضال الأيرلنديين الكاثوليك. لكنه لم يكن الوحيد. فالحال ان موت بوبي ساندز لم يردع السيدة الفولاذية عن عنادها، حتى ان ما خشي المحللون السياسيون حدوثه، يوم راحوا يتحدثون عن تضحية ساندز وموته، تحقق بعد ذلك، حيث تتالت السلسلة: يوم ١٣ تموز التالي، مات مارتن هارسون في سجنه بدوره بعد أيام عدة من الإضراب عن الطعام.

وفي الأول من آب كان دور كينين لينش. وبعد عشرة أيام كان دور توماس ماك المي. وفي يوم ٢٠ من الشهر نفسه مات، في السجن الذي مات فيه بوبي ساندز، المناضل الأيرلندي مايكل دينيس. لكن هذا الموت كله لم يجد الميتين فتيلًا. فالسيدة ظلت صامدة وصامتة كما لو أن الأمر لا يعنيها. خصوصًا وان الميتات التالية لم تثر الصخب الذي أثاره موت بوبي ساندز، او كأن الأمور صارت عادية ومقبولة من بعده، وسط حبور السيدة ورضاها.

مهما يكن، فإن الغضب الأيرلندي الذي تلى موت بوبي ساندز كان كبيرًا. إذ بعد حزن الأيام الأولى، ووسط ذهول العالم كله، بدأت المتفجرات تنهمر. ودعت منظمة الجيش الجمهوري الأيرلندي سكان بلفاست إلى تموين بيوتهم «لأن الأيام المقبلة سوف تكون صعبة». والحال ان قوات المنظمة بدت مسيطرة على الوضع تمامًا في أحياء الكاثوليك في ذلك الحين.

ويبدو ان السيدة ثاتشر تركتها تفعل لعلمها ان مثل هذا الأمر والفوضى الناتجة عنه، ينفّسان الغضب الشعبي.

وعلى هذا النحو اقتصر حضور السلطات العسكرية البريطانية على بعض الدوريات العابرة. غير ان ذلك الحضور كان شديد الكثافة حول السجن، وخلال الجنازة قبل ذلك، حيث راحت قوات السلطة تفتش الحضور علها تعثر على أسلحة ومتفجرات، وهي عثرت بالفعل على كميات كان الأيرلنديون يتفننون في اخفائها. ويروى ان الجيش البريطاني عثر على كمية من المتفجرات في لفافات رضيع تجره أمه على عربته! إلّا ان ذلك الجيش عجز يومها عن السيطرة على أطفال أيرلنديين خاضوا ما سمي بحرب «الأزرار» حيث راحت عصابات منهم توقف السيارات الآتية من الأحياء البروتستانتية، فتنزل ركابها، ثم تصب الوقود على السيارات وتحرقها جاعلة منها متاريس.

ولكن كل هذا، والسيدة على عنادها. وكان صمودها أكثر فائدة لها من صمود بوبي ساندز للقضية الأيرلندية. إذ ان حركة الإضراب عن الطعام سرعان

ما خبت ونسي العالم ساندز ورفاقه. أما ثاتشر فظلت في السلطة طويلًا بعد ذلك، وظلت القضية الأيرلندية على حالها. (من إبراهيم العريس، «ذاكرة القرن العشرين»، «الحياة»، تاريخ ١٥ أيار ١٩٩٤).

□ **التقسيم**: في ١٩٢٠، أوجدت الحكومة البريطانية، برلمانين، واحدًا في بلفاست، والآخر في دبلن. وقسّم البريطانيون، في العام نفسه، المقاطعات الأيرلندية الإثنتين والثلاثين بين الغالبية الكاثوليكية في الجنوب (أربعة أخماس الأرض وست وعشرون مقاطعة) والغالبية البروتستانتية في الشمال (ست مقاطعات). ورفض القوميون المتشدّدون هذه التسوية، وهم ينتمون، في جلّهم، إلى «الجيش الجمهوري»، الأمر الذي فجّر حربًا أهلية دامت أكثر من سنة كاملة بين ١٩١٩ و١٩٢١. واعترفت معاهدة التقسيم التي جرت في ١٩٢١ بأن كاثوليك الشمال يريدون الاستقلال وليس التقسيم؛ ورأت أيرلندا الجنوبية المستقلة النور كجزء من الأمبراطورية البريطانية مجبرة على الاعتراف بالتاج البريطاني، ولكن مع بعض من الاستقلال في شؤون السياسة الخارجية، فانضمت إلى عصبة الأمم (العام ١٩٣٧) وتبنّت الدولة دستورًا جديدًا. وفي ١٩٤٨، أعلنت الحكومة (في دبلن) قيام الجمهورية الأيرلندية وخرجت من عضوية الكومنولث البريطاني، وعقدت اتفاقات عدة مع بريطانيا بهدف إقامة علاقات مميزة معها. واستمر «التقسيم» مؤقتًا و «التوحيد» هدفًا في نظر الجمهوريين.

□ **الجيش الجمهوري الأيرلندي (I.R.A.)**: الحركة القومية الأيرلندية الكاثوليكية السرّية المعروفة باسم «الجيش الجمهوري»، وهي الجناح العسكري للحزب الثوري الجمهوري «سين فين» (Sinn Fein) التي تعني «نحن فقط»). تعود جذور هذا الجيش إلى الكفاح من أجل استقلال أيرلندا انطلاقًا من العام ١٩١٦. رفض التقسيم الذي فرضته بريطانيا (١٩٢١) وقبلت به الحكومة الأيرلندية (في الجنوب)؛ فلجأ الجيش الجمهوري إلى السرّية؛ وبدأ عملياته العسكرية مهاجمًا الثكنات البريطانية في أيرلندا الشمالية، وأحيانًا في إنكلترا نفسها، ولاسيما في العام ١٩٣٩. حظي بعطف الرئيس الأيرلندي دي فاليرا. جدّد نشاطه في أوائل السبعينات، واستمر، مذاك، ينفذ عمليات عسكرية خفيفة وخاطفة، وأصبح مشكلة رئيسية امام الحكومات البريطانية.

في العام ١٩٦٩، وعند انفجار الإضطرابات في أيرلندا الشمالية، اعتبر الجيش الجمهوري ان السلطة تستعمل المسألة الدينية كوسيلة لتقسيم الطبقة العاملة. لكن المنظمة انقسمت على نفسها (وكان البعض فيها يقول بالماركسية) وظهر الجناح «المؤقت» الذي أعلن الدفاع عن الأقلية الكاثوليكية في أيرلندا الشمالية خصوصًا في بلفاست ولندندري، وأعطيت الأولية لطرد الجيش البريطاني من أيرلندا وليس للصراع الطبقي، وقدّم الجيش الجمهوري المؤقت نفسه كحركة تحرر وطني.

في نظر لندن، ليس الجيش الجمهوري سوى حركة إرهابية تبرر استعمال تدابير استثنائية غير ديمقراطية لقمعها. لكن إجراءات السلطة العنيفة في حق الجيش الجمهوري لم تزد الأخير إلّا شعبية في «غيتوهات» الطبقة العاملة الكاثوليكية وأيضًا خارج الجزيرة البريطانية. استفاد الجيش الجمهوري كثيرًا من تشجيع لندن للشرطة السرية التي راحت تطبق تكتيك الاغتيالات والقتل المتعمد وتفبرك الأدلة ضد الجيش الجمهوري لتأليب الرأي العام ضده. وتغيّر التكتيك في أواخر السبعينات في اتجاه مواجهة الجيش الجمهوري بالقانون (سياسة «التجريم») وساهم في نزع الصدقية عن الجيش الجمهوري كحركة وطنية قومية. فالدلائل التي قدمتها لندن عن تورط هذه المنظمة في شبكات الإرهاب العالمي وتلقيها أسلحة ومساعدات من ليبيا وغيرها (من إيران كما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٩٤ ونفت إيران) صدمت الرأي العام ودفعت حكومة دبلن إلى التعاون مع البريطانيين. وبعد عقدين ونصف من النشاط العنيف المتزايد في أيرلندا الشمالية لم يتوصل الجيش الجمهوري إلى تحقيق هدفه المزدوج: طرد البريطانيين من أيرلندا الشمالية ووضع حد لتقسيم الجزيرة. وفي المقابل، لم تنجح الحكومة البريطانية في القضاء على هذه المنظمة على رغم ان هذه الأخيرة لا تحظى بدعم أكثر من ١٠ أو ١٥٪ من شعب أيرلندا الشمالية.

الجدير ذكره أنه عقب كل عملية عسكرية كان يقوم بها الجيش الجمهوري – خصوصًا في العقدين

الأخيرين - كانت وسائل الإعلام البريطانية والغربية وتصريحات المسؤولين، تنصبّ على اتهام دول عربية وإسلامية بدعم الجيش الجمهوري بالمال والعتاد، متغاضية عن عنصر دعم مهم للغاية ذكره سيريل تاونسد، عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين، في مقال له («الحياة»، العدد ١١٥٣٤، تاريخ ١٦ ايلول ١٩٩٤، ص ١٥) إذ يقول في معرض كلامه عن العون الذي يتلقاه الجيش الجمهوري «خلال السنين الأربعين الأخيرة، العون المالي والمعنوي، في شكليه المباشر وغير المباشر، من الولايات المتحدة. ويقدّر ان في أميركا الآن نحو ٤٠ مليون مواطن من أصل أيرلندي، مقابل عدد سكان جمهورية أيرلندا الذي لا يتجاوز ٣,٥ مليون نسمة. ويعني هذا ان القضية الأيرلندية تعتبر في أميركا من القضايا الداخلية وليس الدولية. وعلى رغم ان المستوطنين البروتستانت الاسكوتلنديين موجودون في أيرلندا الشمالية منذ زمن يسبق استيطان أميركا الشمالية من جانب أكثر سكانها الأوروبيين الأصل، فليس هناك من تعاطف مع وجهة النظر البروتستانتية. ومن الأمثلة على الدعم المعنوي الأميركي للجيش الجمهوري اقتراح وزارة الخارجية الأميركية في ١٩٧٩ حظر بيع السلاح إلى شرطة أيرلندا الشمالية التي تعرف بإسم شرطة أولستر الملكية».

□ **الدستور وتأكيد الهوية القومية:** الحركة السياسية (والدينية) التي سيطرت على القرن التاسع عشر وهدفت إلى تأكيد الهوّية الأيرلندية، استلهمت أساسًا الكاتب والأديب الأيرلندي ج.م. سينغ والشاعر و.ب. ييتس. لكن جذورها الأساسية تعود إلى المرحلة السلطية (شعب السلط) عندما اشتهرت أيرلندا في العالم المسيحي باعتناقها المبكّر للمسيحية وبأديرتها وكتاباتها وتقاليدها الإيمانية. لكن، ورغم الجهود التي بُذلت لإعادة الأهمية للغة الغالية فإن الغالبية العظمى من الأيرلنديين يتكلمون الإنكليزية بفعل الهيمنة الطويلة لإنكلترا والتي تمتد إلى قرون عديدة، خصوصًا منها الفترات التي كانت تعمد السلطات الإنكليزية خلالها إلى زرع مستوطنات بروتستانتية (في القرنين السادس عشر والسابع عشر) في البلاد.

في الذاكرة الأيرلندية، القرن التاسع عشر (خصوصًا سنوات ١٨٢٠-١٨٣٠، و١٨٤٥-١٨٤٩) مليء بالمآسي والمجاعة والحروب والهجرة، حيث فقدت أيرلندا ما مجموعه نحو ٢,٥ مليون من سكانها. وقبل هذا القرن حروب كرومويل وحرب الوراثة بين ملك بروتستانتي ومنافسه الكاثوليكي.

وفي ذاكرة أيرلندا القريبة انتفاضة الفصح (١٩١٦) التي أقامت «حكومة جمهورية مؤقتة» جاء في إعلانها التأسيسي: «يا رجال ويا نساء أيرلندا: بإسم الله، وبإسم الأجيال التي ضحّت بحياتها وماتت وأعطت الأمة تقاليدها القديمة المتوارثة...». وسُحقت الانتفاضة، وأصبح شهداؤها شهداء الأمة، وأعقبتها حرب أهلية (١٩١٩-١٩٢١)، ثم معاهدة التقسيم.

وإعادة توحيد الجزيرة استمر طرحًا نظريًا تعلنه الجمهورية الأيرلندية. والدستور، الذي يعود إلى العام ١٩٣٧، يؤكد، في مادته الثانية، ان «الأراضي الوطنية تتضمن كامل أراضي الجزيرة، إضافة إلى جزرها الصغيرة وبحارها الإقليمية»، وان السلطة القضائية التي تشمل المقاطعات الست والعشرين محدودة «بانتظار إعادة توحيد الأراضي الوطنية كلها». لكن الحكومة الأيرلندية اعترفت بشرعية «اتفاقية أيرلندا الشمالية - ١٩٤٩»، وفيها ان أيرلندا الشمالية (أولستر) لا تنفصل عن المملكة المتحدة إلّا بـ «التراضي».

في أيرلندا الشمالية لا يتمتع «الجيش الجمهوري» بتأييد نسبة كبيرة من السكان، في حين أن بروتستانت الجمهورية الأيرلندية، وهم أقلية فيها، يعربون عن قبولهم بالهوية الأيرلندية. والسهولة التي بنت فيها أيرلندا سياستها الخارجية (وهي غالبًا ما كانت سياسة مختلفة عن السياسة البريطانية) تظهر كم كانت السيطرة البريطانية على أيرلندا ضعيفة على الصعيد الثقافي. والمثال الأبرز على ذلك تمكن أيرلندا، رغم الحاح بريطانيا وضغوطها، من البقاء على الحياد في الحرب العالمية الثانية؛ ومن ثم خروجها من دائرة الكومنولث في ١٩٤٨. ومنذ نحو ثلاثين عامًا وأيرلندا تعرف كيف تستفيد من انضمامها إلى المجموعة الأوروبية.

وقد أتاح مرور الزمن لأيرلندا بأن تنميّ هويتها

القومية في اتجاهات جديدة، واستمرت متمسكة بكاثوليكيتها (الأمر الذي يفسّر إدخال ملاحق خاصة بها في المعاهدات الأوروبية). فالكنيسة الكاثوليكية يحميها الدستور، ونحو ٩٦٪ من سكانها يؤكدون أنهم يمارسون طقوسهم الدينية كالذهاب إلى القداس في أيام الآحاد، علمًا ان عددًا متزايدًا منهم يظهرون خلافهم مع الكنيسة حول منع الحمل والإجهاض والطلاق.

كانت أيرلندا المستعمرة الأوروبية الوحيدة داخل أوروبا. وصحيح أنه في عهد قيادة لينين للثورة البلشفية، جرت محاولة لتحويل المسألة الأيرلندية، كغيرها من مسائل المستعمرات إلى مسألة اشتراكية، ولكن الأساس الذي قامت عليه المسألة الأيرلندية – ولا تزال – وهو الدين المنزّل منزلة القومية، كان يضع سلفًا حدودًا لأية محاولة استثمار «ثوري» لها. فالمسألة الأيرلندية بدأت عمليًا في ١٦٠٩، أي مع بداية الاستيطان الإنكليزي في مقاطعة أولستر المتطابق مع التكريس الرسمي والنهائي للكنيسة الأنغليكانية باعتبارها الكنيسة القومية لإنكلترا، التي ستكون هي عينها، بالنسبة إلى الأيرلنديين «الكنيسة الأجنبية». وبالنظر إلى ان رأس الكنيسة الأنغليكانية هو ملك إنكلترا، فإن رأس الكنيسة الكاثوليكية الذي هو البابا سيغدو هو المعبود القومي للأيرلنديين الذين سيصبح إسمهم المرادف هو «البابويون». لكن، يبقى البديهي في الأمر وهو ان خلفية هذا الصراع الديني لم تكن دينية، بل كانت (كما في كل حالات الاستيطان الاستعماري) الصراع على الأرض.

□ **«سين فين»** (Sinn Fein): جمعية ثورية أيرلندية أسسها أرثر غريفيث (١٩٠٢) وهدفها نيل الحرية والاستقلال عن بريطانيا، وتعني باللغة الأيرلندية «نحن فقط». وقد عرف عن غريفيث الإعتدال، لكن زعامة الجمعية سرعان ما انتقلت إلى جيمس كونولي الذي اشتهر بمقدرته النظرية والعملية في حرب الشوارع، وله في ذلك كتابات. وقد ساعد كونولي، في اتجاهه ذاك، أعضاء الجمعية الفينية (أو جمعية الاخاء الأيرلندي الجمهوري)، وعلى هذا تمّ تنظيم انتفاضة عيد الفصح في دبلن (١٩١٦). وما لبث ان تولى إيامون دي فاليرا زعامة الوطنيين المتشدّدين، فرفض ما ذهب إليه غريفيث من رغبة في المساومة مع البريطانيين وانسحب (١٩٢٠) مع عدد من أنصاره وشكل «الجيش الجمهوري الأيرلندي»، ثم حزب «فيانا فيل». ومع ذلك، فقد بقيت «سين فين» الجناح السياسي للجيش الجمهوري الأيرلندي (راجع «أدامز، جيري» في باب زعماء ورجال دولة).

□ **فيانّا فيل** (Fianna Fail): حزب أيرلندي أسّسه، في ١٩٢٦، إيامون دي فاليرا، زعيم القوميين الذين رفضوا بعناد معاهدة التقسيم المبرمة مع إنكلترا. ولطالما اعتبر حزب فيانا فيل (أي «جنود القدر») رمزًا لأيرلندا الثورية، والقوة السياسية الرئيسية في البلاد: فعلى مدى أربعين عامًا، حكم أيرلندا على نحو شبه متواصل. فشغل زعيمه التاريخي منصب رئاسة الحكومة من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٨، ومن ١٩٥١ إلى ١٩٥٩، وخلفه في هذا المنصب من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٦ شون ليماس، ومن ١٩٦٦ إلى ١٩٧٣ جاك لينش. هذا الحزب الريفي الطابع أساسًا، بدأ وجهه يتبدل بالتدريج من جرّاء ظاهرتي التصنيع وتنامي المدن، وقد حقق تطورًا ملحوظًا في ظل زعامة جاك لينش، الذي دعا باستمرار إلى المصالحة مع لندن وبلفاست. وقد أقدم لينش على عدد من المبادرات المهمة خلّفت أثرًا عميقًا في حياة جمهورية أيرلندا، فقد سعى وراء عقد حوار مستمر مع لندن لإيجاد حلّ لأزمة أيرلندا الشمالية، وأجرى استفتاء حول دخول أيرلندا السوق الأوروبية المشتركة، فحصل على تأييد ٨٣٪ من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، كما أجرى استفتاء آخر حول تعديل الوضع القانوني للكنيسة الكاثوليكية التي كان يُشار إليها في الدستور على انها تمثل «دين غالبية المواطنين». وقد هدف لينش، من وراء هذا الاستفتاء، الذي امتنع العديد من الأيرلنديين عن المشاركة فيه، والذي سمح مع ذلك بتحقيق التعديل المطلوب نظرًا إلى ان ٨٠٪ من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وافقوا على هذا التعديل، هدف لينش إذًا إلى تبديد صورة الدولة التابعة للفاتيكان وهي الصورة المتناقلة عن أيرلندا، وإلى إعطاء عربون ثقة وصداقة للبروتستانت في أيرلندا الشمالية.

□ **الفينية، جمعية**: تنظيم ثوري أيرلندي سري

أسس في نيويورك في ١٨٥٧ وفي دبلن في العام التالي، وكان هدفه تحرير أيرلندا من الحكم الإنكليزي وتأسيس جمهورية أيرلندية. وقد لجأت هذه الجمعية إلى العنف (إلى حدّ الاغتيال السياسي) الذي ورثته عما سبقها من جمعيات أيرلندية سرية. وتعتبر هذه الجمعية السلف المباشر لجمعية «سين فين» التي أفرزت الجيش الجمهوري الأيرلندي.

□ **اللغة:** يتكلم الأيرلنديون اللغة الإنكليزية. لكن أقلية، خصوصًا في الأرياف استمرت تتكلم الغالية (أو الغالزية، نسبة إلى بلاد الغال)، وثمة محاولات بدأت تبذلها السلطات، في العقود الأخيرة، لإعادة احياء الغالية باعتبارها اللغة القومية للبلاد التي كان لا يزال يتكلمها، حتى منتصف القرن التاسع عشر، أكثر من مليوني أيرلندي. إلّا ان «المجاعة الكبرى» (١٨٤٥-١٨٤٩) الرهيبة الناجمة عن طاعون البطاطا (الغذاء الرئيسي للأيرلنديين) والتي قضت على مليون ونصف أيرلندي واضطرت مليونًا آخر إلى الهجرة، قد عملت على تدمير اللغة الغالية أكثر مما فعلته سبعة قرون من الاحتلال الإنكليزي. ففي مطلع القرن العشرين لم يبق سوى نحو ٦٠٠ ألف يتكلمون بها. وظلّ عدد الناطقين بها يتدهور، رغم محاولات إحيائها وإدخالها مادة إجبارية في مناهج التعليم إلى ان انخفض، حسب إحصائيات عام ١٩٦٢ إلى ٦٤ ألف نسمة، أي ٢,٥٪ من إجمالي السكان، وإن يكن عدد القادرين على النطق بها كلغة ثانية قد ارتفع إلى ٧١٦ ألفًا من أصل مليونين و٦٥٠ ألفًا.

□ **منظمات بروتستانتية:** كانت نشاطات الكاثوليك المعادية لبريطانيا مدعاة رد البروتستانت المدافعين عن المملكة المتحدة. وقد تأسست منظمة الدفاع عن أولستر في العام ١٩١٢. وفي العام ١٩٦٦، ظهرت «منظمة متطوعي أولستر» (التي تمّ حظرها في ١٩٩٢) لتعلن الحرب على الجيش الجمهوري. جماعتان ظهرتا إلى الوجود بعد ذلك: «المقاتلون من أجل الحرية في أولستر» و «الكوماندوس ذوو الأيدي الحمر».

مارست هذه المنظمات البروتستانتية العنف الطائفي - السياسي، ما أدّى إلى ردود فعل عنيفة مذهبية (الإضراب الشهير عن الطعام في ١٩٧٤)، والاغتيالات، وزرع العبوات المفخخة والمتفجرات.

□ **«الوثيقة الاطار»:** وثيقة إقتراحات عكف كبار المسؤولين في الحكومتين الأيرلندية والبريطانية على إعدادها منذ اوئل ١٩٩٤، وتتضمن اقتراحات الحكومتين لاحلال السلام في مقاطعة أيرلندا الشمالية والتي (هذه الاقتراحات) بدأ تداولها منذ اواسط السبعينات، إلى أن أعلنت لندن (في ٢٢ شباط ١٩٩٥) على لسان رئيس الوزراء جون ميجور أنها باتت ترى أن الظروف الراهنة تعزّز فرص تطبيقها. ويأتي ذلك خصوصًا في ضوء تحولين مهمين هما: استعداد الجمهورية الأيرلندية للتنازل عن مطلبها الدستوري في استرداد المقاطعة وما رافقه من استعداد لدى الحركة الجمهورية (الكاثوليكية) للتخلي عن الكفاح المسلح.

وقد توّجت هذه «الوثيقة الاطار» (الى الآن - نيسان ١٩٩٥) بمؤتمر صحافي مشترك عقده جون ميجور (بريطانيا) وجون بروتون (جمهورية أيرلندا المستقلة - الجنوبية) في مركز بالمورال للمؤتمرات جنوبي بلفاست (عاصمة المقاطعة - أولستر، أيرلندا الشمالية) أكدا فيه أنهما يسعيان إلى «المساعدة في إحلال السلام الذي لا أحد سوى شعب أيرلندا الشمالية قادر على تحقيقه».

وتقود الوثيقة، في حال أقرتها الاحزاب السياسية، إلى تحوّل مهم في الأوضاع السياسية والدستورية في المقاطعة. لكنها، في كل الاحوال، أعدت لتكون قاعدة للمفاوضات بين طرفي الصراع الرئيسيين: الحركة البروتستانتية والجمهوريون الأيرلنديون. وانسحبت القوات البريطانية من شوارع بلفاست انسحابًا تامًا مساء ٢٤ آذار ١٩٩٥ للمرة الأولى منذ ٢٥ عامًا.

أما النقاط الرئيسية التي تضمنتها الوثيقة فهي: تعهد الحكومتين، البريطانية والأيرلندية، بتعديل دستوري البلدين بشكل تتنازل فيه كل منهما عن مطالبتهما بالمقاطعة. يلي ذلك إعادة تأسيس برلمان هناك (في المقاطعة - أيرلندا الشمالية) ينتخب أعضاؤه (التسعون) حسب مبدأ التمثيل النسبي بشكل

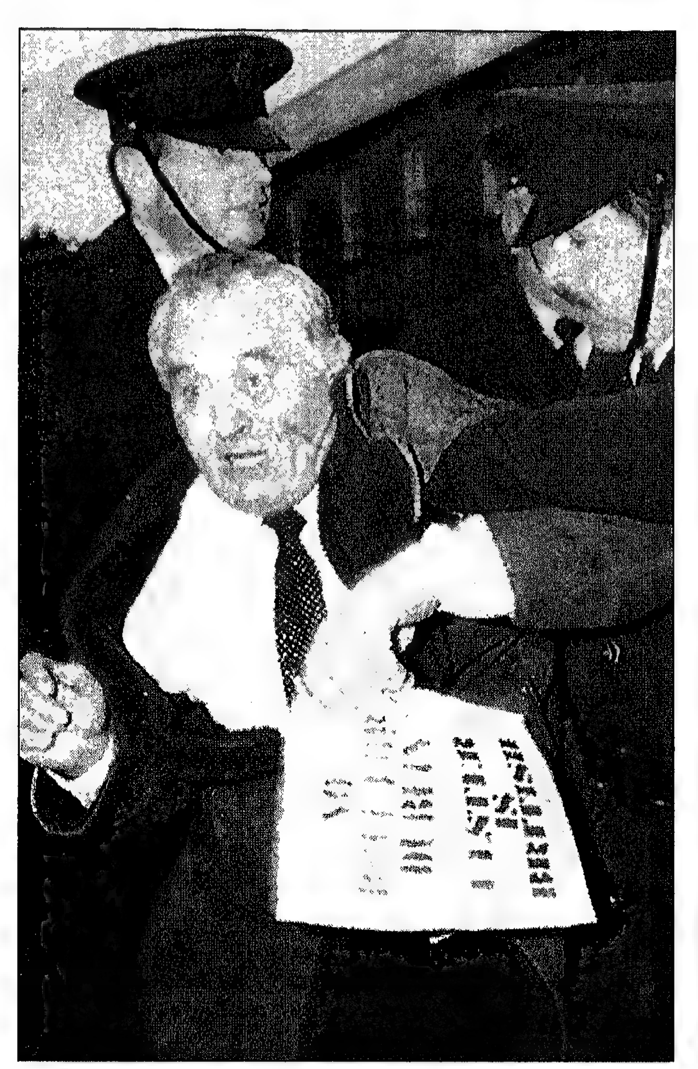


رئيسا الوزراء البريطاني جون ميجور (الى يسار الصورة)، والأيرلندي الجنوبي جون بروتون، يمسكان بنص «الوثيقة الإطار» في نهاية مؤتمريهما الصحافي المشترك في ٢٢ شباط ١٩٩٥.

يضمن تكافؤًا بين الأقلية الكاثوليكية (نحو ٤٠٪) والغالبية البروتيستانتية (٦٠٪ من المقاطعة البالغ عدد سكانها نحو ١,٥ مليون نسمة).

ثمة نقطة شائكة يتوقع أن تكون موضع جدل مستقبلاً هي إقتراح إقامة «برلمان مصغّر» يعتبر عمله مكملاً لبرلمان المقاطعة. وهذا البرلمان لا يعدو كونه هيئة مشتركة تضم نوابًا من الجمهورية الأيرلندية والمقاطعة. وتتولى الهيئة التنسيق عبر شطري أيرلندا في ما يتعلق بالقرارات السياسية، إضافة إلى حرية التنقل والتعاون في كل المجالات الاقتصادية. ويتوقع أن يركّز البروتستانت الموالون للحكم البريطاني في المقاطعة أنتقاداتهم على هذا الاقتراح تحديدًا لأنه يعطي الجمهورية الأيرلندية (جنوبًا) حق التدخل في شؤون المقاطعة رسميًا.

غير أن التنازل الأهم من جانب بريطانيا يأتي في استعدادها للمرة الأولى للتنازل عن مطلبها الدستوري في المقاطعة «تمهيدًا للسماح للغالبية بتقرير مستقبلها السياسي».



الشرطة تعتقل أحد قادة البروتستانت الرافضين مبادرة السلام فيما كان يقود تظاهرة أمام قصر بالمورال ويحمل لافتة عليها: «لا دور لدبلن، أولستر بريطانية» (٢٢ شباط ١٩٩٥).

مدن ومعالم

• **أولستر Ulester**: القسم الشمالي الشرقي من أيرلندا، وهو الذي يكوّن أيرلندا الشمالية التي لا تزال تابعة لبريطانيا. عاصمته بلفاست.

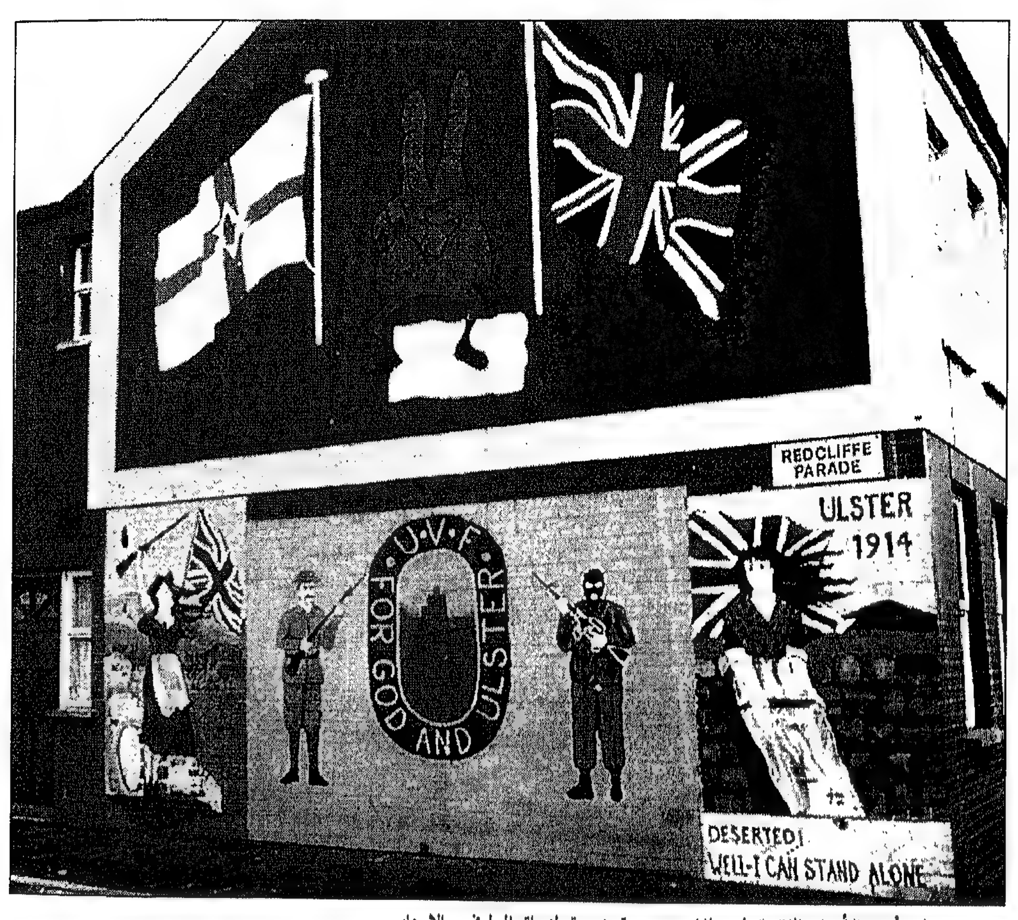
وأولستر أقرب أجزاء الجزيرة الأيرلندية إلى اسكوتلندا (حوالي عشرين كلم) التي تؤلف بدورها الجزء الشمالي من الجزيرة البريطانية. سكانها منقسمون ما بين بروتستانت (حوالي ٥٨٪) وكاثوليك (٤٢٪). وللانقسام السكاني في أولستر، إضافة إلى الانقسام الديني – السياسي، وجه اجتماعي

وطبقي أيضًا، إذ إن الكاثوليك أفقر، عمومًا، من البروتستانت، ونسبة كبيرة منهم تعيش في ما يشبه الغيتوات (راجع «أيرلندا الشمالية» في سياق هذه المادة «أيرلندا»).

* **بلفاست Belfast**: عاصمة أولستر (أيرلندا الشمالية). نحو ٧٥٠ ألف نسمة مع الضواحي. أهم مدينة في أيرلندا الشمالية. مركز صناعي وتضم نحو نصف مجموع عمال البلاد. مسقط رأس توماس أندريوز وويليام تومسون. هدم إدوارد بروس (١٣١٦) قلعتها القديمة. بنيت المدينة الحديثة في القرن السابع عشر، وأصبحت في القرن الثامن عشر مركزًا صناعيًا مهمًا (صناعة الأقمشة). فيها متحف يضم العديد من آثار الدول ذات التاريخ العريق، وجناح خاص للآثار والمومياءات المصرية القديمة التي أحضرها الأيرلنديون معهم عام ١٨٣٥ من مصر عندما كان المنقّبون الأيرلنديون يحفرون في مصر بحثًا عن الآثار، وقد كان هناك اتفاق مع المصريين على أن يكون للأيرلنديين نصيب من هذه الآثار.

وبلفاست أكثر مدن ومناطق أيرلندا الشمالية التي تعرضت لأعمال الاضطرابات الطائفية والعنف المسلّح. ويعتبر شمال المدينة أكثر أجزائها تعقيدًا، إذ تتداخل هناك التجمعات الموالية للقوميين والوحدويين مع بعضها البعض في ما يشبه المرقّعة. وكان الشمال من المناطق التي شهدت أسوأ أعمال العنف خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، وحدثت هجرات كبيرة للسكان البروتسانت.

* **دبلن Dublin**: دبلن في اللغة الأيرلندية: «بيل آتا كليات» وتعني «المستنقع الأسود». عاصمة



في أحد الأحياء الفقيرة في بلفاست: تربة خصبة لدعاة التطرف والارهاب.

ومرفأ جمهورية أيرلندا على ساحلها الشرقي. نحو مليون نسمة مع الضواحي. كرسي أسقفي كاثوليكي وآخر بروتستانتي. جامعة. كاتدرائية القديس باتريك (القرن الثامن عشر). مبنى البرلمان الأول (فور كوتس، القرن الثامن عشر). صناعتها نشطة، وهي صناعة تحويلية تقليديًا. مسقط رأس الدوق كلارنس، وجون ديلون، وأرثر غريفيث، والسير هاميلتون، وجيمس جويس، وتوماس مور، وسين أوكيزي، وويلنغتون، وأوسكار وايلد. مساحة كونتية دبلن تبلغ ٩٢٢ كلم². عدد سكانها نحو مليون ونصف. تأسست المدينة في القرن التاسع على يد القراصنة النروجيين. احتلها الدانماركيون (القرن العاشر) ثم الأنغلو – نورمانديون (١١٧٠) الذين جعلوا منها أهم قاعدة انكليزية في أيرلندا. في القرن الثامن عشر، عرفت دبلن انطلاقة اقتصادية كبرى. في القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين، أصبحت مسرح الحركة القومية الأيرلندية: حركة روبير إيميت (١٨٠٣)، حركة فينيان(١٨٦٧)، وخاصة إنتفاضة (أو ثورة) الفصح (١٩١٦). في ١٩٢٢، أصبحت دبلن عاصمة الجمهورية الأيرلندية.

* **دندلك Dundalk**: مدينة ومرفأ في جمهورية أيرلندا. قاعدة كونتية لوث (مقاطعة لاينستر). نحو ٨ آلاف نسمة. كنيسة من القرن الثالث عشر (اليوم هي كنيسة بروتستانتية)، أعيد ترميمها في القرن السادس عشر، ثم في القرن التاسع عشر. عقدة مواصلات نهرية مهمة (مع أيرلندا الشمالية). صناعات غذائية. على أرضها هزم روبيرت بروس في حربه ضد الملك الانكليزي إدوارد الثاني عام ١٣١٨ حيث لاقى حتفه.

* **غولواي Galway**: مدينة ومرفأ غربي أيرلندا. ٤٥ ألف نسمة. كرسي أسقفي كاثوليكي، ومعهد جامعي. صيد الأسماك هو النشاط الاقتصادي الأهم. أسّست (٤٢٤م). كانت في القرون الوسطى مرفأً تجاريًا مهمًا خصوصًا مع إسبانيا. إنها المقاطعة الأكثر حرمانًا في أيرلندا. تربية الماشية، وزراعة قصب السكر.

* **كورك Cork**: مدينة ومرفأ في أيرلندا. قاعدة مقاطعة مونستر. نحو ١٧٠ ألف نسمة مع الضواحي. أهم مركز تجاري في أيرلندا الجنوبية. وقائمة في وسط منطقة زراعية. نشاطها الصناعي يرتكز على الصناعات التحويلية (مشروبات كحولية، بسكوت، أقمشة)، وحديثًا بناء السفن والصناعة الميكانيكية. تأسّست في القرن السابع حول دير كان القراصنة الدانماركيون أنشأوا بالقرب منه قلعة (حوالي ٩٤٦). حكمت أسرة ماك كارتي هذه المدينة حتى قدوم الانكليز (١١٧٢). في ١٦٤٩، ناصرت كرومويل، فغزاها الدوق مارلبوروغ في ١٦٩٠. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين (١٩٢٠–٢١)، كانت إحدى البؤر المهمة للمقاومة القومية. كونتية كورك هي أوسع المناطق الأيرلندية (٧٤٥٦ كلم²)، وتعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة.

* **كيلكني Kilkenny**: مدينة واقعة جنوب شرقي جمهورية أيرلندا وقاعدة الكونتية (المقاطعة) التي تحمل الإسم نفسه. نحو ١٩ ألف نسمة. قصر من القرن الثالث عشر. كاتدرائية قوطية (سان كانيس من القرن الثاني عشر)، فندق المدينة (تولسيل) من القرن السابع عشر. مركز لصناعة الأقمشة. نمت المدينة حول دير أسّسه القديس كانيس. في ١٣٦٦، اتخذ ليونيل دو كلارنس إجراءات تهدف لحماية المجموعة الأنغلو –نورماندية ضد الشعب الأيرلندي بمنعه الزواج المختلط، إضافة إلى إجراءات عنصرية أخرى كان لها أثرها التاريخي على العلاقات بين الانكليز والأيرلنديين. مساحة الكونتية تبلغ ٢٠٦١ كلم². وعدد أنفسها نحو ١١٥ ألف نسمة.

* **لندندرّي Londonderry**: مدينة في أيرلندا الشمالية، ومرفأ مهم. نحو ١٠٠ ألف نسمة. فيها كرسي أسقفي كاثوليكي، وآخر بروتستانتي. كاتدرائية بروتستانتية من القرن السابع عشر. مركز صناعي (أقمشة، بناء سفن، وصناعات غذائية). مسقط رأس جورج فركوهار. أسّس المدينة القديس كولومبا في العام ٥٤٦ حول دير. خضعت للاحتلال في مناسبات عديدة: احتلّها الاسكندينافيون والقراصنة النورمانديون

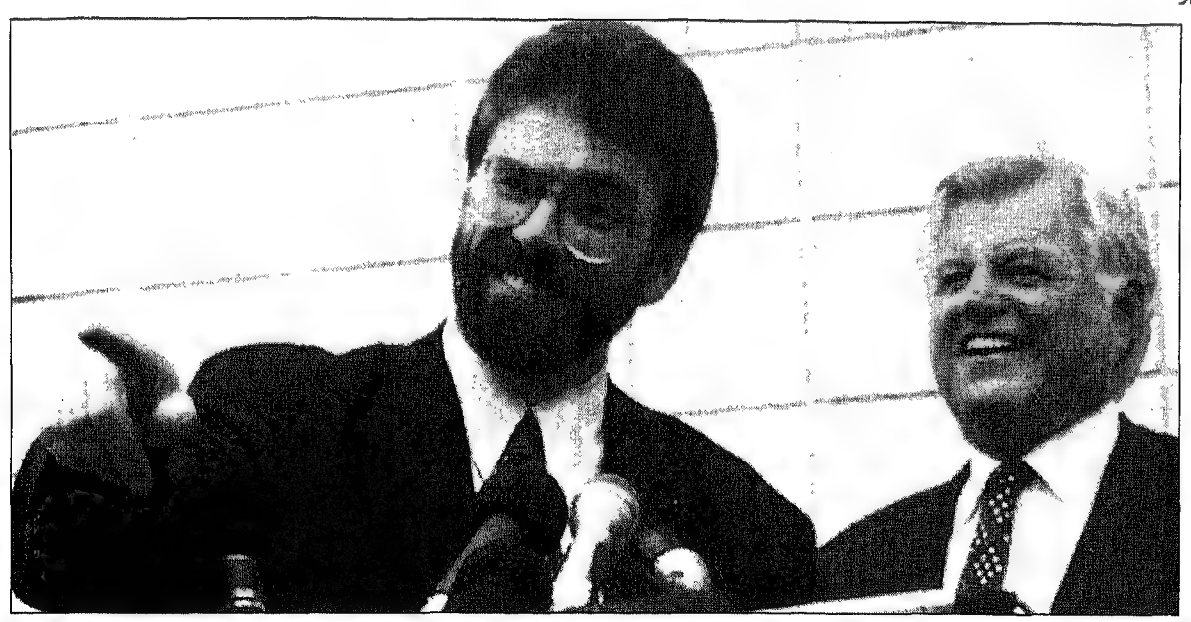
(القرن التاسع – القرن الثالث عشر)، ثم الانكليز (١٦١٣) الذين حاصروها لمدة ١٠٥ أيام (١٦٨٩). ومنذ صيف ١٩٦٩ والمدينة مسرح لأعمال دموية بين الكاثوليك والبروتستانت. تمتد كونتية لندندرّي على مساحة ٢٠٧٤ كلم٢، ويبلغ عدد سكانها نحو ٢٥٠ ألف نسمة. وأهم النشاطات الاقتصادية فيها زراعة البطاطا وغيرها، وصيد الأسماك، وصناعات الأقمشة.

• **ليمريك Limerick**: مدينة ومرفأ أساسي جنوب غربي جمهورية أيرلندا، وقاعدة الكونتية. نحو ٩٥ ألف نسمة. كرسي أسقفي كاثوليكي وآخر بروتستانتي. قصر أنغلو – نورماندي (بداية القرن الثالث عشر). كاتدرائية من القرن الثاني عشر (أصبحت بروتستانتية في ما بعد). مركز تجاري وصناعي مهم. مطار دولي هو آخر نقطة مواصلات غربي أوروبا. أسّسها الدانماركيون في القرن التاسع. احتلّها الأنغلو – نورمانديون في ١١٧٥. حاصرتها جيوش كرومويل في ١٦٥١. غيوم دورانج الثالث انهزم عندها واضطرّ إلى توقيع معاهدة لمصلحة الكاثوليك (١٦٩١). مساحة المقاطعة ٢٦٨٥ كلم٢، وعدد سكانها نحو ٢١٠ آلاف نسمة.

زعماء ورجال دولة

•• **رؤساء الجمهورية في أيرلندا الجنوبية**: الدكتور دوغلاس هيد (١٨٦٠–١٩٤٩) الذي انتخب في العام ١٩٣٨؛ سين توماس أوكيليغ (١٨٨٢–١٩٦٦)، انتخب في ١٩٤٥؛ إيمون دي فاليرا (١٨٨٢–١٩٧٥)، انتخب في ١٩٥٩؛ إرسكين تشيلدرز (١٩٠٥–١٩٧٤)، انتخب في ١٩٧٣؛ سيربهول أودلسيغ (١٩١١–١٩٧٨)، انتخب في ١٩ شباط ١٩٧٤؛ باتريك هيلّري، انتخب في ١٩٧٦ وأعيد انتخابه في ٣ كانون الأول ١٩٨٣؛ ماري روبنسون (مولودة في ١٩٤٤)، انتخبت رئيسة للجمهورية في ٧ تشرين الثاني ١٩٩٠ بأغلبية ٥١٫٩٪ من الأصوات ضد بريان لنيهان الذي نال ٤٦٫٤٪ من الأصوات، وهو ينتمي إلى حزب «فيانا فيل». أما الرئيسة ماري روبنسون فتنتمي إلى اليسار الليبرالي، وهي محامية منذ ١٩٦٧.

رؤساء الحكومة: وليام توماس كوسغريف (١٨٨٠–١٩٦٥) من حزب فاين غيل، عُيّن رئيسًا للحكومة في ٦ كانون الأول ١٩٢٢؛ إيمون دوفاليرا (١٨٨٢–١٩٧٥) من حزب فيانا فيل، عُيّن في ٩ آذار ١٩٣٢؛ جون ألويزيوس كوستيلّو (١٨٩١–١٩٧٦) من حزب فاين غيل، عُيّن في ١٨ شباط ١٩٤٨؛ دو فاليرا، من حزب فيانا فيل، عُيّن في ١٣ حزيران ١٩٥١؛ كوستيلّو، أعيد تعيينه في ٢ حزيران ١٩٥٤؛ دو فاليرا من جديد في ٢٠ آذار ١٩٥٧؛ سين فرنسيس ليماس (١٨٨٩–١٩٧١) من حزب فيانا فيل، عُيّن في ٢٣ حزيران ١٩٥٩؛ جون لينش (مولود ١٩١٧) من حزب فيانا فيل، عُيّن في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٦؛ ليام كوسغريف (مولود ١٩٢٠) من حزب فاين غيل، عُيّن في ١٤ آذار ١٩٧٣؛ جون لينش من جديد في ٥ تموز ١٩٧٧؛ تشارلز جيمس هاوغي (مولود ١٩٢٥) من حزب فيانا فيل، عُيّن في ١١ كانون الأول ١٩٧٩؛ غارّيت فيتزجيرالد (مولود ١٩٢٦) من حزب فاين غيل، عُيّن في ٣٠ حزيران ١٩٨١؛ وهاوغي في جديد في ٩ آذار ١٩٨٢؛ ثم فيتزجيرالد في ١٤ كانون الأول ١٩٨٢، ليعود هاوغي مرة ثالثة في ١٠ آذار ١٩٨٧، ويقدم استقالته في ٢٩ حزيران ١٩٨٩، ويُعاد تعيينه للمرة الرابعة في ١٢ تموز ١٩٨٩؛ ألبرت رينولدز (مولود ١٩٣٢) من حزب فيانا فيل، عُيّن في ١١ شباط ١٩٩٢



جيري أدامز (الملتحي) والسناتور الأميركي إدوارد كنيدي.

• أدامز، جيري: زعيم حزب «سين فين»، الجناح السياسي للحركة الجمهورية الأيرلندية (وجناحها العسكري «الجيش الجمهوري»). بدأ نجمه يسطع إثر زيارتين قام بهما للولايات المتحدة في العام ١٩٩٤ (الأولى في كانون الثاني، والثانية في أيلول)، وإثر بدء المفاوضات بين «سين فين» والحكومة البريطانية بغية الوصول إلى حل نهائي للمعضلة الأيرلندية والتي أسفرت عن وقف «نهائي» لإطلاق النار. واعتبرت الزيارتان وما لاقاه أدامز خلالهما من ترحيب (استقبله الرئيس الاميركي بيل كلينتون والعديد من الشخصيات منهم السيناتور الأميركي – الأيرلندي الأصل – ادوارد كنيدي) من قبيل التقارب بين واشنطن ودبلن حول المسألة الأيرلندية والضغط على لندن.

• أوبريان، وليام سميث O'Brien, W.S. (١٨٠٣–١٨٦٤): سياسي أيرلندي وأحد روّاد الثورة الأيرلندية الاستقلالية رغم انتمائه إلى الطبقة الحاكمة البروتستانتية وبقائه مدة يرفض الأيديولوجية القومية. لما خاب ظنه بالسياسيين الانكليز وبعدم مبالاتهم تجاه أيرلندا ارتبط بفكرة الوطن الأيرلندي حتى نهاية حياته، خصوصًا بعد أن ضربت المجاعة والكوارث أيرلندا، فانضم إلى «أيرلندا الفتاة» ليخوض معها المعارك المصيرية. وخلال إقامته في فرنسا، حاول، دون طائل، الحصول من لامرتين رئيس الحكومة الموقتة على شيء آخر غير الكلام المشجّع. ولدى عودته (١٨٤٨)، أسّس «الحرس الأحمر» و «مجلس الثلاثمائة» وأعطى إشارة الانتفاضة التي كان يأمل أن تكون شاملة. إلا أن رجال الدين الكاثوليك حاربوا هذه الانتفاضة بتأثير من البابا بيوس التاسع فجاء نجاحها محدودًا. اعتقل أوبريان وحكم عليه بالإعدام. إلا أن الملكة فكتوريا عفت عنه. فنفي إلى تاسمانيا حيث بقي حتى ١٨٥٦. عاد إلى بانغور في بلاد الغال (الغالز) وقضى فيها بقية حياته. يلخّص دوره التاريخي بعمله من أجل الوفاق الوطني بين الكاثوليك والبروتستانت من أجل استقلال أيرلندا.

• أودالاي، سيربول O'dalaigh, C. (١٩١١–١٩٧٨): قانوني وأديب وسياسي ايرلندي. قاضٍ في المحكمة العليا (١٩٥٣) ثم رئيسها (١٩٦١–٧٣). في ١٩٧٢، عيّن ممثلًا لايرلندا في محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروبية. رئيس

الجمهورية (من كانون الأول ١٩٧٤) بموافقة الأحزاب الأساسية الثلاثة في البلاد. استقال (٢٢ تشرين الأول ١٩٧٦) على أثر خلاف بينه وبين وزير الدفاع حول القانون الجديد الخاص بمكافحة الإرهاب تاركًا البلاد في أزمة دستورية خطيرة. عرف عنه تعشقه للأدب الأوروبي والفن، وحماسه لإدخال بلاده في المجموعة الأوروبية.

* **أوكيزي، سين O'casey, Sean** (١٨٨٣-١٩٦٤): كاتب درامي أيرلندي، شارك في انتفاضة ١٩١٦، وفي ثورة ١٩٢٠، وفي الحرب الأهلية (١٩٢٢). تجربته العملية التي وضعته على تماس بظروف العمال، وتعلقه باستقلال ايرلندا، أوحيا إليه أعماله الأدبية الدرامية. فتأرجح بين القبول بالأمر الواقع المأساوي، وبين الاشتعال الثوري التي لا يرضى إلا بأقصى التضحيات. وهذا ما ظهر بوضوح من خلال رواياته وأبطالها. له العديد من المؤلفات.

* **دي فاليرا، إيامون De Valera, E.** (١٨٨٢-١٩٧٥): سياسي ورجل دولة ايرلندي. ولد في نيويورك (الولايات المتحدة)، نشط في الحزب الوطني لاستقلال ايرلندا. تزعم اضطرابات ١٩١٦. انتخبه البرلمان وهو في السجن رئيسًا للوزراء (١٩١٩). هرب من السجن وجمع الأموال من أميركا (من الجالية الأيرلندية خصوصًا هناك). تفاوض مع بريطانيا. ألغى معاهدة لندن ١٩١٩ التي تجعل أيرلندا بمثابة دومينيون - محمية (في ما عدا الأجزاء الشمالية التي ترتبط مباشرة ببريطانيا). دافع عن الاستقلال التام والوحدة الوطنية. رئيس الوزراء ووزير الخارجية (١٩٣٢-١٩٤٨). ألغى كل الصلات مع بريطانيا. نظّم الخدمات الاجتماعية، ووضع الخطط الاقتصادية. ترأّس مجلس عصبة الأمم (١٩٣٢)، والجمعية العمومية فيها (١٩٣٩). في ١٩٤٨، انفصلت أيرلندا عن الكومنولث البريطاني، وأعلن النظام الجمهوري فيها، وأصبح دي فاليرا (منذ ١٩٥٩) رئيسًا لها، ثم جدّد انتخابه (١٩٦٦) لسبع سنوات أخرى.

* **شيلدرز، إرسكين هاملتون Childers, E.H.** (١٩٠٦-١٩٧٤): سياسي ورجل دولة جمهوري أيرلندي من أصل انكليزي وأول بروتستانتي ينتخب لمنصب رئيس جمهورية أيرلندا. كان والده مناضلًا من أجل وحدة أيرلندا، فاعتقلته حكومة أيرلندا الحرّة (١٩٢٣) بسبب معارضته لاتفاقية تقسيم أيرلندا التي كانت قد وقّعت في ١٩٢١، وحاكمته محاكمة صورية وأعدمته، فكان ابنه أرسكين لم يتجاوز بعد السابعة عشرة من عمره عندما التقى والده قبيل تنفيذ حكم الإعدام فيه الذي أوصاه بأن يكرّس حياته لتحقيق المصالحة بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا. ارتبط مصير شيلدرز منذ ذلك الحين بوطنه الجديد أيرلندا، وظلّ وفيًا لرفاق والده من أنصار إيامون دي فاليرا. فانضم إلى حزب فيانا فيل منذ تأسيسه. وانتخب عضوًا في مجلس النواب لأول مرّة (١٩٣٨) عن دائرة موناغهان الواقعة على الحدود بين الأيرلنديتين، ما أتاح له أن يلعب باستمرار دور الموفق بين الطائفتين الأيرلنديتين. شغل أربع مرّات منصب وزير خلال ٢٨ عامًا من العمل السياسي. انتخب (١٩٧٣) بأغلبية ٥٢٪ من الأصوات رئيسًا للجمهورية، فكان بذلك أول بروتستانتي ينتخب لرئاسة الجمهورية الأيرلندية، علمًا أن البروتستانت لا يشكلون أكثر من ٥٪ من سكان الجمهورية. فعمل على إيجاد حل للمشكلة الطائفية والسياسية التي تفرّق بين دبلن وبلفاست. لكنه توفي بعد عام ونصف.

* **شيلدرز، روبرت إرسكين Childers, R.E.** (١٨٧٠-١٩٢٢): كاتب وثائر قومي أيرلندي، بروتستانتي ومن أصل انكليزي. تبنّى قضية الجمهوريين الأيرلنديين واستشهد من أجلها. هو والد إرسكين شيلدرز، الرئيس الرابع لجمهورية أيرلندا، وابن عم هوغ شيلدرز (١٨٢٧-١٨٩٦) السياسي البريطاني الاستعماري، أي على النقيض تمامًا. عمل روبرت شيلدرز موظفًا في مجلس العموم البريطاني (١٨٩٥-١٩١٠) منقطعًا فترة قصيرة لتأدية خدمته العسكرية في حرب جنوب افريقيا (حرب البوير). استقال (١٩١٠) من وظيفته ليكرّس نفسه لخدمة القضية الأيرلندية، وبالتحديد لقضية استقلالها. في ١٩١٤، هرّب في يخته الخاص شحنة سلاح وذخيرة للثوار الأيرلنديين. وبالرغم من عدائه لسياسة بلاده الاستعمارية خدم أثناء الحرب

العالمية الأولى في صفوف الجيش البريطاني برتبة ضابط مخابرات واستطلاع جوي. ولكنه، مع انتهاء الحرب، عاد ليكرّس كل جهوده لإقامة جمهورية أيرلندية مستقلة. انتخب نائبًا في البرلمان الأيرلندي (١٩٢١) عن حزب سين فين. وزير الدعاية في الجمهورية الفتية. عيّن سكرتيرًا للوفد الأيرلندي إلى المؤتمر الأنغلو - أيرلندي حول مستقبل العلاقات بين البلدين. وبصفته هذه، عارض بقوة التنازلات التي قدّمها الزعماء الأيرلنديون المعتدلون أمثال أرثور غريفيث ومايكل كولنز إلى البريطانيين للتوقيع على معاهدة ٦ كانون الأول ١٩٢١. وعلى أثر ذلك انضم شيلدرز إلى الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) وحمل السلاح ضد هذه المعاهدة التي لا تمنح الاستقلال الكامل لأيرلندا. اعتقلته سلطات دولة أيرلندا الحرّة (الموقعة على المعاهدة) وأحالته على محكمة عرفية أدانته بتهمة حمل مسدس غير مرخّص وقضت بإعدامه رميًا بالرصاص. وقد أدّى إعدامه إلى تصعيد حدّة الحرب الأهلية بين الأيرلنديين وإطالتها. ومما يذكر أن شيلدرز كان، إلى جانب نشاطه السياسي والعسكري النضالي، يتعاطى الأدب، فألّف (١٩٠٣) قصة تجسسية شعبية حول غزو ألماني للأراضي البريطانية.

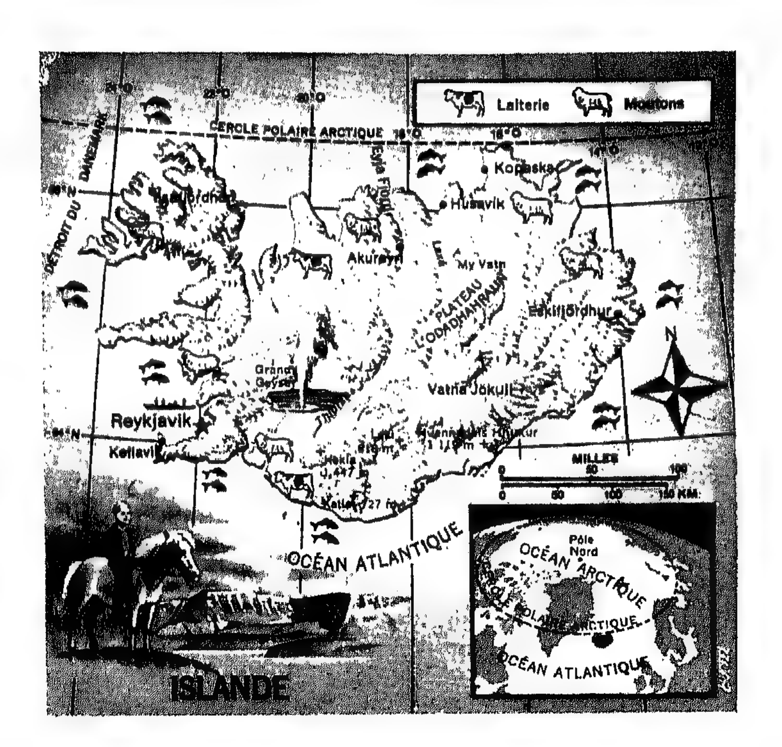
* **كوسغريف، ليام Cosgrave, Liam** (١٩٢٠-): سياسي ورجل دولة أيرلندي. ترأس حكومة جمهورية أيرلندا في آذار ١٩٧٣. والده وليم كوسغريف، أول رئيس حكومة عرفته أيرلندا بعد حصولها على استقلالها في ١٩٢١. ترأس ليام، منذ العام ١٩٦٥، حزب «فاين غيل» الذي أسّسه والده. المعروف عنه أنه من أنصار تسوية العلاقات بين شطري أيرلندا عبر التفاهم مع الحكومة البريطانية، وقد استمرّ بعد أن أصبح رئيسًا للحكومة، في سياسة التعاون مع لندن، وهي السياسة التي انتهجها سلفه جاك لينش بغية تحقيق هذا الهدف. وهو، علاوة على ذلك، أوروبي النزعة، ويرى أن الاندماج الأوروبي خليق بإيجاد حل لمسألة أيرلندا. اضطلع ليام كوسغريف بدور أساسي في الإعداد لمؤتمر «سونينغدال» الثلاثي الذي أسفر (في كانون الأول ١٩٧٣) عن موافقة لندن ودبلن وبلفاست على تأسيس «مجلس أيرلندا» لحل المسائل الاقتصادية المطروحة بالنسبة إلى شطري أيرلندا.

* **كولينز، مايكل Collins, M.** (١٨٩٠-١٩٢٢): أحد أبرز صانعي استقلال أيرلندا. ولد في أيرلندا، واستقر في لندن كموظف ما بين ١٩٠٦ و ١٩١٦. اشترك في انتفاضة الفصح (١٩١٦)، فدفع ثمن ذلك قضاء فترة قصيرة في السجن. وكان من نتيجة إعدام السلطات البريطانية لأبرز قادة الحركة الثورية أن أتاحت الفرصة أمام الشباب لتحمل المسؤوليات الكبيرة، وما لبث كولينز أن أصبح أحد قادة الحركة القومية السرّية النشيطين. وفي ١٩١٨، كان واحدًا من ٧٣ نائبًا انتخبتهم أيرلندا ممثلين وطنيين لها في برلمان وستمنستر. وفي ٢١ كانون الثاني ١٩١٩، شكّل مع رفاقه برلمانًا أيرلنديًا أعلن استقلال الجزيرة، وتشكّلت حكومة أيرلندية حرة شغل فيها على التوالي منصب وزير الداخلية ووزير المالية. واستطاع كولينز أن يقيم سرًا إدارة موازية وأن يحصل من بعض المتمولين في الولايات المتحدة وأيرلندا على دعم مادي هائل. من ١٩٢٠ إلى ١٩٢١، اشترك بفعالية في الكفاح المسلّح ولعب دور وزير للتسلح وأيضًا رئيس المخابرات السرّية. وفي ١٤ أيلول ١٩٢١، كان واحدًا من المفاوضين الخمسة الذين عيّنوا من قبل الحركة القومية للاشتراك في المحادثات التي اقترح لويد جورج إجراءها، وقد تبنّى نتائج المحادثات التي قضت بتقسيم أيرلندا (٦ كانون الأول ١٩٢١) وبإقامة نظام السيادة المشتركة على أيرلندا الجنوبية. ولكن الصعوبة أمامه كانت في إقناع أقلية من رفاقه الذين كان يتزعمهم إيمون دي فاليرا. وبعد أن أصبح رئيسًا للحكومة المؤقتة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٢، أخذ يهتم ببناء مؤسسات الدولة، وفي الوقت نفسه بالصراع مع «المتطرفين» الذين لجأوا إلى العمل المسلّح لإفشال اتفاقية التقسيم، واهتم أيضًا بتنظيم الانتخابات التي أحرز فيها (حزيران ١٩٢٢) نصرًا كبيرًا، إذ فاز بـ ٩٤ نائبًا من أصل ١٢٨، غير أنه لم يستطع تجنب الحرب الأهلية التي اندلعت في ٢٨ حزيران ١٩٢٢. وعلى أثر ذلك تسلّم كولينز قيادة الجيش الشرعي فأحرز انتصارات حاسمة على

أعدائه. وفي ٢٢ آب (١٩٢٢) أصيب إصابة قاتلة من كمين نصب له لدى عودته من زيارة تفقدية لموقع جنوده. ثبّت كولينز، رغم وفاته المبكّرة، ورسّخ دعائم استقلال أيرلندا.

* **لينش، جاك Lynch, J.** (١٩١٧–): سياسي ورجل دولة أيرلندي. ولد في مدينة كورك، وامتهن فيها مهنة المحاماة. انضم إلى حزب فيانا فيل، ومثّله في البرلمان الأيرلندي منذ ١٩٤٨. شغل بين ١٩٥٧ و ١٩٥٩ منصب وزير التعليم كما عهد إليه، في العام ١٩٥٨ بمنصب نائب رئيس الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي. من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٥، شغل منصب وزير الصناعة والتجارة فأيّد سياسة حرية التبادل في أوروبا، كما ترأس، في العام ١٩٦٢، المؤتمر الدولي للعمل. وفي ١٩٦٥ أصبح وزيرًا للمالية، وفي العام التالي، وفي أعقاب استقالة رئيس الحكومة شون ليماس، انتخب رئيسًا لحزب فيانا فيل (٩ تشرين الثاني ١٩٦٦) ثم كلّف بتشكيل الحكومة، وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي السائد في أيرلندا وإلى ضعف الغالبية البرلمانية التي جاءت به إلى الحكم (٧١ صوتًا ضد ٦٤)، فقد اضطر إلى الاستمرار في سياسة سلفه وهي سياسة تحاول التوفيق بين مطالب القوميين الأيرلنديين ومطالب أنصار التعاون الوثيق مع انكلترا (راجع «فيانا فيل» في معالم تاريخية).

* **هيلي، تيموثي مايكل Hilly, T.M.** (١٨٥٥–١٩٣١): سياسي أيرلندي وأول حاكم عام للدولة الحرّة الأيرلندية (١٩٢٢–١٩٢٧). يتحدّر من أسرة عرفت بوطنيتها والعمل على الانفصال عن انكلترا. انتخب عضوًا في مجلس العموم (١٨٨٠–١٩١٨). اشتغل محاميًا، وخاصة لمساعدة المستأجرين الأيرلنديين والمطالبات بمنح النساء حق الانتخاب. وعند تأسيس الدولة الحرّة عيّنه الملك جورج الخامس حاكمًا عامًا، ولكنه استقال (١٩٢٧). في بداية حياته السياسية (في الربع الأخير من القرن الماضي)، اختاره الزعيم الأيرلندي، تشارلز ستيوارت بارنل (١٨٤٦–١٨٩١) أمينًا مساعدًا له؛ ولكنه تخلّى عنه عندما رفعت قضية الطلاق الشهيرة ضد بارنل. وبارنل من أصول إنكليزية بروتستانتية ومن عائلة تنتمي إلى كبار الملّاكين العقاريين. انحاز إلى جانب الثوريين الأيرلنديين نتيجة ما شاهده من مآس تنزل بالأيرلنديين على يد الإنكليز، فأسّس حزب «هوم رول بارتي» (Home Rule Party) الاستقلالي، وكان عضوًا في البرلمان البريطاني. وجاءت قضية طلاقه من زوجته، إثر ارتباطه بعلاقة مع زوجة أحد مساعديه وتدعى أوشيا، لتؤثر على وضعه وتضعف موقعه السياسي.



آيسلندا

بطاقة تعريف

الموقع: جزيرة تابعة لقارة أوروبا، وواقعة في المحيط الأطلسي (المحيط المتجمد الأركتيكي يحدّها من الشرق ومن الشمال الشرقي)، وعلى بعد ٢٨٧ كلم من غرونلاندا، و ٧٩٨ كلم من اسكوتلندا، و ٩٧٠ كلم من النروج، و ٤٣٥ كلم من جزر فيرويه، و ٥٥٠ كلم من جزيرة جان مايان).

المساحة: ١٠٢٩٥٠ كلم². المسافة بين أبعد نقطتين طوليًا ٥٠٠ كلم، وأبعد نقطتين عرضًا ٣٠٠ كلم.
المناخ بارد قارس، والأرض بركانية في معظمها. تتبعها جزر صغيرة كثيرة العدد وقليلة السكن.

العاصمة: ريكيافيك (والكلمة تعني في اللغة النروجية «خليج الدخّان») وتعدّ نحو ٩٨ ألف نسمة. وأهم المدن (وجميعها قريبة من العاصمة) كوبافوغور، أكوريري، هافنافجوردور.

السكان: في العام ١٧٠٣ (أول إحصاء سكاني) كان تعدادهم ٥٠ ألفًا؛ في ١٧٠٩ هبط إلى ٣٥ ألفًا (داء الجدري)؛ في ١٧٨٥ (مجاعة) ٤٠ ألفًا؛ في ١٩٠١ أصبح ٧٨ ألف و ٥٠٠؛ في ١٩٢٥ مئة ألف؛ في ١٩٦٠ أصبحوا ١٧٧ ألفًا؛ واليوم نحو ٢٦٠ ألفًا؛ وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان سيبلغ ٢٦٢-٢٦٣ ألف نسمة في العام ٢٠٠٠.
يعود السكان بأصولهم إلى الفايكنغ النروجيين الذين امتزجوا، مع الوقت، بمهاجرين اسكوتلنديين وأيرلنديين. وهناك نحو ٢٪ من السكان أجانب: دانماركيون، أميركيون، إنكليز، نروجيون، ألمان، سويديون، كنديون وفرنسيون. وعرفت البلاد، بين العام ١٨٨٠ والعام ١٩١٤، حركة هجرة إلى الخارج (الولايات المتحدة خصوصًا) وشملت ١٢ ألفًا.

اللغة الرسمية: الآيسلندية، وهي قريبة من اللغة القديمة التي كانت مشتركة بين سكان الدول الاسكندينافية والمعروفة بتسمية «لاتينية اسكندينافيا». يعتنق نحو ٩٣٪ من السكان المسيحية تبعًا للكنيسة الخاصة بالبلاد (الكنيسة الآيسلندية)، و ٣,٧٪ بروتستانت على المذهب اللوثري؛ و ٠,٧٪ كاثوليك رومان.

نظام الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به وضع في ١٧ حزيران ١٩٤٤. رئيس الجمهورية ينتخب لمدة أربعة أعوام بالاقتراع الشامل. البرلمان (يدعى «التنغ»)، رأى النور منذ العام ٩٣٠، وهو الأقدم في العالم) من ٦٣ عضوًا ويتوزعون على مجلسين: مجلس العموم من ٤٩ عضوًا ينتخبون لمدة أربعة أعوام، والمجلس الأعلى (الشيوخ) من ٢١ عضوًا. والبلاد مقسّمة إلى ١٦ مقاطعة. ليس في البلاد جيش (هناك ٣ آلاف عسكري أميركي في قاعدة كيفلافيك يخضعون لنظام دقيق في تنقلاتهم). والعيد الوطني في ١٧ حزيران (١٩٤٤)، تأسيس الجمهورية المستقلة).

في البلاد أحزاب: حزب الاستقلال الذي أسّس في ١٩٢٩ (تزعمه دافيد أودسون)، وحزب التقدم الذي تأسّس في ١٩١٦ (جون بالدفين هانيبلسون)، وحزب تحالف الشعب، تأسّس في ١٩٥٦.

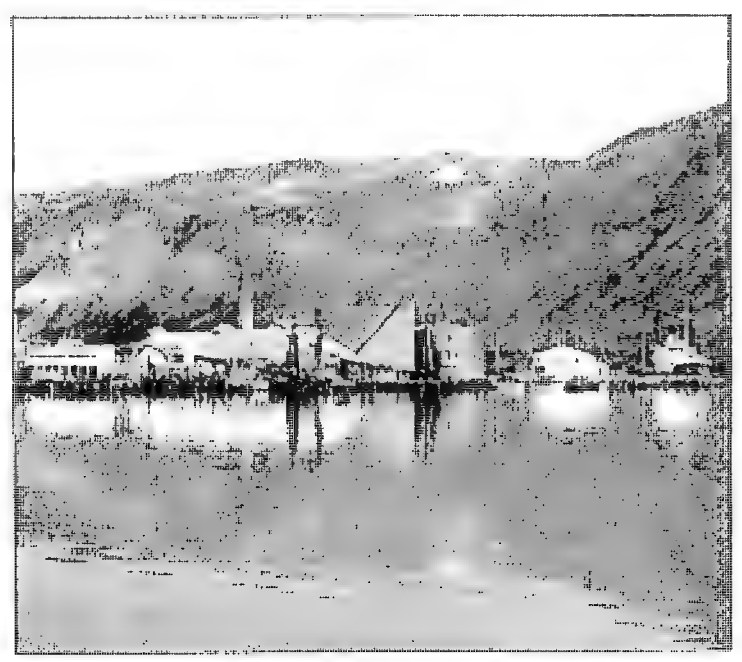
رؤساء الدولة منذ أول كانون الأول ١٩١٨: كريستيان العاشر (١٨٧٠–١٩٤٧)، ملك أيسلندا والدانمارك؛ في ١٧ حزيران ١٩٤١، سفين بيورنسون (١٨٨١–١٩٢٥) الوصي أولًا ثم رئيس الجمهورية؛ في ٧ آب ١٩٥٢، أسجير أسجيرسون (١٨٩٤–١٩٧٢)؛ أول آب ١٩٦٨، كريستيان إلدجارن (١٩١٦–١٩٨٢)؛ في ٣٠ حزيران ١٩٨٠، السّيدة فيغديس فينبوغادوتير (مولودة ١٩٣٠)، أعيد انتخابها في ١٩٨٤، ثم في ١٩٨٨؛ ولم يجر انتخاب رئيس جديد في ٢٧ حزيران ١٩٩٢.

رؤساء الحكومة منذ ١٩٧١: في ١٤ تموز ١٩٧١، أولافور جاهانسون (مولود ١٩١٣)؛ في ٢٩ آب ١٩٧٤، جير هالغريمسون (مولود ١٩٢٥) من حزب الاستقلال؛ في أول أيلول ١٩٧٨، أولافور جوهانسون من جديد وهو من حزب التقدم؛ في ٥ تشرين الأول ١٩٧٩، بنيديكت غروندال (مولود ١٩٢٦) من الحزب الاجتماعي الديمقراطي؛ في ٨ شباط ١٩٨٠، غونار توروودسن (١٩١٠–١٩٨٣) من حزب الاستقلال؛ في ٢٦ أيار ١٩٨٣، ستينغريمور هيرمنسون، من حزب التقدم؛ في ٨ تموز ١٩٨٧، تورستن بالسون من حزب الاستقلال؛ في ٢٨ أيلول ١٩٨٨، س. هيرمنسون من جديد؛ في ١٩٩١، دافيد أودسون من حزب الاستقلال.

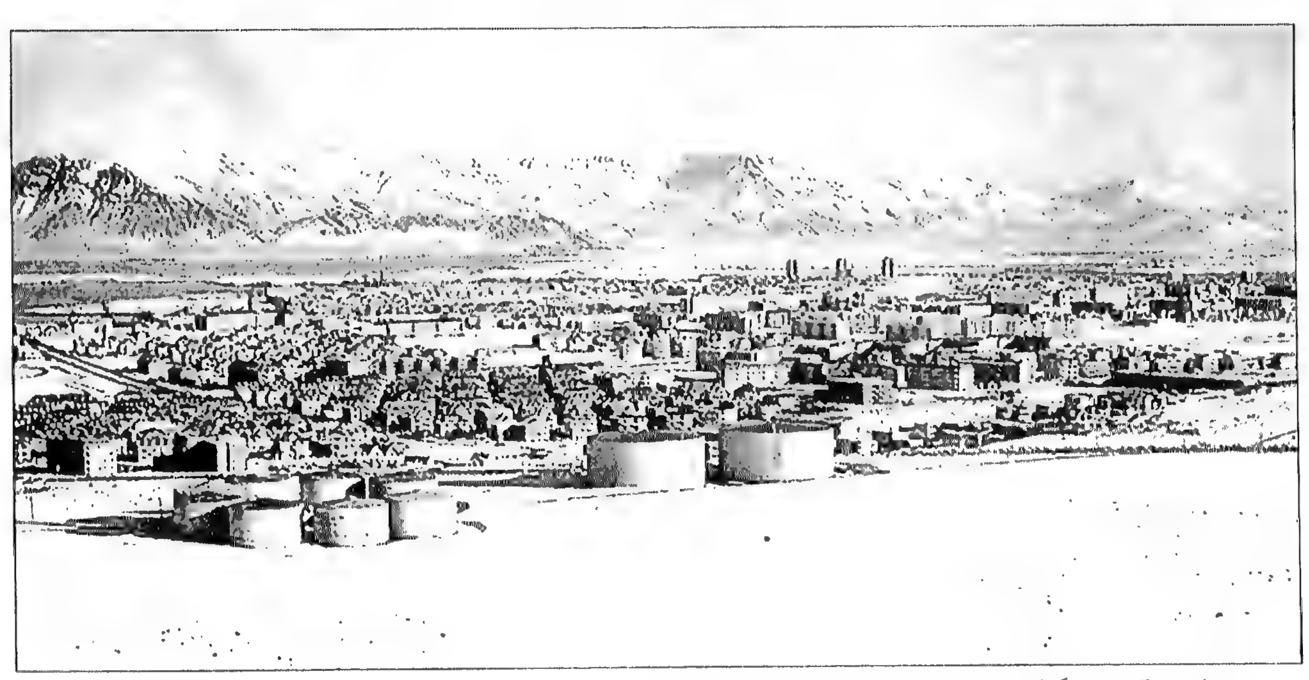
الاقتصاد: ليس في الجزيرة سوى جزء صغير من مساحتها صالح للزراعة. لكن فيها مراع كافية لماشيتها التي تؤمّن لها الاكتفاء الذاتي من اللحوم والحليب. اعتمادها الأساسي على صيد الأسماك الذي يشكّل تسعة أعشار إجمالي صادراتها. وفيها إنتاج مهم للطاقة الكهربائية بكلفة قليلة، كما هناك مصنع للألومينيوم تملكه الدولة وشركة سويسرية. وتشهد آيسلندا منذ ١٩٦٠ تحولًا سريعًا يمزج بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وبين التكنولوجيا المتطورة الحديثة، على الرغم من ثرواتها الطبيعية المتواضعة.

نبذة تاريخية

لجأ عدد كبير من الفايكنغ إلى آيسلندا هربًا من سلطة ملك النروج، وأقاموا هناك نظامًا من الجمعيات المحلية، التي تدعى باللغة المحلية «تنغز». وفي العام ٩٣٠، تجمّع زعماء مجموعات الفايكنغ مع عائلاتهم وأنصارهم في السهل القريب من العاصمة الحالية ريكيافيك، وقرّروا إنشاء جميعة عامة باسم «ألتنغ» (والتسمية لا تزال تطلق حتى الآن على البرلمان الآيسلندي). ويمثّل الألتنغ أول برلمان ديمقراطي في العالم. فكان يشترع القوانين،



سيغلوفجوردور: أول مرفأ لصيد السمك في البلاد.



منظر عام للعاصمة ريكيافيك، وتبدو في مقدّم الصورة، خزانات المياه الساخنة.

ولكنه لم يكن يمتلك صلاحيات تنفيذها. من هنا تفاقمت المنازعات بين الزعماء المحليين حتى طلب (في حوالي العام ١٢٦٢) من ملك النروج هاآكون الرابع التدخل لحل هذه المنازعات، فبدأت بذلك سيطرة النروج على آيسلندا التي امتدت حتى العام ١٣٨٠، أي حتى سقوط العائلة النروجية المالكة. فوقعت النروج وآيسلندا تحت وصاية العرش الدانماركي الذي أهمل تطور الجزيرة إهمالًا كليًا طيلة قرون ثلاثة. وبعد انقضاء هذه المدة الطويلة من التقهقر، جاء دور الطبيعة التي أغرقت الجزيرة في صقيع لا يحتمل (طيلة القرن الثامن عشر).

وفي القرن التاسع عشر، بدأت الأحوال تتحسن تدريجيًا، خاصة بعد أن أقدمت الحكومة الدانماركية (في ١٨٥٤) على رفع الحظر التجاري الذي كانت الدانمارك قد فرضته على الجزيرة منذ قرون. فلمع إسم جوان سيغور جنسن، رجل دولة ومؤرخ وكاتب في الأدب الآيسلندي. وتركّز اهتمام هذا الرجل على بث مشاعر الاعتزاز القومي في مواطنيه وحثهم على بناء مستقبلهم المستقل. فكتب العديد من الكتب، وأصدر جريدة، وأسّس التعاونيات والمدارس.

أصبحت آيسلندا مستقلة في العام ١٩١٨ محتفظة بعلاقات وطيدة مع الدانمارك. وكان للحرب العالمية الثانية واحتلال النازيين للدانمارك أن وضعا الجزيرة في موقع استراتيجي مهم للغاية لوجودها على الطرق البحرية في شمالي الأطلسي. فأقدمت بريطانيا على احتلالها في العام ١٩٤٠، ثم احتلها الأميركيون في ١٩٤١، وبنوا مطار ميكز المعتبر حاليًا أحد أهم قواعد الحلف الأطلسي. وفي استفتاء جرى في ١٧ حزيران ١٩٤٤، أنهى الآيسلنديون كل رباط لهم مع الدانمارك (بعد عشرة قرون من الخضوع لها) وأعلنوا الاستقلال الكامل.

في العام ١٩٤٩، انضمت آيسلندا إلى الحلف الأطلسي، وإلى المجلس الأوروبي. وحكم آيسلندا، حتى ١٩٧١، تحالف حزب الاستقلال الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وبين ١٩٧١ و ١٩٧٤، شهدت الجزيرة تحولًا نحو اليسار، ثم عادت لتتجه من جديد نحو اليمين إثر انتخابات ١٩٧٤ التي فاز بها حزب الاستقلال.

تحكمت مصالح صيد السمك في العلاقات بين آيسلندا والدول الأوروبية المواجهة لها، خاصة بريطانيا، طيلة السبعينات. ففي ١٩٧٢، توترت العلاقات بين آيسلندا وبريطانيا نتيجة لما سمّي بـ «حرب القدّ» (نوع من السمك من أسماك شمالي الأطلسي)، ثم سوّيت في ١٩٧٣، ثم عادت ثانية إلى التوتر في ١٩٧٥، ووصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في شباط ١٩٧٦. وكانت تلك سابقة في انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين بلدين عضوين في الحلف الأطلسي.

في انتخابات ١٩٧٨، نال حزب الاستقلال ٢٠ مقعدًا (خسر مقعدين عن الانتخابات السابقة)، والحزب الاجتماعي الديمقراطي ١٤ مقعدًا، وحزب اتحاد الشعب ١٤ مقعدًا. وبعد انتخابات شباط ١٩٧٩، كلّف رئيس الجمهورية، كريستيان إلدجاران، نائبًا محافظًا هو غونار تورودسن بتشكيل حكومة ائتلاف. وقد تأخر هذا التكليف حتى ٥ شباط ١٩٨٠؛ وفي حزيران ١٩٨٠، حملت الانتخابات الرئاسية (بدعم من اليسار) السيّدة فيغديس فينبوغادوتير إلى رئاسة الجمهورية، وقد كانت قبلًا تعمل مدرّسة

للغة الفرنسية، ثم مديرة مسرح العاصمة ريكيافيك، وقد عرف عنها معارضتها لوجود قاعدة لحلف الأطلسي في بلادها.

إثر انتخابات نيسان ١٩٨٣ التشريعية، شكّل ستنغريمر هرمنسون، زعيم حزب الفلاحين، حكومته من ستة وزراء لأحزاب المحافظين وأربعة لحزب الفلاحين. وكان قرار تخفيض قيمة الكورون (الوحدة النقدية) بنسبة ١٤,٥٪ أول قرار اتخذته هذه الحكومة. في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٥، إضراب نسائي (أجور النساء أقل بـ ٤٠٪ من أجور الرجال). في ١١-١٢ تشرين الأول ١٩٨٦، لقاء الرئيسين غورباتشوف (السوفياتي) وريغان (الاميركي) في ريكيافيك. في ٩ أيار ١٩٨٨، إلغاء قرار تحريم الجعة الذي أتخذ منذ ١٩١٥، واستمرت الضريبة على الكحول بنسبة ١٠٠٠٪. في ٢٩ آب ١٩٩٠، زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران.

نزعة الحياد والسلام

جاء في «المعجم الجيوبوليتيكي للدول» (Dict. Géop. des Etats, Yves Lacoste, Flammarion, Paris, 1944, p. 313):

جعل التطور التكنولوجي العسكري من آيسلندا نقطة استراتيجية بالغة الأهمية. كانت قبلًا محطة انتقال على الطريق الجوي التي تربط الولايات المتحدة وأوروبا، ثم أصبحت محور نظام دفاعي للحلف الأطلسي: عنصر مركزي لحماية خطوط المواصلات البحرية جنوبي خط غرونلاندا - المملكة المتحدة، وموقع مراقبة مناطق شمالي الأطلسي. ومع ظهور الغواصات حاملة الرؤوس النووية، والتطور الهائل الذي أحرزه الأسطول الحربي السوفياتي، ازدادت الأهمية الاستراتيجية لآيسلندا، إذ أقيمت على جانبي الجزيرة أجهزة التنصت المعقّدة العائدة للحلف الأطلسي والموجّهة ناحية غرونلاندا وناحية النروج والقادرة على رصد تحركات الغواصات المنطلقة من مورمنسك أو من المحيط المتجمد الأركتيكي باتجاه الأطلسي.

أصبحت آيسلندا عضوًا في الحلف الأطلسي (منظمة معاهدة شمالي الأطلسي) منذ ١٩٤٩؛ ووقّعت، في ١٩٥١، اتفاقًا يسمح للولايات المتحدة بإقامة «قوة دفاعية آيسلندية». مع ذلك، كانت آيسلندا «حليفًا متردّدًا وحذرًا إلى حد ما». إذ ما إن أُعلنت الجمهورية في العام ١٩٤٤، حتى أظهر الآيسلنديون رغبتهم الاحتفاظ بالحياد الذي كانوا قد جرّبوا فوائده في العام ١٩١٨. أما قبولهم توقيع معاهدة الدفاع فعائد إلى أجواء التوتر الذي تسببت به الحرب الكورية. وإضافة إلى ذلك، حرص الآيسلنديون، لدى توقيعهم على معاهدة الدفاع المذكورة، على اشتراط ألا يؤدي هذا الأمر إلى إنشاء جيش آيسلندي، ولا إلى إجبارهم الإبقاء على جيوش أجنبية على أراضيهم في أوقات السلم.

الحرب أمر غريب على الثقافة الآيسلندية التي شكّلت لدى الآيسلنديين، وعلى مرّ الزمن، نزعة سلمية عميقة. لذلك، أعلنت آيسلندا في ١٩٨٤، ومعها غرونلاندا وجزر فيوريه، أنها منطقة منزوعة السلاح النووي، وكانت في أساس اقتراح إقامة منطقة منزوعة السلاح النووي تمتد من غرونلاندا حتى النروج.

لذلك، فإن إقامة قاعدة عسكرية أجنبية على أرضهم لم ينظر إليها الآيسلنديون إلا من

زاوية الحل الوحيد الممكن في إطار الظروف الضاغطة. والأميركيون (نحو ٥ آلاف) الذين يعيشون في كيفلافيك (حيث القاعدة العسكرية) يخضعون لنظام دقيق يحدّد ظروف خروجهم من مكان القاعدة.

وعليه، يمكن التساؤل في ما إذا كانت هذه العناصر، مقرونةً بانتهاء الحرب الباردة، ستقوّي من النزعة السلمية الآيسلندية. في العام ١٩٨٧، أظهر استفتاء أن ٨٠٪ من الآيسلنديين يؤيّدون اصطفاف بلادهم إلى جانب الحلف الأطلسي، وإن ٥٥٪ منهم يؤيّدون إقامة القاعدة العسكرية على أرضهم. ويمكن القول، إجمالًا، ان انتهاء الحرب الباردة لم يغيّر بعد من الأهمية الاستراتيجية للجزيرة الآيسلندية، والمشكلة الأهم التي يمكن بروزها هي الخيار الذي يمكن أن تقدم عليه آيسلندا في إطار التجاذب الأميركي — الأوروبي.

ITALIE



إيطاليا

بطاقة تعريف

الموقع: شبه جزيرة في جنوبي أوروبا على المتوسط. يبلغ طول حدودها مع البلدان المجاورة لجهة الشمال ١٨٦٦ كلم (٥١٥ مع فرنسا، ٧١٨ مع سويسرا، ٤١٥ مع النمسا، ٢١٨ مع سلوفينيا - بلاد يوغوسلافية سابقًا).

المساحة: ٣٠١٢٧٨,٧٤ كلم². منها مساحة الجزر الايطالية: ٢٥٧٠٨ كلم² مساحة صقلية، و٢٤٠٩٠ كلم² مساحة سردينيا، و٦٢ كلم² مساحة إيشيا، و١١٤ كلم² مساحة ليباري، و٢٢٠ كلم² مساحة إلبا، و٨٣ كلم² مساحة بنتلّريا.

اللغات: الايطالية (رسمية). الفرنسية (١٠٠ ألف في منطقة فال دوست)، الألمانية (٢٠٠ ألف في تيرول الجنوبية)، السلوفينية (١٢٠ ألفًا في تريستا وغوريزيا)، اللادينية (٧٣٠ ألفًا في تيرول الجنوبية وترانت)، والأوكسيتانية (٢٣٠ ألفًا).

الدين: الكاثوليكية الرومانية (٩٩,٦٪). وفي ايطاليا اليوم نحو ٤٣ ألف كاهن (رجل دين)، وقد كانوا ٨٤ ألفًا في العام ١٩٠١. اتفاقات لاتران (١١ شباط ١٩٢٩) حدّدت العلاقات بين الفاتيكان ودولة ايطاليا، وقد حلّت محلها كونكوردا ١٨ شباط ١٩٨٤.

العاصمة: روما. وأهم المدن: ميلانو، نابولي، بالرمو (بلرم)، بولونيا، فلورنسا، جنوى، كاتانيا، البندقية... (راجع باب «مدن ومعالم»).

السكان: كان عددهم في العام ١٨٠٠، نحو ١٨ مليونًا؛ وفي ١٨٥٠ نحو ٢٤,٣ مليونًا؛ وفي ١٨٦١ نحو ٢٦,٣ مليونًا؛ وفي ١٩٠٠ نحو ٣٣,٥ مليونًا؛ وفي ١٩٣٩ نحو ٤٣,١ مليونًا؛ وفي ١٩٦١ نحو ٥٠,٦ مليونًا؛ وفي ١٩٧٦ نحو ٥٤,١ مليونًا؛ وفي ١٩٨١ نحو ٥٦,٦ مليونًا. وهبط عددهم في ١٩٩١ إلى نحو ٥٦,٤ مليونًا، موزّعين، حسب إقامتهم في المناطق على الشكل التالي: ٢٥,٢ مليونًا في ايطاليا الشمالية؛ ١٠,٨ ملايين في ايطاليا الوسطى؛ ١٣,٨ مليونًا في ايطاليا الجنوبية؛ و٦,٦ ملايين في الجزر. وتشير الدراسات إلى أن عددهم سيبلغ نحو ٥٨,١ مليونًا في العام ٢٠٠٠. نحو ٥٣٪ منهم يقيمون في المدن الايطالية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠ ألفًا؛ والباقون في البلدات والقصبات والقرى الريفية. أما هجرة الايطاليين فبلغت نحو ٢١ مليونًا بين ١٨٦٠ و١٩٧٠. ومنذ ١٩٧٠ أخذت معدّلات الهجرة والعودة تتعادل.

التقسيم الإداري: ٩٤ مقاطعة، على رأس كل منها حاكم أو محافظ تعيّنه الدولة، وتتمتع ببرلمان تمثيلي؛ و٢٠ منطقة تتمتع كل منها بمجلس إقليمي (تشريعي وإداري حاكم) وبرلمان تمثيلي. وهناك ١٥ منطقة نظام كل منها محلي عادي؛ و٥ مناطق تتمتع بحكم ذاتي مستقل.

نظام الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به هو الدستور الصادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٧. رئيس الجمهورية ينتخب لسبعة أعوام من البرلمان يضاف إليه ٥٨ مندوبًا من المقاطعات والمناطق؛ يعيّن رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته الذين يكونون مسؤولين أمام البرلمان. مجلس الشيوخ من ٣١٦ عضوًا (عضو لكل ١٦٠ ألف نسمة) ينتخبون بالاقتراع الشامل لمدة خمسة أعوام، إضافة إلى سيناتورين حكميين و٩ سيناتورات لمدى الحياة يعيّنهم رئيس الدولة. مجلس النواب (واحد لكل ٨٠ ألف نسمة) من ٦٣٠ عضوًا ينتخبون لمدة خمسة أعوام بالاقتراع الشامل. أما الحكومات فقد تشكّلت، ولا تزال، من الأحزاب، وذلك منذ بدء النظام الجمهوري (راجع «الأحزاب» في باب «معالم تاريخية») في العام ١٩٤٦؛ وقبل ذلك، أي طيلة العهد الملكي منذ تحقيق الوحدة الايطالية، فقد شكّلها زعماء وسياسيون عيّنهم الملك.

إقتصاد: بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ القطاع الصناعي يطغى على القطاع الزراعي، حتى أصبحت الزراعة، في العام ١٩٧٢، لا تشكّل أكثر من نحو ١٠٪ فقط من الإنتاج العام، بينما شكّلت الصناعة، في ذاك العام، نسبة ٤٠٪.

أهم المزروعات: الحبوب، الخضار، الحمضيات، البطاطا، الشمندر السكري، الذرة، الأرز، القمح والشعير. في ايطاليا ٨٩ ألف كلم² من الأراضي الصالحة للزراعة، و٤٩ ألف كلم² من المراعي، و٦٨ ألف كلم² من الغابات، و٣٩ ألف كلم² من الأراضي غير

المزروعة، وتحتل زراعة الأشجار المثمرة مساحة ٣٠ ألف كلم[٢]. وتتناول الثروة الحيوانية خصوصًا الغنم والماعز والبقر. أما صيد السمك فقد بلغ إنتاجه (في العام ١٩٩١) نحو ٤٨٢ ألف طن.

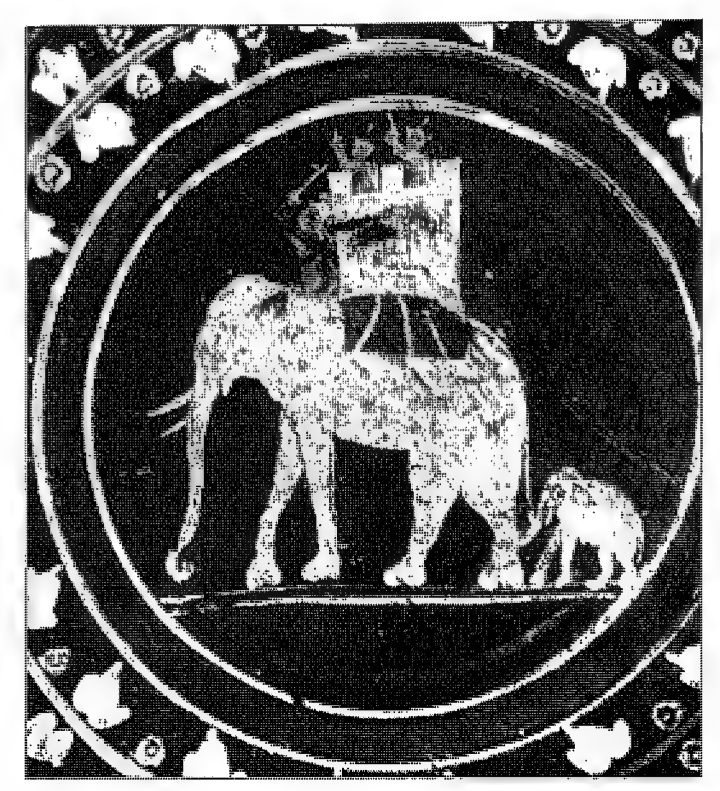
وايطاليا غنية بمصادر طاقتها، وصناعتها متقدمة ومتطورة. ففيها النفط والغاز الطبيعي، والليغنيت، ومناجم البيريت والباريت، والفليور، والكبريت، والزنك، والقصدير، والبوكسيت والمانغانيز. ومناطق صناعتها متمركزة في مثلث تورين – ميلانو – جنوى (نحو ٥٨ ألف كلم[٢]). صناعتها السياحية متقدمة جدًا. فايطاليا تأتي، سياحيًا، في المرتبة العالمية الرابعة (بعد فرنسا والولايات المتحدة واسبانيا). فهناك حوالى مليون ومئة ألف ايطالي يعملون في قطاع السياحة (أي ٧,٧٪ من إجمالي اليد العاملة).

فضائح المافيا والفساد والرشوة التي فتحت ملفاتها في السنوات الأخيرة كلفت الاقتصاد الايطالي ثمنًا باهظًا. وقد أشارت دراسات (في ١٩٩٢) ان الأوضاع الاقتصادية متردية إلى أقصى درجة في ظل عجز موازنة بلغ ٨,٩ مليار دولار؛ وان الرشوة السياسية كلفت ايطاليا من ١٠ إلى ٢٠ مليار دولار على مدار السنوات القليلة الماضية.

نبذة تاريخية

قبل الميلاد

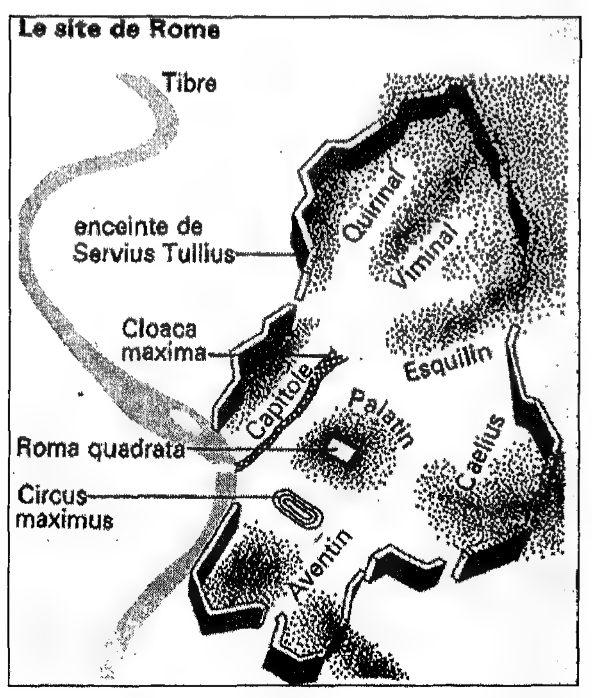
الشعوب الأولى واسم «إيطاليا»: في حوالي العام ١٢٠٠ ق.م.، كانت منطقة لاسيوم (في وسط شبه الجزيرة الايطالية لجهة الغرب، راجع الخريطة حيث كلمة لاسيوم Latium تعلو كلمتي روما والفاتيكان) مأهولة من شعب يدعى «الليغوريون» (Ligures). وقد عرف هذا الشعب حضارة البرونز، وامتدت ممتلكاته إلى حيث روما الحالية، أي بعد توصلهم إلى عبور نهر التيبر الذي يمر شمالي روما. وقد غزا هذه المنطقة (لاسيوم التي كان يسكنها الليغوريون) شعب آخر قادم من الشمال، وتحديدًا من مناطق الدانوب، وهو شعب هندو – أوروبي غربي قريب من السلطيين، ومنهم الرومان والألبيين، والأومبريين والسامنيين، سرعان ما اتخذ اسم المناطق الجديدة التي غزاها والتي كان يدعوها الليغوريون «إيطاليكا»، أو «إيطاليا»، أو «فيتاليا» والتي كانت تعني لدى الليغوريين «أرض قطعان الماشية».



من فنون لاتيوم (لاسيوم): صحن تزيّنه صورة فيل حرب (القرن الثالث ق.م.).

«الأنييدا»، ملحمة فرجيل (١١٥٢)، تحكي عن ان الطرواديين، وكان يتقدمهم إيني (ابن أنشيز وأفروديت)، أقاموا في لافينيوم (لاتيوم)، وتزوج إيني من لافينيا. أولاده، ومنهم أسكانيو، أسّسوا مدينة «ألبا» التي ستكون المدينة – الأم لروما. وفي حوالي العام ١٠٠٠ ق.م. أنشأوا حضارة مدينة فيلاّنوفا القائمة على اكتشافهم الحديد (قرب بولونيا الحالية، راجع الخريطة حيث «بولونيا» تعلو سان ماران لجهة الشمال الشرقي).

بناء مدينة روما: وفي حوالي العام ٩٠٠ ق.م. نزل الأتروسكان (أو الإترورِيون)، وهم شعب هندو – أوروبي شرقي من مجموعة الشعوب الإيلّيرية، في منطقة أومبريا شمالي لاتيوم (أو لاسيوم)، قادمين من طريق البحر من آسيا الصغرى. وتقول الأسطورة المتوارثة انه في العام ٧٥٣ ق.م. قام الشقيقان رومولوس وريموس، ولدا رهيا سيلفيا (المتحدر من أسكانيا والإله مارس، وقد جرى التخلي عن الولدين اللذين أرضعتهما ذئبة وأنقذهما أحد الرعاة)، وقرّرا تأسيس مدينةٍ على البالاتينيوم. وقد عيّن القدر رومولوس ملكًا (من هنا إسم روما). فقام هذا ورسم ثلمًا يحدد حدود مدينته. شقيقه ريموس، وقد غاظه انه ليس الملك، تحدّى أخاه واجتاز حدود المدينة. فقتله رومولوس، وجعل من مدينته ملجأً للخارجين على القانون الذين لجأوا إلى



موقع مدينة روما.

اختطاف نساء السامنيين، فوقعت حروب بين الرومان وهؤلاء انتهت باندماج الشعبين. وفي القرن السابع ق.م. توسّع الإتروسكان (الإترووريون) من خلال بناء مدن جديدة لهم (مثل بومبي، كابو)، وتوصّلوا إلى اخضاع روما موقتًا في القرن السادس ق.م.؛ لكن مع حلول القرن الثالث ق.م.، وخلاله، عادت روما وغزت لاتيوم، وإترووريا (الإتروسكان)، وبلاد الغول في سهل نهر البو، والسامنيين، وأخضعت بذلك كامل شبه الجزيرة الايطالية.

الحروب البونية ضد قرطاجة: أراد فينيقيو قرطاجة (سمّوا باللاتينية «بوني» Poeni، ومنها «الحروب البونية») استعمار سواحل المتوسط الغربية، أي صقلية (الحرب البونية الأولى)، ثم اسبانيا (الحرب البونية الثانية). ومن جهتهم، أراد الرومان، بعد إنجازهم السيطرة على شبه الجزيرة الايطالية حيث كان آخر انجازاتهم إخضاع تارانت (Tarente) في العام ٢٧٢ ق.م.، التوسّع إلى ما وراء البحر، فنزل ريغولوس في افريقيا، في العام ٢٥٦ ق.م.، حيث لاقى مصرعه.

الحرب البونية الأولى جرت بين عامي ٢٦٤-٢٤١ ق.م. وكانت قرطاجة بقيادة هاميلقار برقا (ويعني أسمه «العاصفة»)، في موقع الدفاع عن وجودها في صقلية لمدة ستة أعوام (٢٤٧-٢٤١ ق.م.)، خسرت أثناءها أسطولها البحري، فانسحبت من الجزيرة، وتوجهت تغزو إسبانيا. وقبل ذلك (أي في العام ٢٥٦ ق.م.)، حاول القنصل الروماني، أتيليوس ريغولوس، النزول في افريقيا، لكنه هزم واعتقل ولاقى مصرعه.

الحرب البونية الثانية جرت بين عامي ٢١٨-٢٠١ ق.م.، قاد قرطاجة فيها هنيبعل

(ابن هاميلقار) الذي كان قائدًا لفرق الفرسان القرطاجية في اسبانيا. سيطر على ساغونت (٢١٩ ق.م.) وكان على رأس ٤٠ ألف رجل. اجتاز جنوبي بلاد الغول وجبال الألب، ودمّر الجيش الروماني (٢١٨–٢١٦ ق.م.)، ووصل إلى كابو (٢١٥ ق.م.)، حيث انغمس جيشه في حياة العبث واللهو التي كانت المدينة تحفل بها، ففقد هذا الجيش، وإلى حد كبير، نزعة الإقدام والحرب، ما جعل هنيبعل يتردد مدة ١٣ عامًا في قراره غزو روما. استدعاه مجلس الشيوخ القرطاجي (في العام ٢٠٣ ق.م.) لملاقاة التهديد الروماني للمدينة. هزم في معركة زاما (في افريقيا ٢٠٢ ق.م.)، فهرب إلى سورية وطلب حماية ملكها أنطيوخوس، ثم لجأ إلى ملك بيتينيا؛ وفي نهاية المطاف، فضّل الانتحار على أن يُسَلّم للرومان.

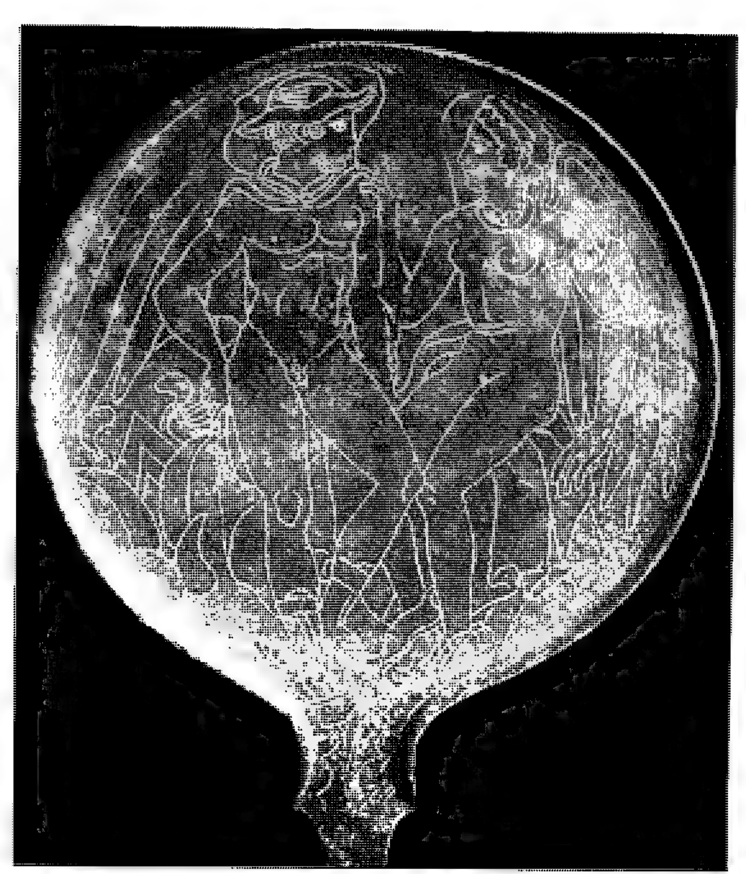
أما لجهة الرومان، فكان فابيوس مكسيموس فرّوكوسوس الذي صمد في وجه هنيبعل لمدة ١٣ عامًا في شمالي ايطاليا. وكان مارسيليوس الذي حقّق انتصارات على هنيبعل في بعض المواقع المتفرقة. وكان سيبيون الافريقي (بوبليوس كورنيليوس سيبيو) الذي نزل فجأة في افريقيا (٢٠٤ ق.م.) واستولى على أوتيكا وفشل أمام قرطاجة، وعاد إلى روما (٢٠٣ ق.م.). وكان سيبيون إميليان، ابن بول إميل، الذي استولى على قرطاجة نفسها، بعد أن حاصرها لمدة ٣ أعوام، ودمّرها في العام ١٤٦ ق.م. والبعض يعتبر ان هذه الحرب الأخيرة هي «الحرب البونية الثالثة».

نظام الجمهورية: كان الملوك الإترُوسكيون يتوالون على حكم روما حتى نشوب الثورة التي تزعمها النبلاء الرومان في العام ٥٠٩ ق.م. فبادر هؤلاء إلى إسقاط نظام الملكية القائم وأعلنوا الجمهورية. فنظموا السلطات وقسّموها بين قنصلين يتوليان السلطة التنفيذية مدة عام، وجمعية تعد القوانين وتنتخب القنصلين، ثم مجلس للشيوخ من ٣٠٠ عضو مهمته مراقبة القنصلين والجمعية معًا. وبقي هذا النظام، رغم تعديلات كثيرة طرأت عليه مع مرور الوقت، معمولًا به حتى قيام الامبراطورية مع الامبراطور أغسطس قيصر (٣٠ ق.م.).

وإبّان هذا النظام (الجمهوري) بالذات جرت الأحداث التي ذكرنا أهمها (الحروب مع الشعوب المجاورة في شبه الجزيرة العربية وإخضاعها في القرنين الخامس والرابع ق.م.، والحروب البونية واحتلال الرومان لقسم من شمالي إفريقيا). وكان كل نصر يقود روما إلى فتح جديد يتولى أمره قنصل يرى في النصر العسكري سبيلًا لتجديد انتخابه. فأضحت الحرب والانتصارات العسكرية طريقًا أكيدًا للمراكز السياسية. ولم يغب عن سياسة التوسّع طموح التجّار، لأن اتساع رقعة الدولة معناه اتساع نطاق التبادل التجاري. فأثّر التجّار على مجلس الشيوخ ليتبنّى باستمرار سياسة التوسّع، وامتدت الفتوحات في اتجاهين شرقًا وغربًا يساعدها مركز ايطاليا في قلب عالم المتوسط.

فبعد انهيار قرطاجة، تقدم الرومان نحو اسبانيا مرورًا بجنوبي بلاد الغول (أو غاله، فرنسا اليوم) وبالمستعمرات الاغريقية (مسيليا في مقدمتها). فدانت كل جزر المتوسط وشواطئه الغربية لسلطة الجمهورية في روما.

أما بالنسبة إلى فتوحات الرومان في الشرق، إبان نظامهم الجمهوري، فقد توصّلوا إلى إخضاع دولة مقدونيا (١٩٧ ق.م.)، ومعها



من فنون الإتروسكيين: مرآة من البرونز (القرن الثالث – القرن الثاني ق.م.).

اليونان. وفي ١٩٠ ق.م. انهزم أنطيوخوس ملك سلوقية (سورية) المتهم بالاستجابة لتحريض هنيبعل على الرومان الذين وصل نفوذهم إلى الفرات. ولكن المقاومة الوحيدة والعنيدة تزّعمها ملك البنط (على البحر الأسود) ميريداتس الذي تمكّن من طرد الرومان من آسيا الصغرى ولاحقهم حتى اليونان. ولكنه عجز عن الصمود حتى النهاية أمام الهجمات الرومانية المتتالية، فانتحر بالسمّ (٦٣ ق.م.)، ودان الشرق لروما. أما مصر فقد اكتفي بضمّها دون تبديل في أوضاعها، وكانت كليوباترا آخر فراعنتها.

نهاية الجمهورية: عرفت روما، في نهاية عهد الجمهورية، فترة من النزاع على السلطة برز فيها اسم يوليوس قيصر الذي أخضع غاليه (فرنسا) وجرمانيا (٥٢ ق.م.)، والذي تمرّد على النظام الجمهوري القائم بسلطاته كافةً (خاصة مجلس الشيوخ)، فأقيمت تماثيله في المعابد واعتبره الرومان إلهًا، وتصدّى للمدافعين عن النظام الجمهوري ولمعارضيه، حتى اغتيل في العام ٤٤ ق.م. فآل الأمر، وكان أمر الجمهورية بدأ يهتز، إلى ترويكا (ثلاثية Triumvirat) قوامها أوكتافيوس، ربيب يوليوس وقريبه، وماركوس أنطونيوس،

ولبيدوس، وهذا الأخير أضعفهم وقد اختير شكلًا. وانتقم الثلاثة ليوليوس ونكّلوا بأعدائه، ثم اقتسموا النفوذ، فكانت مصر من نصيب أنطونيوس، وأمضى وقته قرب كليوباترا. فحمل أوكتافيوس مجلس الشيوخ للموافقة على حملة ضد مصر. وجرت معركة بحرية في أكسيوم قرب اليونان (٣١ ق.م.)، فقضي على نفوذ أنطونيوس وأضحى أوكتافيوس السيّد الوحيد. فكافأه مجلس الشيوخ بأن سمّاه «أغسطس»، وهو لقب لا يُعطى إلا للآلهة، وقد أضيف إلى صفته «قائد أعلى للقوات» أي «امبراطور». فاعتبر، مذّاك، الحاكم الأوحد للدولة. وهكذا نشأت الامبراطورية الرومانية مع أغسطس (أوكتافيوس).

الامبراطورية الرومانية

الغربية: استمرت الفتوحات الامبراطورية خلال القرن الميلادي الأول حتى بلغت موريتانيا. وحارب الرومان في الشرق فارس والعراق. ولكن سرعان ما بدأت الفوضى تدب بعد موت الامبراطور أغسطس (الذي بدأ معه النظام الامبراطوري)، وخاصة أيام نيرون. ثم بدأ تدفق البرابرة على جميع حدود



الامبراطورية، وغدا شغل الدولة الشاغل، فبنى الأباطرة أسوارًا منيعة لصدّ هجماتهم. وأضيف إلى خطر البرابرة، في ما بعد، وصول جحافل الهون (أو الهنز) بقيادة أتيلا، بينما التنازع والخصام على أشدهما داخل السلطة في روما، إلى أن آلت الامبراطورية الرومانية الغربية إلى الانهيار (في العام ٤٧٦) تحت ضربات آخر الغزوات البربرية، حتى وجد شيوخ روما أنفسهم مضطرين إلى الاعتراف (وإقرار) بنقل عاصمة الامبراطورية إلى بيزنطية. فكانت نهاية الامبراطورية الرومانية الغربية التي تعاقب عليها، منذ أغسطس (أوكتاف) حتى قسطنطين الخامس، أي في مدى نحو ٥٠٧ سنوات (من ٣١ ق.م. نهاية نظام الجمهورية إلى ٤٧٦ سقوط روما بيد البرابرة) ١١٥ امبراطورًا رومانيًا، ٣٧ منهم ماتوا ميتة طبيعية، ٥٤ قضوا اغتيالًا، ٢ بالسمّ، ٦ طردوا عن العرش، ٦ استقالوا، واحد دفن حيًا، ٥ انتحروا، ٢ ضربتهما الصاعقة، ٢ لم تعرف أسباب موتهما.

الشرقية (البيزنطية): في أيام الامبراطورية الرومانية الموحدة برزت مدن شرقية في هذه الامبراطورية مثل أنطاكيا والاسكندرية، ولمع نجم القسطنطينية بعد أن انتقل إليها، وأعاد بناءها الامبراطور قسطنطين الأول (٣٣٠)، وجعلها عاصمة للامبراطورية الرومانية. وأصبحت قسمة الامبراطورية الرومانية، قسمة دائمة بعد أن اعتلى العرش هونوريوس في الغرب وأركاديوس في الشرق (٣٩٥)، لكن أحدًا، عندئذ، لم يرَ في القسمة تدبيرًا دائمًا.

تعرّضت القسطنطينية، كذلك، لخطر البرابرة والهون (الهنز). وكان الفضل لأسوار المدينة في صد العديد من الهجمات. وبرز خطر السلافيين في الشمال، والفرس في الشرق، وواجهت الامبراطور يوستنيانوس (٥٢٧–٥٦٥) ثورة قضى عليها، فعزّز الدولة وسيّر حملات بحرية وبرية، وأعاد للامبراطورية هيبتها السابقة. لكن، بعد يوستنيانوس، عاد الوهن يدبّ في عروق الامبراطورية. فانتزع العرب، بعد معركة اليرموك، معظم سورية وفلسطين، ودخل عمرو بن العاص مصر، وحاصر الأمويون القسطنطينية مرارًا. وأسقطها العثمانيون عام ١٤٥٣، وبسقوطها تنتهي العصور الوسطى في أوروبا ليبدأ عصر النهضة.

تعرضت الامبراطورية البيزنطية خلال القرون الأحد عشر ونصف القرن من وجودها لتغييرات مهمة في حدودها الشاسعة، وكان قلب الامبراطورية يتألف من شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى. ومع ان اليونانية كانت منتشرة فقد بقيت اللاتينية لغة رسمية مدة طويلة. وبدأ التأثير الشرقي النموذجي في عهد قسطنطين الأول الذي قام أيضًا بإدخال المسيحية وانتصرت الأرثوذكسية على الأريوسية في عهد تيودوسيوس الأول سلف أركاديوس، لكن النزاع الديني العنيف أصبح مزمنًا واستمرّ حتى نهاية الامبراطورية.

إيطاليا: من أواخر القرن الخامس حتى القرن التاسع عشر

تجزئة من جديد: بعد سقوط روما (٤٧٦)، عادت ايطاليا إلى حال المدن – الدول المتنازعة. لكن البابوية استطاعت أن تبقى سيّدة الحياة السياسية لسكان وسط شبه الجزيرة، وتمكّنت من حماية روما من الغزاة اللومبرديين الذين كانوا يسيطرون على شمالي

شبه الجزيرة. وقد هزم الفرنجة، وكان على رأسهم بيبن لو برف (Pépin le Bref) وابنه شارلمان، اللومبرديين، وأمّنا بذلك حماية روما وسلطة البابا فيها. فردّ البابا ليون الثالث الجميل للفرنجة، وتوّج شارلمان امبراطور الرومان، ليلة عيد الميلاد في العام ٨٠٠.

بعد موت شارلمان وتقسيم امبراطوريته، تجزّأت ايطاليا إلى وحدات صغيرة متناحرة، وعمّ البؤس، فأصبح الأهالي عرضة للغزاة من كل صوب. وكان كل سيّد مقاطعة يستشعر بنفسه بعض القوة يسارع إلى اعلان نفسه ملكًا على ايطاليا. وكان منهم أوتون الأول، ملك مقاطعة جرمانيا الذي توّج نفسه امبراطورًا عام ٩٦٢. وبقي العرش بيد الأمراء الألمان، ثم أسره هابسبورغ مدة طويلة. ومن الصعوبات التي وقفت بوجه حكم بلاد شبه الجزيرة الايطالية جبال الألب التي تفصلها عن بلدان أوروبا، أو عن مركز الامبراطورية الرومانية المقدسة. من هنا جاء تطوّر ايطاليا مستقلًا إلى حد كبير عن تطوّر بلدان الامبراطورية الأخرى. وقد أصاب الكاتب الفرنسي، فولتير، عندما قال بأن الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة لم تكن لا رومانية، ولا مقدسة، ولا امبراطورية.

عجز عن التوحيد: عجزت الامبراطورية الرومانية المقدسة عن توحيد ايطاليا. فكانت المدن الايطالية في المناطق الشمالية، والمقاطعات البابوية، ومملكة الصقليتين في الجنوب، تشكّل كل منها بلدًا قائمًا بنفسه. إذ كانت مدن الشمال تعمل للاستقلال، معًا، وأحيانًا الواحدة عن الأخرى؛ وحاربت البابوية وانحصر همّها بالاحتفاظ بسلطتها وممتلكاتها؛ وكان الجنوب يسقط تارة في يد الفرنسيين، وطورًا في يد الاسبان، وكان يرزح تحت نير الاقطاع الذي جعل من أكثرية السكان طبقة فلّاحية معدمة. وما زالت آثار هذا الوضع في شبه الجزيرة ظاهرة حتى اليوم.

في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، عرفت المناطق الشمالية مزيدًا من النمو والازدهار، خاصة بعد أن فتح الصليبيون أسواق الشرق. فأصبحت مدن، مثل البندقية، وفلورنسا، وجنوى، وميلانو دولًا حقيقية، لكل منها جيشها وكيانها المستقل. وبعد أن أصاب سكّان هذه المدن ثروات طائلة، التفتوا، مع بداية القرن السادس عشر، إلى الفنون والآداب والعلوم، فكان ما سمّي بعصر النهضة (الكوميديا الإلهية، أعمال الشاعر فرنشيسكو بتراركا، مكيافللي، أعمال بوتيشلّي، باولو أوكسلو، فرّا أنجيليكو، ليونار دوفنشي، مايكل أنجلو، رافايل...).

إلا أن هذه المدن عرفت في ما بينها صراعًا مستمرًا؛ وكان في داخل كل منها حزبان سياسيان يتنازعان السلطة: واحد ينصر البابوية، وآخر يؤيد الامبراطورية. فكان من حق هذا الوضع أن يضعف هذه المدن – الدول في وجه الجيوش الغريبة، ويؤجّل موعد «الوحدة الايطالية».

الانتقال إلى يد النمسا ثم فرنسا الثورة: في العام ١٥٥٩، وبعد صراع طويل بين فرنسا واسبانيا والنمسا، كانت الغلبة لاسبانيا التي تحكّمت بمقدرات ايطاليا. ومع أفول نجم إسبانيا، في القرن الثامن عشر، حلّت النمسا محلها، فأصبحت سيّدة ايطاليا بدون منازع، حتى كانت الثورة الفرنسية التي أيقظت في ضمائر الايطاليين مشاعر الحرية والوحدة

الوطنية. فاستقبل بونابرت (على رغم أعمال القمع في كثير من الأحيان) كمحرّر، فنشأت جمهوريات في ايطاليا، ووضعت دساتير، وأقيمت مجالس تمثيلية وتشريعية... فاكتشف الايطاليون، لأول مرة منذ سقوط روما، أن بإمكانهم أن يشكّلوا أمة واحدة.

التقسيم بموجب مؤتمر فيينا: وبعد هزيمة الجيوش النابوليونية في واترلو (١٨١٥)، عقد مؤتمر فيينا في السنة نفسها بهدف رسم خريطة السلام في أوروبا. وفي المؤتمر، كان مترنيخ، مستشار النمسا، يردّ بسخرية على أفكار الوحدة الايطالية، باستعماله تعابير جغرافية فقط عند حديثه عن البلاد الايطالية. فوضع المؤتمر الخريطة التالية لإيطاليا: نابولي وصقلية من نصيب ملوك أسرة البوربون التي استقرت في نابولي منذ ١٧٣٥، المقاطعات البابوية عادت لسلطة البابا، لومبارديا وفينيسيا ومعهما مقاطعات أخرى أقل أهمية عادت للنسما، وسردينيا وسافوا شكّلتا مملكة سردينيا.

الوحدة الايطالية

مطامح عائلة سافوا (Savoie): سافوا إحدى أقدم العائلات المالكة في أوروبا، وقد كان طموحها دائمًا بلوغ درجة من القوة تضعها على قدم وساق مع عائلة بوربون أو عائلة هابسبورغ. وكانت تسعى، حتى القرن السادس عشر، إلى توسيع ممتلكاتها في سويسرا وفرنسا. وفي القرن السابع عشر، فضّلت التوسّع في البحر الأبيض المتوسط، وتمكّنت من اكتساب لقب «ملوك قبرص». وبدءًا من العام ١٧١٨، أخذت العائلة لقب «ملوك سردينيا» مضافًا إلى لقب «ملوك صقلية»، ثم أخذت تطمح لزيادة نفوذها في ايطاليا التي كانت مدنها ومناطقها تعيش تحت هيمنة أفكار ومؤسسات محافظة كاثوليكية وإقطاعية، حتى إذا ما استهلّ القرن التاسع عشر، أخذت عائلة سافوا تتبنّى المبادئ الوحدوية (الداعية لوحدة ايطاليا) التي كانت محسوبة، حتى ذلك الوقت، في خانة اليسار (معارضي البابا).

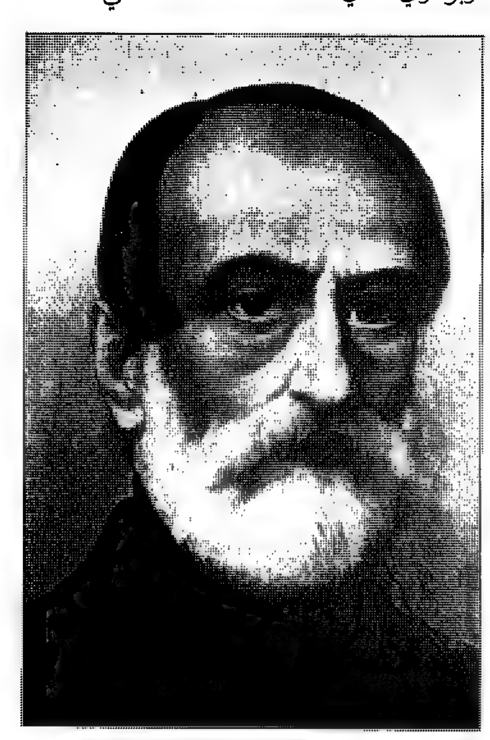
تأثيرات الثورة الفرنسية: بين ١٧٩٦ و١٨١٥، وجدت إيطاليا نفسها بين أيدي أبناء الثورة الفرنسية، ثم جيش نابوليون بونابرت. فقام هؤلاء وأولئك بنشر مفاهيم الدولة والوحدة الوطنية كما كانت مستعملة في فرنسا ضد النظام الملكي؛ فاستعملت في ايطاليا ضد العائلات الاقطاعية المحلية، وضد النمساويين وضد البابا. وتمتع نابوليون بشعبية كبيرة في ايطاليا حيث أدخل إصلاحات فعّالة، في السياسة وفي التقسيمات الإدارية، لكنه لم يصل إلى حد تحقيق، أو العمل على تحقيق الوحدة الايطالية، مكتفيًا بإبقاء شبه الجزيرة الايطالية مقسمة إلى ثلاثة كيانات: المقاطعات الفرنسية، المملكة الايطالية، ومملكة نابولي (وكان ملكها جواشيم مورا). وقد حاول ملك نابولي هذا تحقيق الوحدة الايطالية تحت سلطته (في أيار ١٨١٥)، لكنه فشل وقتل. لكن الوحدويين الايطاليين، وجلّهم من اصحاب الدعوات التحررية التي كان بدأ نعتها بـ «اليسار»، استمرّوا يعملون للوحدة ويخلصون لذكرى بونابرت وجيشه وإصلاحاته في ايطاليا.

ثمة جمعية كان لها أثرها الكبير في سياق العمل للوحدة الايطالية وفي تحقيقها: جمعية

الكاربوناري (أو الفحّامين) ذات العلاقة الوثيقة بالماسونية. والكاربوناري، في الأساس، جمعية سرية تضم الفحّامين (الذين كانوا هربوا من الشرطة وعاشوا في الغابات) والذين حوّلوا جمعيتهم إلى مجموعة عمل مباشر بين ١٨٠٧ و١٨١٠، ساحة نشاطها مملكة نابولي (ضد نظام مورا). وقد رجّحوا كفة دعاة الوحدة والجمهورية (داخل المحافل الماسونية) بتأثير من فيليب ميشال بويوناروتي (١٧٦١-١٨٣٧)، وهو ماسوني وأحد تلامذة غراتشيوس بابوف من جمعية الكاربوناري؛ وبتأثير من جيوزيبي ماتزيني (١٨٠٥-١٨٧٢)، محام من جنوى، ومؤسس حركة «ايطاليا الفتاة» في مرسيليا في العام ١٨٣١، التي حلّت محل الكاربوناري).

أهم أحداث الوحدة ومجرياتها: في ١٨٢٠-١٨٢١، وقعت اضطرابات في نابولي وبيمونت حضّ عليها الكاربوناري. في ١٣ أيلول ١٨٢١، أدان البابا بيوس السابع الجمعية السرية، واعتبر ان «الوحدة الايطالية تعني نهاية ممتلكات الكنيسة». بين ١٨٢١ و١٨٣٠، ركّزت جميعة «الفحامين» (الكاربوناري) جهودها على فرنسا حيث تمكّنت، في نهاية الأمر، من إسقاط عائلة البوربون. في ١٨٣١، أصبحت هذه الجمعية تحمل اسم «إيطاليا الفتاة» وعادت تشنّ حملتها الوحدوية وتثير الاضطرابات (التي اشترك فيها، في ١٨٣١، إثنان من أسرة بونابرت، وهما إبنا الملك لويس: الأكبر، نابوليون - لويس وقد قتل؛ والأصغر، لويس - نابوليون الذي هرب ولجأ إلى سويسرا، وهو نفسه الذي سيصبح نابوليون الثالث، ويعتقد أنهما عضوان في الكاربوناري).

ماتزيني (١٨٠٥-١٨٧٢): في ١٨٣٤، أسس ماتزيني، في جنيف، جمعية «أوروبا الفتاة»، التي ضمّت الحركات الثورية الناشطة،



خصوصًا في بولونيا. في ١٨٤٨–١٨٤٩، نشاطات متزامنة، ولكن غير متفق عليها، قام بها الجمهوريون من أنصار ماتزيني والتقت، في خطوطها العريضة، مع مطالب عائلة سافوا. ففي ٤ آذار ١٨٤٨، أعلن شارل ألبير الأول عن قيام «نظام دستوري»، كما أعلن الحرب على النمسا، وغزا المملكة اللومباردية – الفينيسية في شمالي شبه الجزيرة الايطالية. لكنه، هزم في كوستوزا (في ١٨ تموز ١٨٤٨)، ثم في نوفار (في ٢٣ آذار ١٨٤٩)، فاضطرّ إلى الاعتزال.

في آذار ١٨٤٨، قاد ماتزيني (١٨٠٥–١٨٧٢) الثوّار الجمهوريين في نابولي، في ليفورني، وفي روما حيث أسس نظامًا جمهوريًا (٩ آذار ١٨٤٩) على رأسه ترويكا حاكمة: ماتزيني نفسه، وأوريليو سافّي، وكارلو أرميلليني. لكن، بعد أقل من أربعة أشهر، أي في أواخر حزيران ١٨٤٩، توصّل الجيش الفرنسي الذي أرسله لويس نابوليون بونابرت، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى طرد ماتزيني ورفاقه من روما. فقام ماتزيني (وكان يقيم في لندن) بتنظيم عمليات وانقلابات جمهورية في مانتو (١٨٥٢)، وميلانو (١٨٥٣)، وجنوى (١٨٥٧)، وليفورني (١٨٥٧)، ولاقت جميعها الفشل.

في ١٨٥٤–١٨٥٥، نظّم أحد مساعدي ماتزيني، ويدعى فيليس أورسيني، من مكان إقامته في لندن، عملية تفجير موجّهة ضد نابوليون الثالث، لمعاقبته على تدخله في روما في العام ١٨٤٩، ولتذكيره بواجبه تجاه الكاربوناري القاضي بالعمل من أجل الوحدة الايطالية. فانفجرت قنبلة أودت بحياة ١٢ شخصًا وبجرح ١٥٦. خرج نابوليون الثالث سليمًا من هذه المحاولة، وقرّر العمل من أجل الوحدة الايطالية، ولكن بالتنسيق مع عائلة سافوا وضد ماتزيني وأنصاره الجمهوريين.

في ١٨٥٩، اعترض ماتزيني على تحالف فرنسا مع بيمونت (وقد أجرى كافور مفاوضات هذا التحالف) لإيمانه بأن الوحدة الايطالية يجب أن تقوم على أساس النظام الجمهوري. لكن كثيرين من أنصاره، وفي مقدمتهم غاريبالدي، وقفوا إلى جانب الملك فكتور عمانوئيل الثاني وكافور، ما أتاح لهم السيطرة على كامل شبه الجزيرة الايطالية، في ١٨٦٠، باستثناء منطقة لاتيوم. وفي ١٧ آذار ١٨٦١، أعلن فكتور عمانوئيل الثاني ملكًا على ايطاليا «بنعمة الله». ووقف نابوليون الثالث، بين ١٨٦١ و١٨٧٠، معارضًا إلغاء ممتلكات الكنيسة وقائلًا بنظام كونفدرالي إيطالي يرأسه البابا. لكن هذا لم يمنع فكتور عمانوئيل الثاني، وقد أصبحت فلورنسا مكان إقامته، من المطالبة بروما لتكون عاصمة المملكة الايطالية. وقد دعمه الجمهوريون في مطلبه هذا. وعلى أثر هزيمة فرنسا أمام الألمان في العام ١٨٧٠، انتهز فكتور عمانوئيل الثاني الفرصة، ودخل روما وأعلنها عاصمة المملكة التي انتهجت سياسة التقارب مع النمسا. واستمرّ البابا، من جهته، يعتبر نفسه مهزومًا، وحيدًا، وسجين الفاتيكان حتى اتفاقية لاتران في ١٩٢٩.

كافور (**١٨١٠–١٨٦١**): كان فكتور عمانوئيل ملك سردينيا، وكميلو كافور رئيس وزرائه. وعمل الإثنان على نهضة مملكة سردينيا. وأصدر كافور دستورًا ليبراليًا، وأرسى قواعد قانون حديث للضرائب، وأنشأ جيشًا قويًا وحديثًا حتى أصبح لبلاده وزنًا بين الدول

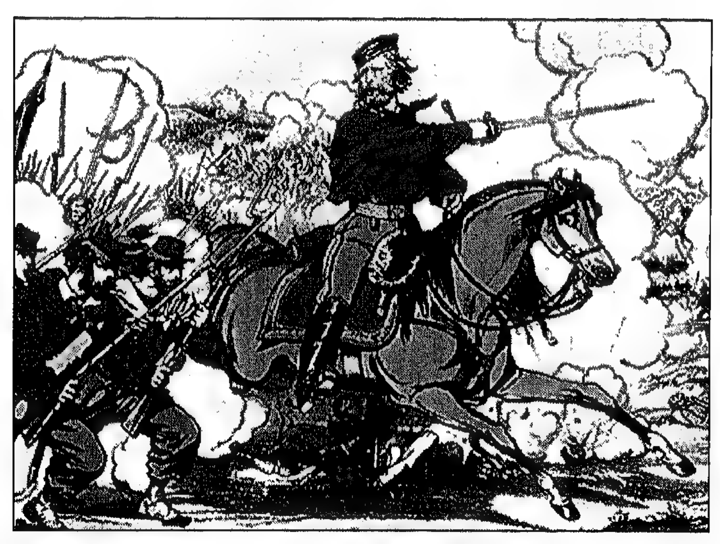


كميلو كافور.

الأوروبية. وكانت الدعوات الوحدوية في كامل مناطق شبه الجزيرة الايطالية موزّعة على ثلاثة تيارات أساسية: التيار الراديكالي، بزعامة جيوزيبي ماتزيني، الذي كان يطالب بإقامة نظام الجمهورية؛ وتيار الكاثوليك المحافظين الذين كانوا يأملون بوحدة ايطاليا يكون البابا على رأسها؛ وتيار المعتدلين الذين وقفوا وراء أسرة سافوا (الملك فكتور عمانوئيل الثاني)، ووراء رئيس الوزراء في مملكة سردينيا كميلو كافور.

أثناء حرب القرم (١٨٥٤)، كانت سردينيا حليفة لفرنسا وبريطانيا. وفي ١٨٥٨، وقّع كافور اتفاقًا مع نابوليون الثالث التزمت فرنسا بموجبه بإرسال جيشها لمساعدة الايطاليين على طرد النمساويين من أراضيهم، على أن تحصل فرنسا بالمقابل، على منطقة نيس وكونتية سافوا اللتين أصبحتا فرنسيتين بدءًا من ١٥ نيسان ١٨٦٠.

غاريبالدي (١٨٠٧–١٨٨٢): ولد جيوزيبي غاريبالدي في نيس، وانتقل إلى سردينيا في العام ١٨١٥. ضابط في البحرية (١٨٢٦). انضم إلى الكاربوناري في ١٨٣٣. وفي ١٨٣٤، حُكم عليه بالإعدام بعد اضطرابات وقعت في جنوى، فلجأ إلى أميركا الجنوبية حيث بقي حتى ١٨٤٨، وحيث اشترك في القتال ضد إسبانيا. وفي العام نفسه، عاد إلى سردينيا وقاتل ضد الجيش النمساوي، إلا أنه هُزم، ولجأ إلى سويسرا. وفي ١٨٤٩، قاتل



جيوزيبي غاريبالدي يقاتل البروسيين (١٨٧١).

ضد الفرنسيين في المناطق التي كانت تشكّل دولة وممتلكات الكنيسة في شبه الجزيرة الايطالية، فهزم أيضًا ولجأ إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث بقي حتى ١٨٥٤. أقام بين ١٨٥٤ و١٨٥٩ في جزيرة كابريرا (واقعة بين سردينيا وكورسيكا) التي اشتراها. في ١٨٥٩، قاتل ضد النمسا، واعترض على تخلي كافور عن نيس لفرنسا. في ١٨٦٠، نظّم حملة «الألف» (ألف متطوع تحت قيادته، دعوا ذوي «القمصان الحمر») وقادها ونزل في صقلية التي انتزعها من الملكية البوربونية، ثم قطع مضيق مسّينا وسيطر على جنوبي ايطاليا وعلى نابولي. اعترف بالملك فكتور عمانوئيل ملكًا على ايطاليا وانسحب إلى جزيرته «كابريرا». في ١٨٦٦، اشترك في حملة ضد النمساويين، وفي ١٨٦٧، ضد البابا. ثم في ١٨٧٠، اشترك، وهو على رأس متطوعين، إلى جانب الفرنسيين في الحرب الألمانية – الفرنسية. انتخب نائبًا في الجمعية العمومية الفرنسية (١٨٧١). لكنه، ما لبث أن استقال وعاد إلى «كابريرا» حيث أمضى بقية حياته.

الملكية الايطالية (١٨٦١–١٩٤٦)

فكتور عمانوئيل الثاني (١٨٢٠–١٨٧٨)، لُقّب «أبُ الوطن». أصبح ملك ايطاليا بدءًا من ١٨٦١، حينما أصبحت ايطاليا – باستثناء فينيسيا وروما – دولة موحّدة، وأعلن ملكًا عليها.

أما الخطوات الأخيرة على طريق توحيد ايطاليا بشكل كامل فتمت خلال السنوات العشر التالية. وذلك بعد ضم فينيسيا (١٨٦٦)، وروما (١٨٧٠). وفي تموز ١٨٧١، أصبحت روما عاصمة المملكة الايطالية الفتية.

هامبير الأول، «الطيّب» (١٨٤٤–١٩٠٠)، اغتاله أحد الفوضويين، ويدعى برشكي. في عهده أرادت ايطاليا أن تصبح أمة



نصب فكتور عمانوئيل الثاني وسط مبنى وساحة اصبحت ترمز الى الوحدة الايطالية.

مساوية للأمم الأوروبية. وهذا يعني، في ذاك الوقت، ايجاد مستعمرات ومدى حيوي خارج القارة الأوروبية. فبدأت الحكومات الايطالية المتعاقبة تنظر ناحية الصومال وأريتريا في افريقيا. إلا أن الجيش الايطالي أُصيب بأول هزيمة استعمارية لحقت بايطاليا في معركة أدوا العام ١٨٦٩، وفشل الحملة على الحبشة.

فكتور عمانوئيل الثالث (١٨٦٩-١٩٤٧)، ملك ايطاليا وألبانيا، وامبراطور الحبشة. ابن فكتور عمانوئيل الثاني. تخلى عن العرش في ٩ أيار ١٩٤٦، وكان تربع عليه في ٩ كانون الثاني ١٩٠٠. في العام ١٩١١، أثارت المطامع الايطالية في طرابلس الغرب النزاع مع تركيا، وفتحت بذلك الباب أمام حرب البلقان.

وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت ايطاليا حليفة ألمانيا والنمسا، ثم تمكّنت من انتهاج سياسة الحياد طيلة عام ونصف إلى أن وقفت إلى جانب الحلفاء (١٩١٥) الذين وعدوها بمقاطعات ترنت، وفيوم، وتريستا في الشمال الغربي من البلاد، فضلاً عن أجزاء أخرى على الشاطئ الدالمي التابع، حاليًا، ليوغوسلافيا.

موسوليني: وتحقق لإيطاليا ضم معظم هذه المقاطعات في مؤتمر السلام في باريس (فرساي). إلا أن الأوضاع الداخلية (الاجتماعية

والمعيشية) كانت تتفاقم وتتدهور منذرة بثورة وشيكة. وفي ظل هذه الأوضاع لمع إسم بنيتو موسوليني الذي عقدت الطبقة الوسطى على وعوده آمالًا عريضة. فسار موسوليني، على رأس ميليشياه الفاشية «القمصان السود» إلى روما، ونجح في أن ينتزع من الملك قرار تعيينه رئيسًا للوزراء في تشرين الأول ١٩٢٢. وبحجة ضرورات تنفيذ وعوده حول «عظمة ايطاليا»، طبق موسوليني وميليشيات حزبه نظامًا دكتاتوريًا فاشيًا.

اجتاح موسوليني إثيوبيا (١٩٣٥–١٩٣٦)، واحتلّ ألبانيا (١٩٣٩). وفي حزيران ١٩٤٠، أعلن الحرب على فرنسا وبريطانيا، وفي ١٩٤١، على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية؛ وكل ذلك ضمن نطاق حلفه مع هتلر.

لكن، منذ ١٩٤٣، أخذت ايطاليا تفقد ممتلكاتها في افريقيا؛ ثم نزل الحلفاء في صقلية واحتلوها. وبعدها مباشرة، نزلوا في نقطتين من ايطاليا: أنزيو وساليرن، وبدأ قصف المدن وجيوش الحلفاء تتقدم في الأراضي الايطالية. فقام انقلاب أطاح موسوليني وأعدمه. وأحكم الحلفاء السيطرة على البلاد بعد خسائر فادحة نزلت في ايطاليا وفي اقتصادها (في السنوات القليلة التي تلت الحرب، أعادت ايطاليا، وبمساعدة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، العافية إلى اقتصادها بسرعة مذهلة حتى بات يقال «الأعجوبة الايطالية». إلا أن المعضلات الاجتماعية والديمغرافية المتأتية أصلًا من الفروقات بين الشمال الايطالي الغني والجنوب الفقير، والأزمات الوزارية المتلاحقة، كانت، ولا تزال، تضغط على وتائر التقدم في ايطاليا).

الجمهورية (كرونولوجيا من ١٩٤٦ إلى اليوم، آذار ١٩٩٥)

هذه هي الجمهورية الثانية في تاريخ ايطاليا. الجمهورية الأولى امتدت من ثورة النبلاء الرومان في العام ٥٠٩ ق.م. وإطاحتهم الملوك الأتروسكيين إلى نشوء الامبراطورية الرومانية مع أغسطس في العام ٣١ ق.م. وقد تزخّمت الدعوات الجمهورية خصوصًا إبان سنوات الوحدة الايطالية وعلى لسان ماتزيني وأنصاره. لكن الملكية ظفرت بالسلطة واستمرت ممسكة بها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ففي العام ١٩٤٦، غادر الملك عمانوئيل الثالث بلاده إلى الاسكندرية وفيها توفي في ١٩٤٧. وجرى استفتاء شعبي صوّت فيه الايطاليون إلى جانب تحويل ايطاليا إلى جمهورية. وعلى أساس هذا الاستفتاء صدر دستور الجمهورية في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٧ الذي حظّر على ملوك أسرة سافوا، وزوجاتهم، وأبنائهم وأحفادهم الذكور الدخول والإقامة على الأراضي الوطنية (سُمح لأحد أفراد الأسرة المالكة، ماري – جوزي الدخول إلى ايطاليا في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٧؛ وطالبت، في نيسان ١٩٩١، بنفقة لإعالتها).

في ٢٨ حزيران ١٩٤٦، انتخب أنريكو دي نيكولا (١٨٧٧–١٩٥٩) رئيسًا للجمهورية، وهو لا ينتمي لأي حزب.

في ١٠ شباط ١٩٤٧: معاهدة باريس: إيطاليا تخسر الدوديكانيز (أرخبيل مساحته ٢٦٦٣ كلم^2، وعدد سكانه نحو ١٢٠ ألفًا) لمصلحة اليونان؛ وتاند ولابريغ (٦١٦ كلم^2) لفرنسا؛ ودلماسيا وإيستريا (٧٢٥٤ كلم^2)

ليوغوسلافيا؛ وتخسر أيضًا مستعمراتها، فتتراجع عن تنستن، وإثيوبيا، والصومال، وإريتريا وليبيا.

في أيار ١٩٤٧، يعود دوغاسبيري من الولايات المتحدة ويؤلف حكومة يستبعد منها الشيوعيين.

في ١١ أيار ١٩٤٨، انتخاب لويجي إينودي (١٨٧٤–١٩٦١) رئيسًا. كان معاديًا للفاشية وهاجر، في ١٩٣٦، إلى سويسرا. في ١٤ تمّوز ١٩٤٨، محاولة اغتيال توغلياتي، زعيم الحزب الشيوعي الايطالي، وصاحب المحاولة طالب يدعى بالانتي، وحجته أنه يخشى دخول الحزب الشيوعي إلى الحكومة.

في تشرين الأول ١٩٥٤، إعادة مدينة تريستا إلى ايطاليا.

في ٢٩ نيسان ١٩٥٥، جيوفاني غروتشي (١٨٨٧–١٩٧٨) رئيسًا، من الحزب الديمقراطي المسيحي. في ١٩٥٦، دفعت ايطاليا ٥ مليارات لير لليبيا كتعويضات عن خسائر تعود إلى أيام الحرب والاحتلال الايطالي.

في ٦ أيار ١٩٦٢، أنطونيو سيغني (١٨٩١–١٩٧٢) رئيسًا، من الحزب الديمقراطي المسيحي. استقال في ٦ كانون الأول ١٩٦٤ لأسباب صحية.

في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٤، جيوزيبي ساراغات (١٨٩٨–١٩٨٨) رئيسًا، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي. في أيامه جرت أعمال عنف من اليسار واليمين خاصة في ميلانو.

في ٢٤ كانون الأول ١٩٧١، جيوفاني ليوني (مولود ١٩٠٨) رئيسًا، من الحزب الديمقراطي المسيحي. في ١٩٧١، مصادرة الممتلكات الايطالية في ليبيا. في ٢٨ شباط ١٩٧٢، حل مجلس النواب، وانتخابات في ٧–٨ أيار. في ١٢ أيار ١٩٧٣، استفتاء حول الابقاء على قانون الإجهاض المعمول به. وفي ١٩٧٣، الزعيم الشيوعي، برلينغوير يقترح التحالف مع الحزب الديمقراطي المسيحي (التسوية التاريخية). في تموز ١٩٧٤، خطة النهوض الاقتصادي والمالي. في ٤ آب ١٩٧٤، عملية عنفية مسلحة للفاشيين الجدد استهدفت قطار روما – ميونخ. وفي ٣ تشرين الأول ١٩٧٤، رئيس الوزراء رومور يستقيل، وأزمة وزارية لمدة ٥٠ يومًا، بعدها شكّل ألدو مورو حكومته. وفي ١٩٧٥، أكثر من مئة عملية عنفية مسلّحة وعدد كبير من عمليات الخطف. في ٧ كانون الثاني ١٩٧٦، سقوط حكومة مورو، وبعد عشرة أيام القاء القبض على زعيم «الألوية الحمراء»، وفي ١٩ شباط ١٩٧٦، مورو يستقيل من جديد بعد أن كان شكل حكومة كل أعضائها من الحزب الديمقراطي المسيحي. وفي ٣٠ نيسان ١٩٧٦، انهيار العملة (الليرا) وانفجار فضيحة لوكهيد (أميركية تورّط فيها سياسيون ايطاليون). وفي ٩ حزيران ١٩٧٦، اغتيال النائب العام في جنوى فرنشيسكو كوكو. وفي ٢٠ حزيران ١٩٧٦، انتخابات عامة (الحزب الشيوعي ٣٤,٤٪ من الأصوات، الحزب الديمقراطي المسيحي ٣٣,٨٪) وتأليف حكومة برئاسة أندريوتي من الحزب الديمقراطي المسيحي. في شباط ١٩٧٧، انتفاضة طلابية في روما وميلانو. في ٢٥–٢٦ تموز ١٩٧٧، برنامج مشترك للأحزاب الستة (الديمقراطي المسيحي، الشيوعي، الاشتراكي، الاشتراكي الديمقراطي، الجمهوري والليبرالي). في ١٦

آذار ١٩٧٨، خطف ألدو مورو (رئيس المجلس الوطني للحزب الديمقراطي المسيحي) من قبل أعضاء في الألوية الحمراء، وفي ٩ أيار ١٩٧٨، اكتشاف جثته وتحديد الوفاة في ٢ أيار أي قبل أسبوع (إلقاء القبض على القتلة في ١٤ آذار ١٩٨١، وعلى ماريو موريتي، «الدماغ المخطط»، في ٤ نيسان ١٩٨١، وقد تمّ الإفراج عنه في كانون الثاني ١٩٩٣).

في ٨ تموز ١٩٧٨، ألّيساندرو برتيني (١٨٩٦-١٩٩٠) رئيسًا، من الحزب الاشتراكي. عمليات عنف مسلّحة، أهمها عملية غابة بولونيا (٨٥ قتيلًا) في ٨ شباط ١٩٨٠، وعملية اختطاف القاضي جيوفاني دورسو على يد الألوية الحمراء في ١٢ كانون الأول ١٩٨٠. في ٢٦ أيار ١٩٨١، استقالة رئيس الوزراء أرنالدو فورلاني (إثر فضيحة المحفل الماسوني ب٢، وما تبعها من عمليات ارتبطت بها). في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٣، صدور الأحكام في حق قتلة ألدو مورو. في ٥ أيار ١٩٨٣، حلّ مجلس النواب، وفي ٢٦-٢٧ حزيران انتخابات تشريعية (٣٩٪ من الأصوات للحزب الديمقراطي المسيحي، و٢٩,٩٪ للحزب الشيوعي)، وبرتينو كراكسي رئيسًا لمجلس الوزراء (أول اشتراكي منذ ١٩٤٦). عمليات عنف، أهمها عملية قطار نابولي - ميلانو في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٤؛ انتخابات بلدية في ١٢ أيار ١٩٨٥.

في ٣ تموز ١٩٨٥، فرنشيسكو كوسيغا (مولود ١٩٢٨) رئيسًا، من الحزب الديمقراطي المسيحي. في ٢٧ حزيران ١٩٨٦، استقالة رئيس الحكومة، كراكسي، وحكومته استمرت أطول مدة بين حكومات الجمهورية منذ ١٩٤٦، إذ بقيت ١٠٥٨ يومًا. أعمال عنف مسلّحة، أهمها في نابولي في ١٤ نيسان ١٩٨٨. في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٨، إلغاء الاقتراع السري في البرلمان. في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٨، وفاة آخر الزعماء الفاشيين الذين كانوا بقوا على قيد الحياة، سكارلو سكورتزا (مولود في العام ١٨٩٦). في ١٨ حزيران ١٩٨٩، انتخابات أوروبية، بين مرشحيها موريس دوفرجيه على لائحة الحزب الشيوعي الايطالي، واستفتاء لمنح البرلمان الأوروبي سلطات تأسيسية (موافقة ٨٨,١٪ من المقترعين الايطاليين). في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٠، الرئيس كوسيغا في زيارة لفرنسا. في شباط - آذار ١٩٩١، نحو ٢٠ ألف ألباني يلجأون إلى إيطاليا، وبعد أشهر قليلة لحق بهم نحو ٢٠ ألفًا آخرين. في أول كانون الثاني ١٩٩٢، قرار بالكف عن اعتبار الفرنسية لغة إجبارية للذين يدخلون في السلك الدبلوماسي.

في ٢٨ نيسان ١٩٩٢، جيوفاني سبادوليني (مولود ١٩٢٥) رئيسًا موقتًا حتى ٢٥ أيار ١٩٩٢ حين انتخب أوسكار لويجين سكالفارو (مولود ١٩١٨)، من الحزب الديمقراطي المسيحي. في ١٨ و١٩ نيسان ١٩٩٣، استفتاء حول ثماني مسائل، منها وأهمها (خصوصًا في سياق انفجار فضائح الفساد والرشوة) حول تمويل الأحزاب السياسية. في ٢٢ نيسان ١٩٩٣، استقالة رئيس الوزراء أماتو. في أيار ١٩٩٣، انتخابات بلدية وهزائم كبرى لأحزاب الحكم التقليدية؛ وأزيليو تشيامبي، محافظ البنك المركزي، يشكّل حكومة جديدة من دون أن يجري مشاورات مع الأحزاب التقليدية الكبرى كما جرت العادة. في ٢٧ آذار ١٩٩٤، انتخابات



لامبرتو ديني.

عامة، وتحالف اليمين المعروف باسم «محور الحريات»، بزعامة بيرلوسكوني، يحقق أول انتصار من نوعه في تاريخ ايطاليا الحديث (حصل على ٣٦٦ مقعدًا من أصل ٦٣٠). في ٢٨ نيسان ١٩٩٤، بيرلوسكوني يشكّل حكومة جديدة أسند فيها للفاشيين الجدد ٥ وزارات ما أثار انتقادًا أوروبيًا ومقاطعة الكثيرين من البرلمانيين الأوروبيين للفاشيين الجدد في ايطاليا، وتصاعد تأييد الايطاليين لثورة «الأيدي النظيفة» التي أطلقها القضاة ضد الفساد والرشوة. في ١٤ تشرين الأول، إضراب عام دعت إليه الاتحادات العمّالية والنقابية احتجاجًا على سياسة الحكومة الاقتصادية. في كانون الثاني ١٩٩٥، لامبرتو ديني يشكّل الحكومة الرابعة والخمسين (منذ ١٩٤٦)، وفي أول شباط ١٩٩٥، ينال الثقة بعد حصوله على دعم أحزاب المحور التقدمي والوسط، وفي ١٤ آذار ١٩٩٥ يعرض أمام البرلمان الإجراءات التقشفية الجديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية الحادة، فيما يتناول الاعلام أنباء صدور مذكرة تحقيق جديدة (كانت سبقتها مذكرة أولى) بحق سيلفيو بيرلوسكوني، رئيس الحكومة

السابق، بعدما وضع قضاة ميلانو اسمه في سجلات الأشخاص المطلوب التحقيق معهم، وفيما يبدأ خلاف حاد داخل الحزب الشعبي (راجع البابين: «معالم تاريخية» و «زعماء ورجال دولة»).

ايطاليا في الصومال وافريقيا

في ثلاث مناسبات وجدت ايطاليا نفسها مسؤولة عن مصير الصومال: في نهاية القرن الماضي عندما جعلت من الصومال إحدى مستعمراتها؛ في العام ١٩٥٠ عندما انتدبتها الأمم المتحدة لتحضير البلاد للاستقلال؛ وأخيرًا بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ عندما موّلت إيطاليا، في إطار برنامج للتعاون، مشاريع إنماء في الصومال بلغت قيمتها نحو مليار دولار؛ وهو مبلغ اعتبرته دراسة صادرة عن «برنامج الأمم المتحدة للإنماء» بأنه أعلى مبلغ مساعدة (بالنسبة إلى الفرد الواحد) تسجله برامج المساعدات للعالم الثالث.

إن فشل المحاولات الثلاث جعل الحكومة الايطالية حذرة جدًا في تعاملها مع عملية الأمم المتحدة العسكرية في الصومال (يونوصوم -٢) التي بدأت في ١٩٩٢ تحت راية الأمم المتحدة، لكن بتأثير قوي وضغوطات من واشنطن، والتي اشتركت فيها عدة دول بينها الولايات المتحدة وايطاليا، وهدفها ايقاف الحرب الأهلية في الصومال وعودة السلام (راجع «إفريقيا»، القرن الافريقي، ج٢، ص ١٨٣-١٩٨).

في حزيران ١٩٩٣، بدأ الأميرال جوناثان هو، الممثل الخاص للأمم المتحدة في الصومال، ومعه الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، يكيلان الاتهامات و «يعلنان الحرب» على الجنرال محمد فارح عيديد وفصيله في الصومال. عندها حرصت إيطاليا على تمايز موقفها والدعوة إلى الحوار مع كل أطراف النزاع في الصومال. ووصل الخلاف بين ايطاليا من جهة، والأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي وجوناثان هو) والولايات المتحدة من جهة ثانية، إلى حد دعوة الأمم المتحدة روما لاستدعاء قائد الكتيبة الايطالية العاملة في الصومال الجنرال برونو لوي (الذي أظهر نبرة «استقلالية» ونقدًا للأمم المتحدة والولايات المتحدة)، وسحب الكتيبة إلى خارج موقاديشو لكي لا تزعج العمليات التأديبية التي قرّر بطرس غالي وممثله جوناثان هو إنزالها بالجنرال الصومالي محمد فارح عيديد.

لكن الوضع سرعان ما تغيّر بعد أشهر قليلة (أي بدءًا من تشرين الأول ١٩٩٣) نتيجة الخسائر البشرية التي منيت بها القوات الأميركية في الصومال، ما دفع إدارة الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، إلى إعلان رغبتها ترك الصومال والانسحاب نهائيًا من هذه البلاد، ودعوتها ايطاليا (كونها أكثر معرفة من سواها بأوضاع الصومال) القيام بدور أساسي وفاعل داخل العاصمة الصومالية وفي قلب قوات الأمم المتحدة. إلا أن روما رأت سحب كتيبتها في موعد أقصاه ٣١ آذار ١٩٩٤، أي في الموعد ذاته الذي حدّدته الإدارة الأميركية لسحب قواتها. وكانت في الأساس عملت الكثير لإقناع إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، وأمين عام هيئة الأمم المتحدة، بقبول مشاركتها في عملية «إعادة الأمل» التي قادتها الولايات المتحدة في الصومال (أواخر ١٩٩٢)، حتى ان حكومة جيوليانو أماتو هدّدت بإقفال المدرج

(في صقلية) أمام الطائرات الأميركية المتوجهة إلى الصومال.

إن مصلحة ايطاليا في الصومال، والقرن الافريقي، إضافة إلى الاهتمام الايطالي في المناطق الافريقية الواقعة إلى جنوبي الصحراء خصوصًا لجهة ما تبذله ايطاليا لحل أزمة الموزامبيق سياسيًا، تعود أصلًا إلى تاريخ سابق على الحسابات الدبلوماسية في بداية تسعينات هذا القرن. فقضية «النزعة الافريقية» لدى ايطاليا استمرت مطروحة في الحياة السياسية الايطالية منذ قيام الدولة الايطالية الواحدة في العام ١٨٦٠. لكن اليوم، تعتبر روما أن نزعتها هذه تحوّلت إلى «نزعة إفريقية متوسطية»، بمعنى ان الاهتمام الايطالي في افريقيا توقف عند المناطق الواقعة شمالي الصحراء على البحر المتوسط.

كانت ايطاليا آخر الدول الغربية التي دخلت المسرح الاستعماري. وكان ذلك في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر عندما اقتطعت المملكة الايطالية لنفسها «امبراطورية صغيرة» على ضفاف البحر الأحمر (في اريتريا)، وعلى ضفاف المحيط الهندي (في الصومال). وفي ١٩١١، أقامت ايطاليا لها ممتلكات على ضفاف المتوسط (في ليبيا) إثر الحرب التي نشبت بينها وبين تركيا. وفي ١٩٣٥، أمّن لها غزوها إثيوبيا ممتلكات ألبستها تسمية «إفريقيا الشرقية الايطالية» — الصومال، إثيوبيا، اريتريا — التي سرعان ما زالت من الوجود في العام ١٩٤١.

في الستينات (من هذا القرن)، انخرطت إيطاليا، مثل الكثير من الدول الغربية، في مشاريع استثمارات طالت البنى التحتية لبلدان جنوبي الصحراء الافريقية — إقامة سدّ كاريبا على نهر زامبيز — والثروات النفطية على الساحل الأطلسي للقارة السوداء. وتزامن هذا النشاط الاقتصادي الايطالي باتجاه بلدان جنوبي الصحراء الافريقية مع نشاط دبلوماسي يدعم استقلالات هذه البلدان الحديثة. فساعدت ايطاليا (في وقت لم تجرؤ أية دولة غربية أطلسية على فعله) على إقامة وتمويل «المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب أنغولا وموزمبيق وغينيا — الرأس الأخضر»، فاستقبلت روما (في ١٩٧٠) القادة الأفارقة الكبار في حركات التحرر القومي والافريقي: أغوسطينو نيتو، زعيم حركة تحرير أنغولا؛ وأميلكار كابرال، رئيس الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر؛ ومرسيلينو دوس سانتوس، زعيم جبهة تحرير موزامبيق.

في ١٩٧٩، صادق البرلمان الايطالي، بالإجماع، على أول قانون من نوعه، قانون «التعاون من أجل التنمية» (رقم ٣٨ سنة ١٩٧٩)، ويقضي بإنشاء دائرة، ملحقة بوزارة الخارجية، ومختصة بإدارة نسبة ٠,٧٪ من الدخل العام المخصصة للمساعدة من أجل التنمية (كانت النسبة قبلًا ٠,١٪). ومع هذا القانون دخلت ايطاليا نادي «الدول الواهبة الكبرى» وجلست في صف الدول الأوروبية الاستعمارية السابقة، والولايات المتحدة، وألمانيا واليابان. ويحدّد القانون «التعاون» بقوله إنه «جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية».

ثلاث مناطق إفريقية حصلت على أربع أخماس المساعدات الايطالية: القرن الافريقي الذي تعتبر روما أن لها معه روابط تاريخية إضافة إلى وجود جالية ايطالية كبرى على أرضه؛ منطقة افريقيا الجنوبية وخاصة أنغولا وموزمبيق وزيمبابوي؛ ومنطقة الساحل التي ضربت بموجة جفاف رهيبة. وهكذا كانت

ايطاليا، حتى العام ١٩٨٧، كأهم دولة واهبة للمساعدة الثنائية لإثيوبيا والصومال وموزمبيق وأنغولا وأوغندا وتنزانيا، وكذلك كأحد أهم دولة مشاركة لزيمبابوي وزامبيا وزائير وتشاد والسنغال ومالي والنيجر وبوركينا فاسو.

الاستنتاج السائد ان المردود الاقتصادي والسياسي للسخاء والنشاط اللذين بذلتهما ايطاليا في هذه المناطق جاء مخيّبًا، باستثناء الوساطة الايطالية في موزمبيق بين تموز ١٩٩٠ وتشرين الأول ١٩٩٢ التي نجحت في وضع حد لحرب دامت ١٦ سنة بين القوات الحكومية وثوار «حركة المقاومة الموزمبيقية» (رينامو). وكان أهم الناشطين الايطاليين في مهمة الوساطة هذه النائب الاشتراكي ماريو رافايلي. وثمة محاولة وساطة أخرى سابقة، بذلها رافايلي نفسه، بين ١٩٨٤ و١٩٨٨ في أنغولا لإيقاف الحرب الأهلية الدائرة هناك. لكن واشنطن حدّت كثيرًا من الحركية الايطالية هناك بسبب حساباتها المتعلقة بوجود الكوبيين في أنغولا. أما لجهة مشكلة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، فلم تقدم دبلوماسية روما على أية مبادرة من طرف واحد مكتفية بالوقوف في صف المبادرات الأوروبية عامة.

إبان هذه السنوات ذاتها، كانت السياسة الايطالية تلاقي الخيبة والفشل في القرن الافريقي. فلمزيج من أسباب دبلوماسية ومصالح (مرتبطة بمشاريع مساعدات) وقف بتينو كراكسي، رئيس الوزراء وزعيم الحزب الاشتراكي مدافعًا وحاميًا للجنرال سياد بري رئيس الصومال المخلوع، في حين كان جيوليو أندريوتي وزير الخارجية ورئيس الحزب الديمقراطي المسيحي، المحاور المفضّل لدى الكولونيل منغيستو هايلي مريام رئيس إثيوبيا السابق. ولم تكسب ايطاليا، إبان هذه السنوات، سوى دور الوسيط المفضل لدى الطرفين والمؤمّل منه «مساعدتهما على إقامة السلام» رغم ما أنفقته ايطاليا كمساعدات استثمارية بلغت نحو ملياري دولار. وكانت المرارة الكبرى ان النظامين (الصومالي والاثيوبي) سرعان ما أظهرا عجزهما عن الصمود وباتا وشيكي السقوط، إضافة إلى ما استثارته المساعدات الايطالية لهما من غضب الأطراف القومية والاستقلالية، خاصة في أريتريا التي لم يكن في حسبان أحد أنها ستتقدم بوتائر سريعة نحو الاستقلال.

منذ ١٩٩٠، بدأت المساعدات الايطالية في الانكفاء، وبدأت السياسة الخارجية الايطالية تخسر أداة مهمة في التأثير (المقصود بهذه الأداة المساعدات ذاتها). ففي كانون الأول ١٩٩٢، وأثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي (في روما) للبلدان الواهبة لتمويل عملية السلام والبناء في موزمبيق، بذل وزير الخارجية الايطالي جهودًا كبرى للحصول على ٧٠ مليون دولار، أي نصف ما كان متوقعًا.

ثم جاءت التحقيقات والمحاكمات (ثورة «الأيدي النظيفة») والاجراءات التقشفية القاسية التي فرضتها الحكومة الايطالية التي يرأسها حاكم بنك ايطاليا السابق كارلو أزيغليو كيامبي لتزيد من تراجع المبالغ المخصصة للمساعدات. فحتى ١٩٩٢، كانت ايطاليا قد احتفظت بمركزها الخامس بين الدول الواهبة للمساعدات بتخصيصها نسبة ٠٫٣٠٪ من ناتجها القومي. وهذه النسبة تراجعت إلى ٠٫٢٠٪ في ١٩٩٣، ثم إلى ٠٫١٠٪ في ١٩٩٤ (من «لوموند ديبلوماتيك» عدد أيار ١٩٩٤، ص ٢٧).

مناقشة: قطبا الحياة السياسية حاليًا (١٩٩٥) برودي وبيرلوسكوني

كتب سعد كيوان، في «الحياة»، العدد ١١٦٨٦، تاريخ ١٧ شباط ١٩٩٥، ص ١٨، المقال التالي:

يبدو ان اليسار والوسط (في ايطاليا) قد وجدا الشخصية - الموديل التي يمكنها أن تقود «المحور الديمقراطي» إلى المنافسة القادمة مع «محور الحريات» الذي يتزعمه سيلفيو بيرلوسكوني. انه رومانو برودي، أستاذ في الاقتصاد، خرّيج الجامعة الكاثوليكية في ميلانو و «لندن سكول أوف ايكونوميكس» (معهد لندن للاقتصاد)، أستاذ زائر في جامعة هارفرد. متزوج من إحدى تلميذاته، وهي اليوم أستاذة جامعية.

رومانو برودي (مولود ١٩٤٠) يحمل «أفكارًا جديدة» ولكنه ليس بجديد على السياسة التي يتعاطاها منذ حوالي ثلاثين سنة، وهو بهذا المعنى ليس «شخصية جديدة» كما هو بيرلوسكوني. وفي الوقت نفسه فإن الأستاذ برودي لم «يحترف السياسة»، التي بدأها عضوًا في مجلس بلدي عام ١٩٦٥ في مدينة بولونيا «الحمراء» التي يحكمها الشيوعيون منذ ثلاثين سنة وما زالوا بعدما تحوّلوا إلى «يساريين ديمقراطيين» (إسم الحزب الجديد بعد التخلي عن ايديولوجية لينين). وما لبث أن ابتعد عن السياسة منصرفًا إلى حقل الأبحاث والدراسات الاقتصادية، ليعود ويدخلها من الباب الواسع كوزير للصناعة عام ١٩٧٨ في حكومة السياسي المخضرم، ثعلب السياسة الايطالية جوليو أندريوتي، أحد أهم شخصيات الحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم ايطاليا أكثر من أربعين عامًا بلا انقطاع، قبل أن يخلى من الساحة السياسية قبل سنة (١٩٩٣) بفعل تورّط قياداته في فضائح الرشوة والفساد. ولكن البروفسور «الكاثوليكي» لم ينتمِ يومًا إلى هذا الحزب أو ذاك.

وعاد برودي فابتعد عن السياسة النشيطة إلى أن تمّ استدعاؤه عام ١٩٨٢ على رأس مؤسسة «إيري» (IRI) الحكومية للبناء الصناعي، وهي من أهم المؤسسات الرسمية التي تشرف على المشاريع الايطالية في الداخل والخارج. نجح برودي في انتشال المؤسسة العملاقة من أزمتها المالية وبقي على رأسها سبع سنوات، ثم عاد على رأسها مجددًا بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ للمرة الثانية كمنقذ، واستقال بعد وصول بيرلوسكوني إلى الحكم، وبالتالي بعد قرار الدولة التخلي عن هذه المؤسسة وبيعها للقطاع الخاص.

أصبح برودي، اليوم، مثال «الرجل المنقذ» الذي تقع على عاتقه قيادة محور ديمقراطي عريض يضم اليسار والوسط وقطاعات واسعة من التيارات الكاثوليكية، من أجل التصدي لظاهرة بيرلوسكوني الذي يرى فيه قطاع كبير من الايطاليين بديلًا للسياسيين التقليديين، لكنه حوّل السياسة إلى مجرد «سبوت» إعلاني يدخل إلى بيوت الايطاليين بشكل «مركّز» عبر القنوات التلفزيونية الثلاث التي يملكها. ويعتبر العديد من الأوساط برودي الرجل المناسب لمثل هذه المهمة، وباتت وسائل الاعلام المكتوبة بشكل خاص تفرد له هذه الأيام مساحات واسعة من

صفحاتها، كما تأمل أوساط المثقفين بأن يتمكّن البروفسور من اعادة الاعتبار إلى السياسة لتقريب الناس إليها مجددًا.

تقوم عملية دفع برودي إلى الساحة على أكتاف حزب اليسار الديمقراطي (الشيوعي سابقًا) بشكل أساسي لأنه يشكل «العمود الفقري» للقوى الوسطية والديمقراطية واليسارية التي هزمت في الانتخابات الأخيرة (آذار ١٩٩٤) أمام المحور اليميني الذي يقوده «ملك التلفزيونات الخاصة». أي ان الشيوعيين السابقين قد وجدوا ضالتهم في القطاع «الكاثوليكي الديمقراطي» بعد سنين من المراجعة الايديولوجية والفكرية ومحاولات استنباط سياسات جديدة وأكثر ملاءمة» مع «النظام العالمي الجديد». انه البحث عن «الاعتدال» وعن «الوسط». الجميع يركض نحو الوسط الذي أصبح هاجس السياسة والسياسيين الايطاليين. الوسط، بمفهومه المطاط والغامض، البعيد - وهذا الأهم - عن الفكر والمبادئ والثوابت. انه أقرب إلى «المساحة الجغرافية» التي تتسع للجميع منه إلى «مساحة سياسية» محدّدة المعالم والأسس والمرتكزات. وفي ما يخص حزب اليسار الديمقراطي فهي عملية تهرب من صفة «شيوعيين» التي كانت سلاح بيرلوسكوني الأساسي الذي استعمله ليخوض المعترك السياسي ويسوّق تحالفه مع الفاشيين ويفك عنهم عزلة سياسية دامت ٤٠ عامًا.

وقد بدأ سكرتير حزب اليسار الديمقراطي ماسّيمو داليما عملية مراجعة جديدة من أجل تسويق «حصانه الجديد» رومانو برودي. إذ أعلن عن مؤتمر جديد للحزب في حزيران المقبل (١٩٩٥) من أجل إقرار سياسة «ليبرالية» و «إصلاحية»، سياسة ذات طابع «اشتراكي أوروبي»، تسبقها عملية شطب نهائي لرمز «المطرقة والمنجل» الذي بدّل بجذع شجرة سنديان كشعار أساسي للحزب بعد عملية التحوّل المهمة التي تمّت في العام ١٩٩٠ والتخلي عن الايديولوجية الشيوعية.

ولكن ما هي أفكار رومانو برودي وما هو برنامجه وكيف سيخوض معركة استقطاب الرأي العام الايطالي وما هي الأسلحة التي في حوزته؟

يريد البروفسور أولًا إعادة الثقة بالمؤسسات، إذ رفع شعار «الدولة المخفّفة» أي الأقل حضورًا على الصعيد العام وبخاصة في المجال الاقتصادي، وضرورة «إعادة توزيع الثروات» ووضع قانون لمكافحة الاحتكارات خصوصًا في المجال الاعلامي. ويبدي برودي حماسًا شديدًا لأوروبا بعكس خصمه بيرلوسكوني الذي كان قد اختلف مع وزير خارجيته عندما قبل معاهدة ماستريخت. ويسترسل برودي في شرح فكرة «الدولة المخفّفة» موضحًا انها يجب أن تكون حكمًا وليست مالكًا: «إني أؤمن فعلًا باقتصاد السوق ولكن ضمن تقاليد ثقافتنا الأوروبية التي تقوم أيضًا على التضامن وتأمين الحماية للأكثر ضعفًا». ويضيف البروفسور ان «ويلفاير ستيت» (أي «دولة الرعاية الاجتماعية») هي من أهم المكتسبات في القرن العشرين، وانه خلق ونشأ على الرغبة والتعطش للإصلاح.

وعندما يقال له إن هذه الأفكار جميلة ولكنها غير كافية ربّما لمواجهة بيرلوسكوني وحليفه اليميني «الفاشي السابق» الآخذ في النمو، ينتفض البروفسور ليؤكد أنه ليس «مرشحًا ضد أحد»، بل من «أجل مشروع» هو إعادة بناء ايطاليا: «لقد تمّ تدمير الطبقة السياسية

القديمة ولكن لم يتم إيجاد بديل لها. إن بيرلوسكوني قد ربح الانتخابات لأنه يعرف كيف يستفيد من قانون الانتخابات، من دون أن يكون لديه أي عمق أو مضامين، بل مجموعة ظروف انفرط عقدها أمام أول مواجهة جدية للحقائق. كان تجسيدًا لنوع من الحل الذي ما لبث أن تبخّر أمام حدة الأزمة وارتفاع نسبة الفوائد والتزايد في البطالة». وهنا يستدرك برودي مؤكدًا أنه لن يعد (كما فعل بيرلوسكوني خلال الحملة الانتخابية الماضية - آذار ١٩٩٤) الايطاليين بمليون فرصة عمل جديدة - تحولت في نهاية ١٩٩٤، بعد تجربة «ملك التلفزيونات الخاصة» في الحكم، إلى ٤٢٥ ألف عاطل عن العمل جديدًا.

ويؤكد البروفسور الهادئ الذي تفيد استطلاعات الرأي بأنه يحظى بنسبة ٤٠٪ من دعم الناخبين ان شعاره «التضامن» و «القوة الهادئة» وان الهدف الأساسي هو وقف عملية «اللعب بالموت» والتأكيد ان السياسة هي «مفاهيم» و «مضامين» وليست «شعارات رنّانة».

ويقال عن البروفسور أو «رئيس الحكومة بالقوة» انه درّاج ماهر يقوم أسبوعيًا بقطع مئات الكيلومترات على درّاجة محترفين برفقة بطل العالم سابقًا في سباق الدراجات الايطالي جاني بونيو. وقد حملته مهارته في التدويس السريع إلى ملاقاة الشيوعيين السابقين في منتصف الطريق. يؤكد برودي في هذا المجال انه «لم يغيّر يومًا أفكاره وقد شاهد الكثيرين من الذين كانوا يقفون على يساره الانتقال إلى مواقع اليمين». وهو يعتقد ان عملية تداول السلطة أصبحت ممكنة في ايطاليا، وعليه فهو يريد «إزالة الجليد عن اليسار» الذي قطع أشواطًا كبيرة وتطوّر بدرجة تسمح للبروفسور، على حد قوله، بأن يستعد لخوض مثل هذه المعركة المهمة. ولكنه لن يقع في خطأ تحويل بيرلوسكوني إلى «شيطان» كما فعل اليسار في الانتخابات الماضية (آذار ١٩٩٤) مما ساهم في خسارته أمام اليمين. ويحاول برودي الجمع بين التيارين والثقافتين اللتين تقفان وراء ترشيحه، متخذًا من جاك ديلور المفوض السابق للسوق الأوروبية و «الرافض الأكبر» لخوض معركة رئاسة الجمهورية في فرنسا ضد مرشحي اليمين، مثالًا له: «إن ثقافته الكاثوليكية والقوة والتوازن التي طبعت مسيرته على الصعيد السياسي الوطني والأوروبي تشكل نمطًا يحتذى في ايطاليا».

ولكن كيف بدأ برودي التحضير لهذه المعركة الطويلة والصعبة؟ لقد باشر فورًا بمخالطة المواطنين مستعملًا القطار للتنقل بدلًا من الطائرة، وهو وقف الأسبوع الماضي (شباط ١٩٩٥) في الصف أمام شباك التذاكر في محطة القطارات في مدينة بولونيا واشترى تذكرة السفر من أجل القدوم إلى روما ليعلن رسميًا خوضه معركة المواجهة مع بيرلوسكوني. واستأجر مكتبًا متواضعًا في العاصمة بدأت تنهال عليه آلاف رسائل التأييد عبر الفاكس والهاتف ويؤمه الزائرون. ثم أعلن عزمه على القيام بجولة في مئات المدن الايطالية متنقلًا على متن باص مع معاونيه في جنوب ايطاليا صعودًا إلى الشمال، وقد اختار أسلوبًا ذا «طعم أميركي» من أجل «التقرب من الرأي العام والاطلاع على آرائه ومشاكله». وهو أسلوب «متواضع» و «شعبي» يعتقد البروفسور انه يمكّنه من أن يكون أقرب من الناس وأنجح في مخاطبتهم مما لو فعل عبر الشاشة بـ «الشعارات البرّاقة» و «الكلمات الرنّانة».

معالم تاريخية

□ **إحتلال ليبيا (١٩١١)**: «في الوقت الذي راحت فيه الدول الأوروبية تتسابق للسيطرة على المناطق الآسيوية والافريقية - والافريقية في ذلك الحين بشكل خاص - لم يكن في امكان الأمة الايطالية، الناشئة حديثًا في ذلك الحين، أن تقف مكتوفة اليدين، وألا تسعى هي الأخرى للحصول على حصتها من قطعة الجبن الافريقية، متطلعة خصوصًا صوب ليبيا التي كانت تعتبرها الضفة الأخرى الخاصة بها من البحر الذي كان بالنسبة إليها يحمل لقب «بحرنا» أي Mare Nostrum. وهكذا ما ان حل العام ١٩١١ حتى كانت ايطاليا بدأت تكشف عن أنيابها مستغلة ضجيج ما يحدث في المغرب من أجل فرض نفوذها على تلك المنطقة الخاضعة أصلًا للنفوذ التركي.

وكالعادة، بدأت ايطاليا تعرب عن نياتها عبر الشكوى من العقبات التي تقام في وجه مبادلاتها التجارية مع الساحل الافريقي، وطلبت ايطاليا من السلطات التركية أن تزيل تلك العقبات وأن تمنحها حرية المناورة في منطقة طرابلس. أدرك العثمانيون بالطبع فحوى المطلب الايطالي، فكان الرفض جوابهم الوحيد. فما كان من الحكومة الايطالية إلا أن قررت عند أواسط صيف ١٩١١، أن تتدخل عسكريًا في طرابلس، مختبئة خلف الحجج الاقتصادية والتجارية، وكلها في الحقيقة خوف من أن تسبق ألمانيا أو فرنسا ايطاليا إلى ليبيا مما يؤدي إلى شعور الايطاليين بالمذلة، «التي تشكّل خطرًا ليس على الحكومة الايطالية وحدها، بل على السلام في أوروبا كذلك» حسب تعبير مسؤول ايطالي في ذلك الحين.

يوم ١٧ أيلول من ذلك العام أمر رئيس الحكومة الايطالية جيوليتي بالبدء في الاستعدادات العسكرية. وبعد أسبوع واحد وجّه وزير الخارجية الايطالي إنذارًا إلى الحكومة العثمانية يتعلق «بالأوضاع المرتبكة في طرابلس ومنطقتها» مشيرًا إلى «العداء المتزايد الذي يبديه الموظفون الأتراك في طرابلس ضد الرعايا الايطاليين» وإلى «توزيع الأتراك أسلحة على العرب وتحريضهم ضد الأجانب عمومًا والايطاليين خصوصًا».

كان رد الأتراك واضحًا، فهم رفضوا المذكّرة ورفضوا الاتهامات جملة وتفصيلًا فوجّه الايطاليون إنذارًا نهائيًا يدعوهم إلى عدم التصدي العسكري للقوات الايطالية التي توجّهت إلى طرابلس «بغية فرض الأمن والهدوء فيها».

يومها أتى الرد التركي على الإنذار الايطالي



دفعة من المقاومين الليبيين الذين أعدمتهم السلطات الايطالية.

مبهمًا، فما كان من الحكومة الايطالية إلا أن أعلنت الحرب على القوات التركية وبدأت باحتلال مناطق الساحل الليبي في اليوم نفسه، بعد أن كانت قواتها نزلت من السفن الحربية.

منذ ذلك الحين وحتى أواخر شهر تشرين الأول التالي احتلت القوات الايطالية تباعًا معظم المدن الليبية، الساحلية وغير الساحلية. غير ان نزول القوات الايطالية في النقاط المهمة من الساحل الليبي لا يعني انها تمكّنت من الدخول حقًّا داخل ليبيا، فعلى رغم ان المقاومة التركية الرسمية بدت هشة وغير مجدية في معظم الأحيان، فإن المقاومة العربية كانت كبيرة وفعّالة، وتمكّنت في معظم الأحيان من تأخير الدخول الايطالي. وفي ازاء هذه المقاومة العربية غير المتوقعة وجدت السلطات الايطالية نفسها مضطرة لممارسة أقصى درجات العنف، من قصف وتدمير، وإعدامات بالجملة لكل المقاومين العرب الذين يقعون بين أيديها، بينما كانت تعتبر الجنود الأتراك الذين تأسرهم أو يستسلمون لها مجرد أسرى حرب!

بفعل المقاومة الليبية العنيفة، لم تتمكّن القوات الايطالية من احتلال مرفأ طرابلس حقًّا إلا يوم ١١ تشرين الأول، وكانت بدأت النزول قبل أسبوع كامل، أما درنة وبنغازي فاحتلتا يومي ١٨ و٢٠ من ذلك الشهر، علمًا بأن طبرق كانت احتلتها البحرية الايطالية يوم ٥، أي قبل أية مدينة كبيرة أخرى. أما يوم ٢٣ تشرين الأول فكان اليوم الأصعب بالنسبة إلى القوات الايطالية لأنه كان اليوم الذي شهد شن المقاومين العرب – من دون أي دعم تركي – أوسع هجوم مضاد ضد القوات الايطالية.

غير أن المقاومة العربية الليبية، التي لم تتوقف بعد ذلك، كانت أضعف من أن تمنع الايطاليين من احتلال البلد، وان كانت أشرس من أن تجعل احتلالهم له أمرًا مريحًا.

المهم ان المحتلين الجدد انتصروا يومها على الأتراك، وأعلنوا يوم ٥ تشرين الثاني من العام نفسه ضم المناطق الليبية لتصبح جزءًا من المملكة الايطالية. أما الأتراك فانتظروا عامًا كاملًا قبل أن يعودوا في تشرين الأول من العام التالي لتوقيع معاهدة سلام مع الايطاليين اعترفت لهؤلاء «بحقهم في السيطرة على ليبيا وضمها» (من ابراهيم العريس، زاوية «ذاكرة القرن العشرين»، «الحياة»، العدد تاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٣).

□ **الأحزاب**: الأحزاب حكمت ايطاليا منذ ١٩٤٦ إلى اليوم. وحتى سيلفيو بيرلوسكوني، الذي جاء إلى السياسة من وسط المال والأعمال، شكّل حكومة ائتلاف حزبي إلى حد كبير (في ١٩٩٤)، وأسّس، قبيل خوضه الانتخابات النيابية حزبًا تزعمه ودعاه «إلى الأمام ايطاليا». أما أهم الأحزاب التي هيمنت على الحياة السياسية في ايطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي:

– **الحزب الديمقراطي المسيحي**: أسّسه ألسيد دي غاسبيري في العام ١٩٤٣. رأسه فلامينيو بيكولي (استقال من الحزب في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٤)، وسيرياكو دو ميتا، وروزا جيرفولينو روسو، وأتيليو بيكيوني، وألدو مورو، وأمينتوري فانفاني، وبنيغنو زكاغنيني، وباولو إميليو تافياني، وماريانو رومر، وجيوليو أندريوتي، وكارلو دونات كتّين، وإميليو كولومبو، وفيتورينو كولومبو، وأنطونيو بيساغليا، وفلامينيو بيكولي، وأرنالدو فورلاني، وسيرياكو دو ميتا، وجيوفاني غوريا. وقد بلغ عدد أعضائه، في العام ١٩٩٢، نحو مليون و٦٠٠ ألف عضو.

وكثيرون يعيدون جذور هذا الحزب إلى «الحزب الكاثوليكي» الذي أعلن عن تأسيسه الأب لويجي ستورسو سنة ١٩١٩، وكان بذلك أول حزب كاثوليكي في أوروبا، دعمته الفاتيكان، كما استمرت تدعم الحزب الديمقراطي المسيحي.

لكن فضائح السنوات الأخيرة، ومحاكماتها، التي طالت عددًا كبيرًا من زعمائه وكوادره وأعضائه ومؤسساته، أنهت وجوده أو تكاد. إذ قام أحد زعمائه السابقين (في أوائل ١٩٩٤) مينو مارتينا تسولي، وأعلن نهاية الحزب وولادة «الحزب الشعبي الايطالي» على أنقاضه، طاويًا بذلك صفحة مهمة وطويلة من تاريخ حكم المسيحيين الديمقراطيين وتاريخ ايطاليا المعاصر. ولكن سرعان ما أدّت هذه الولادة إلى انشقاقات وشرذمة، بعد صراع دام لعدة أشهر حول هوية الحزب الجديد وتوجهاته السياسية وعلاقاته مع باقي التشكيلات الجديدة والقديمة.

وفيما كان مارتينا تسولي يعلن ولادة الحزب الشعبي الايطالي في قلب العاصمة، كانت مجموعة من المنشقين، على بعد مئات الأمتار فقط، تعلن تأسيس تشكيل جديد أطلقت عليه إسم «الوسط المسيحي الديمقراطي» بعد أن احتدم الخلاف مع القيادة حول موقع الحزب الجديد وعلاقته بقوى اليمين الأخرى. ويضم هذا التشكيل الجديد بعض وجوه التيار اليميني في الحزب الديمقراطي المسيحي القديم التي تسعى إلى التحالف مع «رابطة الشمال» (الرابطة اللومباردية) الانفصالية (أي انها تطالب بانفصال الشمال الغني عن الجنوب الفقير) التي يتزعمها أومبرتو بوسي، وسيلفيو بيرلوسكوني الذي بادر هو أيضًا إلى تشكيل تنظيم جديد أطلق عليه اسم «القوة لإيطاليا» (أو «إلى الأمام ايطاليا») هدفه منع فوز قوى اليسار وسيطرتها على الحكومة.

فخلال هذه المدة القصيرة انتهى الحزب الديمقراطي المسيحي واختفى من الوجود بعد أن سيطر على الحكومة والحكم أربعين سنة، وتحوّل إلى ثلاثة تيارات وأحزاب، وربّما أكثر، فيما تسعى نواته الأصلية، التي أعلنت ولادة «الحزب الشعبي الايطالي» (في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٤)، إلى احتلال مركز متقدم انتخابيًا وشعبيًا. ومع نهاية الحزب الديمقراطي المسيحي يكون اكتمل انهيار القوى الرئيسية التي سيطرت على الحكم منذ ١٩٤٦.

أما هذا «الحزب الشعبي الإيطالي»، وارث الديمقراطي المسيحي، فسرعان ما بدأت تعصف في داخله خلافات حادة عندما قرّر أمينه العام روكو بوتيلليوني عقد تحالفات انتخابية (الانتخابات البلدية المقرّرة في ٢٣ نيسان ١٩٩٥) مع تيار «إيطاليا إلى الامام» بزعامة رئيس الوزراء السابق سيلفيو بيرلوسكوني. فأثار ذلك إستياء التيار «اليساري» في الحزب الشعبي الذي يتطلع إلى التحالف مع المحور التقدمي أو يرفض أي لقاء مع اليمين. وبعد أيام من النقاش الحامي، جاءت عملية التصويت داخل الحزب لمصلحة التيار المعارض الذي طالب بوتيلليوني بالاستقالة. وسرت أقاويل أن الفاتيكان يدعم بوتيلليوني، ما حدا بالناطق الرسمي للفاتيكان، وللمرة الاولى، أن يعلن أن «لا علاقة للفاتيكان بالامور السياسية الداخلية»، وطالب الفرقاء «بعدم زج اسمه في مواقف أو في ألاعيب السياسة الايطالية».

والمعروف انه قد قام على انقاض الديمقراطي المسيحي اكثر من تيار سياسي كاثوليكي توزّع بين المحور اليميني والتقدمي والوسط. ويعتبر الحزب الشعبي أهم واقوى تشكيل بين القوى الكاثوليكية إذ حصل على تأييد ١٢٪ في انتخابات ٢٧آذار ١٩٩٤. وكانت أوساط فاتيكانية بدأت تعرب (في آذار ١٩٩٥) عن أملها في أن يتمكن الحزب الشعبي من المحافظة على وحدته، فيما سرّب بيرلوسكوني أخبارًا مفادها أن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه مع بوتيلليوني قد تمّ برعاية الفاتيكان.

– **الحزب الشيوعي الايطالي**: أسّسه بالميرو توغلياتي (١٨٩٣–١٩٦٤)؛ أمينه العام المنتخب في ١٩٦٤، لويجي لونغو (١٩٠٠–١٩٨٨)؛ وفي ١٩٧٢، أنريكو برلينغر (١٩٢٢–١٩٨٤)؛ وفي ١٩٨٤، ألّيساندرو ناتّا (١٩١٧)؛ وأمينه العام المنتخب بالاقتراع السرّي في ٢١ حزيران ١٩٨٨، أشيل أوكيتو. أعضاؤه نحو ٥٠٢ ألف في العام ١٩٤٤؛ ونحو مليونين و٢٥٣ ألفًا في العام ١٩٤٧؛ ونحو مليونين و١٢٠ ألف في العام ١٩٥٠؛ ونحو مليون و٨٠٠ ألف في العام ١٩٦٠؛ ونحو مليون ونصف في العام ١٩٧٠؛ ونحو مليون و٧٥٠ ألفًا في العام ١٩٨٠؛ ونحو مليون و٤٥٠ ألفًا في العام ١٩٨٩؛ ونحو مليون و٣٠٠ ألف في العام ١٩٩١.

في كانون الثاني ١٩٢٦ (أي بعد خمس سنوات من التأسيس في ٢١ كانون الثاني ١٩٢١) عقد الحزب مؤتمره الثالث في مدينة ليون الفرنسية، حيث بويع الخط المعتدل للحزب بزعامة انطونيو غرامسكي (١٨٩١–١٩٣٧، وكان في السجن). في المؤتمر التالي الذي عقد سريًا في ألمانيا، قدّم توغلياتي تقريره، وقد قاد الحزب منذ اعتقال غرامسكي. وفي حزيران ١٩٤٥، عيّن توغلياتي وزيرًا للعدل. وفي كانون الأول ١٩٥٦، أعلن قولته الشهيرة: «النموذج السوفياتي لا يمكنه أن يكون إجباريًا ويجب ألّا يكون إجباريًا»؛ ومع ذلك، اصطفّ الحزب الشيوعي الايطالي في صف الأحزاب الشيوعية المرتبطة بالسياسة السوفياتية ومواقفها. لكن في العام ١٩٦٠، أكّد هذا الحزب، في مؤتمر للشيوعيين في موسكو، انه ليس بالإمكان تطبيق النموذج عينه في كل البلدان.

وفي آب ١٩٦٨، أظهر الحزب عدم موافقته على التدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا؛ وفي مؤتمر موسكو (حزيران ١٩٦٩)، رفض إدانة الشيوعيين الصينيين. وفي تشرين الثاني ١٩٦٨، طرد الحزب من صفوفه مجموعة «مانيفستو» اليسارية. وفي ١٩٧٨، اشترك الحزب في حكومات مناطق ست (بيامون، ليغوريا، إميليا، توسكانا، أومبريا ولازيو) من المناطق العشرين، و٤٩ مقاطعة من المقاطعات الـ ٩٤، إضافة إلى مشاركته عضوية بلديات في مدن وبلدات أخرى، وإجرائه مساومات وتحالفات انتخابية، وحول برامج عمل، مع قوى سياسية في البلاد. في كانون الثاني ١٩٨٢، أجرى قطيعة تامة مع موسكو. وفي ٢٢ تموز ١٩٨٣، توفي فرنكو رودانو (١٩٢٠) منظّر الحزب وصانع «التفاهم التاريخي» مع الحزب الديمقراطي المسيحي. في ٣ شباط ١٩٩١، غيّر الحزب اسمه فأصبح «حزب اليسار الديمقراطي»؛ وفي ١٥ كانون الأول من العام عينه، انشقّ ١٥٠ ألف عضو، بزعامة أرمندو كوسّوتا، وأسّسوا «حزب إعادة تأسيس الشيوعي».

في أول تموز ١٩٩٤، انتخب حزب اليسار الديمقراطي ماسيمو داليما أمينًا عامًا له خلافًا لمعظم التوقعات ولتوجهات المسؤولين التي كانت تميل لصالح فالتر فالتروني رئيس تحرير جريدة الحزب «أونيتا». واعتبر داليما من أشد خصوم رئيس الوزراء بيرلوسكوني. تدرّج في مسؤوليات الحزب الشيوعي سابقًا (اليسار الديمقراطي حاليًا) من سكرتير الشبيبة الشيوعية، إلى الرجل الثاني في الحزب بعد أمينه العام أكيللي أوكتو الذي أجبرته نتائج الانتخابات العامة ومن ثم الأوروبية على الاستقالة. وقد أكد داليما، فور انتخابه، انه سيعمل على دعوة المؤتمر في أقرب وقت لصياغة برنامج المرحلة المقبلة، خصوصًا في إطار التجربة والعبر التي حملتها الانتخابات الأخيرة (ربيع ١٩٩٤) والتي أسفرت عن فوز اليمين التقليدي، وحتى فوز الفاشيين الجدد، بأغلبية المقاعد التي ضمنت لهم تشكيل الحكومة برئاسة بيرلوسكوني.

– **الحزب الاشتراكي الايطالي**: أسّسه فيليبو توراتي (١٨٥٧–١٩٣٢) في العام ١٨٩٢. انشقّ عنه الجناح اليساري (في ١٩٢١) ليؤسس المنشقّون الحزب الشيوعي الايطالي. وقد استفاد الفاشيون كثيرًا من هذا الانشقاق الذي أضعف الحزب الاشتراكي. بعد حلّ الفاشيين كافة الأحزاب، عاد الحزب الاشتراكي للظهور والعمل في العام ١٩٤٣، لكن سرعان ما تعرّض من جديد للانشقاق، إذ انفصل الجناح اليميني فيه بقيادة سراغات الذي أسس «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» في العام ١٩٤٧.

نقطة الضعف الأساسية في الحزب تأرجحه في الوسط، بين اليسار الشيوعي وبين اليمين وخاصة الحزب الديمقراطي المسيحي. فشكّل النصف الأول من الخمسينات فترة انعدام وزن بالنسبة إليه، وبدا مترددًا في اتخاذ خطوات جذرية لتوضيح موقفه. لكن في العام ١٩٥٦، أعطت أحداث المجر زعيم الحزب الاشتراكي الايطالي، نيني، العذر لإنهاء التحالف الظاهري الذي كان يضم الحزبين الاشتراكي والشيوعي، والتقارب من الحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان يعمل على عزل الشيوعيين، والذي نجح (في العام ١٩٦٣) في إقامة تحالف وسط اليسار الموجّه ضد الشيوعيين. وقد تسبّب ذلك في انشقاقات جديدة في الحزب الاشتراكي.

خلال النصف الأول من الستينات دخل الحزب الاشتراكي الحكم إلى جانب الحزب الديمقراطي المسيحي. ولكنه لم يتمكّن من ايصال ممثله، نيني، إلى سدة رئاسة الجمهورية كمرشّح لليسار المعتدل؛ إذ فضّل الديمقراطي المسيحي، بعد فشله في ايصال مرشحه، مجيء الحليف القديم، سراغات، زعيم «الاشتراكي الديمقراطي». فسعى سراغات وحزبه هذا إلى استقطاب الحزب الاشتراكي، وطرحت فكرة صهر الحزبين بدءًا من ١٩٦١. غير انه في الواقع بقي كل شيء على حاله، فقد احتفظ كل منهما بلجنته المركزية وصحيفته وكوادره... فلم تدم أعمال الحزب الموحّد مدة طويلة ولم يحرز عددًا كبيرًا من الأصوات في انتخابات ١٩٦٨. فحصل الانشقاق مرة أخرى في ١٩٦٩.

في السبعينات، تدنت قوة الحزب الاشتراكي بينما تصاعدت قوة الحزب الشيوعي. وأكثر ما ينتشر الحزب الاشتراكي في شمالي ايطاليا، وخصوصًا في منطقة «الحزام الأحمر» الموجودة في وسط ايطاليا. وكان عدد أعضائه قد بلغ في ١٩٨٧ نحو ٦١٥ ألف

عضو. زعيمه وأمينه العام، للسنوات الطويلة الأخيرة، بتينو كراكسي الذي استقال من مهماته في ١١ شباط ١٩٩٣ نتيجة اتهامه بالفساد والرشوة، وقد حكم عليه بالسجن.

وانهار الحزب الاشتراكي تحت ضربات زلزال المحاكمات الجارية التي أظهرت تورّط، ومشاركة العديدين من قادته وأعضائه في الرشوة والفساد. فغيّر الحزب شعاره ورمزه واسمه، وتشرذم في عدة اتجاهات.

– **أحزاب أخرى**: «الحزب الليبرالي الايطالي» الذي أسّسه كافور في العام ١٨٤٨. رئيسه الفخري الحالي جيوفاني مالاغودي (مولود ١٩٠٤). عدد أعضائه نحو ١٥٣ ألفًا.

– «الحركة الاجتماعية الايطالية – اليمين القومي»، أسسها جيورجيو ألميرانتي (١٩١٤–١٩٨٨) في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦. أضافت تسمية «اليمين القومي» في العام ١٩٧٣، وهي من الفاشيين الجدد. عدد أعضائها نحو ٤٠٠ ألف (راجع «الفاشيون الجدد» في هذا الباب «معالم تاريخية»).

– «الحزب الجمهوري»، تأسس في العام ١٨٩٧. زعماؤه: برونو فيزنتيني، جيوفاني سبادوليني (١٩٢٥)، جيورجيو لامالفيا (١٩٠٣–١٩٧٩). عدد أعضائه نحو ١١٠ آلاف.

– «الحزب الشعبي لجنوب التيرول» (حزب كاثوليكي يطالب بالحكم بالذاتي الكامل للمجموعة الاتنية الألمانية في مقاطعة بولزانو)، أسسه إريك أمون في ٨ أيار ١٩٤٥؛ رئيسه رولان ريز (راجع «مدن ومعالم»).

– «الحزب الراديكالي»، أسسه إيمّا بونينو ودومينيكو مودينيو، وأعاد تأسيسه في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٥ ماركو بانيلّا وأنزو تورتورا، إثر اكتشاف علاقات لقادة في الحزب بالمافيا وسجنهم. السكرتير «الفيديرالي» (هذه تسمية خاصة بهذا الحزب) سرجيو ستنزاني. من زعمائه: أديلي فاشيو (١٩٢٠) وجان فابري (١٩٤٧). عدد أعضائه نحو ٥ آلاف.

– «الحزب الديمقراطي البروليتاري»، أسسه ماسّيمو غورلا (١٩٣٣) في العام ١٩٧٤. و «الحزب الديمقراطي الوطني»، أسسه دو مارزيو (١٩١٠) في العام ١٩٧٧. و «رابطة الشمال» (الرابطة اللومباردية)، تأسست في العام ١٩٨٤، زعيمها أومبرتو بوسّي. و «الحركة الشعبية للإصلاح»، أسسها ماريو سيغني في تشرين الأول ١٩٩٢.



القاضي جيوفاني دورسو، المكلّف من وزارة العدل بقضايا عائدة للسجناء السياسيين، مقيّد اليدين داخل سيارة (في ١٥ آذار ١٩٨١ قرب مبنى وزارة العدل) استخدمتها الألوية الحمراء لاطلاق سراحه بعد أن كانت قد

— «رابطة الشمال»: راجع «رابطة الشمال» في هذا الباب «معالم تاريخية».

□ **الألوية الحمراء**: تنظيم يساري ايطالي متطرف. أسس في ١٩٧٠، في إطار مناخ دولي كان يشهد انتعاشًا لمثل هذه التنظيمات (خصوصًا في ألمانيا، وفرنسا، واليابان...)، ومارس الإرهاب والعمل المسلّح السري للاستيلاء على السلطة. أسسه ريناتو كورشيو (مولود ١٩٤٣) الذي كان في البداية يمينيًا وكاثوليكيًا مؤمنًا، ثم نشط لفترة في الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني الايطالي (ماوي، نسبةً إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ). قاد الحركة الطلابية في جامعة ترانتا (ترانت) في أيار ١٩٦٨ مستلهمًا الحركة الطلابية الفرنسية التي كانت في وضع انتفاضة طلابية (البعض يقول «ثورة طلابية») في الوقت نفسه. انسحب من حزبه وأسس، في ميلانو، «الألوية الحمراء» (١٩٧٠). نفذت عدة عمليات، واعتقل كورشيو مرات. وأهم وأخطر عملياتها كانت اختطاف زعيم الديمقراطية المسيحية في ايطاليا، ألدو مورو، في ١٦ آذار ١٩٧٨، وقتله بعد نحو شهرين.

□ **الامبراطورية الرومانية المقدسة**: هي الوحدة السياسية التي ظهرت عند تتويج أوتو الأول في روما عام ٩٦٢، واستمرت إلى أن تنازل فرنسيس الثاني عن اللقب الامبراطوري عام ١٨٠٦. وتذهب وجهة النظر الأوروبية الغربية إلى أن الامبراطورية الرومانية التي أسّسها أوغسطس لم تنته بل توقفت فقط بتنازل آخر امبراطور روماني عام ٤٧٦ وان شارلمان قد أحياها عام ٨٠٠ ثم أعاد أوتو إحياءها عام ٩٦٢، وان كلا هذين الأخيرين وريثا أوغسطين الشرعيان. وكانت هذه الدعوى تناقض دعوى الأباطرة الشرقيين الذين ذهبوا إلى أنهم هم وحدهم أصبحوا عام ٤٧٦ أصحاب اللقب الامبراطوري الشرعيين وما حدث في الواقع هو أن كلًا من فريقي البيزنطيين والغربيين اعترف عمومًا بالآخر في دائرة نفوذه، كما ان التزاوج بين الأسر الحاكمة الشرقية والغربية كان شيئًا مألوفًا (من «موسوعة السياسة»، ج١، ص ٢٩٦-٢٩٧).

□ **«الأيدي النظيفة» (والفساد والرشوة)**: ساسة فاسدون ومرتشون، ورؤساء ووزراء، وبرلمان أكثر من نصف أعضائه متورط في فضائح مالية وعلاقات مافياوية تنسّق مع أجهزة حكومية بما فيها السجن... وأعمال اغتيال وتفجير... فما بدأ يطفو على السطح ويخرج إلى العلن، بدءًا من شباط ١٩٩٢، ليس مجرد عملية كشف عادية لفضيحة فساد تورط فيها بعض كبار الساسة ورجال الأعمال، بل ثورة شاملة تهدف إلى تغيير بناء الهيكل السياسي والاجتماعي لايطاليا التي تبيّن أنها ظلّت تعاني وطأة الفساد لفترة طويلة، تقابلها ثورة مضادة لا تزال (أوائل ١٩٩٥) تحاول، رغم الضربات القضائية والقانونية التي نزلت بها على «الأيدي النظيفة» أو «الأيدي البيضاء» ومعها مواقف الشرفاء من رجال سياسة ودولة وإدارة ومواطنين، ردّ الضربات عنها وتصويب ضربات مضادة (خصوصًا منها عن طريق التفجيرات والاغتيالات) لا سيّما وانها «عريقة» في وجودها ولها امتدادات فاعلة و «مؤسسات».

ولا شك أن الصدمة قوية جدًا على الايطاليين، وقد طالت كراماتهم الشخصية والكرامة الوطنية. طبيب نفسي إيطالي واحد (من جملة أطباء) قال، في أواسط ١٩٩٣، إنه قام بمعالجة حوالي ٢٠٠ من أعضاء البرلمان، على مدار أعوام قليلة ماضية، ممن عاينوا وعانوا الكابوس التالي: «يجلس واحدهم في مكتب، وفجأةً يفتح الباب ويظهر ضابط حاملًا في يده مذكرة توقيف». وأكثر ما أثار غضب الايطاليين، ومخاوفهم على مستقبل إيطاليا، حجم الفضيحة وحجم أموال الرشوة والجشع الشرس الذي كشفت عنه. فأصبحت ايطاليا مهدّدة بأن تكون موطن الضعف السياسي داخل المجموعة الأوروبية، أو «رجل أوروبا المريض» بسبب مخاوف المجموعة من أن تكون مؤسساتها متورطة. ورأت الصحف الأوروبية انه إذا استمرّ القضاة، أصحاب «الأيدي النظيفة»، في استكمال تحقيقاتهم لن يكون أمامهم سوى إصدار أوامر بالقبض على ٨٠٪ من الزعماء السياسيين ورجال الأعمال، الأمر الذي يمثّل أكبر عملية اعتقالات جماعية في تاريخ ايطاليا. وقد رأى مسؤولون ايطاليون انه يتعين على الحكومة الإسراع في بناء سجون جديدة لاستيعاب الأعداد الجديدة من المسجونين الذين

يثبت تورطهم في فضيحة الفساد الكبرى التي تسببت (حتى آذار ١٩٩٣، أي بعد ١٣ شهرًا من بدء التحقيقات) في اعتقال ١٣٥٦ شخصًا، والتحقيق مع ١٥٠٠ من رجال الأعمال، وتورط ٤ شركات كبرى، و٣ من رؤساء الوزراء السابقين، هم جوليو أندريوتي وبتينو كراكسي وأرلاندو فولارني، واضطر ٥ وزراء للاستقالة، ورفعت الحصانة عن ٢٥ من نواب مجلس الشيوخ، و٣٠ من مجلس النواب، كما بلغ عدد السياسيين الذي جرى التحقيق معهم ٨٥٢ سياسيًا.

قاضٍ شجاع، سرعان ما أصبح بطلًا قوميًا في نظر الايطاليين، اسمه أنطونيو دي بييترو، لجأ إليه، في شباط ١٩٩٢، رجل اسمه لوكاماني وهو رئيس شركة تنظيف في ميلانو وكشف للقاضي عن شبكة كبيرة من السياسيين في ميلانو الذين يفرضون عليه وعلى آخرين دفع «أتاوات» مقابل فتح أسواق عمل لشركاتهم، وقال إنه كان عليه أن يدفع لهؤلاء السياسيين ١٠٪ من قيمة العقود التي يحصل عليها، وقد سمّى منهم أماديو كيزا، عضو الحزب الاشتراكي ورئيس مؤسسة خيرية. ولم يتردد القاضي دي بييترو في فتح ملف لوكاماني وقد شعر ان هناك صلة قوية بملف فساد آخر يحاول حل لغزه منذ ١٩٨٨، وهو ملف ٣٨٠ مدرسة قيادة في ميلانو أجبرت على دفع رشوة لمكتب المواصلات المحلي. وقام دي بييترو بحملة تحريات واسعة عن كيزا الذي سرعان ما اعترف، بعد دخوله السجن وتخلي الجميع عنه، بأن هذه الأموال ملك للحزب الاشتراكي الذي يتلقى تمويلًا من الشركات مقابل فتح أسواق لها وتسهيل تسويق منتجاتها. وختم كيزا اعترافاته بقوله: «إن جميع الشركات الخاصة وتلك التي تملكها الدولة تدفع أيضًا». ومنذ تلك اللحظة راح المئات من الأشخاص التائبين يدلون باعترافاتهم، والمتهم الأول الحزب الاشتراكي الذي كان يتزعمه بتينو كراكسي رئيس الوزراء الأسبق. وفجأة تحوّل سجن سان فيتوري في ميلانو إلى أحد أهم معالم المدينة (لا بل أحد أهم المعالم السياسية - الاجتماعية في حياة ايطاليا اليوم)، بعد أن أصبح مقر إيداع المتهمين بالفضيحة، وأصبح المواطنون ومراسلو وسائل الاعلام المحلية والعالمية يعتادون على التوقف يوميًا قرب مدخله، وعلى مدار ٢٤ ساعة، للتعرف على ضيوفه الجدد. فخلف قضبان هذا السجن ألقيت، وخلال شهور قليلة، ٢٣ شخصية ايطالية مهمة بين قتلة ولصوص وإرهابيين. وكان القاضي أنطونيو دي بييترو وضع تحت قائمة الاتهام ١٠ آلاف شخص أكّد انهم تداولوا نحو ٢٣ مليار دولار كأموال فاسدة، وشملت حملته كل أنحاء ايطاليا، شاركه فيها ٢٥٠ قاضيًا. فالقاضي أنطونيو دي بييترو، ومعه هذا العدد من القضاة، هم الذين شكّلوا تلك «المؤسسة» العملاقة، مؤسسة «القيمة، الأخلاق، الإنسان والوطن» والتي دعاها الايطاليون «الأيدي النظيفة».

وقد أشارت دراسات إيطالية (وأنباء، وتحقيقات، وتعليقات، وتحليلات، ملأت وسائل الاعلام في ايطاليا وأوروبا والعالم، ولا تزال) ان الرشوة السياسية كلفت ايطاليا من ١٠ إلى ٢٠ مليار دولار على مدار السنوات القليلة الماضية. وان الفضيحة لم تقتصر تداعياتها على الناحية السياسية فقط، فهي امتدت لتشمل الحياة الايطالية عمومًا. وانها ليست مجرد فضيحة فساد عادية، بل أكثر من ذلك؛ إذ يكفي القول مثلًا إن ٩٠٪ من السياسيين في ميلانو ألقي القبض عليهم، وان أول فصولها الكبرى والموجعة كان مع بتينو كراكسي لما يمثل في الحياة السياسية الايطالية ولمدة طويلة؛ ثم مع جوليو أندريوتي (الحزب الديمقراطي المسيحي) الذي أمضى في أروقة السياسة ٤٧ عامًا بدءًا من ١٩٤٦، وشغل منصب الوزارة ٣٤ مرة وتولى رئاسة الوزراء ٧ مرات منذ ١٩٧٠، ليصبح في الأخير رمزًا لمدى عنف الأزمة السياسية والنفسية التي تعاني منها البلاد بعد تقديم ثمانية أعضاء من عصابات المافيا اعترافات كاملة للمحققين في مدينة بالرمو (بلرم، عاصمة صقلية) مؤكدين ضلوعه في فرض الحماية السياسية للمافيا. وأخطر هذه الاعترافات ما جاء على لسان أحد أفراد المافيا حول وجود علاقة بين أندريوتي واغتيال الصحفي مينو بيكوريلي (١٩٧٩)، والمفوّض العام لمكافحة المافيا الجنرال كارلو البروتو ديلاشيزا (١٩٨٢).

في ظل هذه الأجواء أجري استفتاء على تعديل قوانين الانتخاب، في ١٨ نيسان ١٩٩٣، جسّدت نتائجه توق الايطاليين الجامح في التغيير وإنهاء احتكار الأحزاب السياسية للسلطة أكثر من أربعين عامًا،

خصوصًا من هذه الأحزاب الحزب الديمقراطي المسيحي الذي استغلّ حجة مقاومته للمدّ الشيوعي إبان الحرب الباردة ليقيم شبكة ضخمة من النفوذ (والفساد) اللذين كان يصعب مواجهتهما. هكذا تغير نظام التمثيل النسبي، فبات صاحب أعلى الأصوات يفوز في الانتخابات (راجع «النبذة التاريخية»). لكن الحكومات الجديدة (وآخرها حكومة ديني بعد حكومة بيرلوسكوني - أي حتى أوائل ١٩٩٥) المنبثقة منذ هذا التغيّر في نظام التمثيل النسبي، لم تتوصل حتى الآن بالإتيان بحلول للأزمة الايطالية الراهنة؛ هذا إذا لم نقل انها تفاقمت معها خصوصًا وانها عرفت تصاعدًا وانتعاشًا لتيّار الفاشية الجديدة واليمين المالي (بيرلوسكوني) واليمين المتطرف، و «رابطة الشمال» (أو «الرابطة اللومباردية») الداعية إلى انفصال الشمال الايطالي «الغني» عن الجنوب «الفقير».

وفي آخر ما تناقلته وسائل الاعلام عن فضائح الفساد والرشوة في إيطاليا:

في تشرين الثاني ١٩٩٣، ثلاثة أحداث رئيسية، في إطار ملف الفضائح، شغلت ايطاليا: الأول، اتهامات بالفساد وجّهها إلى الرئيس أوسكار لويجي سكالفارو مسؤولون كبار سابقون في أجهزة الاستخبارات قيد الاعتقال والتحقيق؛ الثاني، وصول «فضيحة الرشاوى» إلى الفاتيكان إثر الاعترافات التي أدلى بها المدير العام السابق لشركة «فروتسي» مؤكدًا أن نصف المبلغ الذي دفع كرشوة لشراء مؤسسة «إينيمونت» الحكومية (يعادل ٦٠ مليون دولار) مرّ عبر بنك الفاتيكان؛ وكان صاحب شركة «فروتسي»، راول غارديني انتحر في صيف ١٩٩٣ عقب صدور مذكرة تحقيق بحقه؛ وقد عبّر مسؤولون في الفاتيكان عن استعداد مؤسساتهم للتعاون مع السلطات القضائية الايطالية؛ وكان الكاردينال الأميركي مارشينكوس الذي كان مسؤولًا عن مصرف الفاتيكان المعروف باسم «مؤسسة المشاريع الدينية» قد سافر، قبل ذلك، إلى الولايات المتحدة؛ الثالث، دعوة سكرتير حزب اليسار الديمقراطي (الشيوعي سابقًا)، أكيلي أوكتو، الوسط السياسي الايطالي باقتراح عقد لقاء ثلاثي بين «أكبر أحزاب البلد» على حد تعبيره، أي «رابطة الشمال» والحزب الديمقراطي المسيحي واليسار الديمقراطي، من أجل الاتفاق على تحديد موعد لانتخابات جديدة «وضمان انتقال ايطاليا من النظام القديم إلى الجديد بالطرق السلمية والحفاظ على المؤسسات الديمقراطية».

في آذار ١٩٩٤، طاولت الاعتقالات، وللمرة الأولى، الجسم القضائي، وأحد القضاة الذين اعتقلوا مرشّح للانتخابات على لائحة بيرلوسكوني. كما طاولت أحد الصحافيين، بالإضافة إلى ثلاثة سياسيين.

في أيار ١٩٩٤، أحالت النيابة العامة في ميلانو مجموعة من المسؤولين الحكوميين والسياسيين وزعماء الأحزاب السابقين إلى المحاكمة. وفي مقدمهم الزعيم الاشتراكي ورئيس الوزراء السابق بتينو كراكسي، والزعيم الديمقراطي المسيحي السابق أرنلدو فورلاني وثلاثة من الأمناء العامين لأحزاب أخرى صغيرة (الليبرالي والجمهوري والاشتراكي الديمقراطي)، وزعيم «رابطة الشمال» أومبرتو بوسي، وهو حليف أساسي لرئيس الوزراء (في ١٩٩٤) بيرلوسكوني وشريكه في الحكومة. كما جرى التحقيق مع باولو بيرلوسكوني (شقيق رئيس الوزراء) الذي اعترف بدفع رشاوى تفوق قيمتها ٥٠٠ ألف دولار.

في تموز ١٩٩٤، قدّم قضاة حملة «الأيدي النظيفة» استقالتهم بشكل جماعي احتجاجًا على المرسوم الذي أقرّته الحكومة (حكومة بيرلوسكوني) وينصّ على إلغاء التوقيف الاحتياطي للمتهمين خلال التحقيق في فضائح الرشوة والفساد. وأثار المرسوم عاصفة سياسية وشعبية في وجه الحكومة. وقال القاضي أنطونيو دي بيترو في بيان الاستقالة الذي قرأه على الصحافيين (في ١٤ تموز ١٩٩٤): «اعتقدوا ان ما قاموا به حتى الآن سيؤدي إلى الحدّ من ظاهرة الخروج على القانون واللاشرعية داخل المجتمع، ولكن هذا المرسوم لا يسمح لنا بمتابعة عملنا والتحقيق في الجرائم التي تمّ وضع اليد عليها». ومن الذين احتجوا على المرسوم نقابة الصحافة ووسائل الاعلام في ايطاليا إذ نص المرسوم على ضرورة عدم الاعلان عن مذكرات التحقيق التي يصدرها القضاء بحق المتهمين، واعتبرت نقابة الصحافة ان ذلك يحدّ من حرية الاعلام وحق المواطنين بالاطلاع على أخبار تتعلق بصفحة مهمة من تاريخ ايطاليا. والجدير ذكره ان هذا المرسوم دخل حيّز التطبيق على الفور، وأدّى إلى إطلاق سراح عدد من السياسيين ورجال الأعمال

الموقوفين قيد التحقيق، على رغم انه يجب أن يناقش أولاً في اللجنة البرلمانية المختصة ومن ثم الموافقة عليه من قبل البرلمان عملًا بالحيثيات الدستورية.

واجتاحت المظاهرات مختلف أنحاء البلاد مندّدة بالحكومة ومرسومها «المشبوه» الذي «من حقه إعادة الاعتبار إلى السياسيين الفاسدين وإعادة البلاد إلى دائرة الفضائح والرشوة ومن ثم إنهاء الديمقراطية فيها». فاضطرّت حكومة بيرلوسكوني إلى التراجع عن خطوتها وسحب المرسوم. وازدادت الهالة حول أنطونيو دي بييترو، وأصبح في نظر الشعب الايطالي «بطلًا أسطوريًا».

لكن في ٦ كانون الأول ١٩٩٤، وجّه دي بييترو رسالة إلى رئيس النيابة العامة في ميلانو أعلن فيها استقالته من الجسم القضائي معلّلًا ذلك بأنه يرفض أن يكون «أداة»، وانه سعى إلى البحث عن الحقيقة وعن المتورطين في الفساد «من دون تمييز أو مراعاة لأي طرف». وقد وجّه رئيس الجمهورية أوسكار لويجي سكالفارو نداءً حارًا إلى القاضي يناشده فيه العودة عن الاستقالة. وقد انضم إلى الرئيس عدد كبير من السياسيين والأحزاب الناشئة والهيئات، كما سارت مظاهرات صاخبة احتجاجًا على استقالة القاضي ودعمًا لقضاة ميلانو أصحاب حملة «الأيدي النظيفة».

□ **تفاهم فرنسي – فاشي في افريقيا:** جملة اتفاقات بين فرنسا الجمهورية وايطاليا الفاشية عرفتها أواسط الثلاثينات تتعلق خاصةً بالمناطق التي تحتلها ايطاليا في إفريقيا. وهي اتفاقات لجأت إليها فرنسا لتسوية خلافات بينها وبين ايطاليا على حساب الشعوب الأفريقية المعنية ولإبعاد الخطر الفاشي الايطالي عن حدودها.

ففي ٧ كانون الثاني ١٩٣٥، وقّع وزير الخارجية الفرنسي بيار لافال (الذي سيقف خلال الحرب العالمية الثانية إلى جانب هتلر، لكنه في ١٩٣٥ كان لا يزال يمثّل الدبلوماسية الفرنسية) مجموعة اتفاقات في روما مع موسوليني، نصّت بشكل أساسي على تسوية أوضاع الايطاليين المقيمين في تونس، وعلى تنازل فرنسا لايطاليا عن منطقة صحراوية واسعة في تونس تقع بالقرب من الحدود الليبية، وعن جزء كبير مما كان يعرف حينها باسم «الصومال الفرنسية» إضافة إلى مجمل أسهم شركة سكة حديد جيبوتي – أديس أبابا، وعلى تشاور البلدين في «حالة ما إذا اعتدت ألمانيا على النمسا وهدّدت استقلالها». ويومها، تحدّثت الصحف عن بند جرى التفاهم عليه ولم يرد في نصوص الاتفاق ويتعلق بإطلاق يد موسوليني ليتصرف كما يشاء في اثيوبيا. كل ذلك رغم التناقض بين النظامين السياسيين في البلدين.

ولم يمضِ شهر واحد على هذا الاتفاق (أي في ٥ شباط ١٩٣٥)، حتى بادر موسوليني إلى حشد فرقتين أرسلهما إلى الصومال، في الوقت الذي راحت فيه الصحف الايطالية والفرنسية تشنّ حملة واسعة على النجاشي امبراطور اثيوبيا واصفة إياه بـ «تاجر الرقيق وسيّد المملكة الإقطاعي». أما الحكومة البريطانية فكانت لها أيضًا حساباتها التي تلاقت، يومها، مع هذا التواطؤ الايطالي – الفرنسي في إفريقيا، فأعلنت، في آخر كانون الثاني ١٩٣٥، انها واثقة من أن «روما ستكون سعيدة بالقيام بتبادل الآراء بينها وبين لندن من أجل تنسيق المصالح الايطالية والبريطانية».

وفي ٣ تشرين الأول ١٩٣٥ (أي بعد أشهر من الاتفاق الايطالي الفاشي – الفرنسي وغض النظر البريطاني) غزا موسوليني إثيوبيا بـ١٨ فرقة عسكرية دخلت أراضيها من دون اعلان حرب مسبق، وتمكّنت من احتلالها رغم مقاومة الاثيوبيين واستبسالهم. وكانت ايطاليا، قبل نحو أربعين عامًا (أي في ١٨٩٦)، قد منيت بهزيمة في اثيوبيا أرغمتها على الاعتراف باستقلال إثيوبيا.

□ **الحركة الاجتماعية الايطالية:** راجع «الفاشيون الجدد» في هذا الباب «معالم تاريخية».

□ **دوتشي Duce:** أصل الكلمة من اللاتينية Dux، وتعني القائد أو الزعيم. والدوتشي لقب عُرف به «موسوليني» وأطلق عليه بالتحديد منذ الزحف الفاشي على روما (١٩٢٢)، «رئيس مجلس الوزراء ودوتشي الفاشية». ويقول بعض المؤرخين إن هذا اللقب استعمل أيضًا لغاريبالدي، إبان حروب الوحدة الايطالية. وهذا اللقب مترادف للألقاب الذي اتخذها بعض الحكّام الدكتاتوريين: الفوهرر (هتلر)، الكوديّو (فرنكو).

□ **رابطة الشمال:** ابتداء من أواسط الثمانينات، أي منذ حوالي عقد من الزمن، بدأت تبرز ظاهرة جغراسية جديدة في ايطاليا، هي ظاهرة نمو روابط ولجان وأحزاب ومؤسسات وأندية... في شمالي ايطالي تدعو إلى استقلال الشمال الايطالي عن جنوبيه مهدّدة الوحدة الايطالية التي مرّ على قيامها نحو قرن وربع القرن. وقد تزامنت هذه الظاهرة مع تزايد صعود شبكات المافيا الجنوبية ونزوح الجنوبيين نحو الشمال إضافة إلى تزايد الفساد الذي بات يضرب بقوة أوساط السياسيين ورجال الأعمال. فنمت، في الشمال، فكرة ضرورة حماية المناطق الشمالية من «موجات الجنوب» وذلك بقطع العلاقات معه، أو على الأقل تخفيفها عبر إقامة نظام فدرالي ايطالي يستقل فيه الشمال والجنوب بشؤونهما الداخلية. ومن دوافع هذا المشروع الجغراسي (الجيوبوليتيكي) فكرة أن لشمالي شبه الجزيرة، كما لجنوبيها، مكوّنات اجتماعية شديدة الاختلاف: يشكل الشمال، ببورجوازياته المدينية الناشطة منذ القرون الوسطى، جزءًا لا يتجزأ من أوروبا الغربية، في حين ان الجنوب لا يزال يحتفظ ببنى اجتماعية من النمط المتوسطي المعروف بهيمنة أرستقراطية عقارية متوارثة منذ عهود الإقطاع في القرون الوسطى.

أهم الأحزاب والروابط الداعية إلى استقلال الشمال «الرابطة اللومباردية» التي سمّيت في ما بعد «رابطة الشمال». أسّسها أومبرتو بوسي. اعتبرت، منذ لحظة تأسيسها، انه من العبث الاستمرار في اقتطاع (وحرمان) ضرائب من الشمال بهدف إنماء الجنوب، إذ تبيّن أن نسبة كبيرة من هذه الضرائب «تذهب إلى زعماء المافيا الذين يستخدمونها لزرع الفساد وانتشاره في الشمال... وعليه يجب إعادة النظر في الوحدة الايطالية لإعطاء كل منطقة الحق في تنظيم نفسها وحماية منجزاتها» (من «المعجم الجيوبوليتيكي للدول»، إيف لاكوست، فلاماريون، باريس، ١٩٩٤، ص ٣٢٤-٣٢٥).

وفي ١١ شباط ١٩٩٥، عقد حزب «رابطة الشمال» مؤتمره العام الذي رفض فيه استقالة أمينه العام أومبرتو بوسي، وأقرّ برنامجًا سياسيًا يدعو إلى اعتماد «الفدرالية» صيغة للحكم، ومنح السلطات المحلية صلاحيات واسعة وتغيير اسم الحزب ليصير

زعيم رابطة الشمال أومبرتو بوسي يخطب في مؤتمر الحزب في مدينة ميلانو (شباط ١٩٩٥).

«رابطة الشمال الاتحادية» الايطالية. وقد رفضت الأكثرية استقالة بوسي، بينها نحو ٢٠ نائبًا من أعضائها ووزير الداخلية السابق روبرتو ماروني. وكان بوسي نفسه وزيرًا في الحكومة السابقة التي انسحب منها احتجاجًا على سياسة رئيسها بيرلوسكوني (١٩٩٤). وبعد رفض استقالته كأمين عام، خاطب بوسي المؤتمر قائلًا: «لقد رفضتم استقالتي... والآن أعدّوا أنفسكم، فالمسيرة الطويلة ستبدأ مرة أخرى».

□ **روما، معاهدة ١٩٥٧:** معاهدة وقعت في ٢٥ آذار ١٩٥٧ في روما من قبل بلجيكا وفرنسا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بهدف إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم صدّقت عليها برلمانات الدول الست (عارضها النوّاب الديغوليون والشيوعيون في فرنسا)، ودخلت حيّز التنفيذ في أول كانون الثاني ١٩٥٨. وبعد ذلك بأربعة عشر سنة دخلت بريطانيا والدانمارك وايرلندا في السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت تضم «دول أوروبا التسع».

ونصّت معاهدة روما على وجوب قيام تكامل اقتصادي مرتكز على سوق موحّدة. فكل العراقيل الحدودية يجب أن ترفع تدريجيًا في وجه الممتلكات والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال. وقد انبثقت عن معاهدة روما «المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية» (Euratom) التي وقعت في روما أيضًا (في ٢٥ آذار ١٩٥٧)، وهيئة سياسية هي «البرلمان الأوروبي»

(المادة ١٣٧ من المعاهدة) الذي بدأ اجتماعاته دوريًا ابتداءً من ١٩ آذار ١٩٥٨ (راجع «أوروبا، مسار الوحدة»، ج٣، ص ٣٥٦-٤٠٤).

☐ **الرومان**: في الأساس سكان مدينة روما، ثم سكان الدولة الرومانية كلها بعدما أصبحت روما عاصمة الامبراطورية. والأتروسكيون (الذين بنوا روما) هم أكثر الشعوب التي يعود سكان روما بأصولهم إليهم.

عُرف المجتمع الروماني، في تاريخه القديم، بسمات، أبرزها ما جاء ملخّصًا في «موسوعة السياسة» (الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٢، ص ٨٥٤-٨٥٥):

مع قيام الجمهورية (٥٠٩ ق .م.) اشتد التباين بين الطبقات الاجتماعية فغدت ثلاثًا: الاشراف والموالي والعامة. وقد أدخل الاشراف في خدمتهم عددًا كبيرًا من الموالي الذين اتبعوا في تنظيمهم الاجتماعي التنظيم العائد للأشراف. بينما كانت العامة في معظمها من الفلاحين. وقد يثري بعض العامة فيصبح من كبار الملاكين ويقتني العبيد. ولكن عدد العبيد كان ضئيلًا ولم يزدد مع الفتوحات.

ألّف الفلّاحون في الأصل السواد الأكبر من المجتمع الروماني، ولكن الفتوحات بدّلت من أوضاعهم. فالجندية صرفت المزارعين عن عملهم الأساسي، فتركوا أرضهم بورًا. ولما عادوا إليها وجدوا الحياة صعبة والإنتاج ضئيلًا نتيجة الإهمال الطويل، فنزحوا إلى المستعمرات يفتشون عن أراض أخصب، أو نزحوا إلى روما سعيًا وراء العمل والرزق. فكوّنوا «طبقة بروليتارية» لأنهم لم يكونوا يملكون بابًا للرزق إلا عملهم. فدخلوا في خدمة الأغنياء.

وكنتيجة حتمية للانتصارات العسكرية في الخارج، تدفق إلى روما عدد كبير من الأسرى بيعوا عبيدًا، فشراهم الأغنياء بالمئات ووكلوا إليهم مختلف الأعمال، فنافسوا العامة (البروليتاريين) والموالي، وأسهموا في نشر البطالة، وأسيئت معاملتهم، ففكروا بالثورة مرارًا. وتزعّم سبارتاكوس أكبر ثوراتهم، فجمع حوله عشرات الآلاف من العبيد الفارين، وقاوم جيوش روما مدة عامين (٧٣-٧١ ق .م.) ولكنه هزم في النهاية ونكّل بالعبيد أي تنكيل.

تعاظم نفوذ طبقة الاشراف الذين حرموا عامة الشعب من أية حقوق، إذ اقتصر عليهم حق دخول «الجمعية» وانتخاب القنصلين. وانفجر العامة في ثورة اجتماعية، وهدّدوا بمغادرة روما، ومعنى ذلك بوار الموسم. فأجبر الأشراف على أن يتخلوا عن الديون التي لهم في ذمة العامة. وأفاد العامة من هذا النصر الأولي، ونالوا حق إنشاء «جمعية شعبية» تنتخب بدورها عشرة ممثلين سمّوا «حماة العامة». وتبعت هذا الفوز منجزات أخرى. ففي عام ٤٤٥ ق .م. أجاز القانون التزاوج بين طبقتي الأشراف والعامة. وأضحى للعامة رأي في انتخاب القنصلين واختيار أعضاء مجلس الشيوخ، وتكلّل نجاحهم بإقرار المساواة الاجتماعية بين الطبقتين.

وفي القرن الثاني ق .م. حاول تيبيريوس غراكوس وضع حد لتسلّط الأثرياء، ومنع نزوح الفلاحين من القرى إلى روما. فوزّع عليهم أملاك الدولة في المقاطعات. ولكن مقاومة النبلاء له كلفته حياته. فخلفه أخوه كايوس غراكوس وأكمل عمله. فأعطى الكثيرين من العامة حق «المواطنية الرومانية». لكن كايوس قتل بدوره. فألغى النبلاء جميع هذه القوانين، واقتسموا في ما بينهم أملاك الدولة المعطاة للفلاحين.

وتفاقم الأمر مع دكتاتورية سيللا، فاضطهد العامة ونكّل بزعمائها. ولم تنهض من كبوتها إلا مع وصول يوليوس قيصر إلى الحكم، فأعطى حق «المواطنية الرومانية» لكل رجل حر. ومع قيام نظام الامبراطورية أخذت معاملة العبيد بالتحسّن تدريجيًا، وحرّم قتلهم، وأعتق عدد كبير منهم.

لم يكن جميع الرومان متمتعين بالحقوق السياسية نفسها. فانقسموا إلى فئتين: المواطنين والرعايا. وللمواطنين وحدهم حق التمثيل في المجالس. وهذا ما أدّى إلى استبداد الأثرياء. فهم جميعًا من المواطنين. ولما كان الأمر بين يدي كايوس غراكوس أعطى حق المواطنية إلى العديد من العامة. وفي عهد يوليوس قيصر أعطى حق المواطنية لكل رجل حر، وألغى التفاوت القائم بين المدن والمقاطعات. وفي العهد الامبراطوري تضاعف عدد من استحقّوا لقب «المواطن»، فاستحقه بنوع خاص من أدّوا الخدمة العسكرية. وهكذا تمكّن بعض البارزين من خارج

روما وايطاليا أن يتوصلوا إلى المناصب العليا أمثال سبتليموس سويروس، وهو في أصله من لبنان. ومن المدن التي استحقّ ساكنوها لقب المواطنية بيروت وبعلبك.

ومن العلامات المهمة في تاريخ الرومان ظهور السّيد المسيح في فلسطين أيام أغسطس قيصر. وقد ولد في بيت لحم وترعرع في الناصرة. ولما بلغ الثلاثين انطلق مبشّرًا بين فلسطين وجنوبي لبنان، ومات سنة ٣٣ (البعض يقول سنة ٣٠) ولم يتجاوز عدد المسيحيين آنذاك المابة والعشرين، أبرزهم الرسل الإثنا عشر والتلاميذ الإثنان والسبعون الذين راحوا يبشّرون بالمسيحية في فلسطين وخارجها. ولاقى المسيحيون اضطهادًا مريرًا لم يتوقف إلا أيام قسطنطين بموجب براءة ميلانو (٣١٣). وحين آل الأمر للامبراطور ثيودوسيوس اعترف بالمسيحية دينًا للدولة. ولما حلّ الانشقاق في الامبراطورية تبعه انشقاق في الكنيسة التي كان قد اهتمّ بتنظيمها أحد الرسل ويُدعى بطرس، فجعل مركزها روما. وأضحت القسطنطينية مركزًا للكنيسة الشرقية. وإزاء تعرّض الامبراطورية لهجمات البرابرة والهون (الهنز)، كان للرهبان والأديرة والإكليروس عامة فضل في حفظ التراث القديم، لأنهم تضلعوا في الدين والمعرفة والأدب، وأسّسوا المدارس، فحافظوا بالتالي على هذا التراث من الضياع. ولما كان عصر النهضة في أوروبا، عاد الفضل لمكتباتهم في مد العلماء والمفكّرين بذخائر الفكر القديم. وعن طريقهم انتقلت المعرفة من العصور القديمة والوسطى إلى العصور الحديثة.

□ **الزحف على روما:** عملية قام بها الفاشيون الايطاليون تحت قيادة موسوليني، ونتج عنها تولّيه رئاسة الوزراء (١٩٢٢)، وبدء سيطرة الفاشيين على السلطة في ايطاليا. وكان الفاشيون أحسنوا استغلال الفوضى في البلاد والأزمة الاقتصادية، ونظّموا صفوفهم، وحصلوا على ٣٥ مقعدًا نيابيًا في انتخابات أيار ١٩٢١. وكانت «السرايا الفاشية» أهم منظّمات الفاشيين تنظيمًا وتسليحًا. بدأت في الظهور في ميلانو، ثم أخذت تعمّ باقي المدن الايطالية، تضمّ شبّانًا من مختلف الاتجاهات السياسية، لكنهم جميعهم متفقون على تمجيد «الروح الايطالية». ووضع موسوليني نصب عينية هدف الاستيلاء على السلطة في روما، واتبع لتحقيق ذلك وسيلتين: القضاء على النزعة الاشتراكية، وإظهار إفلاس أحزاب اليمين السياسي.

منذ أول آذار ١٩٢٢، بدأ تنظيم عملية الزحف على روما. وفي ١٢ أيار ١٩٢٢، سار عشرات الآلاف من الفاشيين نحو فيرّارا لجمع التبرعات من الأهالي، وفي ٢٩ أيار، سار نحو عشرين ألفًا إلى بولونيا وطردوا حاكمها المناوئ لهم. ثم نظمت في شهري حزيران وتموز مسيرات مشابهة في المدن الايطالية الأخرى.

استمرّ تخبّط السلطة في أزماتها، فاستغل موسوليني الوضع ووجّه إلى السلطة إنذارًا (٣١ تموز ١٩٢٢) جاء فيه: «خلال ٤٨ ساعة، وإذا لم تستطع السلطة إثبات وجودها، فإن الفاشيين سيتصرفون حسب ما يمليه عليهم واجبهم الوطني». وعرضت الحكومة على موسوليني الاشتراك في الحكم. فرفض وتابع استعداداته متخذًا من ميلانو منطلقًا له. وأعلن في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٢ ان الزحف على روما سيتم خلال الأيام المقبلة، وأمر قادة فروع الحزب بتحضير العمليات والخطط اللازمة لنجاح هذا الزحف. ووجّه (في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٢) إلى فاكتا، رئيس الوزراء، إنذارًا طالبه فيه بالاستقالة. ثم قام بعزل روما والمدن الكبرى بعد أن سيطر أنصاره على خطوط السكك الحديدية. وحشد في المناطق المحيطة بروما نحو سبعين ألف فاشي استعدادًا للخطوة الحاسمة.

أصدر رئيس الحكومة الأمر بإلقاء القبض على القادة الفاشيين، لكن الملك رفض التوقيع على قرار الأحكام العرفية، وكان الفاشيون قد استطاعوا اختراق الجيش واكتساب عدد من العسكريين. واستقالت الحكومة (٢٨ تشرين الأول ١٩٢٢) وكلّف الملك سالاند بتشكيل حكومة جديدة، واشترط عليه إسناد الحقائب المهمة للفاشيين. رفض موسوليني هذا الحل، وأعلن عن استعداده لتشكيل الحكومة بنفسه، وطلب من الملك أن يستدعيه بالطرق الشرعية. وأذعن الملك لطلب موسوليني الذي قدم إلى روما، في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٢، كرئيس للحكومة. وعندما قابله الملك طلب منه تجميد تحركات السرايا الفاشية ومنعها من الزحف إلى روما. لكن موسوليني

رفض ذلك بحجة ان من الصعب حرمان الفاشيين من هذه الخطوة. وافق الملك على فكرة الزحف، شريطة أن تقدّم السرايا التحية للعائلة المالكة. وفي ٣١ تشرين الأول ١٩٢٢، قدّم موسليني إلى الملك أعضاء حكومته. وفي مساء اليوم نفسه، احتشدت تشكيلات الفاشيين العسكرية بأسلحتها وقمصانها السوداء في العاصمة، وقامت باستعراض عسكري أدّت خلاله التحية للملك المحاط بحكومته وأفراد أسرته. وكانت التحية موجّهة في الحقيقة إلى موسوليني الواقف بجواره بصفته زعيم النظام الفاشي الجديد الذي قدّر له أن يستمرّ حتى أواخر الحرب العالمية الثانية.

□ «**عقدة روما المحاصرة**»: تعبير أطلقه مثقفون غربيون، في العقدين الأخيرين، ليشيروا به إلى حالة وجدانية كامنة في العقل الغربي، وظاهرة أحيانًا كثيرة في السلوكية السياسية والوطنية والاجتماعية لدى الكثيرين من الغربيين، مسؤولين وغير مسؤولين، إزاء العالم الثالث («البربري» في الوجدان الغربي) وشعوبه «الزاحفة على الغرب».

ومؤدّى هذه الحالة، أو العقدة الثقافية – السيكولوجية، حدث تاريخي كانت الامبراطورية الرومانية (وهي أول وأعظم امبراطورية غربية) مسرحه وضحيته، وذلك عندما اجتاحت قبائل الهنز، في العام ٤٤١م، روما ودمّرت الامبراطورية، بعد مناوشات عسكرية تعود إلى قبل نحو قرنين، رغم ما بذله أباطرة عظام (مثلًا إصلاحات أوغسطين) من محاولات إنقاذ للامبراطورية من المدّ العددي القبلي و «البربري» المستميت في هجومه على روما طمعًا بثرواتها ورفاهيتها (ما يذكّر دائمًا بنظريات إبن خلدون الخالدة في قيام الدول). ومما يقوله أرنولد توينبي، المؤرّخ المعاصر الشهير، في الصدد هذا، إن أهم مشكلة واجهت روما هي مشكلة الاغراق العددي، وافتقار الانتصارات العسكرية الرومانية ضد الدعاة البرابرة إلى معنى الحسم الطويل الأمد، بسبب الطابع العسكري المراوغ للبرابرة أنفسهم، واستعدادهم الدائم للموت في ظل مستوى معيّن من الحرمان. وفي النهاية لم يكن في يد روما سوى التسليم بواقع حصارها كجزيرة من الرخاء والقانون وسط أرخبيل من البرابرة المحرومين الذين لم توفّر لهم الحياة إغراء يحول دون المغامرة العسكرية طمعًا في الحصول على نصيب من ثروة روما، حتى ولو مرفقًا بتدميرها. فلقد تشكّلت نفسية روما وثقافتها لأكثر من قرنين من الحصار وتحت وطأة هذا الشعور المعذب من جرّائه، واليأس حيال إمكان وجود حل لأزمة الحصار هذه، وهو ما أدّى في النهاية إلى اجتياحها.

هذا الحدث التاريخي، إضافة طبعًا إلى أحداث لا تقل أهمية ومعيوشة في الوجدان الغربي وذاكرته التاريخية (الوجود العربي الإسلامي في الأندلس وصقلية، والعثماني في البلقان ووصوله إلى أبواب فيينا...)، هو ما صار يستفيق، في السنوات الأخيرة، من حالة الكمون الوجداني ويغزو العقل الغربي الراهن. وهذه الاستفاقة، مقرونةً بأحكام عقلية تسعى إلى حلول من جهة، وبسلوكيات سياسية واجتماعية تصل أحيانًا إلى حد العنصرية كملجأ حامٍ من جهة ثانية، هي التي تشكّل «عقدة روما المحاصرة» لدى الغربيين حاليًا. فالغرب يصبح لديهم جزيرة معزولة من الرخاء والتقدّم والقانون والنظام وسط أرخبيل من التخلف والهمجية والعنف والفقر والحرمان، أي وسط ما يُسمّى «العالم الثالث».

ثمة توصيفات لهذه العقدة، تكلّم عليها محمد السيّد سعيد – كاتب وجامعي مصري – منها إيجازًا («الحياة»، العدد ١١٦٥٦، تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٧):

«إذا أخذنا مجمل الانتقالات أو الانقلابات في صورة العالم الثالث في الغرب طوال القرون الأربعة أو الخمسة الماضية استطعنا أن نتحدث عن أربع حقب: الحقبة الأولى، سادتها صورة عن العالم الثالث كمنطقة للكفار البرابرة الذين تجب إبادتهم أو في أفضل الأحوال التعامل معهم كحيوانات أو كائنات أقل من إنسانية. وقد شغلت هذه الحقبة القرن الخامس عشر تقريبًا. والحقبة الثانية، سادتها صورة عن العالم الثالث كمنطقة للبرابرة الضعاف الذين يجب السيطرة عليهم حتى يمكن تعزيز حضارة الغرب (...) وقد شغلت هذه النظرة عصر الاستعمار التقليدي كله (...). والحقبة الثالثة، سادتها نظرة أكثر تسامحًا عن أهل العالم الثالث كآدميين في أولى مراحل التحضّر، وهو ما يجعل من الواجب مساعدتهم على النهوض بأنفسهم (...) عن طريق تقديم مخرج

مؤداه تصدير ثورة الحداثة كمستقبل وحيد وحتمي للعالم الثالث (...). والحقبة الرابعة، الراهنة بدءًا من عقد الثمانينات، هي امتداد جزئي للحقبة الثالثة، ولكننا نستطيع، من زاوية أخرى، أن نشخّص المرحلة الراهنة كبداية لحقبة جديدة في نظرة الغرب للعالم الثالث، وهي نظرة تتسم بسيادة «عقدة روما المحاصرة» (...) النظرة المرتعبة والتي يتمدّد فيها الشعور بعدم الأمان وبالتهديد إلى كثير من مظاهر العلاقة بين العالم الثالث والعالم الأول، إلى العقدين الماضيين. أول هذه المظاهر وأهمها (...) ظاهرة الإرهاب. فالصورة الشعبية للإرهاب في الغرب (...) إن الإرهابيين قساة، برابرة، حاقدون إلى حد شهوة القتل (...) ولأن الصورة الشعبية عن الارهاب انه يأتي من العالم الثالث، فإن هذا العالم كله إنما هو حقل للكراهية والعنف والقسوة، أي انه حقل للبربرية. وثاني أهم هذه المظاهر (...) زحف الهجرة الجماهيرية الواسعة النطاق من جانب بروليتاريا العالم الثالث إلى قلب الحضارة الغربية، وخاصةً ابتداءً من عقد الستينات (...) حيث ان بروليتاريا العالم الثالث المهاجرة إلى قلب الحضارة الغربية لا تتقن عادة فنون ومهارات الاندماج (...) ومالوا للتركّز في جماعات كبيرة للغاية في المدن الرئيسية التي أصبحت إلى حد كبير مدنًا للملونين والمهاجرين (...).

في ذلك الخضم الهائل من الصور والانطباعات يبرز أمران على جانب كبير من الأهمية في تشكيل نفسية وثقافة وسياسة الرأي العام الغربي، خاصة طبقته الوسطى حيال العالم: الأمر الأول هو تصوير العالم الثالث وسكّانه كبرابرة وكسديم لا نهائي من جمهرة محرومة وعنيفة تطمع في رخاء الغرب وتقدمه وتود «سرقة» ثروته وثمرات عمله. الأمر الثاني هو الشعور الحاد بالإغراق، حيث ان العالم الثالث يأتي بفيض لا نهائي من حيث العدد والمشاكل، وهو فيض لا يمكن استيعابه ولا تحديثه ولم يعد من سبيل سوى صده وإقصاء ما يحمله من تهديدات طامعة بعيدًا عن قلب الحضارة الغربية الحديثة، وإلا اقتلع وجرف معه حضارة الغرب. وهذان الأمران معًا هما بالضبط ما شكّل «عقدة روما المحاصرة» في النفسية والثقافة الغربية الراهنة. وهما أيضًا اللذان يشكّلان جانبًا كبيرًا من توجهاته وسياساته واستراتيجياته العسكرية والثقافية، في النظام العالمي البازغ (...) فعلى جانب التشخيص السليم لـ «عقدة حصار روما» يجب أن نبدّد الوهم الشائع بأنه يتجه وينحصر ضد المسلمين فقط، وإن برز المسلمون كعنصر رئيسي في الشعور العميق بالتهديد القادم من أرخبيل العالم الثالث «الضيق وغير العقلاني». فحتى الأكثر تطورًا مثل الكوريين والصينيين، بل حتى اليابانيين، ناهيك عن الأفارقة، يشكّلون جزءًا مهمًا جدًا من صورة «الحصار» هذه (...) والفضاء الفكري والثقافي لعقدة «حصار روما» يشغله أساسًا المحافظون والمحافظون الجدد، وليس العنصريون، على الأقل في مرحلة أولى. هذا مع الاعتراف بأن المحافظة عادة ما تحتفظ لنفسها بهامش عنصري ينمو وينكمش تبعًا للأحوال. غير ان الجديد في هذا السياق هو استيعاب قطاع متعاظم من الليبراليين في إطار عقدة الحصار».

□ **الفاشية Fascisme**: من الايطالية «فاشيو» (fascio)، أي «الحزمة» أو «الرزمة». وكان الرومان يتّخذون شعارًا لهم يمثّل رزمة من قضبان شُدّت حول فأس ورأس الفأس بارز من أحد جانبي الرزمة. ويعتقد مؤرّخون ان الرومان كانوا أخذوه عن الإتروسكان، سكّان إتروريا. وموسوليني وحزبه الفاشي قد تبنياه شعارًا للفاشية.

والفاشية حركة أسّسها موسوليني في ميلانو في العام ١٩١٩ من قدامى المحاربين وقدامى النقابيين (Fasci Italiani di Combattimento). وقد تحوّلت هذه الحركة إلى نظام سياسي استمدّ «عقيدته» من الحركية والتجربة السياسية الدائرة في إطار الأحداث والظروف وبهدف الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها سلطة توتاليتارية. وقد تسنّى لها ذلك في السنوات القليلة الفاصلة بين زحفها على روما في ١٩٢٢، وإقامة الدستور في البلاد في ١٩٢٥ - ١٩٢٦، مستفيدة إلى أقصى حد من عجز النظام البرلماني الذي كان قائمًا، ومن المرارة التي استشعرها القوميون والوطنيون نتيجة معاهدات ١٩١٩-١٩٢٠. وقد رفضت الفاشية رفضًا قاطعًا الفردانية الليبرالية التي قال بها الفلاسفة الفرنسيون في القرن الثامن عشر وتركوا تأثيرًا كبيرًا على الحياة الفكرية والسياسية في أوروبا. فالفرد، بنظر الفاشية، يختفي تمامًا في الدولة التوتاليتارية



ملصق عسكري فاشي ايطالي (١٩٣٠).

والمركزية: «كل شيء في الدولة، لا شيء ضد الدولة، ولا شيء خارج الدولة». وقد رأت هذه المقولة ترجمتها في «العظمة الرومانية». والزعيم، «دوتشي»، هو في خدمة هذه الدولة، ويجمع بين يديه مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية، وإرادته لا حدود لها. أما الحزب الفاشي فيقوم بدور النخبة في تنفيذ إرادة «الدوتشي» ويضم متطوعين وأعضاء في تشكيلات ميليشياوية. وبواسطة هذا الحزب يعمل الفرد لإبطال كل نقد وإلغاء كل التناقضات الاجتماعية. أما النقابات فهي تنظيمات يتعاون في داخلها أرباب العمل والعمّال للقضاء على «الصراع الطبقي». وهكذا يكون على الايطاليين أن يبنوا امبراطورية قوية حول «روما الجديدة».

ومن هذه الفاشية الايطالية أصبحت كلمة «فاشية» تطلق على الايديولوجيات والحركات السياسية وأنظمة الدولة التي تتخذ موقفًا قوميًا متطرفًا وتجنح إلى التسلّط والتوتاليتارية، كالكتائب الإسبانية التي أسسها خوسيه انطونيو بريمو دي ريفيرا، والحركة الركسية البلجيكية التي أسسها ليون ديغرينيل، ومنظمة الحرس الحديدي التي أسسها كودريانو في رومانيا، وحركة أوسوالد موسلي في بريطانيا، والحركة الفرنسية أو التضامن الفرنسي... وسواها من الحركات التي شهدتها أوروبا، وخاصةً بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية. وثمة حركات فاشية، بعد هذا التاريخ وإلى اليوم، لا تزال قائمة، خصوصًا في أوروبا، وتشهد بين الحين والآخر بعض الانتعاش

حتى انها تستطيع إيصال نوّاب لها إلى المجالس البرلمانية، كما بالنسبة إلى الانتخابات الأخيرة (١٩٩٤) في ايطاليا.

□ **الفاشيون الجدد**: حركة تشكّلت في ايطاليا في ١٩٤٧، وضمّت العناصر التي بقيت على ولائها للفكرة الفاشية، مجترّة الأمجاد القديمة، ومستمدّة التأييد من العناصر التي تشعر بمرارة الهزيمة، وتشهد انتعاشًا في كل مرة تستفحل فيها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (راجع «أوروبا»، ج٣، ص ٣٤٤-٣٥٥).

وكثيرًا ما استخدم الفاشيون الجدد، في بدايات تحركهم (بعد الحرب العالمية الثانية)، عبارة «الحركة الاجتماعية» مستبعدين عبارة «الحركة الفاشية» أو «الحزب الفاشي»، ومستفيدين، في الوقت نفسه، كونهم أعضاء سابقين في الحزب الفاشي الايطالي، من قانون العفو العام الذي كان صدر في تشرين الأول ١٩٤٦ وشمل المتعاونين مع الفاشية إبان حكم موسوليني. وقد رفعت هذه الحركة، منذ تأسيسها، كل شعارات النظام الفاشي رغم انها رفضت إسم «الفاشية الجديدة» الذي أطلق عليها واشتهرت به. وكان المنظّر الرئيسي لها (منذ تأسيسها وحتى ١٩٥٠) غ. ألميرانتي الذي شغل منصب أمينها العام. ولكنها ابتداءً من ١٩٥١، وتحت تأثير رئيسها الأمير جونيو بورغيز، أخذت تنتهج سياسة تقارب مع اليمين التقليدي والملكي، مما دفعها تدريجيًا إلى التخلي عن طابعها الفاشي السافر. وقد توّج ذلك (في ١٩٧٢) باتحاد الحركة مع الحزب الملكي فأصبحت تعرف باسم «الحركة الاجتماعية الايطالية - اليمين القومي». وفي كانون الثاني ١٩٧٣، صادق مؤتمر روما على هذا الاتحاد الذي كان الهدف منه، بالدرجة الأولى، انتخابيًا، إذ أتاح للحركة الجديدة أن تحصل على ٨,٧٪ من أصوات المنتخبين وعلى ٥٦ مقعدًا نيابيًا. وقد أدّى هذا الفوز الكبير للحركة إلى إثارة مخاوف الأحزاب الديمقراطية من احتمال بروز الفاشية من جديد، خاصة وان معظم الأصوات التي حصلت عليها الحركة كانت في المناطق الجنوبية التي من الممكن أن تتحول، بسبب فقرها، إلى قاعدة رئيسية للفاشية. وعلى أثر هذه الانتخابات أعلن ألميرانتي، السكرتير العام للحركة، ان حركته تضم أكثر من ٤٠٠ ألف عضو يطمحون لأن يتحوّلوا إلى أداة «في يد يمين متكتل قادر على التوفيق بين واقع الدولة وواقع الأمة وواقع العمل».

ومما زاد في قلق الأحزاب الديمقراطية الايطالية عودة الحركة، بعد مرحلة اعتدال نسبي، إلى اعتماد أساليب العنف الفاشي لتدمير «الدولة الجمهورية» (الهجوم على جامعة روما التي كان يحتلها الطلاب اليساريون في العام ١٩٦٩، هجوم بالقنابل على مؤسسات عامة في مدينة ميلانو، محاولة انقلاب فاشلة بقيادة الأمير بورغيز في كانون الأول ١٩٧٠...). وفي العام ١٩٧٦، هبط عدد مقاعد الحركة إلى ٣٥ مقعدًا، وانعكس هذا التراجع على تماسك الحركة التي أصبحت تهددها الانقسامات بسبب اعتراض بعض الأجنحة على ميول ألميرانتي الفاشية (١٩٧٩).

أحرز الفاشيون الجدد، في انتخابات آذار ١٩٩٤، نصرًا انتخابيًا جعلهم يحتلون المرتبة الثانية، بعد بيرلوسكوني (وحزبه «إلى الأمام ايطاليا») ضمن إطار تحالف اليمين في وجه اليسار واليسار المعتدل، وفي ظروف انهيار كامل للأحزاب التقليدية الثلاثة الكبرى (الديمقراطي المسيحي، الشيوعي، الاشتراكي) نتيجة محاكمات فضائح الرشوة والفساد. وأسند بيرلوسكوني ٥ وزارات للفاشيين الجدد في حكومته؛ وانتخب أحدهم، وهو ميركو تريماغليا (مولود ١٩٢٧) الذي كان حارب إلى جانب موسوليني في الحرب العالمية الثانية، رئيسًا للجنة الشؤون الخارجية - وهي من أهم اللجان - في مجلس النواب الايطالي (٢٦ أيار ١٩٩٤). وكان سبق هذه الانتخابات النيابية (آذار ١٩٩٤)، انتخابات بلدية (كانون الأول ١٩٩٣) فاز الفاشيون الجدد بأغلبية مقاعدها.

لكن مفصلًا تاريخيًا مهمًا وملفتًا في تاريخ ايطاليا المعاصر (وأوروبا إلى حدٍّ، على أساس ان أكثر السياسيين الأوروبيين عبّروا عن امتعاضهم وخشيتهم من هذه «الاستفاقة» الفاشية في ايطاليا معتبرين ان إيطاليا تعود القهقرى) عاشه الايطاليون يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٥ بإعلان زعيم «الحركة الاجتماعية الايطالية» (أهم حزب وتيار في «الفاشية الجديدة»)، جانفرنكو فيني، التخلي عن الايديولوجية الفاشية وتبني

النهج «اليميني الليبرالي» بعد نحو خمسين سنة من سقوط حكم الدكتاتور الفاشي بنيتو موسوليني واعلان الجمهورية في ١٩٤٦. وجاء هذا الإعلان إبان مؤتمر الحركة (٢٧–٢٩ كانون الثاني ١٩٩٥). إلا أن عملية التغيير هذه لقيت معارضة وجوه وتيارات داخل الحركة تحظى بتأييد جزء من القاعدة. فقد أعلن خصم فيني التقليدي بينو راوتي (١٩٢٧) انه «سيبقى فاشيًا». ولكن معظم أعضاء القيادة ونواب الحركة، على رأسهم ألسندرا موسوليني، حفيدة زعيم الفاشية بنيتو موسوليني، أعلنوا تأييدهم لعملية التغيير وبقاء فيني على رأس الحركة الجديدة التي ضمّت بعض الوجوه من الحزب الديمقراطي المسيحي الذي انهار من جرّاء فضائح الرشوة والفساد.

□ **كاسّينو، تدمير دير جبل:** (راجع أيضًا «مدن ومعالم»): كان الألمان، منذ ١٩٤٣، منتشرين من حول هذا الدير التاريخي على جبل كاسّينو، وكان لا بد للحلفاء (منذ أوائل ١٩٤٤) من المرور عبر تلك المنطقة للتمكّن من الوصول إلى روما وتحرير ايطاليا من قبضة الفاشيين. وقد تمكنت القوات الحليفة من محاصرة جبل كاسّينو من دون أن تتمكن من احتلاله، ذلك ان التعليمات صريحة بعدم قصف الدير مهما كان الثمن. بيد أن القوات الأوسترالية أعلنت انها ستنفصل عن تلك القوات إن لم يتم التوصّل إلى حل، وقال قائدها، الجنرال برنارد فرايبرغ، ان ليس ثمة حل إلا بقصف الدير وتدميره، خاصة وان المارشال ويلسون، قائد قوات الحلفاء هناك، كان قد أعلن ان أجهزته قد رصدت وجود منشآت لاسلكية فوق سطح الدير. وكان معروفًا ان القوات الألمانية التي كانت تحتلّ الجبل لم تدخل إلى الدير مطلقًا بل ظلّت مرابطة في المناطق الجبلية المحيطة به. وحده قائد القوات الألمانية الجنرال فون سنغر كان يدخل إلى الدير بين الحين والآخر، وهو الذي أشرف بنفسه على نقل كنوز الدير إلى أماكن أمينة كما نصح الرهبان بمحاولة البقاء لأطول فترة ممكنة في أقبية الدير تحسبًا لأي طارئ. وفي صباح ١٥ شباط ١٩٤٤، راحت مدفعية القوات الأميركية والبريطانية والأوسترالية تصبّ جام حممها على الدير، وقامت ٢٢٩ طائرة بإلقاء ٢٨٧ طنًا من القذائف العادية، و٦٦ طنًا من القذائف الحارقة على سطح الدير وأجنحته. ودمّر الدير ولكن من دون أن يقتل أي من رهبانه. ولم يتمكّن الحلفاء من تحقيق عملية الربط مع روما إلا يوم ١٢ أيار ١٩٤٤. والحلفاء لا يزالون، حتى اليوم، يتبادلون التهم حول مسؤولية تدمير دير جبل كاسّينو نظرًا لقيمته التاريخية والروحية.

□ **لاتران، معاهدة:** معاهدة وُقّعت في ١١ شباط ١٩٢٩ في قصر لاتران (راجع «لاتران» في «مدن ومعالم») بين الكرسي الرسولي (الكاردينال غاسبيري، سكرتير الدولة) وإيطاليا (موسوليني) لحل المسألة الرومانية المعلّقة منذ العام ١٨٧٠. وقد أسّست مجموعة الاتفاقيات، التي شكلت هذه المعاهدة، «دولة الفاتيكان» التي يرأسها البابا، إضافة إلى اتفاق مالي وكونكوردا بين الدولتين، ايطاليا والفاتيكان. وبموجبها تخلّى البابا عن حقوقه في روما، وعن ممتلكات الكنيسة السابقة، وأقرّت إيطاليا بامتيازات محدّدة للكنيسة الكاثوليكية، ومعاملة رجال الإكليروس كمأموري الأحوال المدنية. أقرّ البرلمان الايطالي هذه المعاهدة في أيار – حزيران ١٩٢٩، وصدّقتها الفاتيكان في ١٥ حزيران ١٩٢٩. وبعد سقوط الفاشية، أكّد البرلمان الجمهوري الايطالي هذه المعاهدة (راجع «كونكوردا» في «الفاتيكان» في جزء لاحق من الموسوعة).

□ **اللاتين Latin:** سكّان إقليم لاتيوم الأقدمون في ايطاليا. ويطلق اليوم إسم اللاتين على المسيحيين الكاثوليك الذين يستعملون اللغة اللاتينية في عباداتهم (طقوسهم). ولاتيوم هي المقاطعة التي حط الرحيل بها إنياس الطروادي، بطل ملحمة فرجيليوس الشاعر الروماني في ١٢ نشيدًا (٢٩–١٩ ق.م.). هرب إنياس بعد خراب طروادة فأقام مدة في قرطاجة عند ملكتها ديدون فشغفت به، فولّى هاربًا إلى ايطاليا وحطّ الرحيل في مقاطعة لاتيوم حيث أسّس أحفاده روما.

□ **لجنة التحرير الوطني (C.L.N.):** منظمة انبثقت في أواخر الحرب العالمية الثانية وضمّت جميع الأحزاب الايطالية المناهضة للفاشية: الشيوعيين،

الاشتراكيين، الديمقراطيين المسيحيين، الليبراليين، حزب النضال، الحزب الديمقراطي للعمل. تأسّست في روما في ٢٧ تمّوز ١٩٤٣، ولم تخرج إلى العلن إلا بعد استيلاء قوات الحلفاء على روما في ٤ حزيران ١٩٤٤، لتؤلف «حكومة الأحزاب الستة» برئاسة إيفانوي بونومي (١٨٧٣-١٩٥١). وفي ٢٦ كانون الأول ١٩٤٤، عهدت حكومة بونومي بصلاحياتها في المناطق الشمالية من ايطاليا، التي كانت لا تزال خاضعة لنظام الجمهورية الاجتماعية الفاشية (موسوليني) وللاحتلال الألماني، إلى «لجنة التحرير الوطني لإيطاليا الشمالية» التي تولت الإشراف على الحرب النضالية التي يخوضها الأنصار، وأقامت جمهوريات موقتة في المناطق التي تمكّن هؤلاء الأنصار من تحريرها. وفي حزيران ١٩٤٥، شكّل فروشيو فرّوشيو بارّي، من حزب النضال، آخر حكومة منبثقة عن «لجنة التحرير الوطني».

☐ **المافيا** Mafia «استعملت كلمة «مافيا» في معناها العام والعريض، للدلالة إلى مجموعات تمارس القتل في صقلية بجنوب ايطاليا، كما استعملت على نطاق واسع في العالم لوصف عصابات الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأميركية.

لكن حتى القرن التاسع عشر لم تكن الكلمة الصقلية الأصل «مافيا» قد ظهرت في اللغة الايطالية المكتوبة. وفي أواسط ذلك القرن بدأت القواميس الايطالية الصادرة في صقلية، تذكرها وتمنحها معاني متعارضة. فقد جاء في قاموس صدر في ١٨٦٨ انها تعني الشجاعة والكرامة («يا له من حصان مافيوزي»). لكن قاموسًا آخر صدر في ١٨٧٦ ربطها بمعنى العصابة (Camorra).

وهذه التعاريف تعكس الصلة بين المعاني المتعارضة كما يتم استخدامها في صقلية. وفي هذا رأى لويجي بارزيني في كتابه «الايطاليون» (١٩٦٤) ان حرف (M) في الكلمة يقرر طبيعة معناها الدقيق. فإذا كتب كبيرًا كان المقصود «منظمة غير قانونية تعمل على نطاق عالمي»، وإذا كتب صغيرًا عنى الإعجاب بالشجاعة الرجولية» (من «الحياة»، العدد ١١١٠٥، تاريخ ١٠ تموز ١٩٩٣، صفحة «تيارات»).

وجاء أيضًا في الكتاب السنوي «كيد ١٩٩٤» (Quid, 1994)، في أساس كلمة مافيا، انها من العربية (mu'afah) التي تعني حماية الضعفاء، أو من التوسكانية (maffia) التي تعني البؤس. وثمة تفسيرات أخرى: في العام ١٨٠٠، لجأ ملك نابولي، فرديناند الرابع، إلى صقلية حيث أنشأ شرطة (ميليشيا) لعرقلة حملة بحرية فرنسية، وأطلق عليها إسمًا مركبًا من الأحرف الخمسة الأولى لصرخة الحرب التي أطلقت في العام ١٢٨٢، وتناقلها الايطاليون، وهي Morte alla Francia: Italia) (anela، أي «الموت لفرنسا، هذه صرخة ايطاليا».

وفي عودة إلى «تيارات» جريدة «الحياة» (المذكورة أعلاه) نقع على التأريخ التالي للمافيا:

«واقع الحال ان المافيا لم تكن على الإطلاق شبكة بيروقراطية متماسكة صغيرة. فهي قامت دائمًا على تحالف عدة مجموعات صغرى شبه مستقلة، كل واحدة منها تقتطع لنفسها منطقة أو حيًا بذاته، وتختصّ بنوعية من الوظائف والخدمات والسلع. ولئن جرت العادة على تسمية التحالف بين هذه المجموعات بـ «المافيا»، فالكلمة تستعمل أحيانًا كنعت لمشاريع بناء وتعمير أو صناعة أو مواصلات، الخ. أما الجريمة، وهي مشتركة بين هؤلاء جميعًا، فناجمة أساسًا عن «الخوة» والابتزاز...

هذا التركيب الصقلّي يجد جذوره في المجتمع الفلاحي، حيث تسود العلاقات المباشرة بين الجيران، كما توجد ذاكرة بعيدة مشتركة عرفتها تلك البيئة، ألا وهي حروب التوحيد الايطالي، حيث تفرّع معظم أسر المافيا عن عائلات قومية قاتلت في سبيل الوحدة.

والمافيات الأولى كانت تتولى توفير الأمن والنظام في صقلية، حين تعجز الحكومات التي تحتلها عن فرض ذلك. فقد كانت تجمع الضرائب على شكل مدفوعات تعطى للأقوياء الذين يحمون السكّان من العصابات والسارقين.

كذلك نهضت هذه المافيات على صلة القرابة الدموية، فكانت مراتب السلطة فيها امتدادًا للمراتب العائلية، ومن هنا انتقل «الشرف» و «التضامن» و «الدم» إلى قيم مافياوية. لكن هذه التركيبة العائلية ما لبثت أن كيّفت تنظيمها وأشكال عملها بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة، وذلك بينما كانت صقلية

تتعرض للتصنيع والتمدين. وفي مطالع هذا القرن بات لكل مجموعة رئيس معين ومفهوم للعضوية يُتاح لموجبه الانتساب لـ «رجال الشرف» حتى لو لم يكونوا أقارب مباشرين. أما الخط الفاصل بين فرض الضريبة وفرض الابتزاز، وبين الحفاظ على الأمن وارتكاب الجريمة، فما لبث أن امّحى تمامًا. وبالتدرّج، شكّلت جماعات المافيا أحلافها التي سمحت لها بالسيطرة على جميع أوجه الحياة تقريبًا في صقلية، ولا سيّما الجزء الغربي منها. وبصفتها هذه حظيت بغضّ نظر السلطات في حالات كثيرة، كما أدّت خدمات لبعض الصناعيين وأصحاب المشاريع إذ تولّت كسر إضرابات أو تهديد قادة نقابيين.

أما «المافيا الأميركية» كما سُمّيت، وهي بدورها تحالف بين مجموعات شبه مستقلة، فليست فرعًا من الفروع الصقلية، مع ان صقلية كانت مصدرها البعيد. فمع مطالع هذا القرن، هاجر الآلاف من الصقليين وأهل الجنوب الايطالي إلى المدن الكبرى في الشمال الشرقي للولايات المتحدة، حيث عاشوا متجاورين في أحياء واحدة، معيدين، بهذا، إنتاج ظروف حياتهم في صقلية. والحق ان هذه المدن هي التي عرفت أكبر الجرائم تنظيمًا وخطورة، كما عانت مشاكلها، من دون أن يعني ذلك، بالطبع، ان الصقليين هم وحدهم من يرتكبون هذه الجرائم.

على ان مطالع الثلاثينات شهدت ذروة الحروب والتصفيات بين عصابات المافيا ذات الأصل الإيطالي، بعد أن سجّلت نجاح هذه الأخيرة في التخلّص من العصابات التي صدت عن مجموعات اتنية أخرى. وفي سبيل ضمان السلام والتعايش بين تلك العصابات تمّ تقسيم البلد إلى ما بين ٢٠ و٣٠ مقاطعة على كل منها رئيس (Capo) شبه مستقل.

بهذا سيطرت المافيا على جزء كبير من نشاطات القمار في الولايات المتحدة، وكذلك على تهريب المخدرات إلى البلاد. وإلى ذلك، مارست، في صورة موسّعة، مهمة التلاعب بالنقابات وابتزاز أرباب العمل وإبداء الاستعداد الدائم لكسر الإضرابات. وبهذا كله نجحت مجموعات عدة منها في امتلاك مؤسسات ومشاريع وأراضي ومنشآت سياحية لا تحصى.

وربّما كان أكثر ما أذاع تعبير «المافيا»، استعماله من قبل المكتب الفيديرالي للمخدرات في مطالع الثلاثينات، على رغم ان البعض فضّلوا تعابير أخرى، من بينها «الرعاع» أو «الدهماء» (The Mob). ويبقى ان الكتابات الأخيرة عن «المافيا» تميل إلى تأكيد نقطة أساسية هي ان روابط الدم والشرف وغير ذلك، تراجعت كثيرًا في السنوات الأخيرة لمصلحة العمل المأجور (والبيزنس) من دون أية روابط» (انتهى ما جاء في «تيارات» صحيفة «الحياة» المذكورة).

ومن أكبر حملات المحاكمات التي تعرّضت لها المافيا تلك التي حصلت في ١٩٢٧–١٩٢٩ في صقلية حيث نتج عنها انخفاض في نسب الجريمة بلغت ٧٥٪. وفي ١٩٦٧، المحاكمات المعروفة بـ «محاكمات الـ١٦». وفي ١٩٨١، صدر تشريع باسم «قانون بيو لاتورّي» (وهو نائب شيوعي اغتيل في ١٩٨٢) الذي خوّل السلطات التحقيق في أساس الثروات المشكوك بمصادرها، وبالثروات غير الشرعية. وفي ١٣ أيلول ١٩٨٣، المادة ٤١٦ من قانون العقوبات التي خوّلت السلطات المعنية ملاحقة كل الذين يعجزون عن تقديم دليل شرعي لثروتهم. وبين ١٩ و٣٠ أيلول ١٩٨٤، صدرت مذكرات توقيف بلغت ٣٦٦ مذكرة عقب اعترافات دون ماسينو الذي أوقف في أيار ١٩٨٣ في البرازيل. وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٨٤، توقيف فيتو سيانسيمينو، وزير ديمقراطي مسيحي سابق عن بالرمو (عاصمة صقلية) بتهمة مشاركته في المافيا، وعقب ذلك جرى توقيف ١٥٠ شخصًا (بعد شهر، أي في كانون الأول ١٩٨٤). وفي ١٠ شباط ١٩٨٦، محاكمات بالرمو: ٤٧٤ متهمًا، بينهم ١٢١ فارًا؛ وفي ١١ كانون الأول ١٩٨٧، محاكمات من جديد: ٣٤٢ متهمًا. وفي ٣١ آذار ١٩٨٧، محاكمات تورين: ٢٤٢ متهمًا؛ وفي ١٦ تموز ١٩٨٧، محاكمات بالرمو: ١٩ محكومًا بالسجن مدى الحياة. وفي ١١ أيار ١٩٨٨، محاكمات ١٢٧ متهمًا، وبعد نحو شهرين استقالة القاضي المناهض للمافيا، جيوفاني فلكوني، و٨ من زملائه. وفي ١١ شباط ١٩٩١، محكمة التمييز تطلق سراح ٤١ مافياويًا. وفي ٢٥ تموز ١٩٩٢، السلطات ترسل ٧ آلاف رجل من القوات العسكرية لفرض الأمن في صقلية، وفي ٤ آب ١٩٩٢، صدور مرسوم قانون موجّه ضد المافيا. والأهم من كل هذه

المحاكمات والإجراءات، المحاكمات التي باشر بها قضاة «الأيدي النظيفة» في ١٩٩٢، والتي لا تزال مستمرة، وما تلازم معها من نتائج وأحداث طالت مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ايطاليا (راجع «الأيدي النظيفة» في هذا الباب «معالم تاريخية»).

ورغم ما أنزلته ثورة «الأيدي النظيفة» بالمافيا، بأشخاصها ومؤسساتها وتحالفاتها، والقبض على بعض زعمائها، منهم كبيرهم المدعو «توتو»، فإنها كانت لا تزال تبرهن عن قدرتها على إنزال ضربات بالسلطة في ايطاليا وإعلان ما أسماه البعض «ثورة المافيا المضادة». ولعلّ الانفجار الذي وقع أمام متحف أوفيتزي في مدينة فلورنسا (أوائل صيف ١٩٩٣) أرادته المافيا تدليلًا على قدرتها هذه. إذ يتضح حجم الخطر من اختيار المكان الذي وضعت فيه السيارة الملغومة بالقرب من المتحف الذي يُعدّ ثاني أهم المعالم السياحية في ايطاليا بعد الفاتيكان، ويضمّ تحفًا ومخطوطات تعود إلى عصر النهضة. وقد اعتبر الايطاليون أن انفجار فلورنسا بمثابة إعلان ثورة من المافيا على المجتمع، وتجدّد بروز المافيا كعقبة رئيسية أمام حركة الإصلاح في ايطاليا، خاصة وان ثمة أمثلة كثيرة دالة على استمرار تغلغل المافيا داخل السلطة، منها مشروع محطة توليد الكهرباء في جيويا تاورو في إقليم كالابريا التي كانت مرشّحة لأن تكون أكبر محطة لتوليد الكهرباء في أوروبا إلى أن اتضح أن المافيا هي التي تضطلع بمهمة تنفيذها.

«... لا جدال أن «أم المافيات» (المقصود كوزانوسترا الصقلية خصوصًا والمافيات الايطالية عمومًا) تمر في فترة صعبة وان رؤوسها انتهت إلى السجون والمحكمة... لكنها لا تزال قوية عسكريًا، والأهم أن عملياتها التجارية مستمرة بل أفضل مما في السابق، لأن أسواقًا جديدة انفتحت أمامها، خصوصًا في شرقي أوروبا».

كانت انقضت نحو ثلاث سنوات، من هذا الكلام الذي قاله أحد قضاة صقلية، على بدء تدفق المافيا الايطالية والأميركية والغربية على أوروبا الشرقية التي انفتحت أبوابها بين ليلة وضحاها بعد عقود طويلة من الانغلاق. فالأعاصير السياسية التي اجتاحت دول المعسكر الاشتراكي أواخر الثمانينات وعصفت بحكوماتها تباعًا، أسفرت بين أمور أخرى عن إطاحة الحاجزين المنيعين اللذين كانا يواجهان كل محاولة تغلغل في تلك الدول: الستار الحديدي الذي يفصلها عن العالم الخارجي، والأجهزة الأمنية المهيمنة في كل مجالاتها الداخلية. وبتداعي الحاجزين لم تبق قيود تذكر على الحركة عبر حدودها ولا رقابة على ما يجري داخلها. فهرع أرباب «الجريمة المنظمة» إلى المنطقة يستكشفونها، ثم يتقاسمونها، ثم يبدأون العمل فيها، خصوصًا وانها تتيح إمكانات هائلة لـ «غسل الأموال القذرة»، ولفتح طريق جديدة لتهريب المخدرات، والاتجار بالسلاح، والمواد المشعّة والمعادن النادرة... كما باتت قوانينها الجديدة تسمح بإقامة الأجانب إذا أسسوا شركات فيها، كما تسمح لهذه الشركات بشراء العقارات والمشاريع المختلفة في صورة مباشرة أو بأسماء مواطنين محليين في مقابل عمولات معينة.

نقلت مجلة «ريسيرتش ريبورت» (عن «الوسط»، العدد ٩٩، تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣، ص ٥٥) عن نائب الرئيس الروسي آنذاك ألكسندر روتسكوي حين رأس لجنة «مكافحة الفساد» في نيسان ١٩٩٣، ان المافيا تسيطر على حوالي ٤٠٪ من الإنتاج الروسي، وان مواد خامًا وأموالًا تزيد قيمتها على ٤٠ بليون دولار هُرّبت من البلاد إلى مصارف في الخارج. وعن صحيفة «موسكو نيوز» (٧ حزيران ١٩٩٣) ان الرئيس الروسي بوريس يلتسن قال ان ٤٠٪ من رجال الأعمال، وثلثي الصفقات التجارية الروسية لها صلة بعصابات المافيا المحلية. وتحاول المافيا السيطرة على المصارف الروسية، ما دفعها إلى قتل عشرة مصرفيين كبار سقطوا برصاصها في موسكو وسانت بطرسبورغ وغيرهما. وطلبت «جمعية المصارف الروسية» من يلتسن التدخل بحزم لإنقاذ أعضائها. وتتحكم عصابات المافيا الروسية بالحياة التجارية في البلاد، وهي مسلّحة تسليحًا جيدًا، إذ استطاعت الحصول على عتاد حربي وذخائر يسهل شراؤها من عسكريين تحوّلوا إلى مهرّبين وبائعي سلاح. ونقلت «موسكو نيوز» أيضًا (في عددها ١٠ أيلول ١٩٩٣) ان «خبراء الأمم المتحدة وضعوا مخططات لبرامج «تقسيم العمل» بين عصابات المافيا «السوفياتية»، توقّعوا فيها أن تعزز العصابات الأوزبكستانية نشاطها في مجال

زراعة الأفيون، وان تبدأ المافيا الأوكرانية بإنتاج الهيروين. وحسب تقديراتهم ستتصدر كازاخستان وطاجيكستان قائمة منتجي الحشيشة والأفيون، وستبقى بيلوروسيا (روسيا البيضاء) العقدة الرئيسية لطرق التهريب، وستظل روسيا المركز الأساسي لتجارة المخدرات التي تصلها من آسيا الوسطى وأفغانستان خصوصًا، بأسعار بخسة تقل كثيرًا عن الأسعار في الغرب».

□ **مجزرة ٢٣-٢٤ آذار ١٩٤٤:** في هذا التاريخ كان المقاومون المعادون للنازية الألمانية والفاشية الايطالية بدأوا يستشعرون القوة ويتحسسون قرب انتصارهم، خصوصًا وأنهم رأوا ضعف الجبهات الألمانية، ولا سيّما مع الاتحاد السوفياتي، ودنو أجل النازية والفاشية وزعيميهما هتلر وموسوليني. هكذا بدأت تقوى المقاومة الفرنسية والمقاومة الايطالية (وحتى المقاومة داخل ألمانيا نفسها) وتضاعف من عملياتها ضد الوجود النازي.

ففي هذا الإطار، تمكّن المقاومون الايطاليون من إلحاق ضربة كبيرة بالشرطة الألمانية المنتشرة في روما، أسفرت عن قتل ٣٣ من أفراد تلك الشرطة وعن جرح ٦٠ آخرين. قرّر هتلر أن ينتقم من الايطاليين بإعدام خمسين ايطاليا مقابل كل شرطي قتل خلال تلك العملية. بيد أن الجنرال كيسرلنغ، قائد القوات الألمانية، رأى ان يعدم عشرة فقط من الايطاليين مقابل كل شرطي ألماني، شرط أن يتم اختيار من سيعدمون من بين نزلاء السجون في روما وخاصة من بين الذين سبق أن حكم عليهم بالإعدام، أو وُجّهت إليهم تهم من شأنها أن تنتهي بهم إلى الاعدام. لكن إحصاء للسجناء الذين تنطبق عليهم تلك الشروط أظهر أن عددهم غير كافٍ. فنظمت عمليات اعتقال في أحياء روما جمع خلالها عدد من بينهم رهبان وضباط ايطاليون ونساء وصبيان لم يتعدوا الرابعة عشرة، واقتيدوا سيرًا على الأقدام حتى طريق أرديا وسط العاصمة حيث مقابر جماعية. وهناك تمّ قتلهم برصاصات أطلقت على الرقاب. وقد استغرقت عملية الإعدام هذه طيلة يومي ٢٣ و٢٤ آذار ١٩٤٤. وتوالت المجازر النازية بحق المقاومين والمدنيين (منها في فرنسا مجزرة أورادور الشهيرة في أوائل حزيران ١٩٤٤، ومجزرة إعدام ٥٠ من ٧٦ ضابطًا بريطانيًا أسيرًا في ألمانيا كانوا حاولوا الهرب من معتقل ساغان في بروسيا الشرقية).

□ **الوحدة الايطالية**: راجع «النبذة التاريخية».

مدن ومعالم

• إتروريا **Etruria**: قديمًا إسم منطقة في ايطاليا الوسطى هي اليوم بالتقريب منطقة توسكانا. والاتروسكان هم الشعب الذي سكنها. مختلف في أصله، ظهر في توسكانا (ايطاليا) في القرن الثامن ق.م. قادمًا من آسيا الصغرى، كما يظن البعض. سيطر في القرن السابع على روما وامتدّ إلى الجنوب وسهل البو. تغلب عليهم الرومان منذ القرن الرابع. أنشأوا حضارة غنية أصبحت عنصرًا أساسيًا في الحضارة الرومانية. إذ استمر الأتروسكان يؤثرون في الرومان في مجال تشييد المدن والفنون. فالحضارة الأتروسكانية حضارة مدينية في الأساس وعرفوا نظام المدينة – الدولة (لوكومونيا Lucumonie) التي يتزعمها الملك (أي اللوكومون)، ثم انتقلت السلطة إلى الأرستقراطية. وفي المجتمع كان للمرأة دور أساسي، يفوق أحيانًا دور الرجل حتى يقال انه كان هناك «النظام الاجتماعي الأمومي» (ماتريارِكا Matriarcat).

الآثار والأطلال – لا النصوص والكتابات – هي المرجع الأول الذي يروي قصة هذه الحضارة؛ أما المرجع الثاني فهو الكتابات والتحليلات الحديثة وهي كثيرة. ترقينيا هي المدينة الأولى بين مدنهم، وتقع



من فنون الأتروسكان: جانب من وليمة.

شمال غربي روما. وعدد مدنهم بلغ (في القرن السادس ق.م.) ١٢ مدينة. وكان لترقينيا ميناء يقع على الشاطئ الغربي الغني بالمعادن التي نجح الأتروسكان في استخراجها من المناجم، وفي صنع شتى السلع المعدنية منها، علاوة على تصديرها.

الرسوم واللوحات، بألوانها الزاهية ومشاهدها (ولائم ورقص وموسيقى وصيد ورياضة بأنواعها) تدل على حبّهم للحياة والحرص على الاستمتاع بها ما أمكن. وجمع بينها تكريم المرأة، بل مساواتها بالرجل أو يزيد، بخلاف الإغريق الذي شاب نظرتهم إلى المرأة شيء من الانتقاص أو الاحتقار. اعتقد الأتروسكان بالبعث بعد الموت، وبالخلود، وبالقضاء والقدر، فأقبلوا على العرافة للتنبوء بالمستقبل.

ومما يذكره المؤرّخون أن الرومان أخذوا، (إضافة إلى ما أخذوه عن الأتروسكان من فنون البناء وخرائط الشوارع) عنهم شعارهم المعروف، وهو عبارة عن رزمة من قضبان شدت حول فأس ورأس الفأس بارز من أحد جانبي الرزمة؛ وموسيليني نفسه، وحزبه الفاشي، قد تبنى ذلك الشعار أيضًا.

* **إلبا Elbe**: جزيرة في البحر التيراني (متفرع من المتوسط) شرقي كورسيكا. تابعة لإيطاليا. تعدّ نحو ٥٥ ألف نسمة. نفي إليها نابوليون الأول (١٨١٤). مزروعاتها الأساسية الكرمة والزيتون. غنية بالحديد. خضعت، على التوالي، للأتروسكان، ثم للقرطاجيين، الرومان، والبيزانيين (Pisane) في القرن العاشر، ثم لمدينة جنوى (١٩٢٠). وهبها شارلكان لعائلة مديتشي في ١٥٤٨، ثم أصبحت تابعة لفلورنسا. خضعت لنابولي في ١٧٣٦، ولمملكة إترووريا (١٨٠٢–١٨٠٣)، ثم لفرنسا. ضمّت إلى المملكة الايطالية إبان الوحدة الايطالية (١٨٦٠). نزل فيها الفرنسيون في حزيران ١٩٤٤.

* **إتنا Etna**: بركان شمال شرقي صقلية لا يزال مشتعلًا ويقذف النار. ارتفاعه ٣٢٩٥م. جعلت منه الميثولوجيا مقرًا لفولكانس إله النار وصناعة المعادن عند الرومان. أكبر انفجاراته في القرن العشرين حدثت في ١٩٢٨ و١٩٥٦ و١٩٦١.

* **أدرياتيك، بحر**: بحر يتفرع من المتوسط بين إيطاليا والبلقان، يصبّ فيه نهر البو. مساحته ١٣١٥٠٠ كلم٢. دعاه جغرافيو العرب «بحر أدرياس». في شماله خليج تريستا، وجنوبه خليج تارنتو وقناة أوترانتو.

* **أديج العليا Haut-Adige**: مقاطعة إيطالية في أقصى شمال ايطاليا على الحدود مع النمسا التي تسمّيها (التيرول الجنوبية). مساحتها ٧٤٠٠ كلم٢، وعدد سكّانها نحو ٤٤٠ ألف نسمة. تعايشهم، حاليًا، مضرب مثل أوروبي؛ ذلك لأنهم يشكلون مجموعات ثقافية ولغوية كثيرًا ما عصفت بينها النزاعات في السابق، ولأن لا عدوى الحروب الإتنية العاصفة في يوغوسلافيا السابقة المجاورة، انتقلت إليها، ولا تأثرت بالخلافات حول مستقبل كانتون «جورا» السويسري غير البعيد عنها.

الايطاليون أكثرية في عاصمتها (بولزانو) وفي مدن ميرانو ولاييف، لكنهم لا يشكّلون أكثر من ٢٨٪ من مجموع سكّانها. وهناك نحو ٢٨٠ ألفًا يتكلمون الألمانية ويتمسكون بأصولهم التيرولية؛ ونحو ١٨ ألفًا من اللادينيين المتحدرين من الروتانيين الذين كانوا يقطنون المنطقة (وكذلك منطقة غريزون في سويسرا) إبان الزحف الروماني، وهم يتكلمون لغة قريبة من اللاتينية، وقد مُنحوا بعض الحقوق الخاصة خصوصًا في حقل التعليم، ويبقى عليهم الكثير ليفعلوه كي يصبحوا على قدم وساق مع الايطاليين والجرمان (الألمان).

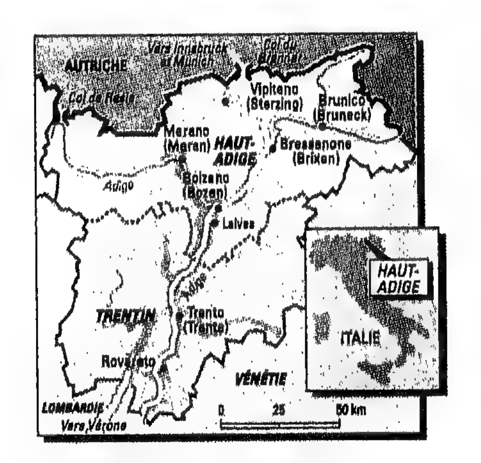
في ١٩ حزيران ١٩٩٢، توصّلت روما وفيينا (عاصمة النمسا) إلى اتفاق مفاده أنه لا جدوى من الاستمرار في إبقاء «قضية تيرول الجنوبية» ماثلة في جدول أعمال الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة. وعلى أساس هذا الاتفاق – الاستنتاج، مُنحت أديج العليا نظام حكم ذاتي أمّن حقوق مختلف المجموعات السكّانية فيها. هكذا بدأ يتعاقب على حكومات الحكم الذاتي للمقاطعة، وزراء ايطاليون من سلوفينيا، وهنغاريون من سلوفيكيا، وألمان من رومانيا. ومنذ أشهر (أي في أوائل ١٩٩٤)، أرسلت منظمة التحرير الفلسطينية مبعوثين لها إلى أديج العليا لاستطلاع ودراسة تجربة الحكم فيها ريثما يفيد ذلك في وضع

نظام حكم ذاتي مشابه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعود مشكلة أديج العليا (أو تيرول الجنوبية) إلى أيام سقوط الامبراطورية النمساوية – الهنغارية. ففي أيلول ١٩١٩، حصلت إيطاليا، بموجب معاهدة سان جرمان، على تيرول الجنوبية إضافة إلى ترانتان الواقعة إلى جنوبي تيرول الجنوبية. وهذه المنطقة الألبية (نسبة إلى جبال الألب) لم يكن قد سكنها، في ذاك الوقت، أكثر من ٧ آلاف إيطالي، في حين كان يقطنها نحو ٢٢٠ ألف ألماني.

وما إن استلم موسوليني زمام الأمور في ايطاليا (بدءًا من ١٩٢٢) حتى بادر إلى منع استعمال اللغة الألمانية، رسميًا، في المنطقة، وإلى تشجيع تدفق العمّال الايطاليين القادمين من مختلف أرجاء ايطاليا على المنطقة وتأمين مساكن لهم فيها، وكذلك شجّع إقامة شركات إيطاليا كبرى عن طريق نظام ضرائبي خاص. ومع ذلك، استمرّ الألمان أكثرية.

في أيلول ١٩٤٦، وقّع وزيرا خارجية ايطاليا والنمسا، ألسيد دو غاسبيري وكارل غروبر، أول إتفاق يضمن حقوق المجموعة الجرمانية (الألمانية) خصوصًا الحقوق المتعلقة بالتعليم. وهذه المجموعة، التي كانت لا تزال تؤمن بعودة التيرول الجنوبية (أديج العليا بالتسمية الايطالية) إلى الوطن الأم السابق، جعلها الاتفاق المذكور تخفّف من غلوائها، لكنها استمرّت تضغط على الحكومة المركزية لكسب المزيد من مطالبها ملتفةً حول «الحزب الشعبي للتيرول الجنوبية» (Süd-tiroler Volkspartei)، تساعدها على ذلك النمسا. وقد لجأت هذه الأخيرة، في العام



١٩٦٠، إلى طرح قضية «التيرول الجنوبية» على هيئة الأمم المتحدة محاولةً تقوية حوارها مع روما ومقدمةً نفسها «القوة الضامنة والحامية» لجرمان التيرول الجنوبية. وفي حزيران ١٩٦١، وقعت نحو خمسين عملية تفجير ضد منشآت كهربائية إيطالية استهدفت فتح باب الحوار مع روما ومن موقع قوي. وقد بدأت بالفعل محادثات بين العاصمتين، روما وفيينا.

مرت ثلاثون سنة، جرت أثناءها محادثات صعبة؛ لكنها أثمرت (في حزيران ١٩٩٢) عن اتفاق بين الدولتين، بدعم وقبول من مجموعات أديج العليا، حول البدء بتنفيذ نظام حكم ذاتي للمقاطعة، يتضمن ٣٧ إجراء سُمّيت «باكشيتو» (Pacchetto)، وتنصّ على حقوق جرمان أديج العليا في إطار الدولة الايطالية. وهناك، حاليًا، حكومة ائتلاف للمقاطعة من «الحزب الشعبي للتيرول الجنوبية» الجرماني، والحزبين الايطاليين «الحزب الديمقراطي المسيحي» سابقًا، و «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» الشيوعي سابقًا. وفي شباط ١٩٩٤، أعيد انتخاب لوي درنولدر، جرماني، على رأس الطاقم الحكومي الذي يدير شؤون أديج العليا. وبعد انتخابه صرّح بقوله: «إن نظام أديج العليا هو نموذج يحتذى لما يمكن للصبر أن يحققه. كان يمكن أن نغوص في مأساة (حرب أهلية)، قبل البوسنة؛ لكن ولحسن الحظ أمكننا تجنّب مثل هذا الأمر، علمًا أنه من الواجب علينا أن نبقى حذرين من السلطة المركزية في روما». عضو آخر في حكومة المقاطعة (ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي) عبّر عن سروره من النظام الخاص بأديج العليا (باكشيتو)، وذهب إلى حدّ إمكان اعتباره «نقطة انطلاق باتجاه حلّ النزاعات مثل النزاعات القائمة في يوغوسلافيا السابقة»؛ في حين اعتبر عضو ثالث (ينتمي إلى الحزب الشعبي الايطالي، الديمقراطي المسيحي سابقًا) ان هذا النظام (حول الحكم الذاتي لأديج العليا) يبقى هشًا ما بقي الرجوع إلى الوراء ممكنًا: «إذا استمرّ صعود اليمين المتطرف فقد يهدّد نظامنا المكتسب بصعوبة».

يقدّم النظام حلولًا بسيطة ومعقّدة في آن. ففي حقل التعليم، على سبيل المثال الأبرز والأهم، تتمتع كل مجموعة ثقافية ولغوية بمدارسها الابتدائية والثانوية؛ لكن في المرحلة الجامعية، وبسبب عدم

توافر جامعة في أديج العليا، يقصد نحو ٦٥٪ من طلاب المجموعة الجرمانية الجامعات النمساوية، وخصوصًا جامعة إينسبروك التي لا تبعد أكثر من ساعة في طريق البر عن بولزانو عاصمة أديج العليا؛ في حين يقصد طلاب المجموعة الايطالية الجامعات والكليات الايطالية. وعلى صعيد قطاعي السياحة (خصوصًا القطاع الفندقي) والتجارة، هناك غلبة واضحة للمجموعة الجرمانية بسبب ان أبناءها ثنائيو اللغة، في حين ان الايطاليين يستسهلون الانكليزية على الألمانية... فالخوف على النظام الجديد، المتفق عليه بين روما وفيينا وممثلي المجموعات الثقافية واللغوية في أديج العليا، والذي بدأ تنفيذه في حزيران ١٩٩٢، باقٍ ما بقيت ثغرات هنا وهناك قد تعيد تأجيج أحقاد متوارثة، خصوصًا وأن صعود اليمين الايطالي، الذي جاء صعودًا كبيرًا في انتخابات آذار ١٩٩٤ في ايطاليا، حمل معه نزعة قد تعيد تعقيد الأمور في أديج العليا. إذ سرعان ما تصدّى أحد قادة الحركة الاجتماعية الايطالية (الفاشيون الجدد)، بييترو ميتولو، وهو المرشّح الوحيد للمجموعة الايطالية في أديج العليا، لموضوع هذه المقاطعة الايطالية: «لست ضد هذا النظام بحد ذاته، لكن يجب إعادة النظر فيه وإصلاحه من جديد؛ إذ من غير المقبول أن تكون هناك مدارس منفصلة. فعلى الذين يتكلمون الألمانية أن يعرفوا أنهم هنا، في ايطاليا» (المرجع الأساسي: «لوموند ديبلوماتيك»، عدد أيار ١٩٩٤، ص ٩).

* **الاسكندرية (أليسندريا) Alessandria, Alexandria**: مدينة في ايطاليا في منطقة بيمونته. تعد نحو ١٤٠ ألف نسمة. مركز زراعي وصناعي ونقطة مواصلات مهمة. مساحة مقاطعة أليسندريا ٣٥٦٠ كلم٢، وعدد سكانها نحو ٨٠٠ ألف نسمة. قلعة دفاعية أنشئت على عجل في ١١٦٨ لصدّ هجوم فريدريك الثاني بربروسا. أخذت إسمها تكريمًا للبابا الاسكندر الثالث. تخلّت عنها النمسا لسافوا في بداية القرن الثامن عشر، وضمّت إلى فرنسا في ١٧٩٦.

* **أغريجنتو Agrigente**: أو أكراغاس (Akragas) قديمًا، وجيرجنتي حتى ١٩٢٧: مدينة ايطالية في صقلية وقاعدة المقاطعة. نحو ٩٠ ألف نسمة. أسّسها الإغريق في القرن السادس ق.م. اجتاحها القرطاجيون (٤٠٦ ق.م.). فيها هياكل وآثار قديمة (هيكل جوبيتر، وهرقل – القرن السادس ق.م.).

* **بادوا Padova**: مدينة في شمالي ايطاليا، غربي البندقية. تعد نحو ٣٣٠ ألف نسمة. كرسي أسقفي. جامعة وكاتدرائية (القرن الثالث عشر). مدينة تجارية وصناعية (أقمشة، كيميائيات، سكّر)، واقعة على مفترق طرق مؤدية إلى ميلانو، البندقية وبولونيا. خضعت للرومان، ثم للومبارديين. أسس فيها الامبراطور الجرماني فريدريك الثاني جامعة (١٢٢١). أصبحت شهيرة بتعليم القانون. ضمتها إليها البندقية (١٤٠٥) واحتفظت بها حتى اتفاقية كامبوفورميو (١٧٩٧) حيث سلّم نابوليون بونابرت جمهورية البندقية وكل ممتلكاتها للنمسا. عادت للمملكة الايطالية (١٨٠٥-١٨١٤). وأعيدت للنمسا (١٨١٤)، وثارت في ١٨٤٨. وفي ١٨٦٦ انضمت إلى الوحدة الايطالية. قرب بادوا، وبعد انتصار فيتوريو فنيتو، وقّع النمساويون هدنة ٣ تشرين الثاني ١٩١٨ التي أنهت (بالنسبة إلى ايطاليا) الحرب العالمية الأولى.

* **بارما Parma**: مدينة في شمالي ايطاليا. نحو ٢٢٥ ألف نسمة. متاحف وقصور. جامعة تعود إلى القرن الخامس عشر، وكاتدرائية تعود إلى القرن الثالث عشر. أسّسها الأتروسكان، وأصبحت (١٨٣ ق.م.) مستعمرة رومانية. في ١٥١١، ضمّها البابا إلى ممتلكاته، ثم إلى ابنه الطبيعي، واستمرت تنتقل من وضعية إلى أخرى، إلى أن أصبحت دوقية، ثم انضمت إلى الوحدة الايطالية (١٨٦٠).

* **بالاتينوم Palatinum**: أحد تلال روما السبعة. قامت عليه المساكن الأولى في المدينة. وفيه جعل الأباطرة قصورهم.

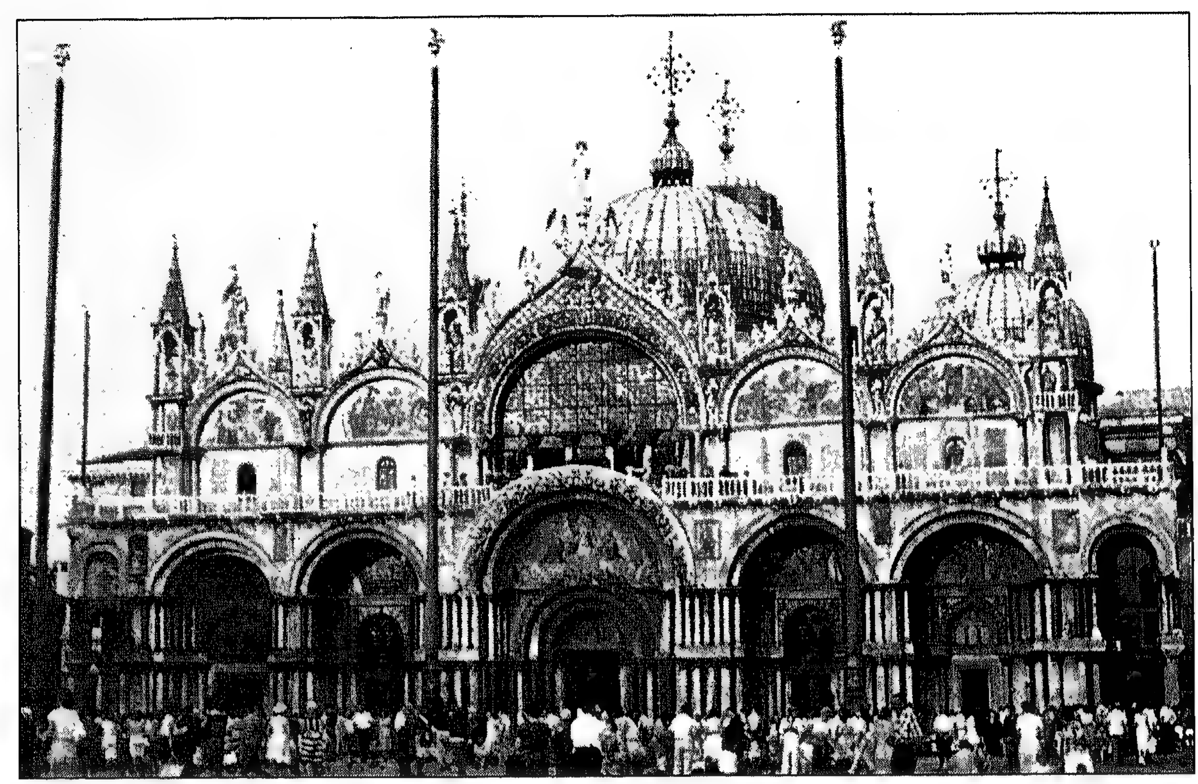
* **بالرمو Palermo**: مدينة ايطالية شمال غربي جزيرة صقلية. نحو ٨٥٠ ألف نسمة. فيها آثار قرطاجية ويونانية وعربية. كاتدرائية (القرن الحادي عشر – القرن

الثامن عشر)، وكنائس ذات طراز عربي وبيزنطي، وعدد كبير من القصور. أسسها الفينيقيون باسم «بانورموس»، وأصبحت رومانية (٢٥٤ ق.م.)، فتحها العرب (٨٣٥)، وهزمهم روبير غيسكارد في ١٠٧٢. ضربتها الزلازل في ١٦٩٣، ١٧٢٦ و١٨٢٣. ثارت في وجه الملك في ١٨٢٠ و١٨٤٨. انضمت إلى المملكة الايطالية الموحّدة في ١٨٦١. حرّرها الأميركيون من السيطرة الألمانية – الفاشية في تموز ١٩٤٣ (راجع «صقلية» في هذا السياق).

* **البندقية Venise**: مدينة ومرفأ في شمالي ايطاليا على الأدرياتيك. نحو ٧٣ ألف نسمة. قسم منها بني على جنبات القنوات، يتنقلون فيها بالزوارق. كان لها في ما مضى علاقات تجارية وثيقة مع الشرق الأوسط. شهيرة بمصنوعاتها الدقيقة وبناياتها الفخمة وقصورها.

ميدان سان مارك أشهر معالم البندقية، وكنيسة القديس مرقص، تزيّنهما تماثيل ونقوش على غاية الأبهة أتى بها البنادقة من القسطنطينية بعد أن احتلها الصليبيون في حملة ١٢٠٢. وثمة جناح، في الساحة، أضافه نابوليون (١٨١٠) إلى إحدى الكنائس التي يرجع زمن إنشائها إلى فترة حكم الدوقات. ومن التماثيل المثيرة تمثال رباعي يقوم في الركن الخارجي لكنيسة سان مارك، تمّ اقتباسه من سورية عام ١٢٥٦ ويمثّل أربعة أباطرة رومان... فالمدينة تكاد تكون كلها قصورًا وتماثيل وجسورًا ولوحات تمتزج فيها الطرز البيزنطية والقوطية والرومانية مع فنون عصر النهضة، والفن الإسلامي في أعمال كثيرة. وفي ظل نظام الحكم والدستور سارت أمور البندقية على طريق الازدهار زمنًا طويلًا. وكانت العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر، والأولى من القرن السادس عشر أعظم الفترات روعة وأكثرها فخامة في حياة البندقية، فقد كانت تصبّ في جزائرها مكاسب التجارة العالمية.

اليوم، هناك إهمال واضح إزاء هذه المدينة بمبانيها وآثارها التي تعطيها فرادة عالمية. ففي السنوات الأخيرة، أدّى إهمال صيانة بيوت المدينة

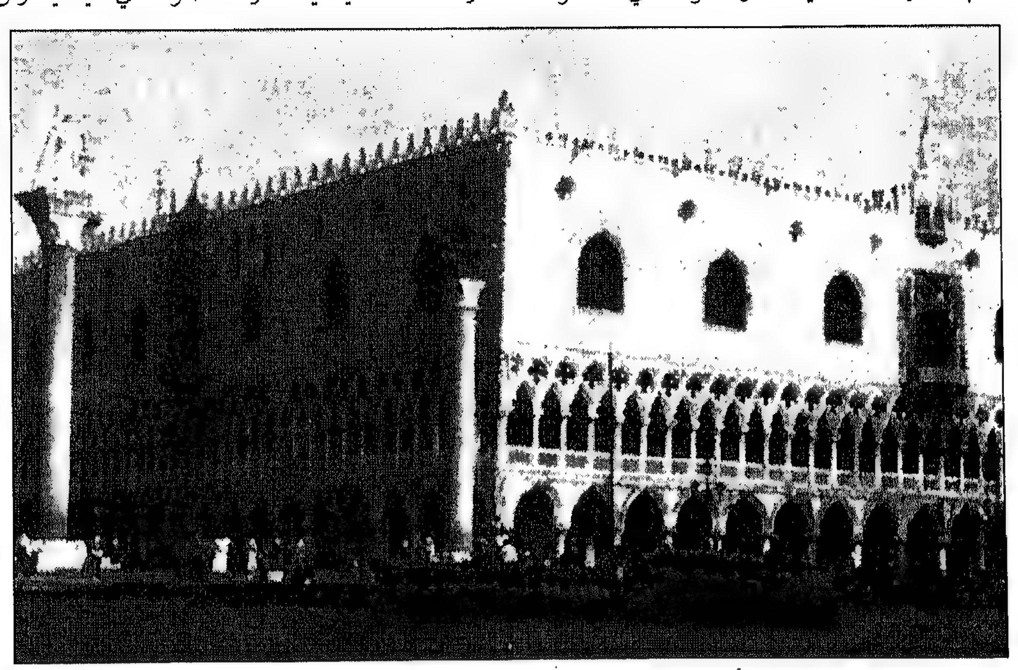


كاتدرائية القديس مارك في البندقية.

وقصورها ومعالمها الأثرية إلى انهيارها. ومن أصل ألف بيت وقصر تاريخي راح أكثر من نصفها يعاني من حالة مزرية أو يواجه أخطارًا حقيقية. والشيء نفسه بالنسبة إلى كنائسها التاريخية التي كانت تبلغ المائتين، واصبحت البندقية تخسر كل عام حوالي ٦٪ من منحوتاتها، و٥٪ من رسوماتها الجدارية، و٥٪ من أثاثاتها الفنية و٣٠٪ من لوحاتها. وهي المدينة التي استطاع البنادقة السابقون، في ظل الجمهورية المستقلة، رعايتها والمحافظة عليها لعدة قرون من خلال القوانين والتشريعات واللوائح الصريحة التي تنفذ بنودها بكل دقة وصرامة. وقد بدأ هذا الإهمال منذ نهايات القرن الثامن عشر، وتحديدًا ابتداء من ١٧٩٧ عندما فقدت استقلالها وغزاها نابوليون بونابرت خلال توسّعه في ايطاليا. ومن ثم اتفقت فرنسا والنمسا وايطاليا على إلغاء جمهورية البندقية، وجرى تسليمها للنمسا، ثم لتصبح أحد أقاليم ايطاليا (١٨٦٦). كل ذلك بعد أن كانت جمهورية مستقلة تسيطر على البر والبحر (خصوصًا تجاريًا). كما فقدت قيمتها كميناء رئيسي بعد أن تحوّل إلى تريستا، إضافة إلى أن الدولة الايطالية أخذت تنظر إليها، منذ إلحاقها بها، كمنطقة سياحية فحسب. فهناك، أحيانًا، وخصوصًا في السنوات الأخيرة، مائة ألف سائح يمكن أن يوجدوا في المدينة في اليوم الواحد، و٧٠٪ منهم يصلون في الصباح ويرحلون في المساء، فتكون البندقية (فينيسيا) والحال هذه أشبه بصالة عرض.

وهناك محاولات حثيثة، من الايطاليين وسواهم (خصوصًا من منظمة الأونسكو وهيئات المثقفين) تطالب برصد مبالغ وبدء العمل في أعمال صيانة وترميم مدينة كلها متحف حضاري مهم. ورغم هذه المحاولات، التي لم تصل بعد إلى الحد المطلوب، يخشى سكان البندقية أن تكون المدينة نفسها تواجه موتًا بطيئًا. فقد تراجع عدد السكان إلى نحو ٧٣ ألف نسمة من ١٧٣ ألفًا منذ الخمسينات، كما أن نصف السكان الباقين تقريبًا تصل أعمارهم إلى خمسين وأكثر. وقد يتراجع عدد السكان أكثر إذا اختار سكان منطقة ميستري المجاورة التي تبلغ نحو ٢٠٠ ألف نسمة تكوين مجلس خاص وقطع الروابط الإدارية مع البندقية.

في نيسان ١٩٩٤، أقيم معرض في البندقية، هو الأول من نوعه، في «قصر الدوقات» تحت عنوان «ميراث الإسلام»، اشتمل على منتخبات من الفن الإسلامي الموجودة في الخزائن والمحفوظات والمتاحف الايطالية، أو المصنوعة في ايطاليا وفق



قصر الدوج في البندقية: أثر الطراز الاسلامي.

تأثرات وتأثيرات إسلامية بيّنة، وقد بلغ عددها ٣٥٠ قطعة مختارة. وقد برزت في المعرض قطع فارسية وعراقية ترقى إلى العهود الإسلامية الأولى، وقطع نقدية أموية، ونحاسيات منقوشة، ومجموعات نفيسة من المخطوطات والخرائط العربية. وقد تمّ تكريس قاعة، في المعرض، خاصة بتأثيرات الفن الإسلامي منذ القرن الخامس عشر على فنون ايطاليا المختلفة التي تعود في الدرجة الأولى إلى قوة الصلات التي نشأت بين البندقية والخلافة العثمانية.

* **بو Pô**: نهر شمالي ايطالي، ٦٥٢ كلم. يمر بتورينو ويصبّ في الأدرياتيك. كوّن سهلًا زراعيًا خصبًا هو سهل البو، يقع بين جبال الألب والأبينين. مساحة السهل ٤٦ ألف كلم²، وهي المنطقة الاقتصادية الأولى في ايطاليا. وبدءًا من مدينة فرّارا يبدأ البو بتشكيل دلتا كبرى قبل مصبّه في الأدرياتيك.

* **بورغيزه Borghese**: قصر في روما (١٦١٥)، فيه متحف غني بالتحف الفنية، قديمة وحديثة. بدأ بإنشائه الكاردينال ديزا (١٥٩٠)، وانتهى في ١٦٠٧ مع البابا بولس الخامس (كميل بورغيزه).

* **بومبايي Pompéi**: مدينة رومانية في ايطاليا تقع قرب نابولي على سفح بركان الفيزوف الذي دمّرتها حممه سنة ٧٩ وقتلت نحو ألفين من سكانها الذين كانوا نحو ٢٠ ألف نسمة. كشفت آثارها في القرن الثامن عشر. كانت مكان إقامة صيفية للرومان.

* **بيامونته Piemonte**: مقاطعة في شمال غربي ايطاليا، قاعدتها تورينو. كوّنت مع بلاد سافوا دولة مستقلة منذ القرون الوسطى ثم اندمجت في الوحدة الايطالية (١٨٦٠). مساحتها ٢٥٤٠٠ كلم². وتعد نحو ٦ ملايين و٥٠٠ ألف نسمة. كانت خاصة عائلة سافوا في القرن الحادي عشر. احتلتها فرنسا في ١٧٩٦ إلى ١٨١٤.

* **بيزا Pisa**: مدينة ايطالية في مقاطعة توسكانا. نحو ١٥٥ ألف نسمة. شهيرة ببرجها المائل (القرن الثالث عشر). ولد فيها العالم غاليليو. جامعة منذ ١٣٤٣. شكّلت مدرسة فنية في كل توسكانا وسردينيا. إنها مدينة إتروسكانية، ثم مستعمرة رومانية (١٨٠ ق.م.). علاقات تجارية مع الشرق في القرن العاشر. استولت على كورسيكا (١٠٩٢)، ثم جزر الباليار (١١١٤). انتصرت البندقية عليها (١٢٨٤). ضمتها فرنسا إليها (١٨٠٧–١٨١٤)، ثم أصبحت من حصة دوقية توسكانا إلى أن دخلت الوحدة الايطالية (١٨٦٠).

في ٧ كانون الثاني ١٩٩٠، قرّرت السلطات إقفال برجها المائل الشهير أمام الزوّار باعتباره أنه أصبح خطرًا.

* **تارنتو Tarento**: مرفأ في جنوبي ايطاليا على البحر الإيوني. نحو ٣٦٥ ألف نسمة. صناعة معادن. وهناك خليج تارنتو على البحر ذاته تقع عليه مدينة تارنتو.

* **تراباني Trapani**: هي دريبانم القديمة. مرفأ في شمال غربي صقلية. نحو ١٢٥ ألف نسمة. عنده انتصر أدهربعل القرطاجي على القائد الروماني كلوديوس بولكر (٢٤٩ ق.م.).

* **ترازيمينه Trasimène**: بحيرة في شمالي ايطاليا. انتصر عندها هنبيعل على القنصل الروماني فلامينيوس (٢١٧ ق.م.).

* **ترانتو Trento**: مدينة شمالي ايطاليا. نحو ١٢٥ ألف نسمة. عقد فيها المجمع المسكوني التاسع عشر المعروف بـ «التريدنتيني» (١٥٤٥–١٥٦٣)، وهو الذي اهتمّ بتنظيم الكنيسة الكاثوليكية وبتجديد معتقدها بعد الإصلاح البروتستانتي.

* **تريسته Triesta**: مرفأ في شمالي ايطاليا على الأدرياتيكي. نحو ٣٤٥ ألف نسمة. مركز تجاري مهم. تكرير النفط. نقطة دولية بالغة الشأن.

* **تورينو (Turin) Torino**: مدينة في شمالي ايطاليا (مقاطعة بيامونته) على نهر البو. نحو مليون و٥٠٠ ألف نسمة. كانت سابقًا عاصمة مملكة



بيزا: البرج المائل، مبنى بالمرمر الأبيض. وقربه كاتدرائية بيزا، وراهبتان في مقدمة الصورة.

سردينيا. ثاني أكبر مركز صناعي بعد ميلانو. أهم آثارها كاتدرائية يوحنا المعمدان (أواخر القرن الخامس عشر)، حيث الكفن الذي لفّ به جسد السيّد المسيح. دمّرها هنيبعل (٢١٨ ق.م.)، ثم ألحقت بالرومان. غزاها البربر، ومن بعدهم ضمّت إلى المملكة اللومباردية. في ١٧٢٠، أصبحت عاصمة مملكة بيمونته – سردينيا، ثم إلى المملكة الايطالية (من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥)، غداة إعلان الوحدة الايطالية.

* **توسكانا Toscana**: مقاطعة في ايطاليا الوسطى، قاعدتها فلورنسا. هي بالتقريب أتروريا القديمة. نشأت فيها دوقية كبرى حكمتها أسرة مديتشي (١٥٦٩–١٧٣٨). خضعت للنمسا، ثم ضمّت إلى الدولة الايطالية على أثر حروب الوحدة الايطالية (١٨٦٠). أقام الأمير اللبناني فخر الدين المعني الثاني الكبير علاقات سياسية واقتصادية مع أميريها قزما الأول وفرديناندو الثاني.

* **تيرول Tyrol**: منطقة قريبة من الحدود الايطالية – النمساوية. عاصمتها بولزانو. نحو ٤٠٠ ألف نسمة، أكثر من نصفهم ألمان. ضمّت إلى ايطاليا في ١٩١٩. وفي ١٩٤٦، عقد اتفاق بين الدولتين نصّ على المساواة بين الايطاليين

والنمساويين في تلك المنطقة وحماية الحقوق الثقافية والشخصية للألمان. وقد أنشأ هؤلاء حزبًا خاصًا بهم ولهم نواب في البرلمان الايطالي. إلا أن الحكومة الايطالية حاولت الانتقاص من الحكم الذاتي للمقاطعة، الأمر الذي أدّى إلى نشوب حركة إنفصالية ألمانية لجأت إلى العمل العنفي لتثبيت حقوقها. وفي ١٩٦٩، قدمت الحكومة الايطالية مشروعًا يحمي الاستقلال الذاتي للمقاطعة وافق عليه مجلس الشيوخ الايطالي (١٩٧١)، ووقعت النمسا وايطاليا على اتفاقية لتسوية الخلافات سلميًا والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية في حالة نشوب خلافات جديدة (راجع «أديج العليا» في هذا الباب «مدن ومعالم»).

* **تيفولي Tivoli (Tibur)**: مدينة في ايطاليا شهيرة بمتنزهاتها. نحو ٥٢ ألف نسمة. هي تيبور القديمة. شيّد فيها هادريانس مقرًا ريفيًا له وأغناها بالحدائق. آثار هيكل فستا (Vesta: إلهة النار البيتية في الميتولوجيا الرومانية).

* **جنوى Genova** (أو **Gênes**): مدينة ومرفأ إيطالي على خليج جنوى على البحر المتوسط. نحو مليون و٢٥٠ ألف نسمة. هذا الخليج شهير بمقبرته «الحقل المقدس» والتماثيل والقصور؛ تحده من الشرق شبه الجزيرة الايطالية، من الشمال ايطاليا القارية ومن الغرب فرنسا. بعد سيطرة الغوطيين على جنوى، ثم البيزنطيين، ثم اللومبارديين، أصبحت في عهدة شارلمان. في القرن الحادي عشر، تحالفت مع بيزا لرد هجمات المسلمين القادمين من البحر التيراني وغربي المتوسط. نافست البندقية وحققت عليها عدة انتصارات. لكنها، في القرن الخامس عشر، أسقط من يدها أمام منافستها، واستسلمت للفرنسيين. احتلتها النمسا في ١٧٤٦. تخلت عن كورسيكا لفرنسا مقابل المال (١٧٦٨)، ثم احتلتها فرنسا في ١٧٩٦. وفي السنة التالية، أصبحت تدعى «الجمهورية الليغورية»، وضمت إلى فرنسا (١٨٠٥)، وأعطيت لبيمونته (Piemonte) – سردينيا بموجب معاهدة فيينا (١٨١٥). وتعرّضت المدينة للقصف الفرنسي في ١٩٤٠.

* **الدياميس (كاتاكومب) Catacombes**: من مزارات روما الدينية. هي مقابر محفورة تحت الأرض كان يجتمع فيها المسيحيون الأولون حتى عهد قسطنطين (٣١٣) للصلاة أو هربًا من الاضطهاد. جدرانها مزيّنة بالرّسوم والتصاوير.

* **رافينه Ravenna**: مدينة في شمالي ايطاليا. نحو ١٧٥ ألف نسمة. كانت على أيام هونوريوس عاصمة الامبراطورية الغربية. فيها ضريح الشاعر دانتي. شهيرة بكنائسها البيزنطية وأكثرها مزيّن بالفسيفساء الرائعة. اليوم، إحدى أهم الأسواق الزراعية في المنطقة.

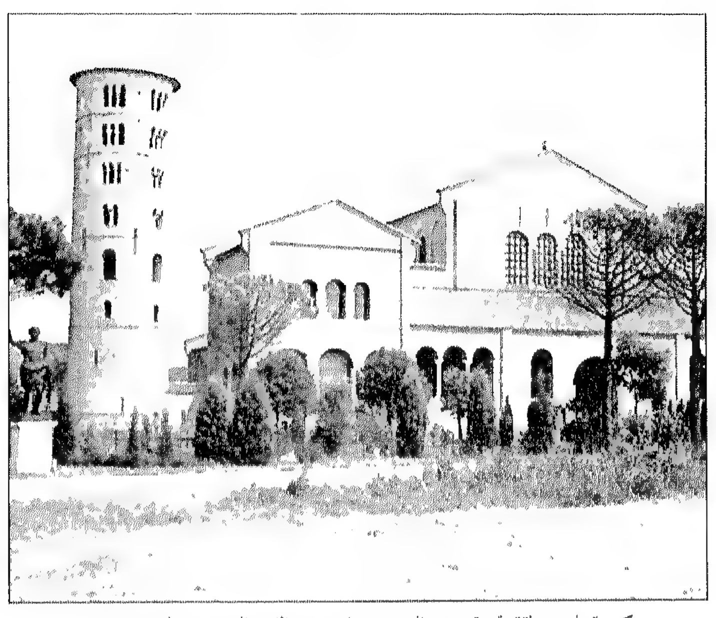
* **روبيكون Rubico**: نهر صغير في شمالي ايطاليا. كان يفصل قديمًا إيطاليا عن بلاد الغال (الغالز). كان عبوره محرّمًا على القواد وجيوشهم فلم يعبأ يوليوس قيصر بالنهي وقطعه قائلًا: «لقد أطلق السهم». فذهب القول مضرب مثل لكل قرار جريء حازم.

* **روما Roma**: عاصمة ايطاليا. تقع على نهر التيبر في وسط البلاد إلى جهة المتوسط. تعدّ نحو ثلاثة ملايين نسمة. مدينة أثرية ودينية (مسيحية) لما تتضمنه من ذكريات التاريخ والآثار والمباني الفخمة والكنائس والمتاحف.

تأسست روما في مقاطعة لاسيوم الايطالية (٧٥٣ ق.م.). وكانت أول عهدها مملكة (٧٥٣–٥٠٩ ق.م.) ثم أصبحت جمهورية (٥٠٩–٣١ ق.م.). اشتدّ فيها النزاع بين الأشراف والعامة إلى أن بلغ العامة سائر الوظائف (القرن الثالث ق.م.). ولما قويت المدينة الدولة بدأت الفتوحات، فضمّت إليها أقاليم ايطاليا (٤٩٦–٢٦٤ ق.م.) ثم باشرت الحروب الفونية ودمرت قرطاجة (١٤٦ ق.م.). واحتلت مقدونيا واليونان وآسيا الصغرى وسورية وحوّلتها إلى أقاليم رومانية. غير أن الحروب الأهلية والمشاكل الاجتماعية زعزعت أركان النظام (حروب الحلفاء، حرب العبيد). وبعد أن انتصر أوكتافيوس على أنطونيوس في معركة أكسيوم (٣١ ق.م.) أعلن الامبراطورية (٢٣ ق.م.) وأخذ لقب أوغسطس.



الشاعر أليغييري دانتي (فلورنسا ١٢٦٥ رافينه ١٣٢١).



كنيسة في منطقة قريبة من رافينه: نموذج عن الفن المسيحي في بداياته.



قوس تيتوس، في روما، شُيّد في العام ٨١ تخليداً لانتصارات الامبراطور.

توالت على الامبراطورية السلالات اليوليانية والغلافية والأنطونية والأباطرة السوريون ثم الإيليريون، وفي عهدهم فقدت روما مركزها كعاصمة. ثم قسمت الامبراطورية إلى شرقية وغربية (٣٩٥). وتوالت عليها هجمات البربر إلى أن سقطت في العام ٤٧٦ (راجع «عقدة روما المحاصرة» في «معالم تاريخية»). قصدها القدّيس بطرس وفيها أقام كرسيه فتوطدت فيها المسيحية رغم الاضطهادات الدامية التي أنزلها الأباطرة بالمسيحيين. أضحت روما مركز البابوات وحاضرة مملكتهم الزمنية (القرن الثامن). وازدادت أهميتها بمن وفد إليها من رجال الفن والعلم في عصر النهضة. ولما تمّت الوحدة الايطالية (١٨٧٠) جعل الايطاليون روما عاصمة دولتهم، فاحتجّ الأحبار (البابوات) واحتبسوا في الفاتيكان (راجع «الفاتيكان» في جزء لاحق) حتى معاهدة لاتران مع الحكومة الايطالية (١٩٢٩).

* **رية (أو جراجة) Reggio**: مدينة ايطالية في مقاطعة كالابريا على مضيق مسّينا. نحو **٢٢٥** ألف نسمة. دمّرتها الزلازل (١٩٠٨).

* **سالرنو Salerno**: مدينة في جنوبي ايطاليا. نحو **٢٠٠** ألف نسمة. على خليج سالرنو (البحر التيراني). حاصرها العرب (١٠٢٥). اشتهرت سابقًا بمعهدها الطبي.

* **سان ريمو San Remo**: مرفأ في شمال غربي ايطاليا. نحو ١٠٠ ألف نسمة. على المتوسط.

في هذه المدينة عقد مجلس الحلفاء الأعلى (٥ أيار ١٩٢٠) مؤتمرًا لدرس قضايا الانتداب والنفط في الشرق الأوسط. تقرّر فيه تقسيم البلاد العربية ووضعها تحت الانتداب على أن يكون لبنان وسوريا لفرنسا، والعراق وفلسطين لبريطانيا.

* **سودينيا Sardaigne**: جزيرة جبلية في البحر المتوسط تابعة لايطاليا. نحو مليوني نسمة. عاصمتها كالياري. دخلها الفينيقيون أواخر القرن الخامس ق.م. غزاها العرب (٧١٠). وكالياري أكثر قدمًا من روما. فهناك «بيوت محصّنة» مصنوعة من حجارة ضخمة، لا تزال منثورة في كل جهاتها، وتعود إلى عصور ما قبل التاريخ. ولا يزال علم الآثار يعجز عن تحديد العصر الذي بنيت فيه ولا الشعب الذي بناها. وهي منطقة غنية بالثروات المعدنية: زنك، تصدير، نحاس، حديد. وفيها زراعات الذرة، الشعير، الكرمة والزيتون.

* **سرقوسة Siracussa**: مدينة ومرفأ في شرقي صقلية. نحو ١٩٠ ألف نسمة. أسّسها الاغريق حوالى ٧٣٤ ق.م. مسقط رأس أرخميدس. آثار يونانية ورومانية (راجع «صقلية» في هذا السياق).

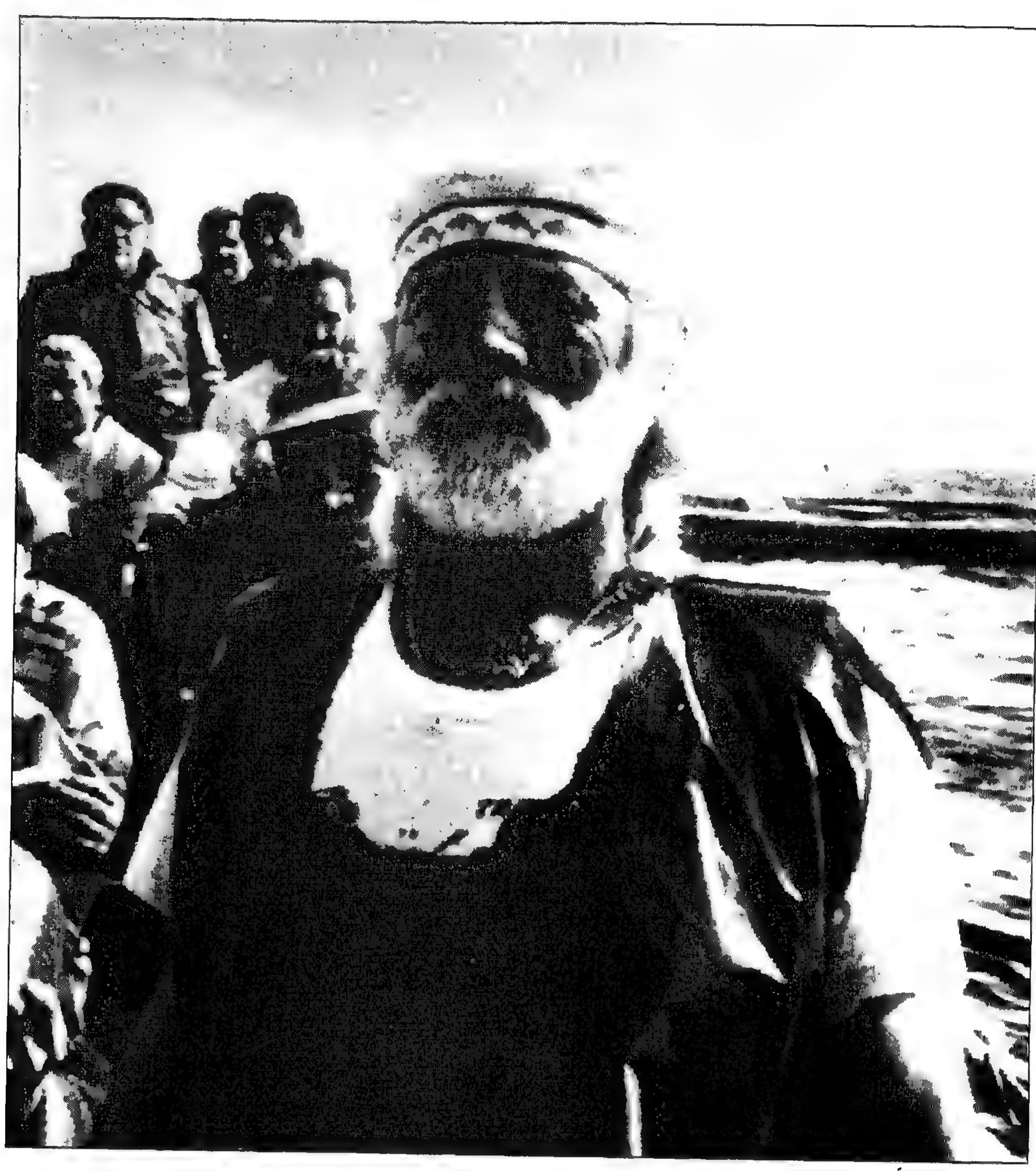
* **صقلية Sicilia**: جزيرة ايطالية في البحر المتوسط. مساحتها ٢٥٧٠٨ كلم². وعدد سكّانها نحو ٧ ملايين نسمة. عاصمتها بالرمو (بلرم). أهم مدنها كاتانيا، مسّينا، ترابانى. استعمرها الفينيقيون واليونان فأسّسوا فيها المدن التجارية الزاهرة. اجتاحها العرب، فغزاها زيادة الله الأغلبي (٨٢٧ م.) ثم النورمان (النورمانديون). فيها آثار عربية عديدة. يقوم اقتصادها على زراعة الأشجار المثمرة والخضار وعلى استخراج الكبريت.

بدأ افتتاح العرب لجزيرة صقلية في عهد ثالث أمراء الأغالبة بافريقيا زيادة الله الأول بحملة قامت من سوسة في صيف ٧٢٧م. بقيادة قاضي القيروان الشهير أسد بن الفرات. وسرعان ما استولى العرب على معظم الجزيرة واتخذوا بلرم (بالرمو) – بدلًا من سرقوسة – على الساحل الشمالي للجزيرة عاصمة لهم سنة ٨٣١. وظلت بلرم حاضرة صقلية العربية إلى أن سقطت المدينة في أيدي النورمان من جنوبي ايطاليا في سنة ١٠٧٢، أي انها بقيت حاضرة عربية نحو قرنين ونصف القرن. وفي عهد الفاطميين، بلغت صقلية (في القرن العاشر) أوجها الحضاري، فكانت بلرم تضاهي قرطبة الأموية بعد أن كانت في العهود السابقة ميناء صغيرًا ذا أهمية ثانوية. إذ كانت سرقوسة على ساحل الجزيرة الشرقي – لا بلرم – هي عاصمة الجزيرة في العهود الهلّينية والرومانية والقوطية والبيزنطية. وعُرفت بلرم لدى اليونان باسم «بنورموس» بمعنى المرسى الأمين، ومن هذه التسمية اشتقّ إسم «بلرم» (بالرمو).

وبعد نصف قرن من اتخاذ العرب بلرم حاضرة لهم في صقلية، زارها الراهب تيودوسيوس من سرقوسة، فقال إن بلرم «مدينة شهيرة كثيرة السكّان من أصليين وأجانب. وهي تبدو وكأن كافة المسلمين قد تدفقوا لاستيطانها. فمن الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى البحر، لم تعد المدينة تتسع للوافدين الجدد، ولذلك فإنهم أخذوا في تشييد منازلهم خارج الأسوار، فظهرت قرب المدينة مدن عدة لا تقل عن بلرم رخاء، وهي أيضًا أرباض مسوّرة». وبعد الراهب ثيودوسيوس زار بلرم كثير من المؤرّخين والرحّالة. فوصفوا ودوّنوا ما شاهدوا من عمران وازدهار في المدينة.

وفي منتصف القرن الحادي عشر، مرّت صقلية بفترة من الفتن والمنازعات الداخلية أشبه ما يكون بفترة الملوك الطوائف المتزامنة معها في الأندلس، مما جعلها تقع فريسة في أيدي المغيرين النورمان، من جنوبي إيطاليا، الذين، بعد محاولات عديدة فاشلة، توصّلوا أخيرًا، بعد أن بنوا قوة بحرية فعّالة أحكمت الحصار البحري، لاقتحام صقلية من البحر والبر. وكان على رأس النورمان روبرت جيسكارد قائدًا للأسطول البحري، وأخوه الكونت رجار على رأس جيش قوامه عشرة آلاف رجل؛ وبادرا، لدى دخولهما العاصمة بلرم (١٠٧٢)، بتحويل مسجدها الجامع إلى كنيسة، هي اليوم كاتدرائية بالرمو (بلرم).

أعدّ الجغرافي الشهير، الادريسي، لملك صقلية رجار الثاني، بعد سقوطها في يد النورمان، صورة للأرض في دائرة من الفضة مبينًا فيها الأقاليم السبعة. والمعروف عن الشريف الادريسي أن لكتبه ونظرياته الجغرافية، خصوصًا لجهة كروية الأرض، تأثيرًا كبيرًا



صيّاد صقلي.

على الجغرافيين الغربيين في عصره وبعده. وقد رعا رجار الثاني نهضة ثقافية وعلمية، خصوصًا في حقل الطب، في صقلية، وكان أطباؤه والذين اعتمد عليهم في تدريس الطب من العرب. وفي رسم للملك النورماني، وليم الثاني وهو على فراش الموت (١١٨٩) يُرى الملك وقد حفّ به طبيب ومنجّم

يضعان عمامتين على رأسيهما ويرتديان ملابس عربية.

وإضافة إلى الجغرافيا، والطب، هكذا الرياضيات، والترجمة، والفلك والتنجيم، وعلم المناظر (optic)، والفلسفة والمنطق، والتاريخ الطبيعي، كلها ترك العرب فيها أثرًا مميزًا كان في جملة أسباب وأسس النهضة الغربية.

* **الصقليتان Les Deux Siciles**: إسم مملكة تشمل بلاد نابولي وجزيرة صقلية. تألفت لأول مرة في ١٤٤٢ لصالح البيت الإسباني وعلى أثر النصر الذي حققه ألفونس الخامس. وبعد وفاته، استمرّت صقلية تابعة للأراغون، وذهبت نابولي لأحد أبنائه، فرديناند الأول. إبان أحداث الوحدة الايطالية، اضطرّ آخر ملوكها، فرنسوا الثاني، على الهرب، وانضمّت الصقليتان إلى المملكة الايطالية الموحّدة.

* **الفاتيكان Vatican**: راجع «الفاتيكان» في جزء لاحق.

* **فانو Fano**: مدينة في ايطاليا على ساحل الأدرياتيكي. نحو ٧٥ ألف نسمة. فيها طبع أول كتاب باللغة العربية، وهو كتاب صلاة السواعي (١٢ أيلول ١٥١٤).

* **فرّارا Ferrara**: مدينة في شمال شرقي ايطاليا. نحو ٢٤٠ ألف نسمة. عقد فيها البابا أوجين الرابع مجمعًا غايته الاتحاد بين الكنيستين الشرقية والغربية (١٤٣٨). تابع المجمع أعماله في فلورنسا. فيها متحف إتروتسكي - إغريقي. ضمّتها عائلة إيسته لها (من القرن الثالث عشر إلى السادس عشر) وجعلت منها مركزًا ثقافيًا وفنيًا مزدهرًا، خصوصًا حول كازينو تورا. وأصبحت المدينة في ١٥٩٨ من ممتلكات الكنيسة. وقبل دخولها في الوحدة الايطالية (١٨٦٠) تعاقب على احتلالها الفرنسيون والنمساويون.

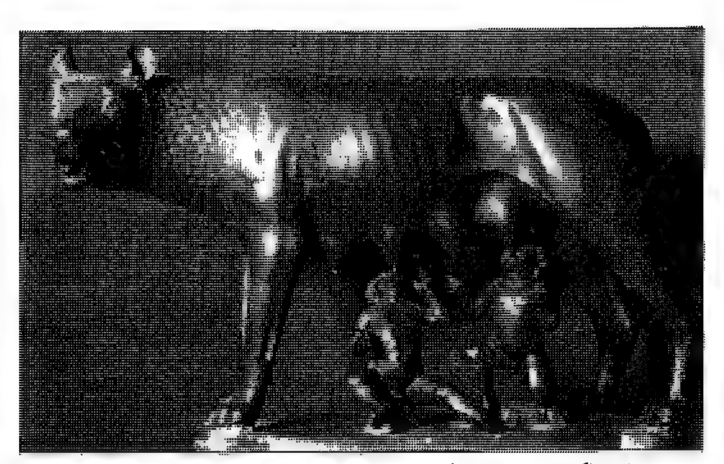
* **فلورنسا Florence, Firenze**: مدينة في وسط ايطاليا، قاعدة توسكانا. نحو ٧٥٠ ألف نسمة. شهيرة بمدارس التصوير والنحت. عقد فيها المجمع المسكوني السابع عشر (١٤٣٨-١٤٤٥) وغايته اتحاد الكنائس. مركز صناعي وسياحي. متاحف. محافظة رومانية منذ ٢٠٠ ق.م. ثم خضعت للغوطيين، ثم للبيزنطيين (٥٣٩)، واللومبرديين (٥٨٠)، ولتوسكانا (القرن التاسع). وعلى رغم الصراعات الكبرى التي عاشتها فلورنسا في داخلها وبينها وبين جيرانها، فقد كانت تنعم، ولفترات طويلة، بازدهار تجاري وفني. فبين الأسماء الكبرى من أبنائها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر: ليوناردو دو فنشي، مايكل أنجلو، رافائيل، مكيافللي وغيرهم. في نهاية القرن السادس عشر، بدأ تاريخ فلورنسا يرتبط بتاريخ توسكانا.

* **كابوا Capua**: مدينة في جنوبي ايطاليا. نحو ٣٢ ألف نسمة. فتحها هنيبعل (٢١٥ ق.م.) وانصرف فيها إلى الملاهي فانقضّ عليه الرومان. ذهب خبره مثلًا فقيل «غرّته ملذات كابوا».

* **كابيتول Capitole**: واحدة من قمتين لإحدى التلال السبع التي تقوم عليها روما. شيّد الرومان فوقها هيكلًا لجوبيتر عرف بالكابيتولوني. مركز أسطوري حيث روميلوس يرضع من الذئبة، فتحوّلت القمة إلى مركز ديني في روما القديمة. وعليها قصر مجلس الشيوخ الروماني (اليوم أوتيل المدينة). واسم كابيتول أعطي لمنشآت تستعمل كمراكز بلدية أو برلمانية كما في فرنسا (كابيتول تولوز - القرن الثامن عشر)، والولايات المتحدة (كابيتول واشنطن - حيث مجلس الشيوخ والنواب، والذي وضع تصميمه الانكليزي ثورتن في ١٨٠٠، وانتهى العمل به في ١٨٥٠).

* **كاتانيا (قطانية) Catania**: مدينة ومرفأ ايطالي شرقي جزيرة صقلية في أسفل بركان أتنا. نحو ٦٥٠ ألف نسمة. مركز صناعي وتجاري. غزاها العباس بن الفضل (٨٥٦). دمّرها زلزال ١٦٩٣، وأعيد بناؤها في القرن الثامن عشر.

* **كاسّينو Cassino**: مدينة تقع وسط إيطاليا على أقدام مونتي كاسّينو. نحو ٤١ ألف نسمة. جرت فيها معارك عنيفة (١٩٤٤) بين قوات الحلفاء والألمان.



ذئبة الكابيتول (متحف الكابيتول، روما).

* **كاسّينو، دير**: واحد من أعرق الأديرة في أوروبا. بدأ بناؤه في ٥٢٩ تحت إشراف القديس بنوا مؤسس سلك الرهبان البندكتيين والذي توجد عظامه في أقبية الدير، وكان يعتبر مركزًا أساسيًا من مراكز الإشعاع الروحي والحضاري في العصور الوسطى، إضافة إلى كونه يضمّ واحدة من أكبر المكتبات في جنوبي أوروبا. ارتبط اسمه ارتباطًا وثيقًا بعمليات الحرب العالمية الثانية (راجع: «كاسّينو، دير جبل» في «معالم تاريخية»).

* **كامبو فورميو Campoformio**: مدينة في مقاطعة فينيسيا في شمال شرقي إيطاليا. اشتهرت بالمعاهدة التي أبرمت بين بونابرت والنمسا (١٧٩٧)، وفيها تعليق الحملات البونابرتية على ايطاليا، وتخلي النمسا لفرنسا عن بلجيكا وبلدان الضفة اليسرى لنهر الرين وجزر البحر الأيوني. وبالمقابل تحظى النمسا على قسم من فينيسيا وإيستريا ودالماسيا. وجرى تأكيد هذه المعاهدة في العام ١٨٠١ في مفاوضات السلام في مدينة لونفيل التي وقّعها جوزف بونابرت عن الجانب الفرنسي، وكوبنتزل عن النمسا.

* **كانّه Cannae**: مدينة قديمة في جنوبي ايطاليا. انتصر عندها هنيبعل على الجيش الروماني (٢١٦ ق.م.) إبان الحرب الفونية الثانية.

* **كانوسا Canossa**: قرية وقلعة ايطالية. قصدها الامبراطور هنري الرابع ليسأل العفو من البابا غريغوريوس السابع (١٠٧٧) بعد أن كان هذا الملك يزحف على روما، ما اضطرّ البابا اللجوء إلى القلعة.

* **كريمونا Crémona**: مدينة في مقاطعة لومبارديا في ايطاليا، على نهر البو. نحو ١٤٥ ألف نسمة. كرسي أسقفي وكاتدرائية. صناعات غذائية وآلية. اشتهرت، ابتداءً من القرن السادس عشر، بصناعات الآلات الموسيقية. احتلها الفرنسيون في ١٧٠٢ (إبان حروب الانفصال الاسبانية)، وفي ١٧٩٦ إلى ١٨٠٠. انتقلت إلى النمسا من ١٨١٤ إلى ١٨٥٩.

* **كوليزيه Colisée** (أو كوليزيوم): مدرج عظيم في روما كان يتسع لنحو مئة ألف متفرج. باشر بناءه الامبراطور فسباسيانس (٧٢م)، وافتتحه تيطس (٨٠م.). عذب فيه عدد من الشهداء المسيحيين. في القرن السابع عشر، وضع البابا بنوا الرابع عشر هذا المدرج بحماية الكنيسة، ورمّمه خلفاؤه. وأعمال ترميم وصيانة أعيدت من جديد ابتداءً من أيلول ١٩٧٢.

* **كويريناله Quirinale**: إحدى تلال روما السبع. يقوم فوقها مقر رئيس الجمهورية الايطالية، وهو قصر بابوي قديم.

* **لاتران Latran**: قصر في روما كان مقامًا للباباوات مدة عشرة قرون تقريبًا. عقدت فيه مجامع مسكونية عدة بين القرن الثاني عشر والسادس عشر. بالقرب منه كنيسة مار يوحنا اللاتراني التي شيّدها الامبراطور قسطنطين (٣٢٤م.)، ثم أجريت فيها تعديلات عديدة. إحدى كنائس روما الخمس الكبرى. ولاتران تحمل اسم الاتفاقية الشهيرة بين الكرسي الرسولي والحكومة الايطالية (١٩٢٩)، استعاد فيها البابا حقوقه الزمنية داخل دولة الفاتيكان (راجع «لاتران، معاهدة» في «معالم تاريخية»).

* **لوريتو Loreto**: مدينة في ايطاليا. نحو ١٦ ألف نسمة. فيها مزار شهير للسيّدة العذراء (سيّدة الناصرة) التي تقول الرواية الدينية (القرن الخامس عشر) ان تمثالها حملته الملائكة إلى هناك.

* **الليغوري (بحر) Ligurienne**: من متفرعات البحر المتوسط. يقع بين شمالي شبه الجزيرة الايطالية وجنوب شرقي فرنسا. يتفرع منه خليج جنوى.

* **مسّينا Messina**: مدينة ايطالية في شمال شرقي شبه جزيرة صقلية. نحو ٤٢٠ ألف نسمة. تقع على مضيق مسّينا. زارها ابن جبير فوصفها في كتاب رحلته. منها انطلقت الحرب الفونية الأولى عندما استنجد أبناؤها بروما لصدّ القرطاجيين. احتلّها العرب عدة مرات (٨٣١، ٨٤٢ و٨٤٣). ثارت في وجه الملك الفرنسي شارل الأول دانجو (١٢٨٢). في ١٨٦٠، كانت المدينة الايطالية الأكثر صداقة للفرنسيين، فلم تغادرها الحامية الفرنسية (بعد إعلان الوحدة الايطالية) إلا في ١٣ آذار ١٨٦١.

* **مونتي كاسّينو Monte Cassino**: راجع «كاسّينو» و «كاسّينو، دير» في هذا السياق، و «كاسّينو، دير جبل» في «معالم تاريخية».

* **مونتي كريستو Monte Cristo**: جزيرة جبلية صغيرة في ايطاليا (١٠ كلم^2) على البحر التيراني، وعلى بعد ٤٠ كلم جنوب غربي جزيرة إلبا. فيها مرفأ الصيد أصبح مشهورًا نتيجة القصة التي كتبها الأديب الفرنسي ألفرد دوماس الأب.

* **ميلانو Milano**: مدينة في شمالي ايطاليا. نحو مليونين و٢٠٠ ألف نسمة. شهيرة بقبة كاتدرائيتها. صناعة المعادن والآلات والسيارات. من منتوجاتها المواد الكيميائية والأقمشة الحريرية. أسسها الغوليون (٤٠٠ ق.م.)، وغزاها الرومان (٢٢٢ ق.م.)، وأصبحت مكان إقامة الامبراطور مكسيميان. وفيها النص الشهير الذي يعلن انتهاء اضطهاد المسيحيين. دمّرها أتيلا (٤٥٢). في القرن الحادي عشر، مزقتها الخلافات الدينية الداخلية، (خلافات في التفسير والاجتهادات). استقلت في القرن الثاني عشر؛ وكانت على رأس التحالف اللومباردي في وجه فريدريك بربروسا الذي انتصرت عليه في نهاية المطاف (١١٧٦). عاصمة الجمهورية الايطالية (١٨٠٢)، والمملكة الايطالية (١٨٠٥). ثم خضعت للنمساويين وأصبحت عاصمة المملكة اللومباردية – البندقية الجديدة. في هذا الوقت، أضحت واحدة من أهم مراكز الفنون (خاصة الموسيقى) في أوروبا. في ١٨٥٩، كانت من أولى المدن والمناطق الايطالية التي تعلن تأييدها للوحدة الايطالية وانضمامها إليها. ميلانو، حاليًا، عاصمة الشمال، مركز الصناعة والتجارة في ايطاليا. ابتداءً من العام ١٩٩٣، أصبح اسمها ملازمًا لأنباء وأحاديث الفساد والرشوة، في سياق حديث الفساد في ايطاليا والعالم. لكن اسم المدينة اقترن أيضًا بظاهرة شجاعة خارقة (وسط جرائم القتل المتكررة التي طالت العديدين من قضاة وموظفين شرفاء) مثّلها وجسّدها مدعي عام المدينة الذي رفض كل تهديد وذهب في تحقيقاته عن جرائم الفساد (خصوصًا المالية) إلى أبعد حدوده، فطال وزراء ونوّاب وشخصيات... وأضحى بطلًا مدافعًا عن القانون والأخلاق. (راجع «الايدي النظيفة» في «معالم تاريخية»).

* **نابولي Napoli**: مدينة ومرفأ في جنوبي ايطاليا. نحو مليون و٩٠٠ ألف نسمة. على البحر التيراني بالقرب من فيزوف. كانت عاصمة مملكة نابولي القديمة. جامعة ومتحف وقصور وأديرة. مركز صناعي وتجاري. أسّسها الاغريق باسم «بارتينيوبه»



سطح كاتدرائية ديومو في ميلانو.

(٦٠٠ ق.م.). تحالفت مع روما (٣٢٦ ق.م.) لصدّ هجمات بيروس (٢٨٠ ق.م.)، ولم يجرؤ هنيبعل على غزوها. كانت مكان إقامة القياصرة فيرجيل، وكلود، ونيرون (القرن الميلادي الأول). احتلها البيزنطيون في ٥٤٤. عادت منطقة نورماندية (١١٣٧)، وعاصمة مملكة نابولي. ومذّاك ارتبط تاريخها بتاريخ ايطاليا العام. واحتلال غاريبالدي لها (١٨٦٠)، أنهى مملكة الصقليتين، وعادت نابولي للملكة الايطالية (١٨٦١). حرّرها الجيش الأميركي الخامس في أول تشرين الأول ١٩٤٣.

• **هرقولانوم Herculanum**: مدينة في ايطاليا هي اليوم ريزينا. دمّرها بركان فيسوف (٧٩م.)، كشفت آثارها سنة ١٧١١. ثم نقب فيها بطريقة منظمة منذ ١٩٢٧.

• **هيميرا Himera**: مدينة قديمة على ساحل صقلية الشمالي الشرقي. أسّسها الاغريق حوالي ٦٤٨ ق.م. دمّرها القرطاجيون (٤٠٩ ق.م.) ثأرًا لهزيمة سابقة منيوا بها.

زعماء ورجال دولة

لائحة برؤساء الوزراء منذ الوحدة (١٨٦١) حتى اليوم (شباط ١٩٩٥):

في ١٧ آذار ١٨٦١، الكونت دي كافور (١٨١٠-١٨٦١)؛ في ١٢ حزيران ١٨٦١، بتينو كونت ريكاسولي (١٨٠٩-١٨٨٠)؛ في ٤ آذار ١٨٦٢، أوربانو بون راتازي (١٨٠٨-١٨٧٣)؛ في ٩ كانون الأول ١٨٦٢، لويجي فاريني (١٨١٨-١٨٨٦)؛ في ٢٣ أيلول ١٨٦٤، الجنرال لامارمورا (١٨٠٤-١٨٧٨)؛ في ١٧ حزيران ١٨٦٦، الكونت ريكاسولي؛ في ١١ نيسان ١٨٦٧، أوربانو بون راتازي؛ في ٢٧ تشرين الأول ١٨٦٧، لويجي فريديريكو كونت مينابريا (١٨٠٩-١٨٩٦)؛ في ١٢ كانون الأول ١٨٦٩، جيوفاني لانزا (١٨١٠-١٨٨٢)؛ في ١٠ آب ١٨٧٣، ماركو مينغيتّي؛ في ٢٥ آذار ١٨٧٦، أغوسطينو ديبريتّيس (١٨١٣-١٨٨٧)؛ في ٢٣ آذار ١٨٧٨، بينيديتو كيرولي (١٨٢٥-١٨٨٩)؛ في ١٨ كانون الأول ١٨٧٨، أغوسطينو ديبريتّيس؛ في ١٢ تموز ١٨٧٩، بينيديتو كيرولي؛ في ٢٨ أيار ١٨٨١، أغوسطينو ديبريتّيس؛ في ٨ آب ١٨٨٧، فرنشيسكو كريسبي (١٨١٨-١٩٠١)؛ في ٢ أيلول ١٨٩١، أنطونيو دي روديني (١٨٣٩-١٩٠٨)؛ في ١٥ أيار ١٨٩٢، جيوفاني جيوليتّي (١٨٤٢-١٩٢٨)؛ في ١٠ كانون الأول ١٨٩٣، فرنشيسكو كريسبي؛ في ١٠ آذار ١٨٩٦، أنطونيو دي روديني؛ في ٢٤ حزيران ١٨٩٨، لويجي بللو (١٨٣٩-١٩٢٤).

في ٢٤ حزيران ١٩٠٠، جيوزيبي ساراكو (١٨٢١-١٩٠٧)؛ في ١٥ شباط ١٩٠١، ج. زانارديللي (١٨٢٦-١٩٠٣)؛ في ٣ تشرين الثاني ١٩٠٣، جيوفاني جيوليتّي؛ في ٢٧ آذار ١٩٠٥، ألّيساندرو فورتيس (١٨٤٢-١٩٠٩)؛ في ٨ شباط ١٩٠٦، جيورجيو بون سونّينو (١٨٤٧-١٩٢٢)؛ في ٢٠ أيار ١٩٠٦، جيوفاني جيوليتّي؛ في ١٠ كانون الأول ١٩٠٩، بون سونّينو؛ في ٣٠ آذار ١٩١٠، لويجي لوزاتّي (١٨٤١-١٩٢٧)؛ في ٢٧ آذار ١٩١١، جيوفاني جيوليتي؛ في ٢١ آذار ١٩١٤، أنطونيو سالاندرا (١٨٥٣-١٩٣١)؛ في ١٩ حزيران ١٩١٦، باولو بوسيلي؛ في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٧، فيتوريو أورلاندو (١٨٦٠-١٩٥٢)؛ في ٢٣ حزيران ١٩١٩، فرنشيسكو نيتّي (١٨٦٨-١٩٥٣)؛ في ١٦ حزيران ١٩٢٠، جيوفاني جيوليتي؛ في ٤ تموز ١٩٢١، إيفانوي بونومي (١٨٧٣-١٩٥٢)؛ في ٢٥ شباط ١٩٢٢، لويجي دي فاكتا (١٨٦١-١٩٣٠).

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٢، بنيتو موسوليني (١٨٨٣-١٩٤٥).

في ٢٧ تموز ١٩٤٣، الماريشال بيترو بادوغليو (١٨٧١-١٩٥٦)؛ في ٩ حزيران ١٩٤٤، إيفانوي بونومي، رئيس الحكومة الموقتة؛ في ٢١ حزيران ١٩٤٥، فرّيشيو باري (١٨٩٠-١٩٨١)؛ في ١٠ كانون الأول ١٩٤٥، ألسيد دو غاسبيري (١٨٨١-١٩٥٤)، حكومة ائتلاف.

في الجمهورية الحالية: في ١٩٤٦، ألسيد دو غاسبيري؛ في ١٧ آب ١٩٥٣، جيوزيبي بلّا (١٩٠٢-١٩٨١)، ديمقراطي مسيحي؛ في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٤، أمينتوري فانفاني (١٩٠٨)، ديمقراطي مسيحي؛ في ١٠ شباط ١٩٥٤، ماريو سكلبا (١٩٠١)، حكومة ائتلاف؛ في ٦ آب ١٩٥٥، انطونيو سيغني (١٨٩١-١٩٧٢)، ائتلاف؛ في ١٩ أيار ١٩٥٧، أدوني زولي (١٨٨٧-١٩٦٠)، ديمقراطي مسيحي؛ في ١١ آب ١٩٥٨، أمينتوري فانفاني، ائتلاف؛ في ١٥ شباط ١٩٥٩، انطونيو سيغني، ديمقراطي مسيحي؛ في ٢٤ آذار ١٩٦٠، فرناندو تامبروني (١٩٠١-١٩٦٣)، ديمقراطي مسيحي؛ في ٢٦ تموز ١٩٦٠، أمينتوري فانفاني، ديمقراطي مسيحي؛ في ٢١ حزيران ١٩٦٣، جيوفاني لبوني (١٩٠٨)، ديمقراطي مسيحي؛ في ٤ كانون الأول ١٩٦٣، ألدو مورو (١٩١٦-١٩٧٨)، ائتلاف؛ في ٢٤ حزيران ١٩٦٨، جيوفاني ليوني، ديمقراطي مسيحي؛ في ١٢ كانون الأول ١٩٦٨، ماريانو رومور (١٩١٥-١٩٩٠)، ديمقراطي مسيحي؛ في ٦ آب ١٩٧٠، إميليو كولومبو (١٩٢٠)، ائتلاف؛ في ١٧ شباط ١٩٧١، جيوليو أندريوتي (١٩١٩)، ائتلاف؛ في ٧ تموز ١٩٧٣، ماريانو رومور، ائتلاف؛ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، ألدو مورو، ائتلاف؛ في ١٩

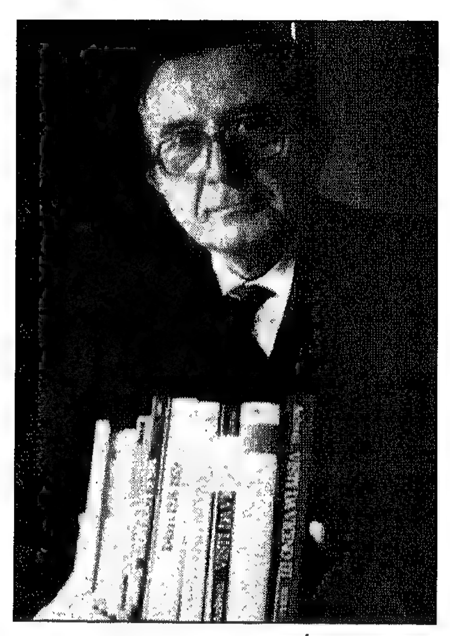
شباط ١٩٧٥. ألدو مورو، ديمقراطي مسيحي؛ في ٣٠ تموز ١٩٧٦، جيوفاني أندريوتي، ديمقراطي مسيحي؛ في ٢٢ شباط ١٩٧٩، أوغو لامالفا (١٩٠٣–١٩٧٩)، جمهوري؛ في ٢٢ آذار ١٩٧٩، جوليو أندريوتي، ديمقراطي مسيحي؛ في ١١ آب ١٩٧٩، كوسّيغا (١٩٢٨)، ديمقراطي مسيحي؛ في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٠، أرنالدو فورنالي (١٩٢٥)، ديمقراطي مسيحي؛ في ٣٠ حزيران ١٩٨١، جيوفاني سبادوليني (١٩٢٥)، جمهوري، وهو أول رئيس وزراء من خارج الحزب الديمقراطي المسيحي منذ ١٩٤٥؛ في ١٦ كانون الأول ١٩٨٢، أمينتوري فانفاني، ديمقراطي مسيحي؛ في ٤ آب ١٩٨٣، بتينو كراكسي (١٩٣٤)، أول رئيس وزراء اشتراكي منذ ١٩٤٥؛ في ١٨ نيسان ١٩٨٧، أ. فانفاني، ديمقراطي مسيحي؛ في ٢٩ تموز ١٩٨٧، جيوفاني غوريا (١٩٤٣)، أصغر رئيس وزراء، ديمقراطي مسيحي، استقال في ١١ آذار ١٩٨٨)؛ في ١٣ نيسان ١٩٨٨، سيرياكو دي ميتا (١٩٢٨)، ديمقراطي مسيحي، استقال في ١٩ أيار ١٩٨٩؛ في ٢٣ تموز ١٩٨٩، ج. أندريوتي، ائتلاف، استقال في ٢٤ نيسان ١٩٩٢؛ في ٢٨ حزيران ١٩٩٢، جوليانو أماتو، ائتلاف، استقال في ٢٢ نيسان ١٩٩٣؛ خلفه أزيليو تشيامبي (حاكم البنك المركزي) الذي شكّل حكومته دون أن يجري مشاورات مع الأحزاب الكبرى كما جرت العادة، استقال في آذار ١٩٤٤؛ خلفه سيلفيو بيرلوسكوني الذي استقال في كانون الأول ١٩٩٤؛ فخلفه لامبرتو ديني في كانون الثاني ١٩٩٥.

• **ألدريوتي، جوليو Andreotti, G.** (١٩١٩ –): صحافي وسياسي ورجل دولة إيطالي. رئيس اتحاد الجامعات الكاثوليكية في ايطاليا (١٩٤٢–١٩٤٥). نائب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. نائب وزير (١٩٤٧–١٩٥٣). وزير الداخلية في حكومة فانفاني الأولى (١٩٥٤). وزير المال، فالخزينة، فالدفاع (١٩٦٠–١٩٦٦)، فالصناعة، فالتجارة. رئيس كتلة نواب الحزب الديمقراطي المسيحي (١٩٦٨–١٩٧٢). رئيس الوزراء (١٩٧٢–١٩٧٣ و١٩٧٦)، ثم لأكثر من سبع مرات وقاد الدبلوماسية الايطالية لست سنوات متواصلة.

في مطلع الثمانينات، دعا أندريوتي الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى روما للمشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي. وقد دعا دائمًا إلى منطق الحوار بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، فساهم مع المستشار النمساوي، برونو كرايسكي، وشخصيات دولية أخرى في الدعوة باكرًا إلى ضرورة أن تبدأ اسرائيل حوارًا مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في ١٩٩٤، وفي إطار نشاطاته البرلمانية، داخليًا وعلى الصعيد البرلماني الدولي، أخذ على الحكومات الايطالية المتعاقبة طيلة السنتين الأخيرتين عدم اهتمامها بالسياسة الخارجية، وخصوصًا المتوسطية، مكتفية بالتركيز على السياسة الداخلية، هذا التركيز الذي ظهر جليًا إبان مختلف الحملات الانتخابية التي جرت في السنتين الأخيرتين.

في العام ١٩٩٣، طلبت النيابة العامة في بالرمو (بلرم، عاصمة صقلية) التحقيق في موضوع أندريوتي – وذلك في سياق المحاكمات التي فتح القضاء الإيطالي ملفها حول الفساد والإفساد والمافيا والمخدرات – بعد اعترافات أحد الموقوفين ويدعى بالداساري دي ماجو الذي كان يعمل سائقًا شخصيًا لعراب المافيا الدموي، توتو رينا، والذي ساهمت اعترافاته وتعاونه مع القضاة بالقبض على رينا نفسه



جوليو أندريوتي.

بعد أن تمكّن من الفرار من العدالة طيلة ٢٣ سنة. وعن أندريوتي، قال بالداساري لقضاة بالرمو أنه حضر «لقاء» بين أندريوتي وريينا في منزل رجال أعمال صقليين من ذوي العلاقة بـ «كوزا نوسترا» (عائلة دي سالفو) وان «اللقاء كان حميمًا وتبادل أندريوتي وريينا فيه قبلة». لكن أندريوتي ظل ينفي هذه الاتهامات ويتحدى «أيًا كان» أن يورد أي إثبات جرمي، ويقول «إن المافيا تحاول تصفيتي والانتقام مني لأن حكومتي الأخيرة وجّهت إليها ضربات قاصمة... فجميع أوراقي في مواجهة المافيا تتسم بالكفاح ضدها...». وردّ على سؤال مجلة «الوسط» في مقابلة شخصية معه (العدد ١٢٣، تاريخ ٦ حزيران ١٩٩٤، ص٣٢) حول أقوال البعض «ان بعض الأوساط اليهودية لم تغفر لك صداقتك مع العرب»، قال: «ليس لديّ ما يدلل على صحة هذا، وعليّ أن أؤكد هنا بأن علاقتي مع السلطات الاسرائيلية ودوائرها كانت على قدر عال من الصراحة، فهم يعرفون جيّدًا كيف أعمل وبماذا أفكّر، ليس لديّ ما يثبت عداء اليهود لي، ربّما هناك بعض الأشخاص من اليهود، يشعر بذلك تجاهي، ربّما، لكن اليهود يعرفون جيّدًا مواقفي، وخاصة وقوفي إلى جانبهم عندما كانوا بحاجة إلى ذلك».

قضية محاكمة أندريوتي تعيد إلى الأذهان أهتمام الصحافة الأميركية بالموضوع فور إصدار قضاة باليرمو مذكرة تحقيق بحقه في ٢٧ آذار ١٩٩٣ وسط ذهول الأوساط السياسية والرأي العام الإيطالي. يومها أعتبر ان دور «ثعلب السياسة الإيطالية» بالنسبة إلى الولايات المتحدة انتهى مع انتهاء الحرب الباردة، خصوصًا وإنه معروف بصداقته للعرب ويلقب بـ «جوليو العرب»: خلال حرب الخليج الثانية، كان أندريوتي رئيسًا للحكومة وأبدى استعداده للذهاب إلى بغداد والقيام بوساطة مع صدام حسين بطلب من ياسر عرفات، ولكن الأميركان أجهضوا المحاولة في المهد.

* **أورلاندو، فيتوريو إيمانويل Orlando, V.E.** (١٨٦٠–١٩٥٢): قانوني ورجل دولة ايطالي. نائب ليبرالي (١٨٩٧–١٩٢٤). وزير الثقافة ثم العدل (١٩٠٣–١٩٠٩). وزير العدل (١٩١٤–١٩١٦). بدأ دوره التاريخي في ١٩١٧ غداة هزيمة كابورتيو، فعمل بنشاط على إعادة بناء القوات المسلحة وتحريك الاقتصاد. ترأس وفد بلاده إلى مؤتمر السّلام في فرساي (١٩١٩) حيث عارض محاولات الحلفاء انتزاع أراض كسبتها ايطاليا، فانسحب من المؤتمر، وكانت تصاحب المفاوضات عمليات عسكرية ايطالية. ثم ما لبث أن عاد إلى المؤتمر أملًا بإقناع الحلفاء. لكن ايطاليا لم تحصل في معاهدة سان جرمان إلا على ترانتان وأديج العليا وتريستا وإيستريا، وكان عليها أن تتخلى عن دالماسيا الوسطى وعن الفيوم، على الرغم من شدة إلحاح أورلاندو. وهذه النتائج المحدودة أثارت الرأي العام الايطالي وتسببت في إسقاطه. بدأ يأخذ جانب المعارضة كباقي النواب الليبراليين مع صعود موسوليني إلى السلطة، حتى انكفأ عن الحياة السياسية. عاد بعد الحرب العالمية الثانية فانتخب نائبًا في الجمعية التأسيسية (١٩٤٦)، ثم رئيسًا لها. رشّح نفسه لرئاسة الجمهورية (١٩٤٨) وفشل.

* **أوكتو، أكيللي**: راجع الحزب الشيوعي في «الأحزاب» في «معالم تاريخية».

* **بادوليو، بيترو Padoglio, P.** (١٨٧١–١٩٥٦): عسكري وسياسي ايطالي. حارب في الحبشة وفي ليبيا (١٩١١–١٢)، وقاد الوفد الايطالي في مفاوضات الصلح مع النمسا في آخر الحرب العالمية الأولى. رئيس الأركان بعد هذه الحرب. حاكم ليبيا (١٩٢٨–٣٣). قاد الحملة على الحبشة وأصبح نائب الملك الايطالي فيها. أعيد رئيسًا للأركان (١٩٤٠)، لكنه استقال بعد مدة قصيرة. ساهم في إسقاط موسوليني، ووقّع (١٩٤٣) الاستسلام غير المشروط مع الحلفاء، وعيّن أول رئيس للوزراء بعد سقوط الفاشية فيها.

* **باريتو، فيلفريدو Pareto, V.** (١٨٤٨–١٩٢٣): مفكّر سياسي واقتصادي وعالم اجتماع ايطالي. عرف بنظريته عن النخبة والجماهير، وتطبيقه الرياضيات على التحليل الاقتصادي. أهم أعماله «بحث في الفكر والمجتمع» (١٩١٦). من أفكاره: التاريخ صراع بين الأرستقراطيات النخبوية، أي بين أولئك الذين يملكون القوة وبين أولئك الذين لا

يملكونها أي الجماهير. ومفهوم النخبة لديه نقطة انطلاق لتحديد النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة. ويحرص دائمًا على التأكيد بأن التمايز بين الطبقة الحاكمة وبين الجماهير هو تمايز مطلق. ويرى أن المفاهيم السياسية العصرية مثل الديمقراطية والتقدم والانسانية لا وجود لها في الواقع، بل هي غطاء لواقع يتحكم فيه الحاكمون بالمحكومين بصورة صريحة ومباشرة، أو بصورة مستترة. وقد اقترن اسم باريتو، بسبب هذه الآراء وبسبب معارضته الشديدة للماركسية، وترويجه لمفهوم «التفوق النخبوي»، بالفاشية، واعتبره البعض من منظّريها الرئيسيين.

* **برتيني، أليساندرو .Pertini, A** (١٨٩٦ -): سياسي ايطالي. دخل السجن (١٩٢٥) على أثر كتابته مقالة هاجم فيها الفاشية. دبّر عملية تهريب أحد قادة الاشتراكية من السجن، وهرب إلى فرنسا. عاد (١٩٢٧) وقبض عليه وسُجن لمدة سبع سنوات؛ وبعدها سُجن من جديد ولم يطلق سراحه إلا في آب ١٩٤٣. أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي، وساعد على إنشاء جماعات مسلحة قاتلت في روما ضد الألمان (١٩٤٣). أودع السجن، لكنه تمكّن من الفرار إلى ميلانو حيث قاد الحزب الاشتراكي في شمالي ايطاليا واشترك في انتفاضة فلورنسا وقاتل وهو لما يزل أمينًا عامًا للحزب الاشتراكي الايطالي. بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ أدار جريدة الحزب الرسمية «أفنتي». واستمرّ ينتخب نائبًا عن دائرة جنوى - سافون منذ ١٩٥٣. نائب رئيس المجموعة البرلمانية الاشتراكية عدة سنوات، ونائب رئيس المجلس (١٩٦٣). ورئيس المجلس (١٩٦٨-٧٦). عرف عنه طيلة حياته عداؤه الشديد للفاشية وحرصه على الديمقراطية. ورغم سعيه الدؤوب للحفاظ على وحدة الحزب الاشتراكي فإن ذلك لم يمنعه من الوقوف في وجه أمينه العام، بتّينو كراكسي الذي كان يؤيد الوصول إلى صيغة تفاهم مع «الألوية الحمراء» في قضية ألدو مورو. انتخب رئيسًا للجمهورية (تموز ١٩٧٨).

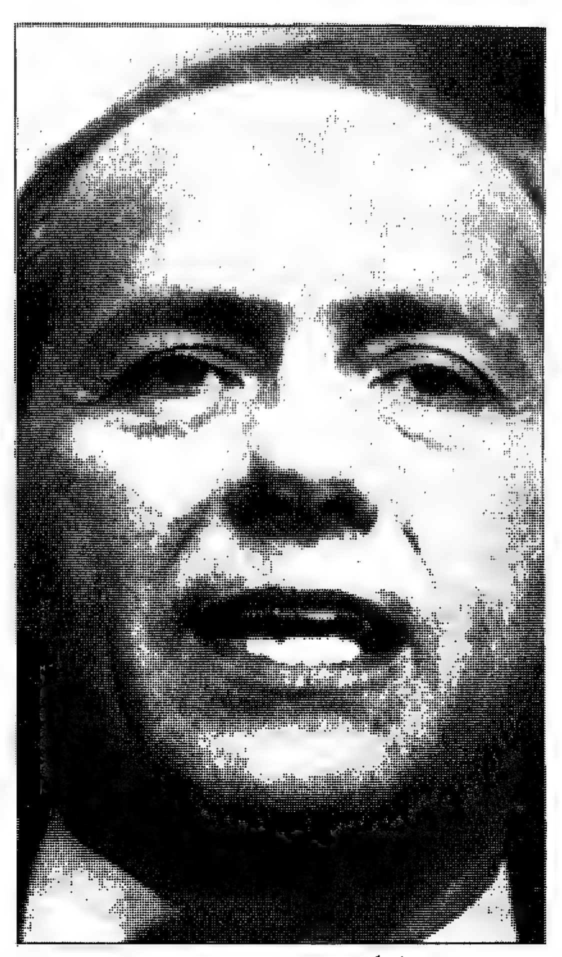
* **برلينغوير، أنريكو .Berlinguer, E** (١٩٢٢-١٩٨٤): زعيم الحزب الشيوعي الايطالي. انضمّ إلى الحزب (١٩٤٢) ونشط في صفوف حركة الشبيبة في ميلانو وروما. سكرتير عام للحزب منذ ١٩٧٢ حيث واجه مهمة الحفاظ على وحدة الحزب بعد وفاة بالميرو توليياتي. اتخذ موقفًا استقلاليًا داخل الحركة الشيوعية العالمية وقاد حزبه إلى تبني وجهات نظر لا تتفق مع المواقف الشيوعية التقليدية. أحرز حزبه النجاح المتزايد في الانتخابات. ولعله أبرز زعيم شيوعي في الغرب ورمز الشيوعية الأوروبية (أورو - كومينيزم).

سار برلينغوير (ونجح) بالحزب الشيوعي الايطالي، على هدي المنظّر الايطالي غرامشي، عكس تيار بقية الأحزاب الشيوعية في العالم، وذلك في اتجاهات ثلاثة: ١) أكبر قدر ممكن من الاستقلال عن موسكو وصولًا إلى الانتقاد العلني والحاد لممارسات السوفيات القمعية داخل الاتحاد السوفياتي أو في المجر وتشيكوسلوفاكيا؛ ٢) أقل قدر ممكن من الدوغماتية (الجمودية) في التعامل مع الماركسية؛ ٣) الوصول، بقدر الإمكان، إلى ترسيخ بُعد إنساني وقومي ومحلي للنظرية الماركسية. بهذه الاتجاهات، تمكّن برلينغوير أن يحافظ على مواقع الحزب في وقت كانت فيه الحركة الشيوعية في البلدان الأوروبية الأخرى تتهاوى تحت وطأة الجمودية البريجنفية (الزعيم السوفياتي بريجنيف) من جهة، وتحت وطأة تمردات الشبيبة من جهة ثانية، وبفعل التغيرات التكنولوجية والأزمات الاقتصادية العالمية من جهة ثالثة. وضمن هذا الإطار عقد برلينغوير مع ألدو مورو، زعيم الديمقراطية المسيحية ذلك «التفاهم التاريخي» الذي قوّى الطرفين معًا؛ وضمن هذا الإطار أيضًا انفتح الحزب الشيوعي الايطالي على الفاتيكان.

هذه السياسة «الشيوعية» التي انتهجها برلينغوير، نجحت إلى حدّ كبير وكانت في أساس ما سمّي يومها بـ «الشيوعية الأوروبية» التي حاربتها موسكو بقوة.

حضر جنازته (١٣ حزيران ١٩٨٤) أكثر من مليون شخص ملأوا شوارع روما. بينهم عدد من رؤساء الدول (منهم الرئيس الصيني زاو جنغ، والسوفياتي غورباتشوف)، وعشرات من رجال السياسة الأوروبيين.

* **برودي، رومانو:** راجع «مناقشة قطبا السياسة حاليًا».



سيلفيو بيرلوسكوني.

* **بوسي، أومبرتو:** راجع «رابطة الشمال» في باب «معالم تاريخية».

* **بونومي، إيفانوي Bonomi, I.** (١٨٧٣-١٩٥١): سياسي ايطالي بارز قبل الحكم الفاشي وبعده. شارك، بوصفه ممثلاً للاشتراكيين اليمينيين في ثلاث حكومات (١٩١٦-٢١). رئيس الحكومة (١٩٢١) حيث راح يسعى للوصول إلى ابرام «عقد صلح» بين الاشتراكيين والفاشيين. اعتزل السياسة بعد سقوط حكومته بسبب الأزمة الاقتصادية (١٩٢٢). عاد إلى نشاطه السياسي (١٩٤٢)، واشترك (بعد سقوط موسوليني - ١٩٤٣) في صفوف المقاومة ضد الألمان. رئيس الوزراء (٩ حزيران ١٩٤٤ على اثر تحرير روما). وبعد تحرير جنوب ايطاليا (١٩٤٥)، شكّل حكومة جديدة. اشترك في الوفد الايطالي إلى مؤتمر باريس الذي أدّى إلى توقيع معاهدة السلام (١٠ شباط ١٩٤٧). انتخب رئيسًا لمجلس الشيوخ حيث استمر حتى وفاته.

* **بيرلوسكوني، سيلفيو** (١٩٣٦ -): رئيس حكومة ايطاليا لمدة ثمانية أشهر (من أيار ١٩٩٤ إلى أواخر كانون الأول ١٩٩٤).

«ولد في ميلانو في عائلة بورجوازية متوسطة. والده كان مدير مصرف صغير الحجم. بعد دراسة في كلية الحقوق، دخل سيلفيو عالم الأعمال، واختار منها، في البداية، ورش البناء والإعمار. ثم أنشأ أول شبكة

تلفزيونية صغيرة ومحدودة وخاصة بالمجمعات السكنية الفخمة التي كان بناها في ضواحي ميلانو للطبقة الثرية. وكان ذلك في زمن بدايات الفوضى الاعلامية في الحقل السمعي – البصري التي بدأت تلوح في ايطاليا في أوائل السبعينات. وفي غضون سنوات قليلة، غدا بيرلوسكوني مالكًا لعشرات المحطات التلفزيونية المحلية، ثم أصبح مسيطرًا على سائر القطاع السمعي – البصري الخاص في ايطاليا، ومتوثبًا للانتقال إلى غزو الأسواق الأوروبية والعالمية، عبر امتلاكه (ومشاركته) لعدد من الشركات الاعلانية والاعلامية إضافة إلى دار نشر ايطالية وصالات عرض للفنون وشركات استثمار، جعلته كلها رب عمل لحوالي ٤٠ ألف موظف ايطالي وعالمي. بيد أن هذه «الامبراطورية»، الاعلامية والمالية، لا أسس صلبة لها إذ إن القانون الاعلامي في ايطاليا لا يقرّ شرعيتها، وشابتها الفضائح. وعرف بيرلوسكوني كيف يحميها، فبدأ في الثمانينات (ونجح) بالتقرب من كل من الحزب الاشتراكي الايطالي في شخص بتينو كراكسي، ومن الديمقراطية المسيحية، كما غدا أيضًا من المقرّبين إلى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران. وقد حماه دعمه الانتخابي لكراكسي من خلال تجنيد كافة وسائل الاعلام التي يملكها لمؤازرة صديقه الاشتراكي، من كل العواقب القانونية. وكلما حاولت السلطات التشريعية الحد من امتيازات رجل الأعمال الايطالي تصدّى لوبي بيرلوسكوني في مجلس النواب لها باسم حرية التعبير. بيد أن الفضيحة السياسية التي لطّخت سمعته هي اكتشاف اسمه على قائمة انتمائه للمحفل الماسوني (P2) الضالع في معظم الأمور الغامضة والمسمّم للحياة الايطالية والمتورط في شبكات المافيا.

نتائج الانتخابات السابقة الأخيرة التي همّشت الأحزاب الايطالية التقليدية الداعمة تاريخيًا للمسار البيرلوسكوني وبالتالي المقرونة بفضائح الرشوة والتحالف مع العصابات، أعطت زخمًا جديدًا للحزب الفاشي العائد من سباته إلى الساحة السياسية، ونجاحًا غير متوقع للحزب الشيوعي الايطالي في المرحلة الراهنة، على رغم تمييزه منذ عشرات السنوات والتزامه خطًا ديمقراطيًا إصلاحيًا.

ذعر بيرلوسكوني من وصول الشيوعيين إلى الحكم، بينما تشهد شركاته منذ فترة تراجعًا ملحوظًا يهدّد بإفلاس بعضها وتراكم ديون لم يعد بمقدور رجل الأعمال الإيطالي إخفاءها، هو السبب الأول لانخراطه في الحملة الانتخابية (آذار ١٩٩٤)... بعد إنشائه تجمّع «إلى الأمام ايطاليا» وخلق حوالي ٨ آلاف ناد وتجمّع لترويج أفكاره والتهويل من «الخطر الشيوعي»، بما يشبه إلى حد كبير الخطاب الماكارثي الأميركي وسنوات الحرب الباردة في الخمسينات... واختار ٧٠٠ مرشّح للمقاعد النيابية حسب تقنيات التسويق التجاري، وظهر بمظهر رجل الدولة يستقبل الزائرين في قصره الريفي ويصل، «في هذيان عظمته» إلى تشييد ضريح له من الرخام الأبيض وسط حديقته، وقد «حجز» بقعًا في هذا «المبنى» لأصدقائه الأوفياء على ما كان يفعل الفراعنة... وهو مستعد للتحالف مع الحزب الفاشي والتجمعات اليمينية المتطرفة في شمالي ايطاليا» (من مارك صايغ، «الحياة»، عدد تاريخ ١١ آذار ١٩٩٤، صفحة «تيارات»).

وجرت الانتخابات العامة (أواخر آذار ١٩٩٤)، وأسفرت عن فوز تحالف اليمين («محور الحريات»)، بزعامة سيلفيو بيرلوسكوني الملقّب بـ «ملك التلفزيونات الخاصة»، الذي حلّ في المرتبة الأولى سواء في البرلمان أو في مجلس الشيوخ (أكثر من ٤٢٪ من الأصوات، اليسار ٣٣٪، الوسط ١٧٪). وتحالف اليمين هذا، تشكّل من ثلاث قوى رئيسية: حزب «إلى الأمام ايطاليا» بزعامة بيرلوسكوني، والفاشيين الجدد، و «الرابطة اللومباردية» الشمالية.

وشكّل بيرلوسكوني حكومته التي سرعان ما بدأت تظهر عجزها عن حل أية مشكلة وعد بها بيرلوسكوني إبّان حملته الانتخابية، وراح بعض حلفائها يتنكر لها. فعلى صعيد عملية «الأيادي النظيفة» ضد الفساد والرشوة والسرقات التي كان باشر بها القضاة منذ قبل نحو سنتين، أصدرت حكومة بيرلوسكوني (في أواسط تمّوز ١٩٩٤) مرسومًا يلغي التوقيف الاحتياطي في فضائح الرشوة والفساد، وأطلق سراح أكثر من مئة موقوف بينهم سياسيين ورجال أعمال وأصحاب شركات ومتهمين في جرائم قتل. ففسّر الايطاليون هذا الأمر بمثابة «حماية حكومية للفاسدين والمفسدين»، واستشعروا

خيبة مريرة. وسارت المظاهرات في ميلانو وبعض المدن منددة بالمرسوم الذي وصفه الأمين العام الجديد لحزب اليسار الديمقراطي، ماسيمو داليما، بأنه «محاولة لإنقاذ أصدقاء الحكومة». وأعلن أنه سيلغي اللقاء الذي كان وافق على عقده مع بيرلوسكوني، وقام قضاة بتقديم استقالاتهم إلى مدعي عام ميلانو. وجاءت الانتخابات البلدية الجزئية (٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٤) لتشهد تناقصًا حادًا في الأصوات التي حصل عليها حزب «إلى الأمام ايطاليا» قياسًا على الانتخابات السابقة. وبدأ الائتلاف الحكومي («محور الحريات»: إلى الأمام ايطاليا، الفاشيون الجدد، الرابطة اللومباردية) يبحث عن تحالفات جديدة. واحتجاجًا على سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، نظمت النقابات إضرابًا عامًا (١٤ تشرين الأول ١٩٩٤) تخللته تظاهرة حشدت نحو مليون شخص، ووصفت بأنها الأكبر من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي كانون الأول ١٩٩٤، صدر حكم قضائي بسجن شقيق بيرلوسكوني سبعة أشهر بتهمة الفساد.

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤، قدّم سيلفيو بيرلوسكوني استقالته إلى رئيس الجمهورية أوسكار لويجي سكالفارو «ليتفادى التصويت على الثقة به في البرلمان» بعد مضي نحو ثمانية أشهر على تشكيل حكومته. وخلفه لامبرتو ديني.

• **بيكولي، فلامينيو Piccoli, F.** (١٩١٥ –): سياسي ايطالي. نائب (١٩٥٨). أمين عام مساعد للحزب الديمقراطي المسيحي (١٩٦٤)، وأمين عام لفترة قصيرة (١٩٦٩). رئيس كتلة النواب الديمقراطيين (١٩٧٢–٧٨). عارض دعوة مورو الداعية للتعاون مع الشيوعيين، ثم غيّر رأيه وأصبح من المتحمسين لهذا التعاون. في ١٩٧٨، انتخب رئيسًا للمجلس الوطني للحزب الديمقراطي المسيحي، واعتبر انتخابه انتصارًا للفكرة التي كان يمثّلها ألدو مورو الذي خطفته الألوية الحمراء وقتلته.

• **تاناسي، ماريو Tanassi, M.** (١٩١٦ –): سياسي ورجل دولة ايطالي. سكرتير عام للحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٦٩–٧٥). نائب منذ ١٩٦٣. وزير الصناعة والتجارة (١٩٦٨–٦٩)، والدفاع (١٩٧٠–٧٤)، والمالية (١٩٧٤).

• **تولياتي، بالميرو Togliatti, P.** (١٨٩٢–١٩٦٤): مفكر وسياسي ايطالي. سكرتير عام الحزب الشيوعي الايطالي طيلة ٣٤ عامًا متوالية. اختلف مع ستالين في مناسبات عديدة كان فيها يدعو إلى استقلالية الأحزاب الشيوعية في العالم. ورسم سياسة مستقلة للحزب الشيوعي الايطالي نحو الاشتراكية على أساس بناء حزب جماهيري كبير، أما عن طريق الاشتراك في الحكم أو عن طريق المعارضة البنّاءة دون الدخول في صدام مباشر عنيف مع الطبقات المعادية. وأوضح تولياتي ما أسماه الطريق الايطالي للاشتراكية بأنه طريق سلمي يقبل الحكم البرلماني المتعدد الأحزاب.

• **داليما، ماسيمو**: راجع الحزب الشيوعي في «الأحزاب» في «معالم تاريخية».

• **دانـنزو، غبرييـل D'Annunzio, G.** (١٨٦٣–١٩٣٨): سياسي وعسكري فاشي ايطالي. كانت خطبه عاملاً في تأجيج الدعوة لدخول ايطاليا الحرب العالمية الأولى بعد أن كانت محايدة. عمل طيارًا حربيًا وقاد (في ٩ آب ١٩١٨) سربًا من قاذفات القنابل فوق فيينا، وحاز عدة أوسمة بريطانية وفرنسية تقديرًا لخططه في سلاح الجو. كان، بعد الحرب، من غلاة الوطنيين المتعصبين. فرفض فكرة التخلي عن فيومه ليوغوسلافيا (بموجب معاهدات السلام)، فزحف إليها، مع أنصاره، واحتلها حتى كانون الأول ١٩٢٠، إلى أن رضخ في الأخير وتخلى عنها للسلطة بعد معارك. دعم وناصر الفاشيين الذين تبنوا فكرة لبس القمصان السوداء التي كان أنصاره يرتدونها في فيومه.

• **دي بونو، اميليو De Bono, E.** (١٨٦٦–١٩٤٤): عسكري وسياسي ايطالي من أوائل الذين اعتنقوا الفاشية وساعدوا موسوليني على الوصول إلى السلطة. حارب في اريتريا (١٨٩٦). شارك في الحرب الايطالية – التركية في طرابلس وبرقة (١٩١١–١٢).

قاتل النمساويين في الحرب العالمية الأولى. سرّح من الجيش في ١٩٢٠. شارك بتأسيس الحزب الفاشي، وبالزحف على روما. وخدم كرئيس للشرطة وقائد للميليشيا الفاشية، وعين بعدها حاكمًا على طرابلس الغرب التي كانت مستعمرة ايطالية. تولى قيادة الجيش الايطالي خلال حملته في افريقيا الشمالية وقاتل في اثيوبيا (١٩٣٥). وزير دولة (١٩٤٢)، وشارك في الاجتماع التاريخي الذي عقده المجلس الفاشي الأعلى (٢٤-٢٥ آب ١٩٤٣)، والذي تقرر فيه تنحية موسوليني عن السلطة. وقد كان دي بونو من بين الذين أدلوا بأصواتهم ضد هذا الأخير. وحين استعاد موسوليني سلطته بمساعدة الألمان، اعتقل دي بونو وحاكمه بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام (١١ كانون الثاني ١٩٤٤).

* **دي بييترو، أنطونيو**: راجع «الأيدي النظيفة» في «معالم تاريخية».

* **دي غاسبيري، ألسيد De Gasperi, A.** (١٨٨١-١٩٥٤): سياسي ورجل دولة ايطالي. عارض الفاشية. أعاد تنظيم الحزب الديمقراطي المسيحي. وزير خارجية (١٩٤٤-١٩٤٥). رئيس الوزراء (١٩٥٣) وأشرك فيها الشيوعيين والاشتراكيين وأحزاب الوسط. أدخل ايطاليا حلف شمالي الأطلسي.

* **ديني، لامبرتو** (١٩٣١ -): رئيس الحكومة الايطالية المكلف تشكيلها في كانون الثاني ١٩٩٥. ولد في مدينة فلورنسا. أنهى علومه الثانوية فيها وغادر بعدها إلى الولايات المتحدة حيث درس الاقتصاد وعلم المال في جامعات مينيسوتا وميتشيغن على أيدي والتر هيلر وغاردنر أكلي، والاثنان من أهم المستشارين الاقتصاديين للرؤساء الأميركان. ويفتخر ديني بعلاقاته وصداقاته مع أساتذته السابقين وزملائه الأميركان الذين عايشهم مدة طويلة واقتبس عنهم ميزة التقشف خلال عمله مديرًا لصندوق النقد الدولي حيث اشتهر عنه يومها أنه رفض منح قرض مالي للديكتاتور السابق لجمهورية افريقيا الوسطى، جان بوكاسا، رغم التهديدات التي تلقاها خلال المهمة التي قام بها إلى البلد الافريقي. شغل منصب وزير الخزانة في حكومة بيرلوسكوني المستقيلة. وكان، قبل هذا المنصب، عمل لمدة ١٥ عامًا مديرًا عامًا للبنك المركزي دون أن يتمكن من أن يصبح حاكمًا للمصرف محل رئيسه كارلو ايزيليو شامبي الذي رأس عام ١٩٩٣ (قبل بيرلوسكوني) أول حكومة تكنوقراط من أجل إنقاذ إيطاليا من أزمتها الاقتصادية، وتهيئة الأجواء لانتخابات برلمانية جديدة حملت بيرلوسكوني إلى الحكم. وتلك المهمة، التي حملها شامبي، يبدو أنها تعيد نفسها مع لامبرتو ديني الذي أعلن أنه سيعتمد المادة ٩٤ من الدستور التي تخوّل رئيس الحكومة اختيار وزرائه دون استشارة الأحزاب والقوى السياسية. وهذا أسلوب لجأ إليه فقط شامبي من بين ٥٤ رئيس حكومة تعاقبوا على الحكم منذ ١٩٤٦. وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٩٥، أعلن ديني تشكيل حكومته التي طغى عليها قضاة وأساتذة متخصصون، وبدأت على الفور المعارضة في وجهها خصوصًا من جانب بيرلوسكوني.

* **رومور، ماريانو Rommur, M.** (١٩١٥ -): سياسي ورجل دولة إيطالي. نائب عن الحزب الديمقراطي المسيحي (١٩٤٨). نائب أمين عام الحزب (١٩٥٤-٦٤). أمين عام له (١٩٦٤-٦٥). تولى مناصب حكومية عديدة. رئيس الوزراء لعدة مرات بين ١٩٦٨ و١٩٧٤. كما انتخب منذ ١٩٦٥ رئيسًا للاتحاد الأوروبي للأحزاب الأوروبية المسيحية.

* **ساراغات، غوسيبي Saragat, G.** (١٨٩٨ -): زعيم اشتراكي ايطالي. انضم إلى الحزب الاشتراكي (١٩٢٢)، وأقام في الخارج أثناء حكم موسوليني. عاد ١٩٤٣، وأصبح وزيرًا بدون حقيبة (١٩٤٤). ترأس الجمعية التأسيسية (١٩٤٦). انفصل عن الحزب الاشتراكي وأسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الايطالي (١٩٤٧) الذي شارك في عدد من الحكومات الائتلافية. وزير الخارجية في حكومة مورو (١٩٦٣). رئيس الجمهورية (١٩٦٤-١٩٧١). خلفه في منصب رئاسة الدولة جيوفاني ليوني (١٩٧٢).

• **سالاندرا، انطونيو** **Salandra, A.** (١٨٥٣-١٩٣١): سياسي ورجل دولة ايطالي بارز. وزير الزراعة (١٨٩٩-١٩٠٠)، والمال (١٩٠٦، ١٩٠٩-١٩١٠). رئيس الوزراء (١٩١٤-١٦). أعلن حياد بلاده عن الحرب الدائرة في أوروبا -صيف ١٩١٤)، ثم انتقل إلى صف التحالف الثلاثي وأعلن الحرب على النمسا (أيار ١٩١٥). مثّل بلاده في مؤتمر السلام في باريس. ساير الحكم الفاشي الذي عيّنه عضوًا في مجلس الشيوخ (١٩٢٨).

• **ستورزو، دون لويجي** **Sturzo, D.L.** (١٨٧١-١٩٥٩): أحد آباء الديمقراطية المسيحية الايطالية. ناهض فاشية موسوليني. سيمَ كاهنًا (١٨٩٤). تأثر بالرسالة البابوية (١٨٩١) التي أصدرها البابا ليون الثالث عشر والتي عرفت بأنها أهم وثيقة كاثوليكية ترسي الدعائم العقائدية لاشتراكية مسيحية. أسس جمعيات زراعية وطلابية وصحيفة «صليب قسطنطين». أسس الأب ستورزو «الحزب الشعبي الايطالي» (كانون الثاني ١٩١٩). مطالب الحزب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جعلته يحقق انتصارات كبيرة في انتخابات ١٩١٩ و١٩٢١ (١٠٧ مقاعد). وقف في وجه دكتاتورية موسوليني الصاعدة. هاجمه موسوليني بعنف ولم يسانده الفاتيكان بل ضغط عليه للاستقالة من الأمانة العامة للحزب الشعبي. ترك ايطاليا إلى لندن ونيويورك (حتى ١٩٤٦) حيث تابع نشاطه المناهض للفاشية. عاد إلى ايطاليا (أيلول ١٩٤٦) حيث كان أحد تلامذته، ألسيد دي غاسبيري، الذي بقي في ايطاليا أثناء الدكتاتورية يناهضها، يسيطر على الحزب الديمقراطي المسيحي بكفاءته القيادية. وبقي الفاتيكان في عهد البابا بيوس الثاني عشر متحفظًا تجاه هذا القائد المفكّر، ستورزو، والمعتبر الأب الروحي للديمقراطية المسيحية التي عرفت بعد الحرب ازدهارًا كبيرًا أيضًا في أوروبا الغربية. انسحب ستورزو من الحياة السياسية والرسمية وأقام في دير راهبات «كانوسا» بروما. لكنه واصل تفكيره العقائدي هادفًا إلى وضع فلسفة تاريخية مسيحية من خلال تصوّر كوني شامل (كتاب: «الحياة الحقيقية سوسيولوجيا ما فوق الطبيعة» - ١٩٤٧). في ١٩٥٢، سمي عضوًا في مجلس الشيوخ لمدى الحياة.

• **سكالفارو، أوسكار لويجي**: راجع «الأيدي النظيفة» في «معالم تاريخية».

• **سيلوني، ايناسيو** **Silone, I.** (١٩٠٠-١٩٧٨): روائي وسياسي ايطالي. إسمه الأصلي سيكوندو ترانكويي وقد غيّره عندما قرّر خوض المعترك السياسي مقاومًا للفاشية كي لا يحمل عائلته مغبة نضاله السياسي. لعبت طفولته كنصير للفلّاحين في ريف تقليدي دورًا رئيسيًا في رواياته. شارك في تأسيس الحزب الشيوعي الايطالي (١٩٢١)، ودخل السجن. انفصل عن الحزب (١٩٣٠) لأسباب شرحها في مقالته في كتاب «الإله الذي هوى». غادر ايطاليا إلى سويسرا حيث بقي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. عاد ناشطًا في الحياة السياسية والثقافية دون التزام، وقد وصف نفسه بأنه «اشتراكي بلا حزب، ومسيحي بلا كنيسة».

• **شامبي، كارلو أزيليو**: راجع «ديني، لامبرتو» في هذا السياق «زعماء ورجال دولة».

• **شيانو، غاليازو** **Ciano, G.** (١٩٠٣-١٩٤٤): سياسي ورجل دولة فاشي ايطالي. اشترك مع والده في الزحف على روما (١٩٢٢). عمل في السلك الدبلوماسي (١٩٢٥). تزوج من ابنة موسوليني (١٩٣٠)، ثم عيّن وزيرًا مفوضًا لإيطاليا في الصين. عاد (١٩٣٣) فعين وزيرًا للصحافة والاعلام. وزير الخارجية (١٩٣٦) حيث اشتهر بتنظيمه للتدخل الايطالي في الحرب الأهلية الاسبانية وبعلاقاته السيئة مع المسؤولين النازيين طيلة الفترة التي سبقت الحرب، وخاصة مع وزير الخارجية الألماني آنئذ فون ريبنتروب. وازدادت سوءًا مع معارضة شيانو لتوقيع ايطاليا معاهدة المحور الثلاثية (١٩٣٩) مع ألمانيا واليابان. أقاله موسوليني (١٩٤٣) تحت الضغط الألماني. وفي تموز ١٩٤٣ انضم شيانو إلى الأعضاء المنشقين عن المجلس الفاشي الأعلى الذين أجبروا موسوليني على الاستقالة. لكن، بعد عودة موسوليني، حكم عليه بالإعدام بعد أن كان الألمان قد اعتقلوه وسلّموه للفاشيين. في مذكراته التي نشرت في ١٩٤٦ يتحدث عن شعوره بالأسى والذل نتيجة لاحتقار

الألمان لحلفائهم الايطاليين، وعن محاولاته اليائسة لمنع ايطاليا من الوقوع أكثر في أحضان الهتلرية.

* **غرونكي، جيوفاني Gronchi, G.** (١٨٨٧-١٩٧٨): سياسي ورجل دولة ديمقراطي مسيحي ايطالي. أسّس مع لويجي ستورزو (الحزب الشعبي الايطالي» (١٩١٩). نائب وأمين عام اتحاد العمّال المسيحيين. وكيل وزارة في أول حكومة شكّلها موسوليني (١٩٢٢). استقال إثر اغتيال مايتوثي (١٩٢٣). سار على هدى فكر الكنيسة الاجتماعي ومحترفًا للعمل النقابي المسيحي ومعاديًا للفاشية، فخسر، بسبب أمانته لقناعاته كرسي الأستاذية لمدة عشرين سنة. عاد إلى العمل السياسي خلال الحرب العالمية الثانية وشارك في أعمال لجنة التحرر الوطني. شغل منصب وزير (١٩٤٤-١٩٤٨)، ومنصب رئيس مجلس النواب (١٩٤٨-١٩٥٥)، ورئيس الجمهورية (١٩٥٥-١٩٦٢). عمل من أجل رفع مستوى المؤسسات الجمهورية في ايطاليا. أيّد «الانفتاح على اليسار».

كان غرونكي من أوائل الزعماء الديمقراطيين المسيحيين الذين يتخطون تحفظات الفاتيكان العلنية، إذ قام بزيارة رسمية للاتحاد السوفياتي (١٩٦٠). دعا إلى قيام ايطاليا بدور نشيط وفعّال وإيجابي بالنسبة إلى القضايا العربية وقضايا أميركا اللاتينية. فقد حاول التوسّط لحل مشكلة السويس، والتخفيف من حدة التوتر في العلاقات الدولية، واعتبر، في خضم الحرب الباردة، أن الحلف الأطلسي ينبغي أن يتخلى شيئًا ما عن دوره العسكري ويتحول إلى منظمة اقتصادية أكثر منها عسكرية.

* **فانفاني، أمينتوري Fanfani, A.** (١٩٠٨ -): اقتصادي ورجل دولة وزعيم سياسي ايطالي. من أقطاب الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي. كان، في ظل المرحلة الفاشية اقتصاديًا بارزًا وأستاذًا في الجامعة الكاثوليكية في ميلانو. في العام ١٩٤٤، كلّفه ألسيد دي غاسبيري إدارة قسم الدعاية والتحريض في الحزب الديمقراطي المسيحي. انتخب عضوًا في الجمعية التأسيسية الايطالية (١٩٤٦)، وبعد سنة أصبح وزيرًا للعمل والشؤون الاجتماعية فطرح خلال السنوات الثلاث التي أمضاها في هذا المركز برنامجًا قائمًا على إعادة تنظيم الريف والمدينة وتحسين الأوضاع السكنية للعمّال وتنظيم النقابات غير الشيوعية. عيّن وزيرًا للزراعة (١٩٥١)، ووزيرًا للداخلية (١٩٥٣)، وتولى بعدها رئاسة الوزارة حيث شكّل حكومته في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٤، التي ما لبثت أن سقطت بعد رفض البرلمان المصادقة على برنامجه في ٣٠ كانون الثاني من السنة نفسها. وكان فانفاني قد انتخب (١٩٥٤) سكرتيرًا عامًا للحزب الديمقراطي، حيث كان يتزعم فيه الجناح اليساري.

في ١٩٥٨، فاز حزبه في الانتخابات النيابية، فكلف بتأليف وزارة جديدة طرحت، باعتدال، القيام بإصلاحات اجتماعية. وبصفته رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية، قام بزيارة عدة بلدان وأوصل ايطاليا إلى عضوية مجلس الأمن (٨ تشرين الأول ١٩٥٨). هاجمه الجناح اليميني في الحزب (الديمقراطي المسيحي) فسقطت حكومته في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩، وقدّم فانفاني استقالته من الحزب.

عُيّن من جديد رئيسًا للوزراء (تموز ١٩٦٠ - نيسان ١٩٦٣) لمعالجة تصاعد ردود الفعل الشعبية على نشاط التحركات الفاشية الجديدة، فركّز فانفاني على تأمين الكهرباء، ولامركزية المناطق، والتخطيط الاقتصادي. شغل بعد ذلك منصب وزير الخارجية (آذار ١٩٦٥)، ثم أصبح رئيسًا للجمعية العمومية في الأمم المتحدة (٢١ أيلول ١٩٦٥)، وحضّر لزيارة البابا بولس السادس. ترك هذا المنصب في كانون الأول ١٩٦٥ بعد التسرّب السابق لأوانه لمقترحات السلام التي نقلها من قبل هو شي منه إلى الولايات المتحدة، ولكنه سرعان ما عاد وزيرًا للخارجية في شباط ١٩٦٦ وإلى ١٩٦٨.

انتخب رئيسًا لمجلس الشيوخ (١٩٦٨). كلف مجددًا تشكيل الحكومة الأيطالية (في تشرين الثاني ١٩٨٢) واستمرّ في هذا المنصب حتى ربيع ١٩٨٣ حين استقال إثر التراجع الانتخابي الكبير الذي مني به المسيحيون الديمقراطيون، مفسحًا المجال، لأول مرة في تاريخ ايطاليا، لمجيء اشتراكي رئيسًا للحكومة هو بتينو كراكسي.

* **فيكتور عمانوئيل الثالث Victor**

Emmanuel III (١٨٦٩-١٩٤٧): ملك ايطاليا (١٩٠٠-١٩٤٦). لقب نفسه «امبراطور الحبشة» (١٩٣٦-١٩٤٣)، و «ملك ألبانيا» (١٩٣٩-١٩٤٣). ثالث ملوك ايطاليا منذ تحقيق وحدتها (١٨٦٠). أصبح ملكًا إثر مصرع أبيه على يد أحد الفوضويين في ٢٩ تموز ١٩٠٠.

نشأ في أجواء عائلية اتسمت بتسلّط أبيه وبطموحات أمه وثقافتها الواسعة، فطبعت شخصيته بطابع الضعف والنقص زاد منه هزال قامته وقصرها.

كان حكمه أطول حكم في تاريخ ايطاليا، وقد اتسم بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: من ارتقائه العرش حتى نهاية الحرب العالمية الأولى: احترم الدستور ولم يتدخل في الشؤون الداخلية إلا للمشاركة في حل المسائل الاجتماعية، لكنه كان يتدخل في المسائل السياسية والعسكرية الخارجية. قبيل الحرب، كان مدفوعًا للتحالف مع روسيا نتيجة الروابط العائلية، لكنه كان يميل للتقرب من باريس ولندن؛ فجعل ايطاليا تقف إلى جانب الحلف الأنغلو - فرنسي (١٩١٥).

المرحلة الثانية: من ١٩٢٢ إلى بداية الحرب العالمية الثانية: كلف موسوليني تشكيل الحكومة، فساهم بذلك بتثبيت الدكتاتورية الفاشية، وأصبح أسيرها، وترك لموسوليني تسيير جميع شؤون الدولة. بدأ يشعر، مع نهاية ١٩٤٢، أن كفة الحرب تميل إلى جهة الحلفاء، لكنه كان عاجزًا عن التحرّك إلى أن جاءته الفرصة من داخل «المجلس الفاشي الكبير» الذي حجب ثقته عن موسوليني، فتحرّك لعزل موسوليني واعتقاله.

المرحلة الثالثة: تتميز بمحاولته إيقاف الحرب من جهة وإنقاذ العرش من جهة ثانية. اعتقد أن بإمكانه الإبقاء على المؤسسات الفاشية بعد الحرب، وعدم الاعتزال إنقاذًا للملكية. إلا أن الانكليز والأميركيين طالبوه بالاستسلام بلا قيد ولا شرط في الوقت الذي رفض فيه هتلر لقاءه. وبعد توقيع الهدنة، احتلّ الألمان روما، فأجبر هتلر الملك على اللجوء إلى برانديزي (١٩٤٣) بينما حاول الانكليز الذين كانوا يسيطرون على جنوبي ايطاليا، المحافظة على المملكة بغية التفاوض مع الدولة المنهزمة. وكان الزعماء السياسيون الايطاليون يطالبون بعزل الملك وبعدم تحمّلهم أية مسؤولية إلا بعزله. ووسط هذا التجاذب الداخلي والخارجي تعهّد الملك بالاعتزال بعد تحرير ايطاليا وتنصيب ابنه. وهذا ما تمّ بعد دخول الحلفاء إلى العاصمة، فتنازل فيكتور عمانوئيل الثالث عن العرش لابنه في ٩ أيار ١٩٤٦ (وانتقل إلى الاسكندرية حيث توفي بعد عام). لكن، بعد أقل من شهر واحد، صوّت ٥٤٪ من الناخبين الايطاليين إلى جانب نظام جمهوري.

كراكسي، بتّينو Craxi, B. (١٩٣٤ -): سياسي ورجل دولة ايطالي وأول رئيس حكومة اشتراكي عرفته ايطاليا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. انتمى كراكسي إلى الحزب الاشتراكي الايطالي وهو لا يزال في الثامنة عشرة، وأصبح عضوًا في اللجنة المركزية للحزب في ١٩٥٧. وفي ١٩٧٦، انتخب أمينًا عامًا لهذا الحزب خلفًا للسيد دي مارتينو الذي حُمّل مسؤولية الهزيمة التي مُني بها الحزب في الانتخابات النيابية. وقد لقب كراكسي تارة بـ «الألماني» نظرًا لإعجابه الشديد بالمستشار الألماني فيلي برانت، وبـ «الأميركي» طورًا نظرًا لإعجاب وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر به. ومنذ توليه زعامة الحزب الاشتراكي عمد إلى فك الارتباط بينه وبين الحزب الشيوعي الايطالي، إذ إن استراتيجية اليسار التي كان قد تبناها سلفه مارتينو أدّت إلى إضعاف الاشتراكيين وإلى تقوية الشيوعيين. وفي الوقت عينه، حاول كراكسي أن يفرض حزبه كبديل صالح لتحرير الحياة السياسية الايطالية من استقطابها حول حزبين إثنين: الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي. وقد أعطى نهجه ثماره بدليل أنه أصبح على رأس الحكومة الايطالية في ١٩٨٣؛ وقد جاء تشكيله للحكومة يضع حدًا لاحتكار مارسه الديمقراطيون المسيحيون لهذا المنصب على مدى زهاء أربعين عامًا. هرب ألى تونس إثر اتهامات كثيرة وُجّهت إليه في عملية «الأيدي النظيفة» (راجع «الاحزاب» و«الأيدي النظيفة» في «معالم تاريخية»).

* **كروتشي، بنيديتو Croce, B.** (١٨٦٦-١٩٥٢): فيلسوف وناقد أدبي ومؤرخ وسياسي ايطالي. ولد في أبروز من أسرة واسعة الثراء تميزت

بنزعتها المحافظة إلى حد التطرف. انتقل إلى روما بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية على أثر زلزال قضى على كل أفراد أسرته، فنزل عند أحد أقربائه سيلفيو سبافنتا أخي الفيلسوف الهيغلي وأحد الزعماء التاريخيين لليمين الايطالي برتراندو سبافنتا. وفي هذه الأثناء، تعرّف على أ. لابريولا الذي أثّر تأثيرًا عميقًا على تكوينه الفكري وفتح عينيه على النظرية الماركسية.

شارك في الحياة السياسية وأكّد على مواقفه الليبرالية. عضو في مجلس الشيوخ (١٩١٠)؛ وزير التربية (١٩٢٠–١٩٢١). عارض الفاشية بشدّة، وبعد سقوطها (١٩٤٤)، أصبح كروتشي رئيسًا للحزب الليبرالي، ونائبًا في البرلمان، فعضوًا في مجلس شيوخ الجمهورية الايطالية.

يشدّد كروتشي على أهمية الأخلاق وارتباطها بالسياسي، فيعتبر أن النشاط الأخلاقي هو محور الصيرورة التاريخية. فالتاريخ الأخلاقي – السياسي هو الذي يشكّل، إذا صحّ القول، التاريخ الفعلي، تاريخ الدولة التي «هي شكل أخلاقي وقاعدة حياة»، وتاريخ الحضارة. ترك كروتشي تأثيرًا كبيرًا في الفكر السياسي الايطالي مدة لا تقل عن أربعين سنة.

* **كولومبو، إميليو Colombo, E.** (١٩٢٠ –): دبلوماسي واقتصادي ورجل دولة ايطالي. ولد في بوتانزا، وانتخب في ١٩٤٦ عضوًا في الجمعية التأسيسية الايطالية ممثلًا عن الديمقراطية المسيحية. اشترك ابتداء من ١٩٥١ في عدة حكومات بصفته سكرتير دولة، ثم عيّن وزيرًا للزراعة، ثم للتجارة، ثم للخارجية، ثم للصناعة والمالية (ابتداء من ١٩٥٣). قام بدور بارز في السوق الأوروبية، وانتخب رئيسًا للمجلس الأوروبي (١٩٧٠ و١٩٧١). أصبح رئيس البرلمان الأوروبي (١٩٧٧–١٩٧٩).

* **لابريولا، أنطونيو Labriola, A.** (١٨٤٣–١٩٠٤): زعيم اشتراكي ومن أوائل المنظّرين للماركسية في ايطاليا ومن أشهر المروّجين لها. علّم الفلسفة في جامعة روما، ثم شارك في تأسيس الحزب الاشتراكي الايطالي (١٨٩٢). تبنّى في البداية فلسفة هيغل السياسية، ثم انقلب إلى الماركسية رافضًا منها «الحتمية الاقتصادية». ترك عددًا من المؤلفات.

* **لابيرا، جيورجيو Lapira, G.** (١٩٠٤–١٩٧٧): شخصية ايطالية بارزة تميزت في حقل العمل الاجتماعي والنشاط من أجل السلام العالمي والدعوة إلى نوع من الاشتراكية «الانجيلية». ولد في بوزالو في صقلية. أستاذ القانون الروماني في جامعة فلورنسا (ابتداءً من ١٩٣٧). انتسب إلى سلك الرهبنة وبقي مدة ثلاثين عامًا زاهدًا في الدنيا مكرّسًا حياته لعمل الخير ومساعدة الفقراء. بدأ حياته السياسية في ١٩٣٩ مناوئًا للفاشية وللعنصرية ومختبئًا في دير للرهبان الدومينيكان حتى نهاية الحرب واعلان الجمهورية. نائب في الجمعية التأسيسية (١٩٤٦) حيث شارك مع عدد من الزعماء، أمثال ألدو مورو ودوسيتي وتولياتي، في وضع الدستور الايطالي الجديد، وخاصة المادة الثانية المتعلقة بحقوق الانسان والمادة السابعة المتعلقة بعلاقة الدولة بالكنيسة. وفي ١٩٤٨، أعيد انتخابه نائبًا على قائمة الحزب الديمقراطي المسيحي، وعيّنه دي غاسبيري سكرتير دولة لشؤون العمل والضمان الاجتماعي.

انتخب عام ١٩٥١، ثم ١٩٥٦، عمدة لمدينة فلورنسا حيث تعدت شهرته ايطاليا بسبب نضاله من أجل المحرومين وسعيه لإقامة نوع من الاشتراكية المسيحية القائمة على تعاليم الانجيل فلقب بـ «العمدة القديس» و «العمدة الأحمر» و «بلشفي الانجيل»، في حين اتهمه خصومه بـ «الديماغوجي الطوباوي». في ١٩٥٨، أعيد انتخابه عضوًا في مجلس النواب، ثم استرجع منصبه لعمدة فلورنسا ما بين ١٩٦٠ و١٩٦٥. وإلى جانب ذلك، قام بنشاط بارز على صعيد السلام العالمي. فنظّم (في ١٩٥٥)، والحرب الباردة على أشدّها، مؤتمرًا لرؤساء بلديات عواصم العالم، وهو مؤتمر شارك فيه رؤساء بلديات واشنطن وموسكو ولندن وبكين كما نظّم عدّة لقاءات متوسطية للتوفيق بين الديانات السماوية الثلاث ومن أجل «إحلال السلام في الشرق الأوسط» وإنهاء حرب الجزائر. كما زار موسكو (١٩٥٩)، وفيتنام الشمالية (١٩٦٥) قابل خلالها هو شي منه وفام فان دونغ محاولًا التوسط لإنهاء الحرب الفيتنامية. إلا أن فشل مهمته دفعت بصديقه فانفاني إلى الاستقالة من منصبه كوزير للخارجية. أبعد (في ١٩٦٥) عن رئاسة عمدة فلورنسا، وبدأ مرحلة من العزلة السياسية مكتفيًا بدوره

على رأس «الاتحاد العالمي للمدن المتحدة». ترأس (في ١٩٧٦) لائحة الحزب المسيحي الديمقراطي في الانتخابات النيابية ضد بعض الشخصيات الكاثوليكية التي قبلت بالتعاون مع الحزب الشيوعي الايطالي. وعاد إلى المجلس النيابي ليدعو إلى انتهاج «سياسة قائمة على نزع السلاح وعلى الوحدة والسلام، وتأكيد القيم الانسانية والمسيحية في مجتمع يزداد عنفًا ومادية»، على حدّ قوله.

* **لامالفا، أوغو La Malfa, Ugo** (١٩٠٣–١٩٧٩): رئيس الحزب الجمهوري الايطالي (علماني) ومن أقطاب الحياة السياسية الايطالية بعد الحرب العالمية الثانية. ولد في بالرمو (بلرم) عاصمة صقلية. نشط ضد الفاشية فاعتقل عدة مرات. شارك في تأسيس «حزب العمل» (علماني) في ١٩٤٣. بعد تحرير ايطاليا عيّن وزيرًا للمواصلات، وانتخب نائبًا دون انقطاع. شغل أربع مرات حقائب وزارية لها علاقة بالاقتصاد، ومرتين نائب رئيس مجلس الوزراء (في حكومتي ألدو مورو وجوليو أندريوتي). طالب بإدخال الحزب الشيوعي إلى الحكومة. رشّح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية بعد اغتيال ألدو مورو، وانسحب أمام ترشيح الاشتراكي ألسندرو برتيني. كلّف بتشكيل حكومة انتقالية (١٩٧٩) ولكنه فشل في مهمته. تميزت سياسته بالاعتدال والليبرالية على الصعيد الداخلي وبالعمل على تحقيق الوحدة الأوروبية على الصعيد الخارجي.

* **لونغو، بييترو Longo, P.** (١٩٣٥ –): أمين عام الحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ ١٩٧٨. درس الاقتصاد السياسي وأصبح رئيس مكتب السكرتارية السياسية لبييترو نيني، ثم نائب سكرتير مجلس الوزراء (١٩٦٤–١٩٦٨). نائب (١٩٦٨–١٩٧٢). وزير الميزانية في حكومة بتّينو كراكسي (١٩٨٣)، إلا أنه اضطر إلى الاستقالة، في ١٩٨٤، عقب فضيحة ليشيو جيلّي «المعلم المبجّل» للمحفل الماسوني ب٢. إذ وُجّهت إلى أعضاء هذا المحفل تهمة العمل في السر لتقويض دعائم النظام الديمقراطي في ايطاليا، واتهم لونغو بأنه كان يتردد على هذا المحفل ويشارك في نشاطاته.

* **لونغو، لويدجي Longo, L.** (١٩٠٠–١٩٨٠): أمين عام الحزب الشيوعي الايطالي (١٩٦٤–١٩٧٢)، ورئيسه (١٩٧٢–١٩٨٠). ولد في أسرة من صغار المزارعين في مقاطعة بييمونته. شارك في الحرب العالمية الأولى. حضر مؤتمر ليفورنا الذي شهد ولادة الحزب الشيوعي الايطالي. نشط ضد الفاشية، واعتقل في ميلانو (١٩٢٣). عُرفت عنه قدراته التنظيمية. عارض، في بادئ الأمر، الزعيم الشيوعي الايطالي تولياتي، ثم عاد وناصره. وبعد وفاة تولياتي، بادر لونغو إلى نشر الوثيقة التي كان أعدّها الأول استعدادًا للقائه خروتشوف والتي عُرفت في ما بعد باسم «وصية يالطا» التي كان تولياتي قد حدّد فيها مبادئ استقلالية الأحزاب الشيوعية خارج الكتلة الاشتراكية ورسم «الطريق القومية إلى الاشتراكية». وبعد أصبح لونغو أمينًا عامًا للحزب، عارض إدانة الحزب الشيوعي الصيني، والتدخل العسكري لقوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨). وبعد أن خلفه أنريكو برلنغوير، كأمين عام للحزب، عارض لونغو مفهوم «التسوية التاريخية» الذي تبناه برلنغوير، ولم يخف استنكاره لمفهوم الشيوعية الأوروبية.

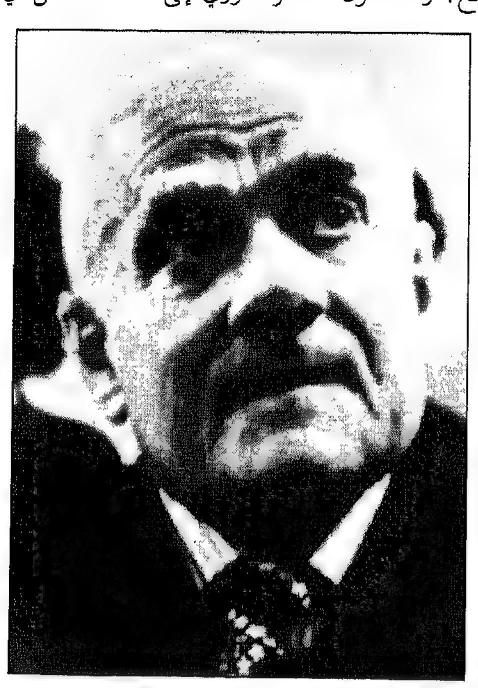
* **ليوني، جيوفاني Leone, G.** (١٩٠٨ –): قطب سياسي ديمقراطي مسيحي ايطالي. محام، وتعاطى مهنته في مسقط رأسه نابولي (١٩٤٤)، حيث انضم إلى الحزب الديمقراطي المسيحي، وأصبح نائبًا عنه، ثم نائب رئيس مجلس النواب، ثم رئيسًا لهذا المجلس (١٩٥٣–١٩٦٣). في حزيران ١٩٦٣، كلّف بترؤس حكومة انتقالية. وفي ١٩٦٤، رشّحه حزبه لرئاسة الجمهورية، لكنه انسحب بعد ٢١ دورة من الاقتراع لصالح خصمه ساراغات الذي كافأه على بادرته بتعيينه شيخًا (سيناتورًا) مدى الحياة «لأنه شرّف ايطاليا باستحقاقاته الاستثنائية في المجال العلمي والاجتماعي». في حزيران ١٩٦٨، كلّف مجددًا بتشكيل حكومة انتقالية لم تستمر أكثر من أشهر استقال بعدها واستأنف عمله في المحاماة والتعليم والتأليف. انتخب في كانون الأول ١٩٧١ رئيسًا للجمهورية، ولكنه اضطرّ للاستقالة قبيل انتهاء مدته ببضعة أشهر (١٥ حزيران ١٩٧٨) بسبب تورط بعض

المقربين منه في فضيحة لوكهيد (فضيحة مالية كبرى انفجرت في صيف ١٩٧٥ وتركّزت حول قيام شركة لوكهيد الأميركية بدفع رشاوى وعمولات ضخمة لعدد من المسؤولين الحكوميين في العالم. ولوكهيد إحدى كبريات شركات صناعات الطائرات الحربية والمدنية).

* **ماتيوتي، جياكومو Matteotti, G.** (١٨٨٥-١٩٢٤): اشتراكي ايطالي معادٍ للفاشية. ولد في عائلة بورجوازية، ودرس الحقوق، وانخرط في سن مبكرة في الحزب الاشتراكي الايطالي. في ١٩١٩، انتخب نائبًا، وأصبح سكرتير الحزب الاشتراكي (١٩٢٤). ندّد بموسوليني والفاشية وبالانتخابات المزوّرة (١٩٢٤) وهدّد بتقديم البراهين عليها. في ١٠ حزيران ١٩٢٤، وقع في كمين، على الطريق وعلى بعد ٢٥ كلم من العاصمة، وطعنه نفر من الأشخاص بالسكين وقتلوه، وكانوا خمسة أشخاص من الفاشيين يعملون تحت إمرة أميريغو دوميني. وأدّى مقتله إلى اضطرابات واسعة في ايطاليا، تداركها موسوليني بأن فتح باب المحاكمات، وزجّ عددًا في السجون، بينهم قائد الشرطة ودوميني نفسه الذي خرج من السجن بعد سنتين مع أشخاص آخرين. وفي كانون الثاني ١٩٤٧، أعيدت المحاكمة من جديد وحكم على دوميني بالسجن مدى الحياة.

* **مالاتيستا، أنريكو Malatesta, E.** (١٨٥٣-١٩٣٢): ثوري ايطالي ينتمي إلى التيار الفوضوي الذي يرفض فكرة سلطة الدولة ويبشّر بالحرية التامة والعفوية ويعتمد وسائل العنف الثوري، ويشدّد على دور النخبة. ولد في منطقة نابولي. انتسب إلى الأممية الأولى (١٨٧١)، ونشط في توزيع السلاح، واعتقل. وبعد الإفراج عنه، أصدر صحيفة «الثائر» التي صدرت في جنيف. اعتقل مجددًا (١٨٨٤) عندما أنشأ جريدتين «المسألة الاجتماعية» و «الفوضى»، وكان يدعو من خلالهما للعمل المعادي للشعور الوطني. هرب إلى أميركا اللاتينية. ثم عاد إلى أوروبا ودعا إلى توحيد الاشتراكيين والفوضويين الايطاليين في منظمة موحدة «مؤتمر كابولاغو ١٨٩١». وبعد رحلة إلى الولايات المتحدة وكوبا، عاد إلى لندن وأصدر فيها عدة صحف منها «الأممية» و «الاضراب العام». عاد إلى ايطاليا في ١٩١٣، والتقى موسوليني، وأصدر صحيفة «فولونتا»، ثم فرّ من جديد إلى انكلترا بعد تحريضه على قيام «الأسبوع الأحمر» (١٩١٤). عاد إلى ايطاليا في ١٩١٩، وأصدر صحيفة «الانسانية الجديدة»، وعمل على لمّ شمل اليسار، خاصة بعد الزحف الفاشي على روما، وكان يدير مجلة «الفكر والإرادة». منذ ١٩٢٦، التزم الصمت حتى وفاته.

* **مورافيا، ألبرتو Moravia, A.** (١٩٠٧ -): كاتب وروائي ايطالي تعاطى السياسة «ليكون شاهدًا على عصره». فخاض معركة الانتخابات للبرلمان الأوروبي، كمرشّح مستقل على لائحة الحزب الشيوعي الايطالي، سعيًا وراء منبر جديد يتيح أمامه فرصة التنديد بما يسّميه «الطاعون النووي». وكان قبلًا مارس الصحافة، وكتب تحقيقات مطولة في موضوعات تتمحور حول معاناة الانسان المعاصر: القحط والمجاعة في المناطق الساحلية في افريقيا، مخاطر الحرب النووية، مأساة الشعب الفلسطيني، الخ. وقد تحوّل الخطر النووي إلى شغله الشاغل في



ألبرتو مورافيا.

السنوات الأخيرة، فعزم على محاربته بشتى الوسائل المتوافرة لديه، منها خوضه انتخابات البرلمان الأوروبي. وقد حمل هذه النزعة الانسانية في نفسه بتأثير مما شاهده وعايشه إبان الحقبة الفاشية، فترك في وجدانه رغبة قوية وثابتة في الدفاع عن حقوق البشر كافة في الوجود والحرية.

* **مورو، ألدو Moro, A.** (١٩١٦–١٩٧٨): رجل دولة إيطالي، عُرف أكثر ما عُرف بأنه رجل الحوار، فتمكّن من مدّ جسر الحوار بين الحزبين الديمقراطي المسيحي والشيوعي. اغتيل على يد منظمة «الألوية الحمراء» الإرهابية.

ولد ألدو مورو في مدينة باري (جنوبي ايطاليا). كان والده موظفًا في وزارة التعليم، وقد نشأ تنشئة دينية صارمة. في ١٩٤٥، انضمّ إلى الحزب الديمقراطي المسيحي، وانتخب نائبًا عن مدينته، وحافظ على هذا المقعد طيلة حياته. رئيس الحكومة لمرتين (١٩٦٣–١٩٦٨ و١٩٧٤–١٩٧٦)، ووزير الخارجية لمرتين أيضًا (١٩٦٩–١٩٧٠ و١٩٧٣–١٩٧٤). لُقّب «رادار» حياة إيطاليا الداخلية ورجل المفاوضات الصعبة. فحكومته الأولى كانت أول حكومة وسطية – يسارية عرفتها ايطاليا. وبدءًا من ١٩٧١، فتح باب الحوار مع الحزب الشيوعي الايطالي الذي غدا، من انتخابات إلى أخرى، واحدًا من أهم الأحزاب الايطالية. وقد توصّل مورو إلى إقناع الزعيم الشيوعي الايطالي برلنغوير (١٩٧١) على أن يمتنع الحزب الشيوعي عن معارضة الحكم في البرلمان، لكن من دون أن يؤيده. وفي العام ١٩٧٨، كان له لقاءان آخران مع برلنغوير كان يفترض فيهما أن يؤديا إلى وضع سياسة الحزب الشيوعي المعروفة باسم «التسوية التاريخية» موضع التنفيذ، أي أن يفتحا الباب أمام مشاركة الشيوعيين في الحكم. لكن اليسار المتطرف في ايطاليا، المعارض لسياسة الحزب الشيوعي، رأى أن يقطع الطريق أمام هذا الانعطاف الحاسم في حياة ايطاليا السياسية الداخلية، فأقدم (على يد منظمة «الألوية الحمراء») في صبيحة ١٦ آذار ١٩٧٨، على اختطاف ألدو مورو، وثم اغتياله؛ وكان ألدو مورو أمينًا عامًا للحزب الديمقراطي المسيحي.

لا يزال الرجل (١٩٩٥)، بدوره وبظروف اختطافه واغتياله، حديث الايطاليين، خصوصًا مع انفجار فضائح الفساد والإفساد والمافيات (شباط ١٩٩٢)، وبالأخص عندما اعترف أحد أعضاء عصابات المافيا للمحققين في مدينة بالرمو (عاصمة صقلية)، الذي روى قصة مثيرة حول واقعة لا تزال لغزًا غامضًا هي حادث اغتيال ألدو مورو الذي كتب بخط يده، قبل مقتله، أوراقًا بالغة الخطورة؛ كما أوصى، وهذا ما فاجأ الجميع، ألّا يسير أحد من رجال حزبه (الديمقراطي المسيحي) أو الحكومة في جنازته. فكان مورو اكتشف، قبيل اختطافه، مدى استشراء الفساد بين كبار المسؤولين في ايطاليا، وكان يبدو أنه يعتزم الكشف عن كل المعلومات التي بين يديه. وبعد ١٤ عامًا، تصدّى للمهمة قضاة ورجال «الأيدي النظيفة».

* **موسوليني، بنيتو Mussolini, B.** (١٨٨٣–١٩٤٥): مؤسس الحركة الفاشية ورئيس وزراء ايطاليا (١٩٢٢–١٩٤٥). ينتمي إلى أسرة من الطبقة العاملة، ووالده كان اشتراكيًا. عمل في حقل التدريس، وزاول نشاطًا سياسيًا في إطار الحزب الاشتراكي الايطالي وسجن لمعارضته الحرب الايطالية لاحتلال ليبيا (١٩١١)، وأصبح رئيسًا لتحرير «أفنتي» الناطقة بلسان الاشتراكيين، ونادى بالانحياز إلى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدّى إلى طرده من الحزب الاشتراكي.

شارك في الحرب (العالمية الأولى) وأصيب بجروح، وأسس «عُصب الفاشية المحاربة» (الحزب الفاشي). كسب تأييد الطبقة الوسطى والاتجاهات اليمينية في نشاطه السياسي الممتد إلى سنوات قليلة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وكسب العمّال الذين انخرطوا بأعداد كبيرة في كتائبه «القمصان السود»؛ وكان يسعى للسيطرة على الدولة.

نظّم «الزحف على روما» (١٩٢٢)، وتمكّن، بعده مباشرة، من تسلّم منصب رئاسة الوزارة، واصبح حزبه حزبًا شرعيًا. اتّبع سياسة خارجية استعمارية في الثلاثينات، خلقت له المتاعب كحملة الحبشة (١٩٣٥)، وتأييده فرانكو في الحرب الأهلية الاسبانية (١٩٣٦–١٩٣٩). حالف هتلر، إلا أنه لم يدخل الحرب العالمية الثانية إلا بعد هزيمة فرنسا، إذ



لوحة «رسم الدوتشي» (موسوليني) وضعها الفنان جيراردو دوتوري في ١٩٣٣.

رأى ان النصر بات حتميًا إلى جانب ألمانيا. منيت جيوشه بهزائم في البلقان وإفريقيا. انقلب عليه حزبه عام ١٩٤٣ فاستقال واعتقل، إلا أن الألمان استطاعوا إنقاذه، لكنه ما لبث أن عاد فوقع في يد المقاومة الشعبية الايطالية في نيسان ١٩٤٥، وأعدم على الفور، ومعه ١٧ فاشيًا إضافة إلى عشيقته كلاريتا. ثم نقلت الجثث لتعرض على الملأ مقلوبة رأسًا على عقب في ساحة لوريتو في ميلانو.

* **ناتّا، أليساندرو Natta, A.** (١٩١٨ –):
أمين عام الحزب الشيوعي الايطالي خلفًا لأنريكو بيرلنغوير.

بعد الحرب العالمية الأولى، نشط ناتّا ضد الفاشية، واستمرّ على موقفه إلى أن نفته السلطات الايطالية إلى ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية. في ١٩٤٥، انتمى إلى الحزب الشيوعي الايطالي، وانتخب نائبًا (١٩٤٨). في الستينات، أشرف على إدارة مجلة الحزب «ريناشيتا». أسندت إليه رئاسة كتلة النواب الشيوعيين في البرلمان الايطالي، وتخلى عنها في ١٩٧٨. وغداة مؤتمر ميلانو (١٩٨٣) الذي عقده الحزب الشيوعي وواجه فيه توترًا داخليًا شديدًا بسبب قطيعته مع موسكو، عيّن ناتّا رئيسًا للجنة المركزية للرقابة في الحزب. وكانت هذه آخر مهمة اضطلع بها في الحزب الشيوعي الايطالي قبل أن يصبح ناتّا أمينه العام ويسير على خطى بيرلنغوير.

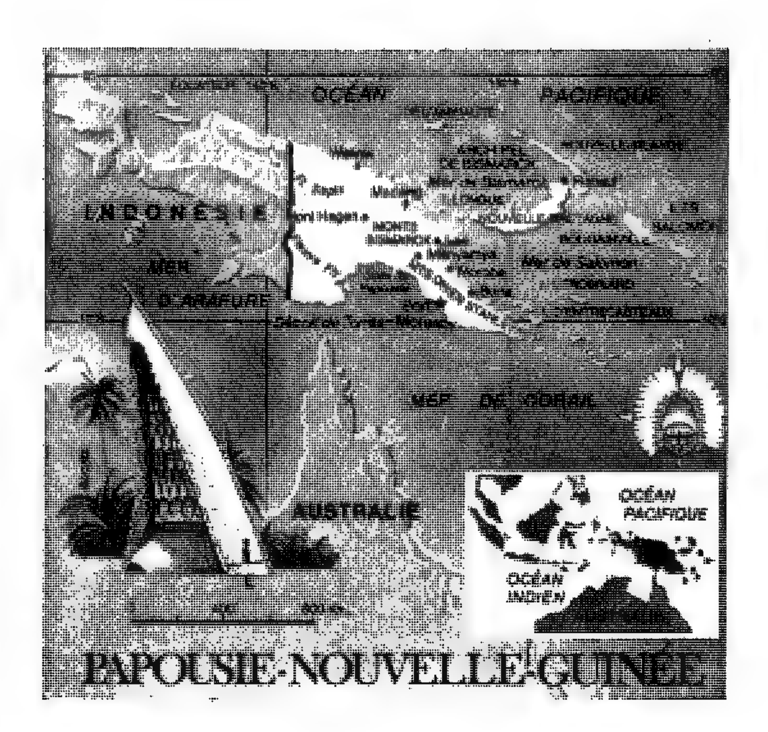
* **نيني، بيترو Neni, P.** (١٨٩١–١٩٨٠):
الزعيم التاريخي للحزب الاشتراكي الايطالي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. توفي والده وهو لا يزال في الخامسة فأدخل إلى دار للأيتام حيث مكث لغاية بلوغه الرابعة عشرة. انضم، في مستهل حياته إلى الحزب الجمهوري وقاد، في ١٩١١، إضرابًا ثوريًا عامًا احتجاجًا على العدوان الايطالي ضد ليبيا. قبض عليه وأدخل السجن حيث تعرف على سجين آخر هو بنيتو موسوليني. فنشأت بينهما صداقة متينة، لكنهما اختارا، مستقبلًا، طريقين مختلفين. بعد الحرب العالمية الأولى انضم نيني إلى الحزب الاشتراكي وغدا يكتب في صحيفته «أفنتي» التي تولى رئاسة تحريرها في الثلاثينات. شارك في الحرب الأهلية الاسبانية بصفة مفوض سياسي للألوية الدولية وأيّد حكومة نغرين التي قامت على تحالف الاشتراكيين والشيوعيين. ومع تحرير روما، في حزيران ١٩٤٤،

أصبح نيني الأمين العام للحزب الاشتراكي الايطالي. كلف، في ١٩٤٥، بتشكيل الحكومة، إلا أن المعارضة الكاثوليكية منعته من ذلك. حاول الحفاظ على وحدة الحزب الاشتراكي، لكنه عجز عن الحؤول دون حصول انشقاقات في داخله. نائب رئيس الحكومة في حكومة بارّي، ثم وزير الخارجية في تموز ١٩٤٦. وعهد إليه ألدو مورو بمنصب نائب رئيس الحكومة في الوزارات الثلاث التي شكّلها بين ١٩٦٣ و١٩٦٨. وقد تولّى نيني، في آخر سني حياته، رئاسة الحزب الاشتراكي؛ وكان قد انتخب، في ١٩٧٠، عضوًا على مدى الحياة في مجلس الشيوخ الايطالي.

* **نيتّي، فرنشيسكو سافيريو Nenni, F.S.** (١٩٦٨-١٩٥٣): سياسي ايطالي ليبرالي. عمل في الصحافة والتدريس وانتخب نائبًا. وزير الزراعة (١٩١١-١٩١٤) في حكومة جيوليتي. رئيس مجلس الوزراء، على رأس وزارة من الوسط - اليسار (حزيران ١٩١٩ - حزيران ١٩٢٠). حاول حلّ مشاكل عديدة، إلا أن جهوده لم تكلل بالنجاح فغرقت البلاد في اضطرابات دامية. في سياسته الخارجية، حاول البحث عن اتفاق مع الدولة اليوغوسلافية الجديدة، ووقف إلى جانب انكلترا بخصوص المسألة الألمانية المؤيدة لنشوء جمهورية «فايمر».

في أيلول ١٩١٩، حلّ نيني مجلسي الشيوخ والنواب وفرض التمثيل النسبي. وجاءت انتخابات كانون الأول (١٩١٩) لتعلن نهاية ايطاليا الاقطاع وأفول نجم الأحزاب التاريخية لصالح التشكيلات الجماهيرية الاشتراكية والديمقراطية المسيحية. إلا أن الماركسيين والكاثوليك لم يتّحدوا ضد موسوليني، بل وقفوا ضد بعضهم البعض فشكلت خلافاتهم العميقة مهدًا للفاشية التي بدأت صعودها بخطى مسرعة.

بعد استتباب الفاشية، وجد نيني نفسه مكرهًا على المنفى، فذهب إلى سويسرا (١٩٢٤) ثم إلى باريس (١٩٢٥) وهناك عاش من كتاباته منتقدًا، باسم المثال الديمقراطي والليبرالية الاقتصادية، سياسة عصبة الأمم. عاد إلى ايطاليا إبان التحرير حيث أنشأ، بالتعاون مع أولندو وكروتشي «الاتحاد الديمقراطي الوطني» (آذار ١٩٤٦) الذي حاول استقطاب البورجوازية الصغيرة. قضى نيني بقية حياته عضوًا في مجلس الشيوخ منقطعًا لكتابة مذكراته.



بابوا – غينيا الجديدة

بطاقة تعريف

الإسم: بابوا (أو بابوازيا) تعود في الأصل إلى الكلمة المالاوية «بوباوا» التي تعني «المجعّد» (Crépu).

الموقع: تقع بابوا – غينيا الجديدة في المحيط الهادئ (أوقيانيا) بين قارتي آسيا وأوستراليا، وتشكل النصف الشرقي من جزيرة غينيا الجديدة التي يُسمّى القسم الغربي منها ايريانا الغربية الأندونيسية.

المساحة: مساحة بابوا – غينيا الجديدة الإجمالية ٤٧٥٣٦٨ كلم٢، وتشتمل على نحو ٦٠٠ جزيرة. أما المساحة الإجمالية لكامل الجزيرة، بما فيها القسم الغربي الشمالي التابع لأندونيسيا والمسمّى إيريانا، فتبلغ ٨٤٥٧٠٠ كلم٢.

العاصمة: بورت مورسبي، التي تبعد نحو ٣ آلاف كلم عن مدينة سيدني الأوسترالية، وتعدّ نحو ٢٠٠ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٤)؛ وأهم المدن: رابول، لاي، يويوك.

اللغات: الانكليزية، ولغة محلية تسمّى «البيدجينية» وهي خليط من اللغات المحلية واللغة الانكليزية. وهناك نحو ٧٤٠ لغة قبلية محلية.

السكان: كان تعدادهم، في ١٩٨٨، نحو ٣,٥٦ ملايين نسمة، ونحو ٣,٨ ملايين في ١٩٩٠، وأصبحوا نحو ٤ ملايين في ١٩٩٤؛ وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون ٥,٢٩ ملايين في العام ٢٠٠٠.

معظمهم مسيحيون (٥٩٪ بروتستانت، و٢٨٪ كاثوليك)؛ وهناك نحو ١٠٪ لا يزالون يعتنقون الأديان الحلولية. نحو ٩٨٪ منهم من الأصول المالينيزية، وهناك نحو ٢٥ ألفًا من الأوستراليين والأوروبيين والصينيين.

الحكم: ديمقراطي برلماني في إطار الملكية الدستورية. دولة عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في ١٦ أيلول ١٩٧٥. رئيس الدولة هو الحاكم العام (الذي يمثّل شكليًا التاج البريطاني)، وهو حاليًا السير ويوا كوروري (مولود ١٩٤٨)، ورئيس الوزراء بايس وينغتي (مولود ١٩٥١). السلطة التنفيذية بيد الحاكم ومجلس الوزراء. السلطة التشريعية تتكوّن من مجلس وطني مؤلف من ١٠٩ أعضاء منتخبين لمدة خمس سنوات. والبلاد مقسّمة إداريًا إلى ٢٠ مقاطعة لكل منها حكومتها الاقليمية. آخر انتخابات جرت في ١٣–٢٧ حزيران ١٩٩٢، وفاز بها الحزب الحاكم «حزب بانغو»، وتنافست فيها عدة أحزاب، من ديمقراطية، وتقدمية، وقومية واستقلالية...

الاقتصاد: القطاع الزراعي هو الأساس (يعمل فيه نحو ٨٥٪ من مجموع العاملين في البلاد). أهم الزراعات: البطاطا الحلوة، الموز، جوز الهند، الكاكاو، البن والشاي. أهم ثرواتها المعدنية: القصدير، الذهب، الفضة والنفط (الذي اكتشف في أواسط السبعينات). في البلاد صناعة ناشطة للأخشاب، وصيد الأسماك، والجعة، والأسمنت، والغاز. وتقوم الاستثمارات الأجنبية التي تملكها اليابان، والولايات المتحدة، وأوستراليا، بدور كبير في الاقتصاد الوطني. أهم البلدان المستوردة: أوستراليا، اليابان، الولايات المتحدة، سنغافورة ونيوزيلاندا. وتأتي بابوا – غينيا الجديدة في المرتبة العالمية الثامنة في إنتاج الذهب، والتاسعة (النحاس)، والحادية عشرة (الكاكاو).

نبذة تاريخية

من المؤرّخين من يؤكّد أن الهضاب المرتفعة في بابوا – غينيا الجديدة كانت مأهولة منذ ما يقارب العشرة آلاف سنة على الأقل. ومنهم من يعتقد أن عددًا كبيرًا من المهاجرين الآسيويين قد وصل إليها من طريق الأرخبيل الأندونيسي. وكان السكّان الأوائل يعيشون على صيد الأسماك والحيوانات البرية. أما الذين أتوا بعدهم فقد عرفوا الزراعة، وأدخلوا لاحقًا زراعة الموز وبعض الخضار، وتربية بعض الحيوانات الداجنة كالكلاب والخنازير.

الاستعمار: يرجّح أن أول الأوروبيين الذين وصلوا غينينا الجديدة كانوا من البحّارة الإسبان والبرتغاليين في القرن السادس عشر: أورتيز ريتس اكتشف الساحل الشمالي الغربي في ١٥٦٥، وتوريس اكتشف الساحل الجنوبي في ١٦٠٦. وكان يجب انتظار القرن التاسع عشر حتى يصبح بالإمكان التعرّف على بابوا وسكّانها، إذ استعمر الهولنديون في بدايته المناطق الواقعة غربي غينيا الجديدة؛ وبعد ذلك أقام الألمان في المناطق الشمالية الشرقية من الجزيرة، والانكليز في الجنوبية الشرقية منها حيث أصبحت محمية بريطانية في ٦ تشرين الثاني ١٨٨٤، ثم ما لبثت أن ضمتها بريطانيا إليها في ١٨٨٨. وفي ١٩٠٦، وبعد أن احتلت أوستراليا غينيا الجديدة البريطانية (وكانت أوستراليا تطالب بها منذ ١٨٨٣) استلمت مهام إدارتها ودعتها «إقليم بابوا».

في بداية الحرب العالمية الأولى، احتلت أوستراليا كذلك غينيا الجديدة الألمانية، ثم أدارت شؤون «إقليم غينيا الجديدة» بكامله بانتداب من قبل عصبة الأمم، ثم بانتداب من هيئة الأمم المتحدة. وفي ١٩٤٩، دمجت أوستراليا إقليم غينيا الجديدة بإقليم بابوا وأدارت شؤونهما موحدتين. وقد أطلق على هذا الكيان السياسي الجديد إسم «مقاطعة بابوا – غينيا الجديدة».

الاستقلال: حصلت بابوا – غينيا الجديدة على حكمها الذاتي في ١٩٧٣، ولكنها ظلت تخضع لسلطة المندوب السامي الأوسترالي. وفي أواخر ١٩٧٥، نالت استقلالها التام، وعيّن ميشال سومار رئيسًا للوزراء. وقد واجه سومار الحركات التي تطالب بوحدة الجزيرة في حال حصول القسم الغربي منها (إيريانا الغربية) على استقلاله عن أندونيسيا. وفي ١٩٧٧، جرت محادثات بين سومار والرئيس الأندونيسي سوهارتو حول إيريانا الغربية بعد لجوء العديد هناك إلى بابوا. كما جرت في أواخر السنة ذاتها محادثات بين بابوا وأوستراليا حول رسم الحدود الدولية بينهما، وتوصلتا إلى اتفاق بهذا الشأن.

في آذار ١٩٨٠، أسقط المجلس النيابي رئيس الحكومة ميشال سومار بعد أن اقترع عدد من نواب حزبه (الحزب الوعد) لغير مصلحته، وخلفه يوليوس شان، زعيم الحزب التقدمي الشعبي. وبعد وقت قصير، عاد سومار وترأس حكومة جديدة مرة أخرى.

مشكلة انفصال بوغنفيل: بعد نحو شهرين على اعلان استقلال بابوا (في ١٦ آذار ١٩٧٥)، نشبت اضطرابات عمّالية في مناجم نحاس بوغنفيل (من جزر سليمان الشمالية، مساحتها ١٠ آلاف كلم² وعدد سكانها نحو نصف مليون نسمة، تتبع بابوا – غينيا الجديدة)، وتطورت حتى إعلان استقلال الجزيرة في ١٦ أيلول ١٩٧٥؛ وهذا الاستقلال لم يعمّر سوى نحو شهر واحد. وفي نيسان – أيار ١٩٨٨، اضطرابات جديدة بسبب مطالب عقارية رُفعت ضد «شركة بوغنفيل المحدودة». وبين كانون الثاني وأيار ١٩٨٩، نشبت معارك مسلّحة بين جيش بابوا و «جيش بوغنفيل الثوري» (يتزعمه فرنسيس أونا – حركة ثورية سرية) الذي أعلن استقلال بوغنفيل من جانب واحد (أيار ١٩٨٩). وفي الأشهر الأولى من ١٩٩٠، تمكّن الثوّار المتمرّدون من السيطرة على بوغنفيل، ومن إعلان استقلال الجزيرة، لكن من دون أن تحظى باعتراف أية دولة. وفي أواخر السنة، عادت القوات الحكومية للسيطرة على بوكا (قاعدة بوغنفيل) بعد إحكام الحصار عليها؛ وكانت النتيجة، حتى هذا الوقت، ١٥٠٠ قتيل نتيجة العمليات العسكرية ونحو ٣ آلاف نتيجة الحصار. في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩١، اعلان «أونيارا» الذي نصّ على إقامة السلام في بوغنفيل؛ وفي آب ١٩٩١، جرى اتفاق على اشراك السلطات القبلية في حكم الجزيرة. في ٢ تشرين الأول ١٩٩١، استقالة حكومة السير سيراي أيري بسبب الحماية التي وفّرها لنائبه تد ديرو المتهم بالفساد. ورغم تمكّن الجيش الحكومي من السيطرة تمامًا على بوغنفيل ابتداءً من تشرين الأول ١٩٩٢، استمّر الوضع متوترًا.

زيارتا البابا: في أيار ١٩٨٤، زار البابا

يوحنا بولس الثاني بابوا – غينيا الجديدة المعتبرة من البلدان الأشد بدائية في العالم. وعاد وزارها مرة ثانية، في كانون الثاني ١٩٩٥، ضمن جولة شملت أيضًا الفيليبين وأوستراليا وسريلنكا، وهي السفرة الرابعة والستين للبابا خارج ايطاليا. وأقام البابا في العاصمة بورت موريسبي قداسًا احتفاليًا أعلن خلاله عن تطويب أول شهيد كاثوليكي في بابوا – غينيا الجديدة، ويدعى تو روت الذي كانت قوات الاحتلال اليابانية اعتقلته في ١٩٤٢ لرفضه «وقف العظات»، وأعدمته عام ١٩٤٥ بواسطة حقنة قاتلة. وبعد القداس، ترأس البابا اجتماعًا لأساقفة بابوا وجزر سليمان شدّد خلاله على ضرورة إنعاش التبشير المسيحي في هذه المنطقة من المحيط الهادئ.

ومن المعلوم أن الكاثوليكية لم تصل إلى المناطق الجبلية في بابوا – غينيا الجديدة إلا منذ نحو ٦٥ سنة. ولا يمنع التنصير رجال القبائل من اتخاذ ثلاث أو أربع زوجات، ومن الاستمرار باعتناق بعض المعتقدات العائدة للأديان الحلولية، مثل تلك الخاصة بأرواح الأجداد. وشجّع وصول السلع المستوردة قيام مزيج من المسيحية والمعتقدات المحلية، مثل ما يُسمّى «عبادة ناقلة السلع» القائمة على الايمان بأن الرجل الأبيض يعرف أساليب سحرية ليوصل طائرات وسفنًا محمّلة بضائع إلى هناك.



مواطنون من بابوا – غينيا الجديدة في ثيابهم التقليدية يحيون البابا في الملعب البلدي في العاصمة بورت موريسبي (١٧ كانون الثاني ١٩٩٥).

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,

Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome IV

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الرابع
في نيسان ١٩٩٥،
وتليه الاجزاء الأخرى تباعاً.

Ed. Avril 1995